الجبهة الشعبية

سامي يوسف أحمد

مكتبة جزيرة الورد
القاهرة ـ ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل ـ
شارع ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا
٠٢٢٧٨٧٧٥٧٤ – ٠١٠٠١٠٤١١٥
٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٠١٢٩٩٦١٦٣٥

بطاقة فهرسة

أحمد ،سامي يوسف
الجبهة الشعبية ،إعداد سامي يوسف أحمد
إعداد : المحمدي أبي عبد الله عبد الله الهندي ،فتحي محمد هاشم

مكتبة جزيرة الورد ، ٢٠١٠ ط١ - القاهرة : ٦٤٨ ص،٢٤سم
١ -فلسطين - تاريخ
أ - هاشم ،فتحي محمد (معه مشارك)
ب - العنوان ٩٥٦،٩

رقم الإيداع: ١٠٣٩٤ / ٢٠١٠

الطبعة الأولى ٢٠١٠

الناشر:
مكتبة جزيرة الورد
٤ ميدان حليم - خلف بنك فيصل الرئيسي
- شارع ٢٦ يوليو - من ميدان الأوبرا
محمول : ٠١٠٠١٠٤١١٥ - ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦
ت: ٠٢/٢٧٨٧٧٥٧٤
٠٢/٠١٠٠١٠٤١١٥



المقدمة

◆◆◆



شهدت الساحة السياسية الفلسطينية ، فى المرحلة التى سبقت قيام منظمة التحرير الفلسطينية تطلعات لإعادة صياغة الهوية الفلسطينية ، فى إطار نضالي، يتيح للشعب الفلسطيني القيام بدوره السياسي والعسكري ، على طريق تحرير وطنه، وتولي الشعب الفلسطيني زمام المبادرة فى شئون قضيته، عسكرياً وسياسياً.

وقد تجسدت هذه التطلعات بالفعل، عبر إرادة ونشاط مجموعات من الشباب الفلسطيني فى تنظيمات، كان لبعضها طابع فلسطيني محض، كما فى حركة «فتح»، وكان لبعضها الآخر طابع الانبثاق من إطار قومي عربي، كما حدث فى «حركة القوميين العرب»، وانبثاق «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» عنها، ولم تخلُ الساحة ، الفلسطينية أيضاً ، من تنظيمات أخرى ، أصغر حجماً ، وأقل تأثيراً فى مسيرة الشعب الفلسطيني النضالية.

وتعد «الجبهة الشعبية» تراثاً كفاحياً، تمثل فى الإرهاصات التى كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧ ، وبالتحديد منذ عام ١٩٦٤ ، حيث ارتبطت انطلاقة الجبهة الشعبية بحركة القوميين العرب ، وتنظيمها الفلسطيني، وتجربتها النضالية منذ نكبة ١٩٤٨ ، وبالدروس التى اكتسبتها من تلك التجربة التى قادت -منذ بداية الستينيات- إلى الإعداد لبدء الكفاح المسلح، وممارسة النشاط العسكري.

وقد تعرضت هذه الدراسة لموضوع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دراسة تاريخية تحليلية من عام ١٩٦٧ - الذى يمثل انطلاقة الجبهة الشعبية - إلى عام ١٩٨٧ الذى يمثل بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولي وانعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني « التوحيدي » فى الجزائر، فضلاً عن كونه العام الذى حُلت فيه جبهة الإنقاذ الوطني، التى كانت الشعبية أحد أهم مرتكزاتها. وترجع أهمية هذه الدراسة إلى دور الجبهة الشعبية وتأثيرها فى الساحة الفلسطينية، حيث تعتبر التنظيم

الفلسطيني الأول الذى تبنى الماركسية اللينينية، والذى مارس الكفاح المسلح فى الثورة الفلسطينية المعاصرة، الأمر الذى أعطاها مكانة مميزة فى الساحة الفلسطينية بوجه خاص وفى الساحتين العربية والدولية بوجه عام. كذلك لما لهذا التنظيم من مواقف ونضالات، حيث لعب -ولا يزال- دوراً رئيساً ومميزاً فى مسيرة الشعب الفلسطيني، ممثلة بثورته المعاصرة المنضوية فى إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. والذى يجسد فى الوقت نفسه الهوية الوطنية لهذا الشعب المناضل.

وقد استفادت هذه الدراسة كثيراً من وثائق الجبهة الشعبية التى حصل عليها الباحث من أرشيف الجبهة الشعبية فى قطاع غزة، وما حصل عليه من وثائق وإصدارات للجبهة فى لبنان وسورياً، بواسطة أعضاء وقيادات من الجبهة الشعبية والحركة الوطنية الفلسطينية، كما كان لمجلة الهدف الناطقة باسم « الجبهة الشعبية دور فى إثراء الدراسة؛ نظراً لمعالجتها قضاياً الثورة الفلسطينية، وقضاياً ومواقف الجبهة الشعبية على امتداد معظم سنوات الدراسة.

وفى ظل فقدان العديد من الوثائق استطاع الباحث الحصول على معظم ما توفر من وثائق داخلية السرية منها والعلنية ومن خلال مقابلات ميدانية مطولة، لتسد تلك الثغرة نسبياً.

كما اعتمدت الدراسة على الوثائق العربية، والوثائق الفلسطينية العربية، واليوميات الفلسطينية، والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ووثائق الحركة الوطنية الفلسطينية وما كانت تصدره الجبهة والقوى الفلسطينية، من منشورات وبيانات، كما استعان الباحث بالكثير من المراجع العربية، والأجنبية، والمترجمة.

ومع أهمية هذه الدراسة، إلا أن البحث لم يكن سهلاً، ولم يكن التنقيب يسيراً،

بل تحمل الباحث الصعاب والمشاق طوال فترة الدراسة، حيث أنجز معظم هذه الدراسة فى قطاع غزة، الذى يمر حالياً بأسوأ ظروف الحصار، كما أن القادة الأساسيين للجبهة لم ينشروا – للأسف – مذكراتهم وشهاداتهم بعد، كما أن بعض القادة لم يزل إلى اليوم يتحدث بحذر، وبنوع من التحفظ، وربما يعكس ذلك طبيعة التكوين الحذر للكادر الأساسي فى الجبهة أكثر ما يعكس تهرباً من الحقيقة، وصادف الباحث مشكلة عدم دراية كوادر الجبهة ببعض القضايا المتعلقة بالبحث، لكون نشاطهم يرتبط بزاويا محدودة فى العمل داخل التنظيم.

كذلك امتناع بعض القيادات فى الجبهة عن تقديم وثائق، أو إرسال ردود على مراسلات خاصة بالدراسة، «حفاظاً على التقاليد والمعلومات السرية».

وقد حرص الباحث على تناول موضوعات الدراسة فى سياق تاريخي متسلسل زمنياً ضمن التقسيم الموضوعي لخطة الدراسة، مع مراعاة تحري الدقة والموضوعية فى جمع المادة العلمية ما أمكن ذلك.

وقد احتوت الدراسة على فصول ستة، يسبقها فصل تمهيدي ومقدمة، ويعقبها خاتمة.

كان الفصل التمهيدي بعنوان: جذور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تم الحديث من خلاله لحركة القوميين العرب.

أما الفصل الأول فكان بعنوان : نشأة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تم من خلاله التطرق لهزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وأثرها على الواقع العربى، وعلى فصائل العمل الوطني الفلسطيني، والتعرض للقوى التنظيمية الفلسطينية التى تألفت منها الجبهة، مثل: منظمة أبطال العودة، ومنظمة شباب الثأر، وجبهة التحرير الفلسطينية، كما تناول الكادر الأساسي للجبهة الشعبية والسيرة الذاتية

لبعض المؤسسين المؤثرين فى مسيرة الجبهة أمثال: جورج حبش، ووديع حداد، وغسان كنفاني، وأبو على مصطفي، بالإضافة للانشقاقات التى تعرضت لها الجبهة الشعبية، وكان أولها خروج جبهة التحرير الفلسطينية، والتى اتخذت اسم الجبهة الشعبية – القيادة العامة (أحمد جبريل) أما الانشقاق الثانى، فكان انشقاق التيار اليساري بقيادة نايف حواتمة وتشكيل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، ولاحقاً اتخذ اسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطينية، ثم الانشقاق الثالث باسم الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين، الذى قاده أحمد الفرحان(أبو شهاب) وهو عراقي الجنسية.

أما الفصل الثانى فكان بعنوان: البنية التنظيمية للجبهة الشعبية، حيث تناول هذا الفصل النظام الداخلي للجبهة، باعتباره الدعامة الأساسية لأي تنظيم يستهدف بناء عضو الحزب، وكذلك الهيكل التنظيمي للجبهة، من خلال الهيئات المركزية التى شملت: المؤتمر الوطني واللجنة المركزية العامة، والتى تعد بمثابة هيئة الأركان للجبهة على الصعد النظرية، والسياسية، والتنظيمية، كما تم التعرض للمكتب السياسي، وهو الهيئة الحزبية التى تتولي مسئولية الحزب وقيادته والهيئات القيادية للفروع فى الجبهة، بالإضافة إلى مصادر تمويل الجبهة، سواء كان ذلك محلياً، أو عربياً، أو دولياً.

أما الفصل الثالث فكان بعنوان: الأسس الفكرية للجبهة الشعبية، حيث تعرضنا من خلاله للمرتكزات السياسية للجبهة الشعبية، والنظرية العسكرية، وتقسيم الجبهة لخطها العسكري إلى ثلاثة أقسام: قسم الأرض المحتلة، وقسم خارجها من خلال الدول العربية، وآخر دولى خارج نطاق الدول العربية، كما تعرض هذا الفصل للانتشار الجغرافي لمقاتلي الجبهة، وتدريبهم، وتسليحهم، كما تم الحديث

كذلك عن العمل النقابي والجماهيري، والمؤسسات الاجتماعية والمنظمات الشعبية، فضلاً عن الحديث عن إعلام الجبهة، الذى مّثل دوراً مهماً فى إدارة الصراع، من خلال الصحف اليومية، والأسبوعية، والشهرية، والنشرات الداخلية، والبيانات السياسية، والبلاغات العسكرية، والملصقات، والأفلام السينمائية، والمهرجانات.

أما الفصل الرابع فكان بعنوان: العمل السياسي للجبهة الشعبية، حيث تناول علاقة الجبهة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك موقف الجبهة من المشاريع والمبادرات السلمية، مثل: مشروع روجرز، ومشروع المملكة العربية المتحدة، والاتفاقيات المصرية الإسرائيلية، وكذلك المبادرة الأوروبية وبيان البندقية، ومبادرة الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف، ومشروع الأمير فهد، ومبادرة ريغان.

وتناول الفصل الخامس: العمل العسكري للجبهة الشعبية، حيث تعرض للحديث عن العمل العسكري داخل فلسطين المحتلة، والعمليات النوعية التى أرهقت الاحتلال، إذ اتخذ العمل العسكري أبعاداً جديدة مع تشكيل الجبهة الشعبية فى ديسمبر ١٩٦٧، كما تناول هذا الفصل العمليات الخارجية التى اشتهرت بها الجبهة، خاصة عمليات خطف الطائرات، ونقل المعركة مع إسرائيل إلى المسرح الدولي تحت شعار (ضرب العدو أينما كان) ، بالإضافة إلى الحديث عن موقف الفصائل الفلسطينية من العمليات الخارجية، وتأثيرها على القضية الفلسطينية، وردود الفعل العالمية إزاء هذه العمليات.

أما الفصل السادس والأخير: فكان بعنوان العلاقات الخارجية للجبهة، تم التطرق من خلاله للعلاقات على المستويين العربي والعالمي، حيث تم التعرّض للعلاقات على المستوى العربي وتأثيرها الواضح على القضية الفلسطينية، وهى علاقات كانت بين شد وجذب، وصراع وتحالف، نظراً لمواقف هذه الدول المتباينة

من بعض القضايا السياسية التى تتعلق بالقضية الفلسطينية. كما تناول هذا الفصل الحديث عن بعض النماذج المهمة لعلاقات الجبهة على المستوى الدولي، كالعلاقة مع الصين، والاتحاد السوفيتي، والمنظومة الاشتراكية، إلى جانب علاقاتها مع بعض حركات التحرر فى العالم.

ثم كانت خاتمة الدراسة والتى اشتملت على أهم النتائج ، وذيلت الدراسة، بالملاحق وقائمة للمصادر والمراجع.

وفى الختام فقد قدر لهذه الدراسة رعاية كريمة، وإشراف متميز من العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ محمد صابر عرب، الذى كان لي شرف التتلمذ على يديه فى مرحلة الدبلوم والماجستير، أفدت فيها كثيراً من علمه الوافر، وما لمسته من كريم خلقه وسجاياه، حيث شمل هذه الدراسة برعايته الكريمة، وعونه الصادق، وسعة صدره، مجسداً فى ذلك أنبل معاني الإنسانية والتواضع، فكان أستاذاً عالماً سخياً فى خلقه وعلمه، قدم التوجيهات الرشيدة، والآراء السديدة، مقوضاً بذلك ما اعترض طريق البحث من عقبات وصعوبات، فالله أسأل أن يمتعه بموفور الصحة والعافية، وأن يجزيه عنى وعن أبنائه الطلبة الجزاء الأوفى.

كما قدر لمناقشة هذه الدراسة والحكم عليها لجنة موقرة تضم عالمين جليلين، الأستاذ الدكتور/ السيد على فليفل، والأستاذ الدكتور/ أحمد زكريا الشِّلق، نفعني الله بعلمهما بما يقدمانه من ملاحظات وتوجيهات تسهم فى إثراء هذه الدراسة، وتطويرها، والوصول بها إلى وجه أفضل.

والشكر واجب لمدير معهد البحوث والدراسات العربية الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف أحمد لجهوده الصادقة، ومساهماته الوافرة، التى تمهد للباحثين سبيلهم، وتنير أمامهم الطريق، وتذلل لهم الصعاب.

كما لا يفوتنى أن استذكر عالما جليلاً، وأباً رحيماً، له علي من الأيادي ما تعجز الكلمات عن التعبير عنها، الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرؤوف سليم. رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى المفكر الفلسطيني الأستاذ/ عبد القادر ياسين الذى سخر مكتبته الخاصة لخدمة الباحث، فضلاً عن توفير العديد من الوثائق التى أفادت الدراسة.

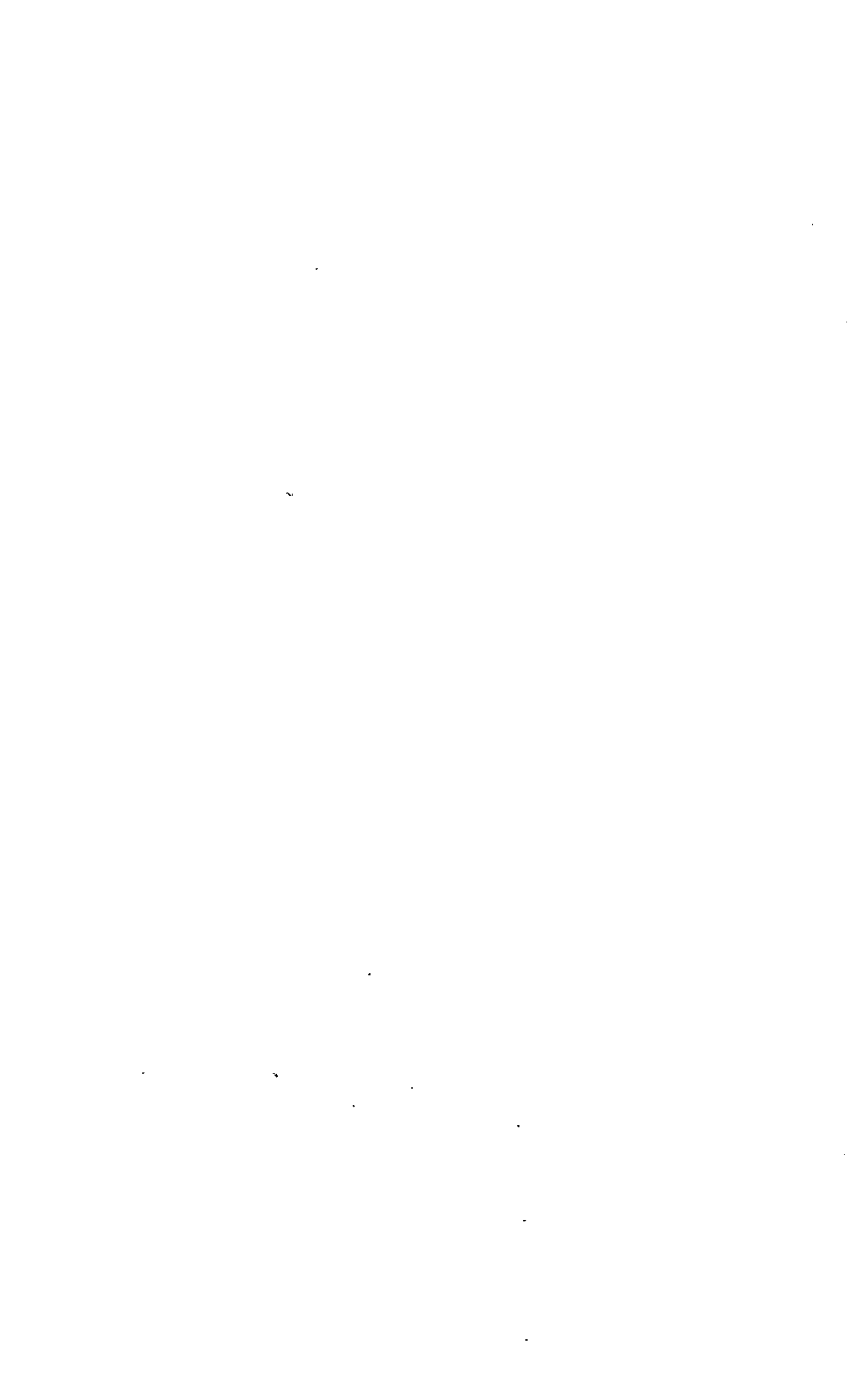
وختاماً أتقدم بعظيم الشكر والتقدير للذين أجريت معهم المقابلات من الأخوة قيادات الجبهة الشعبية، والحركة الوطنية الفلسطينية، لحسن استجابتهم وتعاونهم المثمر مع الباحث.

وأخيراً فإن هذه الدراسة شأنها شأن أى عمل إنساني قد يكون فيه إجادة، وقد يعتريه القصور، فإن كانت الأولى فالفضل لله سبحانه وتوفيقه، ثم لأستاذي الفاضل، وإن كان ثمة قصور فحسبي أني اجتهدت، والحمد لله الذى تفرد لنفسه بالكمال، وجعل النقص سمة تستولى على جملة البشر.

«وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب»

سامي يوسف أحمد

غزة في مارس/ ٢٠١٠





الفصل التمهيدي

جذور الجبهة

◆◆◆



ترتبط انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بحركة القوميين العرب، وتنظيمها الفلسطيني، وتجربتها النضالية منذ النكبة عام ١٩٤٨م، وبالدروس التي اكتسبتها من تلك التجربة التي قادت منذ بداية الستينيات إلى الإعداد ببدء الكفاح المسلح وممارسة النشاط العسكري[١].

وقد تعرض الشعب الفلسطيني بعد النكبة لعملية محو منهجية استهدفت إنهاء وجوده الوطني المستقل بعد تجزئة وطنه ما بين الحركة الصهيونية والهاشمية في شرق الأردن. أما خارج حدود المملكة الأردنية الهاشمية، فقد تحول الشعب إلى مجموعات من اللاجئين[٢]، فقدوا مؤسساتهم السياسية، حيث لم يحملوا معهم إلى المهجر أحزابهم ومنظماتهم التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، وكان استمرار الهيئة العربية العليا لفلسطين- والتي كانت تطرح نفسها ممثلة شرعية للشعب الفلسطيني- لا يعني أن هذه الهيئة لها صلة بالجماهير الفلسطينية أو بحركة الشعب الفلسطيني، وظل وجودها هامشياً غير ذي تأثير[٣]، وكذلك حكومة فلسطين التي أنشأتها الهيئة، والتي كانت تمثل فلسطين في جامعة الدول العربية تمثيلاً رمزياً.

ومع أن جامعة الدول العربية قد اعترفت بحكومة فلسطين اسمياً، فإنها لم تدع إلى حضور أي اجتماعات لاحقة لمجلس وزراء الجامعة أو لهيئاتها الأخرى، وذلك

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، محطات أساسية في مسيرة تطور الجبهة الشعبية، دار الشعلة، بيروت، ١٩٨٩م، ص٣. انظر أيضاً هيلينا كوبان: المنظمة تحت المجهر، ترجمة سليمان الفرزلي، ، هاي لايت للنشر، ط١، لندن، ١٩٨٤م، ص٢١٨

(٢) صلاح العقاد: فلسطين والوطن العربي بين الماضي والحاضر، السياسة الدولية (القاهرة)، السنة (١١) العدد ٤٢، أكتوبر ١٩٧٥، ص٢٨- ٣٣.

(٣) سامي يوسف أحمد: حركة القوميين العرب والقضية الفلسطينية، ١٩٤٩- ١٩٦٧م، العربي للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة ٢٠٠٣م، ص٤٨.

على الرغم من احتجاجها المتكرر على عدم دعوتها إلى الحضور[1].

وجاء نفي الحاج أمين الحسيني، وأعضاء الهيئة العربية العليا، وأحمد حلمي عبد الباقي، ووزراء حكومة عموم فلسطين من الأراضي المتبقية من فلسطين ليثبت أفول نجم اللجنة القديمة، ويزيل من الوجود آخر الهيئات الوطنية ذات الشأن[2].

وكانت السياسة العربية تجاه الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين نتيجة رغبة عامة لدى الدول العربية حيث تعمل على تجنب التورط في أي نزاع جديد مع إسرائيل[3]. وخاصة بعد انتهاء الحرب وتوقيع الهدنة[4].

فقد وقعت مصر اتفاقية الهدنة مع إسرائيل في رودس، بتاريخ ٢٤ شباط، فبراير ١٩٤٩، ثم لبنان، في آذار مارس، والأردن في نيسان/ إبريل، وانتهاءً بسوريا في تموز/ يوليو من العام نفسه مع الوفود العربية والإسرائيلية برعاية الأمم المتحدة في جزيرة رودس.

وقد لازم هذه العواقب السلبية التي أسفرت عنها النكبة اشتداد تيار القومية العربية، وتصاعده، وقد أطلق رمز النكبة على ما حدث بفلسطين عام ١٩٤٨م وهو تعبير يصف هزيمة الشعب الفلسطيني، ومن ورائه الشعب العربي.

---

(١) يزيد صايغ: **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية**، ترجمة باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢، ص١١٥. انظر أيضاً: أحمد صادق سعد، وعبد القادر ياسين: **الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٧٠م**، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ط١، بيروت، ١٩٧٥م، ص٦٥.

(٢) يزيد صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٢، ص٨٣.

(٣) المرجع نفسه، ص١١٥.

(٤) هاني الهندي وعبد الإله نصراوي: **حركة القوميين العرب، نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١- ١٩٦٨م**، الكتاب الأول، الجزء الثاني، ط١، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ٢٠٠٢، ص٨٠٤.

وقد كانت الهزيمة وما تبعها من إذلال نقطة تحول في التفكير القومي[1]. فجاء رد الفعل الحقيقي للنكبة شعبياً قبل أن يأتي رسمياً، فعقب توقف الحرب عبَّر الشعب العربي بمختلف طبقاته عن استيائه من حكوماته بالإضراب والمظاهرات، في حملة ضغط شعبي على هذه الحكومات؛ كي تواجه إسرائيل، وتدعم نضال الشعب الفلسطيني، لاسترداد حقوقه. وهذا الوضع قد ولّد إحراجات كبيرة للأنظمة العربية، وساد التوتر في جميع أرجاء الوطن العربي[2].

وقد لعب الطلاب دوراً نشطاً ومهماً في الحياة السياسية العربية في تلك السنوات وامتلكوا هامشاً كبيراً من حرية الحركة، والقول، والتنظيم. لذا كان الطلاب يملأون شوارع المدن العربية بمظاهراتهم، ويعلنون معارضتهم للمسيرة العامة التي انتهجتها الحكومات العربية كما نادوا بنصرة شعب فلسطين، ودعمه في كفاحه، وطالبوا بفتح المعسكرات لتدريب المتطوعين الراغبين في القتال في فلسطين، وتعبئة طاقات البلاد[3].

وأخذ الشباب العربي الغاضب- وخاصة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم – في البحث عن بوادر تغيير في البلدان العربية، فقد تأثر العمل السياسي الفلسطيني بجملة من العوامل منها: التشتت الجغرافي للشعب

(١) خيرية قاسمية: **الفلسطينيون في الوطن العربي، الأوضاع السياسية للفلسطينيين في البلاد العربية،** معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٤٥٩.

(٢) نجلاء أبو العز: **عبد الناصر والعرب منجزاته السياسية والعسكرية والاقتصادية،** (ترجمة يوسف سعيد الصباغ)، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة، ١٩٨١م، ص٣٧٤، وانظر أيضاً: محمد نصر مهنا: **مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ١٩٤٥ – ١٩٦٧م،** دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٢٨٩، وانظر كذلك: عبد الرحمن الرافعي: **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٩م،** دار المعارف، ط٢، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٢٦.

(٣) الهندي نصراوي: مرجع سابق، ص٣٨٠.

الفلسطيني في أكثر من قطر؛ نتيجة الهجرة التي أحدثتها النكبة، والانشغال بلقمة العيش في البلاد التي لجأوا إليها، والتي لم يكن كثير منها يتيح حرية التحرك السياسي الفلسطيني، فضلاً عن غياب المؤسسات الفلسطينية القادرة على التنظيم والإدارة[1].

ورغم ذلك بدأت رحلة جديدة من المقاومة حيث خاض فيها الفلسطينيون المعارك الدامية من أجل الحفاظ على كيانهم، وانتزاع حريتهم في العمل والحركة[2].

وظهر في أوساط التجمعات الفلسطينية المشتتة مجموعات سرية كثيرة، وكان الأكثر نفوذاً بينها كل من حركة القوميين العرب، وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وقدر لفتح أن تتولى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وقيادة الحركة الفدائية في أواخر الستينيات، بينما نشأ عن حركة القوميين العرب التنظيم المنافس لفتح وهو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وقد تبلورت فكرة تأسيس حركة القوميين العرب سنة ١٩٥١م، على يد مجموعة من طلاب الجامعة الأمريكية في بيروت، وكان المحرك الأساسي لهذا التجمع كل من طالب الطب جورج حبش وهاني الهندي[*]. فقد تطوع كل من حبش والهندي «في جيش الإنقاذ العربي» سنة ١٩٤٨م، حيث عمل حبش مساعد طبيب[3].

---

(١) قاسمية: الفلسطينيون في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص٤٧٠.

(٢) عبد القادر ياسين: الخلفية التاريخية للمقاومة العربية في فلسطين، الطليعة، (القاهرة)، يونيو ١٩٦٩، ص١٣.

(*) هاني الهندي هو سوري الأصل، مواليد ١٩٢٧م في بغداد، وابن ضابط كبير عمل في الجيش العراقي، سابقاً، ثم في الجيش السوري. أنظر محمد جمال باروت: حركة القوميين العرب، النشأة– التطور– المصائر، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ط١، ١٩٩٧م، ص٥٣.

(٣) يزيد صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص١٣٢.

ولقد شعر كل من حبش والهندي إثر الحرب بمرارة شديدة جراء تفرق العرب، وجراء ما اعتبراه تعاوناً من قبل بعض الحكومات العربية مع بريطانيا ومع الصهيونية، حيث قررا معاقبة أي زعيم عربي يسعى للصلح مع إسرائيل، وقررا إفشال الهدنة من خلال مهاجمة المصالح الغربية والصهيونية، كما عملا على إنشاء منظمة كتائب الفداء العربي السرية (*). وذلك بالتعاون مع بعض الناشطين السوريين، ومجموعة من الناشطين المصريين المطاردين، وكان المصريون ينتمون إلى مجموعة «القمصان الخضر» التابعة لمصر الفتاة، حيث لجأوا إلى سوريا بعد اتهامهم باغتيال أحد الوزراء المصريين(1). وقد وفر المصريون القوة الضاربة، وشددوا على أهمية العنف السياسي في وقت لم تكن الجماهير معبأة بعد للتحرك، وكان المصري المطارد (حسين توفيق) صاحب النفوذ الأكبر في «كتائب الفداء العربي» حيث أثر في الشبان الفلسطينيين الذين قابلهم في دمشق خلال ١٩٤٩ - ١٩٥٠م، ووفر لهم تدريباً عسكرياً أولياً(2). وكانت «جمعية العروة الوثقى» (*) في الجامعة الأمريكية

(*) يتفق أكثر المراقبين على أن هذه المنظمة سرية وشبه عسكرية وهي وليدة النكبة، حيث نذرت نفسها لتحرير فلسطين، وأن مؤسسيها هم: جهاد ضاحي، وجورج حبش، وهاني الهندي، وحسين توفيق، وعبد القادر عامر، وكانوا شباباً، بعضهم حارب إلى جانب الجيوش العربية عام ١٩٤٨م، وصدمتهم الفرق بين قوة إسرائيل العسكرية وضعف القوات العسكرية العربية، كما هزتهم تجربة اللاجئين المؤلمة. انظر: إميل توما: الأعمال الكاملة، المجلد الرابع، معهد إميل توما للأبحاث السياسية والاجتماعية، حيفا، ١٩٩٥م، ص٣١٤، وانظر أيضاً: باروت، مرجع سبق ذكره، ص٤٠.

(١) المجموعة المصرية كانت، حينذاك، لاجئة سياسياً في سوريا بعد اغتيال أمين عثمان وزير المالية المصري، رسالة للباحث من نايف حواتمة، ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٢م، نايف حواتمة هو أحد قياديي «حركة القوميين العرب» في الوطن العربي، وعضو الأمانة العامة في الحركة، وهو منذ مطلع عام ١٩٦٩م، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وأكد تلك المعلومات السيد هاني الهندي، في المقابلة الشخصية التي أجراها معه الباحث، في ٢٠ مايو ٢٠٠٢م، في منزله بالقاهرة.

(٢) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح....، مرجع سبق ذكره، ص١٣٣.

بيروت هي المسرح الذي قامت عليه التجارب التنظيمية الأولى للحركة، حين وجه جورج حبش مقترحاته لأعضاء اللجنة التنفيذية لجمعية العروة الوثقى بتأسيس منظمة سرية قومية جديدة تكون اللجنة التنفيذية للعروة الوثقى نواة لها، وقد استجاب لهذا الاقتراح كافة الأعضاء[1]. فباتت محاضرات جمعية العروة الوثقى تدور حول موضوعات الكفاح المسلح، وتشكيل المجموعات الثورية.

وظهرت الثمرة الأولى لهذا النشاط المشترك في ٦ آب/ أغسطس ١٩٤٩م، حين هوجم معبد اليهود في دمشق، مما أسفر عن قتل ١٢ شخصاً، وجرح ٢٧، وكذلك تم زرع قنابل في مدرسة الأليانس اليهودية في بيروت، فضلاً عن نشاطات مماثلة ضد مؤسسات أوروبية وأمريكية[2].

ولكن سرعان ما تفككت هذه المنظمة بعد محاولة اغتيال فاشلة لنائب رئيس الأركان السوري أديب الشيشكلي في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠م، على طريق دمر- دمشق، وطرح مسألة اغتيال أكرم حوراني لمعارضته وحدة سوريا والعراق[3]. هذه المحاولة هي الحدث الذي فجر الموقف ما بين تيارين متعارضين داخل المنظمة، عندما قبلت المجموعة المصرية التعامل مع السياسيين السوريين لوضع خطة لاغتيال أديب الشيشكلي وأكرم حوراني[4].

(*) هي جمعية، تأسست في أوائل الثلاثينات، وكانت جمعية أدبية، ولكنها تحولت، فيما بعد، إلى جمعية سياسية قومية.

(١) معن زيادة: مرجع سبق ذكره، ص٣٢٩.

(٢) حازم صاغية: قوميو المشرق العربي من درافيوس إلى غارودي، رياض الريس، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٦٦.

(٣) نايف حواتمه: يتحدث: دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية، ط٢، عمان، ١٩٩٧م، ص٣٩.

(٤) باسل الكبيسي: حركة القوميين العرب، منشورات الاتحاد العام للكتّاب الصحفيين الفلسطينيين، دار العودة، بيروت، ١٩٧٤م، ص٥١.

في حين عارض أعضاء المجموعة السورية واللبنانية العملية من منطلق الشبهة والشك بأنها تتم لحساب بعض السياسيين السوريين، وأدى فشل المحاولة إلى ملاحقة الشرطة السورية لأعضاء المنظمة، واعتقال بعض أعضائها، بعد محاولة الاغتيال تم اعتقال ١٣ عضواً من أعضاء الكتائب ومنهم، وفتحي كينكاني، ونزار جرداني، وعلي منكو، وطارق الخضري، وحامد الجبوري، وتم اعتقال أربعة من أعضاء القيادة الخماسية للكتائب وهم: قائد العملية حسنين توفيق، وعبد القادر عامر، وجهاد ضاحي، وهاني الهندي، وقد وأفرج عنهم فيما بعد بفترة قصيرة.

ويذكر هاني الهندي أن الشيشكلي جلس معه عدة مرات وبعد الانتهاء من التحقيق في القضية، وكان يطرح الأسئلة عليه باستغراب ويعاتبه على محاولتهم قتله، وقال الشيشكلي: ألم أشاركِ في حرب ١٩٤٨م في شمال فلسطين مع جيش الإنقاذ؟ ولماذا لا تحاول قتل الخونة الحقيقيين في بغداد والأردن؟ ولكن سرعان ما كان يهدأ عندما يسمع من الهندي أن هناك أيدِ خفية وراء محاولة الاغتيال[1]. بينما اضطر بقية الأعضاء إلى اللجوء للتخفي، وقد تمكن حبش من التخفي بمساعدة أحد أصدقائه في بيروت، وقد كان في السنة الخامسة بكلية الطب عندما قرر قطع الدراسة والاختفاء[2].

وسرعان ما ضاق الهندي وحبش ذرعاً بالاتجاه الذي اتخذته «كتائب الفداء العربي» لشعورهما بأنها تمارس العنف دون الاستناد إلى برنامج واضح وشامل، وكانا يأملان بتطوير الهجمات المسلحة إلى عمل عسكري ضد إسرائيل عبر الحدود[3].

(١) لقاء مع هاني الهندي، ٢٠ أيار/ مايو، ٢٠٠٢م في منزله بالقاهرة.
(٢) فؤاد مطر: حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش، هاي لايت، لندن، ١٩٨٤، ص٢٩.
(٣)الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص١٣٤.

وكانت محاولة اغتيال أديب الشيشكلي منعطفاً حاسماً في حياة «كتائب الفداء العربي» وفي حياة جورج حبش، فلم تساعده على حل المنظمة والتخلص منها، ورفض المضي في طريق المغامرات السياسية فحسب، بل أيضاً على الإسراع نحو تأسيس منظمة بديلة، عبر تطوير التنظيم، وزجه في عمل سياسي، بقصد التوغل في صفوف الجماهير[1]. وقد استطاع حبش أن يوظف جمعية العروة الوثقى لتكون مركزاً لنشاطها السياسي وقد عمل عبر لجنتها التنفيذية على جمع المؤيدين، وتنظيمهم، ودفعهم إلى خضم المعركة السياسية[2].

وقد التقى حبش عدداً من النازحين الفلسطينيين، وطلاباً قوميين، تألفت منهم القيادة المؤسسة لما عرف فيما بعد بحركة القوميين العرب، وتألفت هذه النواة من ثمانية طلاب وهم: حبش وأحمد الخطيب، (طالب كويتي)، ووديع حداد، وهاني الهندي، وصالح شبل، وحامد الجبوري، وقد توسعت المجموعة التأسيسية في عام ١٩٥١ - ١٩٥٢م بعد أن ضمت إلى عضويتها مجموعات أخرى من الطلاب من لبنان، وسوريا، والأردن، لتنشئ معاً تنظيم «حركة القوميين العرب» وكان شعارهم الأول «وحدة- تحرر- ثأر» وتم بذلك بلورة شعاراتهم التي كانت تعكس مضمون برنامجهم السياسي[3].

وكان في هذا الشعار - كما يرى جورج حبش- جواب على الذين يتساءلون:

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اللجنة المركزية، مشروع وثائق المؤتمر الوطني السادس، كانون الأول/ ديسمبر، ١٩٩٧م، ص٩٩.

(٢) أبو علي مصطفى: الخبرات السياسية لحركة القوميين العرب والجبهة الشعبية خلال القرن الماضي، الندوة الفكرية السياسية، منتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، غزة، ٢٠٠٠م، ص٦.

(٣) الجبهة الشعبية: جورج حبش، المركز الطلابي التقدمي، غزة،١٩٩٦، ص٨. انظر أيضاً يزيد الصايغ: الكفاح المسلح... ، مرجع سبق ذكره، ص١٣٤.

لماذا لم نسر في خط الإخوان المسلمين، أو في خط القوميين السوريين، أو حتى في خط البعث.

ويضيف: «وهذه الحالة ليست كل المفاهيم التي طرحتها الحركة، وهناك مسألة في غاية الأهمية من خلال الحديث عنها نلتمس الجواب حول موضوع عدم التركيز على القضية الاجتماعية. إن حركة القوميين العرب اهتمت في تلك الفترة بالمرحلية، وقد ناقشنا هذه المسألة مع حزب البعث، ورأينا أنه من السابق لأوانه رفع شعار الاشتراكية، الذي كان البعث أول من رفعه، ومنطقنا في ذلك أن الثورة العربية تمر في مرحلتين متشابكتين ومتمايزتين في الوقت نفسه، المرحلة الأولى: هي مرحلة الثورة السياسية، والمرحلة الثانية: هي مرحلة الثورة الاجتماعية، والشعار الذي رفعناه «وحدة- تحرر- ثأر» كان من أجل تحقيق الثورة السياسية ولم نهتم بالثورة الاجتماعية، لأن المطلوب في تلك الفترة كان تجميع غالبية الجماهير العربية وحشدها، لخوض معركة سياسية هي معركة توحيد الأمة العربية، وتحررها، واستقلالها، والتحرر من مفهومنا آنذاك لم يكن «التحرر الاجتماعي» وإنما التحرر السياسي. وكانت المسألة أولويات، كما وكانت رؤيتنا بعد تحقيق الثورة السياسية أن نقتحم الثورة الاجتماعية التي كانت في تفكيرنا آنذاك وهي الثورة الاشتراكية»[1].

لقد كان تحرير فلسطين هو هدف حركة القوميين العرب الرئيسي، لكن الحركة رأت استحالة تحقيق ذلك ما لم يتم تخليص الدول العربية من براثن الاستعمار، وتوظيف الإمكانيات العربية في المعركة ضد إسرائيل[2]. وقد تجاهلت الحركة

(١) مطر: مرجع سبق ذكره، ص٤٦.

(٢) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص١٣٤. وانظر كذلك آمنون كوهين: الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني ١٩٤٩- ١٩٦٧م، ترجمة خالد حسن، مطبعة القادسية، القدس، ١٩٨٨م، ص١٦١، ١٦٢.

خصوصية الشعب الفلسطيني في الصراع مع اليهود، واعتبرت أن الصراع موجه أساساً ضد الأمة العربية ككل، وأن الشعب العربي هو المستهدف من الخطر الصهيوني[1].

والملاحظ أن شعارات الحركة لم تستعمل قط تعبير «الفلسطينيين» ولا «الشعب الفلسطيني» وإنما كان تعبيرها السائد هو «النازحون» أو «النازحون العرب » أو «عرب فلسطين» [2].

وكان وديع حداد يخاطب الأعضاء الجدد في الحركة بقوله: «إن الطريق إلى تل أبيب يمر بدمشق، وبغداد، وعمان، والقاهرة، وقد آمنت الحركة بضرورة إحداث تغيير شامل في النظم العربية، مع تشديدها في الوقت نفسه على أن هذا يتطلب تحضيراً أساسياً واسعاً، وكانت الخطوة الأولى في هذا السبيل إنشاء (هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل) التي عملت على تعبئة الفلسطينيين من خلال نشرة (الثأر) ضد مخططات إعادة توطينهم التي قدمها كل من (الأونروا) (والولايات المتحدة الأمريكية) في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥٣م، وأثبتت «الهيئة» فعاليتها، إذ أتاحت لحركة القوميين العرب إقامة صلات بمخيمات اللاجئين في سوريا والأردن، وتأليف خلايا سرية جديدة في أوساطها [3].

وكان أول اتصال للحركة في المخيمات من خلال معلم مدرسة يدعى «أحمد اليماني» الذي عرف بنشاطه النقابي العمالي في فلسطين قبل ١٩٤٨م، وقدر له أن يصل إلى المراتب القيادية العليا في حركة القوميين العرب، ثم في الجبهة الشعبية

(١) إبراهيم ابراش: البعد القومي للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٧م، ص١٠٣. وانظر كذلك: باروت: مرجع سبق ذكره، ص٦٧.

(٢) الثأر: مجلة تصدر عن حركة القوميين العرب، بيروت، ١٨ آب/ أغسطس، ١٩٥٥م، ص٣.

(٣) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص١٣٥.

المتفرعة لاحقا[1].

وذكر اليماني أنه التقى حبش وجماعته في أحد مواسم الشتاء، واقترح عليه تقديم تبرعاته على شكل نقدي، وذلك لاستغلالها في إطار الفرق الكشفية المنتشرة في مدارس مخيمات اللاجئين، في مجال بناء وإعداد مقاتلين مدربين مستقبلاً، وسرعان ما تلقف حبش هذه الفكرة، وتم بناء علاقات تنسيقية بين زملائه في الجامعة الأمريكية من جهة، وبعض نشطاء المخيمات الفلسطينية من جهة أخرى، وكان هؤلاء منضوين تحت أسماء منظمات وهمية مثل: « التنظيم العربي الفلسطيني، والمنظمة العسكرية لتحرير فلسطين».

ولم يمر وقت طويل حتى غدت العلاقة التنسيقية بين الطرفين علاقة تنظيمية، في إطار ما عرف منذ ذلك الوقت باسم حركة القوميين العرب ومنذ ذلك الحين انصب اهتمام الحركة على الشئون الحياتية للاجئين، مثل: التعليم، والصحة، والتموين، وما إلى ذلك. كما اقتصر اهتمامها السياسي على رفض مشاريع التسوية والتوطين، ورفض مبدأ التعويضات، وما تفرع منها: ومن جهة أخرى نشطت الحركة في مجال بناء فروعها التنظيمية، بعد أن تخرج طلاب الجامعة الأمريكية، وعاد أعضاء النواة التأسيسية الأولى إلى أقطارهم في سوريا، والعراق، والكويت، والأردن على وجه الخصوص[2].

أما حبش فقد استقر في عمان، حيث استأجر عيادة للعمل فيها، ولحق به وديع حداد، بعد أن تخرج من كلية الطب، وبدأ العمل طبيباً وسياسياً، وكان من ضمن

---

(١) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢١٩.

(٢) عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧ - ١٩٧٧م، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ط١، بيروت، ١٩٧٩م، ص٨٥.

برنامجها الاتصال بأوسع قواعد الجماهير والتفاعل معها، واختيار العناصر المناسبة لتنظيمها، وإصدار جريدة الرأي عام ١٩٥٣م، التي انتشرت بسرعة بين أوساط الجماهير.

وقد نظمت حركة القوميين العرب مظاهرة في حرم الجامعة الأمريكية ببيروت في شهر آذار/ مارس ١٩٥٤، ضد حلف بغداد(١). الذي هدفت من ورائه بريطانيا إلى ربط الشرق الأوسط برباط عسكري تحت شعار مقاومة النفوذ الشيوعي في المنطقة(٢). وفي تلك المظاهرة قتل طالب، وجرح تسعة وعشرون آخرون، عندما تحركت الشرطة لقمع المتظاهرين، ثم طردت الجامعة اثنين وعشرين طالباً لمشاركتهم في تنظيم المظاهرة. وكان جمال عبد الناصر في تلك الفترة الزعيم الأول الذي يقود بحماس المعركة ضد الأحلاف، ومنها حلف بغداد، وقد أبدت الحكومة المصرية استعدادها لاستقبال الطلاب المطرودين، وإلحاقهم بجامعة القاهرة، كما عرضت جامعة القاهرة مقاعد فيها على الطلاب المطرودين فوراً، وبينهم عدد من كبار أعضاء الحركة، من هؤلاء الطلاب: الحكم دروزة، ونزار سردست، وغسان البرازي، ونبيهة لطفي، وسائدة الحسيني، وغمر البرازي، ورمزي دلول، وعمر فاضل، ومحمود نور الله، وسميرة أبو غزالة، ومكرم عودة، وسمير حداد(٣). وذلك بأمر خاص من الرئيس المصري جمال عبد الناصر(٤). وقد شعر عبد الناصر بحقيقة النية الاستعمارية المتخفية وراء حلف بغداد، وأكذوبة الخطر الشيوعي، والخطر

(١) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢١٩.

(٢) مركز الخليج للبحوث والدراسات الاستراتيجية: الوثائق السرية البريطانية، وزارة الخارجية البريطانية، لندن، الأهرام (القاهرة)، الحلقة الثامنة، ١٩/ ٢/ ١٩٨٦م.

(٣) الهندي ونصراوي: ، مرجع سبق ذكره، ص١١٨.

(٤) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢١٩.

الذي يمكن أن يحدق بالبلدان العربية إن هي انساقت في سياسة الأحلاف هذه[1].

لذا يمكن القول إن طرد القوميين العرب من الجامعة الأمريكية ببيروت، واتخاذ الإجراءات الصارمة ضد المناضلين كان ذا فائدة كبيرة للحركة، ولولا ذلك لما أتيحت الفرصة لبناء جسور تصلها بثورة ٢٣ يوليو خلال تلك الفترة القصيرة. وقد حددت الحركة مواقفها العدائية لسياسة الأحلاف، انطلاقاً من رؤيتها لهذه السياسة باعتبارها مناورة امبريالية في المنطقة العربية، تهدف إلى ربط البلاد العربية، وإسرائيل، والدول الغربية في إطار مشترك من المصالح، وفي الوقت نفسه وضع العرب في حالة الشعور بالخطر الخارجي، وهو الاتحاد السوفيتي، وإبعاد الأنظار عن الخطر الحقيقي المرابط على الحدود، وهو الخطر الصهيوني[2].

ويجمع المؤرخون على القول إن السياسة الناصرية كانت هي العنصر الحاسم في توسع «حركة القوميين العرب» ونفاذها إلى المجتمع العربي من المحيط إلى الخليج، وكانت الحركة على اتصال بالمخابرات المصرية وكما كانت نشراتها تمول من قبل عبد الناصر[3].

وكان الدور الذي لعبته الحركة في الأردن متأثراً بموقف الملك حسين من السياسة الناصرية، وعليه يلاحظ التحول في هذا الموقف عندما أقال الملك حسين

---

(١) كانت مصر تعمل جاهدة على إنجاح سياستها بإقامة اتحاد عربي إقليمي، بدلاً من انزلاق بعض دول المنطقة إلى مشروع الحلف الدفاعي، وكان العراق متعاوناً مع الغرب، حيث أخل بهذه القاعدة بقوله: «إن الخطر الشيوعي سوف يهدد كل المنطقة العربية دون استثناء». للمزيد انظر: جايل ماير: الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ - ١٩٥٨م، (ترجمة عبد الرءوف عمر)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.

(٢) الثأر: (بيروت)، ١٠/ ٢/ ١٩٥٥م.

(٣) Schiff، Zeev & Rothstein، R.: Fedayeen، the Story of the Palestinian Guerrillas (London; Vallentine، Mitchell، 1972). pp 108- 109.

«جلوب باشا» قائد الجيش الأردني في حينه ، واختيار سليمان النابلسي على رأس حكومة وطنية، والتي أقالها الملك بعد ذلك[1]، فأمسكت الحركة زمام الرفض الشعبي احتجاجاً على إقالة حكومة النابلسي وأصدرت الحركة مجلة في الأردن تحت اسم «الشعب أقوى» بتوقيع طلائع« النضال القومي» التابع لحركة القوميين العرب، والتي كانت تقوم بالتحريض على النظام الأردني لتآمره مع الغرب، وهاجمت المجلة الجديدة حكومة الأردن، ودعت للكفاح المسلح ضد الظلم الذي تمارسه الحكومة الأردنية الجديدة من اعتقال الشرفاء، كما مارسوا الضغط لإسقاط تلك الحكومة[2].

وقد اتخذت الحكومة الأردنية التدابير المشددة تجاه الشعب الأردني الذي تفاقمت نقمته على حكامه، محاولة أن تضع حداً للنقمة المتزايدة عليها، حيث اتخذت تدابير مشددة مثل منع التجول في بعض مناطق المملكة، وفرض عقوبة الإعدام على مرتكبي العنف والتحريض، وأخذت الإذاعة الأردنية تهاجم مصر وسوريا، متهمة إياهما بدعمهما للذين يقومون بمثل هذه الأعمال، كما تطاولت هذه الإذاعة على الزعيم جمال عبد الناصر دون هوادة[3].

وقد انتقل مركز الثقل في عمل الحركة إلى لبنان وسوريا، في عام ١٩٥٨م بعد

---

(١) كان برنامج حكومة النابلسي يصب في المحور العربي المناهض للسياسة الاستعمارية في المنطقة، ولقد حققت هذه الحكومة إنجازات مهمة، مثل توقيع اتفاقيات التضامن العربي بين مصر وسوريا والسعودية =والأردن الموقعة في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧م. للمزيد انظر : وثائق فلسطين ١٩٣٩ - ١٩٨٧م، دار الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٧م، ص٣٠٢.

(٢) وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، الأمانة العامة للمحفوظات، الجزء الأول، محفظة رقم ٣٥٧، الملف رقم ٧٦٣ ج٢، تقرير مرسل من السفارة المصرية في عمان إلى وزارة الخارجية المصرية ، تحريراً في ٢٧/ ٤/ ١٩٥٨م.

(٣) المصدر نفسه، تحريراً في ٥/ ١١/ ١٩٥٧م.

انحسار وجود الحركة في الأردن، ومع إعلان الوحدة بين مصر وسوريا، رابطة بذلك مصيرها بمصير دولة الوحدة، وتوجت الحركة سياستها الناصرية بافتتاحية العدد الأول من مجلة «الحرية» التي صدرت عن الحركة عام ١٩٥٩م.

وبذلك اعتبرت الحركة أن الجمهورية العربية المتحدة هي القاعدة المنطلقة لتحرير فلسطين، وقد كانت شديدة العداء للقوى والأحزاب التي كانت تعادي أو تعارض سياستها، فخاضت الحركة صراعات مريرة مع الشيوعيين العرب[1]. وتصدت لمواقف حزب البعث المعارض لسياسات عبد الناصر، إضافة إلى ذلك فقد أدت سياسة الحركة إزاء الجمهورية العربية المتحدة إلى عدم استيعابها لسرعة التطورات التي أخذت فى الظهور خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية[2].

ويبدو أن انحياز الحركة الكامل إلى سياسة عبد الناصر ومواقفه من مسألة إحياء الكيان الفلسطيني، قد أخر مهمة إيجاد الأطر المناسبة لتنظيم الفلسطينيين الناشطين في ساحات العمل المختلفة، حيث لم ينعقد المؤتمر القطري الفلسطيني الأول للحركة إلا في عام ١٩٦٣م، لتنبثق عنه قيادة العمل الفلسطيني في الحركة.

وتشير الأدبيات الصادرة عن حركة القوميين العرب في مطلع الستينيات إلى أن مساهمة الحركة في الجدل الدائر حول مسألة إحياء الكيان الفلسطيني بقيت محدودة، حيث بدأ القوميون العرب في ذلك الوقت يدخلون مرحلة جديدة من تطورهم،

---

(١) الحكم دروزة: الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، دار الفجر الجديد، بيروت، ١٩٦١م ص١٦. انظر كذلك منشورات حركة القوميين العرب: لنتحد جميعاً لتحطيم الخطر الشيوعي، بغداد، ١٩٥٩م، ص١٧.

(٢) فيصل جلول: حركة القوميين العرب، الفكر العربي، (بيروت)، تموز/ يوليو- أيلول/ سبتمبر، العدد (٢٨)، ١٩٨٢ ص١٨٦.

حيث تميزت بعد صدور القرارات الاشتراكية[1]، في الجمهورية العربية المتحدة في شهر تموز/ يوليو ١٩٦١م، وذلك بتركيزهم على «العمل الثوري العربي»، واعتبار أن الوحدة العربية بدأت تتخطى النطاق السياسي لتحتوي الانقلاب الاقتصادي والاجتماعي الشامل.

وجاءت نكسة الانفصال في شهر أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، لتعميق التوجهات الاجتماعية في سياسة «القوميين العرب» الذين نظروا إلى انفراط عقد الوحدة، باعتباره عملاً نجم عن تحالف الإقطاع مع البرجوازية، ووقوفها ضد الوحدة[2]، وقد تعاملت الحركة مع الانفصال على اعتبار أنه تخطيط من القوى الرجعية العربية والإمبريالية العالمية، حيث قامت الوحدة بمضمون معاد للاستعمار، ومشاريعه، وأحلافه، وطالبت الحركة الجماهير العربية بإنهاء الحكم الانفصالي، واعتبرته مهمة النضال الأولى في سوريا[3].

ورغم هذا الموقف لحركة القوميين العرب من الانفصال فقد حدثت حالة من الصراع الداخلي أو الجدل الشامل في «حركة القوميين العرب»[4]، حيث كان الانفصال السبب في تقييم تجربة العمل القومي كله، ومساراته، والنجاحات والإخفاقات التي واجهتها، ومن هنا أعادت الحركة عملياً ترتيب سلم الأولويات

(١) ماهر الشريف: البحث عن الكيان، دراسات في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣م، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.K.A المحدودة للنشر، نيقوسيا، ص٨٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٩٩.

(٣) بيان لحركة القومنين العرب في الذكرى السادسة للوحدة بين سوريا ومصر، **الوثائق العربية عام ١٩٦٤م**، وثيقة رقم ٣٧، الجامعة الأمريكية، بيروت، دار الدراسات السياسية، الإدارة العامة، ص٧٢.

(٤) الجبهة الشعبية: جورج حبش، مرجع سبق ذكره، ص١٤.

الذي وضعته لتحقيق أهدافها ومنطلقاتها القومية، بحيث تراجعت أولوية الوحدة لتصبح لاحقة للمهمة النضالية الهادفة إلى إدخال تغييرات جذرية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي العربي، وقد ربطت الحركة تحقيق الوحدة العربية بمهام فى مقدمتها القضاء على العناصر المناوئة لعملية الوحدة حيث أصبحت تطالب بإدخال المضامين الاجتماعية والاقتصادية لدولة الوحدة، بحيث تكون دولة قادرة على إحداث تغييرات جذرية في الواقع العملي، أي دولة ذات مضمون اشتراكي[1].

وقد تحفظ أحد قادة القوميين العرب وهو محسن إبراهيم على القرارات الاشتراكية، ووافق عليها بشكل مشروط، ثم عاد واقترح دمج القوميين العرب بالناصرية على الصعيد القومي، وذهب بنفسه إلى مصر ليناقش الأمر مع جمال عبد الناصر[2]. وبين له التطور الذي طرأ على توجهات حركته وبين النهضة الاجتماعية التقدمية التي ألهبت آسيا وأفريقيا معتبراً أن الحركة القومية في الوطن العربي لم يعد بإمكانها أن تعزل نفسها عن حركة التقدم الاجتماعي الصاعد[3].

وكان لفشل الوحدة بصمات واضحة على مجمل الهياكل الفكرية والتنظيمية لحركة القوميين العرب، فقد أدى هذا الانفصال الوحدوي إلى انفصال بنيوي للحركة، فاستوعب الألوف من أبناء الطبقة البرجوازية، والوسطى، والعمال، والفلاحين في كل فروع الحركة[4].

(١) الحرية (بيروت) العدد ١٠٩، ٢٦/ ٠٢/ ١٩٦٢م، ص٦-٧.

(٢) أنظر : جلول، مرجع سبق ذكره، ص١٨٧ . وانظر أيضاً :كوبان، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٠.

(٣) الشريف: البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص٩٩، نقلاً عن محسن إبراهيم: الحركة القومية كما نفهمها، النادي الثقافي العربي، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦١م، ص ٣٦- ٤٦.

(٤) نايف حواتمه: نايف حواتمة يتحدث: مرجع سبق ذكره، ص٤٣.

وكانت حركة القوميين العرب تواجه يوماً بعد يوم بالسؤال الصعب، كيف توفق بين تشددها على أهمية الوحدة العربية وبين ضرورة تركيزها على فلسطين بصورة خاصة؟ وإلى أي مدى يجب أن يمنعها التزامها تجاه عبد الناصر من القيام بعمل عسكري مستقل ضد إسرائيل؟[1].

ويمتد جذور الجدل الذي تطور داخل الحركة إلى اجتماع اللجنة التنفيذية السنوي في دمشق سنة ١٩٥٩م، الذي ناقش إمكانيات تفجير الكفاح المسلح ضد الحكم البريطاني في عدن، وقد أثر ذلك النقاش في اللجنة التنفيذية التي بحثت في إمكان شن الكفاح المسلح في فلسطين في اجتماعها اللاحق سنة ١٩٦٠م، غير أنها قررت عدم إتباع هذا النهج، وأنشأت الحركة فعلاً «لجنة فلسطين» سنة ١٩٥٩ تألفت من حبش، والهندي، وحداد، وأسامة النقيب، وزاهي قمحاوى، وعبد الكريم حمد، وأحمد اليماني، لكن لم يجر فصل الفلسطينيين عن الأعضاء الآخرين أو تجميعهم في فرع خاص بهم[2].

ويروي حبش أنه عرض على عبد الناصر مسألة الإعداد للكفاح المسلح، والبدء على الفور بالعمل به، ليكون بمثابة حركة تحرير وطني فلسطيني مستندة إلى القاعدة الناصرية، وليست بديلاً عنها وتم التفاهم مع عبد الناصر حول إعداد الفدائيين، وتدريبهم، وتسليحهم، والتسلل إلى الأراضي المحتلة، لاكتشاف الطرقات، والمراكز، وإيجاد قوى تنظيمية داخل الأراضي المحتلة. أما الأمور التي لم يتفقوا بشأنها فأبرزها توجيه ضربات إلى إسرائيل فقد اعتقد البعض أنها مسألة مبكرة. ووجهة نظر عبد الناصر أنه من الممكن القيام بعمليات، ورسم حدود معينة لها،

(١) صايغ: الكفاح المسلح... ، مرجع سبق ذكره، ص١٤١.
(٢) المرجع نفسه، ص١٤١: ١٤٢.

لكن الجانب الإسرائيلي سيرد، ومن الصعب التحكم في رد الفعل الإسرائيلي، وما دمنا لسنا مستعدين لمواجهة حجم رد الفعل فمن الطبيعي عدم الإقدام على خطوة ليست في الإمكان مواجهتها"[1].

وأيضا وقع حدثان مهمان كان من شأنهما إعطاء حافز حقيقي للحركة الوطنية الفلسطينية، أولاً: انفصال الوحدة بين سوريا ومصر، ومعه انهار مفهوم الوحدة كطريق لتحرير فلسطين، وتحقق الفلسطينيون أن بلوغ الوحدة مهمة شبه مستحيلة، وأنهم لا يستطيعون الانتظار حتى تتحد جميع الأقطار العربية، ولذلك كان من الضروري البحث عن الشخصية الفلسطينية والعمل الفلسطيني المستقل، ونتيجة لهذه الأفكار نشأت أكثر من ثلاثين منظمة فلسطينية، ضم معظمها عدداً قليلاً من الأعضاء، وكان هذا العدد الكبير من المنظمات دليلاً على رغبة الفلسطينيين في العمل بجد واستقلالية من أجل تحرير وطنهم. ثانيا: كان لانتصار الثورة الجزائرية في عام ١٩٦٢م قد أعطى وزناً كبيراً لمبدأ النشاط الفلسطيني المستقل"[2].

واشتد الجدال الداخلي للحركة سنة ١٩٦٢م عقب إعلان استقلال الجزائر بعد كفاح دام طويلاً، ومع ذلك عارضت قيادة الحركة اتباع نموذج الجزائر في العمل العسكري المستقل، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تخلي الدول العربية عن مسئوليتها تجاه تحرير فلسطين، فقد قام الكثير من أعضاء حركة القوميين العرب في لبنان، وسوريا، والأردن بمقابلة أعضاء من فرع (عدن) كانوا قد انضموا إلى الحركة عندما كانوا طلاباً في القاهرة سنة ١٩٥٩م، في أثناء دورة تدريبية لهم في مركز تدريب

(١) يزيد الصايغ: رفض الهزيمة، بدايات العمل المسلح فى الضفة والقطاع ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٢، ص٩٥.

(٢) رياض الريس، دينا النحاس: المسار الصعب، المقاومة الفلسطينية منظماتها-أشخاصها- علاقاتها، الخدمات الصحافية، ط١، بيروت، ١٩٧٦م، ص٢٢.

الصاعقة في أنشاص، وكان العدنيون يعدون العدة لحملة عسكرية بغية إخراج البريطانيين من عدن، وهو أمر أثار رفاقهم الفلسطينيين، خاصة وديع حداد، كما تحمس الفلسطينيون عندما استولى الضباط الجمهوريون على السلطة في اليمن في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢م، وأشعلوا بعملهم هذا حرباً أهلية وأثاروا تدخلاً مصرياً، لكن ربما كان أكثر التأثيرات أهمية اعتراف عبد الناصر أمام المجلس التشريعي في غزة في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٦٢م، عندما قال: إنه ليس لديه خطة أي برنامج محدد الخطوات والتوقيت لإنقاذ فلسطين وأن أهم ما يشغل باله في هذه المرحلة الاستعداد، وقال الذي يريد أن يخوض الحرب لا بد أن يستعد لها[١].

كل هذه العوامل جعلت «حركة القوميين العرب» تتجه نحو البحث عن أطر لتنظيم الشعب الفلسطيني، وإذا كان جدل الحركة نحو مسألة إحياء الكيان الفلسطيني محدوداً خلال هذه الفترة، فإن وجود حوالي ٣٦ تنظيماً فلسطينياً ما بين عامي ١٩٦١- ١٩٦٢م[٢]، كان يفرض عليها إجرائياً أن تفكر بنوع من العمل الفلسطيني في إطار «حركة القوميين العرب»، يستطيع أن يحقق حضوراً للحركة في سياق الواقع الجديد[٣].

خاصة عندما بدأت حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» نشاطها السياسي في عام ١٩٥٨م، وفجرت الثورة المسلحة في أول عملية عسكرية لها في مطلع عام ١٩٦٥م، ونادت مجلة «فلسطيننا» الناطقة باسم فتح باستقلالية الكيان الفلسطيني،

(١) فلسطين ملحق المحرر (بيروت) كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٤م، العدد ٢، ص٣.

(٢) غسان كنفاني: دفاعاً عن الحزبيين ، فلسطين ملحق المحرر، (بيروت) ٧٥٦، العدد ٣١، ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٥م، ص٨- ٩.

(٣) الشريف: البحث عن كيان ، مرجع سبق ذكره، ص١٠٠.

ورفضت حركة «فتح» توزيع الولاءات الفلسطينية، كما أنها رفضت أن ترتبط بأية جهة عربية رسمية[1]. وإذا كانت «حركة القوميين العرب» قد سجلت شيئاً من التحفظ ضد مبادرة فتح لممارستها العمليات المسلحة، فقد جاء موقفها هذا متأثراً بعوامل ثلاثة:

الأول: موقفها ذاته كحركة سياسية، حيث لم تكن قد قررت بعد التحول إلى حركة مسلحة.

الثاني: حرصها على شعبيتها التي كانت تخشى أن تنافسها «فتح» عليها في هذا المجال.

الثالث: تأثرها بموقف الجمهورية العربية المتحدة التي اتخذت هي الأخرى موقفاً سلبياً من نشاطات «فتح»، وذلك لأن عبد الناصر كانت تقدم له تقارير ضد «فتح» آنذاك وفق الاعتراضات الثلاثة المعروفة (التوقيت، والتنسيق، والتوريط):

- التوقيت: على أساس أنه غير مناسب لبداية العمل المسلح.

- التنسيق: باعتبار أن التنسيق غير موجود مع أنظمة المنطقة ولاسيما مع عبد الناصر.

- التوريط: نظراً إلى أن الانطلاق بالعمل المسلح في غير وقته، وبدون أدنى تنسيق مع الآخرين لا يمكن أن يقود إلا لتوريط الدول العربية للمواجهة مع الصهاينة، ولم يتم اللقاء الأول بين قادة فتح وعبد الناصر إلا بعد هزيمة ١٩٦٧م، حيث اجتمع في منزله مع كل من أبو عمار، وأبو إياد، وأبو اللطف، وذلك في نوفمبر ١٩٦٧م[2].

---

(١) فلسطيننا: (بيروت)، العدد ٢٠، السنة الثالثة، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١م، ص٣.

(٢) محمد كريشان: منظمة التحرير الفلسطينية التاريخ والفصائل والأيديولوجية، دار البراق، ط١، تونس، ١٩٨٦م، ص٢٤. انظر أيضاً فتح مدعوة للنقاش، فلسطين ملحق المحرر، (بيروت) العدد ٣٥، شباط/ فبراير ١٩٦٦م.

وهكذا لم تستطع حركة القوميين العرب الوقوف بعيداً عن القضية الفلسطينية، وخاصة أنها كانت الدافع الأساسي لقيام الحركة، إضافة إلى وجود الفلسطينيين في مختلف مراتب الحركة، وخاصة في لجنتها التنفيذية، لذا سارت الحركة خطوات واسعة نحو سحب البساط من تحت أقدام حركة «فتح» التي ضمت قطاعات واسعة من الجماهير الفلسطينية(١).

لذا قرر جورج حبش ووديع حداد البدء بتأسيس تجمع فلسطيني مستقل داخل الحركة، ثم تبنى مؤتمر الحركة هذه الخطوة في أيار/ مايو ١٩٦٤م، وقد أطلق على هذا التجمع اسم الجبهة القومية لتحرير فلسطين(٢)، وكانت مهمتها هو العمل الفلسطيني، والتهيئة للكفاح المسلح في الساحة الفلسطينية، وإعداد المقاتلين. وفي إطار القيادة المركزية للحركة كان يدور جدل حول هذه القضية وقد كان وديع حداد يدافع بقوة للبدء بممارسة الكفاح المسلح، وكان العديد من الكوادرالفلسطينية ينقلب بالاتجاه الوطني، لكن الرأي الذي ظل سائداً آنذاك هو أن ممارسة الكفاح المسلح يحتاج إلى تنسيق واتفاق مع القيادة الناصرية، وكان يتوجب على وجهة النظر الأخرى الالتزام في النهاية بموقف اللجنة المركزية(٣).

وقد بدأت «حركة القوميين العرب» في عام ١٩٦٤، بأولى عملياتها العسكرية بعد أن تسلل عدد من أعضائها إلى الجليل، وسقط الشهيد خالد أبو عيشة. وهو الشهيد الأول من الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب، وهو من العناصر التي

---

(١) رضوى عبد القادر ياسين: موقع القضية الفلسطينية في حركة القوميين العرب، صامد الاقتصادي، (عمان)، العدد ١٢٧، السنة ٢٤، يناير/ كانون الثاني- فبراير/ شباط- مارس/ آذار ٢٠٠٢، ص٦٨.

(٢) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٢١.

(٣) جورج حبش: مسار التجربة الرائدة ودروسها المستخلصة، الهدف (دمشق)، عدد خاص ٢٩٢، السنة التاسعة عشر، كانون الأول ١٩٨٧م، ص٤٠.

تم تدريبها في مصر في عهد الوحدة مع سوريا[1].

ولكن يبدو أن هذه البداية كانت متواضعة ولم تستمر. وفي مؤتمر حركة القوميين العرب المنعقد سنة ١٩٦٦م اتخذ قراران رئيسيان:

١- إلحاق العناصر الفلسطينية في حركة القوميين العرب بمجموعة تسمى «إقليم فلسطين» والموافقة على فكرة الكفاح المسلح مع إرجاء البدء فيه، والذي تولى قيادتها: جورج حبش، ومعه أحمد اليماني (أبو ماهر)، وعبد الكريم حمد (أبو عدنان)، ووديع حداد.

٢- تبني الاشتراكية العلمية لفكر عمل «حركة القوميين العرب»[2]. وذلك بهدف المساهمة في وضع الخطوط العريضة لخطة ثورية، وتشكيل قاعدة لوحدة العمل الفلسطيني ووضع إستراتيجية له. وقد شاركت حركة القوميين العرب في اللقاء الذي انعقد في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦م في إطار (م.ت.ف)، وضم هذا اللقاء ممثلين عن حزب البعث، والمكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية، إضافة إلى بعض العناصر الفلسطينية المستقلة[3].

وقد وجهت حركة القوميين العرب دعوة إلى حركة فتح للاشتراك في هذه اللجنة، وإقامة تحالف للقيام بعمليات عسكرية مشتركة، إلا أن فتح رفضت هذه الدعوة، ولم تشارك في اللقاء، وردت فتح باستحالة التوحيد بين استراتيجيتين متناقضتين، تتبنى إحداهما الكفاح المسلح، وتعبر عن الانطلاقة الفلسطينية

---

(١) مطر: مرجع سبق ذكره، ص١١٦.

(٢) فوزي تيم: القوى السياسية الفلسطينية، القسم الأول: القوى العلمانية، في: المدخل للقضية الفلسطينية، ص٣٥٨. وانظر أيضاً رياض الريس ودينا النحاس: مرجع سبق ذكره، ص٥١.

(٣) انظر: اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث، يناير ١٩٦٦م/ ٣٠ يونيو ١٩٦٦م، م.ت.ف، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧، ص٦٣.

والاستقلالية، والأخرى تعتمد على الجيوش النظامية، واعتبرت فتح أن وحدة القوى الفلسطينية لا يمكن أن تتم إلا على أرض المعركة[1].

ويبدو أن حركة القوميين العرب ما كانت لتوجه دعوة للحوار والتشاور مع القوى الفلسطينية. وحركة فتح إلا بعد قناعتها بجدوى العمل الفدائي، وضرورة وجود عمل فدائي موازٍ للعمل العربي، وهذا يعد بداية تراجع منها عن استراتيجيتها التي تبنتها طويلاً، ورأت أن العمل العسكري والكفاح المسلح لا بد منه، حتى تسحب البساط من تحت أقدام فتح التي باشرت بالعمل العسكري، وبالتالي بقى تنظيم «حركة القوميين العرب» محافظاً على موقعه بين الجماهير، ومسيطراً على العمل الفدائي، كونه من أكبر التنظيمات، وله مد جماهيري في الوطن العربي وفلسطين.

وقد أعلنت حركة القوميين العرب عن تشكيل تنظيم فدائي جديد في تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٦٦م أطلق على نفسه (منظمة أبطال العودة) وقد جاء هذا الإعلان على شكل البلاغ رقم (١) للمنظمة الجديدة، تحدثت فيه عن أولى عملياتها داخل الأراضي المحتلة، وعن استشهاد ثلاثة من أعضائها، وهم: رفيق عساف، ومحمد اليماني، وسعيد العبد[2]. ووقوع رابع في الأسر، وهو المناضل سكران محمود سكران وذلك في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦م، ولم يتضمن البلاغ أية إشارة إلى ظروف تكوين المنظمة الجديدة أو اتجاهاته[3].

(١) انظر إبراهيم ابراش: الحركة القومية العربية واستقلالية العمل الفلسطيني، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، تشرين الثاني- كانون الأول ١٩٨٦، العدد ١٦٤: ١٦٥، ص٣٢.

(٢) مقابلة شخصية للباحث مع هاني الهندي، في ٢٠ مايو ٢٠٠٢، في منزله بالقاهرة.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩، ص ١١٩.

كما أعلنت «حركة القوميين العرب» في منتصف عام ١٩٦٧م وقبل حرب يونيو/ حزيران بأيام قليلة عن تشكيل تنظيم جديد تابع لها، أطلق عليه اسم (منظمة شباب الثأر)، وذلك في بيان أصدرته المنظمة في آيار/ مايو ١٩٦٧م، وقد كان هذا القرار بمثابة الخطوة الأولى نحو إنشاء« الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»[1].

وقد أكد البيان على استمرار الحركة في المضي في العمل الفدائي، الذي يجب أن يكون منسقاً مع العمل الثوري العربي، ومهماته جزء من المخطط الشامل لمعركة التحرير، وأن الدور الفلسطيني يمهد الدور العربي الكامل، ويساعده لاسترداد فلسطين[2].

أما البيان الثاني والذي أصدرته الحركة في ٢٨ أيار/ مايو١٩٦٧، فقد أعلنت فيه عن أولى عملياتها العسكرية في عمق الأراضي المحتلة[3].

وكان التجاوب الذي لقيه العمل الفدائي في صفوف «حركة القوميين العرب» منصباً على العناصر الفلسطينية في الحركة، وهو الأمر الذي لم يلقَ قبولاً بين أعضاء الحركة، وخصوصاً التيار الماركسي، الذي دعا إلى تأجيل تنفيذ العمليات العسكرية ضد إسرائيل[4]. واتهم العناصر الفلسطينية بالبرجوازية واليمينية، واعتبر أن بقاء الفرع الفلسطيني في الحركة بعيداً عن التفاعل مع التحولات التقدمية التي شهدتها الحركة تحت قيادة البرجوازية الصغيرة، أسهم في وقوعه تحت الهيمنة الكاملة للقيادة

(١) غازي ربايعة: القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ١٩٨٧م، ص١٣٢.

(٢) منظمة شباب الثأر: البيان رقم (١)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩م، ص٢٠.

(٣) المصدر نفسه: البيان رقم (٢)، ص٢٦١.

(٤) يزيد صايغ: رفض الهزيمة...، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

التقليدية اليمينية المؤسسة للحركة[1].

وأسهم ضغط الأعضاء الفلسطينيين في زيادة حدة التوترات التي ظهرت داخل حركة القوميين العرب منذ أواسط سنة ١٩٦٢م، عندما بدأ محسن إبراهيم، ومحمد كشلي، ونايف حواتمة يشككون في الأساس الذي استندت إليه قوميتهم العربية من خلال قولهم: «إن البنى الاجتماعية والاقتصادية هي العوامل المحددة لتقدم المجتمع العربي»[2]، وطالب حواتمة بتأجيل تنفيذ العمليات العسكرية للحركة وكانت حجته أن حركة القوميين العرب من الخطأ أن تتصرف باستقلالية عن جبهة الدول العربية الأوسع[3].

أما بالنسبة للوحدة الأيديولوجية في إطار الحركة فقد بدأت تتراجع في منتصف الستينيات، حيث بدأ الصراع يظهر بين الأجيال الشابة الأكثر يسارية والجيل المؤسس للحركة، وقد تأكد هذا الصراع في المؤتمر القومي الذي عقدته الحركة في بيروت عام ١٩٦٤م[4]. حيث استطاع الجناح الأكثر يسارية عام ١٩٦٦م أن يطبع الحركة برؤيته، وتم تبني الاشتراكية العلمية الماركسية طريقاً لحركة القوميين العرب، إلا أن الصراع بين الطرفين تفاقم لاحقاً، وهدد الوحدة التنظيمية للحركة[5].

وكان لا بد لهذا الخلاف الفكري أن يحسم تنظيمياً، وذلك بانتهاء حركة القوميين كحركة ثورية في الأقطار التي عملت فيها. أما الفروع القطرية فلم تنته، فحركة القوميين العرب لم تغد قائمة كحركة مركزية، وتنظيم مركزي. في مختلف

(١) ابراش: الحركة القومية العربية، مرجع سبق ذكره، ص١٦٩.
(٢) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح والبحث عن دولة: مرجع سبق ذكره، ص١٤٣.
(٣) يزيد الصايغ: رفض الهزيمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١٦.
(٤) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٢١.
(٥) تيم: مرجع سبق ذكره، ص٣٥٩.

أجزاء الوطن العربي، بل تحولت إلى حركات ثورية موجودة قطرياً بأفق قومي، وقد أصبحت تشكل قوة أساسية من الحركة الوطنية في بعض الساحات العربية، فعلى سبيل المثال فإن فرع الحركة في اليمن الديمقراطي أسهم بقوة في تأسيس «الجبهة القومية» وفي اليمن الشمالي أصبح فرع الحركة يعمل باسم «الحزب الديمقراطي»، وفي الكويت أصبح فرع الحركة عبارة عن مجموعة من الشبان الديمقراطيين، وعلى رأسهم الدكتور أحمد الخطيب أحد أفراد القيادة المؤسسة لحركة القوميين العرب، وفي الخليج أصبحت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج «هي البديل لحركة القوميين العرب، وأصبح لها فروع في معظم مناطق الخليج، وفي لبنان أفرز فرع الحركة ما يسمى منظمة العمل الشيوعي»، وفي الساحة الفلسطينية انتهى فرع حركة القوميين العرب إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين[1].



(١) مطر: حيكم الثورة ، مرجع سبق ذكره، ص٨٢. وانظر كذلك: حواتمة يتحدث، مرجع سبق ذكره، ص٥٢.



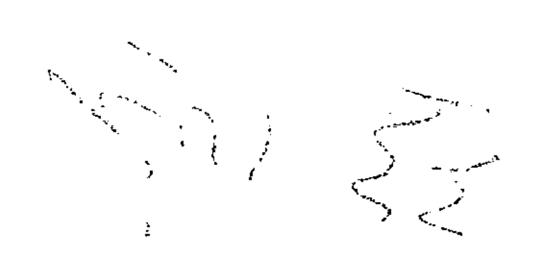


الفصل الأول

نشأة الجبهة







هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧م

وأثرها على الواقع العربي وعلى فصائل العمل الوطني الفلسطيني

شهد مطلع عام ١٩٦٧ تصاعداً في حدة التوتر على الجبهة السورية – الإسرائيلية، نجم عنه تزايد التهديدات الإسرائيلية بشن هجوم واسع على سوريا، لمنعها من الاستمرار في تقديم الدعم للعمليات الفدائية الفلسطينية. وكانت سوريا بعد التغيير السياسي الذي تم فيها في شباط/ فبراير ١٩٦٦م قد تبنت موقفاً داعماً للعمل الفدائي الفلسطيني، كما زادت من تقاربها مع مصر، ووقعت معها – بمباركة من الاتحاد السوفيتي – معاهدة دفاع مشترك في تشرين الثاني من العام نفسه.

وقد نفذت إسرائيل في السابع من نيسان/ إبريل ١٩٦٧م تهديدها بالفعل وقامت بالاعتداء على المناطق الحدودية السورية، مما أسفر عن وقوع صدام واسع بين الطرفين، وأمام هذا التصاعد في حدة التوتر، طالبت الحكومة المصرية – في خطوة هدفت إلى ردع إسرائيل–. بانسحاب قوات هيئة الأمم المتحدة من الحدود المصرية الإسرائيلية، ومن ثم من منطقتي غزة وشرم الشيخ[1].

كما اجتمعت القيادة السياسة بين مصر والعراق، وفي ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٧م، أسهم العراق، بإرسال قوات برية وطائرات للاشتراك مع الجيش المصري في سيناء[2].

وقررت مصر في الثالث والعشرين من آيار/ مايو من العام نفسه، إغلاق خليج

---

(١) الشريف: البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره ص١٤٣.

(٢) غازي ربابعة: الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من (١٩٦٧ – ١٩٨٠)، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٧، ص٤١.

العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وفي الثلاثين من الشهر نفسه انضم الأردن إلى معاهدة الدفاع المشترك بين مصر وسوريا"[1].

وقد شن الطيران الإسرائيلي في صباح الاثنين ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧م، هجوما كثيفا صاعقا على القوات المصرية، ودمر الطائرات المصرية على الأرض في ثلاث ساعات. وفي ستة أيام استطاعت القوات الإسرائيلية أن تهزم الجيوش العربية على ثلاث جبهات، وأن تحتل كل سيناء وقطاع غزة وصولاً إلى قناة السويس وكل الضفة الغربية حتى نهر الأردن، ومرتفعات الجولان التي تبلغ مساحتها ألف كم٢ من الأراضي السورية، كما احتلت إسرائيل القطاع الأردني من مدينة القدس وضمته إلى القدس الغربية، وكانت نتيجة الحرب كارثية، فهي من أسوأ ما حل بالعرب من كوارث في تاريخهم الطويل[2].

وقد فجرت حرب ١٩٦٧م في الذات العربية تيارات ذات أيديولوجيات محافظة، وتيارات ذات إيديولوجيات ثورية قومية وحدوية[3]. فلم تكن الهزيمة عسكرية فقط، بل كانت هزيمة لمجموع التكوين الطبقي، والاقتصادي، والعسكري، والأيديولوجي لحركة التحرير الوطني الفلسطينية والعربية[4]. نتيجة

---

(١) الشريف: البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص١٤٣.، أنظر أيضاً: مذكرات محمود رياض: ١٩٤٨ – ١٩٧٨ البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٩ .

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، قبرص ١٩٨٣، ص ١٧١ – ١٧٢.

(٣)) لطفي الخولي: حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ٣٠ سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٨ – ٩.

(٤)) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: التقرير السياسي الأساسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، آب/ أغسطس ١٩٦٨، ص١٢.

تخاذل الطبقات العربية الحاكمة، وانهيارها أمام الهجمة الصهيونية الإمبريالية، واستهدفت فرض الوجود الإسرائيلي غير المشروع على الأرض العربية، وإجبار الشعوب العربية على الرضوخ والتسليم بالأمر الواقع، لكي تبقى إسرائيل قاعدة ورأس حربه للاستعمار الجديد، في محاولة للسيطرة على الدول العربية، ونهب ثرواتها، ولضمان استمرار مصالحه واحتكاراته، وذلك باستغلال الأنظمة العربية وسياستها المحافظة والمعادية للجماهير"[1].

وكان للحرب عدة آثار رئيسة، وإن كان بعضها متعارضا أحياناً، فقد لطفت من موقف الدول العربية الأساسية تجاه إسرائيل، لكنها في الوقت نفسه أدت إلى تعقيد عملية السلام، من خلال ربطها بالتنافس مع الدول العظمى، وأدت الهزيمة إلى تراجع تدخل الدول العربية في شؤون بعضها البعض، كما أفسحت المجال لفترة من عدم الاستقرار الداخلي في دول المواجهة الأربع، فشجعت الدول العربية إلى التركيز على منطق الدولة ومصالحها على حساب الالتزام الخطابي بالوحدة العربية وبالقضية الفلسطينية، وبدا هذا التركيز في أقوى صوره من خلال ردود الفعل العربية على الصعود السريع للحركة الفدائية الفلسطينية، التي أدخلت عاملاً ديناميأ ومزعزعاً للاستقرار في السياسة العربية بعد الحرب، وهددت الاعتدال الدبلوماسي، والبرامج القطرية الخاصة لدول المواجهة"[2].

ومن جهة أخرى، كانت للنكسة نتائج مباشرة على الصعيد الفلسطيني، تمثلت في سقوط الرهان على دور الجيوش في خوض معركة التحرير، وتحرز العمل الكفاحي

(١) غازي خورشيد: دليل حركة المقاومة الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧١، ص١٤٩.

(٢) يزيد الصانع، الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٩.

الفلسطيني من قيود الوصاية الرسمية العربية[1].

وكان لا مفر من أن يسير الشعب الفلسطيني نحو التجذر بعد أن جرب كافة الطرق الأخرى، واتضح ذلك منذ بداية الستينيات، حين تشكلت عشرات التنظيمات الفلسطينية، مما فرض على الأنظمة العربية باستراتيجية تلك الأنظمة المسارعة في تأسيس (م.ت.ف) حتى تكون الإطار الرسمي المرتبط باستراتيجيتها والقادر على احتواء حركة الشعب الفلسطيني، التي كانت تشهد مرحلة المخاض قبل انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة عام ١٩٦٥م[2]، والتي بشرت به حركة «فتح» و جسدته عبر نشاطها الفدائي.

ولكن اتجاه الحركة الشعبية الفلسطينية نحو التجذر لم يتبلور وتتضح معالمه إلا بعد الهزيمة العربية عام ١٩٦٧م. والتي كانت هزيمة للأنظمة العربية، وبمثابة الولادة الحقيقية للثورة الفلسطينية، فقد كشفت هذه الحرب عجز الأنظمة العربية، وأسقطت شعاراتها حول الوحدة، وتحرير فلسطين، وتحقيق الاشتراكية والحرية، مما أدى إلى حالة انفضاض تلقائية واسعة من قبل الجماهير الفلسطينية والعربية حول هذه الأنظمة وفكرها القومي البرجوازي، خاصة بعد أن وافقت على وقف إطلاق النار[3].

لذا يمكن القول إن انطلاقة الثورة الفلسطينية الكبرى بعد هزيمة ١٩٦٧، وما جسدته من خيار ثوري جديد -بالرغم من نواقصه الكبيرة في مواجهة الاستعمار

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: البيان التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ١١/١٢/١٩٦٧م.

(٢) نصري عبد الرحمن: وحدة اليسار الفلسطيني الواقع والطموح، الهدف (دمشق) العدد الخاص ٨٩٢، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧م السنة ١٩، ص١٠٥.

(٣) المرجع نفسه، ص١٠٥.

الاستيطاني الصهيوني- كان مستقلاً عن الأنظمة العربية، ومركزا على أهمية إحياء الشخصية الوطنية الفلسطينية، وإبراز الدور الفلسطيني المستقل في مواجهة الكيان الصهيوني، ومعتمداً على الكفاح المسلح كشكل رئيسي من أشكال النضال، وحرب الشعب طويلة الأمد كطريقة لتحرير فلسطين.

كما شكلت الهزيمة الصدمة التي دفعت جميع القوى السياسية ومفكريها إلى مراجعة برنامج حركة التحرر الوطني ومن يحمله من قوى، وأحزاب، وقيادات، فأصبحت فتح تحتل موقع القيادة الرسمية للحركة الوطنية الفلسطينية منذ شباط / فبراير عام ١٩٦٩م، ولم يعد الفضل في ذلك إلى استراتيجية التوريط الواعي، والتي ربما أسهمت في الوصول إلى نتيجة التناقض العام، مع ما كانت تتطلع «فتح» إليه، فعلى الرغم من عدم ثقة فتح العميقة بالدول العربية، فإن الهزيمة الساحقة للجيوش العربية أصابتها بصدمة قاسية، وقد شرح أحد رموز فتح بقوله: «عندما اتكلنا على التوريط المعتمد على الجيوش العربية في حرب مع إسرائيل كنا نؤمن بجدية القوة العربية، وخصوصاً بمصر ذات القوة الضاربة المجهزة بصواريخ القاهر والظافر»[1].

ومع ذلك فقد رأت «فتح» أن أمامها فرصة ذهبية للإفلات من السيطرة العربية، فالهزيمة كانت تعني أنه اختفت قدرة القمع العربية، وعادت القضية إلى صورتها الحقيقية: صراع فلسطيني إسرائيلي[2]. كما برزت عدة تنظيمات فلسطينية جديدة بعد عام ١٩٦٧م، من أبرزها: منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة) التي انبثقت عن حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سورياً والتي رأت

(١) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٣.
(٢) المرجع نفسه، ٢٤٣.

ضرورة إبراز الشخصية أمام المجتمع الدولي[1].

وقد انبثقت عن حزب البعث في العراق منظمة فدائية جديدة هي «جبهة التحرير العربية» وذلك وفي أوائل نيسان/ ابريل ١٩٦٩م ومنذ قيامها رأت في شعار دولة فلسطين الديمقراطية «شعاراً للتسوية بمعزل عن انتصار الثورة العربية الشاملة، كما انبثق من بعض قطاعات القوميين العرب عام ١٩٦٧م جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والتى اعتقدت أن طبقة البرجوازية الكبيرة العربية و الطبقات الرأسمالية الوطنية بمثابة طبقة اصطنعها الاستعمار. أما البرجوازية الصغيرة فهي في رأي جبهة النضال أنها حليفة الثورة، كما نشأت بين فلسطينيي العراق منظمة لمؤازرة المقاومة الفلسطينية عرفت باسم «الهيئة العاملة لتحرير فلسطين» حيث انضمت لاحقاً إلى فتح في شباط / فبراير عام ١٩٧١م[2].

ويمكن القول إن شعارات هذه المنظمات كانت تعبر عن القطرية الفلسطينية، نتيجة الشعور السائد بعد الهزيمة بأن الأحزاب القومية والأنظمة العربية قد فشلت في تحرير فلسطين، ومن ثم وجب على الفلسطينيين أن يأخذوا زمام المبادرة بأيديهم وبمساعدة الجيوش العربية.

وكان طبيعياً أن تحدث تغيرات جذرية على بنية الكيان الفلسطيني، ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث عبرت النكسة عن فشل نهج المنظمة، وكانت بداية مرحلة جديدة، ومؤشراً لبدء خلع القيادة التي مثلها أحمد الشقيري وإبعادها عن ساحة النضال الفلسطيني، ومما عجل هذا التوجه هو إقدام الشقيري، بإعلانه في

---

(١) عبد القادر ياسين، أحمد صادق سعد، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٧٠ مرجع سبق ذكره، ص١٠٦ : ١٠٧

(٢) المرجع نفسه، ص١١٠ :١١١.

تشرين أول/ أكتوبر ١٩٦٧م عن مشروع لإقامة «دولة عربية متحدة» [١]. وجاء هذا المشروع في ظل واقع الهزيمة وانحسار المد القومي، مما جعل الشقيري وكأنه يسبح ضد التيار العربي والفلسطيني، الأمر الذي دفعه إلى تقديم استقالته في ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٦٧م [٢].

ورأس اللجنة التنفيذية للمنظمة بصورة مؤقتة يحيى حمودة، حيث ضمت في عضويتها كلاً من ياسر عرفات، وخليل الوزير، وكمال عدوان من حركة فتح، ووديع حداد من حركة القوميين العرب، وأحمد جبريل من جبهة التحرير الفلسطينية، وتم تشكيل لجنة تحضيرية لتسمية أعضاء المجلس الوطني الجديد بعد مشاورات بين «فتح» والمنظمات الأخرى، وبذلك تحققت الخطوة الأولى على طريق انتقال قيادة المنظمة إلى أيدي الفصائل الفدائية المسلحة [٣].

وقد تغير طابع منظمة التحرير مع دخول حركة « فتح » والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى المجلس الوطني. كما تغير ميثاقها أيضاً من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني، وقد جاء في البند الأول من الميثاق «إن فلسطين هي وطن للشعب العربي الفلسطيني» كبديل لعبارة «إن فلسطين وطن للعرب، كما كان في الميثاق القومي» [٤].

---

(١) أحمد الشقيري: مشروع الدولة العربية المتحدة، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧، ص ٤٤.

(٢) أسعد عبد الرحمن: منظمة التحرير الفلسطينية، (جذورها، تأسيسها، مساراتها)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، ١٩٨٧، ص١٠٠. وأنظر كذلك يزيد الصايغ: الهوية والشرعية في الساحة الفلسطينية، الأسس الاستراتيجية، شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد ١٧٦ – ١٧٧، نوفمبر/ تشرين ثاني– ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٧، ص٧.

(٣) فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ – ١٩٧٤، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٣٥.

(٤) سمير حداد: تطور جدل العلاقة بين العام والخاص في النضال الوطني الفلسطيني، مجلة الهدف (دمشق)، العدد الخاص (٨٩٢) ٢١/ ١٢/ ١٩٨٧م، ص١٢٨.

وإذا كانت هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧م قد شكلت نكسة كبيرة لتيار القومية العربية وتعبيراته السياسية، فإنها كانت في المقابل بداية صحوة التيار الإسلامي، الذي كان نفوذه قد انحسر كثيراً في فترة المد القومي العربي بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، علما بأن هذه الصحوة لم تبلغ مداها وتثبت حضورها على ساحة العمل الفلسطيني إلاّ في وقت متأخر(*).

وخلافاً لتيارات الفكر السياسي الفلسطيني الأخرى، فإن التيار الإسلامي أرجع هزيمة حزيران/ يونيو. في الأساس إلى تخلي العرب عن شريعة الإسلام، محملاً التيار القومي العربي قسطاً كبيراً من المسئولية عن النكسة، وذلك نتيجة السياسات التي انتهجها، والتي أدت إلى حصر القضية الفلسطينية في النظام العربي وحده، وفصلها عن العالم الإسلامي، وإلى التقاعس في الإعداد الجوي للمعركة[1].

وقد كانت حركة القوميين العرب من أكثر الأحزاب تأثراً بهزيمة حزيران/ يونيو١٩٦٧، فتأثيرها لم يقتصر على مفاهيمها من القضية الفلسطينية وكيفية حلها، فحسب، بل شمل أيضا كل مفاهيمها السابقة حول حركة التحرير الوطني العربية، مما أفقدها القدرة على إحداث نوع من التلازم بين بنيتها التنظيمية والأيديولوجية، والتطورات الجديدة، فنجم عن ذلك سلسلة من الهزات التنظيمية الداخلية أنهت وجودها التنظيمي مؤخراً، لدرجة أن بنيتها التكوينية والأيديولوجية كانت قاصرة على استيعاب التطورات الجديدة، الفكرية والسياسية التي طرحتها الحركة بعكس

(*) بتأثير النتائج التي ترتبت على غزو إسرائيل للبنان، صيف عام ١٩٨٢، وخروج قوات المقاومة الفلسطينية من بيروت.

(١) الشريف: البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص١٧٤. وانظر، كذلك، الجبهة الإسلامية في الأردن: زعماء الدول العربية الإسلامية، عمان، ٢٠/ ٧/ ١٩٦٧م، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٧ - ٤٩٩.

ما كان يحدث سابقاً، مما أدى إلى سلسلة من الأزمات الداخلية، وبشكل متلاحق عملت على تفسخ الحركة تنظيمياً وسياسياً، وإنهاء وجودها، وقيام عدة تنظيمات جديدة على أنقاضها[١].

ومع تفاعلات بذور الخلاف الذي بدأ في سنة ١٩٦٢م في صفوف الحركة، كانت المراجعة النقدية لأسباب هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧م الداخلية والخارجية، حيث كانت من الموضوعات الحاسمة التي أدت إلى تحول الحركة إلى الماركسية – اللينينية[٢].

وجاء اجتماع اللجنة التنفيذية الموسعة لحركة القوميين العرب، ليعطى أحداث حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أبعادها الحقيقية، ولتتجاوز الحركة نظريا كافة التنظيمات القائمة فى الوطن العربي، حيث استطاعت التخلص من إطار فكر البرجوازية الصغيرة، لتقدم للهزيمة أبعادها الطبقية، فأشارت إلى أن الهزيمة لم تكن نكسة مؤقتة، كما لم تكن هزيمة عسكرية، بل هزيمة نظام الطبقية التي تقود حركة التحرير الوطني العربية وأن الذي سقط يوم الهزيمة لم يكن الجيوش العربية وأسلحة طيرانها، بل فكر هذه الطبقة التي لم تكن قادرة على قيادة عملية بناء القاعدة المادية للمجتمع، ولا تستطيع توجيه فائض الإنتاج المتاح للتنمية لخدمة أغراض التنمية، لكونها طبقة مستهلكة، تستأثر بمعظم الإنتاج الوطني في أغراض استهلاكية تخص طبقتها، فالتوجه نحو التنمية تغلب فيه الاستثمارات الاستهلاكية على الاستثمارات الإنتاجية، وأن هذه الطبقة كونها طبقة وسيطة غير محددة الفكر والمصالح لا تستطيع

(١) غازي الخليلي: حركة القوميين العرب وموقفها من القضية الفلسطينية، دراسات عربية (بيروت) كانون الثاني، وشباط، وآذار، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٧م، ص١٠٣.

(٢) سهير سلطي التل: حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦م، ص١٩٦.

قطع صلتها الفكرية والمادية بطبقة الإقطاع ورأس المال»[1].

وكان بداية ذلك هو التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب (أواخر تموز/ يوليو١٩٦٧م). وكان هذا التقرير متفقا عليه بين فريقي القيادة المركزية: الراديكالي (برموزه الأساسية: محسن إبراهيم، نايف حواتمة، ومحمد كشلي). والتقليدي (برموزه الأساسية: جورج حبش، ووديع حداد، وهاني الهندي، وأحمد الخطيب)»[2].

وقد حلل التقرير أسباب الهزيمة، فاعتبر أنه من خلال الهزيمة العسكرية التي أصيبت بها الجيوش العربية، والشلل الذي أصاب الأنظمة التقدمية والحركات الشعبية، اتضح تماماً أن الأفق التي قادت البرجوازية الصغيرة ضمنه حركة الثورة العربية حتى الآن، ليس هو أفق هذه الحرب طويلة النفس مع الاستعمار الجديد بكل قواعده المزروعة على الأرض العربية، وفي مقدمتها إسرائيل، واستنتج البيان «أن متابعة الحرب مع الاستعمار الجديد، بكل أبعادها الداخلية والخارجية وبآفاقها الاقتصادية، والسياسية، والفكرية، والعسكرية ... باتت تتطلب انتقال مقاليد القيادة إلى الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة الأكثر جدية في مقاومة الاستعمار وحلفائه المحليين، بحكم مصالحها، وطبيعة أيديولوجيتها، وتحت هذه القيادة سوف يكون على البرجوازية الصغيرة وكل العناصر والقوى الوطنية والتقدمية أن تهتم بدورها في معركه التحرير الوطني»[3].

---

(١) بيان الفرع الفلسطينى لحركة القوميين العرب: الحرية، (بيروت)، ٤/ ٢/ ١٩٦٧م،ص٤.

(٢) أمين اسكندر وآخرون: الأحزاب والحركات القومية العربية، ج٢، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ص٣١..

(٣) البيان السياسي لحركة القوميين العرب، الصراع المصيري بين حركة الثورة العربية وبين الاستعمار الجديد، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، ص٦٨١.

وقد برز من خلال هذه المراجعة اتجاهان رئيسيان هما:

الأول: يقول أنصاره بأن هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧ لم تكن موجهة إلى الأنظمة الرجعية، الممثلة لطبقتي الإقطاع والبرجوازية المسئولتين عن النكبة، بل البرجوازية الصغيرة التي استطاعت بقيادتها الرسمية والشعبية أن تهزم تحالف الإقطاع والبرجوازية الممثلة لهذه الأنظمة، وبالتالي فرض برنامجها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي بقيادة تحالف (العمال، والفلاحين، والجنود، والمثقفين).

هذا البرنامج الذي قاد مرحلة الصراع الوطني الطبقي، ولكنه كان برنامج البرجوازية الصغيرة، سواء كانت في مواقع السلطة، وقيادة حركة التحرر الوطني. حيث لا تستطيع الاستمرار فى المجابهة حتى النهاية؛ لأنها صاحبة البرنامج، كما تخشى الجماهير بقدر ما تخشى تحالف الإقطاع والبرجوازية، وبالتالي لا تستطيع تقديم البرنامج المستند إلى مصالح الجماهير كلياً، الأمر الذي سيؤدي إلى فرز نقيضها، ودفعها إلى التخلي عن مصالحها المادية والمعنوية، مما يؤدي إلى الانتهاء إلى نتيجة مؤداها أن هذه الطبقة غير مؤهلة لحل معضلات مرحلة التحرر الوطني في هذه المرحلة التي تتطلب التسلح بالأسلحة الثورية وأفكار الطبقة الثورية، وهي أفكار العمال، والفلاحين، والفقراء وهذا لم تفعله هذه الطبقات، ولم تستطع الإقدام عليه فجاءت الهزيمة لتكشف تصورها مما يعني دفع هذه الطبقة إلى التخلي عن مواقع القيادة لصالح ما يمكن فرزه من إطارات طليعية مسلحة بأيديولوجية علمية ثورية، وأيديولوجية بروليتارية[1].

(١) التل: مرجع سبق ذكره، ص١٩٧، انظر كذلك، الثورة العربية أمام معركة المصير، التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة، التنفيذية لحركة القوميين العرب، في أواخر يوليو ١٩٦٧، ص١٩.

الثاني: لا يختلف أنصاره على تحليل البرجوازية الصغيرة، وتصور برنامجها في الهزيمة، ومن ثم عدم قدرتها على مواجهة مهام مرحلة التحرر الوطني، لكنه يأخذ بعين الاعتبار جملة الإنجازات التي حققتها هذه الطبقة، كطبقة حاكمة في كثير من الأقطار العربية، وبالذات مصر، وأبرزها: استمرارها في معاداة الامبريالية الصهيونية، والرجعية العربية الممثلة فى تحالف الإقطاع والرأسمالية، لكن هذه الأنظمة ما زالت تطرح برنامجها على أساس استراتيجية الحرب التقليدية، وبرامج الإصلاحات التي تحاول من خلالها سد الثغرات الفادحة في هذه التجارب دون أن تحدث تغييراً جذرياً تاماً في مجال بنيانها، وبالتالي فإن الموقف الثوري من هذه الطبقة يتحدد من خلال نقطتين رئيسيتين:[1]

الأولى: أن هذه الطبقة هي حليفة الثورة.

الثانية: أن هذا الحليف ليس هو مادة الثورة الأساسية، وبالتالي لا يجوز أن تكون الثورة بقيادته وقيادة برامجه واستراتيجية، وعلى ضوء ذلك فإن القانون الذي يحكم العلاقة مع هذه الطبقة هو التحالف بينها وبين الثورة، للوقوف في وجه التناقض الأساسي المتمثل فى معسكر الأعداء، وفي الوقت نفسه الصراع مع هذه الطبقة، حتى لا تصبح هي وبرامجها واستراتيجيتها قيادة الثورة.

وقد جسد بيان الحركة هذا في ردها على الهزيمة حالة الارتباك والتردد الذي تتخبط به القيادة السياسة للحركة، فلا هي استطاعت حسم الموقف لصالح أطروحات اليسار، ولاهي بقيت متمسكة بمنطلقاتها الأولى وأيديولوجيتها السابقة[2].

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، (دمشق) ، منشورات الهدف، لجنة الإعلام المركزية، ط٤ ١٩٨٣م، ص٦٧.
(٢) الجبهة الشعبية وقضية الانشقاق، لجنة الإعلام المركزية، بيروت، ١٩٧٠، ص١٧- ١٩.

وبذلك يكون هناك استراتيجيتان في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وخوض معركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية، وهما: استراتيجية البرجوازية الصغيرة، التي تطرح نظريا، وتتجه عمليا نحو استراتيجية الحرب التقليدية، من خلال إعادة بناء المؤسسة العسكرية إذا تعذر الوصول لحل سلمي، بمقابل استراتيجية الطبقة العاملة التي تطرح نظريا، وتتجه عملياً نحو حرب العصابات وحرب التحرير الشعبية التي تخوضها الجماهير بقيادة الطبقة العاملة، وبأوسع جبهة وطنية معادية للإمبريالية، وبرامج تعبوية ثورية ترتفع بعملية الحشد الجماهيري الأيديولوجي، والسياسي والاقتصادي، والعسكري إلى أعلى مستوى"[1].

شكل هذا التقرير الأساس النظري لإعادة بناء حركة القوميين العرب وتجذيرها يسارياً، لذا فقد أقرت اللجنة التنفيذية القومية في أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨م، برنامج التطور الديمقراطي، الذي يحدد آليات ووظائف عملية إعادة البناء اليسارية، ويقوم هذا البرنامج على أربع نقاط:[2]

١- طرح موضوعات ٥ خزيران/ يونيو على الأعضاء في كل الأقطار لاستثارة حوار واسع في صفوفهم.

٢- التقدم انطلاقاً من تلك الموضوعات بصياغة تحليل طبقي سياسي للأوضاع القطرية المتنوعة، واستخراج برنامج يحدد مهمات النضال الوطني الديمقراطي، وأساليب الكفاح المتطابقة مع الظروف الموضوعية السائدة في كل قطر.

٣- التقدم عملياً على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة مناقضة للممارسات

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: على طريق الثورة الفلسطينية، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠، ص٩٨.

(٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقضية الانشقاق، مرجع سبق ذكره، ص٤٢٥.

السياسية السائدة التي كان يفرزها التكوين الطبقي، والأيديولوجي، والبرجوازي الصغير للحركة.

٤- الانطلاق عبر ذلك كله نحو تصفية البنية التقليدية للحركة، وإحداث عملية فرز تنظيمي حاسمة في صفوفها، وتأهيل الاستقطابات اليسارية للتحول إلى فصائل ماركسية لينينية جديدة.

لذا يمكن القول من خلال ما تقدم إن هزيمة ١٩٦٧م، بالرغم من فداحتها تعتبر الأساس الموضوعي لتشكيل الفكر الفلسطيني الخاص في الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث أصبح العامل الفلسطيني للمرة الأولى منذ نكبة ١٩٤٨م مهماً وفعالاً، في الصراع، فالفلسطينيون هم أول من استجاب للتحديات الصعبة التي أفرزتها الحرب، في ظل وضع عربي رسمي تسيطر عليه الهزيمة، وذلك وسط مناخ جماهيري رأى فى المقاومة الفلسطينية الأمل الذي عجزت الأنظمة عن التعبير عنه أو تجسيده وعلى هذه الخلفية، تنامت حركة المقاومة الفلسطينية، وتصاعد العمل الفدائي، وأخذت ظاهرة تعدد التنظيمات الفلسطينية تطرح نفسها في ساحة النضال الفلسطيني، وجاءت تجربة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لتعبر عن بعض التحالفات التي نشأت في ذلك الوقت بين التنظيمات الفدائية التي بدأت بممارسة نشاطها العسكري السياسي قبل الخامس من حزيران / يونيو ١٩٦٧م. وكان الإنجاز الأساسي والمهم الذى أنجزته المقاومة بعد حرب ١٩٦٧م أنها منعت إسرائيل من أن تُتْبع انتصارها العسكري في ٥ حزيران/ يونيو بانتصار سياسي، وضرب معنويات الجماهير العربية والفلسطينية.

لقد حملت الجماهير الفلسطينية السلاح، وشقوا الطريق للعمل الفدائي بعد ٥ حزيران/ يونيو، فقبل هذا التاريخ اتسم النشاط بالضعف وبالعزلة عن الجماهير؛

وذلك لأن الجماهير كانت تراهن على الجيوش النظامية، وعلى الحركة القومية التي لم يثبت فشلها عمليا، إلا إن هزيمة الجيوش العربية في الحرب أفشلت مراهنة الجماهير العربية، وخصوصاً الفلسطينية منها على هذه الجيوش، ودفعت من رصيد العمل الفدائي، ولفتت الانتباه إلى استراتيجية الكفاح المسلح والعمل الفدائي الفلسطيني، الذي ظلت بنادقه مشرعة في ظل انكفاء العمل العسكري العربي الرسمى، على الرغم من محدودية تأثير العمل الفدائي.



النشأة والتكوين

ظهرت الجبهة الشعبية كواجهة قتالية نبعت من حركة القوميين العرب، فهى امتداد عضوي لفصائل كتائب الفداء العربي، وتعبير عن شعار الثأر الذي ظل يصطف على امتداد واحد مع شعار الوحدة والتحرير. وعن العلاقة العضوية بين الجبهة الشعبية وحركة القوميين العرب يقول الدكتور جورج حبش فى ذلك: « إن موضوع الجبهة مرتبط بالقوميين العرب ولا يمكن الفصل بينهما، حيث تم البدء بتجنيد مجموعات تضرب أهدافاً إسرائيلية عام ١٩٥٢، ووصل عدد التنظيمات الفلسطينية عام ١٩٦٢ إلى حوالي ٣٦ تنظيماً، لم تكن الجبهة الشعبية من بينها، وتم مراجعة التفكير بالعمل الفلسطيني من خلال حركة القومية، فتم فصل الأعضاء الفلسطينيين من فروع الحركة، ووضعهم فى قطاع تنظيمي؛ ليتمكنوا من تلقي مادة تثقيفية تمهيداً لإعدادهم عسكرياً»[1].

وقد استمر الوضع على هذا الحال حتى هزيمة عام ١٩٦٧م، والتي أفرزت ظروفاً موضوعية جديدة مكنت القوى الثورية الفلسطينية من الانطلاق[2].

فكانت حركة القوميين العرب أول حزب قومي يعترف في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧م بأن أيديولوجيته وبرنامجه السياسي قد هزما، وأصبحا بلا فائدة، وانقلب القوميون العرب على أيديولوجيتهم باعتبارها عقيدة مسئولة عن الهزيمة، وتخلوا عن كافة فرضيات وبناء الأيديولوجية القديمة، وهيأوا أنفسهم ليبدءوا من

(١) عبد الله السلوم السامرائي، تطور الفكر القومي العربي «حركة القوميين العرب ودورها في الوعي القومي»، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٦م، ص١٨٠.

(٢) الجبهة الشعبية للتحرير فلسطين سجل الخالدين، (د. ت) الجزء الثاني، ١٩٧١ – ١٩٧٤م، ص٧.

جديد[1].

وقد تباطأت الحلقة القيادية المعروفة بين أعضاء الحركة بلقب (المركز)، والمؤلفة من جورج حبش، وهاني الهندي، ووديع حداد، وكبار مساعديهم في التعبير عن ردة فعلها، وصدم أحد الكوادر الذي هرع إلى بيروت للتشاور مع حبش حين أبلغه: «لم يعد لدينا تنظيم في الضفة أو الأردن، فالجميع في السجون والذين تمكنوا من الإفلات فقدوا الثقة ولا يثقون برفاقهم»[2].

لكن أعضاء «حركة القوميين العرب» كانوا أنجح في غزة، لأن السلطات المصرية سمحت لهم قبل عام ١٩٦٧، بالعمل والانتشار فكان لهم أتباع كثيرون[3].

ومع وصول المزيد من الأعضاء إلى بيروت للتشاور مع القيادة، اجتمع نحو ١٢ عضواً من مركز حركة القوميين العرب، وقيادة العمل الفلسطيني، ولجنة العمل العسكري الفلسطيني، واتفق الجميع على ضرورة التحضير لمجهود عسكري مستقل، وعبّر أحد الكوادر عن الحالة السائدة في أوساط الأعضاء الشبان عندما حذر حبش من أنه سيهاجر ما لم تقرر حركة القوميين العرب تنظيم عملية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي[4].

وبدأت لقاءات لقياديي حركة القوميين العرب، وقيادة العمل الفلسطيني، ولجنة العمل العسكري في منزل جورج حبش في حزيران وتموز / يونيو ويوليو

(١) غوض خليل: مسار اليسار الفلسطيني من الماركسية إلى البيريسترويكا، شئون فلسطينية، (نيقوسيا)، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠، ص٢٠.

(٢) يزيد الصايغ، الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٨.

(٣) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٧٧.

(٤) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٨.

١٩٦٧م، لدراسة ما يمكن عمله[1]، والنظر بجدية مسألة العمل الفلسطيني المسلح، والتركيز على الساحة الفلسطينية، ومن هنا بدأت فكرة إنشاء تنظيم موحد يضم التنظيمات الخمسة القائمة في تلك الفترة، والتي كانت هي الأخرى تفكر جديا في مسألة الكفاح المسلح، وهذه التنظيمات هي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، والصاعقة التي كان اسمها طلائع حرب التحرير الشعبية، وجبهة تحرير فلسطين، المسئول عنها أحمد جبريل، « وشباب الثأر» التنظيم الفلسطيني لحركة القوميين العرب، وتنظيم آخر أطلق على نفسه « أبطال العودة» والذى كان لحركة القوميين العرب علاقة به. وقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية تفكر بإنشاء تنظيم مسلح إلى جانب جيش التحرير، واتصلت هي الأخرى بمجموعة من الشباب، أعضاء في حركة القوميين العرب أو أصدقاء لها[2].

وفي تلك الفترة لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً بقيادة تنظيمات الكفاح المسلح، صحيح أنه كان قد مضى على الاعتراف بها من قبل الجامعة العربية بضعة أعوام، ولكنها لم تكن موضع الثقة والرهان بالنسبة للشعب الفلسطيني، وطلائعه الثورية والوطنية، ولم يكن في حينه ممكناً القول إن هذا الكيان يمثل إرادة الشعب الفلسطيني ويشكل الإطار المناسب لحشد كل طاقاته وإمكاناته على طريق التحرير، كما أن ظروف تكوين المنظمة والبيئة التي تشكلت فيها لم تكن تدعو إلى الاعتقاد بأن هذا الإطار سيتجاوز الإرادة الرسمية العربية، وهو الذي تشكل بقرار منها، وأمام هذه الصورة وأبعادها كان القرار بضرورة الشروع بعمل ثوري من

(١) زكريا السنوار: العمل الفدائي في قطاع غزة من ١٩٦٧ – ١٩٧٣، رسالة ماجستير، مخطوط الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠٠٣، ص١٠٥.
(٢) مطر: مرجع سبق ذكره، ص١٧.

طراز جديد[1].

وعلى إثر ذلك شهدت دمشق اجتماعات متوالية من أجل توحيد كافة المنظمات الفدائية الفلسطينية، وانتهت إلى تكوين مكتب للتنسيق فيما بينها. وفي شهر تموز/ يوليو ١٩٦٧ تم ضم التنظيمات الفلسطينية الأربعة في ظل مكتب تنسيق يقود عملياتها ويوجه سياستها، وهذه التنظيمات هي: فتح، وشباب الثأر، وجبهة التحرير الفلسطينية، وأبطال العودة. غير أن هذه الوحدة لم يطل بها الأمد أكثر من شهر[2]، إذ تغيب ياسر عرفات، زعيم حركة فتح عن الاجتماعات الأخيرة، بذهابه إلى داخل الضفة الغربية المحتلة لتنظيم مجموعات مسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي[3]. وأعلن أن الوحدة الوطنية تتحقق في الميدان، وكأن كل ما هو موجود في الخارج لا يساوي شيئا[4]. وواصلت حركة فتح العمل الفدائي منفردة ابتداء من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧م[5][*]. على حين ظلت المنظمات الثلاث الأخرى تعمل في ظل مكتب التنسيق المكون من ممثليها، إلى أن قرر مجلس التنسيق هذا توحيد جهود

---

(١) جورج حبش: مسار التجربة الرائدة ودروسها المستخلصة، حوار مع «الهدف» السنة التاسعة عشر، كانون الأول ١٩٨٧م، العدد الخاص، (٢٩٢)، ص١٢.

(٢) مصطفى طلاس: الكفاح المسلح في وجه التحدي الصهيوني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،(د. ت)، ص٢٠٠.

(٣) عبد القادر ياسين: شبهات حول الثورة الفلسطينية، دار الثقافة الجديدة، الإتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، القاهرة، ١٩٧٧، ص١١٠. انظر كذلك:: جورج حبش: التجربة النضالية الفلسطينية حوار مع محمود سويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٨، ص٤٥.

(٤) المرجع نفسه، ص٤٠.

(٥) مطر: مرجع سبق ذكره، ص١١٨.

(*) تجدر الإشارة إلى أن حركة «فتح» بدأت نشاطها، عام ١٩٦٥م، داخل فلسطين، لكن الموجة الأخرى من الكفاح المسلح داخل فلسطين المحتلة قامت بها في ١٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٧م.

المنظمات الثلاث في جبهة واحدة[1].

وتم وضع برنامج سياسي ولائحة علاقات داخلية، وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧م، أصبحت التنظيمات الثلاثة مستعدة لمباشرة العمل العسكري: وفي ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧م وردت أول إشارة عن ظهور تنظيم جديد يحمل اسم (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) وذلك في صحيفة (الأنوار) الوثيقة الصلة بحركة القوميين العرب، وأوضحت الصحيفة أن للجبهة تنظيمات مقاتلة منتشرة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة وداخل إسرائيل، وفي اليوم التالي ذكرت الصحيفة نفسها أن الأشهر السابقة للإعلان عن الجبهة الشعبية قد صرفت في الإعداد للقيام بالثورة المسلحة على نطاق واسع، وأضافت بأن أوامر القتال تلقاها فدائيو الجبهة ليلة ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، وقد نفذ هؤلاء سلسلة عمليات داخل إسرائيل. وفي ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧م أذاعت الجبهة الشعبية بيانها الأول الذي تحدثت فيه عن نشوئها وفلسطينيتها، ونظرتها القومية العربية الشاملة، وإيمانها بوحدة القوى التقدمية، وضرورة توحيد الكفاح الفلسطيني المسلح، وقد اعتبر تاريخ إذاعة هذا البيان هو تاريخ انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[2].

نستطيع القول من خلال ما سبق إنه عندما جرى التفكير في تأسيس الجبهة الشعبية بعد هزيمة حزيران/ يونيو كانت الأمنية والأمل أن تضم هذه الجبهة كافة التنظيمات المقاتلة والمتواجدة آنذاك، وإيجاد جبهة وطنية مثلما حدث في الجزائر (تجربة جبهة التحرير الوطني الجزائرية)، أو مثلما حصل في جنوب اليمن (تجربة الجبهة القومية لتحرر اليمن) وتجربة فيتنام، لكن مسيرة هذا التشكيل تعثرت نتيجة

(١) اطلاس: الكفاح المسلح، مرجع سبق ذكره.

(٢) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص٤. انظر أيضا: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧م، ص٩٩٩ - ١٠٠١.

خلافات سياسية في وجهات النظر، فانسحبت جبهة التحرير الفلسطينية. في تشرين الأول ١٩٦٨م وشكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة، وعلى ضوء التطورات التي شهدتها منظمة التحرير الفلسطينية، تخلت الجبهة الشعبية عن سعيها لإيجاد جبهة وطنية؛ لأن منظمة التحرير الفلسطينية جسدت في نظرها هذه الجبهة بخطوطها العريضة.

وقد جعل هذا التطور الجبهة الشعبية، موضوعيا، تنظيماً سياسيا محدداً، خصوصاً بعد انصهار تنظيم أبطال العودة انصهاراً كاملاً في صفوف الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب، وعندئذٍ بدأ العمل لتحويل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى تنظيم سياسي ماركسي – لينيني. ولكن عملية التحويل واجهت مشكلات وخلافات داخلية، ورأى عدد من أعضاء الجبهة استحالة تحويل تنظيم برجوازي صغير إلى تنظيم ماركسي – لينني، وقد أدى هذا الخلاف إلى انشقاق الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية[1].

◆◆◆

(١) الموسوعة الفلسطينية: دمشق، ط١، ١٩٨٢، ص١٥ القسم العام، المجلد الثاني، ص١٥.

أطراف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

بينما كانت خيوط المقاومة تتشكل في الأسابيع التي تلت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧م كان أعضاء حركة القوميين العرب يزيدون الضغوط على قيادتهم في محاولة لحملها على الاشتراك في العمل العسكري، لتجاري حركة فتح في هذا العمل، وكانت حركة القوميين العرب في الواقع قد فقدت الكثير من الأعضاء المناصرين الذين عبروا عن رغبتهم في الالتحاق بالفدائيين، عقب حزيران/ يونيو، وأن فتح وجبهة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد جبريل هما فقط اللتان كان لديهما معسكرات تدريب، وأسلحة، وخطط، وعمليات، وهما اللتان في وسعهما استيعابهم، وكانت مشكلة التدريب - في حد ذاتها- قد أصبحت مشكلة حادة منذ أن أغلقت السلطات اللبنانية المعسكر في كيفون في أواخر تموز/ يوليو[1].

إضافة إلى أن «حركة القوميين العرب» كانت تعاني من عدة إشكالات، أبرزها: احتدام الصراع داخل فرع الحركة حول الأيديولوجية بين تيار يدعو إلى تبني الماركسية اللينينة، وآخر يدعو للالتزام بالفكر القومي، وفي عام ١٩٦٧م تم إشهار ماركسية الحركة[2].

مما أدى إلى استمرار الخلاف داخل الحركة لفترة من الزمن وكان القوميون تنظيما محظوراً في سوريا بسبب شك النظام في تورطهم في محاولة الانقلاب التي حدثت في تموز / يوليو ١٩٦٣، كما تعرضت الحركة لضربة في صفوف قادتها وعناصرها من

(١) الصايغ : رفض الهزيمة...، مرجع سبق ذكره، ص، ٣٩.

(٢) ناجي علوش: فكر حركة المقاومة الفلسطينية ٤٨ – ١٩٨٧، الموسوعة الفلسطينية القسم العام، ق٢، ج٣، بيروت، ١٩٩٠، ص٩٣٤.

قبل أجهزة المخابرات الأردنية عام ١٩٦٦[1]. وهذا يعني تعرضهم للاعتقال في الأردن، ومما زاد المشكلة تعقيدا استيلاء إسرائيل على ملفات الاستخبارات الأردنية عند احتلالها للضفة، وبها أسماء أعضاء القوميون العرب وغيرهم[2].

وعلى الرغم من هذه المحن كانت حركة القوميين العرب تعد نفسها للعمل العسكري بالتدريج، تدفعها من ناحية حماس الكوادر الشابة فيها، ومن ناحية أخرى رغبة عدة شخصيات رئيسية في منافسة فتح، واستجابة لمشاعر العجلة والإلحاح تلك وضعت الحركة ترتيبات كي يتدرب أعضاؤها في معسكر أحمد جبريل في (دوما) قرب دمشق[*].

وكان المعسكر حديث العهد، حيث أقام قبل ذلك دورة تدريبية واحدة فقط. والحقيقة أن حاجة الحركة إلى مرافق التدريب كانت من الموضوعات المهمة التي أخذت في الاعتبار في مناقشات الوحدة مع جبهة التحرير الفلسطينية. وبحلول تشرين الثاني / نوفمبر كانت حركة القوميين العرب مستعدة لبدء نشاط مشترك مع جبهة التحرير الفلسطينية، وجماعات أخرى هي أبطال العودة، المجموعات التابعة لحركة القوميين العرب، وحلقة الضباط المستقلين الناصريين والمنفيين إلى القاهرة بقيادة النقيب السابق في الجيش الأردني أحمد زعرور[3].

وقد أصدرت الجبهة الشعبية بيانها السياسي الأول في ١١ كانون الأول / ديسمبر، ١٩٦٧. الذي تحدثت فيه عن نشأتها، حيث ورد في ذلك البيان أن الجبهة

---

(١) الصايغ: رفض الهزيمة...، مرجع سبق ذكره، ص١٣.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٩.

(*) بعد حرب ٦٧ وافق السوريون على فتح معسكرين للتدريب، أحدهما لجبهة التحرير الفلسطينية لأحمد جبريل في منطقة دوما قرب دمشق والآخر لحركة فتح في منطقة دمّر، على طريق بيروت.

(٣) الصائغ: رفض الهزيمة...، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

عقدت العزم على ممارسة كل أشكال النضال بما فيه الكفاح المسلح من أجل استرداد الوطن الذي سلبه العدو الصهيوني، وأكدت فى بيانها أنها تستند فى خيارها الكفاحي إلى رؤية علمية وإلى تنظيمها، وإلى الشعب الفلسطيني الذي برهن دوما على استعداده للقتال من أجل استرداد كرامته وحقوقه التاريخية المشروعة[1]. وحول نشأتها قالت الجبهة أنها تشكلت نتيجة الاتفاق فى الرؤية والهدف بين التنظيمات الفلسطينية التالية:

١- منظمة أبطال العودة:

تعود جذور أبطال العودة إلى حركة القوميين العرب، ونتيجة التفاعل الذي حدث بين التنظيم الفلسطيني لحركة القوميين العرب واستخلاص العبر من الهزائم المتكررة للجيوش العربية في حروبها ومعاركها الفاشلة في مواجهة الجيش الصهيوني، الذي كان قد اقترب من امتلاك السلاح الذري، وأن امتلاك إسرائيل لهذا السلاح يعني جمود القضية الفلسطينية، وتوسع إسرائيل في الساحة العربية[2].

وإضافة إلى نتائج الاستطلاعات العسكرية داخل الأراضي المحتلة، والعملية البطولية الذي استشهد فيها خالد أبو عيشة، كل هذه الظواهر أدت إلى تشكيل «أبطال العودة» كمنظمة مسلحة تقوم بعمليات وغارات عسكرية ضد مؤسسات وأهداف صهيونية، وفي شهر آب / أغسطس من عام ١٩٦٤م أفرز الفرع الفلسطيني، لحركة القوميين العرب عدداً من المؤهلين عسكرياً، والذين كانوا

---

(١) البيان السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره ص٧٤٧، انظر أيضاً : الحرية البيان السياسي الأول للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، العدد ٣٩١، السنة الثامنة، بيروت، كانون الأول ١٩٦٧، ص٣. انظر الملحق رقم (١).

(٢) مستقبل العمل الفدائي الفلسطيني، الحرية، فلسطين ملحق المحرر، (بيروت)، العدد ١٠٤٦ – الخميس ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥.

يمثلون النواة الأولى لتنظيم أبطال العودة، وكان أبرزهم الدكتور وديع حداد صاحب فكرة تشكيل هذه الحركة مع اثنين من رفاقه هما: صبحي موسى التميمي، وفايز عبد الرحمن جابر. هؤلاء الثلاثة كانوا يمثلون الصف التنظيمي، الإداري والعسكري الأول في حركة القوميين العرب، بالإضافة إلى عبد الرحمن جابر، ومحمد شرف، وعبد العزيز الوجيه، وعثمان حداد من الصف الثاني من الحركة بالساحة الأردنية. وهناك آخرون من الساحات العربية الأخرى[1]. وكان لهؤلاء القادة علاقات مميزة مع عبد الناصر، حيث كانوا يتبنون الاشتراكية القومية الناصرية[2].

وقد فتح الرئيس جمال عبد الناصر أمام هذه القيادة المجال لتدريب كوادرهم في معسكرات القوات المصرية، وخاصة مركز تدريب الصاعقة في أنشاص، وأيضاً كان الفضل لعبد الناصر في إنشاء إذاعة خاصة لفلسطين من محطة صوت العرب، والتي كانت تذيع البيانات العسكرية والسياسية الصادرة عن القيادة، كما زاد بدفع الحركة الوطنية إلى الأمام، وخلق مناخ وطني داعم ومتفاعل مع هذه المرحلة الجديدة في حياة الشعب الفلسطيني[*].

هذا، وقد لاقت المنظمة دعماً من الحكومة السورية، بقيادة نور الدين الأتاسي،

---

(١) عبد الرحيم جابر: **أبطال العودة فلسطين**، بيروت، ١٩٩٨م، ص٨ – ٩، وانظر أيضا عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية** ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٣، بيروت، ١٩٩٠، ص٢١.

(٢) عزت دراغمة: الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين، ج١ مركز الضياء للدراسات الفلسطينية، ط١، القدس، ١٩٩٢، ص١٠٨.

(*) كان ذلك بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ابان رئاسة احمد الشقيري لها، وذلك في ضوء رغبة المنظمة بتشكيل ذراع فلسطيني فدائي، يعمل الى جانب الذراع المتمثل بجيش التحرير الفلسطيني. محمد جمال باروت: مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٣. أنظر أيضا كوبان، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٢.

ويوسف زعين اللذين فتحا معسكرات التدريب والمستودعات أمام هذه المنظمة[1].

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦م، أعلن عن تشكيل تنظيم أطلق على نفسه أسم (أبطال العودة) وقد جاء هذا الإعلان بشكل بلاغ رقم (١) تحدثت فيه عن العمليات العسكرية التى قامت بها فى إسرائيل وعن استشهاد ثلاثة من مناضليها ولم يتضمن البلاغ إشارة إلى ظروف تكوين المنظمة الجديدة واتجاهاتها، وعزمها على متابعة عملها الفدائي. وفي كانون الأول/ ديسمبر أذاعت المنظمة بلاغها الثاني الذي ذكرت فيه أن فدائييها قاموا بهجوم على الكنيست في محاولة لتدميره، بيد أن هذه المحاولة أحبطت بعد معركة وصفها البلاغ بأنها كانت عنيفة، وانسحبت القوة إلى المنطقة العربية حيث طوقهم الجيش الأردني، وأمرهم بالاستسلام. وحمل البلاغ تعهد المنظمة على الاستمرار في كفاحها المسلح[2].

وقد اختارت (أبطال العودة) أسلوب العمل المسلح الصامت، مما يشير إلى أنها لم تكن جديدة على ساحة العمل الفدائي[3].

وأكد أحد أبرز كوادر المنظمة أن « أبطال العودة » نفذت مهام عسكرية داخل الأراضي المحتلة بتاريخ ٥ شباط/ فبراير ١٩٦٥م، على مستوطنة بجانب بلدة دير نحاس المحتلة، قتل فيها مستوطن يهودي، كما نفذت المنظمة عملية أخرى في بيسان بتاريخ ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٥م على مغسكر للجيش الإسرائيلي، وفي أواخر الشهر قامت المنظمة بنصب كمائن وزرع ألغام على الطريق المؤدي إلى مستعمرة الدوايمة غرب مدينة الخليل، مما أدى إلى تفجير عدد من الآليات

(١) جابر، مرجع سبق ذكره، ص٩ – ١٠.
(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية العام ١٩٦٦،مرجع سبق ذكره، ص١١٩. انظر أيضاً غازي خورشيد: مرجع سبق ذكره، ص١١١.
(٣) المرجع نفسه، ص٣٣.

العسكرية الإسرائيلية واعترف راديو إسرائيل بمقتل ستة وإصابة عدد آخر، وفي ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥م، نفذت أبطال العودة أولى عملياتها في النقب في مدينة عارة بنسف مجمع أنابيب الغاز، بعد قتل الحارس الإسرائيلي[1].

وتؤمن منظمة أبطال العودة بأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين من العدو الصهيوني، وبأن معركة التحرير لا تقوم بمعزل عن دعم مشاركة القوات العسكرية العربية[2].

وكان الهيكل القيادي يأخذ الشكل الجماعي، بالرغم من توزيع الساحات، وكان ذلك بالتعين وليس بالانتخاب، ولكن هناك قيادة مركزية ثابتة تقيم في دمشق، وهي على علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة اللواء وجيه المدني قائد جيش التحرير والذي كان يصرف لمنظمة أبطال العودة حاجتها العسكرية، وتم اعتماد أبطال العودة كجزء من جيش التحرير الفلسطيني على أن تعمل بشكل مستقل[3]. وأخذت سياستها العسكرية تأخذ مبدأ «فوق الصفر وتحت التوريط»[4].

ويمكن القول: إن منظمة أبطال العودة كانت تنتمي بشكل غير مباشر إلى حركة القوميين العرب، ولاقت دعماً من منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك للحد من التأثير المتصاعد للجناح العسكري لحركة فتح، وسحب البساط من تحت أقدامها.

٢- منظمة شباب الثأر:

وهو التنظيم الفلسطيني لحركة القوميين العرب ويعرف أيضا «باسم الجبهة

(١) جابر: مرجع سبق ذكره، ص١١ – ١٩
(٢) خورشيد: مرجع سبق ذكره، ص١١١.
(٣) جابر: مرجع سبق ذكره، ص١١.
(٤) المرجع نفسه الصفحة نفسها.

القومية لتحرير فلسطين» ويمكن القول إنه بالنظر إلى تركز العنصر الفلسطيني في نشأة « حركة القوميين العرب»، وبنائها فإن الغايات الفلسطينية الأساسية كانت هي الطاغية على أهدافها، ومركز اهتمامها الرئيسي والمباشر»[1].

وقد أكد أحمد اليماني أحد القادة البارزين للحركة أن جورج حبش منذ أن كان نائبا لرئيس اللجنة التنفيذية لجمعية العروة الوثقى في الجامعة الأمريكية عام ١٩٥١م، كان شديد الاهتمام بأوضاع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأن اهتمام حركة القوميين العرب انصب على الاهتمام بالشؤون الحياتية للاجئين، كما اقتصر اهتمامها السياسي على هذا الصعيد، برفض مشاريع التوطين، ورفض مبدأ التعويضات، وما تفرع عنها[2].

وعلى الرغم من إيلاء حركة القوميين العرب للقضية الفلسطينية اهتماماً ملحوظاً فإنه يلاحظ غياب الدور الفلسطيني المستقل في الفكر الحركي طوال مرحلة الخمسينيات، وقد أسهم في ذلك اعتبارات يعود بعضها إلى مضمون الفكر القومي، وتصور القوميين العرب لقومية القضية الفلسطينية، وبعضها الآخر يعود لاعتبارات موضوعية خاصة بالظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية[3]. إضافة إلى عناصر الدعم السياسي المادي.

وقد تميز الفكر القومي العربي خلال مرحلة الخمسينيات في وقت كان فيه القوميون العرب خارج السلطة بتركيزه الشديد على الجانب الشمولي للقومية العربية، واهتمامه بإبراز البعد القومي للقضية الفلسطينية، القائم على أساس أن

(١) سامي أحمد: مرجع سبق ذكره، ص٤٨ – ٩٢.

(٢) الشعيبي: الكيانية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص٨٥.

(٣) إبراهيم إبراش: البعد القومي للقضية الفلسطينية..مرجع سبق ذكره، ص٨٥١.

مسؤولية تحرير فلسطين هي مسؤولية عربية قومية، والشعب الفلسطيني ليس وحده المسئول عن تحرير فلسطين. ومن ناحية أخرى فالقوميون العرب كانوا ينظرون للواقع العربي المجزأ باعتباره نقيضاً للوضع الحقيقي والسليم الذي يمثله كون العرب أمة واحدة، وأن التركيز على خصوصية الفلسطينيين يؤدي إلى إضعاف قوة الدفع نحو تحقيق الهدف العربى الأسمى"[1].

ولذا كانت السمة المميزة للقضية الفلسطينية في مرحلتي التطور الفكري للحركة (الطور القومي والاشتراكي) هو غياب الشخصية الفلسطينية المستقلة، والتفاعل مع القضية الفلسطينية باعتبارها جزءاً من الصراع العام الدائر بين الإمبريالية العالمية والصهيونية من جهة، وبين والأمة العربية من جهة أخرى"[2].

وكان من المفارقات الخطيرة أن التركيز الذي أبدته الحركات القومية والحكومات العربية على قومية القضية الفلسطينية وقومية المسؤولية والمعركة، كان يضر أحياناً بالقضية الفلسطينية أكثر مما ينفعها. وذلك لأنه لم يكن التركيز والإلحاح في موازاتها على عمل جدي على المستوى نفسه، وقد أدى هذا بدوره إلى التشويه والإضرار بالقضية الفلسطينية على المستوى العالمي والإعلامي، فالصورة التي نقلت هي أن الصراع دائر بين إسرائيل الصغيرة وبين مئة مليون عربي يملكون المال والأرض الشاسعة، وأن العرب يرغبون بإلقاء اليهود في البحر"[3].

في مقابل هذا التصور الذي كان يتركه الإعلام العربي دون أن يكون هنالك أي

---

(١) كوهين: مرجع سبق ذكره، ص١٩١.

(٢) جورج حبش: أربعون عاماً على اغتصاب فلسطين، الإعلام المركزي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ص٦٢ – ٦٣.

(٣) أبراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص٥٢.

عمل حقيقي، كان من الضروري إبراز الشخصية الفلسطينية، وإظهار أن قومية القضية الفلسطينية لا تعني عدم وجود خصوصية فلسطينية، وأن إسرائيل والصهيونية تشكلان خطراً قومياً مستقبلياً، وأن هذا الخطر بالنسبة للفلسطينيين قائم بالفعل، ويجب على العالم أن يعرف أن الصراع القائم فعلا هو صراع بين شعب فلسطين المشرد، وإسرائيل المدعومة من قوى الاستعمار، فإن نقلت صورة الصراع هذه إلى العالم، فإن ذلك يخدم القضية الفلسطينية أكثر ما تخدمه تعبيرات شمولية الصراع وقوميته دون أي فعل حقيقي. وفي السنوات الأخيرة من الخمسينيات شهدت الحركة بداية تنظيم عسكري فلسطيني بدعم من دولة الوحدة التي جمعت مصر وسوريا في شباط/ فبراير ١٩٥٨م[1].

وواصلت الحركة تشكيل وبناء فروعها التنظيمية في إطار فهمها القومي للقضية الفلسطينية والتي لخصت القضية في عبارة محددة «الوحدة هي طريق تحرير فلسطين»[2]. وبذلك تشكلت بين العناصر الفلسطينية في الحركة عام ١٩٥٨م لجنة فلسطين، من كل من: جورج حبش، ووديع حداد، وأسامة النقيب من فلسطينيي سوريا، وزاهر قمحاوي من فلسطينيي الأردن وأحمد اليماني وعبد الكريم حمد من فلسطينيي لبنان[3].

ويبدو أن هذه اللجنة كانت استجابة إجرائية لواقع جديد أكثر منها نزعة مسبقة لإيجاد تنظيم قطري فلسطيني، غير أن تطورات هذه الاستجابة انطوت، عملياً على

(١) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص٦٠.

(٢) باروت: مرجع سبق ذكره، ص١٨١.

(٣) الشعيبي: مرجع سبق ذكره، ص٨٦، أنظر أيضا يزيد الصانع: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص١٤١.

تلك النزعة، فقد كانت الحركة مضطرة لتشكيل هذه اللجنة، وتفعيل عملها، كي تتمكن من الاتصال بتشكيل الفدائيين الفلسطينيين في جيش الإقليم الشمالي (الجيش السوري سابقا) وبعبارة أخرى كانت لجنة فلسطين لجنةً لا تنظيماً[1]. واعتبر جورج حبش أن هذه اللجنة كانت إطاراً أولياً لمنظمة «شباب الثأر» [2].

ورفعت اللجنة شعاراً بأن تحرير فلسطين يجب أن يتم من خلال الفلسطينيين، واعتماداً على دولة الوحدة، وقد وضع هذا الشعار موضع التنفيذ العملي، فاتصلت اللجنة بدولة الوحدة، وقابلت الرئيس جمال عبد الناصر في إحدى زياراته لدمشق، عام ١٩٥٩م، وطالبته بتدريب الفلسطينيين، وإعدادهم، وتوفير السلاح لهم، وقد وافق عبد الناصر، وبالفعل تم تدريب عدد من الفلسطينيين في سوزيا على يد بعض الضباط، وتم إرسال ٣٠ قطعة سلاح كدفعة أولى لمتدربين وصلت قبل أيام قليلة من وقوع الانفصال عام ١٩٦١[3].

وبذلك عرفت «حركة القوميين العرب» ولأول مرة في تاريخها السياسي، تكوين جهاز فلسطيني خاص، عرف باسم «إقليم فلسطين»، أسوة ببقية لجان الحركة، وتم فرز الكوادر الفلسطينية المنتمية إلى الحركة أينما وجدوا إلى هذا الإقليم، ونظراً إلى مركزية الفلسطينيين بشكل عام في أجهزة الحركة وفروعها، فقد استغرقت عملية الفرز هذه وقتا طويلاً[4]. فيما أخذت التجمعات الجغرافية المختلفة داخل الحركة تواجه ظروفاً سياسية محلية مختلفة، لذلك فإن التماسك الداخلي في حركة

(١) باروت: ، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٠.

(٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، سجل الخالدين، ج١، ١٩٦٧ – ١٩٧١ (د.ت) ، ص٧.

(٣)الشعيبي: الكيانية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص٨٦.

(٤) المرجع نفسه، ص٨٧.

القوميين العرب أخذ يتفكك أيضاً، بفعل صراع الأجيال داخل قيادتها المركزية.

وتدل معظم مصادر الحركة والجبهة الشعبية على أن المؤتمر القومي الذي عقدته الحركة في بيروت عام ١٩٦٤م يعتبر المفترق الأساسي في هذه العملية، وأن المناقشات التي تلت المؤتمر أدت إلى وضع لم يعد معه تاريخ الحركة منذ ١٩٦٤م، يدل على أنه تنظيم قومي مركزي، إضافة إلى عوامل أخرى، منها : تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في مطلع ١٩٦٤، وقيام النشاط التنظيمي لفتح، وقد حدا ذلك بجورج حبش ووديع حداد إلى البدء بتأسيس تجمع فلسطيني مستقل داخل الحركة، ثم تبنى مؤتمر الحركة هذه الخطوة في أيار/ مايو ١٩٦٤م، وقد أطلق على التجمع اسم (الجبهة القومية لتحرير فلسطين)، واستحدث لها فرعاً عسكرياً باسم «شباب الثأر»[1]. وتولى الدكتور وديع حداد بشكل أساسي مسؤولية الإعداد الفدائي وفق شهادة الدكتور جورج حبش[2].

وقد بدأت الخطوات العملية لهذه المنظمة خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٤، حيث قام عناصرها بالنزول إلى داخل إسرائيل، ومارسوا عمليات استكشاف واتصال مع العرب هناك، كما عملوا على تخزين بعض الأسلحة بهدف استعمالها في الوقت المناسب، وقد حدث أول اشتباك بين هذه العناصر وبين قوات إسرائيل في ذكرى وعد بلفور في عام ١٩٦٤م[3]. والتي سقط في هذا الاشتباك أول شهدائها وهو الشهيد خالد أبو عيشة في ٢ نوفمبر / تشرين الثاني، واعتقل أحد مناضليها[4].

---

(١) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٢١ – ٢٢٢.

(٢) باروت: مرجع سبق ذكره، ص٣٠٣.

(٣) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص٦٠.

(٤) بيان رقم (١) لمنظمة «شباب الثأر» أيار / مايو ١٩٦٧م / الوثائق العربية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠.

كما نفذت مجموعة من مناضليها فى ٢٨ أيار/ مايو ١٩٦٧م عملية تفجير لغم تحت جسر يقع بين (مستوطنة أدمت) و(بركة عربين) مما أدى إلى تحطيم الجسر تحطيماً كاملاً[1].

واستمرت المنظمة في عمليات فدائية متقطعة ضد أهداف إسرائيلية حتى حرب ١٩٦٧م، وقد استفاد هؤلاء الفدائيون من انتمائهم إلى «حركة القوميين العرب» من جوانب عدة، فقد استفادوا من التجربة التنظيمية العريقة للحركة، وهو ما قدم الخبرات والكوادر المخضرمة، وقد ارتبط ذلك باستثمار اتصالات الحركة السياسية والتنظيمية في مختلف الأقطار، فتمكنت قيادة «إقليم فلسطين» من دعم الجهد العسكري في أماكن وجودها، وخصوصاً الضفة الغربية، وقطاع غزة، ولبنان، وسوريا، كما استفاد «شباب الثأر» من العلاقة الودية بين حركة القوميين العرب وبين الحكومة المصرية، فوفر ذلك بعض التسليح والتدريب، وقدراً أكبر من حرية النشاط السياسي والتنظيمي في قطاع غزة.

٣- جبهة التحرير الفلسطينية:

شهدت الخمسينيات من القرن العشرين اشتعال عدد من الثورات الوطنية في أنحاء مختلفة من العالم وفى مقدمتها ثورة الجزائر، وتحقيق انتصارات عربية تحررية كبرى انعكست آثارها على الشعب الفلسطيني، فأنعشت آماله بالعودة، وكشفت أمام أعين الفلسطينيين الواقع السيء الذى كانوا يعيشونه، فأخذت مجموعات نشطة منهم تبدي تململها من الخضوع للواقع المظلم وتدعو لبحث الوضع والبحث عن الحلول[2].

(١) بيان رقم (٢) لمنظمة شباب الثأر، المصدر نفسه، ص ٢٦٠.
(٢) الموسوعة الفلسطينية: القسم العام، المجلد الثانى، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

ويروي أحمد جبريل قائلا: إنه حاول الانضمام للمقاومة الجزائرية لكى يقاتل معها حتى يعود بتجربة حرب الشعب الجزائري إذا شاء له القدر بالعودة[1]. فتوجه مع مجموعة من زملائه الطلاب الجزائريين إلى الإسكندرية، لينطلق منها إلى الجزائر، وفي الإسكندرية التقي مع قائد في الثورة الجزائرية يدعي (عميروش)، لكن أحمد جبريل فوجئ برده عندما قال له: «تأكد أنه لا يوجد إلا الجزائري في الثورة الجزائرية، وهذه قوانين اتفقنا عليها مع قيادات الثورة» وهكذا صدم أحمد جبريل من رد عميروش، وعاد إلى القاهرة لكى يواصل دراسته فى كلية الهندسة العسكرية، وفي عام ١٩٥٩م عاد أحمد جبريل إلى سوريا وعمل ضابطاً في الجيش السوري، وسعى لتشكيل تنظيم سري مؤمن بالكفاح المسلح، وطرح فكرته على ضباط كانوا يتدربون معه، على رأسهم علي بوشناق، ويوسف طبل (ضابط سوري)، وعدنان داغستاني (ضابط سوري)، وعثمان حدادي الذي شغل فيما بعد موقع قائد في جيش التحرير الفلسطيني، وفضل شرورو، واتسعت الدائرة، فانضم طلبة فلسطينيون كانوا ضباطاً في الجيش السوري مثل: رياض سعيد، وسيف الدين عسكر، ومحمد سلطي[2]. وفي نهاية عام ١٩٥٩ أطلق أحمد جبريل اسم جبهة التحرير الفلسطينية، على تنظيمه الجديد تيمناً باسم «جبهة التحرير الجزائرية»[3].

لقد طرحت «جبهة التحرير الفلسطينية» شعاراً محدداً، تبنت فيه الأسلوب العالمي للثورات، أي حرب العصابات، وعلى الرغم من ذلك لم يكن القائمون على أمور الجبهة يملكون غير الرغبة الصادقة في العمل من أجل تغيير الواقع السيء الذي كان يعيشه الشعب الفلسطيني، بهدف استرداد الوطن المغتصب، فلم تكن

(١) أحمد جبريل: شاهد على العصر، الحلقة الأولى، قناة «الجزيرة» ٧/ ٨/ ٢٠٠٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) خورشيد: دليل ...، مرجع سبق ذكره ص١١١.

عملية التنظيم السياسي والوعي الثوري قد اكتملت عندهم إلى حد تبني نظرية ثورية متكاملة تطرح على الجماهير، لهذا كان برنامج الجبهة عاماً، انتقى مما هو موجود في الساحة العربية، وأقام ائتلافاً وتحالفاً بين طبقات الشعب من عمال، وفلاحين، ومثقفين ثوريين، وبرجوازيين وطنيين"[1].

لقد كانت المعركة مع العدو الصهيوني معركة تحرر وطني فكان لابد من الانتصار، وذلك من خلال تحالف مختلف القوى الوطنية، وتجسد هذا البرنامج في المبادئ الستة التي طرحتها الجبهة، وأطلقت عليها اسم المبادئ الائتلافية وهي:

١- الشعب العربي الفلسطيني هو المسئول عن قضيته ومن خلفه الشعوب العربية.

٢- رفض الوصاية على الشعب الفلسطيني من أي جهة سواء كانت نظاماً، أو حكماً، أو حزباً، أو أية جهة أخرى، وقضية فلسطين قضية قومية يجب على كل عربي دعمها.

٣- تحريم التكتل والنشاط الحزبي ضمن صفوف الجبهة.

٤- الديمقراطية، والاستشارة، والإجماع ضرورات لتحقيق انتصار المسيرة النضالية.

٥- رفض أنصاف الحلول والحلول الوسطى للقضية الفلسطينية، أو أي مشروع تسوية القصد منه تصفية القضية الفلسطينية.

٦- شكل الحكم وكل ما يتعلق به متروك لما بعد التحرير، ويقره مجلس وطني فلسطيني.

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، مرجع سبق ذكره، ص١٩٠.

وقد اتبعت الجبهة في طور نشأتها أسلوب العمل السري في الأقطار العربية، وكانت ساحته الأساسية في سوريا[1]. وأقامت تنظيمها على أساس التسلسل الهرمي من الزمرة إلى الفصيل ثم المجموع فالجزئيات والفرعيات ثم المركز، وكان عدد أفراد التنظيم محدودا أول الأمر، وجابه استقطاب العناصر وإعدادها للقتال صعوبات كبيرة، في ظل الأوضاع السياسية العربية القائمة آنذاك، وهذا ما أعاق العديد من المنظمات من المحافظة على سرية عملها (تدريب، تمارين، إقامة معسكرات، تعبئة).

وكان للجبهة في عام ١٩٦٤م، بعض الخلايا والكوادر المقاتلة، ولكن حاجة هؤلاء لاستكمال التدريب وتعرفهم بطبيعة الأراضي الفلسطينية التي ستعتبر ساحة لعملياتهم جعل نشاط الجبهة العسكري يؤجل إلى أن تم تشكيل ثلاث مجموعات قتالية في عام ١٩٦٥ وهي[2]:

١- مجموعات الشهيد عز الدين القسام، ومركزها سوريا، وعملها في سهل طبريا وقرى الجليل الأعلى.

٢- مجموعة الشهيد عبد القادر الحسيني، ومركزها الضفة الغربية، وعملها محصور في الحدود المتاخمة للضفة الغربية.

٣- مجموعات الشهيد عبد اللطيف شرورو، ومركزها سوريا، وعملها في جنوب لبنان وشمال فلسطين.

وقد قامت هذه المجموعات الثلاث بعدد من العمليات العسكرية، من بينها

(١) خورشيد: مرجع سبق ذكره، ص١١١. انظر أيضا الموسوعة الفلسطينية، ج٢، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٢) دراغمة: مرجع سبق ذكره،ص ١٠٩

نسف قطار القدس في منتصف عام ١٩٦٦م، ونسف السكة الحديد في المكان نفسه، ومهاجمة مستعمرة ديشوم في الجليل الأعلى، والذي سقط فيها أول شهيد للجبهة، وهو خالد الأمين، وزرع ألغام في ملعب لكرة القدم أدت إلى مقتل لاعبين إسرائيليين، وتفجير باص يحمل خبراء عسكريين، على الطريق بين صفد والجاعوم قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧م[1]. ونسف سينما رويال في حيفا، حيث وقع أول أسير للجبهة بأيدي الإسرائيليين هو سمير درويش[2].

وعلى الرغم من هذه العمليات النوعية لفرق الجبهة الثلاث فإن الجبهة لم تعلن عن نشاطها المسلح إلا في منتصف عام ١٩٦٧م إثر حرب حزيران / يونيو[3].

وقبل حرب حزيران / يونيو بأسبوع واحد، احتاطت جبهة التحرر الفلسطينية لإمكان نشوب القتال، وذلك بأن اختارت نقطة تجمع في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في دمشق، والتقى في المخيم عدد يتراوح ما بين ١٥٠ – ٢٠٠ عضو، فضلاً عن مئات المتطوعين الآخرين الذين كانوا في اليوم الثاني للحرب قد انضموا إلى القوة التابعة لحركة القوميين العرب المتجمعة في مدرسة الأليانس (فلسطين). وبعد أن تسلم أعضاء جبهة التحرير الفلسطينية أسلحة من جيش التحرير الفلسطيني، تحركت قوة بأكملها نحو مرتفعات الجولان، وعند اقتراب المتطوعين من بيت جن في اليوم الخامس للحرب، التقوا بالوحدات السورية المنسحبة، وتوقفوا على مقربة من الإسرائيليين المتقدمين، وكان كثير من المتطوعين غير مسلح، وكان واضحاً أن أغلبيتهم رأى أنه لم يكن هناك ما يدعو إلى مواجهة عدو يتمتع

(١) أحمد جبريل، شاهد على العصر، مرجع سبق ذكره، الحلقة الثالثة، انظر كذلك الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، مرجع سبق ذكره، ص٢٠.

(٢) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، مرجع سبق ذكره، ص٢٠.

(٣) عبد الرحمن: منظمة ....، مرجع سبق ذكره، ص٥٩.

بتفوق ساحق، وآثرت القوة التابعة لحركة القوميين العرب بقيادة فايز قدورة الانسحاب ومعها معظم أعضاء جبهة التحرير الفلسطينية، وكان جبريل عاجزا عن السيطرة على رجاله، فبقي مع عدد قليل من أنصاره في جهة القتال حتى نهاية الحرب[1].

وتحدى جبريل منتقديه، وخيرَّ المتجمعين بين تأييده ومعارضته، وقررت أغلبية كبيرة بينها طلال ناجي الذي أصبح نائباً له فيما بعد الوقوف ضد جبريل الذى تولى مع زميله أحمد بشناق، قيادة نحو (٨٠)عضواً، وتوجه إلى دوما (العين السخنة) وأقام فيها معسكراً للتدريب كان أول معسكر دائم للجبهة[2].

والذي عاد على جبريل بفائدة ضخمة، فأتاح له استيعاب فئات الشباب المتحمسين الذين جاءوا من كل مكان للالتحاق بالفدائيين، وما أن انقلب الميزان حتى دخلت الأغلبية مفاوضات للانضواء مجدداً تحت قيادة جبريل.

وقد أعلنت الجبهة بدء الثورة المسلحة لتحرير فلسطين، فى ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦٧، مع أن ذلك الإعلان لم يرافقه أي هجوم مسلح، ولكنه حث مركز حركة القوميين العرب على اتخاذ خطوة نحو بدء العمل العسكري الخاص به، وقد تسارعت من ناحية أخرى محادثات رامية إلى الوحدة مع جبريل[3].

وفي مطلع عام ١٩٦٨م، نشبت خلافات تنظيمية وإدارية داخل تنظيم الجبهة الشعبية أدت إلى خروج أحمد جبريل وتنظيمه بسبب إصراره على تبني العمل العسكري المسلح، ورفض تأجيله لهذا الموضوع، وقد شكل بتنظيمه فصيلاً

(١) الصايغ: رفض الهزيمة...، مرجع سبق ذكره، ص٤٢.
(٢) المرجع نفسه، ص٤٢.
(٣) نفسه، ص٤٢.

عسكرياً مسلحاً، أطلق عليه اسم الجبهة الشعبية لحرير فلسطين القيادة العامة[1].

٤- الضباط الوحديون والمستقلون:

انضوت هذه المجموعة في ائتلاف الجبهة الشعبية، وهم مجموعات من الضباط الفلسطينيين الذين كانوا يخدمون في القوات المسلحة الأردنية آنذاك، وهم ذوو توجه ناصري، وتميزوا بتعاونهم التقليدي مع الحركة، وكانوا على صلة وثيقة بالتجمع الوطني في الأردن الذي شاركت فيه حركة القوميين العرب، وكان على رأسه سليمان النابلسي، وعدد من الوجوه الوطنية الأردنية[2]. وتم إخراجهم من صفوف الجيش الأردني بعد انكشاف أمر تنظيمهم بزعامة الضابطين الفلسطينيين أحمد زعرور ويوسف أبو اصبع[3]. وشخصيات مستقلة لم يعلن عنها في بيان التأسيس[4].



(١) دراغمة: مرجع سبق ذكره، ص١٠٨.

(٢) باروت: مرجع سبق ذكره، ص٤٤٣ – ٤٤٤.

(٣) دراغمة: مرجع سبق ذكره،ص١٠٨ وأكد المعلومات جميل المجدلاوي: مقابلة مع الباحث. وانظر أيضاً علي بدوان:اليسار الفلسطيني المسلح والبناء – المتميز ، جريدة الأيام (رام الله) ١/٩/١٩٩٨م العدد ٩٦٨، ص٢٣.

(٤) أبو علي مصطفى: حقيقة ما حدث ، الأيام (رام الله) . ٩ / ٦ / ١٩٩٨م العدد ٨٨٤، ص١٦.

الكادر الأساسي للجبهة الشعبية

تشكلت الجبهة الشعبية باندماج أربع مجموعات فلسطينية، ونظراً لاتكاء الجبهة الشعبية على التراث السياسي لحركة القوميين العرب، وعلى السيرة النضالية لمؤسسي الجبهة والذين ترجع أصولهم السياسية لحركة القوميين العرب، والذين ينتمون إلى الطبقة البرجوازية الصغيرة، ورغم ذلك فإنهم تبنوا فى مرحلة الجبهة الشعبية فكرة الطبقة العاملة(الماركسية- اللينينية)[1].

وفى دراسة أجراها الباحث على عينة كبيرة[*]. من أوائل المنتسبين للجبهة الشعبية فى الفترة ما بين ١٩٦٧- ١٩٧١ تبين أن:

- جاء غالبيتهم من اللاجئين الفلسطينيين، ومعظمهم كان ينتمي لحركة القوميين العرب، وتأتى قيادات الجبهة من اللاجئين القادمين من شمال فلسطين بالدرجة الأولي، والذين وفدوا إلى لبنان بحكم دراسة قيادتهم فيه المتمثلة بجورج حبش وهاني الهندى ووديع حداد وجهاد ضاحي قبل نشأة حركة القوميين العرب والتى انطلقت نواتها الأولى في بيروت.

- حوالي ٥٣٪ منهم يحمل الشهادة الجامعية ومعظمهم تخرج فى جامعات مصرية و لبنانية.

- تتشابه ظروفهم الفكرية والتنظيمية، خاصة بعد عام١٩٦٩، حيث تشكل

(١) خيرية قاسمية: الحركة القومية الفلسطينية فى ثلثي القرن الحالي، ١٩٠٠- ١٩٦٤، الموسوعة الفلسطينية قسم الدراسات الخاصة ، المجلد الخامس، القسم الثانى، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠، ص١٢.

(*) انظر الملحق رقم (٢).

معظمهم من حركة سياسية واحدة، وهى حركة القوميين العرب.

وسنقتصر فى هذا البحث على دراسة السيرة الذاتية لأبرز الشخصيات المؤسسة للجبهة، حيث سيتم التطرق إلى أربعة من مؤسسي الجبهة الشعبية، وهم جورج حبش وأبو علي مصطفي ووديع حداد و غسان كنفاني، لما لهم من أثر واضح فى رسم سياسة الجبهة، فجورج حبش هو الأمين العام للجبهة منذ انطلاقها حتى عام ٢٠٠٠، أما أبو علي مصطفى فهو نائب الأمين العام للجبهة الشعبية، ثم أصبح الأمين العام للجبهة عام ٢٠٠٠ واستشهد فى عام ٢٠٠١، ووديع حداد العضو المؤسس للجبهة الشعبية، والذى قاد العمل الخارجي فيها وقد استشهد عام ١٩٧٩، وغسان كنفاني وهو مؤسس فى الجبهة الشعبية، ومؤسس مجلة الهدف ومحررها، وقد استشهد فى عام ١٩٧٢، وسوف نتطرق لكل منهم بشيء من التفصيل:

د. جورج نيقولا رزق حبش (الحكيم وأبو الميس):

هو من مواليد مدينة اللد وهي إحدى المدن الصغيرة في فلسطين، ولد عام ١٩٢٥م وسط عائلة ميسورة ومسيحية من الروم الأرثوذكس، وهو ابن تاجر أرز[١]. كان والده يملك دكاناً صغيراً في اللد وعندما انتقل إلى يافا توسعت تجارته[٢]. وكان يملك بيارة في صرفند كرمن في قضاء الرملة، والدته متعلمة ومن عائلة متواضعة، ارتضت أن تكون سيدة منزل. وتتكون أسرة نيقولا من جورج، وأخ يكبره سناً، وخمس أخوات[٣].

(١) باروت:، مرجع سبق ذكره، ص٤٠، وانظر أيضا أبو علي مصطفى: قناة الجزيرة، برنامج «بلا حدود» ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٢م.

(٢) جورج حبش: التجربة ....، مرجع سبق ذكره ص٣.

(٣) طلال عوكل: الحكيم جورج حبش، الرجل الذي رفض أن يقرأ التاريخ متشمساً، **الأيام**، (رام الله) العدد (١٥٧١) ٦/ ٥/ ٢٠٠٢م، ص١٥.

بقي جورج حبش في مدينة اللد حتى أكمل المرحلة الابتدائية، ولما كانت والدته حريصة جداً على توجيهه لإكمال دراسته، غادر إلى يافا، وهي أقرب مدينة إلى اللد، فالتحق بمدرسة أرثوذكسية اسمها «الثانوية الأرثوذكسية» وبعد أن أنجز دراسته بها (الصف الثاني الثانوي) انتقل إلى كلية (تراسنتا في القدس) وكان حريصاً دائماً على أن تكون درجاته جيدة، بالإضافة إلى حرصه على ممارسة هواياته، ومنها قراءة الأدب، والشعر، والعزف على آلة (البستون) النحاسية[1].

نال حبش شهادة الثانوية من كلية (تراسنتا في القدس) وهي شهادة تعادل التوجيهي، ثم عاد إلى يافا ليساعد والده في التجارة، وفي الوقت نفسه عمل مدرساً في نفس المدرسة التي تعلم بها في يافا لمدة سنتين[2]. ثم توجه إلى بيروت سنة ١٩٤٤م للالتحاق بالجامعة الأمريكية، وفي هذا الأثناء كانت ظروف الحرب العالمية الثانية طاغية، مع ذلك ظل حبش حتى عام النكبة يعيش حياة عادية جداً، ولم تكن السياسة تشكل له هاجساً، ومن باب أولى أنه لم يكن منخرطاً في أي تنظيم سياسي[3].

ويروى حبش قائلاً: «كانت نشاطاتي وهواياتي فى تلك الفترة عادية، وليست حادة على الصعيد السياسي، ربما لأن القضية الفلسطينية كانت مستوعبة من خلال الظرف الدولي، لكن قرار التقسيم الذي اتخذ فى نوفمبر ١٩٤٧م أحدث حالة حادة فى ذهني وفى المنطقة، ووجدت نفسي مع بداية السنة الثانية من كلية الطب أعيش جواً سياسياً سببه قرار التقسيم، وكانت مشاعري تتركز حول نقطة واحدة، وهى أن قرار التقسيم يجب ألا يمر، ووجدت نفسي أشارك فى تظاهرة تستنكر قرار التقسيم»[4].

---

(١) مطر: مرجع سبق ذكره، ص١٢.

(٢) المرجع نفسه، ص١٣.

(٣) الجبهة الشعبية :جورج حبش،المركز الطلابي التقدمي، غزة ،١٩٩٦ ص ٥.

(٤) مطر: مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

ظل وضع حبش على هذا الحال حتى بداية السنة الرابعة فى الجامعة، وفى أحد الأيام جاءه صديقه من الجامعة، واسمه معتوق الأسمر (من نابلس)، وعرفه على الأستاذ قسطنطين زريق(*).(1).

وقد كان زريق ينظم حلقات ثقافية، هدفها التوعية، وإثارة النقاش(2). وقد بدأ زريق بتشكيل حلقات المناقشة لطلبة الجامعة عقب الهزيمة العربية عام(١٩٤٨م)(3). كما كان زريق يقوم بدور المرشد للجنة التنفيذية لجمعية العروة الوثقى(*)(4).

وفى نهاية حزيران/ يونيو ١٩٤٨ كانت الهجرة من فلسطين على أشدها، وانتهى العام الدراسي، وأقفلت الجامعة، فعزم حبش على العودة الى فلسطين، وإلى مدينة اللد بالذات، التي كانت كغيرها من المدن والقرى الفلسطينية تعيش حالة من الإرباك الشديد، وكان فى المدينة لجنة اسمها اللجنة القومية (فرع اللد) برئاسة الحاج أمين الحسيني، دعت هذه اللجنة الأهالي الى عدم الرحيل، بل حاولت منع الناس من المغادرة، وكان بعض الناس المطمئنين الى وجود قوة من الجيش العربي فى

(*) عمل قسطنطين محاضرًا فى الجامعة الأمريكية ، ببيروت ، وهو من أبرز من تنبهوا للخطر الصهيوني وصلته بمصير القومية العربية ، وما آلت إليه

(١) السيد ياسين: تحليل مضمون الفكر القومي، دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٤، بيروت، ١٩٩١، ص ٥٩.

(٢) جورج حبش: شهادات عن الاحتلال والتهجير، مجلة الدراسات الفليسطينية، (بيروت)، ١٩٩٨، ص ٩٨.

(٣) قسطنطين زريق: الأعمال الكاملة، المجلد الأول، دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص١٩٥ .

(*) هي جمعية أدبية ، تأسست في أوائل العشرينات في الجامغة الأمريكية بيروت وحولت إلى جمعية قومية منذ بداية الأربعينيات، انظر الموسوعة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٦ .

(٤) السيد ياسين، مرجع سبق ذكره ص ١١٥ .

موقع قريب من البلدة يعتقد أن هذه القوة ستحول دون سقوط اللد، وما حدث هو أن القوات اليهودية شنت هجوما كبيرا ودخلت المدينة[1]. فشارك حبش مع المتطوعين في صد الهجوم عن المدينة[2]، كما توجه حبش الى مستوصف المدينة ليشارك في إسعاف الجرحى: ويتذكر حبش صورة سقوط اللد قائلاً: «مازال ماثلاً فى ذهني منظر المستوصف يعج بالجرحى. ومنظر جامع البلدة وكنيستها يعجان باللاجئين، وما زال منظر الفتاة الجريحة التي تصرخ طالبة أن تشرب، ومنظر الأم تبكي ابنها، أو طفلها، أو زوجها، لقد كان ذلك اليوم فظيعاً، بالإضافة إلى المستوصف، فقد امتلأ المستشفى الإنجليزي بالمصابين، لكن عدد الأطباء فيه قليل، ولذلك كان الأطباء يسعفون من هو على رمق الحياة على أمل إنقاذه، أما من كانت إصابتهم جسيمة، فكانوا مكومين فى ردهات المستشفى. لقد سقطت المدينة، واليوم وأنا أتذكر السقوط ينتابني الحزن الذى يواكبه التصميم على العودة، عبر النضال إليها، والى كل مدينة وقرية فى فلسطين»[3].

وبعد احتلال مدينة اللد غادر حبش مع باقي عائلته الى رام الله ومنها ذهبت عائلته إلى عمان، وذهب هو إلى بيروت لمتابعة دراسته فى الجامعة الأمريكية[4]. وبعد أن غادر الى الجامعة وجد أن جمعية العروة الوثقى –الجمعية التي انتخب فيها نائباً للرئيس قبل مغادرته الى اللد– هى الطريق للتعبير عن ردود الفعل عما يجري فى فلسطين، وأصبحت الجمعية هى الإطار الذى من خلالها يمكنه التعبير عن مواقفه

(١) حبش: شهادات عن الاحتلال، مرجع سبق ذكره، صفحة ٩٨-٩٩.

(٢) Schiff، Zeev & Rothstein، Ibid،، p109.

(٣) مطر: مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

(٤) جورج حبش: التجربة النضالية، مرجع سبق ذكره، ص٣.

ومشاعره تجاه ما حدث في فلسطين[1]. وضرورة عدم الاستسلام. ومع نهاية عام ١٩٤٩م جرت انتخابات جديدة لجمعية العروة الوثقى ليترأس قائمة التيار القومي(*) ضد قائمة من الشيوعيين[2]. وحاز حبش ومجموعته على أكثرية مطلقة من أصوات المقترعين، وقد كان فوزه بداية التفكير لبناء منظمة سياسية[3]. حيث وجه حبش مقترحات لأعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية، بتأسيس منظمة سرية قومية تكون اللجنة التنفيذية للعروة الوثقى نواة لها، وقد استجاب لهذا الاقتراح كافة الأعضاء[4]. وقد تضمن الحد الأدنى من برنامجهم اغتيال القادة العرب الذين أبدوا استعدادا للصلح مع إسرائيل كذلك عملوا على نسف الهدنة مع إسرائيل[5].

وقد اكتشفت المنظمة الوليدة ومع نهاية ١٩٤٨م، أن هناك مجموعتين في سوريا مماثلتين لها من حيث الأهداف والفكرة وهي: مجموعة يقودها جهاد ضاحي الذي كان طالبا بجامعة دمشق، والأخرى بقيادة حسين توفيق وعبد القادر عامر من مصر، والمجموعة الأخيرة كانت حين ذاك لاجئة سياسية في سوريا بعد اغتيال أمين عثمان وزير المالية المصري[6]. وكان هاني الهندي مهندس الاتصال بين المجموعات الثلاث،

---

(١) مطر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(*) القائمة القومية هي : أحمد الخطيب (رئيسا) وعبد المحسن القطان (نائيا للرئيس)، سلامة عبد الحميد (أمينا للسر)، صالح الشبل (أمينًا للصندوق)، والأعضاء: وديع حداد، حامد الجبوري، مصطفى غندور، وفهيمة الحكيم للمزيد، انظر: هاني الهندي، نصراوى، مرجع سبق ذكره، ص١٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٤.

(٣) أبو علي مصطفى: مرجع سبق ذكره ص٥.

(٤) معن زيادة: مرجع سبق ذكره ص٣٣٦.

(٥) الكبيسي: مرجع سبق ذكره، ص ٥٩.

(٦) رسالة للباحث من نايف حواتمة ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٢.(الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) وانظر كذلك: فاضل الربيعي: كبش المحرقة، نموذج القوميين العرب، شركة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص ٩٩.

حيث تم تشكيل منظمة «كتائب الفداء العربي» وقيادتها الخماسية المكونة من (جهاد ضاحي، وهاني الهندي، وجورج وحبش، وحسين توفيق، وعبد القادر عامر)[1].

وتلخصت أفكار المنظمة بشكل مبسط في أن إزالة إسرائيل أمر مرهون بقيام الوحدة العربية، ودعت منظمة الكتائب الى وحدة سوريا، والعراق، والأردن، دون النظر إلى طبيعة النظم السياسية (ملكي ، جمهوري)[2]. وقامت المنظمة بمجموعة عمليات مسلحة بإلقاء القنابل على بعض السفارات، ووضع الخطط لاغتيال الملك عبد الله، وبلوب باشا، ونوري السعيد[3].

بيد أن هذه المنظمة سرعان ما تفككت بعد محاولة اغتيال نائب رئيس الأركان السوري أديب الشيشكلى، في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٠م[4]. وقد أدى فشل المحاولة إلى ملاحقة الشرطة العسكرية لأعضاء المنظمة واعتقال بعضهم، بينما اضطر بقية الأعضاء إلى اللجوء للتخفي، وقد تمكن حبش من التخفي بمساعدة أصدقاء له في بيروت[5].

وشكلت محاولة اغتيال الشيشكلى منعطفا حاسما في حياة حبش، فاقتضى الأمر الإسراع بتأسيس منظمة بديلة من بيروت، وتحديداً الجامعة الأمريكية، فانصرف حبش نحو بناء منظمة للنضال الجماهيري[6]، اطلق عليها فيما بعد اسم حركة القوميين العرب .

(١) باروت: مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.
(٢) نايف حواتمة يتحدث: مرجع سبق ذكره، ص٧٣
(٣) مطر: مرجع سبق ذكره، ص٢٨.
(٤) نايف حواتمة يتحدث، مرجع سبق ذكره ص٣٩.
(٥) الكبيسى: مرجع سبق ذكره، ص٦٢.
(٦) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، اللجنة المركزية، مشروع وثائق المؤتمر الوطني السادس، كانون الأول / ديسمبر١٩٩٧، ص٩٩.

وقد تخرج حبش طبيباً للأطفال من الجامعة الأمريكية في بيروت، عام١٩٥١م، وظل يمارس مهنته الطب حتى عام ١٩٥٧م في مستوصف شعبي بالعاصمة الأردنية عمان، وبدأ يعمل طبيباً وسياسياً، واتصل بأوسع قواعد الجماهير، وتفاعل معها، واختار العناصر المناسبة لتنظيمه، وفي ربيع عام ١٩٥٧ تعرضت الحركة الوطنية في الأردن لعملية قمع[١]. فقرر حبش التخفي والخروج من عمان إلى دمشق، بعدما صدرت بحقه عدة أحكام في الأردن في الفترة ما بين ١٩٥٧–١٩٦٣م، ثم انتقل بعد ذلك إلى بيروت[٢].

وتزوج حبش من ابنة عمه هيلدا حبش (من مدينة القدس) عام ١٩٦١م، والتي وقفت إلى جانبه وشاركته حياته النضالية، وأنجبا ابنتان (ميساء) وهي طبيبة متزوجة ولها ثلاثة أولاد، (ولمى) وهي مهندسة كيماوية. هذا وقد استمرت مرحلة عمل الحركة من خلال الدعم الناصري من ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨م حتى حزيران/ يونيو ١٩٦٧م[٣].

كما أسهم جورج حبش في كانون ثاني/ ديسمبر ١٩٦٧م فى تأسيس «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» والتي بدأت مباشرة بممارسة الكفاح المسلح عبر جبهة الأردن، وسوريا، ومن داخل الأرض المحتلة، الأمر الذي أدى إلى اعتقاله في سوريا عام ١٩٦٨م لمدة سبعة أشهر ونصف وذلك لممارسة الكفاح المسلح عبر أراضيها[٤]،

(١) المصدر نفسه، ص٤٢.

(٢) أبو علي مصطفى: قناة «الجزيرة»، بلا حدود، مرجع سبق ذكره.

(٣) مطر: مرجع سبق ذكره، ص٦٦.

(٤) الجبهة الشعبية : جورج حبش، مرجع سبق ذكره، ص٢١، وانظر أيضا فيصل جلول: حركة القومين العرب، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، بيروت، تموز / يوليو – أيلول / سبتمبر ١٩٨٢، العدد (٢٨)، السنة الرابعة، ص١٩١.

واتهامه بمحاولة انقلاب ضد النظام السوري(*).

ولقب جورج بالحكيم، وهو لقب أطلقه عليه رفاقه، ليس لأنه طبيب فحسب، بل لحكمته السياسية أيضا التي قاد فيها العمل السياسي على مدار عقود متواصلة، اكتسب خلالها شعبية جماهيرية كبيرة على امتداد الوطن العربى، وعرف عنه رباطه الجأش، إلى جانب حسه الإنساني العالي، بالإضافة إلى الكاريزما الخاصة التي تميز بها[1].

وتمت عملية تهريبه من السجن، خطط لها ونفذها الدكتور وديع حداد، وعندما أصبح حبش خارج السجن عام ١٩٦٩م انتقل إلى الأردن سراً في العام نفسه، حيث كانت مرحلة المقاومة الفلسطينية في الأردن قد شهدت الكثير من التوترات والمصادمات مع الجيش الأردني، أدت إلى معارك ضارية في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٠م، وخروج المقاومة الفلسطينية من عمان إلى أحراش جرش، وفي العام ١٩٧١م تم تطويق القواعد الفدائية، مما أدى إلى خروج المقاتلين والقيادة إلى لبنان[2].

(*) في ١٩ آذار/ مارس ١٩٦٨م اعتقلت السلطات السورية حبش، وضابط الارتباط لحركة القوميين العرب في دمشق «فايز قدورة» و١٧ من أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كما أوقف أحد مؤسسي جبهة التحرير الفلسطينية «علي بشناق» ثم تبعه أحد قياديي الجبهة «أحمد اليماني» وكان هذا ظاهرياً لمعاقبة الجبهة الشعبية على تدميرها خط الأنابيب الذي يحمل النفط السعودي إلى ميناء الزهراء في لبنان، في مكان يمر الخط فيه بهضبة الجولان. أما الحقيقة فكانت السلطات السورية تشك بأن حركة القوميين العرب تآمرت للقيام بانقلاب مع شخصيات سورية معارضة يقودها جمال الأتاسي الموالي لعبد الناصر.

يزيد الصايغ: الكفاح المسلح ...، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٤.

(١) محمد الشيخ: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أصالة وتاريخ (د. ت)، ص٥١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٠..

تعرض حبش لنزيف دماغي حاد، في العام ١٩٨٠م، لكنه استطاع بإرادته الصلبة أن يتغلب على المرض، واستمر على رأس عمله يمارس مهماته كأمين عام للجبهة الشعبية، وفي عام ١٩٨٢م شنت إسرائيل الحرب عن المقاومة الفلسطينية واجتاحت لبنان، وحاصرت بيروت، مما أدى إلى رحيل المقاومة عن المدينة، وتوجهت القيادة الفلسطينية المتمثلة بياسر عرفات إلى تونس، أما الدكتور جورج حبش فقد اختار دمشق مقرا للجبهة الشعبية، وذلك لإيمانه العميق باستمرار النضال من إحدى بلدان الطوق (الجوار) مهما كانت الصعوبات[1].

وعاش حبش في سرية تامة، ولا يعرف تحركاته إلاّ عدد قليل جدا من أنصاره، وهو يختلف من هذه الناحية عن غيره من زعماء المقاومة، الذين يمكن اقتفاء أثرهم بسهولة ما بين بيروت، ودمشق، والقاهرة، وضاعف حبش سريته بعدما تعرض رفيقه وديع حداد لمحاولة اغتيال إسرائيلية. وفي صيف ١٩٧٣م أجبر الإسرائيليون طائرة لبنانية على الهبوط في اللد معتقدين أن حبش على متنها، لكنه غير خطة سفره في اللحظة الأخيرة. وتقول أدبيات الجبهة الشعبية إن النظام الأردني كان يريد تصفية حبش، وأنه عرض الأموال على كل من يستطيع تقديم معلومات عنه في الأراضي الأردنية، وعندما غادر حبش الأردن دبرت الاستخبارات الأردنية عدة محاولات لاغتياله[2].

وتعرض الحكيم لمحاولة اختطاف عام ١٩٨٦م عندما أقدمت إسرائيل على خطف الطائرة الليبية الخاصة التي كانت تقله من دمشق إلى ليبيا، وكان من المفترض أن يعود على الطائرة نفسها لكنه أجل السفر في اللحظات الأخيرة فنجا

(١) المرجع نفسه، ص٢٠.

(٢) الريس النحاس: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٥.

بأعجوبة[1].

وقد اندلعت الانتفاضة الأولى فى الأراضى المحتلة، عام ١٩٨٧م، مما جعل حبش يجند كل طاقاته لدعمها ومساندتها، وكان له الدور البارز في إدارتها، وفي عام ١٩٨٨م عقد المجلس الوطني دورته التاسعة عشرة في الجزائر، والذي نتج عنه إعلان «وثيقة الاستقلال» لكن حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من انقسام الصف العربي، وضرب العراق، وحصاره، هيأت الظروف المناسبة لطرح مبادرات التسوية السياسية، فعاد حبش إلى عمان عام ١٩٩٠م بعد غياب عشرين عاما للمشاركة في المؤتمر الشعبي لمسانده العراق أثناء حرب الخليج الأولى، وبدأت الاتصالات السرية بين القيادة الفلسطينية والإسرائيليين بإشراف ورعاية أمريكية فعقد مؤتمر مدريد ١٩٩١م وانتهى إلى اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وقد عارض حبش بشدة ذلك الاتفاق الذى أدى إلى إلغاء «الميثاق الوطني الفلسطيني» في مرحلة لاحقة، إيماناً منه أن هذه الاتفاقيات لم تلب الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة.

وفي عام ١٩٩٢م توجه حبش إلى فرنسا للعلاج بموافقة فرنسا، لكن سرعان ما تحولت زيارة العلاج إلى قضية سياسية كبيرة، فقد تم احتجازه من قبل القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب (DST) تحت ضغط اللوبي الصهيوني، حيث احتشد الآلاف من اليهود في ساحة المستشفى، وطلبت إسرائيل من فرنسا تسليمه لها، بينما أرادت الحكومة الفرنسية تحويله للقضاء بتهمة الإرهاب. ويذكر حبش أن القاضي الفرنسي (بروغيير) جاء بنفسه في اليوم الرابع إلى المستشفى للإشراف على التحقيق معه لولا الموقف الجريء والشجاع الذي اتخذته زوجته هيلدا، فقد استطاعت أن

(١) أبو علي مصطفى: بلا حدود...، مرجع سبق ذكره.

تحافظ على رباطة جأش منقطعة النظير، وأن تتصدى للهجمة الشرسة التي قامت بها القوات الخاصة، والتي كان على رأسها القاضي بروغيير"[1].

بقيت الجبهة الشعبية تحت قيادة أمينها العام جورج حبش، إلا أنه اتخذ قراراً بعدم ترشيح نفسه للأمانة العامة في افتتاح المؤتمر السادس للجبهة الشعبية في دمشق عام ٢٠٠٠م، وبين حبش أن هناك سببين يقفان وراء قراره الذي اتخذه، والذي اعتبره تاريخياً:

السبب الأول: رغبة سابقة لديه تبلورت في أواخر الثمانينات، بتقديم مثل نموذجي للآخرين، وأن الإنسان المناضل والقائد يستطيع أن يستمر في العمل والعطاء، حتى بدون مواقع قيادية.

السبب الثاني: إعطاء مثل نقيض للحالة العربية والفلسطينية التي تتجسد في تثبيت المسؤولين بمواقعهم مهما طال بهم العمر"[2].

ويرجح الباحث أن عدم ترشيح جورج حبش من الأمانة العامة للجبهة تعود إلى عدم رضاه عن بعض المواقف التي اتخذتها الهيئات القيادية للجبهة آنذاك خاصة وأن الجبهة الشعبية غيرت من موقفها تجاه التعامل مع الواقع الجديد في ظل اتفاقيات أوسلو، ولقاء أبو علي مصطفى مع ياسر عرفات في القاهرة في آب/ أغسطس ٢٠٠١م، وقبوله بالعودة إلى أراضي السلطة تحت مظلة اتفاقية أوسلو، والتي اعتبرها حبش بمثابة الثمرة الفاسدة في النضال الوطني الفلسطيني. ويشير إلى ذلك ما أكده جورج حبش في معظم تصريحاته على ضرورة تصعيد الكفاح المسلح، وأنه لا حل للقضية الفلسطينية إلا بزوال إسرائيل.

---

(١) الجبهة الشعبية : جورج حبش، مرجع سبق ذكره، ص٤٣.

(٢) أبو علي مصطفى: برنامج بلا حدود، مرجع سبق ذكره.

وديع حداد: «أبو هاني»:

ولد وديع حداد في مدينة صفد عام ١٩٢٧م، وهو ابن أسرة فلسطينية مسيحية من الطائفة الأرثوذكسية من الطبقة الوسطى[١]. وكان أخواله من كبار ملاك الأراضي في المنطقة الواقعة بين الحولة وبحيرة طبريا[٢]. أما والده فكان يعمل مدرسا للغة العربية في إحدى المدارس الثانوية، وبحكم وجود والده في مدينة حيفا فقد تلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي والثانوي في هذه المدينة، وقد تميز حداد بذكائه المتقد ونشاطه المميز[٣].

ونتيجة للنكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨م هاجر حداد مع عائلتة إلى مدينة بيروت، حيث استقر بهم المقام هناك، وفي هذه الفترة التحق بمقاعد الدراسة في الجامعة الأمريكية ليدرس الطب، إلى جانب مباشرته نشاطاته السياسية في الجامعة، حيث التقى بجورج حبش وقرر التعاون معه[٤]. وذلك عبر انخراطه في جمعية العروة الوثقى، وتوليه منصباً قيادياً في هذه الجمعية[٥]. ليشكل مع حبش ومجموعة من رفاقه مجموعة سرية عرفت بـ (كتائب الفداء العربي) حيث اهتدت تلك المجموعة مبكراً لمسألة العنف الثوري والقيام بعمليات ضد الأهداف الاستعمارية، وفي مظاهرة ١٩٥١م في حرم الجامعة الأمريكية ضد مشاريع الدفاع المشترك المطروحة آنذاك كانت مشاركة وديع، وحدث الاشتباك فأصيب وديع

---

(١) الريس، النحاس: ،مرجع سبق ذكره، ص٢٣٦، وانظر أيضا يزيد الصايغ: الكفاح المسلح، مرجع سبق ذكره، ص١٣٤.

(٢) باروت: مرجع سبق ذكره، ص٣٠٣.

(٣) الجبهة الشعبية: الرفيق وديع حداد، مرجع سبق ذكره، ص١.

(٤) الريس والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٦.

(٥) سجل الخالدين: الرفيق وديع حداد،الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص١.

حداد في رأسه[1].

وعقب تخرجه من كلية الطب من الجامعة الأمريكية، توزعت مجموعة بيروت، والتي شكلت لاحقا القيادة الأولى لحركة القوميين العرب، فالدكتور أحمد الخطيب عاد إلى الكويت وهاني الهندي إلى سوريا، والدكتور وديع حداد إلى الأردن، حيث عمل في العيادة التي افتتحها الدكتور حبش. ومن الطبيعي أن يؤثر وضع تلك العيادة على دخلها، فلم تستطع تغطية نفقاتها، ولاسيما أن الطبيبين كانا يخططان لمهمات نضالية واضحة، مما جعل حداد يبحث عن عمل في إحدى عيادات وكالة الغوث الدولية «الأونروا» - وفي مخيم الكرامة باشر عمله الجديد، وفي تلك الفترة أنشأ مع الدكتور بشارة الدهان وعدد من الوطنيين اللبنانيين والفلسطينيين جمعية «كل مواطن خفير» لمكافحة الصهيونية - ورشح وديع حداد لمهمة تأسيس فرع لها في الأردن، فكان لوديع حداد نضاله البارز، مما دفع السلطات الأردنية إلى اعتقاله، وبعد مرور شهر على اعتقاله قدمته للمحاكمة، وقد تمت تبرئته، ولم تمض فترة طويلة على خروجه من السجن حتى أعيد اعتقاله عام ١٩٥٧م مع عدد من قادة «حركة القوميين العرب» بتهمة محاولة قلب نظام الحكم الملكي في الأردن[2]. إبان الثورة الشعبية ضد «حلف بغداد» «ومشروع أيزنهاور» حيث كان له دوره الفاعل في قيادة هذه الثورة[3]. إلا أنه تمكن عام ١٩٦١م من الإفلات واللجوء إلى سوريا[4].

(١) أحمد أبو مطر: التجربة والتقييم، الهدف(دمشق) العدد ٩٠٥، الأحد ٢٧ آذار / مارس ١٩٨٨، ٤٠.

(٢) أبو ماهر اليماني: بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لاستشهاد القائد المناضل وديع حداد، شؤون فلسطينيه (نيفوسيا)، العدد ٩٥٣، ٢نيسان ١٩٨٩، ص١٧.

(٣) يوسف حجازي: أيام فلسطينية في القرن العشرين، سلسلة دراسات، ج٣، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، ط١، ١٩٩٩، ص٥١.

(٤) باروت: مرجع سبق ذكره، ص٣٠٣.

وفي عام ١٩٦٦م وبعد ظهور حركة فتح على الساحة الفلسطينية، قررت حركة القوميين العرب إنشاء فرع فلسطيني، فألقت مسؤولية هذا الفرع على عاتق حبش، وحداد، واليماني، وعبد الكريم حمد، وأوكل إليهم أمر الإعداد لاشتراك الحركة في الكفاح المسلح ضد إسرائيل[١]. وكان وديع حداد متفائلاً في كل الظروف، حيث كان دائم الحركة لا يعرف الملل والتشاؤم[٢].

وعقب هزيمة حريزان/ يوليو ١٩٦٧ كان وديع أحد القادة المؤسسين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعضو مكتبها السياسي، حيث اختار حداد طريق مطاردة العدو، ورفع شعاراً (وراء العدو في كل مكان)[٣]. وقد أسندت له مهمتان رئيسيتان هما: المالية، والعمل العسكري الخارجي[٤].

بدأ وديع ممارسة العمل العسكرى بصورة فعلية فى تموز/ يوليو ١٩٦٨، لما عرف باسم العمليات العسكرية خارج فلسطين، وذلك ومع تصاعد العمل العسكري ضد العدو الصهيوني في أعقاب النكسة، انطلاقاً من الأغوار الأردنية، ومن وسط الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمثلت تلك الممارسة الفعلية بخطف طائرة تابعة لشركة «العال» الإسرائيلية، حيث حطت في الجزائر. وتلاحق العمل العسكري الخارجي ضد الأهداف الصهيونية والامبريالية في مجالات وعواصم متعددة. وفي عام ١٩٧٢م عقد المؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية، واستناداً إلى تطورات فكرية وسياسية راجعت الجبهة موقفها من العمليات الخارجية، واتخذت

(١) الريس و النحاس: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٧.

(٢) أسامة النقيب: كان وديع يبحث عن طفولة اغتصبوها فسموه إرهابياً، الهدف (دمشق)العدد ٨١١، ٣١ آذار، ١٩٨٦، ص٢٤.

(٣) المرجع نفسه، ص١٩.

(٤) سجل الخالدين: الرفيق وديع حداد، مرجع سبق ذكره، ص٢

قراراً بوقف عمليات الطائرات نهائيا، ورغم ذلك استمر وديع في تطبيق شعاره (وراء العدو في كل مكان). ومن عام ١٩٧٢م وحتى وفاته عام ١٩٧٨م كانت عمليتا (عنتيبي واسطانبول) أشهر العمليات التي خطط لها وتم تنفيذها[١].

وتشير بعض مصادر الجبهة الشعبية إلى أنه تم فصل وديع حداد من عضويتها، عندما اختلف مع رفاقه على مواصلة نهجه، حيث ارتأت قيادة الجبهة أن الهدف من العمليات الخارجية قد تحقق فعلاً، وأن القضية الفلسطينية أصبحت مفهومة وواضحة أمام الرأي العالمي، وأن استمرار هذا النوع من العمليات سوف يلحق الضرر بالقضية الفلسطينية، ولم يعد مناسباً الاستمرار في مثل هذه العمليات، ويجب الالتفات وتركيز الجهد للعمل الجماهيري وقوى الشعب المسلحة في الداخل والخارج عبر المجموعات السرية، لذا قررت الجبهة وقف العمليات الخارجية، إلاّ أن وديع حداد رفض تلك الرؤية، وعبر عن نيته بعدم الالتزام بقرارات الجبهة[٢].

وبذلك لم يلتزم بقرارات اللجنة المركزية[٣]، فاتخذت الجبهة إجراءات حزبية

(١) أحمد أبو مطر: مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

(٢) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية، في مكتبه بغزة، ١٦ / ٨/ ٢٠٠٥م وجميل المجدلاوى، من مواليد قرية سمسم (المحتلة)، أنهى دراسته الابتدائية والإعدادية فى مخيم جباليا، أما الثانوية العامة فحصل عليها من مدرسة يافا الثانوية بغزة، التحق بجامعة القاهرة، عام ١٩٦٤، وتخرج منها (قسم محاسبة) عام ١٩٦٨، التحق بحركة القوميين العرب، عام ١٩٦٢، وتواصل مع «الجبهة الشعبية» منذ تأسيسها عام ١٩٦٧، وتدرج فى المراتب التنظيمية إلى أن وصل إلى عضوية المكتب السياسي، عام ١٩٨٨، وانتخب عام ٢٠٠٦ عضواً فى المجلس التشريعي، عن قائمة أبو على مصطفى (الجبهة الشعبية)، وهو مسئول الجبهة الشعبية فى قطاع غزة.

(٣) محمد العجرمي: مقابلة شخصية، ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٦م. فى منزله مخيم جيابيا – غزة. وهو من مواليد بئر السبع ١٩/ ١٢/ ١٩٤٦م، التحق بجامعة بيروت العربية عام ١٩٧٢م، التحق بحركة القوميين العرب، عام ١٩٦٢م ثم انضم للجبهة عند تأسيسها، عام ١٩٦٧م، وتدرج في المراتب التنظيمية بالجبهة، حتى وصل إلى عضو لجنة مركزية، من عام ١٩٧٢ – ١٩٩٣م.

بفصله. ورغم أن قرار فصله جاء من قيادة الجبهة ، فإنه كان أقرب إلى التجميد؛ ذلك لأن الأعضاء القياديين- بحسب نظام الجبهة- إذا أخذ بحق أحدهم قرار بالفصل تبقى عضويته مجمدة حتى ينعقد المؤتمر الوطني التالي، ولهذا ظل القرار قائماً إلى أن أعيد الاعتبار لحداد لاحقاً في المؤتمر الوطني الخامس عام ١٩٩٣»[١].

واستغل حداد في هذه الأثناء اتصالاته الخارجية الخاصة بما فيها الاستخبارات العراقية، ثم بعد ذلك الجزائر، وليبيا، واليمن الجنوبي لتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «العمليات الدولية» لكنه لم يهمل الجبهة الشعبية كلياً، إذ أبقى على علاقاته الوثيقة بصديقه القديم جورج حبش[٢].

وقد عمل وديع على تكوين مجموعات فدائية في العالم، تسعى من خلال الصدامات العنيفة للفت انتباه الرأي العام العالمي إلى مأساة الشعب الفلسطيني، فصوره الإعلام الأمريكي على أنه الإرهابي رقم (١) في العالم كله[٣]، مما جعله هدفاً ثابتاً للموساد، إلا أنه كان هدفاً صعباً[٤]. ومهما تكن وجهات النظر بخصوص شكل الكفاح المسلح، فإن الخط العسكري الذي قاده وديع حداد كان في حينه ضرورة من ضرورات إشهار القضية الفلسطينية، وتعريف العالم بقضية هذا الشعب ومعاناته جراء الاحتلال الصهيوني الغاشم الذى شرده من أرضه ووطنه، ورمى به في شتات الأرض، ومخيمات اللجوء المختلفة.

وكانت نهاية حياة وديع في العراق بتاريخ ٢٨ آذار / مارس ١٩٧٨م، بعد أن

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية، غزة، ١٦ / ٨ / ٢٠٠٥م.
(٢) الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤٢٥.
(٣) النقيب، مرجع سبق ذكره، ص١٥٠.
(٤) باروت: حركة القوميين العرب، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٤.

عانى من مرض مجهول، قال البعض إنه مرض عضال، وظل هذا الغموض قائماً حتى كشف صحفي إسرائيلي يدعى أهارون كلاين، أن الموساد الإسرائيلي اعترف باغتيال حداد، وجاءت هذه التفاصيل في كتابه بعنوان «حساب مفتوح» الصادر في ٤ أيار/ مايو ٢٠٠٦، وأن وديع وقع ضحية أول عملية قتل بيولوجية نفذها الموساد، حيث تم دس السم في ألواح من الشيكولاته البلجيكية أرسلوها إلى حداد بواسطة أحد عملائهم الذى كان يتردد على العراق، فقد علم الموساد أن وديع كان شغوفا بالشوكلاته البلجيكية التي يصعب الحصول عليها في بغداد[1].

وذكر الصحفي في كتابه أن إسرائيل قررت تصفية وديع حداد في أعقاب تدبيره اختطاف طائرة إيرفرانس إلى عنتيبي في أوغندا في عام ١٩٧٦م[2]. إضافة إلى نشاطاته الفدائية المتعددة وعلاقاته مع منظمات إرهابية ودولية كان قد دعاها للتدريب في لبنان، وكانت إحدى نتائج ذلك عملية فدائية في مطار اللد عام ١٩٧٢م نفذها ثلاثة رفاق يابانيين من الجيش الأحمر الياباني؛ منهم كوزواوكا موتو[3].

لذا يمكن القول إن الموساد استخدام في اغتيالاته وسائل مختلفة، منها البيولوجية، والرمي بالرصاص، والتصفية الجسدية، والرسائل الملغومة، والتسميم بالغازات الحيوية، وأساليب أخرى[*].

(١) موشيه رومنين: يديعوت أحرونوت، الأحد ٤ / مايو / ٢٠٠٦م.

(٢) المرجع نفسه، ص١١.

(٣) القدس الزرقاء ٥ / ٥ / ٢٠٠٦م .

(*) محاولة اغتيال زعيم «حركة حماس» خالد مشعل في عمان ، في أيلول / سبتمبر (١٩٩٧) بسم غامض لا يترك علامات ، وقبله كان وائل زعيتر مفكر فلسطيني، وعاطف بسيسو ، في عام ١٩٩٢م ، عندما أطلقوا عليه النار ، في باريس، ومحمد أبو دية ، عام ١٩٧٣م ، وناجي العلي ، في لندن ، ١٩٨٧م، وباسل الكبيسي، ١٩٧٣م. واعتراف إسرائيل باغتيال وديع حداد بالشوكولاته المسممة يعزز فرضية اغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات وتسميمه.

وقد كان وديع حداد رقماً صعباً فى مسيرة النضال الفلسطينى، وعلى الرغم من قرار فصله إلا أنه عند استشهاده قام جورج حبش بنعي رفيق دربه، وتصرفت الجبهة وكأن وديع حداد مازال عضواً فى قيادتها ومكتبها السياسي.

غسان كنفاني:

ولد الشهيد غسان في التاسع من نيسان عام ١٩٣٦م في مدينة عكا بفلسطين[1]. وقد انحدر من عائلة من الطبقة المتوسطة، وكان والده محامياً، درس الابتدائية في مدرسة فرنسية تبشيرية، ولكنه انتقل منها بسبب بدء المعارك عام ١٩٤٧م إلى مدرسة الفرير في مدينة يافا، حيث تعلم الفرنسية. وفي عام ١٩٤٨م لجأ مع أسرته لبلدة الغازية قرب صيدا في لبنان، ثم انتقلت الأسرة للعيش في حلب، ثم الزبداني، و بعدها دمشق، حيث استقر بهم الحال في منزل قديم من منازل دمشق، ثم عمل في إحدى المدارس الابتدائية بدمشق، وأكمل دراسته الثانوية في دمشق عام ١٩٥٢م[2].

التحق غسان كنفاني، بجامعة دمشق، فى كلية الآداب، تخصص الأدب العربي، وخلال دراسته الجامعية أسند إليه تنظيم جناح فلسطين في معرض دمشق الدولي، وكان معظم ما عرض فيه كان من جهده الشخصي، وذلك بالإضافة إلى معارض الرسم الأخرى التي أشرف عليها[3].

قابل غسان الدكتور حبش صدفة في دمشق وفي عام ١٩٥٣م، وانخرط معه في

(١) غسان كنفاني: جبهة العمل الطلابي، الهدف الطلابي، العدد الرابع، عدد خاص، تموز ٢٠٠٥، ص٢.

(٢) غسان كنفاني: حديث نشر معه، أجراه كاتب سويسري متخصص في أدب غسان، نشرته شؤون فلسطينية(بيروت)، العدد ٣٥، بيروت، تموز / يوليو ١٩٧٤، ص١٣٦.

(٣) www.pfip.net

صفوف «حركة القوميين العرب» الأمر الذي أدى إلى طرده من الجامعة بعد إنهاء ثلاث سنوات من الدراسة[1].

سافر بعد ذلك الكويت في أواخر عام ١٩٥٥م، والتحق بالتدريب في دار المعارف الكويتية، حيث مكث طوال خمس سنوات وهناك باشر غسان القراءة والتأليف، وكتب أيضاً أولى قصصه القصيرة «القميص المسروق» والتي نال بها الجائزة الأولى في مسابقة أدبية، وبدأ يحرر في إحدى صحف الكويت، ويكتب تعليقاً سياسياً بتوقيع «أبو العز»[2]. هذا إلى جانب ممارسة نشاطاته السياسية ضمن حركة القوميين العرب، فرع الكويت. وفي عام ١٩٦٠م طلبت قيادة حركة القوميين العرب من كنفاني الانتقال إلى بيروت، والعمل في مجلة «الحرية» وهي الصحيفة الناطقة بلسان حركة القوميين العرب آنذاك[3].

وعمل غسان عضواً في أسرة تحرير مجلة الرأي التابعة للحركة في دمشق، ورئيس تحرير جريدة المحرر في بيروت، ورئيس تحرير «فلسطين في المحرر» ورئيس تحرير ملحق « الأنوار» في بيروت[4].

لفتت نشاطات كنفاني ومقالاته الأنظار، إليه كصحفي، ومفكر، وعامل جاد، ونشط للقضية الفلسطينية، فكان مرجعاً لكثير من المهتمين، ففى عام ١٩٦١م عقد في يوغسلافيا مؤتمر طلابي، اشتركت فيه فلسطين، وكذلك كان هناك وفد دنماركي، وكان من بين أعضاء الوفد فتاة كانت تدعى (آني) متخصصة في تدريب الأطفال،

(١) كنفاني: حديث نشر لأول مرة، مرجع سبق ذكره، ص١٣٦.
(٢) كنفاني: جبهة العمل الطلابي، مرجع سبق ذكره، ص٧٥.
(٣) كنفاني: حديث نشر لأول مرة، مرجع سبق ذكره، ص١٣٦.
(٤) كنفاني: جبهة العمل الطلابي، مرجع سبق ذكره، ص٢.

قابلت هذه الفتاة الوفد الفلسطيني، ولأول مرة سمعت عن القضية الفلسطينية فجاءت إلى سوريا ولبنان، حينها تعرفت على كنفاني، فتأثرت بحماسه للقضية الفلسطينية، وكذلك بالظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، فأقنعها بالبقاء في لبنان، وبدأت تعمل في روضة أطفال، وبعد شهرين من اللقاء عرض عليها الزواج، فوافقت على عرضه، وتم زواجهما في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١م[1]. أصيب غسان بمرض السكر، وكذلك النقرس، ورغم ذلك لم يؤثر على حيويته وقدرته على العمل "[2].

وفي عام ١٩٦٧م كان غسان من المؤسسين للجبهة، مع العلم أن الجبهة الشعبية لم تكن منظمة جديدة، فهي تشكل أساساً الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب، والتي كان غسان عضواً قياديا فيها.

وعندما تأسست الجبهة أصبح غسان كنفاني عضواً في المكتب السياسي، ورئيسا للجنة المركزية للإعلام في الجبهة، وقد ترأس تحرير جريدة ناطقة باسم الجبهة تحمل اسم الهدف، وأصبح فيما بعد ناطقاً رسمياً للجبهة. صحيح أن غسان كنفاني لم يكن قائداً عسكرياً، أو مخططا لعمليات فدائية، لكنه كان يناضل على جبهات أخرى، جبهة الفكر، والكلمة، والوعي السياسي والمعرفة، إلى جانب كونه أديباً وناقداً، وإعلامياً بارزاً، ومن خلال منصبه كناطق إعلامي للجبهة، كان يدافع عن ظاهرة الكفاح المسلح وبوصفه حقاً مشروعاً في مقاومة الاحتلال الصهيوني.

وكانت لديه قدرة فائقة على توضيح الأمور بالنسبة للرأي العام العالمي، ومن مؤلفات الأديب غسان كنفاني: موت سرير رقم ١٢، أرض البرتقال الحزين، رجال في

(١) المرجع نفسه.
(٢) كنفاني: حديث نشر معه، مرجع سبق ذكره، ص١٤١.

الشمس، ما تبقى لكم، أم أسعد، عائد إلى حيفا، عالم ليس لنا، عن الرجال والبنادق، الرجل والصخر، العاشقة، برقوق نيسان، الأعمى والأطرش، الشيء الآخر.

كما قدم بحوثاً أدبية منها: أدب المقاومة، الأدب العربي المقاوم في ظل الاحتلال، وفي الأدب الصهيوني، وثورة ١٩٣٦ – ١٩٣٩م، كما كتب العديد من المؤلفات السياسية منها: المقاومة الفلسطينية ومعضلاتها، ومجموعة كبيرة من الدراسات والمقالات التي تعالج جوانب معينة من تاريخ النضال الفلسطيني وحركة التحرر الوطني العربية (سياسياً، وفكرياً، وتنظيمياً) كما كان فنانا مرهف الحس، صمم العديد من ملصقات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كما رسم العديد من اللوحات، وكتب العديد من المقالات بتوقيع اسمه، ومقالات أخرى: بأسماء رمزية مثل فارس، وأبو العز.

كان غسان كنفاني قائداً مميزاً من الناحية الثقافية، والسياسية، والإعلامية، مما جعله في موقع الاستهداف من أجهزة الموساد الإسرائيلي، فتم اغتياله على يد عملاء الموساد يوم السبت، الثامن من تموز/ يوليو ١٩٧٢م. بعد أن انفجرت عبوة ناسفة وضعت تحت منزله في بيروت، مما أدى إلى استشهاده مع الطفلة لميس ابنة شقيقته، مخلفاً وراءه زوجته آني وولديه فايز وليلى.

ورغم الفترة القصيرة التى عاشها كنفانى، فإنه ترك إرثاً أدبياً يحمل قصة ومأساة شعب بأكمله، حيث أصبح لأعماله الأدبية قراء كثيرون في جميع الأقطار العربية، وترجم عدد من كتبه إلى اللغات الأخرى، وأصبحت الشخصيات في رواياته وقصصه تعبيرات رمزية عن مأساة الشعب الفلسطيني ونضاله[1].

(١) فضل النقيب، غسان كنفاني أسئلة وأجوبة، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، مؤسسة الدارسات الفلسطينية، العدد ٣٩، ١٩٩٩، ص٢٠.

مصطفى على العلي الزبري (أبو علي مصطفى) :

اسمه مصطفى الزبري ولقبه « أبو علي مصطفى» من مواليد عرابة قضاء جنين، ولد في عام ١٩٣٨م[١]. كان والد مصطفى واحداً من المجاهدين الذين نظمهم في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين الشيخ عز الدين القسام، وقد تشرب الوالد الأريج الثوري الذي عم البلاد، وذاق مرارة سجون الانتداب البريطاني، وعندما حلت نكبة ١٩٤٨م وقعت عرابة قرب خط الهدنة، فعمل أبو علي مع أبيه في الزراعة ليسهم في إعالة الأسرة[٢].

درس أبو علي مصطفى الابتدائية في بلدة عرابة[٣]. ثم انتقل مع بعض أفراد أسرته إلى عمان، وذلك في العام ١٩٥٠م، أي بعد أن أصبحت الضفة الفلسطينية جزءاً من المملكة الأردنية، وأصبح اسمها الضفة الغربية[٤].

وفى عمان أتم المرحلة الثانوية فقط[٥]. واضطر إلى العمل في مهن شتى، كانت كلها قاسية، مكابداً قسوة النكبة، وقرارات اللجوء، مما دفعه إلى التوقف عن متابعة التعليم، حتى يتيح الفرصة لإخوانه الآخرين كي يواصلوا تعليمهم[٦].

التحق أبو علي مصطفى في عام ١٩٥٥م بصفوف حركة القوميين العرب في

(١) مصطفى الزبري: السيرة الذاتية، كتبها بنفسه، ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٠م. صقر ابو فخر: كلمات مضيئة، الجبهة الشعبية، غزة، ٢٠٠٣ انظر الملحق رقم (٣).

(٢) فيصل حوراني: سيرة سياسي اغتالوه، الهدف (دمشق) العدد ١٣٢٣ / ٤ فلسطين، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، ص٨٧.

(٣) أبو فخر: كلمات مضيئة، مرجع سبق ذكره، ص٦٩.

(٤) حوراني، سيرة سياسى، مرجع سبق ذكره، ص٩٤.

(٥) أبو فخر، كلمات مضيئة، مرجع سبق ذكره، ص٦٩.

(٦) حوراني: سيرة سياسي، مرجع سبق ذكره، ص٩٠.

الأردن، وشارك في النشاطات النضالية والجماهيرية بين عام ١٩٥٥ – ١٩٥٧م، ضد سياسية الأحلاف، ومن أجل « إلغاء المعاهدة البريطانية الأردنية» والنضال لتعريب قيادة الجيش الأردني، فاعتقلته السلطات الأردنية لمدة ثلاثة أشهر في نيسان / إبريل ١٩٥٧م، بعد إعلان الأحكام العرفية، وإقالة حكومة سليمان النابلسي.

ولم تمضِ فترة طويلة عليه خارج السجن حتى أعيد اعتقاله في تموز/ يوليو ١٩٥٧م، وحكم عليه أمام المحاكم الأردنية العسكرية لمدة خمس سنوات بتهمة مناوءة سياسة النظام الأردني والتحريض وإصدار المنشورات السرية والانتساب لحركة ثورية ممنوعة (حركة القوميين العرب)[١].

وخلال اعتقاله في معتقل الجفر الصحراوي الأردني اغتنم الفرصة لقراءة الكتب السياسية والفكرية، وكانت تلك السنوات – على ما شهد به عارفوه – هي السنوات التي تصلب بها عوده، واتسعت معرفته، وتبلورت شخصيته القيادية، وتأسس استعداده الدائم للتضحية من أجل مبادئه[٢].

عاد أبو علي في عام ١٩٦٥م بعد قضاء فترة الاعتقال لممارسة نشاطه السياسي في صفوف الحركة، فالتحق بإحدى الدورات العسكرية في إنشاص في مصر، وفي السنة نفسها كلفه إقليم فلسطين في حركة القوميين العرب أن يباشر التحضير لانطلاقة العمل العسكري[٣]. فشارك في تأسيس منظمة شباب الثأر، وتشكيل ألوية العمل الفدائي، وتولى مسئولية منطقة شمال الضفة[٤]، وعلى خلفية نشاطه السري اعتقلته

(١) مصطفى الزبري: السيرة الذاتية، مصدر سبق ذكره.
(٢) حوراني: سيرة سياسي، مرجع سبق ذكره، ص٩٠.
(٣) أبو فخر، كلمات مضيئة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩.
(٤) مصطفى الزبري: السيرة الذاتية، مصدر سبق ذكره .

السلطات الأردنية عام ١٩٦٦م، ولم تمتد فترة اعتقاله إلا ثلاثة أشهر[١]. حيث أطلق سراحه عشية حرب ١٩٦٧م[٢].

تم إرسال أبو علي إلى الضفة الغربية ليتولى، قيادة التنظيم السري، الذي كان قد أعيد إنشاؤه[٣]، وفى أعقاب حرب حزيران أشرف على إعداد خلايا المقاومة المسلحة، والبدء بتأسيس مرحلة الكفاح المسلح[٤]. والتجهيز لتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[٥].

تولى أبو على مصطفى مسئولية العمل العسكري في الجبهة من عام (١٩٦٧-١٩٧١م)، وكان المسئول العسكري للجبهة في الأردن في معركتي أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠م وتموز/ يوليو ١٩٧١م، بعدها توجه إلى لبنان إثر انتهاء ظاهرة المقاومة المسلحة في الأردن. وفى أعقاب حرب تموز / يوليو١٩٧١م انتخب نائباً للأمين العام للجبهة الشعبية في مؤتمر الجبهة الثالث في آذار/ مارس ١٩٧٢م، وظل يشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٩٩م. ومنذ عام ١٩٩٠م تولى معظم مسئوليات الأمين العام للجبهة الشعبية الدكتور جورج حبش، وذلك بسبب مرض الأخير[٦]. وفي

---

(١) حوراني: سيرة سياسي، مرجع سبق ذكره، ص٩١. وانظر أيضا ، مصطفى الزبري: السيرة الذاتية، مرجع سبق ذكره.

(٢) أبو على مصطفى« بلا حدود »، مرجع سبق ذكره .

(٣) يزيد صايغ، رفض الهزيمة ...، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

(٤) لقد انهمك أبو على مصطفى فى الحوار مع الأطراف المشاركة فى ائتلاف الجبهة، وانتهى الأمر إلى أن ضمت الجبهة الشعبية عند صدور البيان الأول فى آخر ١٩٦٧، التنظيم الفلسطيني « منظمة شباب الثأر» ، « وأبطال العودة » ، « وجبهة التحرير الفلسطينية » .

أنظر فيصل حوراني: سيرة سياسي مرجع سبق ذكره، ص٩٢.

(٥) مصطفى الزبري: السيرة الذاتية، مرجع سبق ذكره.

(٦) حوراني: سيرة سياسي، مرجع سبق ذكره، ص٩٣.

مؤتمر الجبهة السادس ٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٠م انتخب أبو علي مصطفى أميناً عاماً للجبهة[1].

ظل أبو علي عضواً في المجلس الوطني منذ عام ١٩٦٨م، وعضواً في اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، منذ تأسيسها عام ١٩٧٠م، وعضواً في المجلس المركزي الفلسطيني منذ تأسيسه عام ١٩٧٣م، وفي عام ١٩٨٧م انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبقي فيها حتى عام ١٩٩١م[2].

وفي عام ١٩٩٩م عاد أبو علي مصطفى إلى أرض الوطن، واستشهد بتاريخ ٢٧/ ٨/ ٢٠٠١م في مكتبه برام الله إثر عملية اغتيال بواسطة صواريخ أطلقتها طائرات العدو الإسرائيلي لتصفية هذا القائد الوطني، بعد نضال دام لأكثر من نصف قرن.



(١) أبو فخر: كلمات مضيئة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩.

(٢) حوراني: الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره، ص٩٣.

الانشقاقات التي تعرضت لها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

١- خروج احمد جبريل (الجبهة الشعبية - القيادة العامة)

عانت الجبهة من عدد من الانشقاقات، بسبب طبيعة تكوينها الجبهوي، الذي ضم عدداً من المنظمات الفلسطينية[١]، وكان وزن «حركة القوميين العرب» هو الحاسم ضمن الجبهة، وقد احتفظ كل تنظيم من تنظيمات الجبهة بشخصيته الخاصة في إطار الجبهة لفترة قصيرة من الوقت[٢] فقد ثبت أن الوحدة التي أعلنت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧م كانت وحدة اسمية، إذ أصر كل تنظيم بشدة على الاحتفاظ بعضويته الأصلية، ومنطلقاته السياسية، وقواته الفدائية، بصورة منفصلة كما سنبين لاحقاً.

جاء الانشقاق الأول تعبيراً عن رفض الالتزام الايديولوجي والتحول نحو الماركسية اللينينة، حيث انسحب أحمد جبريل، وأحمد زعرور «جبهة التحرير الفلسطينية» من الجبهة في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٨م وشكلا «الجبهة الشعبية القيادة العامة» وفي منتصف العام ١٩٦٩م خرج أحمد زعرور ومجموعته المستقلة عن جبريل، وشكل لاحقاً «منظمة فلسطين العربية»[٣]، وكان سبب الانفصال عائداً إلى الموقف اليساري الذي اتخذته الجبهة الشعبية في مؤتمرها المنعقد في آب / أغسطس ١٩٦٨م[٤]، بينما كان الأمين العام للجبهة الشعبية الدكتور جورج حبش

(١) تيِّم، مرجع سبق ذكره، ص٣٥٩.

(٢) خليل: من الماركسية إلى البيريسترويكا: مرجع سبق ذكره، ص٢١.

(٣) Schiff، Zeev & Rothstein، Ibid.، p.109.

(٤) الريس و النحاس: مرجع سبق ذكره، ٧٠.

معتقلاً في سوريا، حيث تمكن الاتجاه اليساري بقيادة نايف حواتمة من عقد المؤتمر[1] وفيه تبنت الجبهة النظرية الماركسية[2].

وقد استطاع الاتجاه اليساري في هذا المؤتمر أن يعرض برامجه التي يصفها بأنها كانت تشكل برنامج الخلاص الوطني، وأن تنتخب لجنة مركزية ثلثاها من العناصر اليسارية، ولكن «اليمين» أمام هذه النتائج التي شكلت لهم هزيمة كبيرة، رفض كلياً هذه النتائج؛ لأنه اعتبر أن المؤتمر لم يتشكل على أساس ديمقراطي؛ لأن الفريق الذي راقب المؤتمر تجاهل غياب الأمين العام للجبهة، بسبب اعتقاله لدى السلطات السورية[3]. كما أصدر المؤتمر بياناً سياسياً تضمن نقدا قاسياً لعبد الناصر وأنظمة البرجوازية الصغيرة، وعندما تسرب مضمون البيان كانت له عدة انعكاسات خطيرة على «الجبهة الشعبية» -حديثة النشأة- فقد استاء عبد الناصر كثيراً من الانتقادات الموجهة إليه حيث قطع فجأة كل المساعدات عن الجبهة[4].

لذلك وقع اختيار قيادة الجبهة (قدامى حركة القوميين العرب) على أحمد جبريل ليكون مبعوثها إلى عبد الناصر، من أجل أن تستأنف مصر مساعدتها إلى التنظيم، وعندما رفض عبد الناصر طلبه[5]. اعتبر جبريل تلك المهمة الدبلوماسية، فرصته

(١) خليل: مرجع سبق ذكره، ص٢٢.

(٢) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٦.

(٣) أبو علي مصطفى: حقيقة ما حدث، جريدة الأيام،(رام الله) العدد، ٨٨٦، ١١ / ٦ / ١٩٩٨م، ص١٨.

(٤) كوبان، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٦.

(٥) يقول جبريل: انزعجت جدًا عندما اكتشفت أن العلاقة شبه منتهية بين الحركة وعبد الناصر، خاصة بعد أن وزعت الحركة بيانات سياسية في الشوارع، تهاجم عبد الناصر، يضيف أحمد جبريل: إنه تفاجأ بتلك البيانات التى تهاجم عبد الناصر، والنظام السوري، والابتعاد عن الهدف الرئيس، وهو العمل على تحرير فلسطين.

أحمد جبريل، شاهد على العصر، قناة الجزيرة، ٧/ ٨/ ٢٠٠٥م.

الذهبية لتحويل الجبهة الشعبية إلى طريقة تفكيره،[1] عاد جبريل إلى بيروت مصمماً على تغيير سياسة الجبهة الشعبية، والتي كان يأخذ عليها عدة نقاط منها:

- الخلافات الحادة والصراع الفكري داخل حركة القوميين العرب ما بين اتجاهين، الأول قومي، والآخر ماركسي- لينيني.

- موقف عبد الناصر من الحركة[2].

- التسلط والاستئثار الإداري والمالي من قبل القيادة التقليدية المسيطرة على القرار بالجبهة[3].

- استغلال الموارد المالية في الجبهة بطريقة سيئة، يقول أحمد جبريل: إن أغلب التبرعات التي كانت تجمع تصرف على دوائر الجبهة الإعلامية والسياسية، في مقابل تقليص الدعم عن العمل العسكري.

- وصاية حركة القوميين العرب على الجبهة الشعبية ، والتي من المفترض أن تكون جبهة مستقلة[4]. رغم أن الجبهة الشعبية قد أصدرت بياناً تنفي وجود أية علاقة لها بحركة القوميين العرب في أي قطر عربي، وأضاف البيان « إن الجبهة الشعبية غير مسئولة عن البيانات أو التصريحات التي وزعت في بيروت باسمها[5]».

لهذه الأسباب آثر أحمد جبريل الانسحاب من الجبهة؛ لأنه أصر على أن يقتصر

---

(١) صموئيل كاتز: إسرائيل في مواجهة جبريل، ترجمة (تحسين الحلبي)، بيان النشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٧، ص٣٧.

(٢) أحمد جبريل، شاهد على العصر، قناة «الجزيرة»، ٧/ ٨/ ٢٠٠٥م.

(٣) علي بدوان، اليسار الفلسطيني المسلح، جريدة الأيام(رام الله)، العدد (٩٦٨)، ١/ ٩/ ١٩٩٨، ص٢٣.

(٤) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٤٤.

(٥) بيان الجبهة الشعبية ، تنفي وجود أي علاقة لها مع «حركة القوميين العرب» :الوثائق العربية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨م.ص ٢٣٥.

النشاط الفدائي على العمل العسكري، دون الانغماس في المتاهات السياسية المضيعة للوقت[1]، لذلك وجه جبريل تعليماته فى تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٦٨، لفصيلة جبهة التحرير الفلسطينية بالخروج من إطار الجبهة الشعبية.

وبسبب إصراره على العمل العسكري المسلح، وعدم تأجيله لهذا الموضوع، شكل بتنظيمه فصيلاً عسكرياً مسلحاً أطلق عليه بعد مشادات حادة اسم (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة)[2]. حيث دار جدل ومشادات حامية الوطيس على اسم الفصيل الجديد، وذلك لأن البلاغات العسكرية للجبهة كانت توقع باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة، فآثر أحمد جبريل أن يحتفظ بهذا الاسم لتنظيمه الجديد؛ لأنه يعتبر أن معظم من قاموا بالعمليات أثناء الائتلاف كانوا من ضمن صفوف تنظيمه السابق جبهة التحرير الفلسطينية[3].

وعلى الفور أقيمت قواعد هذا الفصل فى مبنى غير مكتمل وسط منطقة الريحان بدمشق، كما افتتح مكتب فرعى له فى بيروت أيضاً[4].

ويبين اختيار اسم «القيادة العامة» مدى تركيز أحمد جبريل على أولوية العمل العسكري[5]، ولكن الفصيل الجديد لم يستطع المحافظة على وحدته، إذ سرعان ما خرج منه أحد قياداته في أوائل آب / أغسطس ١٩٦٩م وهو أحمد زعرور، مشكلاً فصيلاً جديداً حمل اسم (منظمة فلسطين العربية) حيث رأت هذه المنظمة أن تدخل الدول العربية فى الشئون الفلسطينية هو أمر طبيعي لوجود الفلسطينيين على

(١) الريس، والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص٧٠.
(٢) دراغمة: الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص١٥٩.
(٣) أحمد جبريل، شاهد على العصر، قناة «الجزيرة»، ٧/ ٨/ ٢٠٠٥م.
(٤) كاتز : مرجع سبق ذكره، ص٣٧.
(٥) كريشان: مرجع سبق ذكره، ص٨٠

أراضيها ولمجاورتها لفلسطين[1].

وحدث انقسام آخر أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، وبدعم من العراق عام ١٩٧٧م، حيث انشق محمد عباس (أبو العباس)، وهو مسئول عمليات الجبهة الخارجية مع مجموعة من القادة، وشكل (جبهة التحرير الفلسطينية) وهو الاسم الأسبق لتنظيمه قبل الانضمام إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[2].

ونخلص مما سبق أنه مع خروج أحمد جبريل زعيم «جبهة التحرير الفلسطينية» عن الجبهة، مكوناً تنظيماً مستقلاً، وخروج أحمد زعرور ومن معه من مستقلين أيضاً بقيت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين« مقتصرة على العناصر المكونة للجبهة الشعبية ممن يعودون بانتمائهم إلى حركة القوميين العرب – شباب الثأر – أو من يتعاطفون مع الحركة، وتربطهم بها صلات خاصة مثل: (منظمة أبطال العودة)، وبالتالي أصبحت الصورة الجديدة صورة تطابق تطابقاً شبه تام بين فكر الجبهة من ناحية وفكر حركة القوميين العرب (أصولهم القديمة) من ناحية أخرى. ويمكن أن نلخص ما أنجزته الجبهة باحتفاظها بالاسم رغم إدراكها وتصرفها على أساس أنها فصيل للطبقة العاملة فكراً، وليس كإطار، كما يدل الاسم الذي لم يجر استبداله، ويؤكد ذلك أحد أبرز القادة الحاليين للجبهة جميل المجدلاوي بقوله: «نحن لا نعتبر خروج أحمد جبريل من جسم الجبهة كانشقاق، بل نعتبره خروجاً من الائتلاف، فأحمد جبريل دخل بتنظيم يسمى جبهة التحرير الفلسطينية، ثم انسحب منه فيما بعد مشكلاً بتنظيمه ما أسماه (الجبهة الشعبية– القيادة العامة)»[3].

---

(١) عبد القادر ياسين وأحمد صادق سعد: مرجع سبق ذكره، ص١١٢.

(٢) حاتم أبو زايدة: الكفاح الفلسطيني المسلح، فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٥ – ٢٠٠٠، مركز أبحاث المستقبل، غزة ٢٠٠٦، ص٢٨.

(٣) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥م. في مكتبه.

٢- انشقاق نايف حواتمة (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)

تعود جذور هذا الانشقاق إلى الصراع الأيديولوجي والسياسي قبل تشكيل الجبهة الشعبية، التى تشكلت من ثلاث منظمات، وشكلت حركة القوميين العرب العمود الفقري للجبهة الشعبية[1].

ولقد ابتدأت هذه المرحلة بحالة مخاض شديدة داخل صفوف الجبهة حول إمكانية تحول الجبهة إلى حزب ماركسي- لينيني[2] داخل الحركة. فمن جهة قبلت القيادة ممثلة بالدكتور جورج حبش، وهاني الهندي، ووديع حداد، وأحمد الخطيب بالقرارات الاشتراكية، على أن تتم بصورة سلمية ضمن إطار تحالف واسع بين الطبقات العاملة، والمثقفين، والرأسماليين الوطنيين، ومن جهة أخرى قبل محسن إبراهيم مع مجموعة من شباب الجيل الجديد للحركة بالقرارات الاشتراكية من حيث المبدأ، ولكنهم تساءلوا عن إمكانية تطبيق مثل هذه الإجراءات الحاسمة في غياب الحزب الاشتراكي، كما رفضوا نظرية الانتقال السلمي نحو الاشتراكية على أساس أنها نظرية غير ملائمة[3].

ونتيجة لذلك تم في عام ١٩٦٢م وضع برنامج جديد للحركة بتحريض من محسن إبراهيم، اعتمد الصراع الطبقي أساساً له[4].

وقد ظل القوميون العرب خلال عامي ١٩٦٤ – ١٩٦٥م على اتصال وثيق

(١) نايف حواتمة: حوار بين الجبهة الديمقراطية والطليعة – أجرى الحوار لطفي الخولي مع نايف حواتمة، الطليعة (القاهرة)، العدد١١، السنة الخامسة، نوفمبر ١٩٦٩م، ص٨٧.

(٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: بعد عشرين عاماً من التحول، قراءة في التطور السياسي، المركز الإعلامي للجبهة، دمشق، ١٩٨٧، ص١٣-١٥.

(٣) الكبيسي: مرجع سبق ذكره، ص٨١ .

(٤) المرجع نفسه، ص٨٤.

بعبد الناصر، وكانت مجموعة محسن ابراهيم قد أخذت زمام المبادرة في المؤتمر القومي عام ١٩٦٥م، بتقديم اقتراح، يتضمن دمج حركة القوميين العرب بالناصرية، وقد تمكنت هذه المجموعة من استقطاب غالبية أعضاء المؤتمر إلى جانبها، وهكذا أعدوا برنامجاً يهدف إلى خلق حركة عربية اشتراكية جديدة، تعتمد على الطبقة العاملة، وعلى فكر اشتراكي واضح"[1]، وتوالت المؤتمرات الداخلية في حركة القوميين العرب بعد هزيمة ١٩٦٧م، وذلك وسط تخبط فكري لمناقشة نتائج الهزيمة وأسبابها، وتحديد موقف منها، وقد شهدت الحركة - ربما للمرة الأولى في تاريخها- انتشاراً واسعاً للنهج الماركسي في التحليل[*] وفي المطالبة بتغيير الخط السياسي للحركة التي وصفت بأنها شبه برجوازية، وعلى إثر ذلك انتشرت تصنيفات اليسار واليمين فيها، فاليسار هو الذي أعلن التزامه بالماركسية، واليمين رفضها، ثم وافق عليها مع التحفظ والتروي"[2].

---

(١) نفسه، ص٨٤.

(*) هذه المؤتمرات أدت إلى إنهاء الوجود الفعلي للحركة، وتحولها إلى منظمات يسارية، وهكذا عرفت فروع الحركة في أماكن تواجدها على امتداد عام ١٩٦٨م التي حرصت اللجنة التنفيذية خلال اجتماعاتها على المحافظة عليها طوال سنة ١٩٦٧، واعتبر يسار الحركة الموافقة اللفظية التي أعطيت له على برنامجه أو طروحاته اليسارية ما هي إلا سراب. ففي العراق عقد فرع الحركة مؤتمر صيف ١٩٦٨م طرح فيه يسار الحركة برنامجه الذي يعتمد على الصراع الطبقي. و في سوريا عقدت اللجنة المركزية للحركة مؤتمرها في النصف الثاني من العام ١٩٦٨م، وقد استطاع يسار الحركة أن يرفض مواقفه السياسية، نظرا لانسحاب العناصر المؤسسة والمعارضة في صفوف الحركة في وقت مبكر من عام ١٩٦٨م لتتجمع حول فروع الحركة الفلسطينية، مما سهَّل على المؤتمر أن يتبنى برنامجا يساريا، وفي لبنان عقدت الحركة مؤتمرًا قطريًا في أوائل ١٩٦٨م، طرحت فيه العناصر القيادية اليسارية برنامج تطور ديمقراطي داخلي هدف إلى محاصرة الأفكار البرجوازية الصغيرة، ودفع عملية الفرز الطبقي إلى الأمام، وفي الخليج العربي عملت معظم فروع الحركة هناك من أجل تحول تنظيمي وأيديولوجي مشابه لما حدث في الفروع الأخرى.انظر إبراهيم إبراش: الحركة القومية في مائة عام: مرجع سبق ذكره، ص٤٧٠ — ٤٧٢.

(٢) جلول: حركة القوميين العرب، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٩.

فالقيادة المركزية السياسية في الحركة مع إدراكها بفشل البرجوازية الصغيرة في قيادة حركة التحرر الوطني، ومع تراكم القناعات لدى غالبيتها في صلاحية الماركسية كأداة للتحليل وكأيديولوجية ثورية نضالية بديلة لأيديولوجية البرجوازية والرأسمالية، فإن تلك القيادة ظلت تعيش حالة من الازدواجية الفكرية، لكونها عجزت على أن تمارس عمليا ممارسة يسارية تتوافق مع ما تولد لديها من قناعات جديدة، لكن الحرص على وحدة الحركة وعدم تشرذمها كان سائدا في أوساط الفريقين.

وهنا لابد من الإشارة إلى القدرة التنظيمية التي كان يمتلكها زعيم الحركة الدكتور جورج حبش، والذي استطاع أن يوازن بين الأجنحة، وأن يحافظ على وحدة الحركة، وأن يشكل من قياداتها ما عرف فيما بعد بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

ويرى عدد من القياديين الذين عاصروا تلك الفترة أن حبش لعب أدواراً مشابهة في الفترات التي كانت الحركة تواجه فيها أزمات، وأنه نجح في احتوائها[1]، لكن كثرة الخلافات التي استمرت داخل الجبهة الشعبية بين الجناح اليميني واليساري حول العديد من القضايا والتوجهات الفكرية، توجت بمعارضة يسارية داخل الجبهة، اتهمت القيادة المركزية باليمينية، وعدم بلورتها لنهج ثوري يساري يعتمد أيديولوجية الطبقة العاملة، وبمهادنتها للأنظمة العربية المرتبطة بالقوى الإمبريالية، خاصة عندما أخذت الجبهة شعاراً يقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية[2].

(١) المرجع نفسه : ص١٩٠.

(٢) للمزيد انظر البيان السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ٢٢/ ٤/ ١٩٦٨م ، الوثائق العربية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠، ص٢٦٦.

وجاء مؤتمر آب/ أغسطس ١٩٦٨م الذي عقدته الجبهة لكي يشكل علامة فارقة تاريخية في الصراع الفكري، والسياسي، والتنظيمي القائم بين جناحي الجبهة[1].

فقد استغلت عناصر اليسار في الجبهة الشعبية والملتفة حول نايف حواتمة هذا الاجتماع في ظل غياب حبش، مؤسس الجبهة الشعبية، لتطرح تحليلا سياسيا طبقيا لحرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧م ولأوضاع حركة الثورة الفلسطينية، مهتديةً ببرنامج تطور ديمقراطي، يأخذ بالمبادئ الماركسية أو فكر الطبقة العاملة[2].

وقد صرح أبو علي مصطفى الذي حضر هذا المؤتمر أنه لم يتم إعداد وثائق ليتم عقد المؤتمر على أساسها، فعقد دون وثائق، وبصورة ارتجالية، ولم يتشكل المؤتمر على أساس ديمقراطي، ولم يكن له أو لفرع الحركة لوائح أو نظام داخلي، كما لم يكن الوضع التنظيمي قد اكتسب صورة التنظيم الحزبي، الذي يمكن أن يفرز مؤتمراً حزبياً بالمعنى الحقيقي[3].

والنتيجة الحاسمة التي خرج بها التقرير واعتبرها طريق الخلاص الوطني كانت ضرورة تبني أيديولوجية ثورية علمية (أيديولوجية البروليتاريا) تكون معادية للاستعمار، والصهيونية، والرجعية، وتتسلح بها الجماهير، وتعتمد بالأساس على الطبقات الأكثر ثورية وجذرية في المجتمع[4].

وأوضح التقرير أن تجربة بلادنا وتجربة التحرر الوطني في آسيا و أفريقيا وأمريكا

---

(١) أشرف إسماعيل: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ١٩٦٩ - ١٩٩٣، رسالة ماجستير بمعهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات التاريخية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٠.
(٢) خليل: مرجع سبق ذكره، ص٢٢.
(٣) أبو علي مصطفى: حقيقة ما حدث، الأيام (رام الله) العدد ٨٨٦، مرجع سبق ذكره، ص١٨.
(٤) الموسوعة الفلسطينية، قسم ٢، مج٣، مرجع سبق ذكره، ص٩٤٣.

اللاتينية، أثبتت فشل وعجز إيديولوجية الإقطاع عن قيادة معركة التحرر الوطني، كما أكدت على عجز الأيديولوجية البرجوازية الكبيرة. وأن تجربة بلادنا وكل شعوب الأرض الفقيرة أثبتت أن أيديولوجية البرجوازية الصغيرة غير قادرة، وغير مؤهلة لحل معضلات التحرير الوطني، والانحياز إلى جبهة الكفاح الطويل الأمد لدحر الإمبريالية والقوى العميلة المتحالفة معها[1].

وخلاصة القول إن المؤتمر قد خرج ببرنامج ديمقراطي، يأخذ بالمبادئ الماركسية، ويعلن الانحياز الكامل للبرنامج الأيديولوجي والتنظيمي الذي تقدم به الجناح اليساري التقدمي في الجبهة الشعبية. وإلى جانب الانتصار السياسي والأيديولوجي نجح الاتجاه اليساري في تعزيز مواقعه في الهيئات القيادية، فقد انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية جديدة سيطر عليها اليسار بنسبة عشرة إلى خمسة[2]. وقد أدعى الجناح اليساري بأن القيادة السياسية المؤسسة للجبهة المتمثلة، في جورج حبش ورفاقه قد رفضت نتيجة الانتخابات[3].

ويذكر نايف حواتمه زعيم الجناح اليساري أن اليمينيين استخدموا القوة ضد اليساريين، لإجبارهم على التخلي عن النتيجة، وقبول قيادة جديدة كانت في غالبيتها الساحقة من الجناح اليميني[4]، وقد نفت الجبهة الشعبية على لسان أبو علي مصطفى حصول أية تدخلات بالقوة، مؤكداً أنه جرت تسوية تنظيمية اقترحها نايف حواتمة بإلغاء انتخابات اللجنة المركزية، وتشكيل قيادة مؤقتة، تكون مهمتها قيادة الجبهة

(١) خليل، مرجع سبق ذكره، ص٢٣.
(٢) الريس ودينا النحاس، مرجع سبق ذكره، ص٦١.
(٣) الحرية (بيروت) العدد ٤٥٢، ٢٤/ ٢/ ١٩٦٩م، مرجع سبق ذكره، ص٥.
(٤) الريس، والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص٦١. وانظر أيضا: الحرية، (بيروت) العدد (٤٥٩). ١٤/ ٤/ ١٩٦٩م، ص٧.

إلى حين عقد مؤتمر معد له بصورة أفضل خلال ثلاثة أشهر كحد أقصى قبل نهاية العام، وقد وافق المؤتمر على الحل المؤقت(*).

وقد تمت الموافقة - وفي هذه التسوية أيضاً-على البرنامج السياسي، الذي طرحته عناصر اليسار، والتي بنت عليه الجبهة الديمقراطية استقلالها الأيديولوجي، والسياسي، والتنظيمي لاحقاً(1). ويذكر أبو علي مصطفى أن الخلافات زادت حدة بعد أن رفض ما يسمى باليسار التقيد بما جاءِ في التسوية التنظيمية، ومنها: التحضير لعقد مؤتمر جديد بعد ثلاثة أشهر، والتحضير لانتخابات ديمقراطية تحفظ للمؤتمر شرعيته، وقيام ما يسمى باليسار من ممارسات توتر الوضع الداخلي للجبهة، مثل: عقد اجتماعات سرية بدون علم القيادة، وأطلقت على نفسها في هذه الاجتماعات اسم التيار اليساري، وأصدرت التعليمات الداخلية والبيانات التي تحرض على قيادة الجبهة. ووصفتها بالقيادة التوفيقية، كما أنشأ اليسار قاعدة عسكرية دون علم القيادة في جبل عجلون، كما أجري اتصالات سرية مع قيادة «حركة فتح» «والصاعقة» لتأمين دعم الانشقاق بالمال والسلاح(2).

وقال الأمين العام للجبهة الدكتور جورج حبش في ذلك: «إن سبب الخلاف داخل الجبهة هو أن البعض يطالب بتفجير الصراع الطبقي، بينما نحن نريد أن نجر المزيد من قطاعات الشعب الفلسطيني إلى ساحة القتال، إضافة إلى أن منطق

(*) الأعضاء الذين تم اختيارهم بشكل توفيقي، هم: أبو علي مصطفى، ووديع حداد ونايف حواتمة، وأحمد محمد إبراهيم (أبو عيسى)، وحمدي مطر، ومحمد المسلمي، وزكريا أبو سنينة، على أن يكون جورج حبش مسئولها الأول، ويتحمل المسئولية في غيابه أبو علي مصطفى.(انظر: أبو علي مصطفى: حقيقة ما حدث، الأيام (رام الله)، العدد ٨٨٧، ١٢/ ٦/ ١٩٩٨م، مرجع سبق ذكره، ص١٧.

(١) قيس عبد الكريم وفهد سليمان: الجبهة الديمقراطية، النشأة والمسار، ط١، شركة دار التقدم العربي للصحافة، والطباعة، والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٠.

(٢) أبو علي مصطفى: حقيقة ما حدث، مرجع سبق ذكره، ص١٧.

المعارضين سيعزل الجبهة عن الجميع حتى عن ذوي المصلحة الحقيقية في الثورة»[1].

وقد اتهمت قيادة الجبهة الشعبية ممثلة في قيادتها المؤسسة هذه العناصر بالانتهازية والطفولية، وأنهم من المراهقين مثقفي المقاهي، من أبناء المدن الذين يتشدقون بالاشتراكية العلمية تشدقا «لفظياً متوتراً» دون أن تكون لديهم القدرة على ممارستها، فرفضوا النزول للقتال في الداخل، ورفضوا الإقامة في المخيمات والريف، وبدلاً من كل ذلك قاموا بعملية كيل الاتهامات هنا وهناك دون تفكير بمصلحة الجماهير القادمة، وأصبح كل عملهم، وكل جهدهم، ونشاطهم محصوراً في مهاجمة الجبهة، وقياداتها، ووصف مقاتليها بالمرتزقة، مما حولهم موضوعيا إلى قوة مخربة لعمل الجبهة متلاقين بذلك مع الاستعمار وكافة القوى الرجعية التي دأبت على تخريب الجبهة منذ لحظة وجودها حتى الآن[2].

ولكن بالرغم من كل هذه المواقف، حاولت القيادة تغليب لغة الحوار والعقل، وذلك بأن يعمل الفريق المنشق باسم مستقل عن الجبهة، شرط أن لا يحملوا اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وأعلنت الجبهة أنها ستترك هذا الفريق وشأنه لحكم الجماهير والتاريخ إذا ما اختاروا العمل بأي اسم آخر[3]. ولكن الفريق المنشق رفض ذلك، مما دفع الجبهة إلى حسم الأمور، واعتقال هذه المجموعة المنشقة، وتجريدها من السلاح، ومحاكمتها في محكمة شعبية، ومن ثم فصلها من تنظيم الجبهة الشعبية[4]. ولم تنف الجبهة الشعبية أنها اتخذت قراراً سياسياً بحسم الموقف نهائيا

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١، ص٩٥.

(٢) المرجع نفسه : ص٩٦.

(٣) غازي خورشيد: دليل ...، مرجع سبق ذكره، ص١١٣.

(٤) المرجع نفسه : ص١١٣.

بالقوة ضد الفريق المنشق"[1].

وقد أذاع الفريق الآخر بياناً في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٦٩م، أعلن فيه عن وقوع صدام بين الجانبين، ثم تكرر هذا الصدام في شوارع عمان مرة ثانية خلال ٤٨ ساعة، وأسفر عن مقتل شخص وأصابه ثلاثة بجروح[2]. وبفعل احتدام الوضع بين الطرفين ولجوئهما إلى السلاح تدخلت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبمساعدة تنظيمات المقاومة لحل الخلاف بين الفريقين، وفي ٢١ شباط/ فبراير١٩٦٩م قرر الفريق المنشق أن يعمل تحت اسم «الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرر فلسطين»[3]. وذلك بإضافة عبارة «الديمقراطية» للجبهة الشعبية، لتمييزها عن الفريق الآخر، وأصبح نايف حواتمة الناطق الرسمي باسمها، إلى أن تم انتخابه أميناً عاماً للجبهة الديمقراطية من اللجنة المركزية الأولى المنبثقة عن المؤتمر التأسيسي في آب/ أغسطس ١٩٧٠م وهي المسئولية التي استمر في تحملها حتى الآن[4].

وقد اعتبرت الجبهة الديمقراطية -عند انطلاقتها أن من أسباب الخلافات الفكرية التي حدثت بين الجناح اليساري والجناح اليميني هي أسباب كافية، لا يمكن التقليل من شأنها، ولكن كانت هناك أمور أخرى شجعت على الانشقاق، حيث بينت الجبهة الديمقراطية: أن هناك أخطاء كبيرة وقعت فيها الجبهة، حيث أخذت بمبدأ عدم التدخل في الأوضاع العربية، مما منعها من عدم كشف أسباب هزيمة ١٩٦٧م، ورأت أن عدم التدخل بكل ما يمس بالقضية الفلسطينية من

(١) إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص١٣.
(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩م مرجع سبق ذكره، ص٩٦.
(٣) خورشيد، دليل ....: مرجع سبق ذكره، ص١١٣.
(٤) إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص١٩.

جانب الأنظمة العربية قد يمس بالقضية الفلسطينية نفسها»[1].

ومن هنا نفهم الهجوم الذي شنته الجبهة الديمقراطية على الأنظمة العربية التقدمية، فهي من وجهة نظر الجبهة أخفقت في بلوغ الأهداف القومية والاجتماعية، وكان هذا الهجوم يستهدف بالدرجة الأولى مصر والعراق، بالإضافة إلى الأنظمة الرجعية. وبررت الجبهة الديمقراطية أعمالها بأن المقاومة الفلسطينية لا تستطيع بلوغ أهدافها إلا إذا اشتركت جميع الأنظمة العربية في الصراع ضد إسرائيل والإمبريالية، وبأن البلدان العربية ذات الأنظمة الرجعية لا تستطيع الانضمام إلى المعركة[2].

ويمكن القول إن الجبهة الديمقراطية وقعت في خطأ عندما تناولت هذه القضية الحساسة؛ لأن التناقض الأساسي يجب أن يكون مع إسرائيل، وليس مع الأنظمة العربية الوطنية؛ وذلك لأن الثورة الفلسطينية في تلك الفترة لم تصل إلى المستوى المطلوب الذي يمكنها من التعامل اليومي مع تناقضاتها في الساحة العربية.

ويقول جورج حبش في هذا المجال «إن هناك عوامل خارجية لعبت دوراً كبيراً، حيث إن حركة فتح كانت مستعدة لمساندة أية ظاهرة من هذا النوع حتى تضعف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المنافس الأقوى لها».

ويكن القول إن هذا التفسير غير دقيق؛ لأن تدخل «فتح» جاء بعد مفاوضات الجبهة الشعبية مع المنشقين من خلال مساعدتهم بالمال والسلاح شرط أن لا يحملوا اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[3].

(١) الحرية، بيروت، العدد ٤٥٢، ٢٤/ ٢/ ١٩٦٩م، ص٣.
(٢) الريس، والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص٣٦.
(٣) انظر: البيان السياسي للجبهة الشعبية، في ٩/ ٢/ ١٩٦٩م.

فحركة فتح أرادت منع الاقتتال بين الطرفين، والذي لا يصب إلا في مصلحة إسرائيل، وبالتالي فإن التدخل كان لصالح الفريقين ولصالح حركة المقاومة الفلسطينية، وإيقاف نزف الدم الفلسطيني، ومن هنا كان التدخل حماية للعمل الفلسطيني، ومن أجل إجراء مفاوضات بين «الشعبية» والمنشقين. ومهما يكن من أمر، فإن الانشقاق وتشكيل فصيل جديد كان ضربة قوية انعكست على أوضاع الجبهة الشعبية من النواحي التنظيمية، والسياسية، والعسكرية، كما أنها انعكست سلباً على واقع ومستقبل حركة المقاومة الفلسطينية كمرحلة من مراحل حركة التحرر الوطني الفلسطيني، والتي تستوجب في هذه المرحلة الالتزام بالوحدة الوطنية رغم الاختلافات الأيديولوجية والاجتماعية.

٣- انشقاق الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين.

واجهت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في آذار/ مارس ١٩٧٢م الانشقاق الثالث الذي أدى إلى تشكيل «الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين»، وذلك في الوقت الذي كانت فيه الجبهة تعقد مؤتمرها الثالث في الفترة ٦- ٩ آذار/ مارس ١٩٧٢م[1]، وسط ظروف موضوعية وذاتية بالغة التعقيد والصعوبة. فمنذ أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠م مروراً بسلسلة المعارك التي تلت ذلك بين حركة المقاومة والنظام الأردني من ناحية ثانية، بات واضحاً أن الثورة الفلسطينية أصبحت تواجه مراحل جديدة أشق وأصعب من المرحلة السابقة، خاصة بعد نتائج معارك جرش وعجلون في تموز/ يوليو ١٩٧١م وخروج المقاومة الفلسطينية إلى لبنان[2].

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥، ص٤٠.

(٢) مهمات المرحلة الجديدة، التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، آذار/ مارس ١٩٧٢م، لجنة الإعلام المركزية للجبهة ١٩٧٢م، ص٥ - ٦.

فبعد انشقاق نايف حواتمة وتأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين فضلت مجموعة من كوادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عدم الانشقاق والبقاء داخل صفوف الجبهة وخوض نضال يستهدف تحويل الجبهة إلى حزب ماركسي- لينيني. يقول أحد الكوادر في هذه المجموعة: «كنا ننظر إلى مجموعة المنشقين على أنهم مجموعة من المثقفين، الذين لم يكن لديهم وجود فعلي في قواعد الجبهة السياسية، والعسكرية، والفكرية. ويضيف: لم تنضج لدينا فكرة الانشقاق عن الجبهة»، وفضلنا أن نبقى في الجبهة الشعبية للنضال والعمل على تحويلها من جبهة إلى حزب ماركسي- لينيني، ومن هنا بدأنا بالاستعانة بالرفاق الشيوعيين العرب، وبناء مدرسة الكادر لتلقي الدورات والندوات الفكرية»[1].

وقد حاول الأمين العام للجبهة «جورج حبش» إقناع رفاقه القدامى باتباع هذا الأسلوب الجديد، فاستجابت قيادات الجبهة للأيديولوجية الجديدة بناءً على رغبة حبش الشخصية، إلاّ أن السؤال الأساسي بقي معلقاً، وكان يدور حول ما إذا كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين امتداداً لحركة القوميين العرب، أم هي عبارة عن منظمة برجوازية صغيرة تتخذ مواقف قومية أم أنها منظمة ماركسية لينينية حقيقية»[2].

(١) سالم دردونة، مقابلة شخصية في مكتب اللجنة الشعبية بمخيم جباليا، ٨/ ٦/ ٢٠٠٦م. سالم يوسف خليل دردونة من مواليد ٣٠/ ٣/ ١٩٤٥م التحق بجامعة عين شمس بكلية الآداب – لغة عربية سنة ١٩٦٣م، التحق بحركة القوميين العرب عام ١٩٦٤م، وعندما تأسست «الجبهة الشعبية»، انضم إليها عام ١٩٦٧م، وفي عام ١٩٧٢ كان من أحد رموز المنشقين في الجبهة الشعبية الثورية، وأصبح عضوًا في لجنة المركزية للجبهة الديمقراطية بعد انشقاقها عن الجبهة الشعبية، وعضو قيادة عسكرية في لبنان، وسكرتير الشبيبة الديمقراطية، وعضو لجنة مناطق محلية، والآن يعمل في السلطة الفلسطينية برتبة عميد.

(٢) الريس والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص٢.

لذا فقد نشأ التناقض وعملية التحول، حيث ازدادت يوما بعد يوم العناصر التي استقطبتها النواة الماركسية، حيث سارت الحركة داخل الجبهة باتجاه قطب يساري، يكون أقدر على قيادة عملية التحول، ومحاولة استقطاب المزيد من العناصر باتجاه اليسار، وحسم وضع القوى التي تبقى بشكل ضمني، بحكم بنيتها الفكرية السابقة، وتقاليد عملها، معارضة لعملية التحول، أو التي تصبح في فترة من الفترات معرقلة لهذه العملية، خاصة بحكم ما تفرضه عملية التحول والنمو من صعود وهبوط الأوضاع القيادية، بين وجهة نظر ماركسية- لينينية، وبين وجهة نظر لا تمتلك النهج الماركسي - اللينيني، ولا تنطلق منه في تحديد مواقفها من هذه الموضوعات وفي هذه الحالة يكون القطب الذي يتبنى المواقف المنطلقة من النهج الماركسي هو اليسار، والقطب المعارض لهذه الموقف هو اليمين[1]، وذلك للاعتقاد بأن من غير الممكن تحويل منظمة برجوازية صغيرة إلى حزب ماركسي- لينيني.

وبعد أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠م، وخروج المقاومة الفلسطينية من الأردن، عكست الأزمة الوطنية نفسها على وضع الجبهة الشعبية، فدعت قيادة الجبهة إلى عقد مؤتمرها الثالث، للاستفادة من أزمة أيلول، وخروج المقاومة، واستخلاص الدروس، ووضع برنامج لنهضة الجبهة[2].

وقد ظل الحوار والجدل الفكري داخل الجبهة إلى أن وقعت حادثة اختطاف طائرة (الجامبو جيت) الألمانية إلى عدن، حيث قدم بعض المعروفين بيساريتهم داخل الجبهة استفساراً حول قضية الطائرة، فلم يجب عليه أحد، على اعتبار أن

(١) نجيب صالح، قصة الخلافات في الجبهة، من المذكرات والوثائق إلى الانشقاق، الصياد ، (بيروت) ١٤٣٥، ١٦-٢٣/ ٣/ ١٩٧٢م، ص٣٤.

(٢) سالم دردونة: مقابلة شخصية، غزة، ٨/ ٦/ ٢٠٠٦م.

العمليات الخارجية مسألة سرية، لا يجوز كشفها، أو مناقشة عملياتها(*).(١). فانفجرت أزمة تنظيمية أيديولوجية ما بين اليمين واليسار، عندئذ أصدرت الجبهة وثيقة داخلية تم تعميمها على الأعضاء بشكل سري، وبهذه الوثيقة صنفت كادر الجبهة الشعبية الأساسي إلى تصنيفات طبقية، وهي (تيار اليمين - تيار اليسار - تيار مناضل أو وسطي)(٢)، وقد انعكس ذلك على واقع التنظيمات الثورية، حيث ظهرت في صفوفها تيارات واضحة عديدة تبلورت تدريجياً كالتالي(٣):

١- **التيار اليميني**: وهو التيار الأكثر تمسكاً بالتقاليد التاريخية، والأفكار، والنظريات القومية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، ويدعي باستمرار أن نظرياته تختلف عن النظرية الماركسية - اللينينية، أو أن النظرية الماركسية - اللينينية لا تصلح كلياً للواقع الملموس في البلد المعني، أو يعبر عن مصالح البرجوازية الصغيرة بمختلف فئاتها والمثقفين البرجوازيين الصغار.

٢- **التيار اليساري**: وقد عبر عن المصالح المشتركة للفلاحين، والفقراء، والطبقة

(*) يقول محمد العجرمي عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية: إن وديع حداد كان يشك في أن المكتب السياسي للجبهة الشعبية كان مخترقاً أمنياً فلم يبح بالعمليات العسكرية، خاصة الخارجية، وقد ثبتت رؤية وديع عندما تم اكتشاف شخص في المكتب السياسي يدعى وليد قدورة قام بتسريب معلومات العمليات الخارجية للمخابرات اللبنانية (المكتب الثاني)، حيث قام المكتب الثاني بتسريب هذه المعلومات إلى المخابرات الإسرائيلية. أيضاً تم اكتشاف عضو قيادة في الجبهة يدعى أبو أحمد يونس وقد أسهم في تهريب أحد الأشخاص المتهمين بالتجسس لصالح إسرائيل من أحد معسكرات الجبهة في شمال لبنان وقد قامت الجبهة ، بإعدام يونس .

محمد العجرمي، مقابلة شخصية. ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٦، في منزله بمخيم جباليا.

(١) صالح: مرجع سبق ذكره، ص٣٤.

(٢) محمد العجرمي مقابلة شخصية ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٦م، في منزله بمخيم جباليا بغزة.

(٣) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: بعد عشرين عام من التحول، مرجع سبق ذكره ، ص٥.

العاملة، وهو تيار متأثر أكثر من غيره بالفكر الاشتراكي العلمي، ويسير بوتائر أسرع، مقترباً من أيديولوجية وسياسة الطبقة العاملة.

٣- **التيار الوسطي**: وهو تيار يقع بين التيارين السابقين، ادعى تمايزه عنهما وعن تصرفاتهما، وشكل الإطار الأوسع، والأكثر انتشاراً في صفوف الديمقراطية الثورية، لكنه أقل تبلوراً وانسجاماً من التيارين السابقين، والأكثر تذبذباً، يشده نجاح هذا التيار أو ذاك، ويصبح محط صراع بينهما، فكل منهما يحاول كسبه. وقد دلت التجربة على أن تحول القوى الديمقراطية الثورية إلى الماركسية – اللينينية اعتمد غالباً على كسب الجناح اليساري لهذا التيار الوسطي. ومن الجدير بالذكر أن جميع هذه التيارات ذات طبيعة ديمقراطية، واتجاه تقدمي، لكنها متفاوتة في اقترابها إلى مواقع الماركسية – اللينينية.

وقد أدت هذه التصنيفات إلى سلسلة من الاتهامات المتبادلة بين ما سمي بيمين الجبهة ويسارها حول امتيازات أعطيت لفريق دون الآخر، وحول مسؤوليات قيادية تمسك بها فريق دون الآخر[1].

وكان اليسار ممثلاً بأحمد الفرحان «أبو شهاب»، قد اعتبر حبش متعاطفاً مع طرحه الماركسي، وكان لليسار نفوذ كبير في قيادة لبنان، ومهيمن على الوحدات الفدائية في الجنوب، لكن وديع حداد (الاتجاه اليميني) كان يسيطر على مالية الجبهة الشعبية، واتهمه خصومه بأنه قام بقطع الرواتب والتموين عن الفدائيين[2].

كما اتهم التيار اليساري بأن الجبهة انقسمت إلى قسمين: تيار يميني يؤيد الأعمال

(١) خمس وثائق عن الخلاف في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الأنوار (بيروت)، العدد (٤٠٧٨)، بيروت، ١٢/ ٣/ ١٩٧٢، ص٧.

(٢) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٩.

الاستعراضية الكبرى كخطف الطائرات مثلا، وتيار يساري معارض لهذه الأعمال، ويدعو إلى تعميق النضال السياسي والعقائدي في صفوف الجماهير الفلسطينية والعربية"[1]. وبناءً على ذلك خرجت مجموعة من كوادر الجبهة أطلقت على نفسها الظاهرة اليسارية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"[2].

وعقدت هذه المجموعة مؤتمرا أطلق عليه مؤتمر الستة والعشرين، وذلك نظرا لعدد الكوادر المؤتمرين[*].

وقد حضر هذا المؤتمر جورج حبش الذي اضطر إلى القيام بسلسلة من الاجتماعات مع فروع التنظيم والمجموعة اليسارية لكسب التأييد لوجهة نظره وذلك عشية انعقاد المؤتمر العام الثالث للجبهة الشعبية، المنوي عقده آنذاك في ٦ آذار/ مارس ١٩٧٢م"[3].

وناقش المؤتمرون الأزمة الأيديولوجية التي تمر بها الجبهة الشعبية، وكيفية معالجتها، حيث يقول محمد العجرمي: «أصبت بدهشة خاصة وأن جورج حبش هو الذي وجه إليّ الدعوة لحضور المؤتمر، وقد بدأ حبش الحديث عن أزمة الجبهة السياسية، والأيديولوجية، وضخامة الشرخ الموجود داخل التنظيم، وقد طرح في

---

(١) انشقاق الجبهة الشعبية: النهار (بيروت) العدد (١١٣٣٩)، السنة ٢٩، ٧/ آذار/ مارس ١٩٧٢، ص١٢.

(٢) محمد العجرمي: مقابلة شخصية ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٦. بمنزله بمخيم جباليا.

(*) الذين حضروا المؤتمر هم (أبو شهاب [عراقي الجنسية]، أبو علي حميده، سالم دردونه، عمر قطيش، وليد قدورة، أبو العبد يونس، محمد العجرمي (أبو غسان)، محمود سعد، فؤاد خليفة، أحمد السردي، سمير الصاحب جمال غياث، أبو أحمد يونس، خالد بكير، أبو الفوز، جورج حبش.
لقاء مع محمد العجرمي وسالم دردونه وجميل المجدلاوي.

(٣) صالح: مرجع سبق ذكره، ص٣٤.

هذا المؤتمر الاستقلال التنظيمي والأيديولوجي على أساس ماركسي- لينيني، وتشكيل حزب للجبهة يحمل اسم هذه الظاهرة[1].

وقد طالب الفريق اليساري بإقصاء القيادة التقليدية وهم: وديع حداد، هاني الهندي، أحمد اليماني، باعتبارهم يمثلون موقفاً متزمتاً يرفض تطوير الجبهة[2].

وقد تساءل عدد من الأعضاء الحاضرين عن شرعية هذا المؤتمر، ووجه العجرمي الحديث للدكتور جورج حبش، متسائلاً: ألا يعني ذلك أنه انشقاق عن الجبهة الشعبية؟ ووقف ضد هذا القرار اثنان من الأعضاء، وهم: عمر قطيش ومحمد العجرمي، وتم تداول الحديث مع حبش، والذي صوت فيما بعد ضد قرار اليساريين[3]، ولكن المؤتمر خرج بقرار وافق عليه أكثر من ثلثي الأعضاء الموجودين، يقضي باستقلال اليسار عن اليمين تنظيمياً وأيديولوجية[4].

لقد حاول جورج حبش رأب الصدع، بحجة أن التحول إلى اليسار هو أمر ممكن، وقد اقترح حبش برنامج التحول التكتيكي لعام ١٩٧٢م على النحو التالي[5]:

١- تشكيل مكتب سياسي وقيادة مركزية.

٢- يراعي نصاً مبدأ التجديد.

٣- تشكيل هيئات قيادية من العناصر التي ساندت مواقف الجبهة، والتي تتمتع بوضوح نظري متفتح، يجعلها قابلة للنمو.

---

(١) محمد العجرمي: مقابلة شخصية ٨/ ٦/ ٢٠٠٦م.

(٢) صالح: مرجع سبق ذكره، ص٣٤.

(٣) محمد العجرمي، مقابلة شخصية.

(٤) الكتاب السنوي العام للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢م، مرجع سبق ذكره، ص٤١.

(٥) خمس وثائق عن الخلاف في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص٧.

٤- بالنسبة للمكتب السياسي، تُمثل القيادات بنسبة تتلاءم مع أهمية الساحات التي يعملون بها.

٥- القيادة المركزية تشكل من عناصر قادرة على التواجد المشترك.

٦- تكون القيادة المركزية مسئولة عن كافة القيادات المحلية.

وقد أصر حبش على بقاء جميع زعماء الجبهة التقليديين بكامل سلطتهم – المال، والتمويل، والإعلام والعمليات الخارجية، ودافع عن القيادة باعتبارها الاتجاه المناضل، ولكن اليساريين أصروا على إقالة جميع الرعيل الأول، كمقدمة لتحرك الجبهة على طريق التغيير الحقيقي، ولم يستطع حبش مجاراة اليساريين، فتخلي عنهم لمصلحة رفاقه القدامى[1] ولا شك في أن حبش كان يتجنب انقساماً يصعب إصلاحه، لكن العامل الآخر الذي دفعه للنكوص عن موقفه كان تهديد وديع حداد ومساعديه بالانسحاب من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وتأسيس تنظيم خاص منافس[2].

والجدير بالذكر أن مثل هذا الموقف كان قد حدث عام ١٩٦٨ – ١٩٦٩م داخل الجبهة نفسها، وأدى إلى انشقاق الجبهة الديمقراطية، وكان حبش يقف الموقف نفسه، حتى أطلق عليه لقب «أبو الأوفياء»[3].

وقد تفاعلت الأزمة إلى حد الانفصال النهائي، وإعلان قيام الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين في مؤتمر صحفي عقدته قيادة اليسار في ١٠ آذار/ مارس،

---

(١) صالح، مرجع سبق ذكره، ص٣٤. انظر كذلك: الريس، والنحاس مرجع سبق ذكره، ص٥٣.
(٢) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٠.
(٣) صالح: مرجع سبق ذكره، ص٣٤.

وحددت فيه خمس نقاط بمثابة نقاط خلاف أساسية:

١- أن قيادة الجبهة لا تمثل قيادة ثورية تتبنى الماركسية – اللينينية، وفي حين أن واقع الثورة الفلسطينية يتطلب وجود هذه القيادة الثورية، ولأن قيادة الجبهة قد عجزت بحكم تكوينها البرجوازي الصغير عن تكوين القيادة المذكورة، فإن قيادة الجبهة تلتزم رسميا بالماركسية اللينينية، في حين أنها برجوازية صغيرة من الناحية الفعلية[1].

٢- لقد أتهم البيان مواقف اليمين بأنها «تجسدت في مجموعة من المواقف الذاتية انطلاقاً من الصراع الشخصي لا المبدئي مع التنظيمات الرئيسية الأخرى[2]. ودعا البيان إلى سياسة تقوم على إنشاء تحالفات وطيدة مع القوى اليسارية، والتقدمية، وكل الفصائل الشريفة[3].

يقول سالم دردونة – أحد رموز المنشقين- : «نحن في التيار اليساري كنا نعتبر منظمة التحرير الفلسطينية شركة عرفاتية، لم ننظر إليها على أنها هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كنا نرى أنه عندما تكون للجبهة الشعبية مصلحة أو موقف سياسي ترضى عنه، تدخل في إطار المنظمة، وإذا اختلفنا معها (أي المنظمة) حول موقف سياسي نخرج. ولكن هذا الأمر لم يغير من قناعة اليسار أنه يمكن تطوير المنظمة باعتبارها قائدة للنضال الوطني الفلسطيني»[4].

٣- لقد اتهم البيان سياسة الجناح اليميني بأنه يخوض حرباً كلامية مع النظام

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص٦٠.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢م، مرجع سبق ذكره، ص٤١.

(٣) عبد القادر ياسين: الانشقاق الثالث في الجبهة الشعبية الطليعة (القاهرة)، العدد الرابع، السنة الثامنة، ١٩٧٢م، ص١٢٦.

(٤) سالم دردونة: مقابلة شخصية، ٨/ ٩/ ٢٠٠٦م.

الأردني يصاحبها التصدي بعنف لأية عملية منظمة تهدف إلى تعرية النظام بحجة أن الوقت لم يحن بعد[1].

٤- فيما يتعلق بالموقف من خطف الطائرات، فهذه القضية تركز حولها الصراع داخل الجبهة، وقد رأى الجناح اليساري أن الضجة التي خلفتها عملية خطف الطائرات في سبتمبر ١٩٧٠م، محلياً، وعربياً، وعالمياً، ساعدت في خلق الظروف السياسية المناسبة للنظام الرجعي لتنظيم مذابح أيلول سبتمبر ١٩٧٠م[2]، وجلب مجموعة من الأضرار للثورة الفلسطينية[3].

٥- أما فيما يتعلق بالموقف من الانقلابات العسكرية، فقد اتهم البيان الجناح اليميني في الجبهة بأنه اعتمد نهجاً انقلابياً ضد النظام الأردني، من خلال الاعتماد على مجموعة من كبار الضباط، وإقامة صلة معهم، وحثهم على إسقاط النظام، وذلك بدلاً من الاعتماد على الجماهير الشعبية، الأردنية وقواعد الجيش[4]. وقد سيطر موضوع انشقاق اليسار على جو المؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية والذي صدر باسم (مهمات المرحلة الجديدة). وقد طرحت في المؤتمر وثيقتان تضمنتا أسس الخلاف ووجهات النظر بين الطرفين، قدم الأولى حبش، وهي دراسة حول (الأزمة التنظيمية في الجبهة) في حين عارضها الجناح اليساري بدراسة عن أزمة المقاومة.

ويرجع حبش الأزمة التنظيمية للجبهة إلى خمسة عشر سبباً أهمها ما يسميه (بالظاهرة اليسارية) وفي رأيه أنها متأثرة بنشأتها البرجوازية، وبترسبات معينة، كما أنها متأثرة بطبيعة البيئة التنظيمية التي لم توفر لها الرعاية القيادية اللازمة، بل

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢، مرجع سبق ذكره، ص٤١.

(٢) المرجع نفسه، ص٤١

(٣) خليل: مرجع سبق ذكره، ص٣١.

(٤) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص٦١

مارست تجاهها موقفاً متشنجاً يلتقط أخطاءها ويحاكمها من خلال هذه الأخطاء، ولذلك لا يمكن اعتبارها يساراً مكتملاً. ويرى حبش أن أبرز وأهم خطر للظاهرة اليسارية، يتعلق بالجانب التنظيمي، ومسألة تحول هذه الظاهرة إلى حزب، أما خطؤها الأساسي فهو عدم تنبهها الكافي لخطورة المراهقة اليسارية، والنزعة الانتهازية اليسارية، وبالتالي عدم تصديها بالإجراءات التنظيمية لمثل هذه الظاهرة [1].

وقد رأى اليساريون أن المشكلة تتعلق بالمغزى الأساسي لانقسام الجبهة إلى أغلبية وأقلية فالأغلبية هي الجناح الثوري، والأقلية، هي الجناح الانتهازي، والخلافات بين المجموعتين تتعلق بقضايا التنظيم، لا بمسائل البرنامج أو التكتيك ومعرفة المفاهيم الجديدة فالأزمة التي تمر بها الجبهة قد عكست الصراع السياسي، والأيديولوجي، والتنظيمي الذي على أساسه انقسمت الجبهة إلى فريقين وتيارين: أحدهما يمين، والآخر يسار، وعلى ضوء هذه الأزمة توقف مصير الجبهة ومستقبلها ، وإلى حد كبير مستقبل ومصير حركة المقاومة والثورة الفلسطينية فالأزمة هي إحدى نقاط الخلاف التي يتوقف على حلها مصير الحركة، وتتضاءل إزاءها أكثر فأكثر جميع أحداث النضال الصغيرة على اختلافها، والدعوة للقفز فوق هذه المسألة تجعل أصحاب هذه الدعوة إما جهلة، أو أن هناك دوافع وراء مسعاهم هذا، خاصة وأن الظروف الموضوعية التي جاءت بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧م، ساعدت على نهوض حركة القوميين في ظل تركيبتها وتكوينها مما جعل بروز الأزمة الموضوعية أمراً غير ممكن، دون مرور الحركة الثورية الفلسطينية بالمأزق، الذى قضى بنموها وتطورها [2].

وتشير نشرة « الشرارة» التي كان يسيطر عليها يساريو الجبهة في فرع لبنان في

(١) عبد القادر ياسين: الانشقاق الثالث...، مرجع سبق ذكره، ص١٢٦.
(٢) صالح، مرجع سبق ذكره، ص٧.

مقال لها بعنوان: «اليمين واليسار في الجبهة الشعبية» أن يمين الجبهة يحاول أن يبتر أية محاولة لدفع التنظيم لأية خطوة إلى الأمام، مهما تكن متواضعة باستهتاره وعبثه بالنظرية الثورية[1].

وقد رأت قيادة الجبهة أن هذا الانشقاق لم تكن أهدافه وطنية كما ادعت قيادة التيار اليساري بل كان مدعوما من بعض الأنظمة العربية وأجهزتها الاستخبارية، لمحاولة السيطرة على فصائل المقاومة الفلسطينية، ومن هذه الأنظمة: النظام السوري ،والعراقي، واللبناني، والأردني[2].

وقد اتهم حبش سوريا علناً بتدبيره، وكان أحمد الفرحان وحميدي العبد الله (أبو علي أربد) قد اجتمعا فعلاً مع مسئولين سوريين في دمشق في أثناء التحضير للانشقاق، ربما بتوسط من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» [3].

ويذكر أحد قيادي الجبهة: «أن على رأس هذا الانشقاق كان أحمد الفرحان (أبو شهاب) وهو عراقي الجنسية، وأبو حمد وهو سوري الأصل، وأبو الفهود عراقي الجنسية، وأيضاً شخص كان مرتبطاً مع أجهزة المخابرات اللبنانية، ويدعى وليد قدورة[4].

وقد رفض سالم دردونة هذا الاتهام قائلاً: « أنه افتراء إعلامي» مدعماً قوله «بأنه بعد عملية الانشقاق لم تجد الجبهة الشعبية الثورية أية أموال، وكان هذا الفصيل

(١) عبد القادر ياسين: الانشقاق الثالث...، مرجع سبق ذكره، ص١٢٧.

(٢) مقابلة مع محمد العجرمي، ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٦م. انظر أيضاً حزب العمل الاشتراكي العربي: بيان سياسي حول انشقاق جماعة من أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عنها، بتاريخ ٧/ ٣/ ١٩٧٢م.

(٣) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح... ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤١ .

(٤) جميل المجدلاوي، مقابلة شخصية ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥م. في مكتبه بغزة.

يعيش ظروفاً اقتصادية صعبة، ولم يتقاضَ الأعضاء المنشقون أية رواتب من أية جهة وأضاف قائلاً: «إننا متنا من الجوع في الساحات التي تم فيها الانشقاق، مثل الساحة السورية، والتي خرج منها مع الانشقاق ثلاثة أرباع الجبهة الشعبية، والنسبة نفسها خرجت من الساحة اللبنانية، إضافة إلى المؤيدين في الساحات الخارجية، وأضاف أن بعض الأنظمة مثل: ليبيا والعراق، بعثت وفوداً إلى قيادة المنشقين لتتبناها وتدعمها مالياً وسياسياً لكن الجبهة الشعبية الثورية رفضت هذا العرض»[1]. وعبر بعض مقاتلي الجبهة الثورية الحدود لسرقة الماشية، أو لجمع الطعام من إسرائيل، بينما نظم أحد كوادرها القياديين مسئول الأمن السابق في الجبهة الشعبية يونس البجيرمي (أبو أحمد يونس) عمليات سطو على المصارف والمتاجر اللبنانية[2].

ومن هنا يرجح الباحث أن هناك جهات خارجية دعمت هذا الانشقاق، خاصة أنه وقع أثناء عقد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مؤتمرها الثالث. والجدير بالذكر أن المؤتمر قد قرر وقف العمليات العسكرية الخارجية، وهو أهم مطلب للمنشقين، لذلك لا يوجد مبرر للانشقاق.

وقد عرض حبش التحليل الذي خرج به المؤتمر الثالث لعملية الانشقاق، والذى أرجعه إلى عامل ذاتي، هو كون الجبهة في هذه المرحلة «تنظيماً يسارياً راديكالياً لم تكمل عملية التحول إلى حزب ماركسي – لينني بالإضافة إلى عوامل موضوعية، تتعلق بالأزمة التي كانت تعيشها حركة المقاومة، ومحاولات تقويضها من الداخل بواسطة بعض الدول العربية»[3].

---

(١) سالم دردونة، مقابلة شخصية، ٨/٦/٢٠٠٦.

(٢) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٣.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢، مرجع سبق ذكره، ص٤٣.

والفارق في هذا الانشقاق أنه لم يكن بمستوى الانشقاقات الأخرى إذ إن هؤلاء لم يستمروا طويلاً، وكان العامل المالي أحد أسباب انتهاء هذا الفصيل الذي تفرقت عناصره. ولم يبق منه إلاّ مجموعة قليلة من الأعضاء. وبحلول منتصف عام ١٩٧٣م كشف من تبقى من الأعضاء من المكتب السياسي، واللجنة المركزية، وقيادة إقليم لبنان، والقيادة والكوادر في صور عن وجود خلافات مستمرة عائدة إلى غياب الوحدة النظرية والثقافية، واتهموا أحمد الفرحان بتصرفات مريبة، مثل: إقامة علاقات مع الرئيس الليبي معمر القذافي «المعادي للماركسية» وأعلنوا حل «الجبهة الثورية لتحرير فلسطين» فانضم بعضهم إلى «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» أو إلى جبهة النضال الشعبي« أو الجبهة الشعبية- القيادة العامة»[1]. وقسم منهم التحق بجبهة التحرير الفلسطينية، وآخر مع «رابطة الشغيلة اللبنانية »حزب لبناني« بينما عاد آخرون من بينهم يونس البجيرمي[*]. إلى صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[2].

وعلى أية حال فإن تفسخ هذا التنظيم قد نجم عن عدم وجود وحدة فكرية سياسية تنظيمية لدى كوادره وقيادته، وبالتالي فإن اندثاره هو دليل علمي على عدم صحة الجوهر السياسي النظري الذي ارتكزوا عليه في عملية انشقاقهم.

من خلال ما تقدم يتضح أن طابع القاعدة الاجتماعية الطبقية، والطبيعية للجبهة

(١) الصايغ: الكفاح المسلح، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٣.

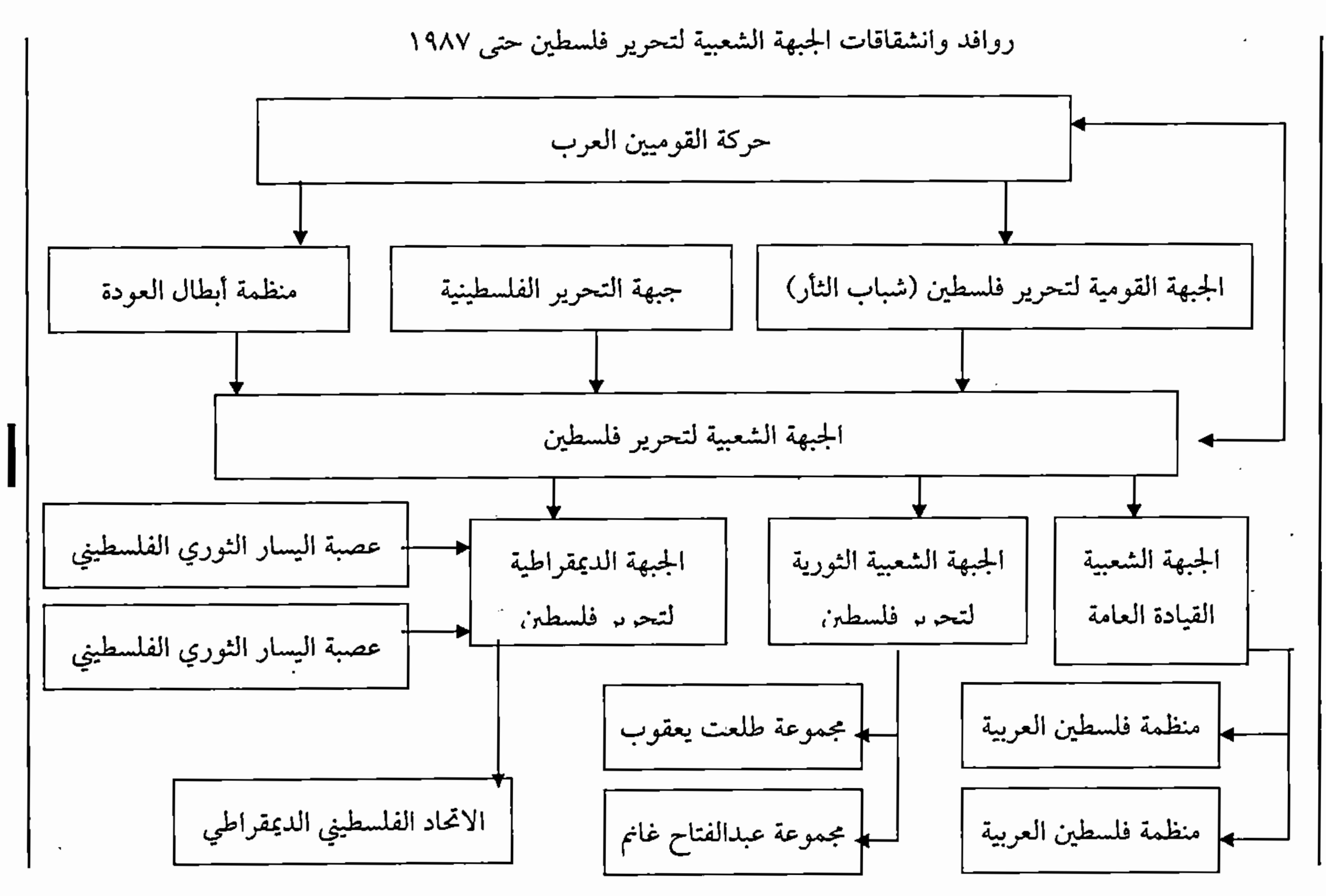
(*) في عام ١٩٧٧م، تم اكتشاف أنه كان مسئولاً عن عدد من عمليات السطو المسلح في لبنان، كذلك أخضع للتحقيق الأمني من قبل الجبهة، فأظهر التحقيق بأنه أمر باغتيال زميل له في المكتب السياسي، وهو عبد الوهاب الطيب وزوجته خالدية خالد فتم إعدامه عقاباً على تلك الجريمة.

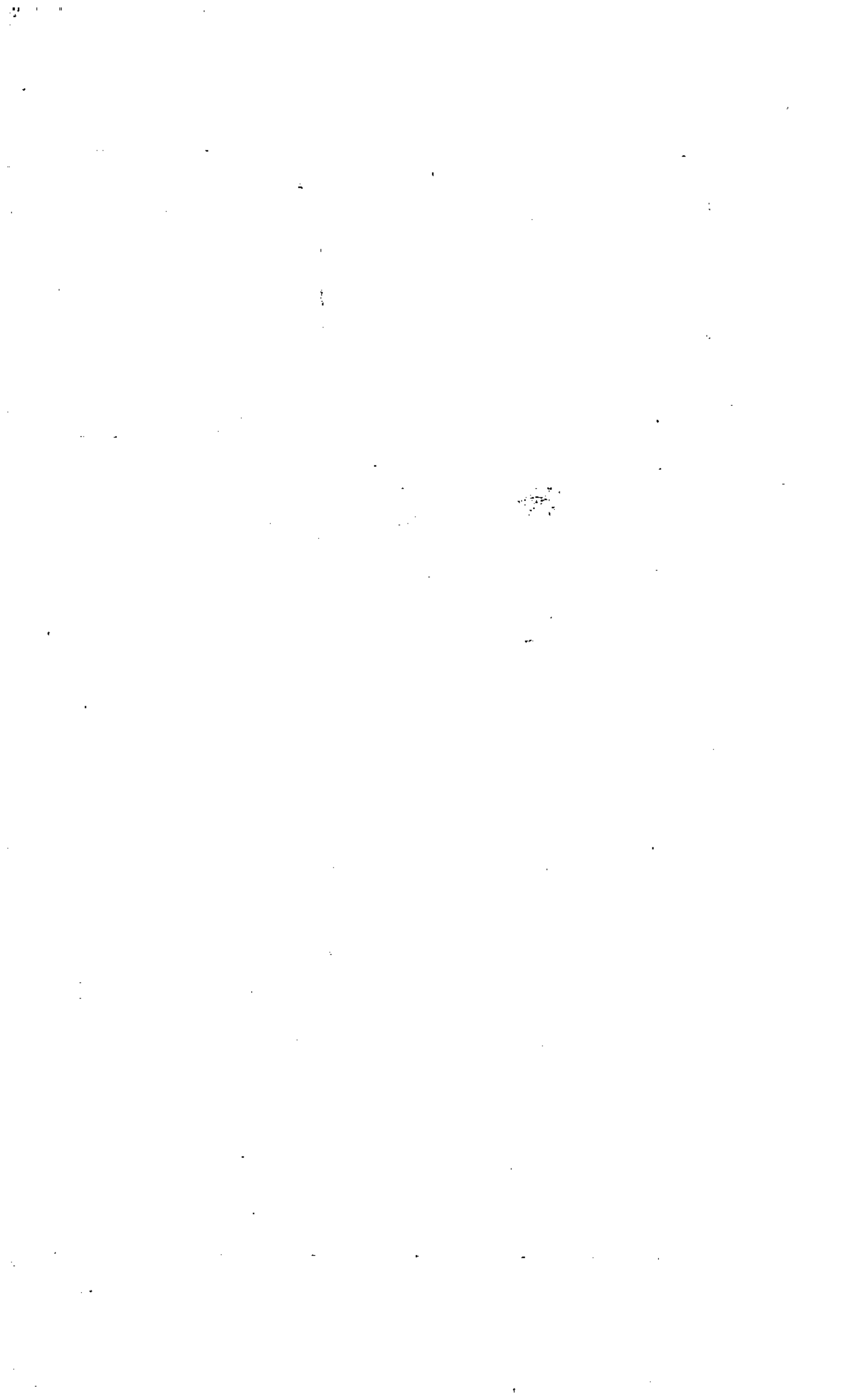
أنظر: يزيد الصايغ، الكفاح المسلح، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٣.

(٢) أكد هذه المعلومات جميل المجدلاوي، مقابلة شخصية ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥ في مكتبه بغزة، ومحمد سلمان، مقابلة شخصية ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦، وسالم دردونة: مقابلة شخصية. ٨/ ٦/ ٢٠٠٦.

الشعبية، وأرضيتهم الفكرية والسياسية قد عكست ذلك بشكل شمولي في حياة الجبهة ونشاطها، ويمكن القول إن عدم الانسجام الفكري والتنظيمي أدى إلى وجود أجنحة وتيارات وتكتلات متصارعة فيها، فالفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب (شباب الثأر) ينطبق عليه ما ينطبق على «حركة القوميين العرب» بشكل عام لكونه تنظيماً برجوازياً صغيراً، يتبنى الفكر المثالي القومي، وقد مر بتطورات فكرية متعددة وصولاً إلى تبنيه الاشتراكية العلمية في تموز/ يوليو ١٩٦٧م.

وفي الاتجاه نفسه فإن منظمة « أبطال العودة » لا تشكل تنظيماً سياسياً له بنية كاملة، وهو مجموعة من عناصر الحركة، أفرزت للعمل في جيش التحرير الفلسطيني للاستفادة من إمكانياته من الأسلحة، والمال، والتغطية السياسية. وجبهة التحرير الفلسطينية: هي تنظيم وطني، كان محصوراً في الساحة السورية، لا يملك نظرية ثورية، ويهتم بالدرجة الأساسية بالتنشئة العسكرية لأعضائه، ومجموعة الضباط المستقلين: وهم عناصر من الشريحة العليا للبرجوازية الصغيرة، ذات النشأة العسكرية التقليدية وذات التفكير الناصرى. فكان لهذا التحالف (الجبهة الشعبية) هيئات قيادية مشتركة، وخط سياسي عام. وفي ظل التشكيلة غير المنسجمة فكرياً، وأيديولوجياً، وسياسياً، وتنظيمياً، ابتدأ صراع حاد حول طبيعة الجبهة وتطورها مما أدى في نهاية الأمر إلى الانشقاقات والتناقضات الداخلية التى أضرت كثيراً بالعمل الوطنى الفلسطينى.


روافد وانشقاقات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حتى ١٩٨٧
حركة القوميين العرب
الجبهة القومية لتحرير فلسطين (شباب الثأر)
جبهة التحرير الفلسطينية
منظمة أبطال العودة
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
الجبهة الشعبية القيادة العامة
الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
عصبة اليسار الثوري الفلسطيني
عصبة اليسار الثوري الفلسطيني
منظمة فلسطين العربية
منظمة فلسطين العربية
مجموعة طلعت يعقوب
مجموعة عبدالفتاح غانم
الاتحاد الفلسطيني الديمقراطي





الفصل الثاني

البنية التنظيمية للجبهة عبر مؤتمراتها ووثائقها

◆◆◆





أولاً: النظام الداخلي

يكون النظام الداخلي لأي حزب ثوري بمثابة الدعامة الأساسية لأى تنظيم جاد، يستهدف بناء عضو الحزب، على ضوء شروط العضوية، والارتقاء بوعيه، وتعميق مفهوم الانضباط لديه، وممارسته لحقوقه، والتزامه بواجباته، استناداً لمبدأ الديمقراطية المركزية التى هى أحد أهم المبادئ اللينينية في حياة الحزب الداخلية، والتي يستند إليها في إقامة مؤسسات الحزب القيادية، وتنظيم قاعدته، وتحديد العلاقات الداخلية بشكل يضمن فاعلية أجهزة الحزب ومؤسساته. كذلك فإن وحدة الحزب التنظيمية الداخلية، والتي تعتبر إحدى الركائز الثابتة في تدعيم قوة الحزب وتطوير وحدته الأيديولوجية، والسياسية هى مسألة لا يمكن تطويرها دون النظام الداخلي، الذي يكون سنداً مهماً للنضال التنظيمي، بهدف الارتقاء بمستوى العضوية الحزبية على كافة الأصعدة.

فالنظام الداخلي يحدد المبادئ التنظيمية لبناء الحزب وقواعد حياته الداخلية، وهو المعيار العام لأشكال التنظيم الحزبي وأصوله(*)، ويكون أساس الوحدة التنظيمية لصفوف الحزب وتلاحمها(1).

لقد مر النظام الداخلي للجبهة بعملية تغيير وتطور مستمرين. فمنذ بداية نشوئها كانت الجبهة الشعبية تختزن تجربة التنظيم الأم «حركة القوميين العرب»، وامتداداً لها، حيث مارست الجبهة الشعبية علاقاتها التنظيمية الداخلية عند نشوئها على ما

(*) حسب وصف معلم الطبقة العاملة «لينين».

(1) مخطوطة أصدرها المعتقلون أعضاء الجبهة الشعبية في سجون الاحتلال، حول النظام الداخلي في المؤتمر الرابع (د.ت.).

قامت عليه الحركة من الناحية التنظيمية، فكان أسلوب العمل التنظيمي في الجبهة استمراراً للأسلوب الذي كان سائداً داخل الحركة حتى عام (١٩٦٨)[1]. لذلك يمكننا القول إن الحركة وضعت الجبهة عند نقطة متقدمة، ليس من حيث ما انتهت إليه فحسب، بل في ما انطلقت منه أصلا، وما شهدته سنواتها بين التأسيس والحل من تناقضات وتحولات، وأن هذه الحركة لم تورث الجبهة تساؤلات وأزمات تنظيمية فحسب، بل أورثتها أيضاً هياكل تنظيمية ومادة بشرية من جمهور، وقواعد، وكوادر، وقيادات ذات خبرة، بما في ذلك أبرز رجالات الصف الأول في «حركة القوميين العرب» وعلى رأسهم الأمين العام للجبهة الدكتور جورج حبش، الذي استمر الرجل الأول في الجبهة، بعد أن كان «عنوان حركة القوميين العرب».

وبناءً على ما تقدم فإننا نجد في تجربتي الجبهة والحركة نموذجاً للاستمرارية بكل معانيها التاريخية، والفكرية، والتنظيمية.

وقد تفاوتت العلاقة التاريخية بين الجبهة والحركة حسب المراحل التي مرت بها الجبهة. فعند تأسيسها كان هناك تمييز موضوعي محدد بينهما، إذ أن الحركة على ضوء ما رسمته لجنتها المركزية في دورة ١٩٦٧م، قد امتلكت فهماً ثورياً اشتراكياً، من خلال استراتيجية تنظيمية ثورية، بينما طرحت الجبهة فكراً سياسياً تقدمياً، وتجمع في بنيتها التنظيمية عدة فئات حكمتها علاقات جبهوية، ومن الطبيعي أن تحافظ الحركة على وجودها المتميز ضمن هذه الجبهة[2].

وبناءً على هذه العلاقة صدر عن المؤتمر الوطني الثاني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في شباط/ فبراير ١٩٦٩م ما سمى بالوثيقة الإستراتيجية السياسية

---

(١) محمد ناصر «أبو علي ناصر»، مقابلة شخصية مع الباحث، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦ في منزله في بيت حانون.
(٢) خورشيد: دليل ....، مرجع سبق ذكره، ص١١٤.

والتنظيمية، والتي رسمت الخطوط النظرية العامة، السياسية والتنظيمية للجبهة، وشكلت دليل عمل، ونضالاً يسترشد به التنظيم قيادة، وكوادر، وأعضاء في شتى المجالات والميادين السياسية، والتنظيمية، وغيرها، وكانت محاولة جادة في مسيرة بناء الحزب الثوري التي قامت الجبهة عليه بعد تبنيها الفكر الماركسي اللينيني.

فكانت صياغة الخطوط التنظيمية الأساسية التي اعتمدتها الجبهة الشعبية في بناء حزبها، وذلك قبل أن تتمكن من وضع النظام الداخلي(*). وكما هو وارد فإن هناك خمسة خطوط أساسية شكلت رؤية وتصور الجبهة على الصعيد التنظيمي، وهي[1]:

- ارتكاز البناء التنظيمي على قاعدة الماركسية اللينينية (لا حزب ثوري بدون نظرية ثورية)
- البنية والتركيب الطبقي ينبغي أن ينسجم مع الأيديولوجية، وسياسة الحزب، والبنية الطبقية للحزب الثوري.
- بناء الحزب الجماهيري (الخط الجماهيري).
- بناء الحزب المقاتل (كل سياسي مقاتل).
- اعتماد المبادئ التنظيمية اللينينية (المركزية الديمقراطية – النقد والنقد الذاتي جماعية القيادة).

هذه هي الخطوط التي حددت توجهات ومسار الجبهة في عملية بناء حزبها الثوري، ورغم صحة هذه التوجهات من حيث الأساس والجوهر، فإنه ينبغي الإشارة، بل والتأكيد على أن مفاهيم الجبهة لهذه الخطوط ومضامينها قد تقدمت،

(*) تم إقرار أول نظام داخلي للجبهة عام ١٩٧٢، في مؤتمرها الثالث.

(١) الاستراتيجية السياسية والتنظيمية: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لجنة الإعلام المركزي ١٩٨٣، ط٤، دمشق، ١٩٨٣، ص٣١.

وتعمقت كثيراً، حتى حصل على بعضها تعديلات مهمة وجوهرية باتجاه الاقتراب من الحزب اللينيني[1]، وذلك لأن الإستراتيجية التنظيمية انطلقت من عدة اعتبارات، هي:

١- رواسب الفكر البرجوازي الصغير، حيث إنه في تلك الفترة المبكرة من عمر الجبهة لم تكن قد تخلصت كلياً بعد من الرواسب الفكرية الخاطئة التي ورثتها عن حركة القوميين العرب[*].

٢- التأثر - إلى حدٍ ما - بالأفكار الماوية، والانشداد إلى الموقف الصيني، حيث استمر ذلك حتى بداية السبعينيات[2]، وتفسير ذلك يعود إلى التعاطف الكبير الذي أوجده انتصار الثورة في بلد بحجم الصين بعد حرب تحرير شعبية طويلة وشاقة، وتلا ذلك الموقف المعادي للامبريالية، وموقف عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني الذي اتخذته الصين في ذلك الوقت[3]. ولكننا نستطيع القول إن الجبهة قد تخلصت نهائياً من هذه التأثيرات، من خلال مراجعة ثورية لموقفها من الصين، خاصة بعد أن طرحت القيادة الصينية موضوع «العوالم الثلاثة» الذي يقدم تحليلاً للصراع العالمي يتنافي بشدة مع الماركسية اللينينية، وانعكاس هذه الأطروحات النظرية على مواقف الصين السياسية وعلاقاتها الدولية، هذه المواقف والعلاقات التي عبرت عن تراجع

(١) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ١٩٨١ .مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

(*) فقد ظل فكر حركة القوميين العرب بما وصل إليه يسحب نفسه على الجبهة الشعبية بشكل واضح في السنوات الأولى من تأسيسها، وهذا ما سجلته الجبهة في وثيقتها : «**تحول القوى الديمقراطية الثورية إلى مواقع الماركسية اللينينية**».

(٢) التقرير السياسي للجبهة الشعبية الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع، عام ١٩٨١، ص٧٤.

(٣) الإستراتيجية السياسية والتنظيمية: مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

القيادة الصينية عن بعض المقولات الأساسية للماركسية[1].

٣- حداثة الالتزام بالماركسية اللينينية، وعدم تملك ناصية النظرية بشكل تام، خاصة وأن الجبهة كانت في بداية التحول، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا المستوى من الوعي التنظيمي على المفاهيم والخطوط التنظيمية ومحتواها، ولهذا لا يجوز محاكمة فكر الجبهة في مراحلها الأولى بكافة المقاييس الأيديولوجية، والسياسية، والتنظيمية، وإنما باعتبارها ناشئاً غير مكتمل النضج والتبلور.

وبانعقاد المؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في آذار/ مارس ١٩٧٢م تم إقرار وثيقة «مهمات المرحلة الجديدة» والنظام الداخلي الجديد[2]، والذي اعتبر محطة أساسية لتطور النظام الداخلي للجبهة بالمعنى الكلاسيكي (التقليدي) فجاء في هذا النظام معظم التفاصيل والمبادئ الأساسية للجبهة، ثم الأساس الأيديولوجي الفكري لها، والأساس التنظيمي والمسلكي لعضو الجبهة[3].

لذا فإن الجبهة تعتبر البرنامج التنظيمي الذي أقرّه المؤتمر الثالث للجبهة وثيقة أساسية شكل الدليل الذي سارت عليه عملية بناء الحزب، وقدم الجواب العلمي الثوري لكافة الأسئلة والمشكلات التي تطرحها هذه العملية[4]. وشكل كذلك أساساً لإرساء وحدة الجبهة التنظيمية على أساس المبادئ اللينينية للتنظيم، مما جعل بنية الجبهة التنظيمية تتحول بالتدريج إلى بنية حزبية[5]. وقد نص النظام الداخلي للجبهة الشعبية على عدة مبادئ أساسية هي:

(١) المصدر نفسه، ص ٣٢.
(٢) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثاني، ١٩٨٤، ص١٥.
(٣) محمد ناصر: مقابلة شخصية في ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦، في منزله بيت حانون.
(٤) التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.
(٥) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، محطات أساسية في مسيرة الجبهة، مرجع سبق ذكره، ص٧٠.

١- المركزية الديمقراطية:

تنص أدبيات الجبهة الشعبية على أن الثوريين الذين يلتقون حول نظرية ثورية وإستراتيجية للعمل، ويتجمعون في تنظيم سياسي للنضال من أجلها، بحاجة إلى تحديد الطريقة التي ينظمون بها عملهم، من قبيل كيف تتحدد قيادات التنظيم؟ وكيف يستوجب في حالة الضرورة تبديلها؟ وكيف تقوم العلاقات بين مختلف المواقع القيادية؟ ثم ما هي العلاقات بين القيادة من جهة وأعضاء التنظيم من ناحية أخرى؟ وكيف يواجه التنظيم مشكلاته وتناقضاته؟ وكيف يحسم مواقفه السياسية إذا كان هناك أكثر من وجهة نظر واحدة حول الموقف المطروح؟ وكيف يحافظ التنظيم على الانضباط ووحدة الحزب؟ وكيف يجعل من الرابطة الحزبية الرابطة الأساسية لأعضاء التنظيم القائمة على الانضباط ووحدة التنظيم، والتي تخضع لها أية روابط شخصية، أو عائلية، أو محلية، أو تكتيكية؟ وكيف يتمكن التنظيم من اكتشاف الكفاءات بين صفوفه، وإتاحة الفرص أمامها لتحمل المسؤوليات التي تتناسب مع كفاءاتها؟

وكيف يستطيع التنظيم أن يحافظ على الانضباط الحديدي الذي لابد من توافره لنجاح الحزب في تنفيذ سياسته وبرامجه، دون أن يكون هذا الانضباط على حساب كرامة العضو أو حقوقه؟

لذا يمكن القول إن تحديد الطريقة النظامية التي يواجه بها الحزب مختلف هذه القضايا شرط أساسي لبناء الحزب الثوري، وتنظيم أموره، والحفاظ على وحدته، وسرعة حركته، وزيادة فعاليته، وتماسكه، وبغير وضوح هذه الطريقة، وتحديدها، واستيعابها من قبل كل أعضاء التنظيم والتزامهم بها، يعيش الحزب في مواجهته لمشكلاته وقضاياه سلسلة من التعقيدات، والتناقضات، والتصرفات الفردية، أو

العفوية التي تشلّه عن العمل[1] وتحتل المركزية كمبدأ أساسى في بناء الحزب ونشاطه الثوري موقعاً متميزاً في إطار المبادئ اللينينية، حيث تعبر عن الجوهر المنظم لعلاقات الحزب الداخلية، وتمثل مبدأ المركزية الديمقراطية تجسيداً جدلياً، ووحدة عضوية لجانبي المركزية والديمقراطية، وهما تعبير لمبدأ واحد.

ويعتبر مبدأ المركزية الديمقراطية أحد أهم المبادئ اللينينية في حياة الحزب الداخلية، التي يستند إليها في إقامة مؤسسات الحزب القيادية وتنظيم قاعدته، وتحديد علاقاته الداخلية بشكل واضح، وتعميق فاعلية أجهزة الحزب ومؤسساته[2].

فالديمقراطية داخل الحزب تعني حق كل عضو في معرفة استراتيجية الحزب، ومواقفه السياسية، ومخططاته الرئيسية، كما تعني أيضاً حقه في مناقشة كل هذه القضايا، وإبداء رأيه فيها[3]، والتعبير الحر الكامل عن آرائه في كل شيء، حتى لو كان رأيه خاطئاً. إن حق كل عضو في معرفة كل شيء ضمن حدود أمن الحزب، وحقه في مناقشة استراتيجية الحزب ومواقفه دون أي قيد، وحقه في النقد، والوقوف أمام الأخطاء، يجب أن تكون حقوقاً مشروعة ومصونة[4]. وأن واجب القادة أن يصغوا للمقاتلين، والأعضاء، ويفكروا جيداً في كل ما يقولونه، ويعترفوا بصحة كل نقد علمي سليم يوجهونه للعمل، ويستفيدوا بتواضع من كل رأي

(١) الجبهة الشعبية تحرير فلسطين: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص٥. انظر كذلك الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الرابع، مرجع سبق ذكره، ص٥.

(٢) مخطوطة أصدرها المعتقلون أعضاء الجبهة الشعبية داخل سجون الاحتلال: وثيقة داخلية حول المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية.(د.ت).

(٣) خورشيد، دليل ....، مرجع سبق ذكره، ص١١٤.

(٤) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.

سديد، ويحاولوا تصحيح كل رأي خاطئ لدى الأعضاء عن طريق الحوار، والنقاش، والإقناع.

فالثورة بحاجة إلى حماسة الجميع، وتدفق حيويتهم، والإفادة من كفاءاتهم، وهذا لا يمكن أن يتم إلا إذا شعر الأعضاء أنهم أصحاب الثورة، ويشاركوا في حمايتها من كل انحراف، وطريق ذلك هو حرية الأعضاء في النقاش، والحوار، والنقد(1).

ويتمثل مبدأ المركزية الديمقراطية بالخطوط التنظيمية الأساسية التالية(2):

- انضباط صارم، والتزام الأقلية بقرارات الأغلبية.
- التزام الهيئات الحزبية الدنيا بقرارات الهيئات الحزبية العليا.
- المناقشة الحرة، والجادة، والمسئولة لسياسة الحزب، ومواقفه، وبرامجه تشكل حقاً أساسياً لكل عضو لا يجوز المساس به، ومبدأ أساسياً من مبادئ الديمقراطية داخل التنظيم، وإنه على أساس الديمقراطية داخل التنظيم فقط يمكن تدعيم الانضباط الصارم، والطاعة الواعية غير الميكانيكية.
- ممارسة الاستفتاء الحزبي لعموم أعضاء الحزب حول القضايا والمواقف الكبيرة والحاسمة، بحيث تكون نتيجته موجهة للجهة التي دعت إلى الاستفتاء(3).
- أن يعمل الحزب على تشجيع المبادرة لدى أعضائه، ومنظماته، كما أنه يوفر لها كذلك أقصى مدى من الاستقلال في تقرير المسائل المحلية، شرط ألاّ تكون هذه

---

(1) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: على طريق الثورة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠، ص١٢٢.

(2) مخطوطة كتبها أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين داخل سجون الاحتلال: موضوعات حزبية تحمل رقم ١٨، ١٩٨٠، (ب.ت.) موجودة بمقر تنظيم الجبهة الشعبية في شمال غزة.

(3) النظام الداخلي الصادر عن المؤتمر الرابع للجبهة، مصدر سبق ذكره، ١٩٨١، ص٢٠.

المبادرات والقرارات مخالفة لسياسة الحزب وقرارات الهيئات الحزبية الأعلى[1].

- هيئات الحزب القيادية تتحدد بالانتخاب من القاعدة إلى القمة[2].

- مسئولو المراتب الحزبية على كافة المستويات يخضعون لانتخاب في مؤتمراتهم، وعلى الهيئات الأعلى أن تأخذ النتائج بعين الاعتبار.

- تقوم هيئات الحزب القيادية بتقديم تقاريرها الدورية إلى المنظمات الأعلى مباشرة[3].

نلاحظ من خلال ما سبق أن كل هذه مبادئ مركزية ملزمة لكافة مراتب التنظيم وأعضائه وتؤكد مركزية القيادة على الخضوع لإرادة الأغلبية وقراراتها ووحدة الانضباط الدقيق، انطلاقاً من حقيقة أن الحزب يمثل وحدة إرادة وعمل.

وإن كان هناك وجهة نظر لدى بعض القيادات فى الحزب لتكريس الديمقراطية كمبدأ حاكم، بدلاً من اعتماد المركزية الديمقراطية بشكل يمنح حرية المشاركة وبشكل واسع للجميع فى اتخاذ القرارات، إلا أن طبيعة العمل السرى التى تستلزمها مقاومة الاحتلال ووجود الجبهة فى بعض الدول العربية كانت تفرض المركزية الديمقراطية بما يعزز وحدة وإرادة العمل بالحزب، ويحافظ ويصون اللحمة الداخلية فى الظروف التى عاشتها الثورة الفلسطينية.

---

(١) مخطوطة الجبهة الشعبية، موضوعات حزبية، مصدر سبق ذكره، ١٩٨٠.

(٢) لقد كان منطوق النص يتحدث عن خضوع مسئولي المراتب للانتخابات، إلا أن حكم هذا النص يسحب نفسه على جميع أعضاء المراتب الأعلى (عاملون ومرشحون)، ممن يعملون في المراتب الأدنى للانتخابات في مؤتمر الهيئات الأدنى، الذين هم أعضاء فيها دون أن يقتصر ذلك على مسئولي المراتب، شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص١٣.

(٣) مخطوطة الجبهة الشعبية، موضوعات حزبية، مصدر سبق ذكره.

٢- القيادة الجماعية:

ترى الجبهة أن جماعية القيادة هي وجه ثانٍ من وجوه الديمقراطية داخل التنظيم، فالقيادة الجماعية هي التي تكفل حداً معيناً من الحوار، والنقاش، ورؤية الأمور من أكثر من زاوية، بحيث تأتي مواقف الحزب سليمة قدر الإمكان، ومهما كانت ثغرات القيادة الجماعية، فإن علاج هذه الثغرات يتم عن طريق التوزيع الواضح للمسئوليات والصلاحيات، وليس عن طريق نسف مبدأ القيادة الجماعية من أساسه، وإن استناد الحزب إلى عمود فقري يتكون من مجموعات متسلسلة من مراتب الجماعية القيادية التخطيطية والتنفيذية يوفر البناء الحزبي القادر على الصمود، وتلقي الضربات، ومنع الانحرافات قدر الإمكان، والتوصل - بقدر الإمكان - إلى أفضل المواقف والمخططات[1].

ومن هنا يأتي حق الأعضاء في إبداء رأيهم في قيادتهم، ومسؤولياتهم، وإعطائهم الثقة أو حجبها عنهم، وبالتالي قدرتهم على تبديل قيادات الحزب إذا ثبت فشلها، أو عجزها، أو انحرافها، أو فهمها الخاطئ للمسؤولية، وهو وجه آخر من وجوه الديمقراطية[2]. وتعتبر الجبهة الشعبية أن هذا المبدأ من المبادئ الأساسية للقيادة الحزبية، حيث يجنب التنظيم الديكتاتورية الفردية، والولاء للفرد، ويضمن الحوار الجماعي، وتطوير الحزب بشكل عام، ولكن القيادة الجماعية لا يجوز أن تمنع المسؤولية الفردية، أو تلغيها، أو تشكل عبئاً على مرونة الحركة ومبادرات الحزب[3].

ووفقاً للائحة الحزب فإن أعلى هيئات القيادة الجماعية هو المؤتمر، وفي الفترة ما

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: على طريق الثورة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤. وانظر أيضاً: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية عام ١٩٦٩م،مصدر سبق ذكره، ١٥١.

(٢) خورشيد: دليل ...، مرجع سبق ذكره، ص١٥١.

(٣) الوثائق التنظيمية «المؤتمر الوطني الخامس»، مصدر سيق ذكره، ص٩٧.

بين مؤتمرين تتولى الهيئات الجماعية التالية القيام بالمهام الأساسية: -

المكتب السياسي ، واللجنة المركزية العامة، واللجنة المركزية للفرع، ثم قيادة المنطقة، فالرابطة، فالخلايا وأخيراً الحلقات[1].

وإن الترجمة الصحيحة لجماعية القيادة تتلخص فى القواعد التالية[2]:

- المسائل العامة، والقضايا الأساسية المهمة ينبغي أن تبحث في المراتب القيادية الجماعية، وتتخذ بها القرارات (في المراتب نفسها) وفيما عدا ذلك ينبغي تشجيع مبادرات العضو، وتحمله المسئولية كاملة، ومحاسبته على أي خطأ أو تقصير.

- لكل هيئة قيادية مسئول أول، وكل عضو في الهيئة القيادية يعتبر مسئولاً أمام المسئول الأول والهيئات القيادية، فيما يتعلق بمهمته، وفي الوقت نفسه فإن المسئول الأول يعتبر مسئولاً أمام الهيئات القيادية. وبذلك يمكن القول إن مبدأ جماعية القيادة يعطي مساحة للأعضاء لمناقشة المسائل والقضايا السياسية التنظيمية المهمة، والعمل على تنفيذ القرارات المتخذة بصورة جماعية، إضافة إلى أن جماعية القيادة تشكل ضرورة للحزب من أجل تطوير إبداع الأعضاء، وفعاليتهم، ومبادرتهم، وتضمن عدم الانحراف، والانتهازية، والتأثير الشخصي وكل ذلك بمثابة إجراء وقائي ضد أخطاء خطيرة قد يقع فيها بصورة إنسانية طبيعية أي قائد، لذا اعتبرت المشاركة الجماعية حاسمة في تجنب مثل هذه الأخطاء. وإن كان الباحث يقر بوجود رؤية جماعية فى القيادة داخل أطر الجبهة، إلا أن دور بعض القيادات كأفراد كان له دور وتأثير كبير على سياسات الجبهة الشعبية مثل: جورج حبش، وأبو على مصطفى، ووديع حداد.

(١) مفاهيم عامة حول الحرب: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الدائرة الثقافية المركزية ٢٠٠٦م، ص٥٨.

(٢) مخطوطة الجبهة الشعبية، موضوعات حزبية حول النظام الداخلي، مصدر سبق ذكره.

٣- النقد والنقد الذاتي: ترى الجبهة الشعبية أن قيمة أي حزب سياسي، وقدرته على الاضطلاع بمهامه النضالية على أكمل وجه مرهون بقدرته على اكتشاف مواطن ضعفه، ومعرفة نقائصه، وعدم إخفائها، والتوجه الجاد نحو إصلاحها، بمساعدة جميع أعضائه، وأيضا في ممارسة نقد علني لمواقفه أمام الجماهير[١].

وقد اعتبرت الجبهة الشعبية في وثيقتها «الإستراتيجية السياسية والتنظيمية» التي أقرتها في مؤتمرها الثاني المنعقد عام ١٩٦٩م، أن ممارسة النقد الذاتي الجدي تعتبر من المميزات البارزة التي تميزها عن الأحزاب السياسية الأخرى، واعتبرت الجبهة أن الوسيلة الفعالة الوحيدة لصيانة عقول أعضائها وكيان حزبها من تأثير الأقذار والجراثيم السياسية بمختلف أنواعها، هي أن تفحص عملها بانتظام، ولا يتأتى ذلك إلا بالعمل بمبدأ النقد والنقد الذاتي[٢].

وجاء في النظام الداخلي للجبهة الصادر عن المؤتمر الثالث المنعقد في آذار/ مارس ١٩٧٢م ،إن الجبهة تمارس عملية نقد علمي علني لمواقفها السياسية والعسكرية الخاطئة في بعض المراحل الأساسية من النضال[٣]. وبهذا المبدأ عملت الجبهة الشعبية بالأمثال الشعبية المأثورة عن الشعب الصيني القائلة «قل ما تعرفه، وقل بلا تحفظ» و «لا ذنب للقائل، فليكن قوله تحذيراً للسامع» و «إن كنت مخطئاً صحح خطأك» وإن لم تكن مخطئاً فخذ حذرك من الخطأ»[٤].

---

(١) مخطوطة الجبهة الشعبية: حول النظام الداخلي للمؤتمر الرابع، مصدر سبق ذكره.

(٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧.

(٣) مخطوطة الجبهة الشعبية، موضوعات حزبية رقم ٦٨، مصدر سبق ذكره.

(٤) الجبهة الشعبية ، الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، نقلاً عن ماوتسي تونغ « الحكومة الائتلافية» المؤلفات المختارة، المجلد الثالث، دار النشر باللغات الأجنبية، الطبعة الانجليزية ، بكين، ١٩٦٥م، ص ٣١٦.

وأكدت الجبهة الشعبية كذلك على أن ممارسة النقد يجب أن يترافق مع التأكيد على مجموعة من الضوابط، التي تجعل من النقد سلاحاً لتقوية الحزب، وليس لإضعافه، ومن أهمها: موضوعية النقد، وتوجيهه بقصد التصحيح لا الهدم والتخريب، وتناوله للقضايا الأساسية حتى لا تغرق حياة الحزب في القضايا الذاتية الصغيرة[1].

ويمكن القول إن مبدأ النقد والنقد الذاتي كان قد أقر منذ المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية، وتطور في مؤتمراتها اللاحقة، ويعتبر هذا المبدأ واحداً من أبرز المؤشرات على وجود حياة ديمقراطية عند الجبهة، ويعتبر سلاحاً تنظيمياً فعالاً بيد عموم الأعضاء الحزبيين، ويمكنهم استخدامه لتصويب الأخطاء والسلبيات، كما يستخدم كذلك - في جانبه الايجابي- للتشجيع على الصواب وتحفيزه، وبهذا المعنى يعتبر مبدأ النقد والنقد الذاتي أساساً لتطور الحزب والقوة المحركة لهذا التطور.

ويعتقد الباحث أن هذا المبدأ مورس بفاعلية في المؤتمر الخامس على إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث حرصت الجبهة على فهم المتغيرات وكيفية التعاطي معها في المستقبل[*].

٤- وحدة الحزب:

فرض واقع المقاومة الفلسطينية الكثير من التساؤلات حول تركيبها، وتشرذمها، وأهدافها وعلاقاتها بالجماهير، وإمكانية تحقيق النصر. ومن البديهي أن يتبنى كل

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: على طريق الثورة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٢.

(*) جاء التأكيد على ذلك، في مؤتمرها السادس، حيث عرضت الجبهة الوثيقة التي سوف تعرضها على أصدقائها في الفصائل الفلسطينية، وعلى الكفاءات العلمية، وعلى معظم القوى السياسية العربية والفلسطينية لقراءتها وتقديم الملاحظات عليها، وكان ذلك سابقة للجبهة الشعبية على الفصائل والأحزاب الفلسطينية.محمد ناصر: مقابلة شخصية ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦م.

تنظيم من حركة المقاومة الفلسطينية رؤية خاصة حول هذه المنطلقات، فالبعض يرى أن التحرير ممكن، إذا تشكلت وحدة وطنية، وآخرون يرون حركة التحرير الفلسطينية بواقعها الراهن قادرة على التحرير، وقلة من تنظيمات المقاومة هي التي تؤمن بأن الحزب الثوري هو الطليعة التي تقود الجماهير إلى النصر.

وتعتبر وحدة الحزب مبدأ مهماً وقانوناً عاماً في جميع مراحل تطور الجبهة[1]، فقد عَرفت الاستراتيجية السياسية والتنظيمية الصادرة عن المؤتمر الثاني للجبهة عام ١٩٦٩م بأن الحزب الثوري هو المدرسة التي تتعلم فيها الجماهير، وتغير الكثير من عاداتها، وتقاليدها، ومفاهيمها، لتستبدل كل ما هو بال وعتيق بما هو عصري، وحديث، وثوري، ويجب أن يتذكر الحزب دائماً خطورة العفوية في العمل السياسي، وأن يدرك دوره في قيادة الجماهير، ولا يكون تابعاً لها، وإلا فقد وجوده كتنظيم سياسي ثوري[2].

وورد في الاستراتيجية السياسية والتنظيمية عام ١٩٦٩م أن الحزب هو الذي يوفر الرؤية السليمة للجبهة، وهو الذي يحدد إستراتيجيتها، وهو الذي يوفر للمعركة قيادتها، ويقدم الإطار الذي من خلاله تعبأ كافة الطاقات الجماهيرية[3].

وقد أكد المؤتمر الرابع - فى ضوء التطور الذى شهدته الجبهة -، والذي عقد في نيسان/ ابريل ١٩٨١م على أن الجبهة الوطنية العريضة، والاتحادات، والمؤسسات الشعبية هي الأطر التي من خلاله تعبأ كافة الطاقات الجماهيرية، وليس الحزب. أما الحزب الثوري فهو الفصيلة الطليعية للطبقة العاملة الذي يوفر للمعركة قيادتها[4].

---

(١) شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

(٢) الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٤) مخطوطة الجبهة الشعبية: موضوعات حزبية، مصدر سبق ذكره.

وتتكون بنيته الرئيسية من العمال والفلاحين، هذه البنية تتطلب رؤية واضحة حتى لا تتفشى العفوية التنظيمية، التي تقضي بسيطرة البرجوازية الصغيرة، بحكم فعاليتها وإقبالها على العمل السياسي في قيادة الحزب، كما أن وجود المثقفين بالحزب بمعزل عن الممارسة وعن الجماهير والقتال، يعرض الحزب لظاهرة الثرثرة المتناقضة مع قضايا العمل الحقيقية، حيث إن وجود المثقفين بين الجماهير يؤدي إلى حركة تفاعل متبادلة بين كلا الطرفين، وتساعد على استمرارية الثورة وتصاعدها[1].

وتنبثق الوحدة الصلبة في الحزب من موقعه التاريخي، ودوره وفق طابع المهمات والأهداف الملقاة على عاتقه، ويعكس جوهر الوحدة في الحزب العلاقة المشتركة بين وحدة الإرادة والعمل... أي في الوحدة الفكرية، والسياسية، والتنظيمية، وهي العناصر التي تتكون منها الوحدة، وتتجسد وحدة الحزب في بناء منظمة حزبية متماسكة من الأدنى إلى الأعلى، كما يشكل برنامج الحزب، ونظامه الداخلي، ووثائقه الأساسية الوحدة السياسية والتنظيمية[2].

ويتلخص مبدأ وحدة الحزب في النقاط التالية:

- وحدة الحزب الأيديولوجية، والسياسية، والتنظيمية شرط أساس لقدرته على قيادة الجماهير في معاركها نحو أهدافها، ولهذا يعمل الحزب على توطيد هذه الوحدة، وخوض نضال أيديولوجي وتنظيمي ضد كل نشاط تكتلي أو انقسامي من شأنه أن يهدد وحدته، ويضرب مبدأ المركزية الديمقراطية داخل التنظيم[3].
- إن من واجب الحزب أن يراقب كل موقف نظري أو عملي يخرج عن

(١) خورشيد: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧.
(٢) شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥
(٣) مخطوطة الجبهة الشعبية حول المؤتمر الرابع للحزب ١٩٨١، مصدر سبق ذكره.

مواقفه، أو يعبر عن نفسه خارج الأطر التنظيمية المحددة، كما يجب على الحزب وضع حد سريع لمثل هذه الحالات عن طريق النضال الأيديولوجي أولاً، ثم عن طريق الإجراءات الانضباطية إذا تطلب الأمر ذلك.

- إن وحدة الحزب على الصعيد الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي، وتماسك صفوفه بقوة، والانضباط الحازم الواعي لجميع أعضائه هو القانون الثابت والدائم لحياة الحزب[1].

٥- جماهيرية الحزب والثورة:

تعتبر الجبهة أن العلاقة مع الجماهير هى مسألة حيوية لكل حزب ثوري، فهي ليست مسألة خاضعة للتكتيك، وإنما هي مسألة مصيرية للحزب الطليعى، وأن الجماهير الشعبية هي القوة الحاسمة في العملية الثورية، الأمر الذي يتطلب العمل بينها، ومعايشة همومها، ومعرفة مشاكلها، واحترام معتقداتها، والتعلم منها، وتعبئتها وتنظيمها، لتحقيق مصالحها وأهدافها، وأن العلاقة مع الجماهير ليست هدفاً فى حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق مهمات وأهداف النضال الوطني والطبقي، ومن هنا فإن علاقة الحزب بالجماهير تعد قانوناً موضوعياً في نشاط الحزب، وهي لا تعتمد على متطلبات مرحلة معينة دون غيرها أو قناعة هذا القائد وذاك[2].

ويعتمد نجاح الحزب في توطيد علاقته بالجماهير على عدة عوامل من أهمها: -

- إن الحزب يجب أن يحرص على أن يكون أعضاؤه إجمالا قدوة وطليعة في الوعي، والنشاط، والتضحية، والانضباط، وإذا فقد أعضاء الحزب هذه المواصفات

---

(١) المصدر نفسه. وانظر أيضاً: الوثيقة التنظيمية النظام الداخلي الذي أقر في المؤتمر الخامس للجبهة، عام ١٩٩٢م، ص ٢٠.

(٢) شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ .

فإن الحزب يفقد تلقائياً دوره كتنظيم سياسي ثوري[1]، وعليه تولى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» أهمية خاصة لمسلكية أعضائها، واحترامهم لمعتقدات الجماهير، وبالتالي تعتبر مسلكية العضو الحزبي مكوناً أساسياً في التقييم والمحاسبة.

وتؤمن الجبهة الشعبية بأن الجماهير الشعبية هي القوة الحاسمة في العملية الثورية، الأمر الذي يتطلب العمل بينها، ومعايشة همومها، ومعرفة مشاكلها، والتعلم منها.

◆◆◆

(١) الجبهة الشعبية: على طريق الثورة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.

ثانياً: العضوية

أقر المؤتمر الثالث في آذار/ مارس ١٩٧٢م النظام الداخلي للجبهة الشعبية شروط العضوية وواجباتها، وحقوقها(*).

وتنقسم العضوية في الجبهة إلى نوعين: النوع الأول: عضو مرشح (المتدرب)، النوع الثاني: عضو عامل. وكذلك توجد فئة أخرى، وهي أصدقاء الجبهة، مع العلم بأنهم لا يُعدون أعضاء فيها، إذ تقتصر العضوية على العضو العامل، أما العضو المرشح أو المتدرب فيقضي فترة لمدة ستة أشهر إلى عام(**). يتدرب في الحلقة حتى يتم تزكيته من عضو عامل في الحزب (مسئوله المباشر) الذى يرفع ترشيحه إلى الهيئة الأعلى (الرابطة) للمصادقة على قرار الخلية لتنسيبه عضوا عاملاً(١).

أما حول شروط العضوية، فيحق لكل مواطن فلسطيني وعربي يتمتع بحسن السير والسلوك، ويتميز بالإخلاص لقضية فلسطين وأمته العربية أن يكون عضواً في الجبهة إذا توافرت فيه الشروط التالية:

- أن يوافق على برنامج الحزب ونظامه الداخلي.
- أن ينتمي إلى إحدى المنظمات الحزبية، ويناضل من خلالها.

(*) (حول الواجبات والحقوق، انظر: النظام الداخلي الصادر عن مؤتمرات الجبهة الشعبية، الثالث، والرابع، والخامس).

(**) تتناول فترة التدريب حلقات الدرس والتثقيف في موضوعات برنامج الحزب ، ونظامه الداخلي، فضلاً عن مواقف الحزب حيال مختلف القضايا، وإلزام العضو الجديد قراءة مجلة الحزب المركزية، ويُعتبر العضو المتدرب عضواً حزبياً له كامل الحقوق وعليه كافة الواجبات أسوة بعضو الخلية الحزبية، باستثناء حق الترشيح والانتخاب، محمد ناصر: مقابلة شخصية ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦م.

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥م. في مكتبه بغزة.

- أن يُبدي استعداداً لتطبيق القرارات، وتنفيذ التعليمات الحزبية.
- أن يسدد الاشتراكات المقررة.
- أن يكون قد بلغ السادسة عشرة من عمره"[1].

نلاحظ مما سبق إنه على الرغم من تماثل بعض الشروط الأساسية للعضو في الأحزاب الثورية كشرط الموافقة على برنامج الحزب والانتماء إلى إحدى المنظمات الحزبية، وتسديد الاشتراكات الشهرية، فإن شروطاً إضافية قد نجدها في شروط العضوية لدى الجبهة، مثل: الارتباط بطبيعة النضال الوطني الفلسطيني من جهة، وطبيعة المرحلة وأشكال كفاحها من جهة أخرى، وإذا أعطى النظام الداخلي لكل مواطن عربي فضلاً عن الفلسطيني الحق في أن يكون عضواً في الجبهة ضمن الشروط المنصوص عليها، ويعود ذلك لإدراك الجبهة للترابط الجدلي بين النضال الوطني التحرري للشعب الفلسطيني والنضال على المستوى القومي وعلى مدار سنوات طويلة من الممارسة العملية، وقد ضمت الجبهة في صفوفها عدداً من الأعضاء غير العرب، مما يعكس جانباً من الالتزام بمبدأ التضامن الأممي أيضاً وعليه فمن الممكن قبول بعض الأعضاء الأجانب بصورة استثنائية، وخاصة من يثبت إخلاصهم وولاؤهم للقضية الفلسطينية المعبر عنه بالخدمات التي يقدمونها للقضية الفلسطينية، وللمكتب السياسي وحده حق الموافقة على إكساب عضوية الجبهة لهؤلاء بناءً على توصية ترفع إليه من الجهات المعنية"[2].

وثمة مسألة أخرى تتعلق بازدواجية العضوية في الجبهة ممن يحملون الجنسيات

(١) مخطوطة الجبهة الشعبيةحول المؤتمر الرابع (١٩٨١م)، مصدر سبق ذكره، لا يوجد رقم صفحة وانظر أيضا: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره،ص٢٥ كذلك أكد المعلومة جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥م. في مكتبه بغزة.

(٢) شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

الأجنبية، ويقيمون في الخارج، وينتسبون - في الوقت نفسه- لأحزاب أجنبية في البلدان التي يقيمون فيها، فموقف الجبهة حيال هذه المسألة كان الرفض فيما يتعلق بازدواجية العضوية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى توجد إمكانية معقولة لتحقيق فائدة من انتساب بعض الأفراد الفاعلين، ومن ذوي الكفاءات من أعضاء الجبهة في أحزاب أجنبية، بهدف التأثير الإيجابي على مواقف الأحزاب الأجنبية تجاه القضايا الوطنية. لذا قررت اللجنة المركزية العامة للجبهة في دورتها السادسة تكليف المكتب السياسي بالوقوف أمام الفكرة لبلورة وجهة نظر محددة، إما إجازة هذه المسألة وفق ضوابط دقيقة ومحددة، أو صرف النظر عنها نهائياً، على أن يرفع المكتب السياسي اقتراحه بشأن هذه المسألة إلى اللجنة المركزية في دورتها اللاحقة[1].

أما بالنسبة لشرط بلوغ سن السادسة عشرة، فإن ذلك لا يعني بطبيعة الحال إهمال من هم دون السن المحددة، إذ عملت الجبهة طيلة الفترة السابقة على استيعاب من هم دون هذا السن في نواح مختلفة منها: شبابية، وكشفية، وأطفال، وغيرها[2].

أما حول موافقة العضو على برنامج الحزب، ونظامه الداخلي، والانتماء إلى إحدى المنظمات الحزبية، فأعتقد أن هذين الشرطين يحولان دون تحويل الجبهة إلى حزب جماهيري مما يحول دون اجتذاب أعضاء جدد، من خلال وضع العراقيل الذاتية التي تعرقل التوسع التنظيمي للجبهة، وهذا يستدعي إعادة النظر في هذين الشرطين، والاكتفاء بموافقة العضو على الاتجاه العام، والأيديولوجي، والسياسي لخط الجبهة. وإن كان الباحث يقر بأن الجبهة تعتمد على الكيف وليس على الكم في

(١) المرجع نفسه، ص ٤١.
(٢) جميل المجدلاوي، مقابلة شخصية، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥م، في مكتبه بغزة.

تنسيبها للأعضاء.

كما يحق للعضو حسب النظام الداخلي الاستقالة من الحزب، من خلال طلب يقدمه للهيئة التي يتبع لها[1]، ولكن عليه أن يتعهد بالحفاظ على كافة المعلومات والأسرار التي اطلع عليها من خلال عمله الحزبي، وعندها يجب على المرتبة الحزبية التي يعمل فيها العضو أن تتخذ قراراً بذلك، على أن يصادق على القرار من المرتبة الأعلى[2].

أما عند انقطاع العضوية، فتبحث المرتبة الحزبية في قضية العضو الذي ينقطع دون سبب، وذلك من خلال عدم المساهمة في نشاط الحزب لمدة أربعة اجتماعات متتالية دون عذر، أو عدم تسديد اشتراكه لمدة ثلاثة أشهر متصلة، حيث تدرس الأسباب، فإما أن تعتبره تاركاً للحزب، وتأخذ بحقه الإجراء المناسب، وفي هذه الحالة يجري تبليغ العضو بالقرار بعد مصادقة المرتبة الأعلى[3]، ويجوز لتارك الحزب العودة إليه في أي وقت شاء بناءً على قرار الحزب، وإما أن يُقبل كعضو متدرب، وتنطبق عليه أحكام العضوية المتدربة، وهذه هي القاعدة والأصل في العضوية الجديدة، أو أن تقبل به الهيئة في مرتبة معينة على نحو استثنائي[4].

ومن الواضح أن النظام الداخلي في الجبهة ينظم الحياة الحزبية في الأوضاع العادية، ولم يتوسع في معالجة المسائل المتعلقة بكافة أنواع الأخطاء، إذ اقتصر على معالجة الأخطاء ذات الطابع التنظيمي والسلوكي عموماً. وقد أحال النظام الداخلي أمر معالجة الأنواع الأخرى من الأخطاء الناجمة عن سوء استخدام السلاح مثلاً، أو

---

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: مفاهيم عامة حول الحزب، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.

(٢) مخطوطة الجبهة الشعبية، حول المؤتمر الرابع عام ١٩٨١م، المادة ٢٦، مصدر سبق ذكره.

(٣) المصدر نفسه المادة ٢٢.

(٤) شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

الجرائم الأمنية وغيرها إلى لوائح خاصة بذلك (عسكرية وأمنية) تقرها اللجنة المركزية العامة، وتجيز هذه اللوائح تجاوز طبيعة الإجراءات الانضباطية العادية المتبعة في الحياة الحزبية، ارتباطاً بطبيعة وخطورة الأفعال المرتكبة، وفداحة الأضرار الناجمة عنها[1].

أما حول تجميد العمل في النظام الداخلي، فيحق للجنة المركزية تجميد العمل في النظام الداخلي كله أو بعض مواده في حال حدوث أمر طارئ، يجعل من استمرار الحياة الحزبية وفق ما رسمه النظام الداخلي مسألة غير ممكنة، فعلى سبيل المثال تم تجميد النظام الداخلي كله في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) منذ أن انطلقت الجبهة الشعبية حتى اتفاق أوسلو، فلم تعقد خلال الفترة المشار إليها المؤتمرات الحزبية، وكذلك كانت قيادات الجبهة في المناطق المحتلة يتم تزكيتها من الأمين العام والمكتب السياسي، وكانت تأخذ أسماءً حركية[2]. وذلك خشيةً عليهم من انكشاف أمرهم من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وبطبيعة عملهم السري النضالي في الأراضي المحتلة.



(١) المرجع نفسه، ص ٧١.

(٢) محمد ناصر، مقابلة شخصية، ٢٢/٩/٢٠٠٦.

الهيكل التنظيمي للجبهة الشعبية

تعتبر بنية الحزب وهيكله من المسائل المهمة في حياة الحزب الداخلية، فضلاً عن تأثيرها بشكل كبير على أنشطة الحزب وبرامج عمله، من أجل تحقيق أهدافه، فهي التي تحدد موقع الحلقات الحزبية، ودروها، ووظائفها، ومهامها، وتنسق بين أنشطتها وفق النظام الداخلي والذى نص على أن يعمل الحزب على أساس القطاعات الجغرافية والمهنية، فحلقات وخلايا الحزب تنظم في مكان السكن أو العمل، وتجمع في منظمات الرابطة فى المنطقة، يليها الفرع، ثم تنظيم الحزب على المستوى الوطني[1].

وتتشكل الهيكلية التنظيمية كما حددها النظام الداخلي في المؤتمر الثالث والرابع، وفق الهيكلية التالية:

- الهيئات المركزية (المؤتمر الوطني العام، اللجنة المركزية العامة، المكتب السياسي).
- الهيئات القيادية للفرع (مؤتمر الفرع، لجان الفرع المركزية، قيادة الفرع).
- منظمة الحزب في المنطقة أو القطاع (مؤتمر المنطقة، قيادة المنطقة) .
- منظمات القاعدة في الحزب[2](قيادة الرابطة، والخلايا).

الهيئات المركزية:

- المؤتمر الوطني:

يعتبر المؤتمر الوطني أعلى هيئة حزبية قيادية في الجبهة، حيث تتجسد فيه إرادة مجموع

(١) مخطوطة الجبهة الشعبية حول المؤتمر الرابع ١٩٨١م، مصدر سبق ذكره.

(٢) الجبهة الشعبية، محطات أساسية، مرجع سبق ذكره،ص١٢، وانظر أيضا: مخطوطة الجبهة الشعبية حول المؤتمر الرابع عام ١٩٨١، مصدر سبق ذكره،

الأعضاء والمنظمات الحزبية[1]. وينعقد دورياً، مرة كل أربع سنوات بناءً على دعوة اللجنة المركزية، ويحق لها دعوته في حالات استثنائية فيها إذا كانت هناك حاجة لذلك، وتلتزم اللجنة المركزية بدعوة المؤتمر بناءً على طلب أغلبية المندوبين (النصف مع زيادة عضو) ويتشكل المؤتمر من مندوبي المنظمات الحزبية للمنتخبين وفقاً لمبادئ النظام الداخلي[2] إضافة إلى أعضاء اللجنة المركزية العامة، ولجنة الرقابة المركزية بوصفهم أعضاء طبيعيين في المؤتمر، وتحدد اللجنة المركزية العامة قوائم للمؤتمر، حيث توزع نسب العضوية فيه على الفروع، بناءً على حجم العضوية، وعضوية كل فرع[3].

ويحق للجنة المركزية دعوة عدد محدد من الأعضاء من ذوى الكفاءات والاختصاص كعاملين في المؤتمر، على ألاّ تزيد نسبتهم عن ١٠٪ من الأعضاء المنتخبين، ويحق لها دعوة عدد محدد من الأعضاء كمراقبين لا تزيد نسبتهم عن ثلث الأعضاء العاملين[4].

ومن مهام المؤتمر الوطني، مناقشة تقارير اللجنة المركزية، ولجنة الرقابة الحزبية[*] ويتخذ القرارات بشأنها، ويقر ويعدل برنامج الحزب في كل مرحلة من المراحل، وينتخب اللجنة المركزية[**]، وكذا الأعضاء المرشحين للجنة، ولجنة الرقابة الحزبية الجديدة، ويحق له حجب الثقة عن اللجنة المركزية أو أي عضو من أعضائها [5].

(١) شروحات النظام الداخلي: مرجع سبق ذكره، ص٩٥.
(٢) مخطوطة الجبهة الشعبية، وثيقة داخلية حول المؤتمر الوطني الرابع ١٩٨١م، وهذا البند تم وصفه في المؤتمر الخامس للجبهة عام ١٩٩٢م حيث تم تحويل الانعقاد الدوري إلى خمس سنوات.
(٣) شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.
(٤) مخطوطة الجبهة الشعبية، حول النظام الداخلي، مصدر سبق ذكره.
(*) أصبحت في المؤتمر الخامس عام ١٩٩٢م تسمى الرقابة المركزية.
(**) بقيت المؤتمرات تنتخب جميع أعضاء اللجنة المركزية، وحصل تطور في المؤتمر السادس عام ٢٠٠٠م لينتخب المؤتمر ٥٠٪ من أعضاء اللجنة المركزية الجديدة ومؤتمرات الفروع تنتخب النصف الباقي (٥٠٪). محمد ناصر، مقابلة شخصية، ٢٢/٩/٢٠٠٦.
(٥) مخطوطة الجبهة الشعبية:حول المؤتمر الرابع، مصدر سبق ذكره.

مؤتمرات الجبهة الشعبية

لقد تناولت فترة الدراسة عقد أربعة مؤتمرات، هما: الأول والثاني، والثالث والرابع. والواقع أن مبدأ عقد المؤتمرات في الجبهة الشعبية بدأ رسمياً عام ١٩٦٩م، والذي أطلق عليه المؤتمر الثاني للجبهة، ولم تمارس الجبهة مبدأ الانتخابات، إلا في مؤتمرها الثاني، أما المؤتمر الأول للجبهة، فعقد في قاعدة عسكرية تقع في جبال السلط الأردنية في آب/ أغسطس ١٩٦٨م، في سياق مؤتمرات تموز/ يوليو ١٩٦٨م، القطرية اليسارية، في فروع حركة القوميين العرب في كل من سوريا والعراق، واليمن، والخليج، والجزيرة العربية، وكان المؤتمر الأول في حقيقته مؤتمراً قطرياً، وإقليمياً للفرع الفلسطيني - الأردني في حركة القوميين العرب، وليس مؤتمراً للجبهة الشعبية بفصائلها الثلاثة التي تشكل أطراف التحالف الجبهوي[1].

وقد حضر المؤتمر الأول ٣٨ عضواً عاملاً[*] - غاب عن المؤتمر اثنان (الدكتور جورج حبش، وسمير الدين شهاب[2] ويقال ٤٥ عضواً (٣٥ عضواً عاملاً

(١) باروت، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٧.

(*) عضوية المؤتمر كانت كما يلي: جورج حبش (غائب)، أبو علي مصطفى، وديع حداد، أحمد اليماني، نايف حواتمة، أحمد محمود، إبراهيم (أبو عيسى)، حمدي مطر، صلاح صلاح، عبد الكريم عودة، محمد كتمتو، ياسر عبد ربه، ذياب خلف، محمد الفرحان، سمير شهاب الدين (غائب)، عبد الكريم حمد، حسين مرعشلي، محمد فرحان، سعيد البطل، حسن الجعبة، نظمي خورشيد، مها بسطامي، عبد الغني هللو، جورج كتن، إسماعيل سالم، إبراهيم بلعوص، نمر نصار، محمد البوريني، أحمد عنبر، فتحي الأسدي، زكي هللو، محمد المسلمي، صالح رأفت، سليمان هادي، حسين حمادة، محمود صلاح، زكريا أبو سنينة، عمر القاسم، عدنان برغل.

(٢) أبو علي مصطفى، حقيقة ما حدث، الأيام (رام الله)، ١٢/ ٦/ ١٩٩٨م، ص ١٨.

و ١٠ مراقبين)(*).

أما القواعد التنظيمية الأساسية في الداخل وفي المخيمات على الساحة الأردنية- الفلسطينية، والمقاتلين في القواعد العسكرية والسجون، لم يؤخذ برأيها، وذلك إثر هزيمة حزيران وما فرضته من أجواء وجهود موجهة لخلق حالة كفاحية لمواجهة الاحتلال. وكانت نسبة عالية من المؤتمرين من المراتب المسئولة عن إقليم فلسطين من خارج الساحة الرئيسية (أي الساحة الفلسطينية- الأردنية) من مصر، والعراق، وسوريا، والكويت، ولبنان، وأوربا[1]. وبهذا المعنى كان مؤتمر آب/ أغسطس مؤتمراً حزبياً ولم يعقد على قاعدة انتخابية، بسبب عدم وجود نظام داخلي وقتئذ للجبهة ينظم قواعد حياتها الداخلية[2].

وقد ناقش المؤتمر موقف الجبهة من منظمة التحرير ومؤسساتها[3]. ونقد المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني، وناقش الموقف من «التجمع الوطني الأردني»[4] الذي كان يرأسه سليمان النابلسي، حيث اعتبر الفريق اليساري أن التجمع المذكور

(*) لقد تم الرد على الأسماء التي أوردها أبو علي مصطفى في جريدة الأيام من قبل على بدوان عضو لجنة مركزية للجبهة الديمقراطية، على أن أبو علي مصطفى أورد بعض الأسماء ممن تم إقحام أسماؤهم بعضوية المؤتمر على الرغم من عضويتهم أو مشاركتهم حتى بصفة مراقب فيما غابت أسماء أخرى، وقال بدوان إن جورج كتن لم يكن عضواً في المؤتمر، وكذلك حسين المرعشلي، ونبيل حمادة، كما لم يشارك صلاح صلاح، ونمر نصار في عضوية المؤتمر. أما زكي هللو، وإسماعيل سالم كانا عضوين مراقبين في أعمال المؤتمر، كما أسقط أبو علي مصطفى عدداً من الأعضاء المراقبين منهم: الشهيد عمر مسعد. انظر على بدوان: الأيام (رام الله) ٤/ ٩/ ١٩٩٨م، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

(١) بدوان: اليسار الفلسطيني، مرجع سبق ذكره.

(٢) باروت: مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٧.

(٣) علي بدوان: اليسار الفلسطيني المسلح الأيام ٤/ ٩/ ١٩٩٨م.

(٤) باروت: مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٠.

ليس إلا مؤسسة رجعية[1] كما ناقش دروس هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧م، والأوضاع العربية والقضية الفلسطينية بعد الحرب، وناقش المؤتمرون كذلك حركة المقاومة الفلسطينية ومسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية[2] وموقف الجبهة من مسألة التحول من حزب برجوازي صغير إلى حزب ماركسي - لينيني[3]. إذ جزم الفريق اليساري بعدم إمكانية التحول بقوله: «إن أقصى ما يمكن أن يفرزه مثل هذا التنظيم هو عناصر يسارية، يمكن أن تشكل حركة يسارية في حال انسلاخها واستقلالها الأيديولوجي، والسياسي، والتنظيمي الكامل عن التنظيم الأساسي» وناقش المؤتمر أيضاً الموقف من النقابات، والموقف من البرجوازية الصغيرة، وفصائل الثورة[*]، والأنظمة الوطنية العربية[4].

وقد رشحت الجبهة فى هذا المؤتمر ١٦ عضواً لعضوية اللجنة المركزية، وخرج مؤتمر آب/ أغسطس ١٩٦٨م بالتقرير السياسي الأيديولوجي الأساسي، والذي يعتبر الأساس الفكري والسياسي الذي بنت عليه الجبهة الديمقراطية استقلالها الأيديولوجي، والسياسي، والتنظيمي فيما بعد[5]. ومنذ مؤتمر آب وحتى تشكيل

---

(١) أبو علي مصطفى، حقيقة ما حدث، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

(٢) انظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: التقرير السياسي الأساسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، آب/ أغسطس ١٩٨٦، مصدر سبق ذكره ص١٢.

(٣) بدوان: اليسار المسلح، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

(*) رأي الفريق اليساري أن تلك المنظمات تقع في خانة البرجوازية الصغيرة الخائنة، بينما كان رأي القيادة التقليدية للجبهة أن ما يحكم موقفهم هو قانون التحالف والتناقض، التحالف ضمن جبهة وطنية عريضة تضم كافة القوى في مرحلة التحرير الوطني الذي يحكم رؤيتها وممارستها، باعتبار التناقض الرئيسي مع الاحتلال الإسرائيلي والتناقض معها على سياساتها المترددة، وفهمها للديمقراطية وعمل المؤسسة والجبهة الوطنية المتحدة.

(٤) أبو علي مصطفى، حقيقة ما حدث، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

(٥) المرجع نفسه، ص١٨.

الجبهة الديمقراطية حاول يسار الجبهة الشعبية أن يضع برنامجه الثوري الذي تقدم به في آب/ أغسطس موضع التنفيذ[1].

نخلص مما سبق إلى أن هذا المؤتمر لم يتم إعداد وثائقه بشكل مسبق كي يعقد المؤتمر على أساسها، فعقد دون وثائق وبصورة ارتجالية، ولم يتشكل على أساس ديمقراطي، ولم يكتسب صورة المؤتمر الحزبي الذي يمكن أن يفرز تنظيماً حزبياً بالمعنى الحقيقي، وذلك لأن حركة القوميين العرب لم يكن لها لوائح أو نظام داخلي يبني على أساسه المؤتمر، إضافة إلى أنه من غير الممكن طرح برنامج لحركة التحرر العربية الفلسطينية وسط ردود فعل غاضبة على هزيمة حزيران. حتى إن المسائل الخلافية التى طرحت بين فريقي المؤتمر كانت مؤشراً على فجاجة طرح المسائل، ونلحظ ذلك - على سبيل المثال - في موقف المؤتمرين من منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، ونقد المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني، في حين أن الجبهة لم تكن قد شاركت فيه بعد، إذ كان الحوار يدور بين الفصائل لتشكيل مجلس جديد. ويمكن القول أيضاً إن المؤتمر الأول للجبهة هو الذي انفجرت فيه الأزمة ما بين اليمين واليسار داخل الجبهة، لذلك تبلور داخل الجبهة جناحان مختلفان.

ويعتبر مؤتمر آب أغسطس مؤتمر ما قبل الانشقاق، كما يعتبر التقرير السياسي الأيديولوجي الصادر عنه بمثابة الأساس الفكري والسياسي الذي بنت عليه الجبهة الديمقراطية استقلالها الأيديولوجي، والسياسي، والتنظيمي لاحقاً.

وقد عقدت الجبهة الشعبية مؤتمرها الثاني فى شباط/ فبراير ١٩٦٩م، الذي أقر الوثيقة الإستراتيجية السياسية والتنظيمية[2]، وقد جاء عقد هذا المؤتمر بعد انعقاد

(١) بدوان: اليسار الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

(٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: محطات أساسية ، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

المؤتمر الأول بستة أشهر فقط، عشية انشقاق الديمقراطية عن الجبهة الشعبية[1] حيث حرصت الجبهة الشعبية على تجاوز نتائج المؤتمر الأول[2] الذي خرج بانحياز كامل للبرنامج السياسي والتنظيمي الذي تقدم به الجناح التقدمي في الجبهة الشعبية[3]، والذي أدى إلى نشوب أزمة عكست نفسها على المؤتمر، ومشاريعه ووثائقه، والهيئة القيادية التي انبثقت عنه، لهذا حرصت الجبهة على أن تتجاوز المؤتمر الأول، بسرعة لظروفه الاستثنائية، حتى لا يظل واقع الجبهة محكوماً بهذا الوضع[4].

ويرى بعض المفكرين اليساريين أن المؤتمر عقد بهذه السرعة حتى تفقد الجبهة الديمقراطية مبرر انشقاقها عن الجبهة الشعبية، وخاصة عندما تبنت الجبهة الديمقراطية النظرية الماركسية – اللينينية[5]. وتطلعت الجبهة الشعبية في المؤتمر الثاني أيضاً إلى تحويل تنظيمها إلى تنظيم ماركسي لينيني مقاتل، ورسم طموحها وصورتها المستقبلية[6]. ويعتقد هنا أنه ربما كان هذا أحد الأسباب، التي دفعت الجبهة الشعبية إلى استدراك الانقسام، وحتى لا يحصل الانشقاق من خلال تقديم وثيقة أو إعلان الولاء للماركسية، والتي بدأت تظهر عام ١٩٦٧م وفق وثيقة تموز/ يوليو[*].

وفي المؤتمر الثاني قيّمت الشعبية مؤتمر آب/ أغسطس ١٩٦٨م، واعتبرت تقرير

(١) باروت: حركة القوميين العرب، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٤.

(٢) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥م في مكتبه بغزة.

(٣) إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص١١.

(٤) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥م. في مكتبه بغزة

(٥) عبد القادر ياسين: مقابلة شخصية ٣/ ١/ ٢٠٠٣م. في منزله بالقاهرة.

(٦) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

(*) يقول د. حبش لقد بدأ التزامي الفكري بالماركسية عام ١٩٦٧م مباشرة وتعمقت ماركسيتي أكثر في أثناء السجن وفي ضوء ذلك كتبت وثيقة المؤتمر الوطني الثاني للجبهة.
للمزيد انظر جورج حبش التجربة النضالية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

أعمال المؤتمر معبراً عنها وفي إطار تراثها السياسي والفكري حتى أنها، نشرته بأدبياتها اللاحقة[1].

وأعلن في المؤتمر الثاني عن تثبيت الهوية اليسارية للجبهة، وتوجهها اقتداء بالتجربة الكوبية لهدف التحول إلى تنظيم ماركسي لينيني.

وقد شكلت القيادة المؤسسة أواخر عام ١٩٦٩م «حزب العمل الاشتراكي العربي» ليؤطّر منظمات حركة القوميين العرب، ويحولها إلى حزب ماركسي لينيني، يسعي إلى قيام حزب شيوعي عربي موحد كبديل عن جميع الفصائل والأحزاب الماركسية اللينينية القطرية، وقد انتخب المؤتمر الثاني ٢٧ عضواً للجنة المركزية[2]. سميت بالقيادة السياسية للجبهة الشعبية، ولم ينبثق عنها مكتب سياسي[3](*).

كما ناقش المؤتمر الثاني مجموعة من الموضوعات التي تضمنتها الوثيقة الاستراتيجية السياسية والتنظيمية التي خرج بها المؤتمر، وهي تحديد أطراف المعسكر المعادي للثورة، كما حددت الوثيقة قوى الثورة على الصعيدين الفلسطيني

---

(١) بدوان: اليسار الفلسطيني المسلح، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

(٢) محمد ناصر: مقابلة شخصية ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦م.

(٣) طلال عوكل: مقابلة شخصية ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦ في مكتبة بوزارة الثقافة والأعلام بغزة.

(*) طلال عوكل: من مواليد عام ١٩٥٠م، التحق بجامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية، ثم أكمل دراسته بجامعة بغداد، كلية الأدب في العراق، وانضم لحركة القوميين العرب عام ١٩٦٦م وفي عام ١٩٧٠م التحق بصفوف الجبهة الشعبية، ووصل إلى عدة مراتب تنظيمية منها، عضو قيادة منظمة ثم عضو قيادة فرع، ولجنة مركزية فرعية، ثم وصل إلى اللجنة المركزية العام ١٩٧٢، وأصبح مسئول مكتب الجبهة الشعبية في العراق ١٩٧٤-١٩٧٨، وثم مسئول مكتب اليمن عام ١٩٧٨-١٩٨١، وأصبح مسئول مكتب الجزائر ١٩٨٤-١٩٨٩، وعمل رئيس تحرير مجلة «الهدف» الناطقة باسم «الشعبية»، ثم مدير التحرير ومسئول دائرة الإعلام والثقافة في الجبهة، ورئيس تحرير مجلة فلسطين الديمقراطية، حالياً يعمل مدير عام وزارة الإعلام في السلطة الوطنية الفلسطينية.

والعربي، وصيغة العلاقات بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني والقوى العربية، كما حددت قوى الثورة على الصعيد الدولي، وهدف حركة التحرير الوطني الفلسطيني(*).

وفي الفترة ما بين ٦-٩ آذار/ مارس ١٩٧٢ انعقد المؤتمر الوطني الثالث للجبهة وسط ظروف موضوعية وذاتية بالغة التعقيد(١)، عقب معارك أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠م، وفي هذه الفترة الحاسمة - التي امتدت منذ ذلك الوقت حتى أحداث جرش وعجلون صيف عام ١٩٧١م(٢)، والتي أدت إلى خروج حركة المقاومة من الأردن إلى لبنان تعرضت الجبهة الشعبية لانشقاق ثالث في اليوم نفسه الذي عقد فيه مؤتمرها الوطني الثالث.

ويذكر أحد قياديي الجبهة أن المؤتمر انعقد لجلسة واحدة، أحيلت فيها الوثائق لجورج حبش، ثم إلى اللجنة المركزية، والتي قامت باستكمال كتابة الوثائق والتقارير، وأقرت في نهاية الأمر وثيقة سميت بمهمات المرحلة الجديدة، والنظام الداخلي الجديد، الذي عكس مستوى التطور الفكري للجبهة في ذلك الوقت(٣)، وهو نظام داخلي لحزب شيوعي(٤)، والذي نص على المبادئ الأساسية للجبهة الشعبية، وهي: المركزية الديمقراطية، والقيادة الجماعية، ووحدة الحزب، والنقد والنقد الذاتي، وجماهيرية الحزب والثورة، ورفعت الجبهة شعار أن كل عضو سياسي

(*) عن هذه الموضوعات انظر: الوثيقة الإستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره ص ٤٧-١٢٠. انظر كذلك: الشريف: البحث ...، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨-١٥٩.

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: مهمات المرحلة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٣) طلال عوكل: مقابلة شخصية، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٤) جورج حبش: مسار التجربة الرائدة ودروسها المستخلصة، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

في الجبهة مقاتل وكل مقاتل سياسي"[1].

ومهما يكن من أمر فإن هذه المبادئ والشعارات كانت أقرب إلى العقلية العسكرية، وذلك لأن تلك المرحلة طغى عليها النضال العسكري، وكان الشعار السائد لحركة المقاومة «لا صوت يعلو فوق صوت البندقية» و«السياسة تنبع من فوهة البندقية» لذلك انعكست هذه الشعارات على فكر الجبهة بشكل عام. ولم يجر في هذا المؤتمر إجراء انتخابات اللجنة المركزية، وإنما جرى تعيينها من قبل أمينها العام جورج حبش[2]، حيث يذكر أحد قياديي الجبهة أن عدد أعضاء اللجنة المركزية الذين كلفوا كان قليلاً، وذلك لمنح فرصة لعدد من الأعضاء القياديين الذين خرجوا مع المنشقين للعودة إلى صفوف الجبهة والانضمام إلى اللجنة المركزية[3].

أما المؤتمر الرابع فقد عُقد بناءً على طلب من اللجنة المركزية، حيث قررت الجبهة عقد هذا المؤتمر في شهر نيسان/ أبريل ١٩٨١م وذلك بعد تسع سنوات على المؤتمر الثالث[4].

وقد عقد المؤتمر في بيروت في الفترة الممتدة من ٢٨ نيسان/ ابريل – ٣آيار/ مايو ١٩٨١م[5]. ويعود سبب تأخر انعقاد المؤتمر إلى اندلاع الحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٥ -١٩٧٦م ثم مرض الأمين العام للجبهة جورج حبش وخضوعه للعلاج في إحدى المستشفيات اللبنانية، وكذلك الانشغال بمتطلبات مجابهة زيارة الرئيس أنور السادات لإسرائيل، وإفرازات كامب ديفيد، حيث إن كل ذلك لم يتح إمكانية

(١) الجبهة الشعبة لتحرير فلسطين: محطات أساسية ، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

(٢) طلال عوكل: مقابلة شخصية ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٣) محمد ناصر: مقابلة شخصية ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

عقد المؤتمر في موعده المحدد[1].

وعقد المؤتمر الرابع تحت شعار «خطوة على طريق استكمال عملية التحول لبناء الحزب الماركسي – اللينيني»، والجبهة الوطنية الموحدة، وتصعيد الكفاح المسلح، وحماية الثورة، وتعزيز مواقعها النضالية، ودحر نهج التسوية والاستسلام، وتعميق الروابط الكفاحية العربية والأممية[2]. وظلت الجبهة تعتبر نفسها تنظيماً ديمقراطيا ثورياً يتحول لمواقع الماركسية اللينينية حتى المؤتمر الرابع[3].

وقد ناقش المؤتمر – في سياق التقييم العام لمواقف الجبهة الشعبية السياسية على الصعيد الفلسطيني – بشكل تفصيلي الدور الذي لعبته الجبهة الشعبية فلسطينياً خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٢-١٩٨١م[4]. وفي هذا الإطار جرت عملية مراجعة شاملة لمجموع الوثائق السياسية، والنظرية، والتنظيمية الصادرة عن الجبهة الشعبية، على كافة المستويات خلال سنواتها الماضية[5].

وقد أعطى المؤتمر الرابع تفويضاً للجنة المركزية العامة، حيث نص على ضرورة اتباع أفضل الطرق لإجراء عملية التصحيح والتعديل اللازمين على بعض الموضوعات التي تضمنتها الوثيقة الإستراتيجية السياسية والتنظيمية، الصادرة عن المؤتمر الثاني للجبهة، وأهم الثغرات التي وقعت فيها الجبهة خلال الفترة السابقة، والمتمثلة في طرح المواقف، والشعارات، والمهمات دون التعمق والدقة الكافيين،

---

(١) محمد ناصر: مقابلة شخصية. ٢٢/٩/٢٠٠٦.

(٢) الجبهة الشعبية: الوضع الراهن، مصدر سبق ذكره، ص٥.

(٣) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية. ١٦/٨/٢٠٠٥ في مكتبه بغزة.

(٤) الجبهة الشعبية: الوضع الراهن، مصدر سبق ذكره ص١٠.

(٥) انظر: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: مقدمة الاستراتيجية السياسية والتنظيمية الصادرة عن المؤتمر الثاني، لجنة الإعلام المركزي، دمشق، ١٩٨٣، ص ٣.

ودون رسم الخطوط الأساسية التي تمكن تحقيق المواقف، والشعارات، والمهمات على أساسها مثل: تسجيل مهمة إقامة جبهة على الصعيد العربي تكون مناهضة للأعداء ومخططاتهم، ولكن دون وضوح، هل هي للتطبيق الفوري؟ وما هي الشروط والظروف التي يجب توفرها لتحقيقها؟ هل هي جبهة موقف سياسي؟ أم برنامج سياسي؟ هل هي جبهة تقدمية ديمقراطية؟ أم جبهة ثورية؟ كذلك خصوصية الثورة الفلسطينية ضمن حركة التحرر العربية، ما هي هذه الخصوصية؟ وكيف نفهمها؟ وكيف تترجم نفسها على صعيد البرامج والمهمات[1]؟

بالإضافة إلى هذه المهمات تناول فهم الجبهة لواقع الحركة الشيوعية العربية، وموضوعات التحرر العربي الثوري، وتحالفات الثورة الفلسطينية على الصعيد العربي. واستخلص التقرير السياسي للمؤتمر الرابع درساً أساسياً حول أهمية الارتقاء بمستوى أوضاع الجبهة، النظرية، والسياسية، وفي الوقت نفسه فقد سجل التقرير وقوعها في مجموعة أخطاء، سياسية تكتيكية تتعلق بالتحليل أو بالتوقعات في المواقف مثل.

استبعاد «الشعبية» كلياً الصدام المسلح بين النظام المصري والكيان الصهيوني، بعد ارتداد نظام السادات تجاه اليمين، إلا أن هذا النظام قام بحرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، الأمر الذي كان مفاجئاً للشعبية[2].

كذلك عند دخول القوات السورية إلى لبنان، واصطدامها مع المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية عام ١٩٧٦م استخلصت الشعبية تحليلاً يتعلق بتراجع النظام السوري نحو معسكر الرجعية. كما تعاملت « الشعبية» لفترة من الوقت مع

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٢.
(٢) الجبهة الشعبية: بعد عشرين عاماً من التحول، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

التحالف (السعودي – السوري – المصري) وكأنه تحالف سيستمر حتى إنجاز التسوية بشكل كامل، وعلى هذا الأساس كان تصور «الشعبية» للتسوية على أنها قطار جارف، وتسير بوتيرة سريعة أكثر مما حصل عملياً، وأنها ستشمل كافة الجبهات ومن ضمنها تسوية القضية الفلسطينية، كصفقة واحدة، وفي بعض الأحيان كانت تطرح تنبؤات وتوقعات محددة عبر تسلسل خطوات التسوية»[1].

وقد اعتبر التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للشعبية،أن التوصيف النظري لهذه الأخطاء يتعلق بمدى وضوح فهم الجبهة للكيفية التي تنتقل فيها البرجوازية إلى مواقع الخصم، حيث إن الطريق كان متعرجاً ومعقداً، ولا يسير باتجاه مستقيم كما يوحى التحليل الاستراتيجي العام، وذلك نتيجة التعارضات بين البرجوازية العربية وبين والصهيونية، الأمر الذي أدى إلى استخلاص درس مهم، يتعلق بأهمية تحديد المواقف التكتيكية السليمة، وتجنب التنبؤات المتسرعة، والتوقعات، والتعارضات، في صفوف الخصم، والعمل للاستفادة منها»[2].

وجاء إقرار المؤتمر الرابع لجميع التقارير، والقرارات المهمة حول مختلف مجالات نضال الجبهة تعبيراً صادقاً وملموساً عن صلابة الوحدة الفكرية، والسياسية، والتنظيمية التي سادت الجبهة، فقد ناقش المؤتمر وبشكل تفصيلي ومعمق الموضوعات والمهام التي بلورتها مسيرة الثورة الفلسطينية، منذ انطلاقتها، حيث وقف المؤتمر طويلاً أمام قضية قواعد الارتكاز للثورة، وأمام خصوصية ساحة الأردن، وقد أعطى اهتماماً كبيراً لنهج التسوية الذي تفشت أخطاره في المنطقة العربية، حيث أكد على ضرورة النضال لاستئصال كافة التأثيرات التي تركها في

(١) الجبهة الشعبية: التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع ، مصدر سبق ذكره، ١٩٨١م،ص ٣٠٢.
(٢) الجبهة الشعبية: بعد عشرين عاماً من التحول، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

أوساط الجماهير الفلسطينية والعربية[1].

وقد انتخب المؤتمر الرابع سبعاً وأربعين عضواً للجنة المركزية[2]، ويمكن القول إن هذا المؤتمر قد أسهم في بلورة مجموعة مهمة من القضايا الفكرية، والسياسية، والتنظيمية، والعسكرية التي عززت إمكانيات النهوض والتطور في مسيرة الجبهة الشعبية. ومهما يكن من أمر، فإن تقارب المدة بين عقد المؤتمرات الوطنية العامة للجبهة منذ مؤتمريها الأول والثاني، وتباعدها في المؤتمرين الثالث والرابع لم يؤثر على وحدة الجبهة وتماسكها، أو سير العمل فيها، فقد حصلت معظم الخلافات الفكرية، والتنظيمية، والسياسية عشية انعقاد المؤتمرات وأثنائها، وكذلك بعد إتمامها بقليل، ومن الجدير بالذكر أن الانشقاقات قد أدت إلى إضعاف جسم الجبهة لفترات طويلة وقد أضاعت الجبهة وقتاً طويلاً فى التنظيرات الفلسفية والفكرية أدت فى النهاية إلى تراجع دور الجبهة على المستوى السياسي والعسكري الذى قامت من أجله.

- اللجنة المركزية العامة:

تعتبر اللجنة المركزية بمثابة هيئة الأركان للجبهة على الصعد النظرية، والسياسية، والتنظيمية خلال الفترات الفاصلة بين المؤتمرات الوطنية[3]، وهي أعلى هيئة قيادية مركزية حزبية بعد المؤتمر الوطني، في فترات عدم انعقاده، وممارسة كافة صلاحياته[4]. حيث ينتخب فى عضويتها أبرز كوادر الحزب ذوي الخبرة والإعداد التنظيمي التي تتطلبها صلاحياتها ومكانتها، فاللجنة المركزية تقود العمل السياسي والتنظيمي بمعناه الواسع بين الجماهير، لتجعل قرارات المؤتمر الوطني للجبهة،

(١) الجبهة الشعبية: الوضع الراهن، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٢) محمد ناصر: مقابلة شخصية:٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦.

(٣) الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره ص ١٠٠

(٤) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي، للمؤتمر الرابع، مصدر سبق ذكره.

ملموسة في الحياة، وذلك من خلال نشاط أعضائها الذين يتحملون عبء قيادة المفاصل الرئيسية في عمل الجبهة وهي التي تمثل الحزب في علاقته مع القوى والأحزاب الأخرى[1]. وتنتخب اللجنة المركزية لمدة أربع سنوات من قبل المؤتمر الوطني[*]، وهو الذي يحدد أعضاءها، والأعضاء المرشحين، حسب ترتيبهم، كما يقر المؤتمر، ويشترط أن يكون أعضاء اللجنة المركزية منتسبين للحزب مدة متصلة لا تقل عن تسع سنوات[2]، وأن يكون العضو المنتخب لغضوية اللجنة المركزية (عاملاً أو مرشحاً) قد أتم مدة عامين متصلين على إشغاله عضوية اللجنة المركزية الفرعية[3].

ويتم شغل المقاعد في عضوية اللجنة المركزية على أساس المعيار الجغرافي أولاً، وأعلى الأصوات ثانياً وتتم المفاضلة على أساس التقييم في حال تساوي مرشحين أو أكثر، ولا يخضع العضو في هذه الحالة للانتخاب داخل اللجنة المركزية، بل يتم إعلام اللجنة المركزية العامة بذلك[4]، وتجتمع اللجنة المركزية بشكل دوري، بواقع دورة واحدة كل ستة أشهر، ويتم عقد الاجتماع بناءً على دعوة من المكتب السياسي، وإن كان يجوز لأغلبية أعضائها (النصف مع زيادة عضو واحد) دعوة اللجنة المركزية لاجتماع استثنائي إذا دعت الحاجة لذلك[5]، وتنتخب اللجنة المركزية

---

(١) الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.

(*) نص النظام الداخلي للجبهة الشعبية على عقد مؤتمراتها الوطنية في دورة عادية كل أربع سنوات وتم تحديد الفترة لمدة خمس سنوات في المؤتمر الخامس الذي عقد في دمشق عام ١٩٩١م جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٨/ ٢٠٠٥. في مكتبه بغزة.

(٢) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي للمؤتمر الرابع ١٩٨١م، مصدر سبق ذكره.

(٣) شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠١.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٠١.

(٥) الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.

العامة، الأمين العام ونائبه بناءً على ترشيح من اللجنة المركزية العامة، كما تنتخب أعضاء المكتب السياسي بناءً على ترشيح الأمين العام[1]. وللجنة المركزية أن تدعو لحضور اجتماعاتها بعض أعضاء المؤتمر بصفة مراقبين[2]، وتتولى اللجنة المركزية المهام التالية: تكليف المكتب السياسي لإعداد الوثائق التنظيمية والسياسية[3]، ومناقشة تقارير المكتب السياسي، واتخاذ القرارات بشأنها، وإعلان حالة الطوارئ، وتجميد العمل في النظام الداخلي كلياً أو جزئياً، وتتحمل مسؤولية ذلك أمام المؤتمر[4]. الذي يتولى بدوره اتخاذ العقوبات والإجراءات التنظيمية بحق أعضاء اللجنة المركزية في حال وقوعهم في أخطاء.

وقد سجل المؤتمر الوطني الخامس نقداً واضحاً على ممارسات اللجنة المركزية وخصوصاً عدم دعوتها لعقد المؤتمر الوطني الخامس في وقته(*) ولذلك تم انتخاب ستين بالمائة من أعضاء اللجنة المركزية من خارج اللجنة المركزية السابقة، وكان المؤتمر الأول للجبهة الذي عقد في الأردن في آب/ أغسطس عام ١٩٦٨م قد تقدم بترشيح ١٦ عضواً لعضوية اللجنة المركزية[5]، وبعد الإعلان عن نتائج الانتخابات حدث خلاف بين الاتجاه اليساري، والاتجاه القومي، واعتبر الاتجاه الأخير أن الفريق الأول تمكن من امتلاك زمام المبادرة في الإعداد للمؤتمر إعداداً كاملاً من

(١) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي، مصدر سبق ذكره. انظر أيضاً الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٧.

(٣) محمد ناصر: مقابلة شخصية. ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦

(٤) المصدر نفسه.

(*) عقد المؤتمر الخامس عام ١٩٩٢م وبذلك يكون قد تأخر عن دورته العادية لمدة ثمان سنوات، محمد ناصر: مقابلة شخصية ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦.

(٥) أبو علي مصطفى: حقيقة ما حدث، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

حيث تشكيله، ووضع كافة الترتيبات التي تضمن له الخروج بالنتائج التنظيمية القيادية التي يريدها، لذا رفض الاتجاه القومي الاعتراف بهذه النتائج، ولم يكن هناك مفر من تسوية تنظيمية، نتج عنها تشكيل قيادة توفيقية مؤقتة[1]، تكون مهمتها قيادة الجبهة إلى حين عقد مؤتمر معد له بصورة جيدة خلال ثلاثة أشهر[2]، فوافق المؤتمر هذا على الحل المؤقت، واختار قيادة من أعضائه، وهم أبو علي مصطفى، ووديع حداد، ونايف وحواتمه، وأحمد محمود إبراهيم (أبو عيسى)، وحمدي مطر، ومحمد المسلمي، وزكريا أبو سنينة على أن يكون جورج حبش مسئولاً عنها في حال حضوره(*) ويتحمل مسؤوليتها في غيابه أبو علي مصطفى[3].

وانتخب المؤتمر الثاني في شباط/ فبراير ١٩٦٩م ٢٧ عضواً للجنة المركزية منهم: جورج حبش وأبو علي مصطفى، ووديع حداد، وأحمد اليماني (أبو ماهر)، وغسان كنفاني، وصلاح صلاح، وحمدي مطر، وإسماعيل سالم، وتيسير قبعة، وأحمد ملوح، وأبو أحمد فؤاد، وعزمي الخواجا، وأبو طلعت العجرمي، وزكريا أبو سنينة، ومحمد المسلمي، وأحمد إبراهيم، وهاني الهندي، ومحمد الأسود، وأبو أحمد يونس[4]. وفي المؤتمر الثالث المنعقد في لبنان في آذار/ مارس ١٩٧٢ بلغ عدد أعضاء للجنة المركزية ثلاثة وثلاثين عضواً، وفي المؤتمر الرابع عام ١٩٨١م أصبح عدد أعضاء اللجنة المركزية خمسة وأربعين عضواً[5].

ويمكن تفسير التباين بين عدد أعضاء اللجنة المركزية حيث كان أقل في المؤتمر

(١) باروت: ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٨.

(٢) أبو علي مصطفى: حقيقة ما حدث، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(*) كان معتقلاً في السجون السورية

(٣) أبو علي مصطفى: حقيقة ما حدث، مرجع سبق ذكره ، ص١١.

(٤) محمد ناصر، مقابلة شخصية،٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦، طلال عوكل: مقابلة شخصية.١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٥) طلال عوكل ، مقابلة شخصية ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

الثالث لوقوع انشقاق الجهة الثورية الشعبية لتحرير فلسطين أثناء عقد هذا المؤتمر كما أسلفنا.

- المكتب السياسي:

وهو الهيئة الحزبية التى تتولى مسؤولية الحزب وقيادته بين دورتي اللجنة المركزية العامة، ويعتبر أعلى هيئة حزبية تنفيذية بعد اللجنة المركزية، ويدخل في صلاحيات المكتب السياسي ومهامه تنفيذ سياسات اللجنة المركزية العامة وقرارتها، وسياسات الجبهة عموماً على الصعد المختلفة، كما يتابع تنفيذ قراراته [1]، وينتخب المكتب السياسي لمدة أربعة أعوام من قبل اللجنة المركزية، التي تحدد عدد أعضاء المكتب السياسي، وتملأ المقاعد الشاغرة فيه، ويشترط النظام الداخلي أن يكون أعضاء المكتب السياسي منتسبين للحزب منذ فترة لا تقل عن عشر سنوات[2].

وفي المؤتمر الأول والثاني لم ينتخب أعضاء للمكتب السياسي، بل انبثق عن المؤتمر الثاني قيادة مركزية أو قيادة سياسية كان فيها جورج حبش، وأبو علي مصطفى (مصطفى الزبري)، ومحمد المسلمي، ووديع حداد، وزكريا أبو سنينة، ومحمود عيسى (أبو عيسى)، وهاني الهندي، وأبو ماهر اليماني، وحمدي مطر، وعزمي الخواجة[3].

أما في المؤتمرين الثالث والرابع، فقد انتُخب أعضاء المكتب السياسي، ويبين الجدول التالي أسماء الأعضاء ومهماتهم[4]:

---

(١) الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥.

(٢) مخطوطة الجبهة الشعبية : النظام الداخلي، مصدر سبق ذكره.

(٣) طلال عوكل: مقابلة شخصية.١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦، أنظر أيضاً يزيد الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٨.

(٤) مقابلة شخصية للباحث مع عدد من قياديي الجبهة.

عضو المكتب السياسي للمؤتمر الثالث ١٩٧٢م	حالته	المهام التي أوكلت إليه
جورج حبش	مقيم في سوريا واستقال من الأمانة العامة للجبهة الشعبية عام ٢٠٠٠م.	الأمين العام
أبو علي مصطفى	استشهد في مكتبه في رام الله في ٢٧-٨-٢٠٠١ إثر قصف طائرات الاحتلال الإسرائيلي لمكتبه	نائب الأمين العام ثم الأمين العام سنة ٢٠٠٠
أحمد اليماني (أبو ماهر)	مقيم في مخيم برج البراجنة ببيروت	عضو مكتب سياسي حتى سنة ١٩٩٢ ثم المسئول المالي
تيسير قبعه		مسؤول التنظيم الخارجي، وعضو مكتب سياسي حتى سنة ١٩٨١ ومن ثم عضو اللجنة المركزية العامة ونائب أول للمجلس الوطني الفلسطيني، وعاد إلى عضوية المكتب السيابي في سنة٨٨ حتى سنة ١٩٩٣.
أبو أحمد يونس	إعدمته الجبهة الشعبية عام ١٩٧٧م.	الأمن (تنظيم لبنان ثم الساحة العربية)
عبد الرحيم ملوح	معتقل في السجون الإسرائيلية- عضو مكتب سياسي حتى سنة ٢٠٠١ ثم عضو اللجنة المركزية حيث أصبح نائب الأمين العام	مسئول العمل العسكري في الأردن ومن ثم مسئول فرع الأرض المحتلة حتى عام ١٩٨٠ ثم مسئول الدائرة

عضو المكتب السياسي للمؤتمر الثالث ١٩٧٢م	حالته	المهام التي أوكلت إليه
	أحمد سعدات	الحزبية
أبو أحمد فؤاد	عضو مكتب سياسي	مسئول القطاع العسكري للجبهة
صلاح صلاح	عضو مكتب سياسي حتى مؤتمر سنة ١٩٩٢	مسئول اللجنة السياسية ثم مسئول فرع الجبهة في لبنان، ومسئول العمل الوطني الفلسطيني في لبنان
وليد قدورة	فصل من الجبهة	تنظيم لبنان
عبد الرحمن الحاج (أبو الطيب)	عضو مكتب سياسي، انتهت مدته، وغادر الجبهة تماماً عام ١٩٩٢.	مسئول التنظيم في لبنان، ثم الدائرة الثقافية
محمد بلعوص (أبو أيمن)		مسئول الساحات العربية بعد سنة٧٣ لمدة ٥ سنوات
عزمي الخواجا	عضو مكتب سياسي حتى مؤتمر١٩٩٢	مسئول فرع بالأردن
بسام أبو شريف	عضو مكتب سياسي وفصل عام ٨٣ / ٨٤	دائرة الإعلام
فايز (أبو الرائد)	عامل	مسئول العمل النقابي والجماهيري
محمد الأسود (جيفارا غزة)	استشهد في ٩-٣-١٩٧٢	مسئول قطاع غزة للعمل العسكري
غسان كنفاني	استشهد في ٨-٧-١٩٧٢	الأديب والصحافي والرسام المعروف، رئيس تحرير الهدف

عضو المكتب السياسي للمؤتمر الثالث ١٩٧٢م	حالته	المهام التي أوكلت إليه
وديع حداد	استشهد سنة ١٩٧٨	مسئول العمل العسكري الخارجي
عمر قطيش		مسئول لجنة التثقيف ثم رئيس تحرير الهدف
عضو المكتب السياسي للمؤتمر الرابع ١٩٨١	حالته	
فوز خليفة (أبو جابر)		مسئول فرع سوريا
جورج حبش		الأمين العام
أبو علي مصطفى		نائب الأمين العام
أبو أحمد فؤاد		القطاع العسكري في لبنان
تيسير قبعة		
عبد الرحيم ملوح		
عمر قطيش		
أحمد اليماني		المالية
محمد المسلمي	توفى أثر مرض عضال عام ٢٠٠٥ بعد عودته إلى قطاع عزة	الأرض المحتلة
أبو العبد يونس		
بسام أبو شريف		
عبد الرحمن الحاج (أبو الطيب)		الدائرة الثقافية
صلاح صلاح		
عزمي الخواجا		الأردن
فوز خليفة (أبو جابر)		سوريا
أحمد قطامش		الضفة

عضو المكتب السياسي للمؤتمر الثالث ١٩٧٢م	حالته	المهام التي أوكلت إليه
ربحي حداد		مسئول المعتقلين
صابر محيي الدين		
جميل المجدلاوي	عضو مكتب سياسي سنة ١٩٨٨	الأرض المحتلة، الفرع الخارجي
تيسير قبعه	عضو مكتب سياسي سنة ١٩٨٨	الأرض المحتلة، الفرع الخارجي

- الهيئات القيادية للفروع:

تعتبر منظمات الحزب في الفروع المختلفة دعامة الحزب الرئيسية، باعتبارها حلقة الوصل الأساسية بين الحزب والجماهير، وتعتبر أداة التنظيم الفعلي للجماهير لنشر افكار ومبادئ الحزب ، وتضم منظمات الحزب في الفروع، والهيئات الوسطى، والكوادر المسئولة عن قيادة الحزب في مواقع عملها، كما تضم منظمات القاعدة، التي تكون على تماس مباشر ودائم مع الجماهير[1].

وتتشابه منظمة الحزب بالفرع، في هيكليتها والعناصر الأساسية لتكوينها مع هيكلية عموم الحزب، وتكوينه، باستثناء بعض الفروقات في عدد من الأحكام المترتبة أساساً على كونها معنية بشكل مباشر في الشؤون الحزبية المرتبطة بنطاق عمل الفروع، دون أن يلغي ذلك - بطبيعة الحال - دور منظمات الفرع وتأثيرها على سياسة الحزب ككل، ونشاطه العام، ودورها في تكوين الهيئات المركزية في الحزب، فضلاً عن كونها المصدر الذي يغترف منه الحزب عناصره القيادية الأولى[2].

(١) الجبهة الشعبية، شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٩.

١- مؤتمر الفرع:

ينتخب مؤتمر الفرع لمدة عامين، ويحدد عدد المندوبين إلى مؤتمر الفرع وكيفية انتخابهم لملء المقاعد الشاغرة من قبل لجنة الفرع المركزية، ويتشكل مؤتمر الفرع من مندوبي مؤتمرات المناطق ويعد أعضاء اللجنة المركزية للفرع أعضاء طبيعيون في المؤتمر[1]. ويدعى مؤتمر الفرع للانعقاد مرة كل سنة على الأقل، من قبل لجنة الفرع المركزية، ويحق للجنة الفرعية المركزية أو لأغلبية أعضاء المؤتمر دعوته لاجتماع استثنائي[2]. ومن مهام مؤتمر الفرع ملء المقاعد الشاغرة في اللجنة المركزية الفرعية بالانتخاب، ومناقشة تقارير لجنة الفرع المركزية، ولجنة الرقابة الفرعية[3]. ويتخذ القرارات بشأنها، أو يبدي رأياً فيها، وتنتخب لجنة الفرع المركزية لجنة الرقابة ومندوبي المؤتمر الوطني[4].

٢- لجنة الفرع المركزية:

تنتخب لجنة الفرع المركزية لمدة عامين، ويجب أن يكون أعضاؤها منتسبين للحزب مدة لا تقل عن خمس سنوات دون انقطاع، وتتشكل اللجنة المركزية الفرعية من مسئولي لجان المناطق المنتخبين من مناطقهم، وممن ينتخبهم الفرع استكمالاً لعضوية اللجنة المركزية للقيام بمهام أخرى في الفرع غير قادة العمل الحزبي في المناطق[5].

وتعتبر اللجنة المركزية الفرعية أعلى هيئة حزبية على مستوى الفرع، في الفترة

(١) الجبهة الشعبية: مفاهيم عامة حول الحزب، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.
(٢) مخطوطة الجبهة الشعبية، النظام الداخلي، مصدر سبق ذكره.
(٣) الجبهة الشعبية، شروحات النظام الداخلي المادة ٣٢، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١.
(٤) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي، مصدر سبق ذكره.
(٥) الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢.

الفاصلة بين مؤتمرين، حيث تشكل أحد مرجعيات الفرع، بالإضافة إلى الهيئات القيادية الأعلى[1]. ومن مهام لجنة الفرع، المركزية تنفيذ قرارات الهيئات القيادية العليا في الحزب، وقرارات مؤتمر الفرع، وترفع تقاريرها بصورة منظمة إلى اللجنة المركزية للحزب[2].

٣- قيادة الفرع:

تنتخب لجنة الفرع المركزية قيادة الفرع، وتمارس هذه القيادة كل صلاحيات لجنة الفرع المركزية في الفترات الفاصلة بين اجتماعاتها، وتنفذ قيادة الفرع كافة قرارات الهيئات المركزية العليا في الحزب وقرارات مؤتمر الفرع، ولجنتها المركزية وقراراتها[3]. أما حول منظمة الحزب فى المنطقة أو القطاع، فيتشكل مؤتمر المنطقة من أعضاء لجنة المنطقة بوصفهم أعضاء فيه، فضلاً عن الأعضاء المنتخبين من مؤتمرات الروابط لتمثيل روابطهم في مؤتمر المنطقة، ويحق لقيادة الفرع دعوة عدد محدد من الكفاءات، كأعضاء مرشحين لعضوية المؤتمر، بما لا تزيد نسبتهم عن عشرة في المائة من أعضاء المؤتمر العاملين، ويتم عرض أسمائهم على المؤتمر ليقرر بشأن عضويتهم، فإما أن يقبلهم كعاملين أو مراقبين[4].

وينتخب مؤتمر المنطقة أو القطاع لمدة عامين، ويدعى للانعقاد من قبل قيادة المنطقة أو بناء على طلب أغلبية أعضاء المؤتمر، ويناقش مؤتمر المنطقة تقارير قيادة المنطقة، ولجان الرقابة، وينتخب المندوبين إلى مؤتمرات الفرع. ثم تنتخب قيادة المنطقة لمدة عامين، ويشترط أن يكون أعضاء قيادة المنطقة قد مضى على وجودهم في

(١) المرجع نفسه، ص ١٢٣.

(٢) مخطوطة الجبهة الشعبية، النظام الداخلي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

(٣) المرجع نفسه، ص١٣٠.

(٤) الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي المادة ٣٣، مرجع سبق ذكره، ص١٢٢.

الحزب مدة لا تقل عن ثلاث سنوات[1].

٤- منظمات القاعدة في الحزب:

تنشأ منظمات القاعدة في مكان إقامة الأعضاء (حي- قرية)، ويمكن أن تنشأ في مكان عملهم (مصنع - مدرسة - مؤسسة - دائرة) حينما وجد ثلاثة أشخاص على الأقل[2].

وبحسب النظام الداخلي يقوم بناء منظمات القاعدة والوسطى بشكل رئيس في الحزب على الأساس المهني في مكان عمل الأعضاء، ومن ثم مكان سكن الأعضاء[3]، وتشكل كل مجموعة من الأعضاء المتدربين يتراوح عددها بين ثلاثة إلى عشرة أعضاء مرتبة حلقة حزبية والتي تعتبر المرتبة الحزبية التي تعد الأعضاء للانتماء الكامل إلى الحزب، ويقود الحلقة عضو حزبي من أعضاء الخلية المسئولة عن تلك الحلقة، وتشكل كل مجموعة من الأعضاء يتراوح عددها ما بين ثلاثة إلى عشرة أعضاء خلية، وتعتبر الخلية المرتبة الحزبية الأساسية في بناء الحزب، ولكل خلية مسئول ونائب مسئول، وكل مجموعة من الخلايا يتراوح عددها ما بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء تشكل رابطة، ويعقد مؤتمر الرابطة كل عامين، ويتشكل من جميع أعضاء الخلايا التابعة لها[4]. بإشراف الهيئة الحزبية الأعلى (لجنة منطقة)[5]، وينتخب المؤتمر قيادة الرابطة ومندوبيه إلى مؤتمر المنطقة، ويجب أن يكون أعضاء وقيادة الرابطة منتسبين للحزب منذ فترة لا تقل عن سنتين، وقيادة الرابطة هي التي

(١) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي للمؤتمر الرابع المادة ٣١، مصدر سبق ذكره.

(٢) المصدر نفسه، المادة ٣٢.

(٣) الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص١٢٦.

(٤) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي ، المادة ٣٢/ ٦، مصدر سبق ذكره.

(٥) الجبهة الشعبية: مفاهيم عامة حول الحزب، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨.

تصادق على قرارات الخلايا المتعلقة بقبول الأعضاء والعقوبات الانضباطية المتخذة بحقهم"[1]. ومن واجبات المنظمات القاعدية:

- تنظيم الجماهير في مؤسسات جماهيرية، من أجل النضال المطلبي والسياسي، علاوة على مهمتها في تعبئة الجماهير وقيادتها للمساهمة النشطة في النضال وفق برنامج الحزب ومواقفه السياسية.

وعلى الصعيد الداخلي تعمل منظمات القاعدة على تثقيف أعضاء الحزب العاملين والمرشحين للعضوية، بهدف الارتقاء بمستوى وعيهم الفكري والسياسي، وتربيتهم على الجرأة، والمبادرة، والتفكير العلمي، والانضباط، والطاعة الواعية، والتصدي للعادات البالية المتمثلة فى الفردية، والأنانية، والكسل، والإهمال، والتهرب من المسؤولية، كما تعمل على تطبيق الانضباط الحزبي بين الأعضاء، وتطوير فهم ممارسة النقد والنقد الذاتي، ومكافحة الإهمال والفساد"[2].

كما تنشئ كافة منظمات الحزب المركزية، والمحلية، والقاعدية لجاناً للرقابة[*] .وتنتخب هذه اللجان من قبل المؤتمرات المناظرة[3]، ومهام هذه اللجان دراسة قضايا الأعضاء الذين خالفوا النظام الداخلي، ومراقبة الالتزام التنظيمي، ويحق لأي عضو في الحزب أن يشتكي للجنة الرقابة عن أي خلل يرتكبه أي عضو في أي مرتبه عند تجاوز النظام الداخلي، أو إذا وقع عليه ظلم، وتعتبر لجنة الرقابة بمثابة هيئة قضائية

(١) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي المادة ٣٢/ ٧، مصدر سبق ذكره.

(٢) الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي، المادة ١١/ ٣٤،مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠-١٣١.

(*) تم إقرار لجنة الرقابة المركزية في المؤتمر الخامس للجبهة عام ١٩٩٢م. محمد ناصر: مقابلة شخصية،٩٢٠٠٦/٢٢

(٣) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي المادة ٣٢، مصدر سبق ذكره.

لتنفيذ العدل، وترسيخ النظام الداخلي، وعدم الخروج عنه"[1]. ومن حق كل مستوى تنظيمي في الجبهة أن يشكل اللجان التي تساعده في عمله (لجنة العمل السياسي – لجنة العمل المالي، لجنة العمل النقابي، لجنة العمل الوطني) وهذه اللجان تتشكل في كل المستويات الحزبية من الرابطة حتى المكتب السياسي"[2].

يتضح من خلال ما سبق إن مبدأ انتخاب الهيئات الحزبية هو مبدأ أساسي لتشكيل جميع الهيئات القيادية للجبهة من الأسفل إلى الأعلى، ويعني ذلك أن جميع الهيئات القيادية، في الجبهة من مسئول الخلية وانتهاء باللجنة المركزية منتخبة، وهذا يؤدي غالباً، إلى تقديم أفضل القوى والكفاءات للقيادة، ويعتبر مؤشراً مهماً لمبدأ الديمقراطية الذى نادت به الجبهة، وأصبح مبدأ من مبادئها منذ انطلاقتها الأولى حتى فترة الدراسة.

◆◆◆

(١) محمد ناصر: مقابلة شخصية. ٢٢/٩/٢٠٠٦.
(٢) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية. ١٦/٨/٢٠٠٥ فى مكتبه بغزة.

تمويل الجبهة

يعتبر التمويل عنصراً أساسياً في قيام أي تنظيم واستمرار بقائه ونموه، فهو يمثل شريان الحياة لأي حزب، لذلك فإن التمويل دائماً يحوز على اهتمام من يفكرون في إنشاء أي تنظيم، لاسيما إن كان ثورياً ينتهج أسلوب الكفاح المسلح الذي يحتاج أموالاً طائلة من أجل شراء الأسلحة، والتدريب والقيام بالأعمال الفدائية، وتغطية نفقاته، ليستطيع تحرير أرضه ووطنه المحتل.

وقد اتبعت الجبهة سياسة السرية التامة في الأمور المالية، إذ أنها لم تقم بنشر تقاريرها المالية أو وضعها على طاولة المناقشات العلنية[1]، على اعتبار أن سرية التمويل قضية أمنية بهدف الحفاظ على مصادر تمويلها وعلى الأشخاص الممولين والداعمين لها، على اعتبار أن ممولي الجبهة يمكن أن يوضعوا على قائمة «الإرهاب» حتى لا تتعرض حياتهم للخطر من قبل العدو الصهيوني، والدول الداعمة له، وبسبب ملاحقة الجبهة من قبل الاحتلال وأعوانه، مرت الجبهة بأزمات مالية وصعوبات استثنائية لم تواجهها بعض الفصائل الأخرى، فلم يسمح للجبهة بممارسة فعاليتها بشكل علني إلا سنة ١٩٧٩م، وفي بعض الدول وخاصة دول الخليج والسعودية لم يسمح لها بالعمل إطلاقاً، وظلت قياداتها تلاحق وتعتقل، وخاصة في الأردن حتى الثمانينات[2]، وتعتبر الدائرة المالية في الجبهة هي المسئولة عن الصندوق المالي وعن إنفاق الأموال وفق الاحتياجات، وإدارة الإيرادات والنفقات.

كما خصصت الجبهة موازنة مالية خاصة لكل فرع من فروعها، وكل منطقة من

(١) طلال عوكل: مقابلة شخصية، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٢) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية،١٦/ ٨/ ٢٠٠٥ في مكتبه بغزة.

مناطقها تدير شؤونها لجنة مالية تخضع للصندوق المالي العام للجبهة، تقوم هذه اللجنة بوضع موازنة تقديرية لإيراداتها ومصروفاتها، وتضع آلية عمل لذلك، ثم تقوم اللجنة المالية بإرسال التقارير إلى الدائرة المالية العامة، أما الأمور الخارجة عن إطار الموازنات، مثل شراء صفقات السلاح فتناقش في المكتب السياسي، ومن ثم تقوم الدائرة المالية العامة بالتنفيذ[1].

وفيما يتعلق بمصادر تمويل الجبهة، فقد اعتمدت الجبهة على عدة مصادر لتمويلها حيث تمثلت فيما يلي:

أولاً: اشتراكات الأعضاء:

حرصت الجبهة منذ البداية على أن من شروط العضوية تسديد العضو الاشتراكات الشهرية[2]، وبنسب متفاوتة أدناها واحد بالمائة من دخله لدعم الحزب[3]، ويسدد العضو اشتراكاته بشكل منتظم، وإذا انقطع ثلاثة أشهر، يُعرض على الهيئة أو اللجنة المعنية، لاتخاذ الإجراء المناسب بحق العضو المتخلف عن السداد، وقد اعتبرت الجبهة أن تسديد الاشتراك الشهري يمثل ضرورة من ضرورات دعم النضال وليس مجرد مبلغ من المال، كما يتبادر إلى ذهن البعض، والأهم من ذلك فإن تسديد الاشتراكات يعتبر ضرورة تربوية مهمة عند الجبهة إلى جانب أن تسديد الرسوم يعد تعبيراً عن مستوى التزام العضو بالحزب، كما أن النظام الداخلي لم يحدد قيمة الاشتراكات الشهرية، ويتم تحديد قيمة الاشتراكات وفقاً للوائح المالية ارتباطاً بمستوى دخل الأعضاء[4].

(١) طلال عوكل مقابلة شخصية. ١٦/١٠/٢٠٠٦.

(٢) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي المادة ١٧/ ٥، مصدر سبق ذكره.

(٣) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية. ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥.

(٤) شروحات النظام الداخلي المادة ٥/ ١٧، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

يقول أحد قيادات الجبهة إن العضو الذي يتفرغ في الجبهة، ويعمل في مكاتب منظمة التحرير أو أي مؤسسة أخرى، ويتقاضى راتباً أعلى من راتبه الذي كان يحصل عليه، وهو في الحزب كان يدفع هذا الفارق للجبهة(١).

إضافة إلى ذلك فقد اعتمدت الجبهة عند بداية تأسيسها فيما يتعلق بالتمويل على عناصر من حركة القوميين العرب الذين كانت تربطهم علاقة بقيادات الجبهة(٢).

ثانياً: المشاريع الاقتصادية:

كانت المشاريع الاقتصادية التى تنفذها الجبهة تتم بقرار من الدائرة المالية، حيث تفرعت عن هذه الدائرة لجنة اقتصادية اهتمت بإنشاء مشاريع اقتصادية كوسيلة لتمويل الجبهة(٣).

ومنذ عام ١٩٦٩(*). شجعت الجبهة المزارعين على إنشاء مزرعتين تعاونيتين على الأرض البور في وادي الأردن(٤)، كما قامت الجبهة بإنشاء فنادق، ومطاعم، وقامت بإنشاء

---

(١) طلال عوكل: مقابلة شخصية. ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥.

(٢) سالم دردونة: مقابلة شخصية ٨/ ٩/ ٢٠٠٦.

(٣) عبد الحليم عاشور الغول مقابلة شخصية ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦، فى جمعية بادر للتنمية والأعمار فى مدينة غزة.

(*) عبد الحليم الغول: من مواليد ١٩٤٢م من قرية هربيا قضاء غزة أنهى دراسته الثانوية في غزة ثم التحق بجامعة الإسكندرية كلية تجارة قسم المحاسبة، وتخرج منها عام ١٩٦٥، انضم لحركة القوميين العرب أثناء دراسته الجامعية عام ١٩٦١ وعمل عضو فى قيادة منطقة لمدينة غزة في حركة القوميين، عند تأسيس الجبهة الشعبية التحق بصفوفها عام ١٩٦٧ وتدرج في المراتب التنظيمية إلى أن وصل لعضوية اللجنة المركزية العامة، وذلك في مؤتمرها الرابع عام ١٩٨١،عمل في الدائرة المالية للجبهة وعمل نائب مسئول دائرة الإعلام المركزي في مجلة الهدف، وأفرزته الجبهة للعمل في دائرة الإعلام الفلسطيني الموحد لمنظمة التحرير، وحالياً يعمل مديراً في جمعية بادر للتنمية والإعمار في مدينة غزة.

(٤) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٠.

مصنع للحديد ولكن تم ضرب هذا المصنع من قبل جيش الاحتلال الصهيوني إبان اجتياح بيروت عام ١٩٨٢م، حيث يقول أحد قياديي الجبهة «إنه لو قدّر لهذا المشروع النجاح لأغنى الجبهة الشعبية في تلك الفترة، كما قامت الجبهة بالاستثمار في بعض المشاريع الاقتصادية الصغيرة مثل: صناعة الإكسسوارات من سلاسل ،وخواتم فضية منقوش عليها علم فلسطين، وخارطة فلسطين، وشعارات للجبهة، كانت تسوّق في الدول العربية، خاصة في لبنان وسوريا، كما تم تسويق هذه المنتجات في دول أوروبية»[1].

كذلك قامت الجبهة بشراء العقارات وبيعها (أراضي ومنشآت) وفتحت بعض المشاغل، مثل: (الخياطة والتطريز) ووضعت أموالاً لها في البورصة، ولكن هذه التوظيفات لاسيما البورصة كانت فاشلة، حيث لم تلب الغرض[2]، وأظهر التقرير المالي المقدّم إلى المؤتمر الرابع عام ١٩٨١م أن الجهة الشعبية استثمرت أموالاً في مشاريع إنتاجية وتجارية، إلا أنها افتقرت إلى لجنة فنية تضع بتصرفها المال، وتشترك معها في المراقبة والمتابعة[3].

ثالثاً: الصندوق القومي الفلسطيني:

سعت منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها إلى الاهتمام بمصادر مالية لتمويل أنشطتها المتنوعة، والتي تهدف إلى تحرير فلسطين، ففي أول اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٦٤م تم تأسيس « الصندوق القومي الفلسطيني» لتمويل أنشطة المنظمة[4]، وجميع الأجهزة التي تنبثق عنها وفق ميزانية سنوية تضعها

(١) عبد الحليم الغول، مقابلة شخصية. ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦.

(٢) طلال عوكل، مقابلة شخصية. ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٣) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٦٩١.

(٤) نيل لفنجستون، دافيد هاليفي: القصة الحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مركز الدراسات، وترجمة « الزهراء للإعلام العربي»، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ١٧٩.

اللجنة التنفيذية للمنظمة(*) ويتألف مجلس إدارة الصندوق القومي من خمسة عشر عضواً يعينون بقرار من اللجنة التنفيذية، مدة العضوية فيه ثلاث سنوات قابلة للتجديد من اللجنة نفسها(1).

أما فيما يتعلق بموارد الصندوق، فإن أهمها ضريبة التحرير، التي كان يدفعها الموظفون الفلسطينيون في مختلف الدول العربية(**).

وعلى الرغم من بعض الصعوبات التي كانت تواجه الصندوق في جباية هذه الضريبة، فإنها كانت في طليعة الموارد التي تزود الصندوق بالأموال المطلوبة، ومنذ نشأة الصندوق وحتى عام ١٩٧٤م كانت « ضريبة التحرير » تشكل نسبة ثمانين بالمائة من ميزانية المنظمة، إلى جانب بعض المخصصات التي صرفتها الحكومات

(*) والفصائل الممثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى فترة الدراسة هي(حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وطلائع حزب التحرير الشعبية – الصاعقة، وجبهة التحرير العربية) وهذه الفصائل بكاملها كانت ممثلة في اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر عام ١٩٨٣م، إلا أن المجلس الوطني المنعقد بعمانَ عام ١٩٨٤م قرر نتيجة المشاركة المسلحة لبعض الفصائل في حصار طرابلس ورفع السلاح في وجه قيادة المنظمة حذف تمثيلها، وهي: الصاعقة والقيادة العامة، وصعدت مقابل ذلك جبهة التحرير الفلسطينية، وضمنت المنظمة فصائل أخرى ليست ممثلة في اللجنة التنفيذية مثل: جبهة النضال الشعبي والملاحظ أن فتح، والشعبية، والديمقراطية أخذت حظاً أكثر من غيرها، وهذا طبيعي باعتبارها هي الفصائل الرئيسية داخل المنظمة.

محمد كريشان: منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

(١) عبد المنعم المشاط: تطور الكيان الفلسطيني وإنشاء منظمة التحرير، في: الفلسطينيون في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٦٠١.

(**) فرض المجلس الوطني ما بين عامي ١٩٦٨-١٩٦٩م، ضريبة دخل على راتب كل فلسطيني يعمل في أي بلد عربي أو إسلامي، مقدارها من خمسة إلى سبعة في المائة من راتبه:

نيل لفنجستون، دافيد هالفي: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠.

العربية(*)، وهناك رافد آخر وهو ما تقدمه الجماهير العربية عن طريق التبرعات، وتنظيم أيام خاصة لدعم المنظمة مالياً[1].

وقد نصت المادة ٢٦ من «الميثاق الوطني الفلسطيني»، على أن تشكل في البلاد العربية والصديقة لجان تعرف بلجان نصرة فلسطين لجمع التبرعات، ومساندة المنظمة في مساعيها القومية[2]. حيث وحدت المنظمة الجباية المالية، واعتبرت الصندوق القومي الفلسطيني الجهاز الذي يتلقى سائر أشكال المعونات والمساعدات المالية المتعلقة بدعم الصمود[3].

لذلك يعتبر «الصندوق القومي الفلسطيني» هو صندوق الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية، حيث من خلاله تم توحيد مالية الثورة، والإيرادات، والنفقات، والمصروفات لمقاتلي المنظمات الفلسطينية التابعة للمنظمة وذلك بقرار من القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية[4].

ويتولى المجلس الوطني الفلسطيني تحديد حصة كل منظمة من المنظمات المشاركة، من خلال ميزانية تقديرية تقدمها المنظمة[5].

(*) تجدد الإشارة إلى أن الحكومات العربية لا تسدد التزاماتها المتراكمة لصالح الصندوق، ولا يخلو تقرير مالي من الإشارة إلى ذلك.

انظر راشد حميد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٦٤ - ١٩٧٤، سلسلة كتب فلسطينية - ٦٤ - منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٥، ص٥٤.

(١) الموسوعة الفلسطينية: المجلد الثالث مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

(٢) مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٦٠.

(٤) نفسه، ص ١٩٠.

(٥) إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

وكان الدعم الذي يحصل عليه كل فصيل من فصائل المنظمة، يتفق وعدد المقاتلين لكل فصيل، حيث تقدم قائمة بأسماء المقاتلين، والتفاصيل الخاصة بذلك، أي أن الدعم يكون حسب النسبة العددية للمقاتلين.

وظلت الجبهة منذ انطلاقها وحتى عام ١٩٧١م، لا تأخذ نصيبها من «الصندوق القومي»[١]، لأنها قاطعت هيئات المنظمة، واتهمت المنظمة، التي تهيمن عليها فتح بالنزعات البيروقراطية حيث رفضت الجبهة تعيين ممثليها لشغل حصتها من المناصب المخصصة لها في مؤسسات المنظمة، وقد بيّن أحد الكبار في «فتح» سلوك الجبهة على أنه يستند إلى ما أصبح يُعرف بحصص التمثيل[٢]. وعندما دخلت الجبهة في إطار المنظمة، وشاركت في اللجنة التنفيذية، أخذت حصتها حتى عام ١٩٧٤م وقد وصل المبلغ الشهري في تلك الفترة من ٢٠٠٠ –٢٥٠ ألف دولار تقريباً، وقد خضع هذا الإنفاق للمساومات، والمزاج، ورؤية القيادة المهيمنة، ووفق مشيئة ياسر عرفات[٣].

ثم علقت الجبهة عضويتها في اللجنة التنفيذية في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٤م عندما شكلت مع فصائل أخرى جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية ، واستمر هذا الموقف حتى قام السادات بزيارة القدس، فانعقد المؤتمر الأول لقمة الصمود والتصدي، واتفقت فصائل المقاومة على وثيقة طرابلس التي رفضت مؤتمر جنيف وأي تفاوض مع العدو، ونادت الجبهة للمشاركة في المجلس الوطني في دورته (١٤) دورة هواري بومدين١٩٧٩م[٤]، لتضع حداً للمقاطعة،

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ١٦/٨/٢٠٠٦ في مكتبه بغزة.

(٢) يزيد صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٢.

(٣) عبد الحليم الغول: مقابلة شخصية ٢١/١١/٢٠٠٦ في جمعية بادر للتنمية والأعمار في مدينة غزة .

(٤) كرشان: مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

وتأخذ حصتها المالية من الصندوق القومي[1] ومع تدفق المساعدات العربية إلى خزينة المنظمة عام ١٩٧٩م[*]. حصلت الجبهة على مبلغ قدره ٤٠٠ ألف دولار من الصندوق القومي الفلسطيني. مثلها مثل باقي التنظيمات الأخرى[2]. ومهما يكن من أمر فإن الجبهة وبقية الفصائل الأخرى اعترضت بشدة على سيطرة فتح على الصندوق القومي بشكل عام[3]، حيث كان يتم اختيار مسئول الصندوق القومي من المقربين لحركة فتح وموضع ثقتها[4]. وقد عبر مسئولون فى الجبهة بأن جزءاً من الدعم المالي للمنظمة استخدم في تلبية حاجات الشعب الفلسطيني وثورته، إلا أن الجزء الأكبر من هذا المال استخدم بصورة أدت إلى ظهور أمراض، وممارسات، وسلوكيات هي أبعد ما تكون عن العمل الوطني والكفاحي، فقد جرى الاستئثار الفردي بهذا المال، وخضع في إنفاقه لمزاج بعض الأشخاص، حتى أصبح بإمكان أي فرد فلسطيني أن يلمسها، من خلال السيارات، والشقق، والسفر، والامتيازات

---

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ١٦/٨/٢٠٠٦ فى مكتبه بغزة.

(*) جاء موقف تلك الدول بعد الصدمة التي أحدثها الرئيس أنور السادات بالتفاوض مباشرة مع إسرائيل، ومنذ أن أصبح واضحاً أن المواجهة بين مصر وإسرائيل غير مطروحة، فقد كان البديل هو زيادة مقدرة منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل تخريب اتفاقية كامب ديفيد وممارسة ضغط عسكري على إسرائيل، أما الهبات المقدمة من الحكومات العربية التي أقرت في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد عام ١٩٧٩م فهي كالتالي: - السعودية ٨٥,٧ مليون دولار، والإمارات ٣٤,٣ مليون دولار، الجزائر ٢١,٢ مليون دولار، والعراق ٤٤,٦ مليون دولار، وقطر ١٩,٨ مليون دولار، الكويت ٤٧,١ مليون دولار، وليبيا ٤٧,١ مليون دولار.

انظر نيل لفنجستون، دافيد هالفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣-١٨٤.

(٢) يزيد صايغ: الكفاح المسلح، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩١.

(٣) المرجع نفسه، ص ٦٩١.

(٤) عصام عدوان: حركة التحرير الوطني فلسطيني ١٩٦٩-١٩٨٣ - رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات التاريخية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٨١.

الاستثنائية، والمخصصات المرتفعة، مما حوّل هذا المال إلى نقمة في بعض جوانبه، وعنصر فساد وتشويه لنفسية وبنية المناضلين والمجتمع، وحالت دون تحقيق الأهداف الوطنية. أما بالنسبة للجبهة فالمالية لديها منفصلة تماماً ومستقلة عن الصندوق القومي الفلسطيني التابع للمنظمة، ولا تنتفع الجبهة إلا كما ينتفع أي فصيل آخر، داخل منظمة التحرير، وظلت مالية الجبهة عنصراً مستقلاً عن المنظمة من الناحية المالية(١).

ويرى الباحث أنه من حق كل تنظيم من تنظيمات المقاومة الفلسطينية تأمين موارده المالية سواء من أعضائه، أو من الجماهير الفلسطينية والعربية التي تؤيد خطه السياسي حتى يستطيع القيام بتحقيق أهدافه.

رابعاً: الدعم المالي من دول عربية:

«تلقت الشعبية» منذ نشأتها دعماً مصرياً من مساعدات مادية، وتعاون في مجال التدريب، والتسليح، والتزويد بجوازات السفر، ولكن حصل تدهور حاد في علاقتها مع مصر عقب نشر التقرير السياسي الأساسي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨م، ولكن العزلة التي فرضتها «الشعبية» على نفسها خفف حدّتها تحالفها مع العراق(*)، فبدأت الجبهة تتلقى المساعدات المالية العراقية، الأمر الذي مكّنها من تطوير خدماتها الإدارية، وتوسيع وحداتها الفدائية من قوة قوامها ٤٠٠ فرد في أواخر ١٩٦٨م إلى ١١٥٠ عام ١٩٦٩(٢).

(١) لفنجستون، هالفي: مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.

(*) في ضوء الخلاف بين حركة القوميين العرب وحزب البعث في سنة ١٩٦٣م، وأوضح الجانبان أن دعوة حبش تمت باعتباره قائداً للجبهة الشعبية وكانت الحكومة العراقية معنية بزيادة نفوذها في الساحة الفلسطينية، وكذلك اعتبر العراق في منافسة مباشرة مع سوريا.

يزيد صايغ الكفاح المسلح... ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٥٣.

وقد زاد حزب البعث العراقي في مساعدته للجبهة ولغيرها من التنظيمات المتشددة، موزعاً الأموال والعتاد الحربي طبقاً لحصص محددة. وبالقدر نفسه من الأهمية أصدرت السلطات العراقية مجموعة من القواعد والنظم لضبط النشاط الفلسطيني بأكمله في العراق، ولوضعه تحت الولاية المباشرة للاستخبارات العسكرية العراقية[1]، وعلى هامش تشكيل «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية»[*] التي ترأستها الجبهة الشعبية ضد أي عملية تسوية وضد المشاركة في مؤتمر جنيف، أخذت الشعبية تتلقى دعماً سياسياً، ومادياً متزايداً من ليبيا، والعراق، ابتداءً من أواخر سنة ١٩٧٣م[2].

كما «تلقت الشعبية» دعماً مالياً من دول عربية أخرى مثل: الجزائر، واليمن، وذلك أثناء ذهاب الوفود والزيارات لتلك البلدان[3]: كما اعتمدت الجبهة على دعم حركات التحرر العالمية لها، والاتحاد السوفيتي، والدول الاشتراكية، لكنه كان دعماً متواضعاً مثل: المساعدات العسكرية، وتأهيل الكوادر الجامعية والعسكرية[4].

وبقي هذا الدعم غير كافٍ لسد حاجات «الشعبية» المتزايدة، مما عرضها لفجوة كبيرة في تأمين مصادر دخلها، وزاد من صعوبة ذلك أن الجبهة وجدت نفسها عاجزة عن تخفيض مصروفاتها المتزايدة على الرواتب، والمكاتب، والسكن، والسيارات، والخدمات الطبية والتعليمية[5]. لذا فقد ظلت الجبهة قلقة جراء

(١) نفسه، ص ٣٥٦.

(٢) انظر أيضا:

Rubin، Barry M.، Revolution until Victory? : The Politics and History of the PLO (London: Harvard University press، 1994)، P30.

(٣) محمد ناصر: مقابلة شخصية.٢/ ٩/ ٢٠٠٦.

(٤) محمد العجرمي: مقابلة شخصية.٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦.

(٥) يزيد الصايغ، الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩١. ٨/ ٦/ ٢٠٠٦.

اعتمادها على المبالغ التي تقدمها لها الحكومات العربية حيث بقى هذا الدعم بنظر الشعبية غير كافٍ وغيم منتظم لسد حاجاتها.

خامساً: التمويل من العمليات الدولية والخاصة:

لجأت الجبهة الشعبية إلى مصادر أخرى لتمويل أنشطتها من خلال العمليات الخارجية الدولية، التي قامت بتنفيذها مجموعات تابعة لها فبالرغم من فصل وديع حداد الذي كان يعمل بطريقته الخاصة، وبعقليته الفردية، بالإنفاق على العمليات الخارجية التي كان يخطط لها، وينفذها دون العودة إلى الهيئات القيادية، مستغلاً اتصالاته الخاصة – بما فيها الاستخبارات العراقية، ثم لاحقاً بالجزائر، وليبيا، واليمن الجنوبي – والأموال التي كان قد أخفاها لتأسيس «الجبهة الشعبية- العمليات الدولية» – لكنه لم يهمل الجبهة كلياً، إذ أبقى على علاقته الوثيقة بصديقه القديم حبش، وقام بتحويل كميات كبيرة من المال إلى الجبهة الشعبية حتى بعد فصله[1]. ومن الجدير ذكره أن وديع حداد استلم تسعة ملايين دولار من الألمان بعد خطف طائرة تابعة لشركة ألمانية، وذلك فدية قبل إطلاق سراح الركاب والطائرة، ورغم أن حداد حصل على الكثير من الأموال، فإنه لم يأخذ ولو قرشاً واحداً لحسابه الخاص، بل قدم كل ما حصل عليه لتمويل الجبهة الشعبية[2].

وقد ذكرت التقارير أن السلب المسلح، وأموال الفديات الصادرة عن اختطاف الطائرات، ومبالغ أموال الحماية (أي الخوَّة)، التي تدفعها شركات الطيران وشركات أخرى، مثل: منظمة الأوبك لتجنب التعرض إلى الهجوم، بقيت أحد

(١) المرجع نفسه، ص ٢٤٥

(٢) محمد داود عودة: برنامج «شاهد على العصر»، قناة «الجزيرة»، ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٥م، وهو عضو مجلس ثوري لحركة «فتح»، ومخطط لعملية ميونخ. كذلك أكد هذه المعلومة العديد من قيادات الجبهة وقيادات الفصائل الأخرى.

المصادر الأساسية للدخل، فقد ذكرت التقارير أن الشعبية ورثت سنة ١٩٧٩م مبلغاً من المال يتراوح بحسب التقديرات ما بين ٤٥ مليون و ١٠٠ مليون دولار عقب استشهاد الرئيس السابق لفرع العمليات الخارجية وديع حداد[1].

كما سلكت منظمة «الأوبك» المسلك نفسه، فبعد احتلال مقرها في فينا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥م بواسطة مسلحين تابعين لوديع حداد، دفعت لحداد مبلغاً يقدر بحوالي ١٠٠ مليون دولار حتى تحمي الجماعة مصالح منظمة «أوبك»[2].

لذا نخلص مما سبق إلى أن أموال العمليات الخاصة، وأموال الفديات الصادرة عن اختطاف الطائرات ومبالغ أموال الحماية وفرت وسيلة مهمة لتمويل الجبهة في أوقات أزماتها المالية، ولكن التجربة أثبتت أن الاعتماد الزائد على كسب الأموال بطريقة غير مشروعة، أساء لعدالة القضية الفلسطينية أمام الرأي العام، وعمل على تجييش الرأي العام الغربي ضد العمليات الفدائية التي كان هدفها الأول الاعتراف العالمي بوجود القضية الفلسطينية، وإيصال خطاب الثورة الفلسطينية إلى المنابر الدولية.

سادساً: تبرعات من الأصدقاء في العالم:

تعتبر المهرجانات من الوسائل المهمة التي اتبعتها الجبهة الشعبية لمخاطبة الرأي العام العالمي بشكل مباشر، وعادة ما كانت تتزامن هذه المهرجانات مع المناسبات الفلسطينية المتعددة، مثل «يوم الأرض» الذي يصادف ٣٠ أذار / مارس من كل عام، ابتداءً من العام ١٩٧٦م، وانطلاقة الجبهة الشعبية، التي تصادف ١١ ديسمبر/

(١) الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩١.
(٢) لفنجستون، هالفي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧. انظر ملحق رقم (٤).

كانون الأول من كل عام، ويوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني الذي أقرّته الأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ تشرين الثانى/ نوفمبر بدايةً من العام ١٩٧٩م، إلى جانب المهرجانات التضامنية.

واعتمدت الجبهة الشعبية على تبرعات الجاليات الفلسطينية، والعربية، والأصدقاء في العالم، فقد حرصت على جمع التبرعات من خلال لجان المناصرة، التي أخذت تنتشر في عدد من الدول العربية والأجنبية، للحصول على الأموال من الجاليات الفلسطينية والعربية، في المناسبات الوطنية، والحفلات والمهرجانات.

ففي عام ١٩٧٤ – ١٩٧٥م وصل إلى الشعبية مبلغ ١٨٢ ,١٧ مليون دولار أمريكي، كما تم جمع مبلغ ٠٩٦ ,٣٠٣ ليرة لبناني، بالإضافة إلى مبلغ ٧٨٧٦٥ جنيه إسترليني، و ٤٧٠٠ كراون سويدي، و٤٢٧٠ بوليفر فنزويلي(*).

وقد جمعت هذه التبرعات من فنزويلا، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، ولبنان، واستراليا، وايطاليا[1].

وفى كانون الثانى / يناير ١٩٨٤م وصل إلى الجبهة تبرعات من خلال مهرجانات وحفلات قام بها أنصارها في الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك – فليفلاند – ويرود) بمناسبة ذكرى انطلاقتها، بلغت حوالي ٤٧ ألف دولار[2]، ثم وصلت التبرعات في العام نفسه إلى حوالي ١٤٨ ألف دولار من الجاليات

(*) التبرعات التي كانت تصل باسم أشخاص أو عائلات كانت الجبهة ترمز لهم برموز مثل ك، ح، ي، م، ص وذلك بأخذ أول حرفين من الاسم والعائلة حتى لا يكشف عنهم، لدواعي أمنية.

(١) الهدف: الإعداد (٢٦٧) ١٠/ ٨/ ١٩٧٤م، ص ٢، (٢٧٠) ٢١/ ٩/ ١٩٧٤م ص ٢، (٢٧٢) ٥/ ١٠/ ١٩٧٤م ص ٢، (٢٨٣) ٢١/ ١٢/ ١٩٧٤م ص٢، (٢٨٧) ٢٥/ ١/ ١٩٧٥، ص ٧.

(٢) المرجع السابق العدد (٧٠٨) ٣٠/ ١/ ١٩٨٤م، ص٤.

الفلسطينية والعربية في البرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية[1].

بالإضافة إلى ذلك تم جمع مبلغ ٣٧٠٥ مارك ألماني، خلال يوم تضامني نظمه أنصار الجبهة مع اتحاد صحفيي ألمانيا الديمقراطية في مدينة برلين، حيث تم افتتاح هذا اليوم بمزايدة على كوفية فلسطينية: وفي هذا اليوم عرض الأطفال وربات البيوت منتجات يتبرعون بها لكي تعرض في سوق خيري، قدمت حصيلته لصالح إعادة بناء مساكن هدمها الاحتلال الصهيوني لفدائيين ينتمون للجبهة الشعبية نفذوا عمليات فدائية في مدينة عسقلان المحتلة[2].

وقد استمرت الجبهة في تلقي التبرعات من الأصدقاء في السنوات اللاحقة ففي عام ١٩٨٦م وصل من أنصارها في البرازيل، وكولمبيا، والبيرو، ورومانيا مبلغ وقدره ١١٣,٧١٨ مليون دولار[3]، وفي حفلة أقيمت بجامعة براون شقايف بألمانيا، جمع أنصار الجبهة من المشاركين في الحفل مبلغ ٢١٤٢٢ مارك ألماني، وذلك دعماً لصمود الشعب الفلسطيني في مخيمات اللاجئين[4]. وفي الذكرى العشرين لانطلاقة الجبهة الذي يصادف ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧م بداية الانتفاضة أقيمت العديد من المهرجانات، تم خلالها جمع مبلغ ٦١٦٦٥ دولار[5].

---

(١) المرجع نفسه الأعداد (٧٠٨) ٣٠/ ١/ ١٩٨٤م ص٤، (٧٢٦) ١١/ ٦/ ١٩٨٤م ص ٢، (٧٣١) ٢٠/ ٨/ ١٩٨٤م ص ٣، (٧٣٩) ١٤/ ٩/ ١٩٨٤م ص ٣.

(٢) المرجع نفسه، الأعداد (٧٣٩ ١٤/ ٩/ ١٩٨٤م ص ١٠، (٧٤٢) ١٥/ ١٠/ ١٩٨٤م ص ١٤.

(٣) المرجع نفسه ،الأعداد (٨٠٦) ٢٤/ ٢/ ١٩٨٦م ص ٢١، (٨١٠) ٣١/ ٣/ ١٩٨٦م ص ٢٠، (٨١٥) ٢٨/ ٤/ ١٩٨٦م ص ١٩.

(٤) المرجع نفسه ،العدد (٨٠٥) ١٧/ ٢/ ١٩٨٦ ص ٢٩.

(٥) المرجع نفسه، الأعداد (٤٨٤) ١٩/ ١/ ١٩٨٧م ص ١١، (٨٧٧) ٣١/ ٨/ ١٩٨٧م ص ٢٠، (٨٨٨) ١٦/ ١١/ ١٩٨٧م ص ١١.

وقد وصلت أموال كثيرة جداً إلى الجبهة الشعبية، من خلال التبرعات، ولكن لم يكن يتم الإعلان عنها في أغلب الأحيان بناء على طلب المتبرعين سواء كانوا دولاً أو أفراداً، وذلك لأسباب أمنية وسياسة.

يتضح لنا من خلال ما تقدم أن الشعبية كانت تعتمد في تمويلها بشكل كبير على التبرعات التي كانت تجمع من قبل أنصارها من الجاليات الفلسطينية، والعربية، والعالمية، في المناسبات، والمهرجانات والاحتفالات التي كانت تقام بمناسبة الذكرى السنوية لانطلاقة الجبهة الشعبية. أو في ذكرى مناسبات وطنية أخرى، وقد بين الاعتماد على التبرعات الخارجية أن الجبهة لم تلتزم بما جاء في المادة ٢٦ من «الميثاق الوطني الفلسطيني» بتوحيد مصادر التمويل من خلال الصندوق القومي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية. وذلك لأن الشعبية قد خرجت عن أطر منظمة التحرير الفلسطينية ودوائرها وانسحبت من المجلس الوطني الفلسطيني في فترات مختلفة[1]، ورأت الجبهة أن انعدام العدالة في توزيع الدخل على التنظيمات الأساسية، حسب فاعليتها، ونشاطها أسهم في مزيد من بلبلة الوضع المالي، وعرقلة الجهود لتوحيد الجباية والنشاط المالي، كما أن استخدام أموال منظمة التحرير كأداة للضغط من قبل البعض لاتخاذ مواقف سياسية معينة أسهم إلى حد كبير في عدم الوصول إلى صيغة لإدارة قضية الأموال[2].



(١) انظر نص المادة ٢٦ من «الميثاق الوطني الفلسطيني»، في وثائق م.ت.ف: الميثاق الوطني الفلسطيني د.ت. ، ص ٢٦.

(٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: المشروع المالي الذي تقدمه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى المجلس الوطني الفلسطيني، في دورة انعقاده التاسعة بتاريخ ٧/ ٧/ ١٩٧١.



الفصل الثالث

الأسس الفكرية للجبهة







بداية يمكن القول إنه بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧م، وسقوط مصداقية الحركة القومية العربية، وسقوط المراهنة على الأنظمة العربية تبلور الفكر السياسي الفلسطيني، حيث استمد مكوناته واستراتيجيته من الواقع الفلسطيني، ففرضت حركة المقاومة الفلسطينية أسلوبها النضالي، وبرزت الاستقلالية الفلسطينية، للتخلص من الوصاية والتبعية التى فرضت عليها طوال سنوات التشرد، وانتهاج استراتيجية الكفاح المسلح، وحرب التحرير الشعبية، وهذا ما تبنته الجبهة، الشعبية متجاوزة فى ذلك الاستراتيجية الرسمية العربية واقترانها بالقوى الثورية العالمية، وارتباطها بالماركسية، وحركات التحرر فى العالم[1].

المرتكزات السياسية للجبهة الشعبية

رأت الشعبية أنه لا يمكن أن تكون هناك ثورة دون نظرية ثورية، لذلك فهى تركز على الفكر السياسي والرؤية الواضحة للعدو ولقوى الثورة وعلى أساسها يتم وضع استراتيجية المعركة، والنظرية الثورية التى استندت عليها الجبهة بشكل علمي وثوري هو تبنيها للنظرية الماركسية اللينينية كخط استراتيجى أساسى لبناء الحزب الثورى، الذى وحد فكرها ورؤيتها للمعركة، ومكنها من تعبئة الجماهير[2].

وقد أشار الأمين العام للجبهة د. جورج حبش إلى أن الماركسية الآسيوية، وماركسية الأحزاب الفيتنامية هى الأقرب للأوضاع التى نعيشها[3]. لذا تؤكد أن

(١) Schiff, Zeev & Rothstein, Stroy of the Palestinian, Ibid., P.116.

(٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: على طريق الثورة، مرجع سبق ذكره، ص ، أنظر أيضاً غازي خورشيد ، دليل ...، مرجع سبق ذكره، ص١١٧.

(٣) الهدف : الأعداد من ١-٥ بتاريخ ٢٦/ ٧/ ١٩٦٩م، ٢/ ٨/ ١٩٦٩م، ٩/ ٨/ ١٩٦٩م، ١٦/ ٨/ ١٩٦٩م، ٢٣/ ٨/ ١٩٦٩م.

على الثورة الفلسطينية أن تقيم إمكانياتها، للوصول إلى النظرية الثورية؛ لأن العفوية والارتجال لا يمكن أن تؤديا إلا إلى الفشل[1]. ويرى حبش أمين عام الجبهة أن حمل السلاح لا يكفي لضمان النصر للثورة، فكم من ثورات مسلحة فشلت، لذا « على الثورة أن تستعمل بصرامة سلاحاً آخر »... هو النظرية الثورية العالمية[2].

وفي واقع الأمر، فإن الجبهة الشعبية ادعت أن من بين الأسباب الداعية لظهورها هو غياب النظرية الأيديولوجية عن حركة المقاومة الفلسطينية[3]. باعتبار أن حركة فتح ومنظمة التحرير لم تلتزما صراحة بأيديولوجية الطبقة العاملة، أو أي نظرية أيديولوجية أخرى، وأن الضرورة تدعو لظهور أحزاب تتبنى أيديولوجية الطبقة البرولتيارية[4].

وتؤكد الجبهة كذلك على أن التناقض الأساسي الذي تعيشه المنظمة هو تناقض بين إسرائيل، والصهيونية، والإمبريالية، والقوى الرجعية العربية من ناحية، وبين جماهير كل المنطقة العربية من ناحية أخرى[5]. وانطلاقاً من هذا التحديد جاءت كل خطوط الجبهة الاستراتيجية على الصعد السياسية، والتنظيمية، والعسكرية، والفكرية، فتم تحديد معسكر الأعداء، وطبيعة كل قوة من هذا المعسكر، وتحديد الأصدقاء، وطبيعة كل طرف منه، وكذلك عن أشكال النضال الملائمة لتحقيق

(١) الجبهة الشعبية: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

(٢) كريشان، مرجع سبق ذكره، ص٦٧.

(٣) مذكرة الجبهة الشعبية إلى المؤتمر الثاني لاتحاد الصحفيين العرب، حول استراتيجية حركة الكفاح المسلح في سبيل تحرير فلسطين: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

(٤) غازي خورشيد: دليل حركة المقاومة، مرجع سبق ذكره، ص١٣١.

(٥) غسان كنفاني: نقاش حول فكر الثورة، شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد «٥»، تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٧١م، ص١٠٧.

تحرير الأرض وبناء الدولة.

وفيما يتعلق بأعداء الشعب الفلسطيني تؤكد الشعبية على أنها تواجه أولاً دولة إسرائيل ككيان سياسي، وعسكري، واقتصادي يحاول أن يعبئ حوالى المليونين ونصف المليون من مواطني هذه الدولة تعبئة عسكرية كاملة وعالية، لكى يدافع عن كيانه العنصري العدوانى التوسعي، ويحافظ على وجوده[1]. وأن من أهم خصائص ومميزات هذا العدو أنه يتملك تفوقاً تكنولوجياً، وخبرة طويلة فى مواجهته لتحرك الجماهير نحو تحررها الاقتصادي، وأن المعركة مع إسرائيل هى معركة حياة أو موت، وعلى أساس هذه الرؤية للعدو وخصائصه جاءت أهمية النظرية الثورية والفكر السياسي الثوري الذى يستطيع أن يعبئ كل قوي الثورة لتستطيع مواجهة العدو، والتنظيم السياسي القوي الذي يقود الثورة فى معركة مصممة على الانتصار، وطبيعة وحجم التحالفات الثورية التي يجب تجنيدها لمواجهته، وأسلوب الكفاح المسلح المتخذ شكل حرب العصابات فى بادئ الأمر، والتطور باتجاه حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد[2].

وتؤكد الجبهة الشعبية فى تقريرها السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الثاني المنعقد فى شباط ١٩٦٩، أن إسرائيل هى جزء لا يتجزأ من الحركة الصهيونية العالمية، بل هى فى حقيقة الأمر نتاج لها، لذا فالمعركة الحقيقية ليست ضد إسرائيل فقط بل ضد الصهيونية كحركة دينية عنصرية تحاول تنظيم وتجنيد ١٤ مليون يهودي فى شتي أنحاء العالم لمساندة إسرائيل، وحماية وجودها العدوانى، وترسيخ وتوسيع هذا الوجود، وهذه المساندة لا تقتصر على المساندة المعنوية، بل هى فى واقع

(١) الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

(٢)خليل : مرجع سبق ذكره، ص٢٦.

الأمر مساندة مادية، تشمل دعم إسرائيل بالمزيد من البشر، والمال، والسلاح، والخبرة العلمية التكنولوجية والتحالفات التى تعقدها بحكم نفوذها، إضافة إلى السند الإعلامي فى كل جزء من العالم"[1].

وقد قامت الجبهة فى مؤتمرها الرابع فى نيسان ١٩٨١، بمراجعة الأفكار السياسية والتنظيمية، حيث حذفت الجبهة عبارة «إن الحركة الصهيونية هى حركة دينية عنصرية، حيث اعتبرت أن هذه الجملة لا تعكس الجوهر الحقيقي للحركة الصهيونية، فهو يعرضها كمجرد حركة دينية عنصرية لا تربطها صلة بأية مصالح اقتصادية طبقية، وبينت أن الحركة الصهيونية هى حركة سياسية مغرقة فى رجعيتها، وفاشيتها، وعنصريتها، تعبر عن المصالح والأهداف الطبقية للبرجوازية اليهودية، والتى ترتبط عضوياً بمخططات، ومصالح، وأهداف الإمبريالية العالمية"[2]، كما أن الطبيعة العدوانية للكيان الصهيونى لا تفسرها إلا الوظيفة الإمبريالية التي تأسس هذا الكيان من أجل تأديتها من ناحية، ومصالح المجتمع الاستيطاني نفسه فى استغلال قوة العمل العربي والأرض العربية من ناحية أخري"[3].

بينت الجبهة أن العدو ليس إسرائيل فقط، بل الصهيونية الإمبريالية العالمية، وإذا لم نتعرف على العدو معرفة علمية واضحة فلن نستطيع الانتصار عليه، وأن الرأي الذي يحاول تحييد قضية التحرير الفلسطينية على الصعيد العالمي بقوله: لماذا لا نحاول أن نربح أمريكا إلى جانبنا فى المعركة بدلاً من أن تكون إلى جانب إسرائيل، هو رأى خاطئ وخطير؛ لأنه رأي غير علمي، وبعيد عن الموضوعية، وخطورته

(١) الجبهة الشعبية : على طريق الثورة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص١٦.
(٢) الجبهة الشعبية : الوضع الراهن ومهمات المرحلة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٠ - ٤٢١.
(٣) المصدر نفسه، ص ٤٢٢.

تكمن فى تمويه حقيقة العدو الذى نجابهه، وبالتالي الوقوع فى خطأ الحسابات أثناء المعركة[1]. فالوظيفة الامبريالية للكيان الصهيوني كما تراه الجبهة الشعبية هى زرع قاعدة بشرية استيطانية مسلحة، تستند إليها الامبريالية فى محاربة حركة التحرير الوطنى العربي التي يشكل انتصارها تهديداً لمصالح الإمبريالية فى هذه المنطقة الحيوية والإستراتيجية من العالم.

وتؤكد الشعبية على أنه ليس صحيحاً أن الغزوة الصهيونية هى نتيجة اضطهاد اليهود فى أوروبا، كذلك فإنه ليس من الصحة بمكان الفصل بين الغزوة الاستيطانية الصهيونية، وبين مخططات الامبريالية للمنطقة، وفصل المعركة مع الكيان الصهيونى عن مجمل حركة الصراع الدائرة فى المنطقة بين الجماهير الشعبية من ناحية والإمبريالية من ناحية أخرى، حيث هناك تلاحم عضوى بين إسرائيل والحركة الصهيونية من جهة، والإمبريالية العالمية من جهة أخرى، وتؤكد الجبهة فى هذا السياق على أنه لا تعايش مع الصهيونية، حيث تشترط زوال الكيان الصهيوني لبناء السلم العادل والدائم فى المنطقة، وترى أن جدية التصدى للإمبريالية مقياس لجدية التصدى للكيان الصهيوني المقام على الأراضي الفلسطينية[2].

وتؤمن الجبهة بأن الأنظمة العربية الرجعية شبة الإقطاعية والرأسمالية هى عدو طبيعي لحركة التحرر العربية حيث وضعتها فى إطار معسكر الأعداء، نتيجة ترابط مصالح هذه الأنظمة طبقياً مع الرأسمالية العالمية، مما وضعها فى خندق معاد لحركة الجماهير العربية التى تناضل من أجل التحرر والتقدم الاجتماعى[3]. وذلك

(١) الوثائق الفلسطينية والعربية لعام ١٩٦٩م، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

(٢) الجبهة الشعبية : محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

(٣) الجبهة الشعبية : بعد عشرين عام، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

لارتباطها المباشر والوثيق بالاستعمار التى لم تقبل بضرب وجوده فى الدول العربية؛ لأن ذلك يعني ضياع مصالحها، والقضاء عليها، ومن ناحية أخرى فإن هذه الطبقة بحكم تمركزها فى الاقتصاد، ونفوذها المستمد من تحالفها مع الاستعمار تقف أيضاً ضد حركات التحرر العربية التى تعمل لسحب السلطة منها إلى سلطة الشعب[1].

كما تؤمن الجبهة بأن التناقض مع الرجعية العربية هو تناقض رئيسي وليس ثانوي، وهى لا تؤمن بشعار عدم التدخل فى شؤون الدول العربية أو أن القضية الفلسطينية فوق الصراعات العربية كما ترى بعض الفصائل الفلسطينية الأخرى[2].

حيث إن القوى الرجعية العربية ترى بحكم موقعها الطبقي ومصالحها، وأهدافها فى نمو الجماهير الثورية وتعاظمها إيذاناً بدنو أجلها، وزوال سلطتها وقيام سلطة الشعب على أنقاضها، لذلك فهى تخشى حركة الجماهير، وتعاديها، وتعمل باستمرار على قمعها، واضطهادها، وسحقها بمختلف الوسائل والأساليب، حفاظاً على سلطتها، ومصالحها، وأهدافها الطبقية المعادية جذرياً لمصالح الجماهير الشعبية الواسعة وأهدافها.

لذا أكدت الجبهة على أن التحديد العلمي لموقع الرجعية العربية كقوة من قوي الخصم فى المعركة المحتدمة بين الجماهير العربية وقواها الوطنية والتقدمية من جهة، وبين الامبريالية والصهيونية من جهة ثانية، يحمي الثورة الفلسطينية من مناورات ومخططات القوى الرجعية، وغيابه يعني غياب الرؤيا الواضحة، وهذا لا يعنى أن تقوم الثورة الفلسطينية بمهمة التغيير فى البلدان العربية، وإسقاط الأنظمة، بل يعنى التحالف مع حركة الجماهير العربية وقواها التقدمية فى عملية التغيير الثوري، مع

---

(١) غازي خورشيد: دليل ....، مرجع سبق ذكره، ص١٣٠.

(٢) الجبهة الشعبية : محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص-١٣.

بعض الاستثناءات بالنسبة للنظام الأردني، حيث إن دور الثورة الفلسطينية فى عملية التغير هو دور الشريك الرئيسي، على اعتبار أن نسبة كبيرة من جماهير الشعب الفلسطيني تعيش فى الأردن، وتشكل حوالي ٦٫٥٪ من المجتمع الأردني(١). وأيضاً لطول الحدود بين الأردن وفلسطين، وما توفره الساحة الأردنية للثورة الفلسطينية من قدرة على التعامل مع الجماهير الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة(٢).

ومن خلال هذه الرؤيا الواضحة لمعسكر الخصم تتبلور وتتضح الأمور، وإن مثل هذه الرؤيا هي التى تحدد مكان المعركة، ومداها الزمني، وطبيعة القتال فيها وهي التى تحدد أهمية النظرية الثورية، والفكر السياسي الثوري اللذان يستطيعان أن يعبئا كل قوى الثورة لتستطيع مواجهته العدو، والصمود فى هذه المواجهة، ودحر كل وسائل العدو فى إجهاض العمل الثوري وتخريبه، وهذه الرؤية هى التى تحدد أيضاً طبيعة وحجم التحالفات الثورية التي يجب تجنيدها لمواجهة، معسكر الخصم.

أما قوى الثورة فقد حددتها الجبهة على النحو التالي:

– **على الصعيد الفلسطيني:** اعتبر التقرير السياسي والتنظيمي أن العمال والفلاحين هم عماد الثورة ومادتها الطبقية الأساسية، وهم قيادتها(٣)، وتعتبر الجبهة أن هذه الطبقات هي التى تعاني يومياً من عملية الاستغلال الظالم الذى تمارسه الامبريالية العالمية وحلفاؤها ضد الفلسطينيين، وأن العمال والفلاحين هم اللذين يملاؤن اليوم مخيمات الشقاء التي تعيش فيها الغالبية من أبناء فلسطين، وهم الذين يشكلون غالبية الشعب الفلسطيني وأن هذه القوى هي قوى الثورة، وقوى التغير،

(١) المرجع نفسه، ص ١٣-١٤، وانظر أيضا: الوضع الراهن ومهمات المرحلة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٥.

(٣) الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

وعندها الاستعداد الحقيقي لسنوات طويلة من القتال[1]، حيث إن ظروفهم الحياتية اليومية هي التي تدفعهم للقتال. وتعتبر الجبهة كذلك أن حجم البطولات والتضحيات التى قدمتها الجماهير الفلسطينية والعربية فى صراعها مع العدو الصهيونى يسقط الزعم الذي يلقي قسطاً من المسؤولية على الجماهير، وتحمِّل الشعبية الإخفاقات التى منيت بها القضية الفلسطينية للقيادات البرجوازية التي كانت ترأس حركة الجماهير.

كما تعتبر الشعبية أن الطبقة العاملة وحدها هي القادرة على قيادة الجماهير نحو الانتصار، وتشكيل قيادة الطبقة العاملة الفلسطينية والعربية للتحرير أهم مرتكزات الجبهة الشعبية. لكن ذلك لا يعني فى نظرها الخلط بين مرحلة التحرر ومرحلة البناء الاشتراكي، ولا يعني إهمال التحالف الطبقي العريض الذى يضم إلى جانب العمال والفلاحين البرجوازية الصغيرة، وقطاعات من البرجوازية الوطنية[2]. حيث اعتبرت الجبهة أن البرجوازية الصغيرة هى حليف الثورة، وليست التحالف الطبقى العريض، الذى يضم إلى جانب العمال والفلاحين البرجوازية الصغيرة، وقطاعات من البرجوازية الوطنية، واعتبرت الجبهة كذلك أن البرجوازية الصغيرة هى حليف الثورة وليست مادتها الأساسية[3] لذا فإنه من خلال ما تقدم تؤكد الجبهة. على أن الحزب الماركسي اللينيني هو الصيغة التنظيمية لتعبئة قوى العمال والفلاحين، أما البرجوازية الصغيرة فإنها لا تعبأ من خلال هذا الحزب؛ لأن أيديولوجية الحزب

---

(١) الوثائق الفلسطينية والعربية لعام ١٩٦٩م، مصدر سبق ذكره، ص٧٩، أنظر أيضاً المنطلقات الأساسية للجبهة: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٧٤، ص ٣٧.

(٢) الجبهة الشعبية : محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص ١٤- ١٥.

(٣) خليل : مرجع سبق ذكره. ص٢٧.

الماركسي اللينيني ليست أيديولوجية هذه الطبقة.

- أما البرجوازية الفلسطينية الكبيرة التي تعيش في فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني، وإن لم تكن قد انضمت بشكل سافر إلى إسرائيل، فإنها ليست قوة من قوى الثورة حيث تبقى موضوعياً القوة الطبقية التي من خلالها سيحاول الأعداء دائماً إجهاض الثورة وإيقافها في منتصف الطريق[1]. أما البرجوازية الفلسطينية التي تعيش الآن خارج فلسطين، فإن مصالحها - حالياً - لا تتعارض مع العمل الفدائي طالما أن العمل الفدائي، في هذه المرحلة يعيش أجمالاً ضمن آفاق نظرية، وسياسيه، وقتالية معينة، وبالتالي فإنها تساند العمل الفدائي أحياناً بجزء بسيط من فائض ثرواتها. وقد توقعت الجبهة أن النمو الثورى للحركة الوطنية الفلسطينية إلى المستوى الذي يضعها فى تصادم واضح مع الامبريالية، سيجعل هذه البرجوازية تتخذ الموقف الذي يتطابق موضوعياً مع مصالحها الطبقية[2]. ولم تغفل الجبهة أن قطاعات معينة من هذه البرجوازية قد تشذ عن القاعدة، وأنها بحكم خصوصية القضية الفلسطينية، قد تبقي إلى جانب الثورة، ولن تعمل ضدها، ولكن أكدت الجبهة على أن هذه الاستثناءات لا يجوز أن تلغي القانون العام الذي سيحكم موقع هذه الطبقة من الثورة بشكل عام، وذلك على أساس وضوح فكرها السياسي الذي يعبئ ويحشد قوى الثورة الحقيقية كما تحددها الجبهة.

ومع تطور مواقف الجبهة إزاء منظمة التحرير الفلسطينية نحو مفهوم الجبهة الوطنية والوحدة الوطنية بشكل عام فقد تأثر بشكل علمي برؤية الجبهة لدور وموقع البرجوازية الوطنية في النضال الوطني التحرري وقيادة منظمة التحرير

(١) الوثائق الفلسطينية والعربية لعام ١٩٦٩م، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣.

(٢) الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

الفلسطينية، وكذلك برؤيتها اليسار الفلسطيني وموقعه وحجمه، والموقع الذي يجب أن تحتل فى إطار الجبهة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث تعاملت الجبهة مع هاتين المسألتين: العلاقة مع البرجوازية الوطنية، ودورها، والعلاقة مع القوى الديمقراطية الثورية، والموقع الذي يجب أن تحتله فى الجبهة الوطنية والمنظمة"[1]. وقد نبهت الجبهة وبشكل نظري سياسي إلى سمات البرجوازية الوطنية ومحاذير قيادتها للثورة. كما أكدت على السقوط التاريخي للبرجوازية حينما أكدت فى أدبياتها لاحقاً على أن السقوط التاريخي للبرجوازية لا يعني سقوط دورها، السياسي فى إطار النضال الوطني"[2].

مما يعني أهمية التحالف معها، والعمل على شل تذبذبها، والتفريق بين مختلف شرائحها، والتناقضات الموجودة بينها، وأهمية العمل مع بعضها لتطويق الاتجاهات الأشد يمينية ومحاصرتها. كما اعتبرت الجبهة أن التحالف مع البرجوازية الوطنية يلازمه محاذير، خاصة فى ظل قيادة البرجوازية لهذا التحالف[*]. وذلك حتى لا تصبح الجبهة غطاء للبرجوازية، تغطي انحرافاتها، وتستر عوراتها، وتكون ملحقة بسياستها، إلا أن الجبهة ومن خلال محافظتها على استقلاليتها الأيديولوجية السياسية التنظيمية، وموقفها الحازم فى مواجهة الخروقات السياسية لليمين الفلسطيني، قد أعطاها ذلك إمكانية التحالف مع البرجوازية الوطنية وفى الوقت ذاته خوض الصراع السياسي معها[3]. وبالتالي تصبح مهمته إقصاء البرجوازية عن موقع القيادة فى الثورة الفلسطينية مهمة نضالية مدرجة على جدول أعمال الجبهة

(١) الجبهة الشعبية : بعد عشرين عام من التحول، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

(٢) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع١٩٨١ . مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٠.

(*) وتقصد الجبهة بذلك «حركة فتح» التي تترأس قيادة المنظمة.

(٣) الجبهة الشعبية : بعد عشرين عام من التحول، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

الشعبية[1].

أما حول رؤية الجبهة فى تحديد قوى الثورة على الصعيد العربي فقد انطلقت من فكرة التأكيد على ترابط القضية الفلسطينية مع الأوضاع العربية، مما يقضى بضرورة تحقيق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية على قاعدة شعار «هانوي عربية»، معتبرة أن استراتيجية معركة التحرير الفلسطينية تتطلب تعبئة كافة قوى الثورة فى البلدان العربية بوجه عام، وفى الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل بوجه خاص، كي يتم ضمان النصر فى هذه المعركة على اعتبار أن مصير الثورة الفلسطينية ومصير العمل الفدائي والمقاومة المسلحة التى يقوم بها حالياً الشعب الفلسطيني رهن بمدى تلاحمها مع استراتيجية ثورية تستهدف حشد قوى الثورة فى ساحة الأردن، ولبنان، وسوريا، والعراق، ومصر، وبقية الأقطار العربية[2]. على ضوء ذلك فإن استراتيجية تحرير فلسطين، باعتبارها معركة ضد إسرائيل، والصهيونية، والامبريالية، والرجعية العربية، تتطلب استراتيجية ثورية فلسطينية متلاحمة مع استراتيجية ثورية عربية.

وتعتبر الجبهة أن القتال المسلح ضد إسرائيل، وكافة مصالح الاستعمار فى الوطن العربى، وامتداد جبهة الكفاح المسلح التى تتصدى للرجعية العربية، وكافة مصالح وقواعد الامبريالية فى الوطن العربي والإطباق على إسرائيل باستراتيجية حرب التحرير الشعبية من كل جهة- سوريا، ومصر، ولبنان، والأردن، وداخل الأرض المحتلة قبل الخامس من حزيران – هو الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى النصر، فليس المهم أن يسجل الشعب الفلسطيني موقفاً بطولياً من خلال العمل الفدائي، إنما

(١) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٠.

(٢) ماهر الشريف : البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.

المهم هو التحرير والنصر"[1]. كما أكدت الجبهة الشعبية على أن حركة التحرر الوطنى فى الأقطار العربية لم تكن ناضجة لكى تتبنى مثل هذه الاستراتيجية الكفاحية، لكن نمو المقاومة وما ستفرزه من ضغوطات على الأوضاع العربية، ستساعد على ولادة ونمو حركة التحرر الوطنى التى تلتزم بهذه الاستراتيجية بقيادة العمال والفلاحين"[2]. وتؤكد الجبهة على أن فلسطين المحررة ستكون جزءاً من المجتمع العربي الموحد، وأن الثورة الفلسطينية ستتحول إلى ثورة عربية قبل أن تصل إلى أهدافها[3].

وعلى هذا فإن علاقة الكفاح المسلح الفلسطيني ستكون علاقة تصادم مع أنظمة الرأسمالية العربية والإقطاع، وستكون علاقة تحالف وصراع مع الأنظمة الوطنية، حيث يقوم التحالف معها على أساس عدائها للامبريالية وإسرائيل، ويكون الصراع معها حول استراتيجيتها فى مواجهة المعركة"[4]، حيث إن هذه الأنظمة تؤيد العمل الفدائي، لكنها تؤيده كتكتيك ثوري يشكل ضغطاً على الاستعمار وإسرائيل، ليدفعها باتجاه تنفيذ قرار مجلس الأمن ضمن تسوية يمكن أن تكون مقبولة مع هذه الأنظمة مقابل استراتيجية الطبقة العاملة التي تطرح نظرياً وتتجه عملياً نحو حرب العصابات، وحرب التحرير الشعبية طويلة الأمد الطريق الوحيد للتحرير"[5].

وقد بينت الجبهة الشعبية أن هاتين الاستراتيجيتين ستتعايشان زمناً إلى أن تتغلب

(١ الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٣) William B. Quandt, Fouad Jabber and Ann Mosely Lesch, The Politics of Palestinian Nationalism, 2 nd, Ed.(London: University for California Press, 1974) P. 100.

(٤) ماهر الشريف : البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠.

(٥) محسن صالح : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية (١)، مركز الإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٩٨.

فى نهاية الأمر استراتيجية الطبقة العاملة فى الساحة الفلسطينية والعربية معاً[1]. وبهذا تحدد الشعبية قوى الثورة على الصعيد العربى، حيث إنها ستكون على المدى الاستراتيجي متضادمة مع القوى الرجعية العربية والأنظمة التي تمثلها، وستحكمها علاقات تحالف وصراع مع الأنظمة الوطنية التي تعتلي البرجوازية الصغيرة قمة الهرم فيها، وستقيم علاقات تحالف متجهة نحو الالتحام مع قوى الثورة العربية، المتمثلة فى العمال والفلاحين فى الساحة العربية بوجه عام والأقطار العربية المحيطة بإسرائيل بوجه خاص.

◆◆◆

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين : محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠.

الجبهة الشعبية ووجهة نظرها حول طبيعة المشكلة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي

يعد تحديد طبيعة الصراع من أولى القضايا التي ينبغي أن تولى بالدراسة عند تحليل صراع ما، لأن التعريف بالصراع يترتب عليه تحديد أطراف الصراع، فهناك ارتباط وثيق بين طبيعة الصراع وأطرافه. وعموماً نجد داخل الفكر السياسي الفلسطيني أربعة تيارات رئيسية، يمتلك كل منها تصوره الخاص، والتي تعكس فى مجملها بنية الفكر السياسي والاجتماعي.

- **الأول / التيار الديني**: الذي ينظر إلى الصراع على أنه ليس صراعاً عسكرياً فقط يتمثل فى الاحتلال العسكري، ولكنه صراع حضاري بكل معنى الكلمة[1]. بمعنى أن الصراع بين المسلمين واليهود، والى درجة أقل بين المسيحيين، هو امتداد للحروب الدينية والغزوة الصليبية التى شهدتها المنطقة منذ فترة تاريخية خلت[2]. ويري أصحاب هذا التيار أن الصراع أزلي إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها[3].

- **الثانى / التيار القومي** : الذى ينطلق من الإقرار بأن إسرائيل هي شكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني، وأنها تمثل خطراً، ليس فقط على فلسطين، ولكن على الأمة العربية كلها، ويميز هذا التيار بين اليهودية والصهيونية، فالأولى اعتبرها

(١) إبراهيم المقادمة : معالم في الطريق إلى تحرير فلسطين، مؤسسة اليم، غزة، ١٩٩٤، ص٦٩.

(٢) علي الدين هلال : الفكر السياسي لحركة المقاومة، في : الفلسطينيون في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨م، ص ٦٠٨.

(٣)المقادمة : مرجع سبق ذكره، ص ٧١.

عقيدة دينية، والثانية حركة سياسية واتجاه أيديولوجي[1]. واعتبر هذا التيار أن القضية الفلسطينية هي قضية قومية تهم الشعب العربي بأجمعه، حتم عليها أن تكون مسئولية التحرير مسؤولية جماعية، لذا كان تركيز الحركة القومية على قضية الوحدة العربية والعمل العربي المشترك، باعتباره الحل والطريق الوحيد لتحرير فلسطين[2]. وقد مثل هذا التيار منظمة الصاعقة، وجبهة التحرير العربية، وحزب البعث العربي الاشتراكي فى الساحة الفلسطينية.

- **الثالث / التيار الوطني الفلسطيني** : والذي تمثله تحديداً حركة فتح، وقد بنى تصوراته على اعتبار أن المرحلة هى مرحلة تحرر وطني، وضرورة عدم الدخول فى جدل نظري، أو خلافات حول المعتقدات والقضايا الاجتماعية[3]، وإعطاء الأولوية للنضال القطري الفلسطيني دون أن يقطع صلته بالنضال القومي العربي[4].

- **رابعاً / التيار الذي يمثل وجهة النظر الماركسنية – اللينينية**، ويجسده فى الساحة الفلسطينية على الخصوص الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وبصورة أقل الحزب الشيوعي الفلسطيني. فمع اعتراف هذا التيار بكون المرحلة مرحلة تحرر وطني، إلا أنه يثير قضايا الصراع المجتمعي. ويرفض الفصل بين قضايا النضال الفلسطيني وقضايا النضال التحرري العربي[5]، وتؤكد الجبهة على أن الصراع مع الصهيونية هو صراع قومي ذو مضامين طبقية لا يمكن تجاهلها أو إغفالها، فهي معركة قومية وطبقية فى الوقت ذاته، وتعني الجبهة أن هناك

---

(١) هلال : مرجع سبق ذكره، ص ٦٠٨.

(٢) إبراهيم ابراش: البعد القومي للقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١.

(٣) هلال : مرجع سبق ذكره، ص ٦٠٩.

(٤) ابراش : مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣.

(٥) المرجع السابق، ص ١٨٣.

طبقة إقطاعية رأسمالية رجعية ارتبطت مصالحها بالاستعمار[1].

لذلك طرح هذا التيار ضرورة إثارة الصراع الطبقي، وضرورة قيادة الطبقات (العمال والفلاحين) لنضال الشعب الفلسطيني، فهي الطبقة المستعدة لحمل السلاح، والقتال فى حروب طويلة الأمد[2]. لأن الفلاحين الفقراء والفلاحين الذين شردوا من أرضهم هم أصحاب المصلحة الأصلية فى الثورة الوطنية[3]، وهذا يتطلب تعميق الخط الطبقي للثورة الوطنية، والذى يعتمد على نظرية الاشتراكية العلمية ورغم تأكيد الجبهة على الطابع الطبقي للصراع، ومركزية دور الطبقات الكادحة فى الثورة الذي يعتمد على نظرية الاشتراكية العلمية، فإن ذلك لا يعني تجاهلها لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الطبقات الوطنية الأخرى لخوض معركة التحرير، وإن كانت تطرح نفسها كممثل للطبقة العمالية، إلا أنها لا ترفض وجود صيغة من التحالف والتنسيق مع بقية قوى طبقات الشعب[4]. وبناءً على هذا، فقد حكمت الجبهة على حركة المقاومة والتى تقودها حركة فتح ومنظمة التحرير بالعجز والقصور عن مواجهة التحديات الصهيونية، والامبريالية، والرجعية فى المنطقة، وذلك لهيمنة البيروقراطية على قيادة المنظمة[5].

ويمكن القول إن انتقادات الجبهة للمنظمة ولحركة فتح أصبحت لا تستند إلى أي أساس، وذلك بفعل التطور السياسي والهيكلي الذي عرفته منظمة التحرير،

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين : الثورة والعمال، عمان، ١٩٧٠، ص ٨

(٢) الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(٣) مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى المؤتمر السنوى السابع عشر لمنظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، آب / أغسطس ١٩٦٨.

(٤) الوثائق الفلسطينية والعربية لعام ١٩٦٩م، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٥.

بحيث أصبحت الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني، وتحظى بتأييد واسع الانتشار من الجماهير الفلسطينية والعربية، وتلقى تأييداً دولياً، كما أن المنظمة والمؤسسات التابعة لها استطاعت أن تحفظ لنفسها طريقاً ثورياً بعيداً عن أية وصايا خارجية، هذا بالإضافة إلى أن الجبهة نفسها اعترفت بالتغيير الذي طرأ على المنظمة والذى قبلت بمقتضاه المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني لاحقاً.

ومهما يكن من أمر فإن الجبهة الشعبية قد استطاعت أن تثبت وجودها فى المعركة، وأن تشارك فى المسيرة النضالية للشعب الفلسطيني، إلا أن طبيعة المنطلقات الأيديولوجية التي طرحتها كانت سبباً في محدودية انتشارها الجماهيري، فلو نظرنا إلى الواقع الفلسطيني لوجدنا أن فلسطين محتلة من قبل عدو استيطاني توسعي إجلائي، وهذا أدى إلى تشتت الوجود الفلسطيني، مما أدى إلى التبعثر التنظيمي، والجغرافي، والفكري للشعب الفلسطيني بين الأقطار العربية المختلفة وفي العالم كله بحيث يصعب القول بوجود طبقة بروليتارية فلسطينية مستقلة وقائمة بذاتها، وما يقال عن طبقة البروليتارية يقال عن الطبقة البرجوازية والرأسمالية.

وإزاء هذا الواقع، فإن الصراع مع الاحتلال الصهيوني هو صراع وجود لا صراع عن مبدأ اجتماعي معين، وفي مثل هذا الصراع تختفي المعارك الاجتماعية، ويلتحم الشعب الفلسطيني كله فى جبهة ثورية عريضة، لاجتثاث كل الوجود الصهيوني عن أرض فلسطين.

ويبدو أن حركة فتح فى رفضها اعتبار المرحلة الحالية ثورة اجتماعية من رؤيتها لخصوصية الوضع الفلسطيني،هى الأقرب الى الصواب، ذلك لأن الشعب الفلسطيني فى مجموعه متضرر من الاحتلال، ويفتقر في أرض الشتات إلى المقومات

الأساسية لقيام أى ثورة اجتماعية، وتعبر فتح ﷺ ذلك بقولها: إن أي مضمون اجتماعي يحتاج إلى ثلاثة أمور أساسية هي: وحدة اجتماعية، ووحدة جغرافية، ووحدة سياسية، وفلسطين بحالتها الحاضرة تفتقد هذه العوامل المكونة للمضمون الاجتماعي الثوري[1].



(1) حركة التحرير الوطنى الفلسطيني (فتح)، من منطلقات العمل الفدائي، دراسات وتجارب ثورية، عمان، ١٩٦٦، ص ٧١.

الهدف الإستراتيجي للجبهة الشعبية (الدولة الفلسطينية)

كانت مسألة الوجود اليهودي فى فلسطين - ومازالت - من المسائل المفصلية التي واجهها الفكر السياسي الفلسطيني منذ مراحل تبلوره الأولي، وقد اكتنف الغموض الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني[*]. أما فى الخمسينيات، فقد أدت النكبة ونتائجها إلى دفع تيار القومية العربية المهيمن وقتئذ فى إطار الفكر السياسي الفلسطيني إلى تبني شعار الثأر الذي أكد عملياً على أن أمام اليهود في فلسطين خيارين لا ثالث لهما : إما مغادرة فلسطين، أو مواجهة خطر الفناء. وبنشوء منظمة التحرير الفلسطينية، برزت معطيات جديدة فرضت على الفكر السياسي الفلسطيني أن يطور موقفه من مسألة الوجود اليهودي فى فلسطين، حيث انتهى هذا الفكر ما بين عامي ١٩٦٨ - ١٩٦٩ إلى طرح شعار الدولة الديمقراطية، والذي أصبح بمثابة هدف نضال حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، وفيما يلي سنعرض تطور موقف الجبهة من الدولة الفلسطينية.

تعتبر الجبهة الشعبية أن تحرير فلسطين هو عملية طويلة، ستشق طريقها مع نمو الثورة، وبالتالى فإن عملية تحرير فلسطين لن تتم في ظل الصورة العربية القائمة، بل إن عملية تحرير فلسطين ستأتي تتويجاً لعملية توحيد وتغيير جذري تشمل المنطقة العربية المحيطة بإسرائيل بشكل خاص، وبالتالى ستكون فلسطين المحررة من الصهيونية والامبريالية جزءاً من المجتمع العربي الموحد[1]. وفلسطين المحررة لن

(*) حول هذا الموضوع انظر سامي أحمد : مرجع سبق ذكره، ص ٢١-٢٢.

(١) جورج حبش : حديث صحفي حول مسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية حول التركيب السكاني بدولة فلسطين الديمقراطية، الهدف (بيروت) العدد (٢٠٢)، ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٩م، ص٨. انظر أيضاً: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره ص ٥١٩.

تكون إلا ماركسية - لينينية في ظل حزب ماركسي لينيني تقوده الجبهة الشعبية[1]. ومنذ المؤتمر الثاني للشعبية عام ١٩٦٩، تركز هدفها على أن النضال الفلسطيني هو إقامة دولة وطنية ديمقراطية في فلسطين، يعيش فيها العرب واليهود كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من الوجود الوطني العربي الديمقراطي التقدمي المتعايش بسلام مع كل قوى التقدم في العالم[2].

وقد حرصت الشعبية في أدبياتها للتنظير على دحض الادعاء الصهيوني على تصوير النضال الفلسطيني ضدها على أنه حرب عنصرية تستهدف القضاء على كل مواطن يهودي وإلقائه في البحر، وكان هدف الصهيونية من وراء ذلك حشد كافة المواطنين اليهود، وتعبئتهم لحرب حياة أو موت، لهذا فضحت الجبهة هذا التزييف حينما خاطبت الجماهير اليهودية المستغَلة والمضلَلة، وتبيان التناقض بين مصلحة هذه الجماهير في العيش بسلام وبين الحركة الصهيونية والقوى المتحكمة في دولة إسرائيل[3]. وبعد إزالة الكيان الصهيوني سيكون لكل يهودي يعيش في فلسطين الحقوق المتساوية والعادلة مع غيره، دون أن يعني ذلك إقامة كيان خاص مزدوج الجنسية[4]. وفي هذا السياق رفضت الجبهة الشعبية أن يكون شعار «الدولة الديمقراطية» مدخلاً لبناء دولة «ثنائية القومية» وقدرت أن إطار الدولة الديمقراطية - الفلسطينية لن يكون في وسعه أن يحل مشكلة مصير التجمع اليهودي القائم في فلسطين، وهو ما يتطلب وضع هذه المشكلة في إطار عربي أوسع، من خلال ربط الثورة الفلسطينية وأهدافها بأفق التحول الاشتراكي الوجودي في

---

(١) William B. Quandt, Fouad Jabber and Ann Mosely Lesch , Ibid, P.108

(٢) الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٤) جورج حبش : حديث صحفي الهدف (بيروت)، ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٩، ص ٧.

الوطن العربي، الذي سيقدم الحل الصحيح والديمقراطي لكل القوميات والأقليات، ليس فقط في فلسطين، ولكن في جميع المناطق العربية الأخرى[1]. ضمن إطار المجتمع الاشتراكي الديمقراطي العربي الموحد، انطلاقاً من مبادئ الاشتراكية العلمية[2].

وقد برزت في عام ١٩٧١م – ولا سيما بعد تصفية الوجود العلني المسلح لحركة المقاومة كلياً من الأردن– تقديرات لفرض حلول ومشاريع بخصوص إقامة الدولة الفلسطينية[*] في الضفتين الشرقية والغربية من نهر الأردن وقطاع غزة، حيث اعتبرت الجبهة في مؤتمرها الوطني الثالث أن النظام الأردني هو طرف مشارك في مشروع الدولة الفلسطينية، وأن حملته في أيلول كانت تستهدف خلق حالة من اليأس، تدفع بالجماهير الفلسطينية للقبول بهذا المشروع، وقد ظلت الجبهة حتى ربيع عام ١٩٧٢م تحذر من احتمال قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وتدعو فصائل حركة المقاومة إلى فضح وتعرية كل العناصر والقوى الاستسلامية الموافقة على مشروع الدولة، وإلى الوقوف بحزم في وجه كل محاولة لاحتواء حركة المقاومة، واستعمالها أداة في مشروعات الحل السلمي والدولة الفلسطينية[3].

وقد عارضت الجبهة البرنامج المرحلي الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية عام

(١) الشريف : البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٥.

(٢) أبو زايدة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(*) لقد نشطت الدعوات لإقامة دولة فلسطين على جزء صغير من فلسطين إلى جانب إسرائيل، وهي دعوات قديمة بدأت منذ اقتراح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في أوائل عام ١٩٦٥، ثم بدعوة أطلقها احمد بهاء الدين في مجلة المصور المصرية في أكتوبر/ تشرين / أول ١٩٦٧، تقضي بدولة فلسطينية في الضفتين الشرقية والغربية من نهر الأردن وقطاع غزة. عصام عدوان : حركة...، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٨.

(٣) شريف : البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤.

١٩٧٤، والتى كانت الغاية منه دخول المنظمة في تسوية سياسية مبنية على رؤية فكرية تعتقد أن نتائج حرب أكتوبر تشرين أول ١٩٧٣م ستؤدي إلى إنشاء دولة مستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ولمجابهة ذلك المنطق الخاص بالتسوية أسست الجبهة، ما عرف بجبهة الرفض الفلسطينية. وفي عام ١٩٧٩م عادت الجبهة على ضوء الاتفاق إلى وثيقة طرابلس التي ربطت الهدف المرحلي بالاستراتيجي، كي يضمن برنامج الجبهة موافقتها على إقامة الدولة الفلسطينية، وحق العودة، وتقرير المصير من دون قيد أو شرط كحل مرحلي(١).

وقد ظهر هذا الموقف في المؤتمر الوطني الرابع باستبدال الهدف الاستراتيجي بإقامة الدولة الديمقراطية الشعبية بدلاً من الدولة الوطنية الديمقراطية، وذلك على قاعدة الدور الطبقي للشعار السابق، باعتباره شكلاً من أشكال ديكتاتورية البروليتارية(٢).

وقد اعتبرت الجبهة أن إقامة الدولة الديمقراطية الشعبية في فلسطين هو الشعار الأكثر عمقاً والأكثر دقة للتعبير عن المضمون الحقيقي لهدف النضال الوطني الفلسطيني؛ وذلك لأن شعار الدولة الديمقراطية الشعبية يعكس:

- المضمون الاقتصادي الاجتماعي للمهام والأهداف التي ستتصدى لإنجازها حركة التحرر الوطني الفلسطيني في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية – مرحلة ما بعد إنجاز الاستقلال السياسي – من حيث هل هي مهام وأهداف وطنية وديمقراطية تترابط وتتشابك بشكل وثيق مع مهام وأهداف الثورة الاشتراكية أم لا ؟

---

(١) طلال عوكل : الحكيم جورج حبش، الأيام (رام الله)، العدد (١٥٧١) ٦/ ٥/ ٢٠٠٢.

(٢) الجبهة الشعبية : بعد عشرين عاماً من التحول، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨. انظر أيضاً: الوضع الراهن «مهمات المرحلة» مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠.

- أهمية وضرورة قيادة الطبقة العاملة الفلسطينية للتحالف الطبقي الديمقراطي المعني بالمشاركة الفاعلة في إدارة الدولة والمجتمع بما يخدم التوجه نحو حل وإنجاز كامل مهام وأهداف المرحلة الوطنية الديمقراطية وبأفق اشتراكي.

- أهمية وضرورة قيام تحالف استراتيجي وثيق بين الدولة الفلسطينية المنشودة وبين قوى الثورية العمالية وفي مقدمتها بلدان المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي"[1]. وقد تضمن تقرير مهمات المرحلة الجديدة الذي خرج عن المؤتمر الرابع للجبهة عام ١٩٨١م، تحليلاً واسعاً للظروف المحيطة بنضال الشعب الفلسطيني ومراحل الثورة الوطنية الديمقراطية، ومن ثم إقرار مفهوم المرحلية في النضال الوطني الفلسطيني على تحقيق الهدف الاستراتيجي في إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية دون صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف. وقد تم تحديد الشعار المرحلي بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية دون قيد أو شرط، على اعتبار أن هذا الشعار يرسم هدفاً مرحلياً محدداً، يرشد نضال الثورة، ويشكل حلقة وصل بين مرحلة الصمود وتوفير قواعد الارتكاز، وبين مهمة التحرير الكامل وإقامة الدولة الديمقراطية الشعبية على كامل الأرض الفلسطينية"[2].

ومن هنا يتضح أن تطوراً نوعياً قد حصل على صعيد الهدف الاستراتيجي للجبهة وتبنيها الهدف المرحلي للثورة الفلسطينية بإقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من فلسطين دون قيد أو شرط بدلاً من التحرير الكامل وبذلك تكون قد تطابقت في موقفها إزاء الهدف المرحلي مع برامج منظمة التحرير الفلسطينية.

---

(١) الجبهة الشعبية : الإستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(٢) الجبهة الشعبية : التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع ١٩٨١، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٥-٤٠٨. انظر أيضاً الجبهة الشعبية : محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ١٤٨.

النظرية العسكرية للجبهة الشعبية

استفادت الجبهة من التجربة التنظيمية لحركة القوميين العرب قبل عام ١٩٦٧م، وارتبط ذلك باستثمار اتصالات الحركة السياسية والتنظيمية في مختلف الأقطار العربية، فتمكنت قيادة إقليم فلسطين من دعم الجهد العسكري فى أماكن وجودها، وخصوصاً الضفة الغربية، وقطاع غزة، ولبنان، وسوريا، كما استفادت من العلاقة الودية التي ربطتها بالزعامة المصرية، فوفر ذلك بعض التسليح والتدريب، وقدراً أكبر من حرية النشاط السياسي والعسكري في قطاع غزة، ولكن لم يعن ذلك بالمقابل عدم تعليق الأهمية على تطوير القدرات الفلسطينية الذاتية، بل رأي مؤسسو الجبهة أنه يترتب على الفلسطينيين أنفسهم أن ينتظموا، وأن يخوضوا الكفاح داخل الأرض المحتلة وخارجها، ليكملوا بجهودهم الخاصة جهود الدول العربية، فطرحوا شعار العمل الفدائي نقيضاً لشعار التوريط(*).

وقد حمل فكر الجبهة الشعبية وعملها سمتين أساسيتين: تمثلت الأولى فى أهمية الرابط الفعلى فيما بين الجهود الفلسطينية وبين الدعم العربي، باعتماد أسلوب الإعداد المنهجي والتدريجي قبل الانطلاق بأى نشاط، وتجسدت السمة الثانية فى نمط النشاط العسكري لأفراد أبطال العودة وشباب الثأر قبل حرب ١٩٦٧م، حيث ركزوا على الجانب التمهيدي، أى الاستطلاع، والتدريب، والتنظيم، وسعوا

(*) كان فكر «شباب الثأر» و«أبطال العودة» عام ١٩٦٧م يعتمد على تبنى الدول والجيوش العربية الاستراتيجية العسكرية ضد إسرائيل وقد اعترضت «جبهة التحرير الفلسطينية» التي كانت طرفاً في ائتلاف الجبهة على فكرة توريط الجيوش العربية في المواجهة الشاملة مع إسرائيل.
الموسوعة الفلسطينية : القسم الثاني، مرجع سبق ذكره، ص٣٩٦.

إلى بناء شبكة سرية في الخليل المحتلة ودعمها مادياً، ضمن تلك الرؤية، وقد انعكس الأسلوب التمهيدي الدقيق في اللجوء إلى إنشاء جيل من المقاومة الشعبية(*) في قطاع غزة عشية الحرب ليكون بمثابة الإطار التنظيمي والعسكري للنشاط المرتقب.

وتبلور الفكر العسكري للجبهة الشعبية في أعقاب حرب ١٩٦٧م، والتي اعتبرتها الجبهة الانطلاقة الحقيقية للثورة الفلسطينية المعاصرة، وقد تعززت مكانة الأرض المحتلة – الداخل – في نظر الجبهة التي أطلقت شعار «الداخل هو الأساس والخارج هو الرديف» وتابعت ذلك بإرسال الجزء الأكبر من مقاتليها وأسلحتها إلى المناطق المحتلة، بهدف خلق البؤرة الثورية، وهذه تشبه فكرة القواعد الارتكازية لدى فتح، مع بعض التمييز في التنفيذ وأهدافه الفورية، وإذ ظلت الجبهة تركز على ضرورة البناء المنتظم، والإعداد التنظيمي والعسكري على حساب الاندفاع السريع لإطلاق النشاط المسلح(١).

وقد سعت الجبهة وقبل الإعلان عن انطلاقتها للوصول إلى اتفاق أثناء الاجتماع الذي عقد في دمشق بين قيادات العمل الوطني الفلسطيني، ليكون بمثابة القاعدة

(*) أطلق اسم «طلائع المقاومة الشعبية» على الجناح العسكري الفدائي لحركة القوميين العرب عام ١٩٦٧، وقد صدر قرار عن هذا التنظيم نشرة سرية باسم طلائع المقاومة الشعبية وكان مسئول هذا التنظيم في قطاع غزة عمر خليل، ولكن للضربة التي تعرض لها هذا التنظيم في ٢٤/ يناير/ ١٩٦٨ واعتقال عدد كبير من أعضائه أدى هذا الأمر إلى تفكيكه.

عمر خليل عمر : من شريط الذكريات، مطابع رشاد الشوا الثقافي، غزة ٢٠٠٥،ص٩٨. وقد استفادت الجبهة الشعبية من خطأ طلائع المقاومة، فجعلت التنظيم على شكل خلايا كل منها تضم ما بين ٣-٥ أفراد، بحيث لو تعرضت إحدى المجموعات للاعتقال لا يؤدى إلى ضربة قوية للتنظيم.

أنظر: زكريا السنوار: العمل الفدائي ١٩٦٧-١٩٧٣، مرجع سبق ذكره، ص١٢٦.

(١) الموسوعة الفلسطينية : القسم الثاني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٦.

نحو عمل عسكري مدروس، وفق خطة واحدة، وقيادة موحدة، ومهام مشتركة، وفي إطار جبهة وطنية عريضة، إلا أن تلك المساعي فشلت، حيث باشر كل فصيل ممارسة الكفاح المسلح بمعزل عن الفصائل الأخرى، رغم عدم اكتمال عمليتي الإعداد والبناء عند الجميع[1]. هذا وقد ركزت الجبهة على أولوية العمل داخل الأرض المحتلة وعدم فتح المعارك في منطقة الأغوار الحدودية، تسهيلاً لمرور الرجال والأسلحة إلى عمق المناطق المحتلة، وظلت تتطلع إلى إمكانية إقامة قواعد الارتكاز وشبكة تنظيمية سرية في الداخل، تقوم بتدريب أبناء الداخل، وتسليحهم في معسكرات خاصة خارج الأرض المحتلة، وبقي هذا التوجه في الصدارة حتى بعد فشل استراتيجية القواعد الارتكازية، بدليل احتفاظ الجبهة إلى جانب حركة فتح بالدوريات « المطاردة » فى جبال الضفة الغربية لسنوات عدة بعد عام ١٩٦٧م، وفي تأكيدها على أن الثورة الحقيقية في الداخل[2].

وظهر مع بداية عام ١٩٦٨م، عاملان رئيسيان في مسار تطور الفكر العسكري للجبهة الشعبية: الأول هو اضطرار الجبهة كسائر التنظيمات الفدائية إلى تركيز ثقل وجودها في الأردن، نتيجة الإجراءات الإسرائيلية المضادة في الأرض المحتلة والمنطقة الحدودية، والثانى هو تمتع حركة المقاومة بفترة نمو بعد معركة الكرامة. وتجدر الإشارة إلى أن فارقاً أساسياً مميزاً ميز الجبهة عن غالبية التنظيمات الأخرى في هذه المرحلة، وهو اتساع نشاطها، واستمراره في قطاع غزة، الأمر الذي قدم نموذجاً مختلفاً عن الحالة السائدة في الجبهات الأخرى. وتجسد تأثير ذلك على

(١) العقيد أبو أحمد فؤاد، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: عشرون عاماً على حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، الهدف (القاهرة)، العدد الخاص (٨٩٢) السنة التاسعة عشرة، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٧م، ص ٩٤.

(٢) الموسوعة الفلسطينية : القسم الثاني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٦.

الوضع الفلسطيني بتبني الجبهة على المستوى الرسمى لمقولات حرب العصابات والحرب الشعبية طويلة الأمد[1].

وقد مالت الفصائل الفلسطينية الأخرى إلى استخدام مصطلح « حرب الشعب» وترافق هذا المفهوم مع الاعتراف بتفوق إسرائيل الواضح في عدة مجالات حيوية، فقد أرجعت الجبهة انتصار إسرائيل إلى سرعة تعبئة الموارد وشموليتها، وإلى المستوى الرفيع من التدريب، والقيادة، والتخطيط، وإلى التفوق العام في مجال التعامل مع أدوات الحرب الحديثة[2]، وشددت الجبهة فضلاً عن ذلك على الدور المركزي للتفوق التكنولوجي، معتبرة أنه يشكل طاقة استراتيجية أتاحت للعدو الفوز بعدة انتصارات، واعتبرت الجبهة – بالمقابل- أن العرب يتمتعون بالطاقة البشرية المتفوقة، وأكدت على أن النصر يعود إلى الطرف الذي يتمتع بالتفوق التكنولوجي حين يخوض الحرب الخاطفة، بينما سينتصر الفريق الأكثر عدداً إذا شن حرباً طويلة الأمد، وهذا ما دفعها إلى المناداة بتجنب خوض الحروب التقليدية النظامية[3]. واستناداً إلى الثورات المنتصرة في الصين، وفيتنام، وكوريا الشمالية، وتجربة الجزائر، حددت الجبهة الشعبية مراحل حرب التحرير الشعبية (مرحلة التحضير، مرحلة التثبيت والبناء، مرحلة بناء الجيش الثوري، مرحلة حرب التحرير الشعبية)، كما حرب العصابات كشكل أساسي لهذا الخط القتالي وقد لخصت مبادئها في:

- الهجوم وعدم اللجوء إلى الدفاع في المواقع الثابتة.
- المباغتة والمهاجمة في مواقع الضعف والملاحقة عند التقهقر.

---

(١) المرجع نفسه، ص ٣٩٧.

(٢) يزيد الصايغ : الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٠.

(٣) الموسوعة الفلسطينية : القسم الثاني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٧.

- تجنب المواجهة المباشرة أو التصادم مع نقاط القوة، والانسحاب السريع عند تحقيق الهدف.

- الاعتماد على الإمكانيات الذاتية والمحلية، وما يتم الاستيلاء عليه من جنود الاحتلال في تأمين مستلزمات القتال (مولوتوف - متفجرات - قنابل يدوية - رشاشات - مسدسات).

- إجادة الإخفاء، والتمويه، والاهتمام بالجوانب الأمنية في التحرك، والتخزين، وإخفاء الوثائق، والمراسلات، والمواصلات.

- الاستنزاف المستمر لقوات العدو، ومنشآته، واقتصاده، بهدف إزعاجه، وإرهاقه، وعدم إتاحة الفرصة له لالتقاط أنفاسه، وإعادة بناء قوامه، والاستمرار في الانتصارات الصغيرة[1].

وأضافت أن هذه العمليات سوف تطور إلى حرب التحرير الشعبية، مع تحول رجال العصابات، إلى جيش نظامي ثوري، وقد حددت بهذه الطريقة مرحلتين أساسيتين في المواجهة مع إسرائيل هما: حرب العصابات، وحرب التحرير الشعبية، بحيث يعجز العدو عن تنفيذ الحروب الخاطفة، وأكدت أيضاً على أنها لم ترسم الخطة العسكرية التفصيلية للحرب الطويلة، بل الخطوط العريضة لها، وتحددت أدوات الحرب الشعبية، بمراحلها المتتالية بأنها قوات العصابات، والميليشيات، والوحدات النظامية والثورية[2].

ونعتقد هنا أن الجبهة الشعبية أخذت هذا النموذج الكلاسيكي لحرب العصابات والحرب الشعبية لقلة الإمكانيات الذاتية الفلسطينية، وأيضاً لإدراكها

(١) العقيد أبو أحمد فؤاد: مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.

(٢) الموسوعة الفلسطينية: القسم الثاني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٧.

بأن الهدف أكبر من إمكانيات الفلسطينيين وحدهم، لذا حاولت الجبهة الإجابة عن هذه المسألة بصورة أفضل. فاعتبرت أن مهمة التحرير تتطلب موارد أكثر مما هو متاح للفلسطينيين، وكانت تتمنى تعبئة كافة طاقات البلاد المادية، والبشرية، والمعنوية بتسليح الشعب، وتدريبه، وتنظيمه تماشياً مع الشعار الفيتنامي، ودعت إلى قيام « هانوي عربية » في عمان كقاعدة آمنة تنطلق منها حرب التحرير[1]، مستفيدة من خصوصية أوضاع الأردن السكانية والجغرافية، ومن الحضور الكثيف للمقاومة الفلسطينية المسلحة على أراضيه، كي يكون هذا البلد هو قاعدة الإسناد الخارجية، وقد كتب غسان كنفاني في ذلك الحين سلسلة مقالات تحت عنوان: «الجدار الأردني أمام فلسطين» رأى فيها أن معركة تحرير فلسطين تحتاج إلى فيتنام شمالية، وأن الأردن هو المؤهل كي يلعب هذا الدور، معتبراً أن تصاعد المأزق العربي بعد فشل سياسة مؤتمرات القمة وسقوط الرهان على وضع الاستراتيجية العسكرية العربية المشتركة، بات يقتضي وضع بديهيات جديدة في العمل السياسي، تجعل من الأردن محور الارتكاز الأساسي[2].

وانطلاقاً من قناعة الجبهة بأن الفلسطينيين في الأردن يشكلون جزءاً مهماً وأساسياً من أداة التغيير على الساحة الأردنية، وشركاء أساسيين للشعب الأردني وقواه الوطنية، فقد أكدت الجبهة على أن وحدة الشعبين الفلسطيني والأردني ما هي إلا خطوة أولى على طريق الوحدة الشاملة(*) إذا ما استرد الشعب الفلسطيني

(١) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول المواقف العربية بعد حرب حزيران/ يونيو، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨م، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩٩.

(٢) الشريف : البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٥ . أنظر أيضاً غازي خورشيد: دليل ...، مرجع سبق ذكره، ص١٣١ .

(*) تقصد الجبهة هنا بالوحدة ضم الضفة الغربية للأردن ، عام ١٩٥١ .

حقوقه الوطنية كاملة في العودة، وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية»[1].

وشددت الجبهة على أهمية بناء القواعد الارتكازية الآمنة «طبقاً لنظريات حرب الشعب الكلاسيكية»، الأمر الذي كان يعني إحداث التغيير في دول الطوق العربية، وطرحت الجبهة الشعبية قيام أعضاء سريين في الداخل لشن حرب سرية، يدعمهم الفدائيون الموجودون في البلاد العربية المجاورة[2]، وقد أدى ذلك إلى توسع سريع في أعداد الفدائيين، وتسليحهم، وإلى تصاعد كبير في عدد هجماتهم على إسرائيل خلال عامي ١٩٦٩- ١٩٧٠[3].

وكانت بعض التنظيمات لا تترفع عن إصدار تقارير عن عمليات وهمية من أجل تلقي الدعم المالي، وكانت الشعبية وحدها اكثر حذراً، إذ شككت في التحول المزعوم إلى المواجهة المحدودة، وأنكرت أن الفدائيين دخلوا مرحلة جديدة من الحرب[4]، كما انتقدت دراسة أعدتها الجبهة الهوة ما بين الادعاءات الدعائية والقدرات الفعلية، وعارضت طفرة العمليات الكبيرة المتهورة التي تباهت بها التنظيمات المنافسة لها، وقد جادل قائدها العسكري أبو همام في أن الحركة الفلسطينية لا تزال في مرحلة خلق مناخ ثوري، وتطوير الإرادة الثورية، القادرة على ممارسة العمل الثوري إلى مستوى حرب التحرير الشعبية[5]، ولقد ثبت وجود هذه الأبعاد والدلالات ووجود المعضلات الكامنة فيها عقب الخروج من الأردن، فقد

(١) سعيد آصف : الجبهة الشعبية وتجربة النضال الديمقراطي على الساحة الأردنية، الهدف (دمشق)، العدد الخاص (٨٩٢) السنة التاسعة عشر ٢١/ ١٢/ ١٩٨٧م، ص ٨٨.

(٢) يزيد الصايغ : الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٠٧.

(٤) الجبهة الشعبية : الفكر العسكري للجبهة الشعبية، كتاب الهدف، سلسلة (١)، ص ٤٢.

(٥) يزيد الصايغ : الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٣.

أعادت الجبهة تأكيد مقولاتها الأساسية المتعلقة بصحة حرب العصابات، وحرب التحرير الشعبية الطويلة، لكن أقرت بالمقابل أنها أخطأت في تقدير الموقف حين خلصت إلى الاستنتاج بضرورة تطوير حرب العصابات، وتجنيب المواجهات العسكرية الكبيرة، وتصعيد السرية في المدن، وهو الاستنتاج الذي ترافق مع التشديد المتكرر على وجوب التواري «تحت الأرض» في حالات عدة، وضرورة التعامل مع الواقع المحيط، وتطوير الأدوات والأشكال الملائمة، فالجبهة كانت قد عارضت المظاهر الاستعراضية في الكفاح المسلح، وانتقدت جنوح بعض التنظيمات الفدائية الأخرى إلى توجيه نمط قتالها نحو تجييش القوات الفلسطينية، واكتسابها لبعض المظاهر النظامية في تنظيمها، وتسليحها، وتكتيكها[1].

وقد ركزت الجبهة على العنصر البشري في هذه المرحلة، خاصة وأن النضال كان ما يزال طلائعياً، ولم يعبئ كل طاقات الجماهير الفلسطينية والعربية في المعركة، وضرورة التنبيه إلى التوعية، والتربية الأساسية، والبناء العسكري ليكون المقاتل كفؤاً[2]، وشددت الجبهة كذلك على ضرورة التعاون الجاد والجماعي في إيقاف التسيب في قواعد المقاتلين، وما تمثله هذه الظاهرة من مخاطر على مستقبل المعركة أمنياً واستراتيجياً، وعلى إخضاع الإعلام لمراقبة القطاع العسكري في كل فصيل فيما يختص بالبلاغات العسكرية، والتعليق عليها لوضع الأمور بأحجامها الحقيقية[3]. لكن الحاجة إلى اجتياز مرحلة للمة سياسية وعسكرية أدت إلى دفع الجبهة نحو اعتماد بعض الأشكال، شبة النظامية، ابتداء من عام ١٩٧٢، وتمثل أهم تلك الأشكال في تقسيم

(١) الموسوعة الفلسطينية : القسم الثاني، المجلد الخامس، مرجع سبق ذكره، ص ١٥-١٨.

(٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: مشروع برنامج عمل عسكري موحد، قدمته الجبهة للمجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده التاسعة ، بتاريخ ٧/ ٧/ ١٩٧١م.

(٣) المصدر نفسه.

القوات المسلحة إلى نظامية، وهي التي تتحمل المسئولية العسكرية الأساسية، وشبة النظامية لحماية المخيمات والمليشيات للدفاع المحلي. غير أن هذا التنظيم ظل شكلياً، إدارياً لفترة طويلة، ولم يعكس تغيرات أساسية فى التنظيم والتسليح والتكتيك، وقوى هذا الاتجاه خلال منتصف السبعينيات لحاجة المقاومة للدفاع عن الذات إثر الغارات العنيفة التي شنها سلاح الجو الإسرائيلى ضد المخيمات الفلسطينية والقرى اللبنانية في ١٩٧٤ – ١٩٧٥م. وأيضاً من تجربة الحرب الأهلية اللبنانية(١).

وقد توجهت عملية التجييش بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٢ إلى تعميق التحول النظامي للقوات من حيث تنظيمها الداخلي وتسليحها، انعكس ذلك التوجه في تقسيم القوات المسلحة إلى الجهاز العسكري (أى النظامي) وقوات الداخل والمليشيا وجميعها تابع للدائرة العسكرية في الجبهة(٢). ولعل الانعكاس البارز لمغزى التحول النوعي في الوسائل الاستراتيجية العسكرية قد تمثل بالتغيير النسبي المهم في تحديد مكانة الكفاح المسلح الذي انتقل تدريجياً من كونه الأسلوب الوحيد حتى عام ١٩٧٢ إلى كونه الأسلوب الرئيسى في عام ١٩٨٢م(٣).

وجاءت أخيراً حرب ١٩٨٢م لتدُخل الجبهة تعديلات إضافية إلى فكرها العسكري حينما قررت الجبهة أن الاهتمام السابق المفرط بتشكيلات البناء العسكري، كالرتب والتشكيلات الكبيرة جاء على حساب حرب العصابات، وردت على ذلك بتعزيز الطابع الخفيف في تنظيم قواتها وتسليحها كي تتعادل

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التقرير التنظيمي العسكري، الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع ١٩٨١م، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨.
(٢) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩١.
(٣) يزيد الصايغ : الكفاح المسلح، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٩. انظر أيضاً: الجبهة الشعبية : مهمات المرحلة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

الحصص بين الأسلحة الثقيلة والخفيفة بقدر الإمكان، ورفضت أن تَّزود بالدبابات، وحذرت التنظيمات الأخرى من الحصول عليها؛ لأنها تجمد المواقع والقوات وهي قابلة للضرب"[1].

ونعتقد هنا أن الجبهة كانت على صواب في ذلك، خوفاً من الانحدار إلى الأسلوب العسكري الدفاعي، وأن يفقد المقاتلون المرونة في الحركة، مما يبعدهم تدريجياً عن حرب العصابات التى تعتمد على سرعة الحركة وعدم الثبات في موقع يسهل تحديده، وتوجيه الضربات المتتالية إليه، ومما لا شك فيه أن الانتشار الواسع لهذا الأسلوب الذي اعتمدته الثورة الفلسطينية في بناء قواتها العسكرية قد أعطى العدو الصهيوني الفرصة للاستفادة من تفوقه العسكري كما حصل إبان حرب لبنان، فى صيف عام ١٩٨٢م.

أما عن موقف الشعبية من قيادة الكفاح المسلح في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، فيظهر ذلك واضحاً من خلال رؤيتها الوطنية، فقيادة الكفاح المسلح تشكل أحد المؤسسات التنفيذية لمنظمة التحرير، والجبهة لم تشارك فى هذا الإطار حتى أوائل السبعينيات، لأنها رأت بأن تركيبته عاجزة عن القيام بأى دور فعال، وادعت بأنه بمثابة لجنة تنسيق بين التنظيمات لإصدار البيانات العسكرية وحل الخلافات - أحياناً - بين التنظيمات، ولم يوجد داخل هذا الإطار قيادة عمليات تأمر المنظمات بالخطوط الاستراتيجية"[2].

وقدمت الجبهة مشاريع عدة للمجالس الوطنية الفلسطينية لتوحيد القوات المسلحة الفلسطينية، وتشكيل قيادة عسكرية مركزية ممثلة فيها كل الفصائل

(١) يزيد الصايغ : الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٩.

(٢) غازي خورشيد : دليل حركة المقاومة، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٤.

الفاعلة، والخطة العامة، والبرامج تقرها القيادة العسكرية المركزية، ويحق لكل فصيل أن يرسم خطته وبرامجه الداخلية على ألا تتعارض مع الخطة المركزية[1].

أما فيما يتعلق بالخط العسكرى للجبهة الشعبية فينقسم إلى ثلاثة أقسام، وهى:

١- داخل الأرض المحتلة: استأثرت قضية الأرض المحتلة بمكانة أساسية في سلم أولويات الثورة منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، واحتلت حيزاً مهماً في حالة الجدل والحوار الذي شهدته الساحة الفلسطينية خلال هذه السنوات، وقد كان للجبهة وجهة نظرها الخاصة حيال المنطقة من خصوصيات فهمها لمسألة العلاقة بين الداخل والخارج، الوطني والقومي، قواعد الارتكازية والمرحلية في النضال الفلسطيني.

وقد أولت الجبهة أهمية خاصة للعمل داخل الأرض المحتلة، فإلى جانب الاستعدادات التي كانت قد بدأت بها حركة القوميين العرب عام ١٩٦٤، تابعت الجبهة عملية التحضير والبناء، ونظمت داخل الأرض المحتلة العديد من كوادرها التى لها دراية فى العمل العسكري ممن كانوا قد انخرطوا في صفوف جيش التحرير الفلسطيني، أو تلقوا دورات تدريبية في سوريا ومصر، كما قامت بنقل الأسلحة والذخائر إلى داخل الأرض المحتلة وتخزينها استعداداً للبدء في الكفاح المسلح، وأقامت العديد من القواعد العسكرية المتاخمة للحدود[2]، إيماناً منها بأن هذه الساحة يجب أن تبقى ملتهبة لعدة اعتبارات منها[3].

(١) للمزيد : انظر : مشاريع برنامج العمل العسكري الموحد، الذي قدمته الجبهة للمجالس الفلسطينية في دورتيه الثامنة عام ١٩٧٠م والتاسعة عام ١٩٧١م. (منشور صادر عن الجبهة الشعبية).

(٢) العقيد أبو أحمد فؤاد:، مرجع سبق ذكره، ص٩٣.

(٣) محمد المسلمي (أبو نضال) : موقع الأرض المحتلة في استراتيجية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الهدف (دمشق)، العدد الخاص (١٩٨٢) ٢١/ ١٢/ ١٩٨٧م، ص ٤٩.

- أنها الساحة الأولى التي تواجه فيها الجماهير الفلسطينية يومياً الاحتلال وتصطدم معه.

- وجود كثافة سكانية فلسطينية عالية.

- قطع الطريق على الاحتلال الذي يرى في الأرض المحتلة حقلاً ملائماً لتحرير مخططاته ومؤامراته(*).

- إبقاء صوت الجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة عالياً لقطع الطريق على حالة الصمت العربي، وتشكيل قوة لاجمة لأي انحرافات في الساحة الفلسطينية.

- تطبيق قوانين حرب العصابات، وذلك بتأسيس مجموعات صغيرة متنقلة تقوم بتوجيه الضربات السريعة للعدو المنتشر على أرض فلسطين(**).

ويمكننا القول إن الكفاح المسلح في قطاع غزة والضفة الغربية يميز بالالتفاف الجماهيري حوله منذ البداية، حيث لم يكن الفدائيون أفراداً منعزلين، أو مجموعات متناثرة صغيرة ونخبوية، بل كانت المشاركة القتالية كبيرة، وتستند إلى تعاطف وتأييد، ودعم الجماهير، خاصة سكان المخيمات، لا سيما في قطاع غزة.

(*) أخضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة للحكم العسكري تماماً طوال السنوات الأربع الأولى من الاحتلال، وكان جراء المقاومة العنيفة التي أبدتها المقاومة أن أفشلت إسرائيل في تنفيذ غير تلك السياسة العسكرية، كما أفشلت السياسة الإسرائيلية في توسيع نطاق عمل البلديات تجاه المخيمات أو حتى إنشاء ما سمي باللجان المحلية، وأفشلت مشروع الحكم الذاتي عام ١٩٧٧م. محمد خالد الازعر: المقاومة في قطاع غزة ١٩٦٧- ١٩٨٥م، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ١١٤-١١٦.

(**) هذا المبدأ طبقه الشهيد جيفارا غزة (محمد الأسود) في قطاع غزة، حيث كانت المجموعات العاملة تحت سيطرته تضرب في القطاع وفي الضفة الغربية كانت تجربة الشهيد أبو منصور في جبال الخليل وجبال نابلس ورام الله. العقيد أبو فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.

ويمكننا تعليل هذا الالتفاف والتعاطف الجماهيري بتجربة الناس والقوى السياسية قبل عام ١٩٦٧م، وكذلك بالمناخ السياسي والاجتماعي، فقد كانت تجربة مجموعات مصطفي حافظ ضد الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٥٦م، ثم نشاط وتدريب جيش التحرير، والأجواء التي وفرها الزعيم جمال عبد الناصر، ونشاط وإحساس الناس بضرورة محاربة الاحتلال وإمكانية زواله، كما زال العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م. وطوال الست سنوات الأولي من ١٩٦٧ – ١٩٧٣ والتي تعتبر الفترة الذهبية في العمل الفدائي المتواصل، حيث خاضت الجبهة نشاطاً عسكرياً فعالاً مكثفاً في جميع مناطق القطاع[١]. فكان لها الثقل الأكثر بين التنظيمات الفلسطينية في مقاومة الاحتلال وزخم العمليات العسكرية[٢]، حين أعلنت الجبهة عام ١٩٧١م أنها وحدها التي تقود ابرز ما في المقاومة من أمجاد (غزة)، وأنها أكثر التنظيمات قدرة على الضرب في الأراضي المحتلة وإسرائيل متى تشاء[٣].

وظلت الجبهة القوة الأولى في القطاع حتى نهاية عام ١٩٧٣م[٤]. أما في الضفة الغربية فالأمر كان مختلفاً؛ لأن الألوية العسكرية فيها كانت قد ضربت واعتقلت من النظام الأردني عام ١٩٦٦، وهذا الأمر لم يحصل في القطاع لتعاطف القيادة المصرية مع الفدائيين، وبالتالي كانت البداية أيسر في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية[٥].

وتتلخص التجربة العسكرية في الضفة بإتباع شكلين هما: المجموعات الصغيرة

---

(١) الجبهة الشعبية : محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٦.

(٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين : بعد عشرين عاماً من التحول، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

(٣) يزيد الصايغ : الكفاح المسلح، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٨.

(٤) جميل المجدلاوي : مقابلة شخصية، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥. فى مكتبه بغزة.

(٥) المصدر نفسه.

التي تتخذ من الجبال نقاط تمركز، واختفاء، وتخزين، ونقاط انطلاق للقيام بعمليات عسكرية، ثم التواجد في المدن، والقرى، والقيام بعمليات عسكرية ضد قوات الاحتلال[1].

٢- خارج الأرض المحتلة:

استناداً إلى استراتيجية الجبهة العسكرية ونظرتها لأهمية تأمين هانوي العربية التي تمد الأرض المحتلة بكل مستلزمات القتال، وتشكيلها للعمق الجغرافي والبشري لحرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، باشرت الجبهة الشعبية بإقامة قواعد عسكرية ومعسكرات للتدريب في كل من الأردن ولبنان[2]، حيث حددت خطوط العمل التالية.

- الدعم والإسناد لقواتها في داخل الأرض المحتلة بالأسلحة، والكوادر، وكافة متطلبات القتال[3].

- مقاتلة العدو، وإلحاق الخسائر في كل مكان، وعلى كافة الحدود المحاذية لفلسطين المختلة[4].

- توجيه الضربات للعدو من خلال المجموعات العسكرية ذات الكفاءة العالية، والتي تستطيع عبور الحدود الفلسطينية لفتح جميع الجبهات أمام المقاومة[5].

- تدريب المقاتلين من أبناء الشعب الفلسطيني، ورفع مستوى الكفاءة

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين : بعد عشرين عاماً من التحول، مرجع سبق ذكره، ص٥٣.
(٢) العقيد أبو أحمد فؤاد : مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.
(٣) الجبهة الشعبية : محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٢.
(٤) الجبهة الشعبية : بعد عشرين عام من التحول، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.
(٥) الوضع الراهن ومهمات المرحلة الجديدة، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للجبهة لعام ١٩٨١م، مصدر سبق ذكره، ص٥٠٠.

العسكرية للقوات المقاتلة، وقد اهتمت الشعبية بتشكيل مليشيا شعبية في المخيمات لحماية الجماهير والثورة من المؤامرات العدوانية[1].

٣- خط العمليات الخارجية.

يعتبر هذا الخط فرعياً ضمن الخط العسكري العام للجبهة، وربما كانت الجبهة الفصيل الفلسطيني الأول الذي اتبع أسلوب نقل المعركة ضد الأهداف الإسرائيلية خارج الأرض المحتلة من خلال خطف الطائرات[*].

ذلك لأن الجبهة اتخذت شعار « ضرب العدو أينما كان»[2]. نظراً إلى الطبيعة العسكرية للمجتمع الإسرائيلى، ولأفراده، ومنشآته، وطائراته، ومكاتبه المدنية، وعلى اعتبار أن الخطوط الجوية الإسرائيلية والخطوط الأجنبية المتوجهة إلى إسرائيل« هى جزء من خطوط المواصلات العسكرية ومركز للمصالح الخارجية[3].

وقد هدفت الجبهة من هذا النمط للمساهمة في كشف طبيعة العلاقات العضوية التي تربط أطراف معسكر العدو، وتعريته أمام الرأي العام العالمي، وإرباك العدو سياسياً وعسكرياً على الصعيد التكتيكي، من خلال إلحاق الضرر لبعض مصالحه فى مناطق مختلفة من العالم، إضافة إلى محاولة تشتيت جهوده والتأثير على مصالحه الاقتصادية في العالم، وتسديد ضربات مؤثرة لرموزه القيادية[4].

---

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣.

(*) علماً بأن بضعة تنظيمات أخرى طبقته أيضاً في الفترة ذاتها. الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس ص٣٩٩.- انظر حاتم أبو زايدة: مرجع سبق ذكره، ص٢٥.

(٢) كريشان : مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.

(٣) الموسوعة الفلسطينية : القسم الثاني، المجلد الخامس، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٩.

(٤) الجبهة الشعبية : بعد عشرين عام من التحول، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.

الإعـداد والـتـدريـب

تميزت الجبهة منذ نشأتها بسمات خاصة عدة، تمثلت الأولى بإصرارها الدائم على التمهيد لأي عمل عسكري بطريقة منهجية، والارتقاء الدائم بمستوى الوعي العسكري لأعضائها، والارتقاء بمستوى تدريباتهم واستعداداتهم النضالية، إلى جانب الارتقاء بمستوى المقاتل ومن هنا أدخلت الجبهة التفويض السياسي لقواعدها العسكرية[1]. وعلى تنمية وبناء خلاياها السرية داخل الأرض المحتلة، وإلى الإعداد الدقيق الذي أتاح لخلايا الجبهة أن تقوم بوتيرة نشاط تفوق المتوسط، مما دل على مردود وكفاءة مرتفعين[2].

وكان الإطار الحزبى أهم مجال لتنمية الكادر وإعداده، فعندما يدخل العضو الجهاز العسكري في الجبهة يخضع لعملية تدريب عسكري، إضافة للتثقيف الذي يشمل العمل النقابي، والجماهيري، والفكري، والسياسي، وكان لابد للعضو المتدرب أن يقوم بتحضير مادة فكرية أو سياسية يطرحها لمتابعة التطورات السياسية، لذا كان عضو الجبهة يتمتع بغنى في المجال السياسي، والثقافي، والتربية التنظيمية والأخلاقية[3]، فقد رأت الجبهة أن الجهاز العسكري الذي يخوض القتال يجب أن يبنى بناءً سياسياً ناضجاً، حيث أن المقاتل الذي يحمل السلاح عليه أن يعرف لماذا يحمل السلاح؟ وضد من يحمله ؟ ومن أجل من؟ [4]. وأيضاً أن الجهاز

(١) العقيد أبو أحمد فؤاد : مرجع سبق ذكره، ص ٦٤.

(٢) الموسوعة الفلسطينية : القسم الثاني، المجلد الخامس، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٣.

(٣) طلال عوكل : مقابلة شخصية، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

(٤) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين : على طريق الثورة، مرجع سبق ذكره، ص١١٨.

السياسي يجب أن يبنى بناء عسكرياً، واعتبرت الجبهة أن اكبر انحراف يمكن أن يحدث هو أن يبنى التنظيم بشكل عفوي[1]، حيث إن التثقيف الداخلي للجبهة كان يستهدف البناء السياسي والعسكري معاً، لأهمية الثقافة السياسية في نظرها بالنسبة للجهاز المقاتل، وقد أكدت الشعبية على أن دورات الكادر في الوقت نفسه هي دورات عسكرية وسياسية[2].

وقد أسست الجبهة مدارس الكوادر لإعداد القادة العسكريين أوائل ١٩٦٨ في الأردن، ثم أنشأت مدرسة الكادر العسكرية في لبنان[3].

أما التدريب عند الجبهة، فكان مرتبطاً بالأمر الذي أصدرته حركة القوميين العرب لطلاب الثانوية العامة التابعين لها بالالتحاق بالكلية الحربية في مصر، استعداداً لمرحلة قادمة من النضال، وكان ذلك قبل حرب ١٩٦٧م[4]. وجزء منهم تدرب سراً في الأردن[5].

وبعد حرب ١٩٦٧م أقامت الجبهة معسكراً للتدريب في سوريا، واستعاضت عنه في عام ١٩٦٨م بمعسكرات سرية في الأردن، فأنشأت مدرسة الكادر العسكري عام ١٩٦٩ لتأهيل جهازها المقاتل سياسياً وعسكرياً، وقد أشرف على هذه المدرسة العقيد الهيثم الأيوبى[6]، وقد تخرجت أول دفعة للجبهة، وعددها ٣٥

(١) المرجع نفسه، ص ١١٩.

(٢) نفسه، ص١٢٠.

(٣) طلال عوكل: مقابلة شخصية، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

(٤) السنوار: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧.

(٥) الموسوعة الفلسطينية: القسم الثاني، المجلد الخامس، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٢.

(٦) أكرم الصفدى: مقابلة شخصية بتاريخ. ١٦/ ٢/ ٢٠٠٧. فى القاهرة. أكرم الصفدى من مواليد دمشق، عام ١٩٣١ حصل على ماجستير من الكلية العسكرية بحمص عام ١٩٥٢، وعمل مدرسًا=

تقريباً برتبة ملازم، وكان هؤلاء الخريجون من الأعمدة الأساسية للجبهة. وأثناء التدريب في الدورة الثانية عام ١٩٧٠م حدثت حرب أيلول، وبعد انتقال الثورة إلى لبنان أقامت الجبهة معسكراً للتدريب في منطقة البداوي، ومعسكراً آخر سنة ١٩٧٥في منطقة الدامور[1]، كذلك حذت الجبهة في تأسيس وحدة نسائية في أواخر ١٩٦٩م في الأردن، وأقامت دورات تدريبية مختلفة للمليشيا التابعة لها، والتي سمتها الحرس الأحمر[2].

أما الأراضي المحتلة فقد ظل الاعتماد الرئيسي على الجهود الذاتية في مجال التدريب حتى منتصف السبعينيات[3]: خاصة في غزة والضفة، حيث كان التدريب بدائياً، يتم داخل البيوت، أو فى البيارات، وفى الأحراش، وعلى ساحل البحر، وكان يتم التدريب على فك وتركيب السلاح وتنظيفه، وكيفية فك القنبلة وتركيبها، وكيفية تفجيرها، وكل ذلك كان يتم بشكل نظري وسراً.

أما التدريب الحقيقي لعناصر الجبهة في هذه المناطق فكان يتم في الميدان، حيث يتلقوا الخبرة العسكرية من خلال العمليات الفدائية، واستمر الأمر كذلك حتى أوائل عام ١٩٦٩، حيث بدأت تصل المجموعات المقاتلة والمدربة من الخارج إلى قطاع غزة، وكان على رأس هذه المجموعات القائد الميدانى عبد الرحمن قاسم (أبو

=ضباط صف بكلية الاحتياط، وأسس كتيبة الفدائيين الفلسطينيين فى الجيش السورى ١٩٥٥-١٩٥٨، وأسهم فى العمل الوطني، وأصبح مرافقاً للرئيس جمال عبد الناصر من عام ١٩٥٩- ١٩٦١ وعمل مسئول التدريب العسكرى للجبهة الشعبية من عام ١٩٦٨- ١٩٧٠، واسهم فى حركة ١٨ تموز ١٩٦٣ من أجل إعادة الوحدة بين مصر وسوريا، ثم لجأ إلى مصر، وحالياً مقيم فى القاهرة.

(١) محمد على ناصر : مقابلة شخصية، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦م.

(٢) يزيد الصايغ : الكفاح المسلح، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٠.

(٣) الموسوعة الفلسطينية: القسم الثاني، المجلد الخامس، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٢.

جمال)[1].

وفى عام ١٩٦٩ تلقى أعضاء من الجبهة تدريبات عسكرية فى مصر فى معسكر للتدريب فى (حلمية الزيتون) وبلغ عدد الذين تلقوا هذه الدورة ٣٠ مقاتلاً أصبحوا فيما بعد ضباطاً لدى الجبهة الشعبية، وانتشروا فيما بعد على الحدود الأردنية لتنفيذ العمليات على طول الحدود مع إسرائيل وفى داخل الأرض المحتلة[2]. وفى العام نفسه وصل إلى القطاع أول دورية عسكرية بحرية من أفراد الجبهة، وكان لدى عناصرها خبرة عسكرية نقلوها من الخارج إلى رفاقهم في الداخل[3]، ولكن ذلك لم يمنع اشتراك بعض مقاتلي الجبهة وضباطها فى الدورات المتوفرة لمنظمة التحرير[*] في الدول الصديقة[4].

ولكن كان العدد قليلاً جداً، إذ هيمنت حركة فتح على العدد الأكبر[5] باعتبار أن فتح تقود منظمة التحرير الفلسطينية التي يرأسها ياسر عرفات، وهو القائد العام لقوات العاصفة في الوقت نفسه.

وقد تعزز اتجاه نحو الاستفادة من الدورات الخارجية بعد منتصف السبعينيات، بفعل عملية التجييش الداخلية والدفاع ضد الهجمات الإسرائيلية، والتعلم من

---

(١) منصور ثابت: مقابلة شخصية بتاريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٢. فى مكتبه بغزة. بمركز التوثيق والدراسات القومية.

(٢) أكرم الصفدى: مقابلة شخصية، بتاريخ ١٦/ ٢/ ٢٠٠٧.

(٣) السنوار: مرجع سبق ذكره ص ١٢٨.

(*) حيث أصبح لدى منظمة التحرير الفلسطينية أماكن دائمة فى دورات الأركان، والقيادة، ودورات أخرى في عدد ثابت من الأماكن، وخاصة الاتحاد السوفييتي الذى صار يقبل سنوياً ٢٠٠ متدربًا في أواخر السبعينات. انظر يزيد الصايغ: الكفاح المسلح، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦.

(٤) لفنخستون، هالفي: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩.

(٥) طلال عوكل: مقابلة شخصية ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

دروس الحرب الأهلية اللبنانية، حيث أرسلت الجبهة بعد عام ١٩٧٦ أعداداً من الضباط إلى الاتحاد السوفييتي ودول أوربا الشرقية ضمن الدورات الجماعية في مجالات قيادة السرايا، والكتائب، والأركان، وبعض التخصصات العسكرية، بينما ركزت الجبهة على توفير الكفاءات العسكرية الأساسية محلياً، حيث تتوج التوجه الأخير في عام ١٩٧٨ بتأسيس كلية عسكرية فى برج البراجنة في بيروت لتخريج الضباط برتبة ملازم وقادة فصائل، وقد أشرف على هذه الكلية الرفيق أبو عذاب(*).

وقد تخرجت أول دفعة، منها ٣٨ ضابطاً برتبة ملازم تدرب فيها المقاتلون على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، وعلى زرع المتفجرات وعلى التكتيك العسكري وإنشاء المجموعات العسكرية(١)، وقد وقع على شهادات التخرج جورج حبش، باعتباره القائد العام للجبهة، إلى جانب أبو عذاب، وأبو أحمد فؤاد المسئول العسكري للجبهة، وترافق ذلك مع إعطاء اهتمام اكبر لتهيئة الطواقم المتخصصة للمدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ، وإعداد رماة الصواريخ الموجهة المضادة للطائرات والدبابات(٢).

وفي عام ١٩٧٨ زاد عدد الدول الصديقة التي رغبت في استقبال متدربي الجبهة مثل: ليبيا، والاتحاد السوفيتي، وبلغاريا، والصين، وكوبا، فقد أرسلت الجبهة منذ عام ١٩٧٨ – ١٩٨٣ خمس مجموعات، في كل دورة إنضم ٢٥ مقاتل (قادة فدائيين، حرب عصابات وقادة أركان حرب)(٣)، كما حصل البعض من مقاتلي الجبهة على

(*) فلسطيني من الضفة الغربية.

(١) محمد ناصر : مقابلة شخصية ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦.

(٢) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٢.

(٣) محمد ناصر : مقابلة شخصية ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦.

تدريبات في العراق، والجزائر، واليمن(*).

حيث كانت الجبهة تفرز عدداً من عناصرها للتدريب فى هذه الدول بعد توفير كل المستلزمات اللازمة لتقيم معسكرات خاصة للجبهة، يتم فيها تدريب عناصرها[1].

وقد أنشأت اللجنة العسكرية للجبهة في عام ١٩٨١ معسكر تدريب في سوريا أشرف عليه عضو المكتب السياسي أبو أحمد فؤاد[2]، حيث اصبح لدى الجبهة عشر كتائب، ألحقت مباشرة بالقيادة العسكرية المركزية(**)، وكانت الدورات غالباً تتم وفق التأهيل التدريجي، من دورة مقاتل، ثم دورة عسكرية لمدة ٣ أشهر، ثم قادة جماعة، ثم دورة قائد فصيل، ثم قائد سرايا، وأحياناً كان المسئول العسكري في الجبهة يحصل على منصب قائد أو قائد كتيبة دون أن يخضع لدورة تدريبية تؤهله لذلك، ولكن كان يلتحق فيما بعد بدورة عسكرية تتناسب مع مرتبته ومكانته، كما وجدت لائحة ترقيات للقيادة السياسية مثل أعضاء المكتب السياسي، فكان العضو يحصل على بطاقة عسكرية لتسهيل عملية سفره وتنقله، خاصة بين سوريا ولبنان[3].

(*) في ليبيا تدرب عناصر من الجبهة في معسكر التاسع من أبريل/ نيسان، الواقع بالقرب من جاردينيا، وكانت فترة التدريب لمدة ستة أشهر، يتدرب فيها المقاتل على استخدام الأسلحة الرشاشة، والمتفجرات، ورمي الصواريخ التى تطلق من فوق الكتف والأساليب الدقيقة لخطف الطائرات وتخطيط وكيفية تنفيذ العمليات المسلحة.

انظر : لفنجستون، هالفي: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥-١٥٦.

(١) طلال عوكل : مقابلة شخصية. ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٢) المصدر نفسه.

(**) تفاوت الحجم الفعلي للكتيبة من تنظيم لآخر تفاوتاً كبيراً وكان متوسطة من ٦٠-١٥٠ رجلاً. الصايغ: الكفاح المسلح، ص ٦٣٧.

(٣) محمد يحيى سلمان : مقابلة شخصية بتاريخ ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦، فى منزله بجباليه البلد محمد يحي سلمان : مواليد ١٩٥١ من قرية جباليا البلد، انتمى إلى حركة القوميين العرب عام ١٩٦٦، ثم إلى الجبهة الشعبية عند تأسيسها عام ١٩٦٧ ، وتدرج في المراتب التنظيمية إلى أن وصل إلى عضوية اللجنة=

وقد مالت الجبهة عموماً نحو التركيز على استخدام الأسلحة والتكتيكات التي أمكن التدريب عليها محلياً قدر الإمكان، ولم تهتم كثيراً بالكفاءات الخاصة بالقتال التقليدي الجامد[1].



=المركزية العامة ١٩٩٢ وعضواً في قيادة الجبهة في قطاع غزة عام ١٩٩٤، وعمل كمسئول في الجبهة فرع الأرض المحتلة قبل قدومه لقطاع غزة عام ١٩٩٦م.

(١) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، مرجع سبق ذكره ص٤٠٣.

الانتشار الجغرافي لمقاتلي الجبهة الشعبية

تم توزيع القسط الأكبر من نشاط أبطال العودة وشباب الثأر قبل حرب ١٩٦٧ في جبهتي الضفة الغربية ولبنان، نظراً إلى تحاشي تفجير الوضع في قطاع غزة[١] لتواجد الإدارة المصرية في قطاع غزة، والتي تحفظت على العمليات الفدائية التي تقوم بها بعض المنظمات مثل منظمة فتح، إذ كانت تشترط بأن لا يعمل الفدائيون في هذه المرحلة من قطاع غزة، وذلك بحجة أن هذه الغارات قد تزج بهم في اشتباك كبير مع إسرائيل، لم تكن مصر مستعدة له، وفي وقت ومكان ليس من اختيارهم والاهم من ذلك أن هذه العمليات تنطوي على خطورة كبيرة من حيث الأمن الداخلي، وان جهاز المخابرات المصرية لا يعارض من حيث المبدأ النشاط الفدائي، على أن، يحرك هذا النشاط الشعب الذي ينتمي إليه النشاط، وليس المكتب الثاني السوري[٢].

لكن الأمور انقلبت بعد الحرب، إذ انطلق نشاط الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من قطاع غزة والضفة الغربية[٣].

وقد حاولت الجبهة الاستمرار في ذلك حينما حاولت إقناع قيادات فتح أعطاء الأولوية للعمل داخل الأرض المحتلة ويكون الخارج رديف الداخل حيث مهمته

(١) يزيد الصايغ : التجربة العسكرية المعاصرة...، مرجع سبق ذكره ص ٤٠١.

(٢) محمد خلة : مصر والصراع العربي الإسرائيلي (١٩٦٥-١٩٧٩)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٠. أنظر أيضاً ولتر لاكور : الطريق إلى الحرب ١٩٦٧، جذور النزاع العربي- الإسرائيلي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ب. ت.، ص ٧١.

(٣) الصايغ : التجربة العسكرية المعاصرة...، مرجع سبق ذكره ص ٤٠١.

تزويد ودعم الداخل بالأسلحة وبالمقاتلين المدربين عسكرياً، إلا أن تلك المساعي فشلت، وباشرت حركة فتح الأعمال العسكرية الحدودية من منطقة غور الأردن (القصف المدفعي والدوريات المتلاحقة والسريعة)، الأمر الذي أدى إلى الالتفاف الجماهيري حول حركة فتح، فاضطرت الجبهة إلى أن تمارس بعض الأعمال العسكرية على الحدود، فانتشرت قوات الجبهة من جنوب بحيرة طبريا حتى البحر الميت شمالاً[1].

وقد توزعت القوات على ٣٦ قاعدة عسكرية على الحدود، ويذكر أن كل قاعدة كانت تتألف من ١٠-١٥ مقاتل[2]، كما أن بعض القوات انتشرت في جنوب الأردن، كما انتقل عدد صغير من المقاتلين إلى جنوب لبنان في منتصف عام ١٩٦٩[3].

وقد أدى الخروج الجماعي من الأردن عام ١٩٧١ إلى تبدل واسع فى الانتشار الجغرافي، فانتقلت قوات الجبهة إلى سوريا مباشرة بعد رفع الحظر السوري جزئياً عن الجبهة لبضعة أشهر، لكن فدائييها ومقاتليها الذي قدر عددهم آنذاك ٥٠٠

(١) رمضان سليمان: مقابلة شخصية ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٦. فى منزله بجباليا البلد غزة. هو من مواليد قرية جباليا البلد درس الثانونية العامة فى مدرسة فلسطين بغزة- إلتحق عام ١٩٦١ بالكلية العسكرية فى مصر. والتحق بحركة القوميين العرب عام ١٩٦٤ وأصبح من قيادات العمل العسكرى للحركة وذلك عام ١٩٦٧ – ١٩٦٨، ثم أصبح قائد القطاع الأوسط للجبهة الشعبية، ثم مسئول العمليات العسكرية فى الجبهة، وعمل رئيس شعبة التنظيم والإدارة، عام ١٩٧٧، ثم قائدًا لكتيبة مصعب ابن عمير، فى جيش التحرير (١٩٧٨-١٩٨٢) ثم مسئولًا عن قوات الشقيف فى البقاع، وقائدًا للمقر العام فى تونس وحالياً موجود فى غزة كضابط متقاعد برتبة عميد.

(٢) محمد ناصر: مقابلة شخصية، أنظر أيضاً بهاء فاروق: فلسطين بالخرائط والوثائق، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٢٠٢.

(٣) الصايغ: التجربة العسكرية المعاصرة...، مرجع سبق ذكره ص ٤٠١.

مقاتل ابعدوا إلى لبنان في حزيران / يونيو ١٩٧٢[1]، فانتشرت تلك القوات في الجنوب اللبناني، واستقرت في قطاعه الشرقي – العرقوب، ثم توسعت ببطء بعد حرب ١٩٧٣، لتتخذ المواقع الإضافية في القطاعين الأوسط والغربي، وتوجهت قوات الجبهة شمالاً خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وبقي بعضها في المخيمات لتأمين الدفاع عنها، إلا أن حرب الاستنزاف الإسرائيلية التي استمرت بين عامي ١٩٧٩ – ١٩٨١، والاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٧٨ حملت الجبهة على إعادة توزيع قواتها في مناطق عديدة فانتشرت كتيبة غسان كنفاني في قضاء النبطية ومرج عيون، وكتيبة جيفارا غزة في القطاع الأوسط وقرب منطقة عمل القوات الدولية، وانتشرت كتيبتا أبو كارم وأبو أمل على النصف الجنوبي من الساحل اللبناني (منطقة صيدا ومخيماتها، والدموار، وبيروت ومخيماتها) ووفرت كتيبتا أبو الطيب وعبد الوهاب الطيب لحماية المخيمات شمال لبنان وبعلبك. أما كتيبة المدفعية فتركزت في إقليم التفاح، بينما توزعت الراجمات التابعة لوحدة الصواريخ بين مدن صور، وصيدا، وبيروت، واستقرت كتيبة، الدفاع الجوى في العاصمة اللبنانية[2]، وقد ارتفع عدد كتائب الجبهة الشعبية خلال عام ١٩٨٠ – ١٩٨١ لعشر كتائب وتراوح الحجم الفعلى للكتيبة ما بين ٦٠–١٥٠ رجلاً[3]، وقد أنهت حرب ١٩٨٢ هذا التوزيع ليصبح مركز قوات الجبهة في سهل البقاع وشمال لبنان، ومن ثم في مخيمات صيدا وبيروت[4].

ولقد كان خروج المقاومة من بيروت عام ١٩٨٣ إلى مناطق تبعد آلاف

(١) الصايغ : الكفاح المسلح والبحث عن دولة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٧-٤٢٨.

(٢) الصايغ : التجربة العسكرية المعاصرة، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠٢.

(٣) ياسين سويد : عملية الليطاني ١٩٧٨ ، نظرة استراتيجية، وزارة الإعلام اللبنانية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٩٠.

(٤) الصايغ : التجربة العسكرية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٢.

الكيلومترات عن خطوط المواجهة مدوياً بالنسبة للمقاومة فلقد حدث الخروج الثانى بعد الأردن لتستقر معظم القوات الفلسطينية المسلحة فى عواصم عربية متفرقة وتم إتخاذ تونس مقراً جديداً للمنظمة بينما رفضت الجبهة الشعبية الخروج بعيداً، ووجهة نظرها أن الرحيل بعيداً عن حدود العدو هو نهاية المقاومة والثورة الفلسطينية، حيث رحلت قواعدها إلى سوريا وسهل البقاع وشمال لبنان، ومن ثم عاد جزء إلى مخيمات صيدا وبيروت واستمرت محاولات المقاومة عن طريق إرسال مجموعات لتخترق الحدود وتشتبك مع العدو وإن كان بوتيرة أقل"[1].



(١) محمد ناصر: مقابلة شخصية.

الإمـــداد والتسليح

وصلت الإمدادات الأولي من الأسلحة والذخائر إلى منظمة أبطال العودة وشباب الثأر قبل حرب ١٩٦٧ من مصدرين رئيسين هما: مصر وجيش التحرير الفلسطيني، نظراً للعلاقات الطيبة التي كانت قائمة بين قيادة حركة القوميين العرب وقيادتي هذين المصدرين[1]، وحصلت الجبهة على كميات من الأسلحة والذخائر التي تركت في ساحات حرب ١٩٦٧، أو التي بقيت في المستودعات التابعة لجيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة[2]، كما حصلت الجبهة على بعض الأسلحة من الدوريات التي كانت تأتي عبر وادي عربة، أو عن طريق البحر، كما تعرفت القيادة على مجموعة من بدو سيناء كانت توصل أسلحة للجبهة إلى قطاع غزة بشكل شهري، وبثمن معقول، وكان التركيز على الأسلحة الخفيفة مثل (الكلاشينات والكارلوهات، والمسدسات، والقنابل، والذخيرة، وبعض الألغام لاستخدامها كعبوات ناسفة)، ولم تصل إلى الجبهة في تلك الفترة صواريخ أو دكتريوف، أو آر. بي. جي، وكان التركيز على القنابل بشكل كبير[3].

ويمكن أن نعزي ذلك إلى سرية العمل الفدائي، ولحداثة الاحتلال الذي كانت قوته منتشرة بأعداد كبيرة في قطاع عزة، فكان العمل يحتاج إلى السرية، وعدم حمل الأسلحة الثقيلة الملفتة للنظر حتى لا ينكشف أمر الفدائيين. وعلى أية حال كانت تلك الأسلحة كافية لتزويد النشاط المسلح في القطاع بغالبية احتياجاته لفترة

(١) الصايغ : التجربة العسكرية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٢.

(٢) منصور ثابت: مقابلة شخصية ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٢.

(٣) السنوار : العمل المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨-١٢٩.

معقولة، بل ولمد العمل العسكري في الضفة الغربية ببعض احتياجاته أيضاً[1]، إلا أن نمو العمل المنطلق من خارج الأرض المحتلة تطلب تأمين المزيد من الأسلحة والذخائر، وخصوصاً النماذج المتوسطة من الأسلحة، مثل مدافع الهاون، والرشاشات والقواذف المضادة للدبابات، فحصلت الجبهة على مستلزمات قواتها في الخارج من العراق أساساً، ومن بعض الضباط في الجيش الأردني (الضباط الأحرار) وحصلت الجبهة على بعض الأسلحة من نوع كارلوستاف وسيمونوف، وكذلك أسلحة من الأسواق السرية في حالات نادرة[2].

واستمر اعتماد الجبهة على شحنات الأسلحة القادمة من العراق حتى وقت متأخر من السبعينيات، وبدأت تتلقى صفقات جديدة من ليبيا بعد عام ١٩٧٨، فحصلت على أسلحة من نوع (مدفعية ثقيلة عيار ١٢٨ مم و١٣٠ مم)، كما حصلت في العام نفسه على صفقة جديدة من روسيا من نوع (هاون، ورشاش، ودوشكا)[3]

ويلاحظ أن علاقات الجبهة التسليحية قد توسعت وتشعبت كثيراً بعد اتفاقية الصلح المصرية الإسرائيلية، إذ حصلت على الراجمات الكورية والمدافع السوفيتية من بعض الدول العربية خاصة من ليبيا، فحصلت على أسلحة مثل: راجمات صواريخ كورية ١٢ قاذفة عيار ١٠٧ مم، ١٠٦ مم و٢١ B.M. يقول أحد القادة العسكريين في الجبهة إنها تزودت بهذه الأسلحة للدفاع عن المخيمات بعد تجربة الحرب الأهلية، وبعد الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٧٨، ولم يكن دافع اقتناء تلك

(١) الصايغ: التجربة العسكرية...، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٢.

(٢) محمد ناصر: مقابلة شخصية. ٢٢/٩/٢٠٠٦.

(٣) الصايغ: التجربة العسكرية...، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٢.

الأسلحة من منطلق مواجهة العدو الصهيوني بقدر ما كان من أجل الدفاع عن المخيمات الفلسطينية من القوات الانعزالية اللبنانية[1]. ويضاف إلى ذلك فقد حصلت الجبهة على بعض الأسلحة التي كانت تصلها براً عبر سوريا، أو بحراً عبر الساحل اللبناني[2]. وقد وصلت بعض الأسلحة من مصدرها الأصلي مباشرة، كالصواريخ الموجهة ستريلا سام ٧ المضادة للطائرات والصواريخ «مالايتوكا» المضادة للدبابات، وصواريخ بارودكا، والمناظير الليلية وبعض أنواع المتفجرات، فشملت علاقات الجبهة في هذا المجال الاتحاد السوفيتي، وكوريا الشمالية، وبعض دول أوروبا الشرقية، خاصة تشيكوسلوفاكيا[3]، وقد وصل إلى الجبهة بعض الأسلحة التي كانت تصل قوات الجبهة براً عبر سوريا، أو بحراً عبر الساحل اللبناني، وكانت تصل أحياناً بواسطة تنظيمات فلسطينية أخري[4].

أما بالنسبة للتسليح لدى الجبهة فقد تشكل التسليح لقواتها التأسيسية قبل حرب حزيران ١٩٦٧ من البنادق، والرشاشات، والقنابل اليدوية، والمتفجرات، والألغام، وجميعها قديم، ولم يتغير ذلك كثيراً خلال السنة الأولى التي تلت الحرب، إذ لم تحصل الجبهة إلا على بعض الرشاشات ومدافع الهاون الخفيفة، وبدأ فدائيوها يتزودون بالبنادق الآلية« مثل كلاشنكوف » ونصف الآلية «سيمينوف» والرشاشات الخفيفة «دكتريوف» والمتوسطة «غرينوف» (وجميعها من عيار ٦٢ , ٧مم) كما حصلوا على أعداد قليلة من القواذف المضادة للدبابات من طرازي

(١) محمد نصر : مقابلة شخصية ٢٢/٩/٢٠٠٦.

(٢) الصايغ : التجربة العسكرية...، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٢.

(٣) محمد ناصر : مقابلة شخصية: ٢٢/٩/٢٠٠٦.

(٤) الصايغ : التجربة العسكرية...، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٢.

« ب- ٢ » و«ب-٧»، وقد اقتصرت مدافع الهاون أساساً على العيار ٦٠مم، مع وجود عدد قليل من المدافع عيار ٨٢مم. ولم يختلف الأمر كثيراً حتى عام ١٩٧٠، حيث أضيف إلى القائمة في هذه الفترة بعض الرشاشات الثقيلة عيار ١٢,٧ مم (دوشكا) وصواريخ كاتيوشا وغراد، ولم يطرأ على تسليح الجبهة حتى منتصف السبعينيات أى تغيير يتعدى حصولها بعد عام ١٩٧٢ على مدافع عديمة الارتداد عيار ١٠٦ مم إلا أن مقتضيات الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ فرضت على الجبهة بذل جهود أكبر فى مجال تنويع الأسلحة، وقد تمثلت تلك المحاولات بالحصول على عيارات أثقل من الرشاشات، مثل ١٤,٥ مم و٢٣ مم، وبعض مدافع الهاون عيار ١٢٠مم، والمدافع عديمة الارتداد من طرازي « ب-١٠ » و«ب -١١ » (٨٢مم و١٠٧مم).

وفي عام ١٩٧٨ حصلت الجبهة على مدافع الهاون عيار ١٦٠مم إلى جانب مدافع عيار ١٣٠ مم، وبطارية مدافع قاذفة (هاوترز) ١٢٢مم، وبطارية مدفعية خفيفة ٨٥مم. كما اقتنت مجموعة من راجمات الصواريخ منها: الراجمات «ب٢٠- ٢١» (٤٠ و٣٠ سبطانة) عيار ١٢٢مم، والراجمات ذات ١٢ سبطانه عيار ١٠٧مم، وقد عززت الجبهة دفاعها المضاد للطائرات بالصواريخ الموجهه «سام - ٧» والدفاع المضاد للدبابات بالصواريخ الموجهة «مالاتيوكا»[1]. فكان التسليح إما ثقيلاً وقابلاً للنقل بواسطة العربات الخاصة، أو خفيفاً وقابلاً للنقل على الأكتاف، أو على متن السيارات الخفيفة.

ولم تقتن الجبهة دبابات قط، حتى بعد حرب ١٩٨٢ تماشياً مع فكرها العسكري

(١) المرجع نفسه، ص ٤٠١.

باعتبارها تخوض حرب عصابات، والحرب الشعبية التي دعت إليها، وكانت معظم الأسلحة التي امتلكتها الجبهة الشعبية أسلحة شرقية خفيفة، وأنواعها[1]:

- المسدسات.
- قنابل يدوية دفاعية وهجومية.
- بنادق (كلاشنكوف) + M١٦.
- رشاشات دكتريوف.
- رشاش غرينوف متوسط العيار ١٢,٧ مم.
- رشاشات ٥٠٠ (صناعة غربية)
- مدافع ١٢,٥ فردي وثنائي ورباعي (شيليكا) مضاد للطائرات ويوضع على سيارة.
- رشاشات مضادة للطائرات عيار ٢٣ مم (غربي)
- مدافع هاون ٦٠مم قصير المدى.
- هاون ٨١ مم (غربي).
- هاون ٨٢ مم
- هاون ١٢٠ متوسط المدى.
- مدفعية ثقيلة ١٢٢مم.
- مدفعية ثقيلة ١٣٠ مم.

(١) جميع المعلومات المدرجة حصل عليها الباحث من مقابلة شخصية مع محمد ناصر،٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦ ومحمد سليمان ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦..

- صواريخ غراد قاذف واحد + قاذفتين.
- راجمات كورية ١٢ قاذف عيار (١٠٧ مم).
- راجمات كورية ثقيلة ٣٠ صاروخ.
- راجمات ثقيلة روسية B.٢١ (٤٠ قاذف).
- الغام مضادة للدبابات.
- عبوات تي أن تي.
- أسلحة مضادة للدروع B.٢ مضاد للدبابات + B.٧ أر. بي. جي
- مدافع ١٠٦ مم (على ناقلة).
- مدافع B.٩ مضادة للدبابات + B.١٠ + B١١ يستخدم على الكتف أو على ناقلة.
- صواريخ ستيرلا (توضع على الكتف)
- صواريخ مالودكا مضادة للدروع.
- زوارق مطاطية.
- كما تسيطرعلى قاعدتين بحريتين (قاعدة قرب الدامور وقاعدة قرب مخيم أبو الأسود على طريق صور).

ونعتقد هنا أن الجبهة كانت صائبة في عدم اقتناء الأسلحة الثقيلة واتباع أسلوب التجييش النظامي لأن التجارب أثبتت صحة أسلوبها فعلى سبيل المثال امتلكت حركة فتح وهي أكبر الفصائل في منظمة التحرير تسليحاً ثقيلاً من المدافع، والدبابات، والقذائف الصاروخية ذات المدى البعيد والقوارب البحرية المزودة بصواريخ سطح، إلا أن ذلك قيد سرعة المقاتلين، ولم تفد منها أثناء المواجهات مع

العدو، فكانت تلجأ إلى أسلوب حرب العصابات خلالها، وكان كافياً الاعتماد على الأسلحة الخفيفة، أما الدبابات، ومنصات الصواريخ والأسلحة الثقيلة لم تكن ذات جدوى، بل لم تستخدم الدبابات في أهم معارك الثورة، كاجتياح عام ١٩٨٢، كما أن المدافع المضادة للطائرات ذات مدى ٢كم لم تف بالغرض؛ لأن طائرات العدو تستطيع القصف من ارتفاعات أعلى، مما يفقد المقاومة الأرضية مفعولها[1].

• واعتبر البعض أن تجييش قوات فتح لم يكن في صالح الثورة الفلسطينية، وقد أكد رئيس الأركان الإسرائيلي ذلك بقوله: إن الغارات الإسرائيلية على لبنان تهدف إلى إجبار منظمة التحرير على إعادة تنظيم بنيتها العسكرية على أسس شبه نظامية، الأمر الذي يجعل تدميرها اسهل، وأثار ضجة إعلامية مقصودة بشأن حصول المنظمة على ٦٠ دبابة[2] بهدف كسب الرأى العام العالمى لأسرائيل.



(١) عدوان: فتح، ١٩٦٩-١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص١٥٩.

(٢) الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٧٠، نقلاً عن حديث الإذاعة الإسرائيلية ١٥/٨/١٩٨٠، ١٧-١٨/١٠/١٩٨٠، ٣/٣/١٩٨١.

العمل النقابي والجماهيري

يمثل العمل النقابي والجماهيرى، أو ما يسمى بسياسة الحزب الجماهيرية مسألة أساسية في النشاط النظري والتطبيقي للأحزاب، ويشكل تحسين وتطوير هذه السياسة- بالاعتماد على البرمجة والتخطيط - مركز اهتمام لجميع الأحزاب، حيث إن التعاطي مع هذه المسألة يخلق المقدمات الضرورية لتجسيد أعمق وأوثق الروابط بين الحزب الطليعى والجماهير، بهدف الإنجاز الناجح والفعال لمهمات العملية الثورية وأهدافها.

وإذا كان العمل النقابي والجماهيري في المجتمعات المتخلفة عموماً لا يمكن أن ينعزل عن العمل السياسي، وإن إفراغه من مضمونه السياسي يعني في الوقت ذاته إنهاء لدوره النقابي، فإن هذه المسألة – علاقة العمل السياسي بالعمل النقابي – تأخذ بعداً أكثر حسماً في المجتمعات التى تعاني ظروف القهر القومي، وتخوض معارك تحررها الوطني. فالواقع العملي للصراع في هذه المجتمعات يجعل الطابع السياسي طاغياً على العمل النقابي والتنظيمات الجماهيرية[1] وللثورة الفلسطينية خصوصيتها، حيث إنها ثورة شعب، يتوزع أكثر من نصفه في مناطق الشتات خارج وطنه، وإن المراكز الأساسية لنشاط هذه الثورة وأطُرها التنظيمية هي خارج الوطن، كما إن أحد الجوانب الأساسية للقضية الوطنية الفلسطينية هو تعرضه لأخطار تغييب شخصيته، وتذويبه في مجتمعات الشتات، الأمر الذي يجعل للعمل النقابي دوراً

(١) شحادة يوسف : الواقع الفلسطيني والحركة النقابية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٣،ص ٥٤.

نضالياً مهماً، ووسيلة لحشد طاقات جماهيرية واسعة داخل الأرض المحتلة[1]، إلى جانب توفير الخدمات الاجتماعية، والثقافية، والصحية، والتعليمية، والحرفية، وأيضاً تقديم الخدمات الاقتصادية إلى جانب توفير الإطار التنظيمى الملائم لدعم النضال وتطويره ضد الاحتلال[2].

واستناذا إلى ذلك، فلقد رأت الجبهة أن العمل النقابي والجماهيري غير خاضع للتكتيك، بل هو في صلب استراتيجيتها كقانون موضوعي، وهو ليس هدفاً فى حد ذاته، بقدر ما هو وسيلة لتحقيق تلبية طموح وأماني الحزب، والطبقة، والجماهير، والتى تتطابق مصالحها الجذرية في القضاء على الاستغلال بمختلف أشكاله، وبناء الرفاهية والعدالة الاجتماعية وقد وجدت الجبهة ترجمتها اليومية لذلك من خلال الهيئات والاتحادات التى توزعت إلى ثلاثة أشكال نقابية، وهي:-

- **النقابات العمالية** : والتى تؤطر في صفوفها أبناء الطبقة العاملة، سواء كانوا عمالاً صناعيين، أو عمالاً مستخدمين.

- **المنظمات أو النقابات المهنية** : والتى تضم أعضاء من أصحاب المهنة الواحدة، مثل : اتحاد أو نقابة الأطباء، المهندسين، المعلمين، المصارف والبنوك، المحامين، الصيادلة، المحاسبين. . وغيرها.

- **الاتحادات الجماهيرية** : وهي التى تؤطر في صفوفها أعضاء من أكثر من طبقة

(١) أبو على مصطفى : قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة، **شؤون فلسطينية**، (بيروت)، العدد (١١٩) تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١، ص٢٢.

(٢) سعاد الدجاني : المقاومة المدنية في النضال السياسي، (تحرير سعد الدين إبراهيم)، منتدى الفكر العربي، عمان، ص٩١. انظر أيضاً ، نبيل بدران: المؤسسات الاجتماعية في الثورة الفلسطينية، **شؤون فلسطينية**، (بيروت) عدد (١٠٠) آذار/ مارس ١٩٨٠، ص ٥٢.

أو فئة اجتماعية، بدون شرط المهنة الواحدة، مثل: اتحاد المرأة، اتحاد الشبيبة، جبهة العمل الطلابي[1]. وبقدر اتساع تلك الأطر وفعاليتها يتعزز دور الحزب ونفوذه، ويتحول إلى حزب جماهيري. وهذا يعني أن الطابع الأساسي للنقابات والاتحادات الشعبية هو طابع تعبوي، من أجل خوض غمار النضال، سواء كان هذا النضال سياسياً، أو مطلبياً دفاعاً عن مصالحها وحقوقها.

وقد أولت الجبهة - منذ نشأتها - اهتماماً خاصاً لعلاقتها مع الجماهير، وهو ما عبرت عنه الوثائق الأساسية الصادرة عنها. ففي الوثيقة الصادرة عن المؤتمر الثاني لها في شباط/ فبراير عام ١٩٦٩، أكدت على أهمية العلاقة بالجماهير بالقول: «وبقدر ما يجب أن يحرص الحزب الثوري على أن يكون تنظيماً للعناصر الواعية، والمخلصة، والنشيطة، والمتقيدة بالنظام، فإنه يجب في الوقت نفسه أن يكون تنظيماً، من أجل الجماهير، ويعيش بينها، ويقاتل من أجل قضاياها، ويستند لها ويحقق أهدافه من خلالها»[2]. أما التقرير السياسي الصادر عن مؤتمرها الثالث عام ١٩٧٢ فقد اعتبر التعبئة الجماهيرية المهمة الأساسية الثالثة التي تقع على عاتق الحزب، حيث أشار التقرير إلى أن المطلوب هو تعبئة الجماهير بالوعي السياسي الثوري، وتنظيم طلائعها في الحزب، حيث يسهم كل مواطن مساهمة ملموسة في خدمة المعركة[3].

ورغم هذا الفهم العلمي، والأهمية التي أولتها أدبيات الجبهة لهذه المسألة، فإن

---

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المكتب السياسي : الواقع الراهن وآفاقه المستقبلية في إطار البعدين العربي والدولي، دار الثقافة والدراسات، غزة، ٢٠٠٢، ص٩٩. انظر أيضاً الجبهة الشعبية: دليل العمل النقابي والجماهيري، وثيقة داخلية، لجنة العمل النقابي والجماهيري، الدائرة الحزبية ١٩٨٦، ص ١٠.

(٢) الجبهة الشعبية : الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.

(٣) الجبهة الشعبية : مهمات المرحلة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.

العمل الجماهيري لديها بقي عملاً مرتجلاً حتى أوائل السبعينيات، حيث طغى الكفاح المسلح على الأشكال النضالية الأخرى، فظل التشديد على المقاومة المسلحة هو الأساس، وكان العمل يستهدف بالدرجة الأولى بناء الكوادر المقاتلة، وخلق هياكل سياسية، وعسكرية، ونقابية، تضمن، ارتباط الشعب الفلسطيني بقيادته[1]. مما أدى إلى غياب الجهة الحزبية المركزية التى تقود النشاط الجماهيري والنقابي، وبناء الكادر المناسب في هذا المجال، وعدم إيلاء الجهد اللازم لبناء الأطر الجماهيرية المحيطة بالجبهة، وعدم إعطاء الوقت الكافي لبناء المنظمات الحزبية[2].

لذا يمكن الإشارة إلى الانعكاسات السلبية التى تركتها الأزمة التنظيمية التى عاشتها الجبهة في تلك الفترة، وفي مقدمتها الانشقاقات التى حصلت في جسم الجبهة، والتى أثرت على فعاليتها، هذا إلى جانب الظروف الموضوعية القاسية التى عاشتها الثورة بشكل عام، إثر مجازر أيلول في الأردن، وما تركته من آثار كارثية، على مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، وإغلاق أطول حدود مع فلسطين المحتلة أمام وجه المقاومة، مما أدى إلى استفراد العدو بها، وبالعمل النضالي الجماهيري في الأرض المحتلة.

أما الساحة اللبنانية، فإن مركز الثورة الفلسطيني انتقل إليها عام ١٩٧٢ بعد الأردن، مع ما يعنيه هذا الأمر من خصوصيات، وتداخل في العلاقة بين الشعبين الفلسطيني واللبناني فقد لعبت الجبهة فى الساحة اللبنانية دوراً نشطاً في النضال الجماهيري والنقابي، من أجل تثبيت حق العمل والضمان الاجتماعي، وحرية العمل السياسي والمشاركة الفاعلة للفلسطينيين، وكان ذلك واضحاً عندما خاضت الجبهة

(١) فاروق : مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٢ ص ٢٠٤.

(٢) أبو نضال المسلمي : موقع الأرض المحتلة في استراتيجية الجبهة الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

الشعبية التحركات العمالية في لبنان عام ١٩٧٥ مثل (تحرك عمال غندور، وعمال التبغ)[١]، كما خاضت الجبهة نضالاً سياسياً واسعاً داخل الاتحادات الشعبية، بهدف تعبئة الجماهير، وتحريضها ضد نهج التسوية، وتبنيها موقفاً رافضاً للحلول الاستسلامية، والتصدي للنظام الأردني[٢].

وقد اتجهت الجبهة بعد المؤتمر الوطني الرابع عام ١٩٨١ إلى تعزيز نفوذها في الاتحادات والمنظمات الشعبية، وتوطيد أوضاع منظمة الشبيبة الفلسطينية، وإقامة المنظمات الديمقراطية الأخرى المحيطة بها، والتي تعزز نفوذها في أوساط القطاعات الأساسية من أبناء الجماهير الفلسطينية، إلا أن هذا التوجيه الجديد لم يأخذ مداه المطلوب، فبعد فترة تفجرت الحرب العدوانية التي شنها الكيان الصهيوني على الثورة الفلسطينية صيف عام ١٩٨٢م، والتي انتهت بخروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، وتوجيه ضربة قوية للمقاومه، مما أضعف - إلى حد كبير- الظاهرة العلنية للثورة الفلسطينية في لبنان[٣]، وخلق حالة من الأزمة والانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث انعكس ذلك على الاتحادات والمنظمات الشعبية، وكان من أبرز مظاهر حالة الانقسام، ظاهرة شق الاتحادات والنقابات، وعدم الاعتراف بالهيئات الشرعية من قبل حركة فتح[*]، ومن جهتها قامت الجبهة بمواجهة كافة عمليات الانقسام،

(١) الجبهة الشعبية : محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٤.

(٢) ناجى علوش : حركة التحرير الوطني الفلسطيني والعمل الجماهيري، شؤون فلسطينية، (بيروت)، العدد (١٤) كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣، ص١٩.

(٣) الجبهة الشعبية : محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٩.

(*) أقدمت حركة فتح عام ١٩٨٣ على عقد مؤتمر عام غير شرعي للاتحاد العام للكتاب والصحفين الفلسطينيين، في صنعاء متجاوزاً ومتجاهلاً إرادة غالبية أعضاء الأمانة العامة، للاتحاد، كما أقدمت=

والشرذمة، وشق الاتحادات، وصبغها بلون سياسي واحد بغض النظر عن الجهة الداعية لذلك[1]، وقد رفعت الجبهة شعار (لنناضل من أجل وحدة الاتحادات الشعبية وتصحيح خطها السياسي) وقامت الجبهة بمقاطعة المؤتمرات البديلة، وسعت إلى توحيدها، كما فعلت عندما أعادت اللحمة لصفوف الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين في مؤتمره التوحيدي الذى عقد في الجزائر في شباط ١٩٨٧[2].

وفي مرحلة الأزمة وضعت الجبهة مبادئ سياستها النقابية بتاريخ ١٩/ ٩/ ١٩٨٤ والتي أقرها المكتب السياسي للجبهة بتاريخ ١١/ ٢/ ١٩٨٦، نصت على الأسس والمبادئ التالية :

- استمرار النضال من داخل الاتحادات الشعبية وهيئاتها القيادية والقاعدية.
- التمسك بالمنهج التوحيدي للاتحادات، ومقاومة محاولات شقها من أية جهة، سواء كانت هذه المحاولة على مستوى الوحدات والفروع، أو على مستوى الهيئات القيادية المركزية.
- المبادرة والعمل من أجل استعادة أي من الاتحادات المنشقة، والتجاوب مع المبادرات والمحاولات التي تستهدف ذلك.

= على شق الاتحاد العام لعمال فلسطين من خلال عقد مؤتمر مواز للمؤتمر الشرعي وانتخاب هيئات قيادية مركزية موازية، كذلك أصر اليمين الفلسطيني على عقد المؤتمر العام الرابع للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، متجاهلاً مواقف القوى المركزية الأخرى التى طالبت بالتأجيل حرصاً على وحدة الاتحاد. الهدف، العدد (٨٩٢) ٢١/ ١٢/ ١٩٨٧، ص١١٦.

(١) أبو على ناصر : مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ١١٦.

- الصراع داخل الاتحادات على قاعدة وحدتها من أجل الخط السياسي الوطني من جهة، والتمسك بالقواعد الديمقراطية من جهة ثانية[1].

وانطلاقاً من هذه السياسة، لعبت الجبهة دوراً مميزاً في الحفاظ على وحدة المنظمات والاتحادات الشعبية، وفي النضال الجاد لإعادة الوحدة للاتحادات، وتجسد هذا الدور في عملية إعادة الوحدة إلى اتحاد الكتاب والصحفيين عام ١٩٨٧.

المؤسسات الاجتماعية والمنظمات الشعبية:

نظمت الجبهة الشعبية مؤسساتها عبر ست لجان:

١- اللجنة النقابية: وتتكون من ممثلي اللجان النقابية المختلفة، وتشرف على نشاطات المنظمات الجماهيرية والنقابات في مختلف الفروع.

٢- منظمة الشبيبة الفلسطينية: وتمثل الرديف الكفاحي للجبهة[2]، وتقوم بمهام سياسية تربوية اجتماعية، ويشمل بناؤها التنظيمي العلوي إدارات التوجيه السياسي، والمعلومات، وتشرف على جميع النشاطات الرياضية، والكشفية، والفنية، والتراث الشعبي الفلسطيني[3]. وتدير هذه المنظمة تسعة نوادي للشبيبة في (الرشيدية، البرج الشمالي، عين الحلوة، الدامور، شاتيلا، برج البراجنة، نهر البارد، البداوي، وبعلبك). وفي الأرض المحتلة شاركت المنظمة من خلال أندية أخرى مثل: النادي الأهلي الرياضي في بيت حانون، ونادي خدمات جباليا، ونادي النصيرات[4].

---

(١) الجبهة الشعبية: دليل العمل النقابي والجماهيري، وثيقة داخلية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٠.

(٣) الثورة الفلسطينية: المؤسسات الاجتماعية والمنظمات الشعبية ١٩٧٠-١٩٨٢، صامد الاقتصادي، عمان، السنة الرابعة، العدد (٥٣) شباط / فبراير ١٩٨٥، ص٦١.

(٤) محمد ناصر: مقابلة شخصية، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦، بمنزلة في بيت حانون (قطاع غزة).

٣- **اللجنة الطبية** : وتشرف على نشاطات المراكز الطبية في المخيمات ، حيث أنشأت الجبهة العديد من المراكز والمستوصفات الطبية في لبنان وسوريا، نتيجة لساسية الإهمال التى تبنتها الحكومة اللبنانية، وتفاقم الوضع الصحي في مخيمات بيروت، لإعطاء مبرر دائم لطلب نقلها إلى الجنوب(١)، فقامت بإنشاء مستوصف الشهيد وديع حداد في صيدا عام ١٩٧٩ ، وتم تطويره ليصبح مركزاً طبياً ضخماً عام ١٩٨٣م، وأنشأت كذلك مركزاً طبياً آخر في مخيم نهر البارد. وفي سوريا تم إنشاء عيادة طبية يعالج فيها رفاق الجبهة وأسرهم، وفي داخل الأرض المحتلة تم تأسيس اتحاد لجان العمل الصحي في قطاع غزة، فأنشأت هذه اللجان مركز القدس الطبي في بيت حانون، والمركز الطبي في مخيم جباليا ومستشفي العودة في شمال القطاع عام ١٩٨٧ ، وهو المستشفى الأهلي الوحيد في المنطقة الشمالية، انشأت الجبهة مركزاً طبياً في مخيم البريج، والنصيرات، ومركزاً في مدينة رفح، بالإضافة إلى العديد من المراكز الطبية المنتشرة في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة (٢)، حيث تقدم هذه المراكز والمستوصفات الخدمات الطبية والعلاج المجاني، وكذلك العلاج بأجر رمزى كنظام للضمان الاجتماعي.

٤- **اللجنة الاجتماعية** : والتى ترعى أسر الشهداء والمعتقلين، وتقدم مخصصات مالية شهرية لتلك الأسر حيث ينبثق عنها لجنة فرعية للاتصال مع منظمة الصليب الأحمر الدولي لمتابعة أوضاع المعتقلين.

٥- **اللجنة التعليمية** : وتنظم هذه اللجنة المؤسسات الثقافية والتعليمية التى تشرف عليها الجبهة، كما تتابع النشاطات التعليمية التى يحصل عليها الفلسطينيون

---

(١) بدران : ١٩٨٠، مرجع سبق ذكره، ص٥٩.

(٢) محمد ناصر : مقابلة شخصية، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٣، بمنزل، بيت فى بيت حانون قطاع غزة.

في المدارس الخاصة ومدارس الأونروا[1]، ولعل أهم المؤسسات التى أنشأتها الجبهة في هذا المجال: مؤسسة غسان كنفاني الثقافية، التى تأسست عام ١٩٧٢، بهدف نشر أعمال الشهيد غسان كنفاني الأدبية والسياسية[2]، ثم توسعت الفكرة بافتتاح روضات أطفال في مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا (برج البراجنة، عين الحلوة، البداوي، ونهر البارد)[3]، وبهدف توفير فرص التعليم للبنانيين والفلسطينيين قدمت المؤسسة المنح الدراسية، والمساعدات المالية للطلاب[4].

٦- **لجنة المشروعات:** وتعمل هذه اللجنة على إنشاء المشاغل ومراكز التدريب المهني، والتى أسهمت في تطوير الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين في المخيمات، حيث قامت هذه اللجنة بإنشاء المشاغل والمراكز التالية[5]:-

- مشغل إنتاج الملابس – الرشيدية.
- مشغل للتدريب وإنتاج الملابس – عين الحلوة.
- مشغل إنتاج الملابس – البداوي.
- مشغل إنتاج الملابس – نهر البارد.
- مشغل للتدريب وإنتاج الملابس – بعلبك.
- مشغل الأمل للملابس – بيروت.
- مركز السكرتارية والطباعة – صيدا.

---

(١) الثورة الفلسطينية : المؤسسات الاجتماعية والمنظمات الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص ٦١.

(٢) بدران :، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.

(٣) آني كنفاني : الهدف الطلابي، جبهة العمل الطلابي، العدد الرابع، غزة، ٢٠٠٥، ص ٦.

(٤) الثورة الفلسطينية : المؤسسات الاجتماعية والمنظمات الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص ٦١.

(٥) بدران : مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

- جمعية تعاونية استهلاكية – عين الحلوة.
- جمعية تعاونية استهلاكية – شاتيلا.
- مخبز – شاتيلا.
- مخبز – عين الحلوة.

يتضح من خلال ما تقدم أن الجبهة قد أدركت مبكراً ضرورة تثبيت العمل الاجتماعي في صلب النضال الوطني إدراكاً تدريجياً، فأسست العديد من المؤسسات الاجتماعية، والصحية، والاقتصادية، إلا أن النظرة إلى العمل النقابي والجماهيري كانت تعتبر تخطيًا للمشاكل الطارئة، أو برهان على نشاطها التنظيمي، حيث كان الهدف من وراء تأسيس النقابات والاتحادات هو هدف سياسي بالدرجة الأولى، وللقيام بالعمل الإعلامي حول أوضاع الفلسطينيين، وشرح قضيتهم، وحماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء هذه النقابات. ولعل من أبرز الأخطاء التى وقعت فيها الجبهة في سنوات انطلاقتها الأولى على وجه الخصوص، هو المزج بين مختلف أشكال النضال، وتغليب العمل السياسي والعسكري، حتى إن الوثائق الرسمية للجبهة نصت على أن الكفاح المسلح هو الأسلوب الوحيد للنضال، لكن الأمر الذى لابد من التأكيد عليه هو أن الكفاح المسلح وحده دون ارتباطه بالعمل السياسي، والدبلوماسي، والإعلامي، والجماهيري يبقى قاصراً عن تحقيق الأهداف التى يتطلع إليها الشعب الفلسطيني، وإن المعركة مع العدو الصهيوني هي معركة شاملة بكل ما تعنيه الكلمة، معركة التاريخ والتراث، والثقافة، لذا كان على الشعب الفلسطيني مواجهته فى مختلف الميادين.



إعلام الجبهة

أدت هزيمة ١٩٦٧، ونهوض حركة المقاومة الفلسطينية، وتطور ظاهرة الكفاح المسلح الفلسطيني إلى تجاوز إطار العمل السري المحدود إلى إطار العمل العلني الواسع، مما أدى إلى النمو السريع لإعلام المقاومة وتعددها تبعاً للتعدد التنظيمي فى الساحة الفلسطينية[1]. وقد أولت الجبهة الشعبية عناية خاصة بالإعلام، بهدف إبراز مواقفها، ونضالها تجاه القضايا المختلفة، ومتابعة قضايا الشعب الفلسطيني، وتوعية الجماهير، وإبراز قضية الشعب الفلسطيني إلى السطح، من خلال مخاطبتها المجتمع الدولي، بالإضافة إلى مناقشة قضايا الثورة الفلسطينية والوحدة الوطنية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، تنوعت أدوات الإعلام عند الجبهة الشعبية، فشملت الصحف اليومية، والأسبوعية، والشهرية، والنشرات الداخلية، والبيانات السياسية والعسكرية، والملصقات، والأفلام السينمائية، والمسرح، كما اعتمدت الجبهة أسلوب الاتصال الجماهيري، عن طريق الندوات والمهرجانات.

ولم يصدر عن الجبهة في بدايتها الأولى أية صحف أو مجلات علنية تعبر عن وجهة نظرها، لذا اعتمدت على البيانات السرية، والنشرات الداخلية، والملصقات، والكلمات، والندوات، للتعبير عن نفسها، ونقل وجهات نظرها إلى أوسع إطار ممكن من الجماهير الفلسطينية[2] كما اعتمدت أيضا على إقامة علاقات لها مع بعض

(١) عصام الدين فرج: الوظيفة الاتصالية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ج١، مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠،ص٢٢٢.

(٢) طلال عوكل : مقابلة شخصية، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦ فى مكتبة بوزارة الثقافة والإعلام في غزة.

الصحف العربية المعروفة، لتعريف الجمهور بأفكارها ونشاطاتها[1]. وقد اعتمدت الجبهة على وسائل للدعاية والتحريض ومنها:

الملصق : يعتبر الملصق السياسي أداة ثورية للدعاية والتحريض، ووسيلة قادرة على أن تنقل للجماهير حقيقة الأحداث الملموسة[2] ويتجسد كتابة، ورسماً، وتصويراً على الجدران، بهدف لفت انتباه أكبر عدد من المشاهدين لقراءة الرسالة التى يحملها، وهو ذو مضمون سياسي، يتمثل في الدفاع عن موقف، أو خط سياسي، أو للترويج والدعاية[3].

وأصبح الملصق جزءاً من حياة الشعب الفلسطيني حيث انتشر في المخيمات، والقواعد، والمكاتب، ومعسكرات التدريب، ومختلف التجمعات الفلسطينية، ومّثل شعبية واسعة، بما يبرزه من تمجيد لذكرى الشهداء، وبطولات المناضلين. وازدهر الملصق الفلسطينى فى كل أوجه نشاط ووسائل اتصال الثورة الفلسطينية بعد الأحداث السياسية الكبرى كحرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧، ومعركة الكرامة آذار/ مارس ١٩٦٨، وأحداث الأردن ١٩٧٠، وحرب لبنان عام١٩٨٢، والانتفاضة عام ١٩٨٧[4].

وجاء إنتاج غسان كنفاني عضو المكتب السياسي للجبهة على نحو أسهم في تصوير الملصق، من خلال أغلفة المجلات، وبما يعبر بوضوح عن وظائف الدعاية

(١) غازى الخليلي: صحافة المقاومة فى عشر سنوات ١٩٦٥ – ١٩٧٥، شؤون فلسطينية، (بيروت) العدد٤١ / ٤٢، كانون الثانى / يناير، وشباط / فبراير ١٩٧٥، ص٥٠٦.

(٢) شفيق رضوان : الملصق الفلسطينى: مشاكل النشأة والتطور، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق، ١٩٩٢، ص١١٩.

(٣) فرج : مرجع سبق ذكره. ص٢٨٣.

(٤) رضوان: مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

والتحريض الثوري، للتعبير عن مشاعر الجماهير، ومفاهيمها عن البطولة والنضال الثوري[1].

وعبرت صور المقاتلين المسلحين بعد عام ١٩٨٢ عن قوة الشعب الفلسطيني، وإرادته في مواصلة النضال البطولي، بدلاً من صور القتلى والجرحى الناتجة عن العدوان الإسرائيلي، للتعبير عن أهمية النموذج الإنساني في الملصق[2].

وقد اتسمت تصرفات بعض الفصائل الفلسطينية بالفوضوية، باستخدام الملصق الفلسطيني، فركزت على الحملات الإعلامية ضد بعض الأنظمة العربية، أو سياسات داخل أو خارج نطاق حركة المقاومة، وقيامها أثناء معارك أيلول عام ١٩٧٠ بالأردن بلصق شعارات وملصقات تحمل توجهات شيوعية، وصور لينينيه على المساجد[3] كما رفعت شعارات مثل: «لا سلطة فوق سلطة المقاومة »و «كل السلطة للمقاومة »مما أكد مقولة أن المقاومة تسعى للسلطة في الأردن، ثم في لبنان، وليس تحرير فلسطين المحتلة[4] مما سبب ردوداً عكسية لحركة المقاومة.

البيانات: حرصت بعض الفصائل والتنظيمات الفلسطينية على إصدار بيانات خاصة بها، لتوضيح بعض المواقف وإبراز خصوصيتها، وقد نشطت الجبهة الشعبية في توزيع بيانات موقعة من أمينها العام (جورج حبش) أو باسم الجبهة[5] وكما دأبت على إبداء رأيها في القضايا الفلسطينية والعربية، وكذلك للإعلان عن عملياتها وبلاغاتها العسكرية، عبر بيانات رسمية توزعها على الجماهير الفلسطينية في الداخل

(١) فرج : مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٤.
(٢) المرجع نفسه، ص ٢٨٧.
(٣) المرجع نفسه، ص ٢٩٢.
(٤) رشيدة مهران : ياسر عرفات الرقم الصعب، مؤسسة الديار للطباعة والنشر، ب.ت، ص ١٦١ - ١٦٢
(٥) فرج : مرجع سبق ذكره، ص ٢٨١.

والخارج، أو تعرضها في المؤتمرات والمجالس الوطنية الفلسطينية، أو توزعها على عدد من الصحف والمجلات، خاصة مجلة الهدف. حيث جمعت (الوثائق الفلسطينية والعربية) وكذلك (اليوميات الفلسطينية) الكثير من البيانات والتصريحات للجبهة الشعبية[1].

■ الصحف والمجلات:

مجلة فلسطين ملحق المحرر:

تعتبر هذه المجلة الناطقة بلسان حركة القوميين العرب الممهدة لإنشاء الجبهة الشعبية، وقد أصدر هذه المجلة مؤسسو إقليم فلسطين في حركة القوميين العرب كملحق نصف شهري لجريدة المحرر البيروتية، حيث صدر عددها الأول في ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٤، برئاسة تحرير غسان كنفاني، وقد صدرت بانتظام حتى ٦ يوليو/ تموز ١٩٦٧[2] وكانت الصحفية الأولى من نوعها كصحيفة فلسطينية علنية، مما زاد من عدد قرائها، وبحكم علنيتها واتساع نطاق توزيعها، فقد لعبت دوراً أساسياً في طرح أهم القضايا ومعالجتها، تلك التي كانت تواجهها معركة تحرير فلسطين، وكان لها تأثير واسع في أوساط المثقفين الفلسطينيين في البلاد العربية[3].

وقد صدرت مجلة فلسطين/ ملحق المحرر بعد الإعلان عن ولادة منظمة التحرير، وفي وقت برزت فيه القضية الفلسطينية، وتصدرت الأحداث في المنطقة،

(١) انظر : الوثائق الفلسطينية العربية مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت للأعوام ١٩٦٧ – ١٩٨١، انظر كذلك الوثائق العربية، الجامعة اللبنانية، بيروت للأعوام ١٩٦٧ – ١٩٨١.

(٢) عبد القادر ياسين :الصحافة العربية في فلسطين، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، مج٤، ط١، مؤسسة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠، ص٤٥٤.

(٣) الخليلي: صحافة المقاومة، مرجع سبق ذكره، ص٤٨٦.

بازدياد حدة المواجهة بين إسرائيل والدول العربية، ودعت هذه المجلة لأن تكون منظمة التحرير الفلسطينية الأرضية التي يتم عليها ومن خلالها وحدة كل التنظيمات الفلسطينية. كما دعت جميع التنظيمات الفلسطينية للدخول في المنظمة، والمشاركة في جميع نشاطاتها[1].

وبعد أن ظهر التنظيمان الفدائيان أواخر عام ١٩٦٦ ومنتصف عام ١٩٦٧ واللذان كانا مرتبطين بحركة القوميين العرب، وهما: منظمة أبطال العودة، التي أعلنت عن بدء عملياتها الفدائية في أواخر عام ١٩٦٦، ومنظمة شباب الثأر، التي أعلنت عن بدء عملياتها الفدائية في أواسط عام ١٩٦٧، توقفت هذه الصحيفة عن الصدور بعد أن أبرزت هذه العمليات في صدر صفحاتها[2]. واعتبرت فلسطين (ملحق المحرر) بمثابة (البروفات) الأولى لصحافة الجبهة الشعبية حتى أنشئت مجلة الهدف وإن مثلت نشرة المقاومة الجسر بين «فلسطين» « والهدف».

المقاومة: هي عبارة نشرة صدرت مع ابتداء النشاط العسكري للجبهة في تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٦٧. وكانت ناطقة باسم طلائع المقاومة الشعبية التابعة للجبهة في قطاع غزة، حيث تصدر أسبوعيا، ويذكر أنها كانت توزع أكثر من ٣٠٠ نسخة أسبوعيا وقد توقفت عن الصدور في فبراير/ شباط عام ١٩٦٨ بعد إصدار عدة أعداد[3]. وذلك بسبب ملاحقة سلطات الاحتلال للقائمين عليها واعتقالهم.

الحرية : صحيفة سياسية أسبوعية، صدرت في لبنان، أسستها حركة القوميين

---

(١) المرجع نفسه، ص٤٨٧.

(٢) عصام الدين فرج: الوظيفة الاتصالية، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٤

(٣) غازي الصوراني: مقابلة شخصية ٢١/ ٤/ ٢٠٠٢، في منزله بغزة غازي الصوراني هو أحد مسئولي الجناح العسكري لطلائع المقاومة في قطاع غزة، بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧. والصوراني حاليًا، مفكر يساري فلسطيني، وله عدة مؤلفات ودراسات حول القضية الفلسطينية.

العرب (إقليم فلسطين) عام ١٩٥٩، والذى أسهم بدور محوري في تأسيس الجبهة الشعبية، حيث اعتبرت «الحرية» مجلة هذه الجبهة، وعلى ضوء الخلافات التي نشبت داخل الجبهة الشعبية، عبرت المجلة عن تعاطفها مع الجناح اليساري في الجبهة، وحين خرجت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن الجبهة الشعبية في ٢٢ شباط / فبراير ١٩٦٩، تحولت الحرية إلى ناطق باسم الجبهة الوليدة[١]. كما عبرت في الوقت نفسه عن وجهة نظر منظمة العمل الشيوعي اللبناني[٢]، الأمر الذى دفع الجبهة الشعبية إلى التعجيل بإصدار مجلة تنطق باسمها، فاشترت ترخيص مجلة الهدف البيروتية.

الهدف: هى صحيفة سياسية يومية لبنانية الأصل، اشترت الجبهة الشعبية امتيازها من صاحبها اللبنانى (جميل مكاوي)(*) وسجلتها باسم غسان كنفاني[٣] وأصبحت تصدر أسبوعياً اعتباراً من ٢٦يوليو/ تموز ١٩٦٩[٤]، فغدت الصحيفة المركزية الناطقة بلسان الجبهة الشعبية، حيث تشكل جزءاً من البنية الإعلامية للجبهة، وكانت مهمتها الأساسية مناطة باللجنة المركزية لإعلام الجبهة[٥]. وقد استلم غسان كنفاني رئاسة تحريرها حتى استشهاده في تموز / يوليو ١٩٧٢، فتولى بسام أبو شريف رئاسة التحرير، وكانت تصدر يومياً في الأحداث الجسام، وخاصة

(١) ياسين: الصحافة العربية فى فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص٤٥٥.

(٢) فرج : مرجع سبق ذكره، ص٢٣٤.

(*) كانت معظم الصحف الفلسطينية التى تصدر فى لبنان يتم شراؤها أو استئجارها بأسماء أشخاص لبنانيين، كما نص على ذلك قانون الصحافة اللبنانية.

غازى الخليلي، صحافة المقاومة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٩.

(٣) فرج : مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٤.

(٤) الهدف : العدد (٧٢٣)، ٦/ ٨/ ١٩٨٤، ص ٢٢.

(٥) شؤون فلسطينية : حديث ينشر لأول مرة مع غسان كنفاني، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠.

أثناء معارك أيلول ١٩٧٠ في الأردن ومنذ صيف ١٩٨٠ تولى عمر قطيش رئاسة تحريرها إلى ما بعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت أواخر آب / أغسطس وأول أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، فانتقلت مكاتب المجلة إلى دمشق، وتولى رئاسة تحريرها صابر محي الدين(١)، ثم بعد ذلك طلال أحمد عوكل(٢).

جمعت الهدف بين الطابع الإخباري كصحيفة أسبوعية، والطابع التحليلي التثقيفي، أو المقال السياسي، مع الدراسات النظرية المكثفة، وغدت بهذا أقرب إلى مخاطبة المثقفين من مخاطبة الجمهور العادي(٣)، حيث كانت توجه للصحيفة والقائمين عليها انتقادات، مفادها أن استيعاب ما تكتبه الصحيفة صعب جداً، وعليهم تبسيط الأمور، وأن تكتب بطريقة سهلة(٤) إلا أن هذا لم يحل دون اعتمادها الأسلوب التحريضي في مواجهة الأحداث، والتي تتطلب تعبئة جماهيرية.

وقد اهتمت الهدف كغيرها من صحف المقاومة الأخرى بالقضية الفلسطينية وعالجتها من وجهة نظرها الخاصة، ففي الوقت الذي ركزت فيه الهدف على معظم القضايا العامة التي اهتمت بها صحف المقاومة، اهتمت بإبراز العمليات الخارجية التي ميزت الجبهة الشعبية، كما ركزت على المقاومة داخل الأرض المحتلة، وبشكل خاص في قطاع غزة(٥) إلى جانب إبراز رسائل الأمين العام للجبهة، ونداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في صدر صفحات المجلة(٦).

---

(١) ياسين : الصحافة العربية فى فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٥.
(٢) فرج : مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٤.
(٣) الخليلي : صحافة المقاومة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٠.
(٤) شؤون فلسطينية: حديث ينشر لأول مرة مع غسان كنفاني، مرجع سبق ذكره، ص ١٤١.
(٥) الخليلي : صحافة المقاومة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦٠.
(٦) فرج : مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٤.

ما العمل : مجلة شهرية أصدرتها اللجنة التنظيمية للجبهة في الأردن، أواخر عام ١٩٦٩، ولم يصدر منها إلا ستة أعداد ثم توقفت عن الصدور[1]. وذلك بسبب ملاحقة السلطات الأردنية لعناصرها.

الجماهير : هي نشرة يومية، صدرت في عمان في ٢٩ يوليو / تموز ١٩٧٠ واستمرت حتى ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٠ كنشرة مركزية للجبهة، وصوت الطبقة العاملة، وكانت نشرة تحريضية إبان احتدام الصراع العسكري في الأردن بين حركة المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني[2] وقد ركزت هذه النشرة في معظم أعدادها على موقف مصر من مشروع(روجرز)، وتأكيد مخاطر هذا المشروع على القضية الفلسطينية، ووصفته بأنه «شروط استسلامية واضحة»[3]، كما أصدر فرع لبنان للجبهة بعض الأعداد لهذه المجلة عندما كانت تنشب المعارك السياسية، لتبين الجبهة موقفها من بعض القضايا[4].

الجبهة : مجلة سياسية صدرت في يوليو / تموز ١٩٧٠، كنشرة إخبارية تثقيفية عن فرع الجبهة في سوريا، واستمرت في الصدور حتى أوائل عام ١٩٧٢[5]، وقد صدرت في البداية كنشرة، ثم تحولت إلي صحيفة من خلال أربع صفحات من القطع متوسط[6].

الطالب الثوري : أصدرها مكتب الطلاب للجبهة فرع لبنان في يناير/ كانون

(١) المرجع نفسه، ص ٢٣٥.

(٢) الخليلي : صحافة المقاومة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ٥٠٢.

(٤) عبد الحليم الغول : مقابلة شخصية ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦، في جمعية بادر للتنمية والإعمار في مدينة غزة.

(٥) فرج : مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٥.

(٦) الخليلي: صحافة المقاومة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٦.

الثاني ١٩٧٠ كنشرة إخبارية طلابية، غير منتظمة[١].

صوت الجبهة : مجلة سياسية – إعلامية دورية–، أصدرتها لجنة المجال الخارجي في الجبهة في مارس / آذار ١٩٧٢، لم تصدر إلا بضعة أعداد ثم توقفت[٢].

صدى الثورة : أصدرتها لجان أنصار الجبهة الشعبية في الخارج عام ١٩٧١ كمجلة سياسية إعلامية، وصدرت بشكل متقطع[٣].

البروليتاري : صدرت في إربد في يناير / كانون الثاني ١٩٧٠، وهي صحيفة تحريضية، ولم يصدر منها إلا عدد واحد[٤].

الثورة مستمرة : صدرت في بيروت عام ١٩٧٢، وصدر منها بعض الأعداد داخل الأرض المحتلة ثم توقفت[٥].

المقاتل الثوري : أصدرتها الجبهة فى فبراير / شباط ١٩٦٩ كمجلة شهرية داخلية للمقاتلين فى الجبهة[٦].

الرصد : نشرة يومية اختصت برصد إذاعة إسرائيل، والصحف العبرية، وترجمتها، وكان توزيعها مقتصراً على الأمين العام للجبهة، وأعضاء المكتب السياسى، لمتابعة ما يجرى داخل الخط الأخضر من أحداث[٧].

Palestine Democratic: أصدرتها الجبهة باللغة الإنجليزية، وكانت

(١) فرج : مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٥.
(٢) الخليلي: صحافة المقاومة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٣.
(٣) فرج : مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٥.
(٤) الخليلي : صحافة المقاومة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٦.
(٥) عبد الحليم الغول : مقابلة شخصية، ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦
(٦) طلال عوكل : مقابلة شخصية، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦
(٧) عبد الحليم الغول : مقابلة شخصية، ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦.

توزع بشكل واسع في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية لأعضاء وأصدقاء التنظيم[1]. وقد ترأس تحريرها رئيس تحرير مجلة الهدف وقد استمرت في الصدور حتى عام ١٩٩٢[2].

وأصدرت الجبهة نشرة باللغة الإنجليزية فى مارس/ آذار ١٩٧٣ هى مجلة Bulltten بالإضافة إلى إصدار نشرة في الكويت[3]، وفي الداخل كانت الجبهة تصدر مجلة لمرة واحدة لتتجنب الترخيص والملاحقة مثل: مجلة البلاغ[4]. وفى أول آيار/ مايو ١٩٧٨ صدرت فى القدس مجلة الشراع، وقد صدرت فى السنوات الثلاث الأولى بصفة شهرية، ثم انتظمت مرتين في الشهر كمجلة سياسية ثقافية، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي سرعان ما سحبت ترخيصها في ٢٧ آب / أغسطس ١٩٨٣ بذريعة أن لها علاقة بالجبهة الشعبية[5]، وحاولت الجبهة إنشاء إذاعة لها تحت اسم (صوت الشعب) في مدينة صيدا بلبنان، وما أن تم شراء وتجهيز الأجهزة ومعدات الإرسال والتسجيل، ونصبها، حتى قامت القوات الجوية الإسرائيلية بقصف هذه الإذاعة وتدميرها أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٢[6].

وقد التزمت الجبهة –على الصعيد الإعلامي لمنظمة التحرير– بدائرة الإعلام الموحد[*] التى تشرف على الخطوط العامة للسياسات الإعلامية التي قررت المنظمة

(١) المصدر نفسه.

(٢) طلال عوكل : مقابلة شخصية، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٣) فرج : مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٥.

(٤) طلال عوكل : مقابلة شخصية. ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٥) ياسين : الصحافة العربية فى فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦٢.

(٦) طلال عوكل: مقابلة شخصية ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(*) يرأس هذه الدائرة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وتضم ممثلين عن مختلف مكاتب الإعلام التابعة للتنظيمات فى منظمة التحرير. طلال عوكل: مقابلة شخصية، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

اتباعها، ويذكر أحد رموز الجبهة أن هذه الدائرة لم تكن فاعلة، بسبب هيمنة حركة فتح على منظمة التحرير ومؤسساتها[1]. إلى درجة أن اللجنة المركزية لفتح طالبت أعضاءها العاملين بدائرة الإعلام الموحد بالتقيد بالتعليمات التي تصدر للأقاليم من مكتب التعبئة والتنظيم التابع لفتح[2]، ويلاحظ على إعلام الجبهة أن نشراتها وصحفها صدرت في وقت متقارب، وتقطع صدور هذه الصحف، فلم تنتظم، حيث إن عدم استقرار أوضاع الثورة الفلسطينية، وانشغالها في معارك جانبية في الأردن ولبنان وتنقلها بين عمان، وبيروت، ودمشق كان سبباً رئيسياً في هذا التقطع.

السينما : تنتمي السينما الفلسطينية بحكم خصوصيتها إلى السينما النضالية، التي تتحدد صفاتها في ثورية المضمون بتبني فكر سياسى، مما استدعى التزام المخرج والمؤلف السينمائى به، وفي جدية المعالجة في إخراج سينما نضالية، تتناسب مع تجربة الشعوب وآمالها في النضال من أجل التحرير.

وقد أدركت الثورة الفلسطينية بعد أحداث الأردن عام ١٩٧٠ البعد السياسى والأهمية الإعلامية للسينما، إلى جانب الكفاح المسلح، فعمل السينمائيون الفلسطينيون على تحديد مرتكزات ومبادىء أساسية عامة للسينما، وبرزت أهمية إنشاء أقسام للسينما ضمن الاهتمام بأهمية الإعلام للثورة، الذي كان مرتكزاً على الصحافة[3]. فتم تسجيل أهم النشاطات الجماهيرية والعسكرية للثورة، كما تم التصوير السينمائي لمعارك العرقوب والجنوب، إضافة لجنازات الشهداء، والتظاهرات، والمسيرات الجماهيرية[4].

(١) طلال عوكل : مقابلة شخصية.١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٢) عدوان : حركة فتح، ١٩٦٩ – ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص ٩٣.

(٣) فرج : مرجع سبق ذكره، ص ٢٥١.

(٤) حسين العوادات : السينما والقضية الفلسطينية، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ١٩٨٧، ص٩.

وكان من أبرز ما عانت منه الثورة الفلسطينية في مجال السينما هو السماح لمجموعات المصورين الأجانب الذين وفدوا في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ إلى المنطقة لتصوير كل ما يريدونه، مما أدى إلى استخدام بعضهم لهذه الوسيلة الإعلامية لإبراز أن الفلسطينيين عبارة عن مجموعة من الإرهابيين[1]، مما دعا إلى تعزيز أهمية وجود سينما فلسطينية لمواجهة هذه السينما التي تشوه صورة الفلسطيني الفدائي، فتأسست لجنة فنية تابعة للإعلام المركزى للجبهة عام ١٩٧٠، واقتصر نشاطها في العام الأول على الأنشطة المسرحية في القواعد الفدائية والمخيمات[2].

ومع استقرار الأوضاع السياسية للمنظمة في لبنان، بدأ تفكير اللجنة في تنفيذ أعمالها السينمائية، وكان يتولى مسئولية اللجنة المخرج العراقى (قاسم حول)[*]، وبدأ العمل باللجنة من خلال استئجار بعض المعدات السينمائية من استوديوهات بيروت، ثم أرسلت اللجنة مجموعة من الشباب المهتم بالسينما في دورات فنية إلى الخارج، وقامت بتجهيز أستوديو كامل، احتوى على كافة الأجهزة اللازمة لإنتاج فيلم[3].

وعبرت اللجنة فى بيان لها عن مفهومها للعمل السينمائي، وفيه أكدت على أهمية تعميم الفيلم الفلسطيني وحفظ الوثائق السينمائية، والفوتوغرافية للثورة في أرشيف، وأهمية تدريب المقاتلين على التصوير السينمائى، واتبعت الجبهة في هذا

(١) وليد شميط : السينما وقضية فلسطين، شؤون فلسطينية، (بيروت) العدد ٤١ – ٤٢ فبراير / شباط، ١٩٧٥، ص٩.

(٢) قاسم حول : السينما الفلسطينية، دار العودة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٩.

(*) مخرج عراقي متفرغ في صفوف الجبهة الشعبية، حيث عمل مجموعة من الأفلام مثل : «عائد إلي حيفا». طلال عوكل، مقابلة شخصية، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٣) فرج : مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٩.

المجال اشتراك العاملين في العمل السينمائى، من خلال إرسالهم كمبعوثين في دورات تدريبية في المؤسسة العراقية للسينما، بالإضافة إلى الاحتكاك بالسينمائيين الأجانب، من خلال المشاركة في المهرجانات، والمؤتمرات السينمائية، وإجراء نقاشات مع الوفود السينمائية، وقد أنتجت الجبهة أربعة عشر فيلما سينمائياً منها: (بيوتنا الصغيرة، وعائد إلى حيفا، وفرح الأرض).

إلى جانب بعض الأفلام الوثائقية التى تبين العمليات العسكرية التي قامت بها الجبهة(1). وتشكلت عام ١٩٧٩ وحدة سينمائية لإصدار مجلة مرئية باسم « الهدف » وهو اسم المجلة المركزية للجبهة، ولم يصدر عنها سوى عدداً واحداً في ٢٠ حزيران / يونيو ١٩٧٩.

وقد جرت محاولات لتوحيد العمل السينمائي الفلسطيني، حيث أقرت اللجنة التنفيذية للمنظمة عام ١٩٧٩، إنشاء ثلاث مؤسسات فنية: الأولى للفنون والتراث، والثانية للمسرح، والغناء، والموسيقى، والرقص الشعبى، والثالثة للسينما، بهدف جمع أنشطة التنظيمات الفلسطينية في هذه المجالات، لرفع مستواها الفني للمستوى الثوري الفاعل ومتطلباته في مواجهة الدعاية الصهيونية، ودعم نضال الشعب الفلسطينى، إلا أن ذلك لم يتحقق، واستمرت أقسام المؤسسات للفصائل المختلفة في العمل بمعزل عن الأقسام الأخرى(2). وشاركت دائرة الثقافة والإعلام بالمنظمة، ومؤسسة السينما الفلسطينية في الإعلام الموحد، ومؤسسة صامد، وأقسام السينما بالفصائل الفلسطينية في محاولة أخرى لتوحيد العمل

(١) العوادات : مرجع سبق ذكره، ص ٩، وأكد هذه المعلومات طلال عوكل : مقابلة شخصية. ٢٠٠٦/١٠/١٦.

(٢) فرج : مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٢.

السينمائي في إطار المنظمة، إلا أن الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ حال دون تنفيذ هذه المحاولة[1]. ويرجح الباحث أن عدم وجود أي شكل من أشكال التنسيق يرجع إلى أن كل وحدة وقسم للسينما في الفصائل يمثل موقفاً سياسياً للفصيل الذي ينتمي إليه.



(١) العوادات: مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

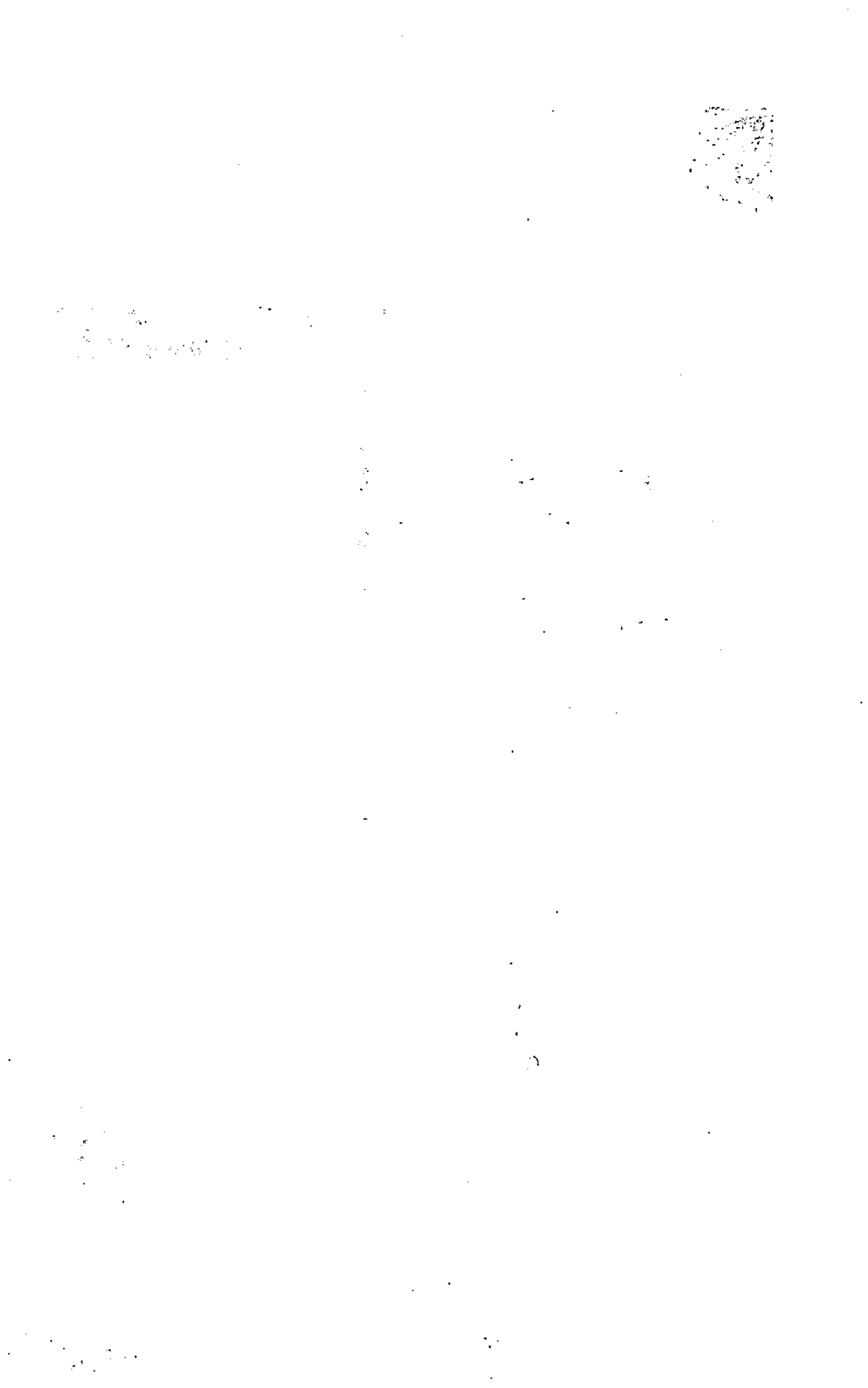


الفصل الرابع

العمل السياسي للجبهة







الجبهة الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية

ومواقف الجبهة من القضايا المطروحة وتحالفها مع فصائل المقاومة

جاء الإعلان عن تأسيس «منظمة التحرير الفلسطينية» تعبيراً عن الحاجة لبعث وإحياء الكيانية والشخصية الفلسطينية المستقلة، ورغم أن ذلك قد تم بقرار عربى اتخذ في مؤتمر القمة العربية بالقاهرة عام ١٩٦٤، فإنه كان يلتقي - دون شك - مع طموح الشعب الفلسطينى ونضاله من أجل الحفاظ على هويته الوطنية المستقلة، وحاجته إلى إطار موحد يقود نضاله الوطنى، من أجل الحصول على حقوقه الوطنيه المشروعه.

وقد اعتبرت «حركة القوميين العرب» - النواة المؤسسة للجبهة الشعبية - من القوى المؤيدة «لمنظمة التحرير» ككيان، حيث شاركت في المجلس الوطنى الفلسطينى الأول(*) الذى عقد في مدينة القدس، خاصة وأن ثقة «الحركة» بالقيادة المصرية كانت كبيرة، وربطتها علاقات حميمة بالرئيس جمال عبد الناصر، الذى دعا لتأسيس هذا الكيان[1].

(*) المجلس الوطني الفلسطيني هو أعلى هيئة صانعة للقرار في المنظمة، وكان عدد أعضائه، في فترة البحث ٣٩٤ عضوا، يفترض أنهم يمثلون قطاعات الشعب الفلسطينى، الجغرافية، والثقافية، وقد خصص المجلس عددا معيناً من مقاعده للفلسطينيين في المناطق المحتله، ولكن الاحتلال الاسرائيلى منع هؤلاء الأعضاء من حضور دورات المجلس من عام ١٩٦٧ حتى الدورة العشرين عام ١٩٩١. ويؤخذ أعضاء المجلس من ثلاث فئات مختلفة: من المنظمات المقاتلة (فتح - الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية - الخ)، حسب نسبة قوتها الفعلية، ومن الاتحادات والمنظمات الشعبية، ومن المستقلين. إدوارد سعيد، وإبراهيم أبو لغد وآخرون: الواقع الفلسطينى، الماضى والحاضر والمستقبل، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٤٣.

وقد رفضت حركة القوميين العرب فكرة المنظمة في بداية الأمر، وسبب ذلك- كما ادعت الحركة - أن الذى أوجد فكرة الكيان هم الزعماء العرب، فالفكرة بحد ذاتها حسب وجهة نظرهم كانت موضع شك، حيث اعتبرت الحركة أن القادة العرب يؤيدون فكرة الكيان الفلسطينى المستقل، لا لشئ إلا لأنه يخدم مصالحهم[1]. إلا أن قرار مؤتمر القمة العربى الأول عام ١٩٦٤ أسند مهمة إعلان قيام المنظمة للسيد أحمد الشقيري، حيث خوله صلاحيات واسعة، فأصدرت الحركة بياناً في ١٤ حزيران / يونيو ١٩٦٤، أوضحت فيه إصرار القوى الثورية الفلسطينية على إنجاح مشروع الكيان الفلسطيني، وفسرت موقفها الإيجابى وتأييدها المبارك للشقيرى، على الرغم من اختلاف المواقف السياسية لكل منهما، وكانت هذه المباركة بسبب موقف عبد الناصر المؤيد للشقيرى[2] وعلى هذا الأساس أخذت الاعتراضات التى أبدتها «حركة القوميين العرب» في السابق – حول صلاحيات مجلس الجامعة في بحث الموضوع – تتلاشى، واعتبرت الحركة أن المنظمة تتيح فرصة، ومتنفساً للعمل الفلسطيني في أماكن تواجده المختلفة[3] إلا أن قبول حركة القوميين العرب فكرة انشاء «منظمة التحرير الفلسطينية» لا يعنى بالمطلق عدم وجود تحفظات حول كيفية عمل المنظمة وممارسات قياداتها، فقد وجهت الحركة انتقادات لقيادات منظمة التحرير، ولطريقة عملها بعد انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى الأول، وبينت الحركة موقفها بوضوح، وأعلنت أنها ليست ضد منظمة التحرير، أو ضد

(١) جورج حبش: مسار التجربة الرائدة ،مرجع سبق ذكره (٨٩٢) ٢١/ ١٢.

(١) كوهين: مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣.

(٢) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، مرجع سبق ذكره، ١٩٦٦، ص ١٠٢.

(٣) مبادئ العمل الثورى: دراسة قدمتها قيادة العمل الفلسطينى لحركة القوميين العرب للمؤتمر الوطنى الفلسطينى الثانى، ٣١ آيار/ مايو، القاهرة ١٩٦٥، ص ١٠.

كيان فلسطيني، ولكنها ضد الممارسات اللامعقولة، واللاثورية التى تمارسها قيادة المنظمة، بسبب تعرضها لضغوط من الحكومات العربية، التى لا تريد من المنظمة أكثر من أن تكون شكلية، وبعيدة عن الجماهير الفلسطينية[1].

كما انتقدت «الحركة» انعقاد المؤتمر الفلسطيني تحت رعاية الملك حسين، واعتبرتها محاولة لفرض الوصاية الهاشمية على الشعب الفلسطيني[2] وكذلك اعترضت على الطريقة التى تم بها تأليف اللجنة التنفيذية للمنظمة، وشككت في مقدرة هذه اللجنة على القيام بمهامها؛ لعدم تمثيلها للجماهير والقوى الفلسطينية بموضوعية[3]، إلا أن الحركة تفهمت بعد فترة وجيزة سبب رضوخ «المجلس الوطنى الفلسطيني» للضغوط الرسمية العربية (الأردنية، والسعودية) وذلك حتى لا تعارض هذه الحكومات إقامة «المنظمة»(*) على أن يتم التغيير الجذرى في مضمون «المجلس» بعد قيام منظمة التحرير.

ويذكر الشقيرى أن «حركة القوميين العرب»، و«جبهة تحرير فلسطين»، و«حركة فتح» كان لها تمثيل في المجالس الوطنية الأولى[4] وقد عقدت «المنظمة» في

(١) المرجع نفسه، ص ١٠.

(٢) إبراهيم أبراش: البعد القومى للقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥.

(٣) بيان مشترك لحركة القوميين العرب، واتحاد طلبة فلسطين، وجبهة التحرير الفلسطينية، والشباب العربى الفلسطيني في لبنان، حول الكيان الفلسطيني، الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، الجامعة الأمريكية، دائرة الدراسات السياسية الإدارة العامة، بيروت ١٩٦٥، ص ١٠٦.

(*) استطاع الشقيرى بعد عناء شديد الحصول على موافقة الملك حسين على إنشاء الكيان الفلسطيني، شرط أن يصرح الشقيرى بأن الكيان لا يعنى سلخ الضفة الغربية عن الأردن، وأن يعرب عن عدم نية المنظمة مستقبلا ممارسة أية سيادة على الضفة الغربية، مما اضطر الشقيرى لإبداء موافقته.

أحمد الشقيرى: من القمة إلى الهزيمة، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

(٤) عصام سحنينى: شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد (٤١/ ٤٢)، كانون الثانى – شباط، ١٩٧٣، ص ٦٠.

أوائل عام ١٩٦٦ عدداً من الاجتماعات والمفاوضات مع القوى الفلسطينية في بيروت، بهدف توحيد العمل الفلسطيني، حيث ضمت هذه الاجتماعات ممثلين عن حزب البعث، وحركة القوميين العرب، ومنظمات صغيرة أخرى، تألفت في ختامها لجنة تحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد[١].

ثم سرعان ما اختلفت المنظمة مع هذه الفصائل، فظهر الصراع، واشتد مع «حركة القوميين العرب، التى أصدرت بياناً شرحت فيه حقيقة الخلاف بينهم وبين الشقيرى، واتهموه بأنه يريد استبعادهم من المجلس الوطنى الفلسطينى[٢].

واعترف الشقيرى بوجود خلاف مع «حركة القوميين العرب»، واتهمهم بمحاولة الضغط عليه من أجل زيادة عدد أعضائهم في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأسفر هذا الخلاف في النهاية عن استبعاد أعضائها إلى مكاتب خارج الوطن، بعيداً عن الساحة الحقيقية للعمل الفلسطينى، وعن بعض المراكز الحساسة في المنظمة[٣].

لذا يمكن القول إنه على الرغم من التقارب المتواضع ما بين «حركة القوميين العرب» وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، فإن هذا التقارب شكل نقله نوعيه مهمة على الساحة الفلسطينية، حيث غدا مدخلاً أوسع وأشمل، يمكن أن يوفر حداً معيناً من الوحدة الوطنية الفلسطينية، ودفع النضال الفلسطيني إلى الاتجاه

---

(١) حميد : مصدر سبق ذكره، ص ١٦. وانظر كذلك خيرية قاسمية: أحمد الشقيرى زعيماً فلسطينيا ورائدا عربيًا، لجنة تخليد ذكرى أحمد الشقيرى، الكويت ١٩٨٧، ص ٣٠٦.

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٦.

(٣) اليوميات الفلسطينية: المجلد الثانى من ١/ ١/ ١٩٦٥ إلى ٣١/ ١٢/ ١٩٦٥، مركز الأبحاث (م. ت. ف) بيروت ١٩٦٦، انظر كذلك الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٩.

الصحيح، خصوصاً بعد أن حسمت حركة القوميين العرب إعلان حرب العصابات، وأعلنت قيادة منظمة التحرير استعدادها للمساعدة[1] الأمر الذى كان من الممكن أن يوفر قاعدة واسعة للعمل الفدائى الذى بدأ يشق طريقه على الساحة الفلسطينية.

وقد أعلنت الجبهة الشعبية أواخر عام ١٩٦٧ مع انطلاقتها موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية، معتبرة إياها إطارا للوحدة الوطنية. كما أكدت مجمل تقارير المؤتمرات الوطنية للجبهة الشعبية على أهمية حشد قوى الثورة في إطار جبهة وطنية، تكون صيغتها منظمة التحرير، لمواجهة العدو الصهيونى، وأهميتها كعامل من عوامل الانتصار[2] وأكد المؤتمر الوطنى الرابع للجبهة على الحفاظ على مكتسبات «منظمة التحرير» كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطيني، وأهمية المنظمة كهوية وطنية للشعب الفلسطينى، معبرة عن شخصيته الوطنية في مواجهة عمليات الطمس والتشتت للشخصية الوطنية الفلسطينية، وهذا يعبر عن اهتمام الجبهة ووعيها الخاص الفلسطينى[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن موقف «الشعبية» عند انطلاقتها بشكل عام من منظمة التحرير لم يختلف كثيرا عن موقف المنظمات الأخرى، وخاصة «حركة فتح»، فقد طالبت الشعبية بضرورة اعتماد الشعب الفلسطينى على نفسه، وضرورة تغيير أساليب العمل الوطنى الفلسطينى، موضحة أن مرحلة التحرير التى يمر بها

(١) حسين أبو النمل: قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٨، تطورات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وعسكرية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٤٥.

(٢) انظر الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠، انظر أيضا «التق للمؤتمر الوطنى الثالث » مهمات المرحلة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

(٣) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطنى الرابع ١٩٨١، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٠.

الشعب الفلسطيني تفرض قيام تحالف وطني ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث تحقق المنظمة تمثيل الشعب الفلسطيني على الصعيد الرسمي، والعربي، والدولي، وتقدم المساندة والدعم لمنظمات المقاومة، وتكون المنظمة هي الإطار الواسع الذي يمكن أن تلتقي فيه كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني"[1].

وقد مرت علاقات الجبهة بمنظمة التحرير بمحطات عديدة صعودا وهبوطا، فمنذ أن تسلم الشقيري رئاسة المنظمة، أصبح الزعيم الذي لا ينازع في منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن الانتقادات بدأت توجه ضده، لا من المعارضين الذين انتقدوه منذ البداية فحسب، بل كذلك من الذين عملوا معه داخل المنظمة، خصوصا في عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ بتهمة تفرده في قيادة المنظمة،ثم أنه نسب إلى المنظمة عمليات عسكرية قام بها فدائيون في الأرض المحتلة دون أن تكون للمنظمة علاقة بها[2].

وقد اعترف الشقيري في مذكراته بأنه كان يتخذ قراراته دون الرجوع إلى اللجنة التنفيذية أو المجلس الوطني الفلسطيني(*) ولهذا بدأت تظهر داخل المنظمة انتقادات

---

(١) مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول ما تراه في طبيعة المنظمة، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٥.

(٢) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – سلام الأوهام، دار الشروق، ص٦١، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٩٠.

(*) على سبيل المثال لم يكشف الشقيري لأحد من المسئولين في المنظمة عن نتائج المفاوضات التى أجراها مع الزعماء العرب والأجانب، وأكبر دليل على ذلك أنه رفض، بعد زيارته مع وفد فلسطيني للصين الشعبية، الإفصاح عما دار في مفاوضاته مع شوان لاى رئيس وزراء الصين للوفد الفلسطيني الذى كان بانتظاره، مع العلم بأنه تم الاتفاق على فتح مكتب للمنظمة في بكين، ولم يسمع الوفد الفلسطيني المكون من اثنى عشر شخصا أى شئ عما حدث في العاصمة الصينية إلا من الصحف ووسائل الإعلام. انظر أحمد الشقيري من القمة إلى الهزيمة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

ضد تصرفات الشقيرى، وضد التصريحات التى كان يطلقها دون استشارة أحد(١).

وقد أدى ذلك إلى نشوء خلافات لم تتعد في بداية الأمر التباين في وجهات النظر من بعض القضايا. ولكن سرعان ما تطور هذا الخلاف ليصبح موقفا علنياً ضد الشقيرى داخل قيادة المنظمة(٢) إذ وجه سبعة أعضاء(*) من اللجنه التنفيذية مذكرة للسيد أحمد الشقيرى يطالبوه فيها بالاستقاله. وجاء في المذكرة: «إننا مع معرفتنا التامة بجميع الصعوبات التى تعرضت لها المنظمة منذ نشوئها حتى الآن، ومع إدراكنا لجميع الظروف التى أحاطت ولا تزال تحيط بها، إلا أننا نعتقد – على ضوء تجاربنا معكم في فترات متفاوتة، وفي اللجان التنفيذية المتعاقبة – إنه كان للأساليب التى تمارسون بها أعمال المنظمة، وتصرفون بها شؤونها الأثر الرئيسى فيما تعانيه من جمود، وما تتعرض له من أخطار. ولم تكن هذه الأساليب أقل ضررا للمنظمة من العوامل الخارجية عنها» ... وتابعت المذكرة: «ونعتقد أن تنحيكم عن رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة خدمة وطنية، حيث تهيىء جوًا صالحا للعمل الجدى».

كذلك طالبت الجبهة الشعبية عبر مجلة «الحرية» البيروتية، الناطقة بلسان الجبهة الشعبية بتنحية أحمد الشقيرى، وذلك في عددها الصادر في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧(٣)، إلا أن الشقيرى قام بفصل الأعضاء السبعة في ١٩ من الشهر نفسه، وانضم إلى المطالبين بتنحية الشقيرى عبد المجيد شومان رئيس الصندوق

---

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٩٣-٩٩٤.

(*) السبعة هم عبد الخالق يغمور، وبهجت أبو غربية، وأسامة النقيب، ويحيي حمودة، ووجيه المدنى، ونمر المصرى، ويوسف عبد الرحيم. الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مرجع سبق ذكره، ص ١١١.

(٣) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٦.

القومى[1]. وفي اليوم نفسه أصدرت الجبهة الشعبية بياناً أيدت فيه مذكرة أعضاء اللجنة التنفيذية، والتى طالبوا فيها بتنحية أحمد الشقيرى عن رئاسة المنظمة، ودعت في البيان إلى وضع كافة إمكانيات المنظمة في خدمة حركة المقاومة الفلسطينية، وذلك بتقديم دعم غير متحفظ للمنظمات الفلسطينية، وتخليص المنظمة من التسلط الفردى، والارتجال الذى جعل من كافة مؤسساتها وخاصة اللجنة التنفيذية، مؤسسات مشلولة عن العمل. ورفض التسلط الفردى، وتخطيه أمر لا يمكن أن يتم دون توفير قيادة جماعية، همها إزالة العقبات من وجه العمل الفلسطينى، حتى ينمو بشكل طبيعى وفعال[2].

وقد وجد رئيس المنظمه نفسه وحيدا، وبالذات بعد تخلى الرئيس عبد الناصر عنه، كما تجلى ذلك في موقف الصحافة المصرية آنذاك[3] مما دفع أحمد الشقيرى إلى الاستقالة في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧.

وتولت لجنة تنفيذية مؤقتة مسؤولية قيادة المنظمة بقيادة نائب الرئيس يحيى حمودة، وأصدرت اللجنة التنفيذية الجديدة بيانا في ٢٥ كانون الثانى / يناير ١٩٦٧ أعلنت فيه عزمها العمل على تشكيل مجلس وطنى جديد تنبثق عنه قيادة جماعية تحقق الوحدة الوطنية، وتطور أجهزة المنظمة، وتعبئ الجهود القومية[4].

وبدأت اللجنة التنفيذية الجديدة فى مطلع عام ١٩٦٨ اتصالاتها مع «حركة فتح»، والجبهة الشعبية، لتحقيق الوحدة الوطنية، تمهيدا لانعقاد المجلس الوطنى

(١) المرجع نفسه، ص ١١٢.
(٢) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠-٣١.
(٣) عبد الرحمن: منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.
(٤) وثائق فلسطين: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، تونس، ١٩٨٧، ص ٣٥٨.

الرابع، لذلك تم تشكيل لجنة تحضيرية مكونة من ٢١ عضوا من كل من منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة فتح، والجبهة الشعبية، وجيش التحرير الفلسطيني، والصندوق القومي، وبعض الأعضاء المستقلين. وبعد عدة اجتماعات تم الاتفاق على تشكيل المجلس الوطني من مائة عضو، موزعين على مختلف الفصائل، على أساس حصول كل فصيل على حصة معينة توازي حجم قوته، ووجوده، وشعبيته في الساحة الفلسطينية[1]، فنال جيش التحرير وقوات التحرير الشعبية ٢٠ مقعدا، وحصل المستقلون على ٢٩ مقعدا، أما المنظمات الشعبية فنالت ٣ مقاعد، في حين حصلت المنظمات الفدائية على ٤٨ مقعدا، كانت حصة الجبهة الشعبية ١٠ مقاعد[2].

وتشكلت لجنة تحضيرية لتسمية أعضاء المجلس الجديد ضمت من قادة «فتح» ياسر عرفات، وخليل الوزير، وكمال عدوان، ومن «الجبهة الشعبية» وديع حداد، وأحمد جبريل، ومن «اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير» يحيى حمودة[3]. وقد استطاعت «حركة فتح» أن تؤمن أعداداً إضافية لها داخل المجلس، بأن جاءت بمعظم المستقلين وممثلي المنظمات الشعبية من مؤيدي فتح، الأمر الذي استفز الجبهة الشعبية، فدعت أعضاءها ومؤيديها إلى مقاطعة المجلس، مما ساعد حركة فتح على بسط نفوذها، والسيطرة على منظمة التحرير[4].

أما الدورة الخامسة، فشهد تشكيلها صعوبات كبيرة، خاصة عندما عارضت

(١) حميد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(٢) منظمة التحرير الفلسطينية: المجلس الوطني الفلسطيني من ١٠-١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨، الدورة الرابعة، القاهرة، ص ٨٥-٨٧.

(٣) حوراني: الفكر ...، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥.

(٤) عصام عدوان: حركة فتح (١٩٥٨-١٩٦٨)، السلطة الوطنية، وزارة الإعلام، غزة، ٢٠٠٥، ص٢١٩.

أغلب الفصائل توسيع عدد العضوية، ولخلافات حول توزيع الحصص على الفصائل(*)، ورغبة من كل تنظيم الحصول على العدد الأكبر من المقاعد(١).

وعقدت الدورة الخامسة بالقاهرة في شباط / فبراير ١٩٦٩، بالحد الأدنى من النصاب القانونى، فحضر ٧١ من أصل ١٠٥، حيث قاطع الدورة ١٦ عضوا من المستقلين، و ٥ أعضاء من جيش التحرير الفلسطينى، مع استمرار امتناع الجبهة الشعبية، وكان مجموع المقاطعين ٣٣عضوا(٢)، وانتخب في هذه الدورة لجنة تنفيذية جديدة ضمت ممثلين عن «فتح»، و«الصاعقة»، وبعض المستقلين، وانتخب ياسر عرفات – لأول مرة – رئيسا للجنة التنفيذية(٣)، واقتسمت حركة فتح، وطلائع حرب التحرير الشعبية مقاعد اللجنة التنفيذية المهمة في المنظمة، في حين أبقوا القليل لبعض العناصر المستقله الموالية إما لفتح أو للطلائع(٤) مما أثر سلبا على دور الجبهة الشعبية في الساحة الفلسطينية، لاسيما بعد وقوع عدة انشقاقات داخلها في تلك الفترة، الأمر الذى أضعف من قوتها، وشتت وزنها التنظيمي. حاولت اللجنة

(*) أعلن عن تشكيل المجلس الوطنى في دورته الخامسة من ١٠٥ أعضاء، موزعين على النحو التالى: ٣٣ مقعدا «لفتح»، و١٢ للجبهة الشعبية، و١٢ «للصاعقة»، و١١ «للجنة التنفيذية»، و٥ لجيش التحرير الفلسطينى، وواحد للصندوق القومى الفلسطينى، و٣ للاتحادات، و٢٨ للمستقلين. لكن الجبهة الشعبية، وقادة جيش التحرير اعترضا على هذا التوزيع؛ خوفا من سيطرة «فتح» على المنظمة، انظر: وليد الجعفرى: العمل الفدائى ١٩٦٧–١٩٦٩" والعمل في الساحة الفلسطينية ١٩٦٨–١٩٧٠، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها وتأسيسها ومساراتها، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، ١٩٨٧، ص ١٦٠.

(١) إبراهيم المصرى : المجلس الوطنى الفلسطينى (البنية السياسية والاجتماعية)، رسالة دكتوراه، قسم السياسة، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٨٥.

(٢) عدوان: حركة فتح (١٩٥٨–١٩٦٨) مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠.

(٣) حميد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٤) عبد القادر ياسين: شبهات ...، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤.

التنفيذية التفاوض مع الجبهة من أجل عودتها لمؤسسات المنظمة وخاصة للمجلس الوطنى، لكن هذه المفاوضات فشلت، بسبب إصرار «الشعبية» على حل المجلس الوطنى حلا تاما[1]، كما طالبت «الجبهة الشعبية» منظمة التحرير بإدراج الرجعية العربية ضمن معسكر الخصم، انطلاقا من موقف الجبهة الأيديولوجى[2].

ونتيجة لأزمتها الداخلية[*]، وموقفها السابق من المنظمة امتنعت الشعبية عن المشاركة في المجلس الوطنى السادس المنعقد في القاهرة في أيلول / سبتمبر ١٩٦٩[3]، وأصدرت بيانا فسرت فيه الأسباب التى دعتها إلى عدم المشاركة في المجلس، وأهم ما جاء في بيانها:

- ترى الجبهة أن منظمة التحرير في تكوينها الحالى تعيش واقعا بيروقراطيا لا يصلح، ولا يمكنها من قيادة الجماهير، ولا يؤهلها تحقيق صيغة وحدة وطنية سليمة.
- الجبهة لا ترفض منظمة التحرير كاسم للوحدة الوطنية، أو إطار للتعاون بين تنظيمات المقاومة، لكنها ترفض أن يكون هذا الإطار بهذه التركيبة.
- ترى الجبهة أن الصيغة الأنسب للعمل المشترك في هذه المرحلة هى صيغة العلاقات الجبهوية.
- عدم دخول الجبهه للمجلس الوطنى لا يعنى عدم استعدادها للاشتراك مع منظمة التحرير، وقيادة الكفاح المسلح في أية مواجهة مع العدو[4].

(١) المصرى: مرجع سبق ذكره، ص ١١٤.
(٢) جورج حبش: مسار التجربة الرائدة، مرجع سبق ذكرة، ص ٢١.
(*) انشقاق الجبهة الديمقراطية عنها.
(٣) المصرى، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨.
(٤) الهدف، ٦/٩/١٩٦٩، ص ٧.

استمرت الجبهة فى اتخاذ مواقف المعارضة في العمل الفلسطيني ومنظمة التحرير لاسيما مقاطعة مجالسها الوطنية، إلى أن وجهت الحكومة الأردنية ضربتها الشرسة إلى حركة المقاومة الفلسطينية في شباط / فبراير ١٩٧٠، فشاركت الجبهة «بالقيادة الموحدة للحركة الفدائية الفلسطينية»(*)، ثم شاركت في المجلس الوطنى السابع(*) المنعقد في القاهرة في أيار/ مايو ١٩٧٠، كذلك شاركت في الدورة الثامنة المنعقدة في شباط / فبراير ١٩٧١، ولكن بممثل رمزى واحد في كلتا الدورتين(١).

وأصدرت الجبهة بياناً موضحة موقفها، قالت فيه: «إن المجلس الوطنى الفلسطيني بتركيبته الحالية، وبأسلوب عمله، وعدم وضوح العلاقات بين القوى المشتركة فيه، وغموض مواقفه، لا يوفر الحد الأدنى من الشروط المطلوبة لقيام

(*) وقد عبر عبد القادر ياسين ، وهو مفكر يسارى فلسطينى حول «القيادة الموحدة» بقوله: إنها أرقى الأشكال الجبهوية التى تحققت منذ نشأة العمل الفدائى في مطلع عام ١٩٦٥، بجمعها لأول مرة كافة المنظمات الفدائية، ولسيادة العلاقات السليمة بين أطراف هذه المؤسسة الجبهوية، كما اعترفت هذه القيادة في بيان لها في السادس من آيار/ مايو ١٩٧٠ بمنظمة التحرير على أنها أرضية للوحدة الوطنية الفلسطينية.

انظر : عبد القادر ياسين: شبهات ...، مرجع سبق ذكره، ص ١١٦ .

(*) وافق المجلس في هذه الدورة على صيغة اتفاق بين فصائل المنظمة، والذى حدد الأسس التى تتعاون المنظمات الفدائية على ضوئها، وفي مقدمة هذه الأسس : اعتبار المنظمة هى الإطار العريض للوحدة الوطنية. كذلك تضمن الاتفاق الأسس الفكرية، والسياسية التى وافق عليها الجميع، ومنها «أن ينطلق النضال الفلسطينى من الإيمان بوحدة الشعب في الساحة الفلسطينية الأردنية» وقد أدخل الاتفاق بعض التغييرات في توصيات اللجنة السياسية التى طرحت في الدورة السابقة، فاستبدل الاتفاق بتعبير «القوى الرجعية العربية»، تعبير «القوى العميلة المرتبطة بالامبريالية والاستعمار»، دراسة حول منظمة التحرير الفلسطينية، مسيرتها التنظيمية والسياسية عبر ست عشرة دورة للمجلس الوطنى الفلسطينى، دار الجليل، عمان، ١٩٨٤،ص ١٠٥ .

(١) المرجع نفسه، ص ١٠٥.

جبهة وطنية فاعلة ونامية تصمد أمام كافة التحديات التى تواجهها حركة المقاومة في هذه الفترة الحرجة».

كما طالبت الشعبية بتعديل الميثاق الوطنى الفلسطيني ليلائم متطلبات المرحلة الراهنة، وتشكيل قيادة سياسية وعسكرية موحدة، مع احتفاظ كل فصيل من فصائل المقاومة باستقلاله الأيديولوجى والتنظيمى، كما طالبت بإعادة تشكيل المجلس الوطنى، ليمثل قطاعات أوسع من الشعب الفلسطينى[1] وقد عادت الجبهة لتشارك بشكل كامل في المجلس الوطنى التاسع المنعقد في القاهرة في تموز / يوليو ١٩٧١، في ظروف صعبة على صعيد العمل السياسى والعسكرى للمنظمة وفصائلها بعد أن كانت السلطة الأردنية قد وجهت طعنتين للحركة الفدائية الأولى في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠[2] والثانية أثناء انعقاد هذه الدورة وتميزت عضوية هذه الدورة بزيادة عدد ممثلى الفصائل(*) إلى ٧٩ عضوا، حصلت الجبهة على ١٢ عضوا[3] وفي هذه الدورة قدمت الجبهة مشروع برنامج العمل الإعلامى الموحد، ومشروع برنامج العمل المالى الموحد، ومشروع برنامج العمل العسكرى الموحد[4].

---

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية في مسيرة الجبهة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨. وانظر كذلك بيان للجبهة حول الاشتراك في أعمال المجلس الوطنى الفلسطينى السابع، ٣٠/ ٥/ ١٩٧٠.

(٢) ياسين: شبهات ....، مرجع سبق ذكره، ص ١١٦.

(*) الفصائل هى: فتح، وطلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبى، والهيئة العامة لتحرير فلسطين، ومنظمة فلسطين العربية، انظر فى ذلك: ماجد الزبيدى: تطور عضوية المجلس الوطنى ١٩٦٤-١٩٩٦، دراسة توثيقية (م. ت. ف) . عمان/ ٢٠٠١ ص ٢٠٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٦.

(٤) للمزيد حول هذه المشاريع، انظر الملحق رقم(٥).

غير أنه في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ جرى تجميد لعضوية الجبهة الشعبية من اللجنة المركزية لمنظمة التحرير، بسبب خروجها عن قرارات اللجنة بشأن خطف الطائرات التى نفذتها الجبهة، وعقب ذلك بخمسة أيام في ١٦ أيلول/ سبتمبر ألغى قرار التجميد ، بعد قيام الملك حسين بتشكيل حكومة عسكرية برئاسة (محمد داود العباسى) لمواصلة مؤامرته التصفوية ضد فصائل المقاومة في الأردن[1] وسارعت اللجنة المركزية إلى اختيار أمانة عامة لها، لتسيّر العمل اليومى الفلسطينى، وتتصدى للأحداث الطارئة في الأردن، وقد ضمت الأمانة العامة كلاً من: (ياسر عرفات، وصلاح خلف، وكمال عدوان عن فتح)، (وجورج حبش عن الشعبية)، و(نايف حواتمه عن الديمقراطية)، و(ضاحى جميعانى عن الطلائع)[2] وبدأت المفاوضات من خلال اللجنة التنفيذية. وعلى مستوى اللقاءات الخاصة بين ممثلى الفصائل الفلسطينية لإيجاد صيغة توافقية لتوحيد فصائل الثورة، تطورت على هامش انعقاد المؤتمر الشعبى في أوائل نيسان/ ابريل ١٩٧٢ ، الذى أوصى بتشكيل مجلس وطنى على أسس جبهوية، وتوسيع عضوية المجلس بعد انتخاب لجنة متابعة مكونة من ٢٢ عضوا من أعضاء المؤتمر الشعبى، حيث أخذ المجلس في دورته الاستثنائية العاشرة - المنعقدة في القاهرة في ٦-١٢ نيسان/ ابريل - بهذه التوصيات، وقررت زيادة عدد العضوية لمائة وخمسين عضوا، مع إقرار زيادة عدد ممثلى الفصائل الفدائية إلى خمسة وثمانين عضوا[3]، وعادت الجبهة الشعبية لتدخل في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وبذلك تكون قد وضعت حداً شكليا لموقف المعارضة والمقاطعة الذى وقفته طوال الفترة الماضية.

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.
(٢) ياسين: شبهات ...، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨ .
(٣) المصرى: مرجع سبق ذكره، ص ٩٠.

وكان المجلس الوطنى الحادى عشر المنعقد في القاهرة في يناير / كانون الثانى ١٩٧٣ فرصه مناسبة من أجل تعزيز الوحدة الوطنية، وقد جاء في البرنامج السياسي للمجلس قرار يقضى بإقامة جبهة وطنية أردنية - فلسطينية، تناضل من أجل إسقاط النظام الأردنى، وإقامة حكم وطنى ديمقراطى، وقد رحبت الجبهة الشعبية بهذه القرارات، ووصفتها بأنها إنجاز وطنى كبير، وقدمت الجبهة ورقة للمجس انتقدت فيه المصالحة بين عرفات والنظام الأردنى في جدة بوساطة مصرية - سعودية، كما انتقدت الجبهة جمود العمليات العسكرية من لبنان، ولامت اللجنة التنفيذية، لضعف نشاطها في الأرض المحتلة، ولصمتها تجاه مشاريع التسوية والحلول «السلمية»[1].

غير أن الوضع تغير من جديد. ففي مطلع عام ١٩٧٤ توترت العلاقات الداخلية بين فصائل المقاومة، وتمثل ذلك في انسحاب الجبهة الشعبية من اللجنة التنفيذية، وحصول بعض الاشتباكات المسلحة المحدودة[2]، وأتت هذه التطورات في ختام مرحلة جديدة من الحوار الفلسطينى المكثف داخل منظمة التحرير، وذلك بعد انتهاء حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وكان محور هذا الحوار يدور حول النهج السياسى للمقاومة على المستويين العربى والدولى، وظهرت الحاجة إلى عقد دورة جديدة للمجلس الوطنى الفلسطيني، بهدف تحديد برنامج مرحلى لمواجهة التطورات المستجدة بعد الحرب بموقف فلسطينى موحد[3]. ونتيجة لهذا الوضع المتوتر بين فصائل المنظمة، تم تأجيل عقد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطنى

(١) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٥.

(٣) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣، أنظر أيضا فيصل حورانى: الفكر السياسي الفلطسينى، مرجع سبق ذكره، ص٨١.

الذى كان مقررا عقده في شباط/ فبراير ١٩٧٤، إلى موعد لاحق حتى تسوى الخلافات في وجهات النظر بين الفصائل، والتوصل إلى صيغة موحدة يمكن تكريسها رسميا في قرارات المجلس الوطنى[١].

وجرت مداولات حول هذه القضايا داخل اللجنة التنفيذية في ١٥ فبراير / شباط ١٩٧٤، طرحت خلالها مسودة برنامج مقدم من «فتح، والصاعقة، والجبهة الديمقراطية، أكدوا فيها على الهدف الاستراتيجي للثورة في بناء الدولة الديمقراطية على كافة الأراضى الفلسطينية، كما تحدد أسس الاتفاق على بناء «السلطة الوطنية» على الأراضى الفلسطينية التى قد ينسحب عنها الاحتلال[٢]، إلا أن المجلس المركزى أجل مداولة هذا البرنامج بطلب من الجبهة الشعبية، والتى تقدمت بمشروع آخر، أكد أيضا على الهدف الاستراتيجى في بناء الدولة الديمقراطية، ورفض قرار ٢٤٢، وحق الشعب في بناء كيانه المستقل، والذى تتمكن الثورة من تحقيقه من خلال الكفاح المسلح، والتأكيد على أن أى سلطة فلسطينية ستقوم على أية أرض فلسطينية نتيجه التسوية السياسية القائمة على أساس ٢٤٢ لايمكن أن تكون إلا سلطة رجعية ومستسلمة[٣].

وقد انعقدت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطنى في القاهرة في ١ حزيران/ يونيو ١٩٧٤، وخرجت ببرنامج سياسى مرحلى، عرف باسم «برنامج النقاط العشر»[*] وبموافقة فصائل المقاومة كافة[١]، إلا أن الإجماع الفلسطينى على صعيد

---

(١) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

(٢) المرجع نفسه: ص ٢٢.

(٣) نفسه: ص ٢٣.

(*) للمزيد حول برنامج النقاط العشر «انظر منظمة التحرير الفلسطينية» المجلس الوطني الفلسطيني – الدورة الثانية عشره من ١-٩ حزيران ١٩٧٤، ص ٥٣-٥٥.

فصائل المقاومة بدأ يتخلله بعض الخلافات منذ نهاية حزيران/ يونيو من السنة نفسها، وتبلور موقف «الرفض الفلسطينى» في تموز/ يوليو، بإقامة تحالف بين ثلاثة تنظيمات فلسطينية هى: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية.

وكان بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في النصف الأول من تموز/ يوليو أول إشارة إلى معارضة برنامج النقاط العشر(*)، وأكدت الشعبية على إنها ارتضت التعاطى بصيغة النقاط العشر، رغم أن هذه الصيغة لاتمثل وجهة نظرها بشكل واضح وحاسم، حيث انها ناضلت من أجل منع حدوث أى تفجر في الساحة الفلسطينية، وأشارت إلى تصريحات بعض قيادة المنظمة، والتى تدل على استعدادهم لحضور مؤتمر جنيف، واللقاء مع الملك حسين، حيث يعتبر ذلك « علامات بارزة على طريق الانحراف» عن الميثاق الوطنى الفلسطينى، وتجاوزاً للبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية(2). واتهمت قيادة المنظمة – ممثلة فى حركة فتح – بأنها فسرت برنامج النقاط العشر الذى أقره المجلس الوطنى الفلسطينى بشكل مغاير لما

(1) عبد الرحمن : منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٣.

(*) إن الذى أثار الجدل هو المادة الثالثة المرتبطة بالمادة الثانية، والتى جعلت الهدف المرحلي للثورة الفلسطينيه هو «إقامة سلطة الشعب الوطنية المقاتلة على كل جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية»، فمن جانبها لم تعترض «الشعبية» على تحرير فلسطين على مراحل، إذ من الصعب تصور تحررها دفعة واحدة،.ولكنها كانت تخشى من إقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين في إطار مشاريع التسوية. نايف حواتمه وقيس عبد الكريم: البرنامج المرحلي ١٩٧٣– ١٩٧٤، صراع – وحدة فى المقاومة الفلسطينية، دار التقدم، بيروت ٢٠٠٢، ص١٥٠.

(٢) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، مرجع سبق ذكره، ص٢٧، وانظر كذلك اليوميات الفلسطينية: المجلد العشرون، من ١/ ٧/ ١٩٧٤ الي ٣١/ ١٢/ ١٩٧٤، مركز الأبحاث (م.ت.ف.) بيروت، ١٩٧٩، ص٧٩.

فهمته الجبهة، وأن قيادة المنظمة قبلته كستار للانحراف عن الثورة، والسير في خط الاستسلام[1].

وقد وجهت التنظيمات الثلاثة فى ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٧٤ مذكرة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حيث كان مضمونها تصحيح نهج المنظمة، وبينت موقفها بشأن علاقة المنظمة بالنظام الأردنى، وذلك بعد صدور البيان المصري الأردنى المشترك في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٧٤ (بيان الإسكندرية)[*].

وأعلنت المذكرة أن المطلوب لمواجهة بيان الإسكندرية ليس التنديد فحسب، بل ايضا عودة منظمة التحريرعن كل سياساتها وممارساتها الخاطئة، ومحاربة الأنظمة العربية الدائرة في ركاب التسوية السلمية وطالبت المذكرة اللجنة التنفيذية بمناقشة مواقفها تلك في أول اجتماع لها، وإعادة النظر فيها، وخصوصاً في علاقة المنظمة مع (الأنظمة العربية)، وإلا فإن هذه التنظيمات ستجد نفسها مضطرة إلى « اتخاذ الخطوات النضالية التى تراها ملائمة لتصحيح خط الثورة السياسي»[2]، كما أكدت الجبهة على أنها ستبقى ضمن إطار منظمة التحرير مادامت المنظمة خارج إطار مؤتمر جنيف.

---

(١) محسن صالح: مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٩.

(*) صدر البيان إثر انتهاء محادثات الملك حسين مع الرئيس السادات في الإسكندرية، وقد أكد البيان على تمثيل الأردن للفلسطينيين في الضفتين الشرقية والغربية من نهر الأردن، وعدم إشراك منظمة التحرير في أعمال مؤتمر حنيف منذ بدايتها، وإنما في المرحلة المناسبة، ودعا إلى تطبيق اتفاق فك الارتباط بين إسرئيل والأردن كخطوة أولى نحو الحل السلمى العادل. ورغم تراجع حكومة مصر عن مفهوم البيان فإن الحكومة الأردنية أكدت تمسكها به، معتبرة نفسها ممثلة للأردن بضفتيه، بينما يمكن لمنظمة التحرير أن تمثل الفلسطينيين في مناطق أخرى.

انظر : عصام سخنينى، شؤون فلسطينية، (بيروت)، عدد ٣٧، أيلول / سبتمبر ١٩٧٤، ص ١٨٣- ١٨٥ أيضاً عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٥.

(٢) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

وقد عقد أحمد اليماني رئيس دائرة التنظيم الشعبي في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن الجبهة الشعبية مؤتمراً صحافياً في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ - بعد أن تجاهلت اللجنة التنفيذية مذكرة التنظيمات الثلاثة - أعلن اليماني فيه انسحاب الجبهة من اللجنة التنفيذية، وقال أن أسباب الانسحاب من اللجنة التنفيذية تدور كلها حول ما سماه الخط السياسي المستسلم الذى تسير على أساسه قيادة منظمة التحرير، واستعدادها للاشتراك في مؤتمر جنيف، وإجراء اتصالات سريه مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقال: «لم يعد بوسع الجبهة أن تبقى ضمن إطار اللجنة التنفيذية، كي لا تتحمل مسئولية الانحراف التاريخي الذى تسير فيه قيادة المنظمة»[1]. إلا أن الجهة أكدت على بقائها في المجلس الوطنى الفلسطينى، وفي الاتحادات والمنظمات الجماهيرية[2].

لهذه الأسباب كان رفض الجبهة الشعبية للبرنامج السياسي المرحلي، والنقاط العشر الذى تبنته المنظمة، والذى حمل في طياته مرحلية التحرير، معتبرة أن هذا البرنامج يحمل - ولأول مرة - موقفاً فلسطينياً قائماً على الاعتراف والتفاوض مع العدو[3] وفي مطلع تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، توجه حبش إلى العراق على رأس وفد مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية - القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية (الموالية للعراق)، وجبهة النضال الشعبي الفلسطينى، حيث أعلن

---

(١) أحمد اليماني: تجربتي المتواضعة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق وشهادات، الجزء الخامس، دار كنعان للدراسة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٤، ص ١٤٦-١٥٣. انظر أيضاً الهدف (٢٧١) ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤/ ص٤.

(٢) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢، مرجع سبق ذكره، ص٢.

(٣) أبو علي مصطفي: حوار الوحدة الوطنية الفلسطينية، أجرى الحوار أحمد خليفة، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (بيروت) العدد (٤٠) مؤسسة الدراسات الفاسطينية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٤٢.

باسم هذه التنظيمات وباسم القيادة القومية لحزب البعث الحاكم، بياناً مشتركاً جاء فيه: «إن الجانبين يشجبان الاتجاهات الانحرافية على الساحة الفلسطنية، وجر القوى الفلسطينية إلى المشاركة في مشاريع التسويات التصفوية» واتفقا على معارضة هذه المقترحات ومقاومتها، وعدم السماح بتمريرها، كما اتفقا على أن ذلك يقتضي إقامة جبهة موحدة، تضم قطاعات المقاومة، وجميع الهيئات والتنظيمات الشعبية، والشخصيات الوطنية، الرافضة للحلول الاستسلامية، وهكذا شهدت العاصمة العراقية يوم ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، ولادة «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية «التى عرفت بجبهة الرفض»»[1].

وقد تضمن البيان التأسيسى لجبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية مجموعة من البنود من أهمها:

- رفض كل أشكال التسوية الاستسلامية مع العدو الصهيونى، سواء الجزئية منها، أو الشاملة.

- رفض أى تفاوض مع العدو الصهيونى بشأن مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- النضال من أجل التحرر، وإحباط كافة مشاريع التسوية المطروحة.

- الدعوة لتعزيز الوحدة الوطنية على أساس برنامج نضالى رافضاً للتسوية

- العمل على تصعيد الكفاح المسلح لتحرير كامل التراب الوطنى الفلسطينى.

- رفض البرنامج المرحلي الهادف لتحقيق السلطة الوطنية من خلال المؤتمرات، والتأكيد على أن هذه سلطة تأتي عبر نهج الكفاح المسلح وليس عن طريق

(١) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٣١.

المؤتمرات[1].

وقد امتنعت جبهة الرفض من المشاركة في الوفد الفلسطيني المتوجه إلى مؤتمر القمة العربي في الرباط في ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤. كما رفضت الجبهة الشعبية المشاركة في وفد المنظمة المشارك فى الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة القضية الفلسطينية في ١٣ تشرين الثانى / نوفمبر من السنة نفسها، ورفعت الجبهة مذكرة إلى رئاسة المجلس الوطنى فى ٨ تشرين الثانى/ نوفمبر طالبت بعقد دورة للمجلس الوطنى لمناقشة الخط السياسي الذى تنتهجه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية[2].

وأصدرت جبهة الرفض بياناً، أعلنت فيه أن الطرف الفلسطينى المنحرف والذى يُشكِّل من اليمين الرجعى، واليسار الانتهازى[3] يسابق بخطواته الاستسلامية «الأنظمة العربية» التى تقود التسوية، وتستعد للجلوس مع العدو الصهيونى للتفاوض في مؤتمر جنيف[4] المستند إلى القرار ٢٤٢، الذى يشير إلى مبدأ الانسحاب من أراضى احتلت عام ١٩٦٧، ويفرض بالمقابل الاعتراف بوجود إسرائيل على الجزء الأكبر من أرض فلسطين، وضمان أمن ذلك الوجود وحدوده[5].

---

(١) الجبهة الشعبية : محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره ، ص٨١.

(٢) عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص٢١٨.

(٣) المقصود باليسار الانتهازى هو: الجبهه الديمقراطية التى تبنت البرنامج المرحلي، واعتبرت نفسها صاحبة المبادرة، فيما يسمى بالبرنامج المرحلي . نايف حواتمة ،وقيس عبد الكريم: البرنامج ... مرجع سبق ذكره، ص ٤٢-٦٠.

(٤) بيان جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، مصدر سبق ذكره، ص٤١٢.

(٥) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، مرجع سبق ذكره، ص ٢.

والجدير بالذكر أن الجبهة قد اتخذت هذا الموقف الصلب من منظمة التحرير، مع أن المنظمة لم تُدْعَ إلى المشاركة في مؤتمر جنيف الذى كان يفترض عقده في تلك الفترة، وبالتالي، لاداعى لأن تخوض الجبهة وفصائل المنظمة هذا الصراع على قضايا وهمية، دون أن تتمخض عن نتائج تذكر. كما أن مؤتمر جنيف الذى عقد على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢، لا يعنى منظمة التحرير، وأنه من السابق لأوانه أن تتخذ الفصائل الفلسطينية موقفاً مسبقاً تجاه المؤتمر بالرفض أو بالقبول، وكان عليها أن تنتظر دعوة منظمة التحرير إلى حضور المؤتمر.

وقد قامت «جبهة الرفض» ببناء أطر ومؤسسات موازية للأطر القائمة داخل منظمة التحرير، مثل: القيادة اليومية المكونة من الأمناء العامين للتنظيمات الأربعة، والمجلس المركزى، واللجان المختلفة: كاللجنة العسكرية، ولجنة الأرض المحتلة، ولجنة الإعلام، وغيرها من اللجان، والتى واكبها تعديلات مختلفة منذ ظهور «جبهة الرفض» وحتى انتهاء هذه الظاهرة كإطار تنظيمى جبهوى لاحقاً، وبذلك أصبحت الساحة الفلسطينية منقسمة بين هذين الاتجاهين، بغض النظر عن حجم كل اتجاه وفعاليته، إذ أن أصداء هذه الانقسامات قد انتشرت على امتداد الساحة الفلسطينية، وتجاوزها إلى الساحة العربية، فوقفت بعض الدول العربية إلى جانب جبهة الرفض حيث مدتها بالدعم السياسي، والمادى، والمعنوى، بينما وقفت دول عربية أخرى إلى جانب قيادة المنظمة التى تضم «(فتح، الصاعقة، الجبهة الديمقراطية)»[1].

وبالرغم من تعبير جبهة الرفض عن تيار تاريخي عميق فى الحركة الوطنية الفلسطينية، فإنها لم تستطع أن تكون في مرحلة التطلع الواسع نحو الاستقلال

(١) عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٧.

الوطني بديلاً عن منظمة التحرير المعترف بها على نطاق واسع، إذ بقيت منظمة التحرير محتفظة بمركزها على الصعيدين العربي والدولي، وشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وبنفوذها السياسي الواسع في مختلف القطاعات والأوساط الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها[1].

وهكذا استمرت جبهة الرفض قائمة داخل الحياة السياسية الفلسطينية ولكن بطريقة سطحية، دون إن تستطيع اختراقها لنيل التأييد الشعبي الملموس، خاصة في الضفة وقطاع غزة، والضفة الشرقية لنهر الأردن، واقتصر مجمل نفوذها وتأييدها المحدود على بعض القطاعات الفلسطينية في لبنان وغيره، خاصة في مخيمات اللاجئين، وعليه فقد خفتت المؤسسات والأطر الموازية التى أقامتها جبهة الرفض.

وهكذا فقد حل عام ١٩٧٥، ومنظمة التحرير منقسمة على نفسها بين تيارين:

- تيار قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والذى يضم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنظمة الصاعقة، حيث تزعم هذا التيار حركة فتح.

- تيار جبهة القوى الرافضة لنهج التسوية والحلول الاستسلامية، وتزعم هذا التيار «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» وكان يضم هذا التيار الجبهة الشعبية - القيادة العامة، «وجبهة التحرير العربية») «وجبهة النضال الشعبي». وقد عرفت القيادات الأولى ومؤيديها بالقابلين بالدولة، في حين عرف الآخرون بالرافضين لها.

والواقع أن انسحاب الجبهة الشعبية من اللجنة التنفيذية كان خطأ استراتيجياً اقترفته الجبهة لعدة أسباب، منها:

- كان عليها البقاء داخل اللجنة التنفيذية لكشف ما تصورت أنه تراجع في نهج منظمة التحرير، ولتحاول التحالف مع أكبر عدد من أطراف المقاومة داخل

(١) الشعيبي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٣- ٢٠٤.

اللجنة التنفيذية، لإحباط التوجه الذى بررت به انسحابها.

- اختارت قيادات الجبهة لحظة انسحابها فى وقت كان لمنظمة التحرير انتصارات سياسية دولية (خطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٣ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧٤)، وفي تلك الدورة حصلت منظمة التحرير على صفة عضو مراقب في هذا المحفل الدولي، وهو توقيت غير ملائم تكتيكيا للانسحاب وبذلك يمكن القول إن الجبهة كانت عاجزة عن تقديم وممارسة منحى جديد للعمل الفلسطينى أكثر ثورية وراديكالية. وإن كانت الجبهة قد وجهت انتقادات عنيفة جداً لأسلوب العمل في الثورة الفلسطينية عامة، ولمنظمة التحرير وأجهزتها البيروقراطية، ومحاربة عقلية التسوية، وما تفرزه من مشاريع تستهدف قضية الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه، وتصفية القضية بمشروعات الكيانات أو الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، والتصدى لهذه المشاريع بالكفاح المسلح، وبالنضال الجماهيري المرتبطة به.

وبينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تراكم انتصاراتها السياسية على الصغيدين الدولي والعربي(*). في ظل تعمق الانشقاق السياسي بين صفوفها، كانت تختمر في لبنان العوامل السياسية، والطائفية، والديموغرافية، والاجتماعية، التى أدت في نيسان/ أبريل ١٩٧٥ إلى تفجر الحرب الأهلية اللبنانية(*) وسرعان ما واجه

(*) كانت منظمة التحرير قد انتزعت قرارات القمة العربية السابقة في الرباط عام ١٩٧٤، حول مسألة التمثيل، وبعد أن دخلت المنظمة إلي هيئة الأمم، ونالت شرعية دولية، وحازت علي اعتراف عدد كبير من الدول في العالم، وانظر فى ذلك : عيسي الشعيبى: مرجع سبق ذكره، ص٢١١.

(*) شهدت الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٧٥ تصاعداً في حدة المواجهة الاجتماعية في لبنان،والتى اتخذت طابعاً عنيفاً، منذ بداية شباط / فبراير، إثر قيام وحدات من الجيش اللبنانى بمهاجمة مظاهرة نظمها الصيادون في مدينة صيدا. انظر: ماهر الشريف: البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره ص٢٥١.

تنظيم جبهة الرفض امتحاناً لقوته، ففي ١٣ نيسان/ أبريل من العام نفسه تعرضت حافلة تحمل مؤيدين لجبهة الرفض كانوا يحضرون مهرجاناً في بيروت الغربية، تعرضوا لكمين في ضاحية عين الرمانة من القوات اللبنانية المارونية، مما أسفر عن مقتل ٢٧ شخصاً منهم، وقد فجر هذا الحادث نار الحرب الأهلية في لبنان بين المعسكر الفلسطيني - اللبناني الوطني، وبين المعسكر الانعزالي.

وقد استلزمت هذه الحرب من كافة القوى الفلسطينية أن تنخرط سوية في النضال لحماية الثورة، وتدريجياً نشأ على الساحة اللبنانية ما سمى « بالقيادة الفلسطينية» التى واصلت اجتماعاتها على مستوى الأمناء العامين لمختلف التنظيمات الفلسطينية، بما فيها أطراف جبهة الرفض، وذلك لمناقشة الأوضاع، ثم إعلان المواقف رسمياً عبر مؤسسة اللجنة التنفيذية للمنظمة، والمجلس المركزي[1].

غير أن مجريات التحول المتتالية في القتال الذى دار فى لبنان ١٩٧٥-١٩٧٦، حمل إلى السطح- على المستوى الفلسطيني- اختلافات أساسية بين المواقف الأيديولوجية، خاصة بين حركة فتح التى تقود المنظمة وبين الجبهة الشعبية، فرأت فتح تجنب التورط في القتال اللبنانى لمدة طويلة، ومنع اتساع النزاع، والسعى إلى إبقائه في حدوده الدنيا اللازمة، للحفاظ على منظمة التحرير، ومحاولة الالتفاف دائماً باتجاه العملية الدبلوماسية.

أما الجبهة الشعبية فرأت أن هذه الحرب يجب أن تكون في إطار منظورها القومى، إذ رأت الشعبية أن اليسار اللبنانى هو جزء أساسى من حركة التحرير الوطنى العربية، ولابد من استمرار دعمه[2].

(١) عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٧.

(٢) هيلينا كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٣٣١، انظر أيضاً: الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٥٢٠.

وكانت الأزمة الحاسمة تلك التى نشأت بفعل معارك الجبل في أيلول / سبتمبر، وتشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٦، إذ قررت حركة فتح أنه لم يعد في وسعها الاستمرار في دعم الزعيم اليساري/ اللبناني كمال جنبلاط، وأنه لابد من اتفاق مع السوريين لوقف هذه الحرب(*). بينما أرادت الجبهة وجبهة الرفض مواصلة تحالفهم مع جنبلاط(١).

وقد انسحبت قوات فتح من المتن الأعلى بشكل منفرد، وذلك فى مطلع تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ وبدون تنسيق مع القوى الفلسطينية والوطنية اللبنانية الأخرى. وقد اعتبرت الجبهة الشعبية خطوة فتح هى نكوصاً أمام القوات السورية(٢). وقد نددت جبهة الرفض باتفاق دمشق آنذاك، معتبرة أن الاتفاق لم يشر من قريب أو بعيد للاحتلال السورى للأراضي اللبنانية، خاصة وأنه موجه ضد الثورة الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين، الذين أصروا على خوض المعركة، ولكنهم لم يفلحوا في مواجهة القوات السورية، حيث خرجت جبهة الرفض من هذه اللأزمة ضعيفة(٣)، إضافة إلى الخلافات الداخلية التى وقعت بين تنظيمات جبهة الرفض، والتى أدت إلى إحداث تبديل في تماسكها واستقرارها، وخاصة بعد تجميد عضوية الجبهة الشعبية – القيادة العامة فى جبهة الرفض في صيف ١٩٧٦، نتيجة تأييدها

(*) وقعت «فتح» في ٢٩ تموز / يوليو ١٩٧٦ «اتفاق دمشق» مع السوريين، وقد نص الاتفاق على وقف إطلاق النار وتشكيل لجنة لبنانية سورية فلسطينية برئاسة ممثل الجامعة العربية للإشراف على وقف إطلاق النار، ونص الاتفاق على إزالة المظاهر المسلحة خلال ١٠ ايام، تحت إشراف «قوات الردع العربية» الموجودة في لبنان، غالبيتها من القوات السورية. انظر: الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

(١) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٢.

(٢) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية العام ١٩٧٦، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

(٣) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٢.

للتدخل السوري في لبنان، والتى أدت في نيسان/ أبريل ١٩٧٧ إلى انقسام الجبهة الشعبية- القيادة العامة، وخروج جناح منها بزعامة: محمد عباس« أبو العباس » وطلعت يعقوب، حيث شكلا فصيلاً جديداً، أطلق عليه « جبهة التحرير الفلسطينية»[1].

وقد نجح أبو العباس في التحالف مع جبهة الرفض، منهياً علاقة أحمد جبريل بها، لكن مجموعة أبو العباس كانت أضعف وأقل عدداً من مجموعة أحمد جبريل، وقد عملت الخصومات والخلافات بين أحمد جبريل، وأبو العباس على زيادة انعدام الثقة فى نشاط فصائل المقاومة الفلسطينية « المعارضة»[2].

وحدث تطور آخر فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧٧، كان حاسماً في انحلال جبهة الرفض، وهو زيارة الرئيس السادات إلى القدس، حيث ظل الرافضون - فترة من الوقت - يتهمون قيادة منظمة التحرير بمحاولة إيجاد طريقة لإقحام أنفسهم في عملية السلام التى أطلقها السادات، لكن اتضح للرافضين فيما بعد أن السادات لم يدخل تلك القيادة في هذه العملية، ولم يعرض على منظمة التحرير بالانضمام إلى المفاوضات التى أعقبت فكرة جنيف، لذلك لم تعد المنظمة قادرة على المضى في هذا الطريق، خصوصاً مع تعاظم الائتلاف العربي المعادى لهذه السياسة[3].

وقد قال ياسر عرفات فى كلمة ألقاها فى مؤتمر القمة العربى المصغر(*) الذى انعقد فى طرابلس فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ «إن الثورة الفلسطينية قد

(١) دراغمة: الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٤.

(٢) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٣.

(٣) عدوان: حركة فت...، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٣.

(*) عقد بدعوة من الرئيس الليبي، العقيد معمر القذافي، وحضرته كل من سوريا، والجزائر، واليمن الديمقراطي، والعراق، ومنظمة التحرير، وأطراف «جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية».

انطلقت من أجل تحرير كامل التراب الوطنى، وإن خطها الاستراتيجى كان وسيبقى هو تحرير كامل التراب الفلسطيني، وإن فلسطين ستظل عربية، مهما طال الزمن، وإن قضيتها هى قضية العرب، ويجب أن يتحمل الجميع مسئوليته تجاهها»[1].

لكن عرفات أبقى لنفسه مع ذلك هامشاً من حرية التحرك على المستوى التكتيكي، وذلك عندما ذكر بأن تسجيل الموقف الاستراتيجى لا يجب أن يحول دون صياغته في آراء وإجراءات، لا تقيد حركتنا جميعاً على أى صعيد سياسياً كان أم دبلوماسياً[2].

وقد نتج عن هذا المؤتمر تشكيل جبهة قومية للصمود والتصدي، تكون سوريا ومنظمة التحرير نواتها، و شاركت فيها كافة الأطراف المشاركة في المؤتمر باستثناء العراق، وأعلن رسمياً عن قيام الجبهة القومية في الجزائر في مطلع شباط/ فبراير ١٩٧٨[3].

وبذلك ظل النظام العراقي الذى تأسست جبهة الرفض تحت رعايته، طوال عام ١٩٧٨ يتحرك بسرعة نحو التصالح مع الأنظمة العربية المحافظة، مبتعداً عن ميولة المعارضة السابقة، الأمر الذى أدى إلى انسحاب الجبهة الشعبية من موقفها السابق المؤيد للعراق[4] وبذلك أخذ الدعم العربي الخارجى لجبهة الرفض في الانهيار.

أما على الصعيد الفلسطينى، فقد عقد اجتماع فلسطينى على هامش اجتماع

(١) خطاب ياسر عرفات أمام مؤتمر القمة العربى المصغَّر في طرابلس، الوثائق العربية الفلسطينية، لعام ١٩٧٧، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٣- ٢٥٢.

(٢) الشريف: البحث ...، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٧٣.

(٤) كوبان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣.

طرابلس، حضره كافة فصائل منظمة التحرير« وبعد مناقشات اتفقوا على تعزيز الوحدة الوطنية في إطار المنظمة، وحل جبهة الرفض، وأصدر المجتمعون وثيقة الوحدة الوطنية، والتى عرفت باسم وثيقة طرابلس، والتى نصت على:

- النضال من أجل إقامة جبهة تقدمية مناهضة لجميع الحلول الاستسلامية الامبريالية الصهيونية الرجعية، وأدواتها العربية في المنطقة.

- رفض قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

- رفض كل المؤتمرات الدولية القائمة على أساس هذين القرارين بما فيها مؤتمر جنيف وغيره.

- التأكيد على الحق في العمل لإحقاق حقوق الشعب الفلسطينى المشروعة، وحق العودة وتقرير المصير في وطنه، بما فيه حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على أى جزء يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية في هذه المرحلة، دون صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف.

- إدانة أى طرف يرفض أو يعرقل قيام الجبهة العربية التقدمية.

- اتخاذ اجراءات المقاطعة السياسية ضد نظام السادات[1].

وعلى الرغم من ذلك، فقد قللت «حركة فتح» من أهمية « وثيقة الوحدة» التى اتفق عليها في طرابلس، حيث صرح أحد أبرز رموز فتح: «إن الوثيقة لم تتضمن جديداً[2].

(١) وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية، شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد ٧٤-٧٥ بيروت ،كانون الثاني (يناير) – شباط (فبراير) ١٩٧٨ ص٣٥٣- ٣٥٤.

(٢)خالد الحسن: الوثائق العربية لعام ١٩٧٧، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠٣.

وقد عبر جورج حبش عن هذا التحول بالتأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تبنت إثر صدور وثيقة طرابلس » برنامجاً رافضاً، وأن النقاط الست التى تضمنتها تلك الوثيقة قد أخرجت منظمة التحرير من كل مجرى التسوية وبشكل نهائى[1] فيما أكد (صلاح خلف)* على أن بيان طرابلس قد أدى إلى إنهاء جبهة الرفض، الأمر الذى يقوي منظمة التحرير الفلسطينية، ويمنع التدخل الرسمي في صفوفها[2].

وهذا ما حدث فعلاً، حيث إن وثيقة طرابلس أدت إلى انهيار جبهة الرفض، وعودة الجبهة الشعبية للمشاركة في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ولجنتها التنفيذية ابتداء من مطلع عام ١٩٧٩م، لتضع حداً لمقاطعتها التى استمرت خمس سنوات.

وجاء البرنامج السياسي والتنظيمى للوحدة الفلسطينية الذى أقره المجلس الوطنى الفلسطينى، الذى عقد في مدينة دمشق مابين ١٥ - ٢٢ كانون الثانى / يناير ١٩٧٩، والذى وافقت عليه جميع فصائل المقاومة، والذى شكل أرضية لأوسع لقاء عرفته منظمة التحرير منذ مطلع السبعينيات. ونظراً للأهمية التى اكتسبها هذا البرنامج بعد إقراره مباشرة، وخلال السنوات التى اشتدت فيها الأزمة داخل صفوف منظمة التحرير، سنتوقف أمام أبرز البنود السياسية والتنظيمية التى تضمنها[3].

---

(١) الشريف : البحث ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٣.

(*) أحد رموز حركه فتح وعضو اللجنه المركزية فيها.

(٢) الشريف: البحث ...، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٧.

(٣) انظر « البرنامج السياسي التنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية»، بيان سياسي عن أعمال الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى، شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد ٨٧-٨٨ شباط/ (فبراير) / آذار (مارس) ١٩٧٩، ص ٢٦٢- ٢٦٩ .

لقد وفر البرنامج بداية قاسماً مشتركا بين قوى «الرفض» «والقبول»، على مستوى تحديد أهداف النضال الوطنى الفلسطينى، عندما انطلق من الميثاق الوطنى الفلسطينى، وقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، ووثيقة طرابلس الوحدوية، رابطاً الاستراتيجى بالمرحلي عبر تأكيده على حق الشعب الفلسطينى في إقامة الدولة الديمقراطية على كامل ترابه الوطني، وحقه فى العودة إلى وطنه، وتقرير مصيره على أرضه دون تدخل خارجي، وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطنى دون قيد أو شرط، وبموازات ذلك أعلن البرنامج رفض جميع القرارات، والاتفاقيات، والتسويات التى لا تعترف أو تنقص من حقوق الشعب الفلسطينى الثابتة في وطنه ..، وبشكل خاص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وكذلك رفض مشروع الحكم الذاتى فى الوطن المحتل... الذى يتنكر لحقوق الشعب الفلسطينى، وشدد البرامج على وحدة الشعب الفلسطينى داخل الوطن المحتل وخارجه، ووحدة تمثيله من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، داعيا إلى الدفاع عن المنظمة، ومقاومة كافة المحاولات التى تستهدف النيل منها، أو تجاوزها، أو خلق بدائل، أو شركاء لها في تمثيل الشعب الفلسطينى، وأعار البرنامج أهمية خاصة للنضال في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، فأكد على التصميم الثابت على مواصلة الكفاح المسلح وتصعيده، واتخاذ كافة أشكال النضال السياسى والجماهيرى خاصة داخل الأرض المحتلة.

وفي المجال العربى تبنى البرنامج الموقف الذى عبرت عنه الفصائل اليسارية الفلسطينية، وذلك حين أشار – في سياق تأكيده على مواجهة اتفاقيات كامب ديفيد وملحقاتها ونتائجها – إلى أن الجبهة القومية للصمود والتصدى، وحلقتها المركزية سوريا ومنظمة التحرير، تشكل القاعدة الرئيسية للتصدى لمؤامرة التسوية، داعياً

إلى العمل على تعزيز هذه الجبهة وتدعيمها، وتوسيع دائرتها. وفي البيان السياسى الصادر عنه اعتبر المجلس الوطنى ميثاق العمل القومى بين سوريا والعراق مرتكزا أساسياً لمواجهة المؤامرة، واستعادة التوازن الاستراتيجى مع العدو الصهيونى، الأمر الذى يحتم الوقوف إلى جانب هذا الميثاق ودعمه، ليحقق أهدافه في أسرع وقت ممكن».

وفيما يتعلق بالخلاف الذى برز حول مستقبل العلاقات الأردنية - الفلسطينية أقر المجلس الوطى الفلسطينى مبدأ الحوار مع الأردن، وذلك نظراً للعلاقة ذات الطبيعة الخاصة التى تربط بين الشعبين «محددا» القاعدة التى ستحكم علاقة منظمةالتحرير مع النظام الأردنى فيالتزام النظام الأردنى بقرارات القمة العربية في الجزائر والرباط، والتى تؤكد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى وحق الشعب الفلسطينى في إقامة دولته الوطنية المستقلة، ورفضه اتفاقيات كامب ديفيد ونتائجها، والتورط فيها، واستعداده لتمكين منظمة التحرير من ممارسة مسؤوليتها النضالية والشعبية ضد العدو الصهيونى.

وفي المجال الدولى، حسم البرنامج الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية، فأشار إلى دور الولايات المتحدة، سواء من خلال دعمها للكيان الصهيونى، أو من خلال أدواتها في المنطقة العربية بأنه يشكل عدواناً سافراً على الشعب الفلسطينى وقضيته الوطنية، مؤكدا على عزم منظمة التحرير على مقاومة سياسة الولايات المتحدة، وأهدافها، وممارساتها في المنطقة. وفي المقابل شدد البرنامج على أهمية تحالف المنظمة مع البلدان الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي، باعتبار أن هذا التحالف يشكل ضرورة وطنية في مجال التصدى للمؤامرات الأمريكية

الصهيونية على قضية فلسطين، وحركة التحرير الوطنى العربى ومنجزاتها .

وكانت البصمات التى تركتها الفصائل اليسارية الفلسطينية علياالبرنامج السياسى والتنظيمى الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى واضحة أيضاً في الميدان التنظيمى، إذ شدد هذا البرنامج على أن القيادة الفلسطينية قيادة جماعية، بمعنى أن القرار مسؤولية الجميع، سواء من حيث المشاركة في اتخاذه أو تنفيذه، وعلى أساس ديمقراطي، بالتزام الأقلية برأي الأكثرية طبقا للبرنامج السياسى والتنظيمى، وقرارات المجالس الوطنية ودعا البرنامج إلى ضمان مشاركة فصائل الثورة والقوى الوطنية الفلسطينية في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وفي مقدمتها المجلس الوطني والمركزى، واللجنة التنفيذية، وعلى أسس جبهوية ديمقراطية، كما دعا إلى تشكيل لجان عليا متخصصة على أسس جبهوية، تتولى وضع الخطط لمراقبة التنفيذ لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة في المجالات العسكرية، والإعلامية، والمالية"[1].

ولم تمض سوى أشهر قليلة على انتهاء أعمال الدورة الرابعة عشرة، والاتفاق على البرنامج السياسى والتنظيمى للوحدة الوطنية الفلسطينية، حتى عادت الفصائل اليسارية الفلسطينية إلى التشكيك في نوايا الحكومة الأردنية، و إلى انتقاد التنسيق القائم بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية، لا سيما في مجال دعم صمود سكان المناطق الفلسطينية المحتلة من خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة التى شكلت لهذا الغرض.

فقد أشارت الجبهة الشعبية فى منتصف تموز/ يوليو ١٩٧٩ على لسان أبو على مصطفي إلى «أن النظام الأردنى كان المستفيد الوحيد من العلاقة الأردنية –

(١) الشريف ، البحث ...، مرجع سبق ذكره ص٢٨٦.

الفلسطينية، وإنه قد جير علاقته مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تقوية دوره السياسى على الصعيدين الداخلى والخارجي»[1].

كما طرحت الجبهة الشعبية فى مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ أن الشروط الثلاثة التى وضعها المجلس الوطنى الفلسطينى في دورته الرابعة عشرة للموافقة على الحوار مع الأردن لم تزل حبراً على ورق« وهو ما يفرض إعادة النظر فى هذه المسألة، وترك مواقع الحوار مع النظام، والتوجه للنضال الجماهيرى، والحوار مع القوى الوطنية والتقدمية لإقامة الجبهة الوطنية المتحدة (الفلسطينية - الأردنية) بهدف انتزاع حق ثورتنا في النضال داخل الأرض المحتلة، ومن خلال الساحة الأردنية»[2].

ويمكن القول إنه تكمن في خلفية كل هذه الانتقادات اليسارية للتنسيق الأردنى- الفلسطينى قناعة لدى الفصائل والقوى اليسارية الفلسطينية بأن موقف الحكومة الأردنية الرافض لاتفاق كامب ديفيد هو موقف غير ثابت، وأن هذه الحكومة ماتزال - على حد تعبير نايف حواتمة - دائمة التطلع للتسوية الأمريكية، ومستعدة للانخراط بها، على قاعدة تجديد وضم الضفة والقطاع في إطار المملكة العربية المتحدة[3].

وفي الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى التى انعقدت في دمشق في نيسان / أبريل ١٩٨١، بدا وكأن قادة منظمة التحرير قد وافقوا على تقديم تنازل

(١) حديث صحفي لأبو على مصطفي، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠، مؤسسة الدرسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١، ص٣٧١.

(٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين :مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، ص١٤- ١٥.

(٣) الشريف : البحث ...، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٠.

للفصائل اليسارية بخصوص الموقف من مستقبل العلاقة الأردنية- الفلسطينية، حيث أكد البيان السياسى الختامى الصادر عن تلك الدورة على أهمية العلاقات النضالية الراسخة بين الشعبين الفلسطينى والأردنى، ودعمه للحركة الوطنية الأردنية في كافة المجالات، وخاصة في نضالها الوطنى ضد أيه محاولة لدفع الأردن للخروج عن مقررات القمة العربية والإسلامية فيما يتعلق بقضية فلسطين، ورفض اتفاقيات كامب ديفيد ومؤامرة الحكم الذاتى، كما شدد البيان بعد أن بحث نشاط اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة لدعم صمود سكان المناطق المحتله، على ضرورة العمل على المستوى العربى، من أجل أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية الكاملة في هذا الصدد[1].

كذلك مثل الإجماع الوطنى فى الدورة السادسة عشر للمجلس الوطنى في الجزائر في ١٤ شباط / فبراير ١٩٨٣، على قاعدة العمل الفلسطينى لضمان الوحدة الوطنية، فتنازلت قيادة المنظمة متمثلة فى حركة فتح من جهة، والمعارضون من جهة أخرى للوصول إلى صيغة مثلت الحد الأدنى الذى تلتقى حوله كل الأطراف[*].

وبعد انتهاء حرب لبنان عام ١٩٨٢ برز عامل شقاق في الصف الفلسطينى، فقد حصل تطوران سياسيان كرسا عملياً انقسام منظمة التحرير على نفسها، وقد تمثل التطور الأول في الاقتتال الفلسطينى الواسع، الذى اندلع في مدينة طرابلس شمالى

(١) المرجع نفسه، ص ٢٩١.

(*) فقد اكتفى « الإعلان السياسى » الصادر عن تلك الدورة باتخاذ سلسة من القرارات، انطلاقًا من الميثاق الوطنى الفلسطينيي، والبرنامج السياسى، وقرارات المجالس الوطنية السابقة فى المجالات الفلسطينية والعربية، والدولية . للمزيد انظر : منظمة التحرير الفلسطينية : **الإعلان السياسى الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني**، الدورة السادسة عشر، الجزائر ٢٢/ ٢/ ١٩٨٣، ص٩١٩ .

لبنان، والمخيمات الفلسطينية المحيطة بها، والذى انتهى في ١٩ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٣، بخروج ياسر عرفات وأنصاره من طرابلس[١].

أما التطور الثانى: فقد تمثل فى زيارة رئيس منظمة التحرير (ياسر عرفات) إلى القاهرة في ٢٢ من الشهر نفسه. وإثر هذين التطورين، وما سبباه من هزيمة سياسية كبيرة داخل صفوف المنظمة، برزت ثلاث تيارات فلسطينية متمايزة في مابينها:

الاتجاه الأول: ضم الجبهة الشعبية – القيادة العامة، ومعها حركة فتح – الانتفاضة (المنشقة عن ياسر عرفات)، ومنظمة الصاعقة، وجبهة النظال الشعبى، وقد سمى هذا الاتجاه: التحالف الوطنى. أما الأتجاه الثانى: فضم حركة فتح، وجبهة التحرير العربية، في حين ضم الاتجاه الثالث: القوى اليسارية الفلسطينية[*] والذى ضم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعى الفلسطينى، والتى انضوت في إطار أطلق على نفسه «التحالف الديمقراطى».

أما جبهة التحرير الفلسطينية فقد انقسمت على نفسها إلى مجموعتين: ارتبطت الأولى بالتحالف الديمقراطى بقيادة امينها العام طلعت يعقوب، بينما تحالفت الثانية

---

(١) أسعد عبد الرحمن : النضال الوطنى الفلسطينى فى إطار (م .ت.ف)، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثانى، الدراسات الخاصة ، المجلد الخامس ، بيروت، ١٩٩٠ ، ص ٢٤٨: ٢٤٩.

(*) ساعد على تحقيق التحالف الذى حصل بين القوى اليسارية الفلسطينية في الأساس ذلك التحول السياسى الذى أخذ يطرأ منذ نهاية السبعينيات على مواقف الجبهة الشعبية ، ما جعلها تتماثل مع السياسة السوفييتية في المنطقة ،وقد تكرس ذلك التحول الذى طرأ على مواقف الجبهة في مؤتمرها الرابع المنعقد في نيسان / إبريل ١٩٨١ ، والذى أكد بعد أن انتقد مواقف الجبهة السابقة من سياسات الاتحاد السوفييتى – انظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين : التقرير السياسى الصادر عن المؤتمر الوطنى الرابع ، نيسان/ ابريل / ١٩٨١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧-٣١.

والتى تصدرها الأمين العام المساعد محمد عباس (أبو العباس) مع حركة فتح وجبهة التحرير العربية[1].

وقد دعت الجبهة الشعبية منذ اليوم الأول لزيارة ياسر عرفات للقاهرة لتشكيل ائتلاف وطنى يضم القوى والشخصيات الفلسطينية المناوئة لنهج عرفات، والداعية لمحاصرة نتائجه وإسقاطها[2].

وبعد الإعلان عن اللقاء الذى جرى بين رئيس المنظمة والرئيس المصرى حسنى مبارك في القاهرة، فى ٢٤/ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣. أصدر التحالف الديمقراطى بياناً أدان فيه اللقاء، باعتباره خطوة على طريق التعامل مع الحلول الأمريكية التى جسدتها اتفاقيات كامب ديفيد، واعتبر هذا التحالف أن ياسر عرفات بسياسته التى انتهجها يفقد أحقيته وأهليته في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والنضال الوطنى الفلسطينى[3].

وفي ٢٦ آذار مارس ١٩٨٤ وقّع التحالف ميثاقاً عرف «بميثاق عدن»[4]. بحضور الحزب الاشتراكى اليمنى، والحزبين الشيوعيين (اللبنانى والسورى)، وطرح برنامج سمي «مهمات الجبهة العريضة» بموافقة كافة أطراف التحالف الديمقراطى، وتضمن ١٢ نقطة أهمها: الحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية على أساس خطها الوطنى، وحماية منجزاتها، وصيانة وحدة المقاومة الفلسطينية بكافة قواها، وكذلك التصدي لسياسة الانحراف والاستسلام بكافة

(١) الشريف : البحث ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢٥.

(٢) الهدف (دمشق) العدد (٧١٠) ١٣/ ٢/ ١٩٨٤ ،ص ٢١

(٣) كريشان: منظمة ... ،مرجع سبق ذكره ،ص ١٠٢ ،انظر أيضا: الهدف (دمشق) العدد (٧٠٥)، ٢/ ١/ ١٩٨٤، ص ١١ .

(٤) حول محضر لقاء عدن : انظر الهدف (دمشق) العدد (٧٣٠) ١٦/ ٧/ ١٩٨٤ ، ص ٨-١٠ .

مظاهرها، والإدانة الحازمة لزيارة عرفات للقاهرة، ومحاسبته عليها، واتخاذ الإجراءات التنظيمة بشأنها، في إطار المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير، كما تضمن البرنامج صيغة تنظيمية تقول في إحدى نقاطها: «إن الجبهة العريضة ليست قيادة بديلة لقيادة منظمة التحرير، ولا تهدف إلى إقامة مؤسسات موازية لمؤسساتها، بل تحرص على صيانة وحدة المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير»[1].

والواقع أن الجبهة الشعبية كانت تطمح منذ نهاية ١٩٨٣، إلى تشكيل جبهة وطنية واسعة تقف فى مواجهة قيادة منظمة التحرير وما تسميه الشعبية بالانحراف، لكنها اصطدمت في الفترة التى سبقت الإعلان عن اتفاق عمان بمعارضة حليفتها في إطار التحالف الديمقراطى (الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعى الفلسطينى) واللذان كانا يعتبران أن منظمة التحرير هى الجبهة العريضة التى تشمل كل التيارات، وتلتقى على برنامج القاسم المشترك، وإن تشكيل هذه الجبهة سيؤدى إلى تشكيل قيادة بديلة عن مؤسسات منظمة التحرير، وموازية لها، الأمر الذى يقود إلى تمزيق الوحدة الوطنية.

حدث كل ذلك عند إقدام قيادة منظمة التحرير على عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى في عمان في ٢٢-٢٩ تشرين الثانى / نوفمير ١٩٨٤، وتجاوز تلك القيادة مبدأ الإجماع الوطنى[*] وإنهاء ما أسمته حالة الشلل التى عانت منها منظمة التحرير بعد وقوع الانقسام في صفوفها، والعمل على تفعيل نشاط

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

(*) اتضح هذا التوجه في تلك الدورة ،حيث عقد الاجتماع رغم مقاطعة العديد من الفصائل الفلسطينية لهذا المجلس، وعلى رأسها الجبهة الشعبية، انظر : كريشان : مرجع سبق ذكره، ص١٠٣.

المؤسسات التمثيلية للمنظمة وتأكيد شرعتيها(*).

إضافة إلى إعادة الزخم إلى تحرك منظمة التحرير السياسى على قاعدة النهج الذى اختطه رئيسها بعد الخروج من بيروت، والذى تميز بالسعى من أجل تطوير العلاقات مع الأردن، والتوصل إلى صيغة تحرك أردنى - فلسطينى مشترك، من جهة، ومواصلة التقارب مع مصر من جهة ثانية(١).

وقد امتنعت الشعبية ومعها الجبهة الديمقراطية، وعدد كبير من أعضاء المجلس عن الحضور(٢) وجاءت قرارات ونتائج الدورة السابعة عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى لتعطى تزكية لنهج ياسر عرفات، فاعتبر التقرير السياسى الذى قدمه فاروق القدومى باسم اللجنة التنفيذية للمنظمة « أن انعقاد المجلس الوطنى فى عمان يمثل نقطة انطلاق جديدة في العلاقات الأخوية المشتركة بين الشعبين الأردنى والفلسطينى»، وقد استندت قيادة المنظمة إلى التوجهات التى أقرها المجلس الوطنى، خصوصا فيما يتعلق بمستقبل العلاقة الأردنية الفلسطينية، وسارعت تلك

(*) كان ياسر عرفات يعتقد أن أزمة الثورة الفلسطينية هى أزمة اكتمال وليست أزمة انتهاء، محملا مسؤولية هذه الأزمة إلى كل من سوريا وليبيا، اللتان وضعتا ثقلهما ضد الثورة الفلسطينية ، وذلك بعد أن قدمت هذه الثورة من خلال معركة بيروت شكل المواجهة الناجح للجماهير العربية، وطرحت من خلال هذا الشكل حلاً للمأزق الذى لم تستطع أن تحله الأنظمة العربية. انظر ماهر الشريف :البحث ...، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٤ ، نقلا عن النشرة (نيبقوسيا) : في محاورة للرئيس ياسر عرفات ، العدد ٢٥ ، ٨ نيسان/ أبريل، ١٩٨٥ ،ص ٧: ٨ .

(١) للمزيد حول قرارات المجلس في هذه الدورة انظر منظمة التحرير الفلسطينية ، المجلس الوطنى الفلسطينى الدورة السابعة عشر ، عمان ، ٢٢-٢٩ ، نوفمبر. ١٩٨٤.

(٢) انظر أسماء أعضاء المجلس الوطنى الذين اعتذروا عن عدم المشاركة في الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، الهدف (دمشق)، العدد (٧٤٨) .٢٦/ ١١/ ١٩٨٤.

القيادة إلى إحياء الحوار بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية(*). والذى أسفر في ١١ شباط/ فبرير ١٩٨٥ عن التوصل إلى اتفاق للتحرك المشترك بين الطرفين، انطلاقا من روح قرارات مؤتمر قمة فاس(**). ومن الشرعية الدولية كما ورد في مقدمته، ولكن أهم ما تضمنه موافقة منظمة التحرير موافقةغير مباشرة على قِرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢، وقبولها مبدأ تشكيل وفد مشترك إلى مفاوضات السلام مع الحكومة الأردنية، وطرح الاتفاق خمسة أسس ومبادئ رئيسية هى(١):

- الأرض مقابل السلام، كما ورد في قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن.
- حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، ويمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك، ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي المَنْوِى انشاؤه بين دولتى الأردن وفلسطين.
- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.
- حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

(*) كانت الحكومة الأردنية قد أعلنت فى نيسان/ أبريل ١٩٨٣، عن قطع الحوار مع منظمة التحرير بعد أن رفضت قيادة فتح، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تضمين صيغة مبادئ العمل التى اقترحها الأردن، بدعوتها للتعامل مع المبادرات السلمية، بما فى ذلك «مبادرة ريغان»، انظر: الشريف: البحث ...، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٦.

(**) والملاحظ عند رصد رفض فصائل اليسار الفلسطينية للمشاريع السلمية المطروحة، أنهم يتحفظون علي البند السابع من «مشروع فاس»، الذى نص على ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة، وما فيها من اعتراف ضمنى بدولة إسرائيل.

(١) نظر خالد الحسن : الاتفاق الأردنى الفلسطينى للتحرك المشترك (عمان) ١١/ ٢/ ١٩٨٥، في ضوء القواعد الأساسية للقرار والتحرك السياسى، دار الجليل، للنشر، عمان، ١٩٨٥، ص ٧١ .

- وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام فى ظل مؤتمر دولى تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولى، وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، ضمن وفد مشترك مع الأردن وقد جوبه اتفاق التحرك المشترك الأردنى الفلسطينى الذى صار يعرف بـ «اتفاق عمان» واتفاق ١١ شباط، بمعارضة شديدة من قبل الفصائل المنضوية في إطار التحالفين الديمقراطى والوطنى، وإعادة ترتيب الأوضاع داخلها، ولا سيما بعد أن قررت الجبهة الشعبية، وجبهة التحرير الفلسطينية الخروج من التحالف الديمقراطى، وتشكيل إطار تنظيمى جديد مع فصائل «التحالف الوطنى» أطلق عليه اسم« جبهة الانقاذ الوطنى الفلسطينى في آيار/ مايو ١٩٨٥ »[١]. واعتبار هذه الجبهة إطاراً مؤقتا يهدف إلى عودة منظمة التحرير إلى خطها الوطنى المعادى للامبريالية، والصهيونية، والمشاريع والحلول الاستسلامية.

ودعى برنامج «جبهة الإنقاذ» للنضال من أجل اسقاط اتفاق عمان وما نتج عنه باعتباره غير شرعى وإلى العمل على إسقاط نهج الانحراف والتفريط ورموزه[٢]. واتهموا عرفات بمخالفة الميثاق الوطنى الفلسطينى وتجاهله، بعد أن كان الميثاق« البوصلة والضمير»، ومصدر الوحدة والإجماع، فجعله عرفات مصدراً ورمزاً للانفصال والتمزق[٣].

---

(١) الشريف : البحث عن كيان ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٤٧ .

(٢) البرنامج السياسى لجبهة الإنقاذ الوطنى الفلسطينية ، الهدف (دمشق) العدد (٧٦٤) ١/ ٤/ ١٩٨٥ ص ٩-١١ .انظر أيضا: جورج حبش «جبهة الانقاذ الوطنى» انطلاقة جديدة للثورة الفلسطينية ، الهدف (دمشق) لعدد (٧٦٤) ١/ ٤/ ١٩٨٥، ص ٤-٦ .

(٣) موتى شتينبزج: تفسير التغيير فى المنظمة، إصدار مركز موشيه ديان للدراسات، جامعة تل آبيب، ١٩٩٢، ص ١٦٥.

وقد واصلت الجبهة الشعبية معارضتها لمنظمة التحرير، وناضلت من أجل انتزاع راية المنظمة من القيادة المتنفذه في منظمة التحرير. وفي أعقاب خطاب الملك حسين في شباط/ فبراير ١٩٨٦، الذى أعلن خلاله وقف التنسيق المشترك مع القيادة الفلسطينية(*). انتهزت الشعبية هذه الفرصة، ووجدت أن الخطاب أوجد ظروفا موضوعية يجب العمل على الاستقادة منها لإعادة الوحدة لمنظمة التحرير، واعتبرت ذلك المهمة المركزية لها، حيث رأت أن تلك الظروف تستدعى توجيه الجهود الرئيسية في مواجهة المؤامرة الأردنية(١)، وأجرت الشعبية اتصالاتها مع جبهة الانقاذ، ومع الفصائل الوطنية الأخرى، منطلقة من حقيقة أن الاصطفاف الوطنى يشكل أداة ضغط على قيادة منظمة التحرير لإلغاء اتفاق عمان(٢) حيث تزامن ذلك مع قيام الرئيس الجزائرى « الشاذلى بن جديد » في ٨ نيسان / ابريل ١٩٨٦، بطرح مبادرة لتحقيق المصالحة الفلسطينية، معلنا استعداد بلاده لاحتضان مؤتمر فلسطينى يضم جميع فصائل منظمة التحرير(٣).

وبعد سلسلة من الاتصالات بين الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير، تم الاتفاق على إلغاء اتفاق عمان، وقد أعلن صلاح خلف ذلك في ٢٤ تشرين الأول /

(*) أعلن الملك حسين في ذلك الخطاب وقف التنسيق والتحرك المشترك مع منظمة التحرير، محملاً المنظمة رفضها لقرار ٢٤٢، ورفضها الفصل بين استعادة الأراضى المحتله فى عام ١٩٦٧، وبين حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وحمل الملك المنظمة مسؤولية تعطيل التحرك السياسى على الساحة الدولية. انظر أحمد شاهين: التنسيق الأردنى الفلسطينى انقطاع أم قطيعة، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد ١٥٦-١٥٧ أذار (مارس) – نيسان (أبيل) ١٩٨٦، ص ١٢١-١٢٧.

(١) الهدف (دمشق) العدد (٨١٨) ٢٦/ ٥/ ١٩٨٦، ص١٣.

(٢) الجبهة الشعبية، محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

(٣) سميح شبيب: مسيرة الحوار الوطنى الفلسطينى من ٩/ ٥/ ١٩٨٣، ولغاية ٦/ ٩/ ١٩٨٦، شؤون فلسطينية، (نيقوسيا)، العدد ١٧٤-١٧٥ ايلول (سبتمبر) – تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٧، ص١٠٧-١٠٨.

أكتوبر ١٩٨٦، بعد عدة اجتماعات في تونس شاركت فيها فتح، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير الفلسطينية، والحزب الشيوعى الفلسطينى، وقال خلف: «إن حركة فتح تعهدت بإلغاء اتفاق عمان عند انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى»[1].

وقد ردت الجبهة الشعبية بأن إلغاء اتفاق عمان بشكل رسمى هو المدخل لأي حوار وطنى شامل، وبدون أن يتحقق ذلك فإن مسيرة الحوار الوطنيالفلسطينى ستبقى متعثرة، ويتحمل الطرف الذى بيده إلغاء هذا الاتفاق المسؤلية أمام الشعب الفلسطينى عن تعثر الجهود الرامية لاستعادة وحدة المنظمة[2].

ونتيجة عدد من اللقاءات الفلسطينية الموسعة التى انعقد أبرزها في الجزائر، وتونس، وطرابلس الغرب في آذار/ مارس، ونيسان/ ابريل ١٩٨٧ بمشاركة ممثلى الأطراف الفلسطينية المختلفة، باستثناء مندوبى الجبهة الشعبية – القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة، وفتح الانتفاضة، أعلن ممثلوا حركة فتح رسميا موافقتهم على إلغاء اتفاق عمان.

وصدر بالفعل في ١٩ نيسان/ أبريل من العام نفسه، أى قبل يوم من افتتاح أعمال المجلس الوطنى في دورته الثامنة عشرة، والتى أطلق عليها «المجلس الوطنى التوحيدى» – قرار عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يعلن إلغاء الاتفاق المذكور[3] وما أن انعقد المجلس الوطنى التوحيدى، حتى حضره أطراف «التحالف

(١) موجز الوقائع الفلسطينية ،من ١/ ١/ ١٩٨٦ الى ٣١/ ١٠/ ١٩٨٦ ،شؤون فلسطينية، نيقوسيا، العدد ١٦٤-١٦٥ ، تشرين الثانى (نوفمبر) – كانون الأول (ديسمبر) ،١٩٨٦ ،ص ٢٠٢ .

(٢) الجبهة الشعبية : محطات أساسية ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٢٠ .

(٣) الشريف : البحث ... ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٤ .

الديقراطى » فيما ظلت أطراف جبهة الإنقاذ« عدا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على مقاطعتها للمجلس[1].

وقد جاءت الدورة الثامنة عشرة للمجلس محطة تاريخية فى المسيرة النضالية للثورة الفلسطينية، وسجلت نهاية للسنوات الأربع العجاف من الانقسام والتمزق في صفوف الثورة، ومنظمة التحرير، والحركة الوطنية الفلسطينية عموما، وهى السنوات التى حاولت فيها جهات متعددة أن تفرض على الثورة براجها الخاصة، بديلا عن برنامج الإجماع الوطنى الذى يمثل القاسم المشترك لمصالح الشعب بمختلف قواه وفئاته الوطنية.

وقد اعتبر جورج حبش فى بيان صحفي تلاه في دمشق في آيار/ مايو ١٩٨٧، أن نتائج الدورة الثامنة عشرة هى انتصار كبير للجبهة الشعبية وللشعب الفلسطينى، وللبرنامج الوطنى الفلسطينى[2]. وتعقيبا على نتائج الدورة أكد الأمين العام للجبهة الشعبية – «القيادة العامة » في حوار صحفي أن تلك الدورة كانت «تحالفا فئوياً بين الاتجاة اليمينى» في الساحة الفلسطينية، والاتجاه الموالى للسوفيت، واعتبر أن اجتماع الجزائر جاء لتكريس قيادة عرفات على الصعيدين السياسى والتنظيمى.

أما العقيد أبو موسى (أمين سر فتح – الانتفاضة) فقد علق على نتائج تلك الدورة بقوله «إن الوحدة الوطنية ليست اصطفافا، بل يجب أن تكون مضمونا وطنيا، ويجب أن تكون محصنة؛ لأن إفرازات عرفات سوف تكون مستمرة، ورأى أن الخلاف بين التنظيمات السياسية، وبين ياسر عرفات هو خلاف في التكتيك، ولم

(١) معالي عصمت : الوحدة الوطنية في المنظمة .في أربعون عاما من حياة منظمة التحرير (حرره) عبدالقادر ياسين ،المركز الفلسطينى للتوثيق والمعلومات ،دمشق ،٢٠٠٦ ،ص ٢٧٢ .

(٢) الهدف (دمشق) العدد (٨٦٤) ١٧/ ٥/ ١٩٨٧ ، ص ٦ .

يكن خلافاً في فهم التسوية، وقد حمل (أبو موسى)، الجبهة الشعبية مسؤولية فشل جبهة الإنقاذ في تحقيق ما قامت من أجله[1]، وبهذا تكون جبهة الإنقاذ قد حلت من طرف واحد.

ومن هنا يقع على عاتق أطراف هذا الاتجاه المراجعة النقدية، وتحديدا ميول التذبذب التى برزت بعضها تجاه مسألة الوحدة الوطنية، أو تجاه الجماهير الفلسطينية، ووضع متطلبات التحالف القومى العربى، كأولوية تعلو على قضية وحدة واستقلالية منظمة التحرير الفلسطينية، والاستنكاف، والتردد إزاء المشاركة في الحوار الوطنى، والهروب نحو الحلول اللفظية بديلا عن الانخراط النضالى لإحداث التغيير المطلوب.

ولم تنقض سوى أشهر قليلة على انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى حتى اندلعت فى التاسع من كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٧، شرارة الانتفاضة الشعبية الكبرى في المناطق الفلسطينية المحتله، لتشكل فاصلا بين مرحلة وأخرى على جميع الأصعدة.

فعلى الصعيد الفلسطينى كرست الانتفاضة انتقال مركز الثقل في النضال الوطنى الفلسطينى نهائيا من الخارج إلى الداخل، فاتحة أمام منظمة التحرير الفلسطينية أفق التحرر من ضغط المحاور العربية المختلفة من جهة، والاستنكاف عن التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية، والانخراط كطرف في أحد المحاور العربية من جهة ثانية، كذلك أعادت الانتفاضة تسليط الأضواء على منظمة التحرير وتفعيل دورها السياسى، والذى كان قد جُمِّد عملياً إثر فشل فكرة إجراء

---

(١) الشريف :البحث ... ، مرجع سبق ذكره ،ص ٣٥٥، نقلا عن السفير، (بيروت) ١٩٨٧/٥/٢١.

حوار بين الإدارة الأمريكية ووفد أردني – فلسطيني مشترك على قاعدة «اتفاق عمان» وخصوصاً بعد أن استطاعت قيادة المنظمة أن تلتقط الفرصة التي توافرت لها، وبادرت من خلال فصائلها الرئيسية ذات الحضور الفاعل في المناطق الفلسطينية المحتلة إلى تشكيل «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة» والتي تشكلت من ممثلين عن حركة فتح والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وعن الحزب الشيوعي الفلسطيني(*)، ثم تشكلت القيادة المشرفة ميدانيا على التطور اليومي لمهمات النضال الفلسطيني للتنسيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج[1].

ومما لاشك فيه، وهذا ما أكدته قيادة الانتفاضة في الداخل بإجماع قواها وفصائلها أنها الذراع الضارب أو القيادة الميدانية للقيادة المركزية في منظمة التحرير الفلسطينية، صحيح بأن الانتفاضة أوجدت زعامة محلية جديدة، إلا أنها لم تشكل تهديدا لصلاحيات منظمة التحرير ونفوذها، بل العكس، فقد أظهرت تفوق المنظمة على منافسيها في حركة حماس في توجيه الصراع ضد اسرائيل، لذا ثبت بأنه من غير الممكن تجاوز منظمة التحرير في تحقيق أى تسوية في المنطقة[2].

(*) يرجع الفضل في تأليف «القيادة الوطنية الموحدة» إلى مبادرة قام بها كوادر محليون هم : جمال زقوت ومحمد اللبدى من الجبهة الديمقراطية ،ومروان الكفارنة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ومروان المبحوح، وتيسير عاروري من الحزب الشيوعي الفلسطيني ، وإيهاب الأشقر ، وسمير شحادة من حركة «فتح»، الذين استبدل بهم لاحقا كوادر من خلفيات وتجربة مشابهة بعد تعرض قيادة تلوالاخرى للانكشاف والاعتقال، أو الأبعاد ،علاوة على تأكيد الولاء لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الصايغ : الكفاح المسلح ....، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦٠.

(١) نظام العباسي: موقع الانتفاضة بين حركات التحرر العربية والعالمية ، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد (٢١٢) تشرين الثانى / نوفمبر، ١٩٩٠، ص ٩.

(٢) زئيف شيف وإيهود يعرير :انتفاضة، (ترجمة دار الجليل)،عمان ، ط،١٩٩٠، ص ٢٧٠.

أما على الصعيد العربى، فقد أعادت الانتفاضة للقضية الفلسطينية أولويتها على سلم الاهتمامات العربية، بعد أن كان مؤتمر القمة العربى الذى انعقد في عمان في تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٧، قد تجاهل تلك القضية(*)، كما دفعت الانتفاضة الحكومة الأردنية إلى إعادة النظر في موقفها من ارتباط الضفة الغربية بالضفة الشرقية، وأسهمت الانتفاضة مساهمة فعالة، في إنهاء حرب المخيمات في لبنان، ورفع الحصار الذى كانت تفرضه حركة أمل على السكان الفلسطينيين منذ عام ١٩٨٥.

أما على الصعيد الدولى، فقد حركت الانتفاضة موجه واسعة من التعاطف مع قضية الشعب الفلسطينى، باعتبارها قضية تحرر وطنى، وكشفت وحشية الأساليب التى لجأ اليها الاحتلال الاسرائيلى، ووضعت حداً لها، وقد ساعد التعاطف المتزايد الذى صارت تبديه قطاعات واسعة من الرأى العام العالمى مع نضال الفلسطينيين على زيادة الاهتمام الدولى بتأمين الحماية لأهالي المناطق الفلسطينية المحتلة، وتنشيط الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل القضية الفلسطينية(١).

وقد فوجئت منظمة التحرير الفلسطينية فى المنفى مثلها مثل إسرائيل باندلاع الانتفاضة(*) رغم توقعات الكوادر المحليين في الأرض المحتلة، أو التأويلات

((*) في تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٧ انعقدت القمة العربية في عمان برئاسة الملك حسين، وحظى فيها الملك بدعم من قبل العالم العربى، في الوقت الذى عبر فيه الموقف الفلسطينى عن استهجانه موقف الملك حسين حين لم يذهب لاستقبال ياسر عرفات في مطار عمان ،في الوقت الذى عمل على استقبال جميع القادة العرب ، الأمر الذى أدى الى الشعور بالإهانة من قبل الفلسطينيين.

(١) الشريف: البحث ... ، مصدر سبق ذكره ص ٣٥٨ . انظر أيضا: الهدف (دمشق) العدد (٩٣٠) ٩/ ١٠/ ١٩٨٨ ،ص٤ .

(*) يقول زئيف شيف :إن الانتفاضة كانت مفاجأة لإسرائيل، ليس في المجال التكتيكى ،أو في مجالات هامشية فقط ،كما حاولت بعض العناصر الحكومية والأمنية تبرير موقفها أن الفلسطينيين فاجئوا إسرائيل بفتحهم جبهة جديدة لم تكن تتوقعها، وأضاف إن المفاجأة كانت أعنف من حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، صحيح أن اسرائيل فقدت في حرب أكتوبر حوالى ثلاثة آلاف شخص، في حين=

اللاحقة لمسؤليهم في المنفي، صحيح أنه سبق لقيادة المنظمة بأن وصفت المواجهات بين المحتجين في الأرض المحتلة والقوات الإسرائيلية في الأشهر التى سبقت الانتفاضة بأنها انتفاضة[1]. لكنها لم تلحظ التحول النوعى الذى حدث بعد ٩ كانون الاول / ديسمبر، وكان هذا التقصير مشتركا عند جميع التنظيمات الفدائية في الخارج، وخير مثال على ذلك البيان الذى أصدره المكتب السياسى للجبهة الشعبيه بعد ثلاثه أيام من اندلاع الانتفاضة في الذكرى العشرين لتأسيس الشعبية، إذ حدد سبع مهمات في المرحلة المقبلة، دون ذكر الأراضى المحتلة، أو ذكر الاحتجاجات الجماهيرية الجارية هناك[2].

كما جاء رد فعل منظمة التحرير متأخراً عكس الإعلام الأجنبى الذى سارع بتركيزه على الدور الكبير على القيادات الإسلامية في الانتفاضة[3].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الانتفاضة حققت فى أسابيع قليلة ما عجزت عنه أعوام من الكفاح المسلح، وهو ما يعنى ضمناً فشل قياده منظمة التحرير في المنفى.

لذا وجدت القوى الفلسطينية فرصة مناسبة لمراجعة سياسات المنظمه إزاء مؤسساتها، فرأت الجبهة الشعبية في الانتفاضة مرحلة نوعية جديدة من مراحل النضال الوطنى الفلسطينى[4]، وفي سياق هذه الرؤية دعت الجبهة الشعبية إلى تحليل

= لم تتعرض لإصابات كبيرة فى الانتفاضة، وكذلك لم تفلح إسرائيل في الوقوف على ما يجرى في كواليس القاهرة ودمشق عام ١٩٧٣ بينما في عام ١٩٨٧ لم تستطع ملاحظة ما يجرى داخل بيتها وفي غرفة نومها / زئيف شيف وإيهود يعرير :مرجع سبق ذكرة ،ص ٢٣-٢٥.

(١) المرجع نفسه ، ص٨٥٩.

(٢) الصايغ : الكفاح المسلح ....، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٥٩.

(٤) الجبهة الشعبية ، التقارير (السياسى ، التنظيمى ، النظرى ، العسكرى)، المقدمة للمؤتمر الوطنى الخامس، ١٩٩٢ ، ص ١٥.

الواقع الملموس تحليلا علميا ودقيقا لاستنتاج المواقف السياسية الصائبة والتكتيكات الملائمة، وأكدت على ضرورة تحويل الاحتلال إلى مشروع خاسر، ومكلف سياسياً، واقتصادياً، وبشرياً. كما أكدت على أن الدولة الفلسطينية كإمكانية واقعية هى مهمة كفاحية شاقة وطويله، وهى في ذلك لا تقلل من أهمية بذل كل الجهود الممكنة لاستثمار الانتفاضة سياسيا، بل ترى أن الجهود الأساسية لمنظمة التحرير يجب أن تصب في إطار دعم الانتفاضة، وتوفير مقومات استمرارها"[1] وأكدت الجبهة على أن الأسباب التى تجعل الانتفاضة تشكل مرحلة نوعية جديدة في النضال الوطنى الفلسطينى تكمن فيما يلى:

١- انتقال مركز ثقل الثورة الفلسطينية إلى الداخل، ولأول مرة في تاريخ الصراع مع العدو الصهيونى، بعد أن كان مركزه في عمان، وانتقاله عام ١٩٧١ إلى ساحة لبنان حتى خروج الثورة منه عام ١٩٨٢.

٢- تعزيز الصراع الفلسطينى – الصهيونى بصفته المحورية والأساسية في إطار الصراع العربى- الصهيونى، وبصورة لم يسبق لها مثيل منذ نكبه عام ١٩٤٨ .

٣- اتخاذ الصراع ضد العدو الصهيونى طابعاً شعبياً مميزاً، ومنظماً، وشمولياً لأول مرة منذ أربعة عقود، حيث تميزت الانتفاضة بالمشاركة الشاملة لجميع الطبقات، والفئات، والشرائح الاجتماعية"[2].

وقد دعت الجبهة الشعبية إلى بناء الجبهة الداخلية، وتشكيل أعرض جبهة وطنية، تشمل كل القوى الوطنية والاسلامية في فلسطين المحتلة والخارج، وشملت الدعوة حركة حماس[3] التى تزامن تأسيسها مع انطلاقة الانتفاضة فى أواخر عام

(١) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٢) المصدر السابق ص ١٦-١٨ .

(٣) جميل المجدلاوى: مقابلة شخصية ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥ . فى مكتبه بغزة.

١٩٨٧[1]" ولكن لم تقبل حركة حماس المشاركة فى إطار القيادة الوطنية الموحدة[*] إلا أن الجبهة الشعبية كانت تتحمل مسؤولية التنسيق في الداخل بين القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وحركة حماس[2] وكان للجبهة الشعبية دور ميدانى بارز على صعيد الانتفاضة، وفعاليتها، ونشاطاتها النضالية المختلفة، في إطار قيادتها الوطنية الموحدة، ورفعت الجبهة شعار «الانتفاضة محور عملنا»[3] حيث رأت بأن الانتفاضة حولت شعار الدولة من إمكانية تاريخية إلى إمكانية واقعية[4].

واذا كانت الانتفاضة قد أرجعت منظمة التحرير وفصائلها إلى مركز الأحداث، ومكنتها من تحقيق نجاحات سياسية كبيرة، إلا أن المنظمة لم تكن هذه المرة وحدها في الميدان، فبفضل طابعها الشعبى العميق، ومستوى كفاحها العالى، انضجت الانتفاضه شروط التحول الذى كان يشهده التيار الاسلامى داخل المناطق الفلسطينية المحتلة منذ مطلع الثمانينيات، مبرزة على السطح ظاهرة «الإسلام الجهادى»، الذى نجح في وقت قصير أن يشكل منافساً قوياً لمنظمة التحرير وفصائلها بشكل عام[*]. ومركزا جديداً لاستقطاب تعبيرات الرفض على الساحة

(١)عبدالله عزام : حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين ، الجذور والميثاق، (د.ت.) ١٩٩٢ ، ص ٤٤ .

(*) كان ذلك لأسباب عديدة منها :أن حركة حماس لا تعترف بالمنظمة ممثلاً شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطينى، على اعتبار أن المنظمة تتخذ العلمانية أيديولوجية لها، الأمر الذي تناقض مع فكر «حماس» الإسلامى .

(٢) جميل المجدلاوى :مقابلة شخصية ١٦/٨/٢٠٠٥. فى مكتبه بغزة.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) جميل المجدلاوى : مقابلة شخصية ١٦/٨/٢٠٠٥.

(*) زادت شعبية حركة فتح بعد معركة الكرامة لتحتل التنظيم الأول شعبياً وجاءت «الجبهة الشعبية» في المرتبة الثانية من حيث الجماهيرية بين فصائل المنظمة فى الخارج والداخل (بعد حركة فتح) ، أما في قطاع غزة فكانت الجبهة هى القوة الأولى ، حتى أواسط السبعينيات ، ثم حسم الأمر لحركة فتح، فظلت الشعبية هى التنظيم الثانى ، من حيث القوة والعدد حتى منتصف الثمانينيات ،حيث بدأت=

الفلسطينية.

يمكن القول من خلال ما سبق إنه كان للجبهة الشعبية موقف متميز عن غيرها من التنظيمات الفلسطينية، فقد قادت ثلاثة تحديات كبيرة لسيطرة فتح على منظمة التحرير وعلى الحركة الفدائية، واحدة في فترة النمو ١٩٦٨-١٩٧٠، وأخرى في فترة «جبهة الرفض» ١٩٧٤ – ١٩٧٩، والثالثة في فترة «التحالف الديمقراطى» ثم «جبهة الانقاذ الوطنى» ١٩٨٣ - ١٩٨٧، وفي كل فترة من هذه الفترات كان الاتجاه المعارض بقيادة الجبهة الشعبية يضعف بفعل أزمات خارجية حادة، كان على الحركة الفدائية أن تواجهها فور إطلاق الجبهة الشعبية لتحدياتها على سبيل المثال بالأردن عام (١٩٧٠-١٩٧١)، وفي لبنان الحرب الأهلية (١٩٧٥ - ١٩٧٦)، ثم حرب لبنان عام ١٩٨٢.

ويؤخذ على الجبهة الشعبية فلسطينياً، أنه كلما حصل خلاف أو عدم التقاء بينها وبين ما تتبناه الغالبية العظمى في منظمة التحرير الفلسطينية، كانت إما أن تقاطع اجتماعات، ولقاءات، ومؤسسات المنظمة ولاسيما اللجنة التنفيذية، حتى يتم تلبيه شروطها، أو تطرأ متغيرات جديدة كما حصل عام ١٩٧٤ حين تزعمت الجبهة قيادة «جبهة الرفض الفلسطينية» لتعود إلى صفوف المنظمة بعد توقيع وثيقة طرابلس عام ١٩٧٨، وكما حصل أيضا إثر اتفاق عمان ١٩٨٥ بين الأردن والمنظمة، لتعود إلى صفوف المنظمة بعد أن تم إلغاؤه .

لكن بالرغم من الاخفاقات السياسية المتلاحقة للجبهة الشعبية، فإنه كان لها أثر

=«حماس» تسابقها وتتقدم لتحتل موقع التنظيم الثانى. أما الجبهة الشعبية فهبطت شعبيتها إلى القوة الثالثة ،ولكن بفارق كبير حدا عن القوتين (الأولى و الثانية) **جميل المجدلاوى** :مقابلة شخصية ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥. فى مكتبه بغزة.

ودور كبير على الحركة الفدائية من حيث أفكارها في رفض مشاريع التسوية التصفوية، كذلك كان تأكيدها على الحاجة إلى حركة تحرير عربية شاملة، على عكس قيادة المنظمة المتمثلة فى حركة فتح القائلة بأن فلسطين أولاً. ومع أن الجبهة لم تستطع أبداً فرض أفكارها على الحركة الفدائية، إلا أن المناقشات التى أطلقتها عبر ربع قرن تقريبا، أغنت كثيرا العديد من أنماط التفكير فى الحركة الفدائية، وظلت الجبهة حريصة على أن تكون بمنزلة التنظيم الثانى في إطار المنظمة بعد حركة فتح.



موقف الجبهة من المشاريع والمبادرات السلمية

اعتبر الميثاق القومي الفلسطيني الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية فى المجلس الفلسطيني الأول عام ١٩٦٤ ، أن قيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن ، مؤكداً فى سياق دعوته على تحرير فلسطين وإعادتها عربية، وحق اليهود «الذين هم من أصل فلسطيني » فى البقاء فيها إذا التزموا أن يعيشوا بوفاء وسلام، دون أن يحدد ما هو المقصود من هذه الصيغة، وأرجع البعض أن غموض هذه الصيغة كان نابعاً من غموض المسألة ذاتها فى أذهان أعضاء المجلس، ومن الرغبة فى تجنب الخلافات التي قد يثيرها التوسع فى مناقشتها[1].

وكانت المعارضة الشديدة التي جوبهت بها مبادرة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة فى آذار مارس ١٩٦٥، تعبيراً عن الرفض الحازم لأنصاف الحلول ولإسلوب المرحلية فى النضال[2](*) .

حيث تقدم الرئيس التونسي بورقيبة بمشروع تسوية فى ٢١ نسيان/ إبريل ١٩٦٥ تضمن النقاط التالية:

- تعيد إسرائيل إلى العرب ثلث المساحة التى احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية.

- يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى دولتهم الجديدة .

(١) ملف وثائق فلسطين ، مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية ، وزارة الإرشاد القومي ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ج٢ ، ١٩٥٠-١٩٦٩ ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٢٧٧.

(٢) شريف : البحث ... ، مرجع سبق ذكره ص ١٧٩ .

(*) للمزيد انظر سامي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص١١٥ ـ ١١٨.

- تتم المصالحة بين العرب و إسرائيل بحيث تنتهي حالة الحرب بينهما .[1]

ورداً على تصريحات بورقيبة، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية موقفها الرافض لهذه المبادرة، انطلاقاً من موقفها التي عبرت عنه فى قراراتها السياسية وميثاقها القومي الذي صادق عليها المؤتمر التأسيسي للمنظمة[2].

وقد أدلى أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر صحفى عقده فى ٢٣ نيسان/ ابريل ١٩٦٥، قال فيه «ليس بين صفوف الشعب الفلسطيني من يقبل مقترحات بورقيبة»[3].

فيما اعتبرت حركة القوميين العرب مقترحات بورقيبة طعنة من الخلف لآمال الأمة العربية ، ومتناقضة لأبسط حقوقها الطبيعية ، وتفكيكاً لموقفها الموحد فى لحظة من أخطر لحظات نضالها ضد الاستعمار والصهيونية. واعتبرت الحركة أن تصريحات بورقيبة جاءت لتخدم أهدافاً استعمارية واضحة، وأكدت الحركة على أن الطريقة الوحيدة لخدمة الجماهير العربية لا تكون بالدعوة إلى التنازلات الوطنية والمساومات، والتشكيك فى طاقة الأمة العربية وصلابتها[4].

كما قوبلت مبادرة بورقيبة باستنكار جماعي عربي، فقد استنكرتها القاهرة، حيث أعلن محمود رياض وزير الخارجية المصري إمام مجلس الأمة رفض مصر واستنكارها لمقترحات بورقيبة ، ورفض رياض أن يكون هناك أي توسط أو

(١) منير الهور، وطارق الموسى : مشاريع التسوية القضية الفلسطينية ١٩٤٧- ١٩٨٥، دار الجليل للنشر، عمان ١٩٨٦، ص ٦٤.

(٢) راشد حميد : مقررات ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١-٤٢ .

(٣) الهور والموسي : مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .

(٤) تصريح لحركة القوميين العرب ، حول مقترحات الرئيس التونسي بورقيبة ، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٩ .

مفاوضات بالنسبة للقضية الفلسطينية ، وقرر مجلس الأمة المصري إدانته للرئيس بورقيبة باعتباره خارجاً عن الإجماع العربي"[1].

وفى اجتماع ممثلي لجنة الملوك والرؤساء العرب المنعقد فى ٢٨-٢٩ نيسان/ إبريل ١٩٦٥ صدر بيان أعلن فيه المجتمعون رفضهم لأية دعوة للاعتراف أو المصالحة، أو التعايش مع إسرائيل ، معتبرين هذه الدعوة خروجاً عن الإجماع العربي فى قضية فلسطين وعلى ميثاق الجامعة العربية"[2].

وكان رد الفعل الإسرائيلي على مشروع بورقيبة أن رحب بها ليفى اشكوك رئيس الوزراء الإسرائيلي فى معرض رده على مقترحات بورقيبة، ووصفها بالاتجاهات الجديدة التي أخذت تبرز من تحت سطح العداء العربي لإسرائيل"[3].

وعلى الرغم من فشل مشروع بورقيبة فإن تصريحاته حققت هدفها فى كسر إجماع الموقف العربي الرسمي المعلن أمام الجماهير حول القضية الفلسطينية والموقف من إسرائيل.

وجاءت حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ لتكون نقطة انعطاف جديدة فى خارطة الصراع العربي – الإسرائيلي ، عكست نفسها على كل مجالات الحياة السياسية، والعسكرية، والاجتماعية، والاقتصادية فى المنطقة، فقد تمكنت إسرائيل فى هذه الحرب من السيطرة الكاملة على فلسطين ، وأراض عربية أخرى، لتؤكد بذلك على طابع سياستها العدوانية والتوسعية، وعلى أن هدف الكيان الصهيوني كمشروع

(١) مهدي عبد الهادي : المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤ ، ط ٤ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٢٤٨.

(٢) عبد الرحمن : الجامعة العربية وقضية فلسطين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤٦ .

(٣) الهور والموسي : مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .

إمبريالى تجاوز حدود السيطرة على فلسطين، لتصل إلى فرض السيطرة الاستعمارية وتثبيتها على كامل المنطقة العربية .

وفى هذا السياق كانت خرب ١٩٦٧ نقطة انطلاق جديدة لطرح سلسلة من المشاريع والحلول السلمية لحل القضية الفلسطينية، استنادا إلى اختلال موازين القوي بصورة حادة لصالح إسرائيل ، حيث اصطدمت هذه المشاريع، والتي طرحت بعد حرب ١٩٦٧ بموقف إسرائيلي متعنت ومتصلب فى مواقفها وردودها السلمية، مقابل مرونة فى المواقف العربية الرسمية، والتى أخذت تلائم نفسها مع الأوضاع العالمية والمحلية المتغيرة من جهة أخرى (*)

ففى القمة العربية الرابعة المنعقدة فى الخرطوم فى ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٦٧، حسمت نكسة حزيران / يونيو أي تردد عربي تجاه التسوية ، وجعلت سقف المطالب العربية يهبط، ويقتصر على استراتيجية مرحلية تحت شعار إزالة آثار العدوان(١).

وقد أبدى كل من الملك حسين، والرئيس جمال عبد الناصر رغبتهما فى تجريب التعامل مع الحل السلمي المنطلق من قرار ٢٤٢ (*).

(*) تقول صحيفة دافار «الإسرائيلية» منذ حرب الأيام الستة، يخيل لنا أن اليهود والعرب قد تبادلوا أدوارهم التقليدية، ففى الماضي كان من الممكن الاعتماد على العرب لإفشال أية مبادرة من أجل السلام، دون أن نلطّخ أيدينا...واليوم تغيرت الصورة ، فالعرب يظهرون فى كل مرة مبادرات جديدة ومتلائمة مع الموقف الدولي، أملاً منهم أن نقوم نحن بنسف الموقف .

الهوري والموسي : مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

(١) الأمانة العامة ، مؤتمرات القمة العربية – قراراتها وبياناتها لعام ١٩٤٦–١٩٩٠ ، إعداد مكتب الأمين العام ، جامعة الدول العربية ، ١٩٩٦ ، ص ٥٠–٥٢ .

(*) فعلى إثر قبول عبد الناصر بالقرار ٢٤٢، أعلن يوم ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ بأن للمقاومة الفلسطينية دورًا تلعبه فى المعركة الشاملة، ولكل فرد الحق فى المقاومة عندما يكون بلده تحت=

بحيث إذا فشل هذا الحل يتم النظر فى حلول أخرى أهمها: الكفاح المسلح والحرب[1]. أما على الصعيد الفلسطيني، فقد أدت الهزيمة إلى خدمة الاتجاهات التي كانت قد بدأت قبل ذلك، بتبني شعار حرب التحرير الشعبية، وشعار الكفاح المسلح، ووقفت فصائل حركة المقاومة المسلحة موقفاً حازما ضد قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، والذي نص على حدود آمنة ومعترف بها لدولة إسرائيل، وحق إسرائيل فى الحياة، وحقها بالمرور فى الممرات المائية العربية مقابل الانسحاب من أراضي احتلت فى النزاع الأخير مع توفير مناطق مجردة من السلاح، وضمانات دولية لأمن إسرائيل وسلامتها، كما تعامل القرار مع مشكلة فلسطين على أنها مشكلة لاجئين[2].

ولم تناقش الفصائل الفلسطينية فى ذلك الحين ما انطوى على هذا القرار من

=الاحتلال. وأكد عبد الناصر بأن الجمهورية العربية المتحدة ستحترم مواقف حركة المقاومة الفلسطينية، حتى و إن رفضت قبول القرار ٢٤٢، لأن هذا القرار و إن كان كافيا لإزالة آثار حرب عام ١٩٦٧، إلا إنه غير كاف لإرجاع حقوق الشعب الفلسطيني: انظر كازفية بارون، الفلسطينيون شعبا، (ترجمة عبد الله اسكندر)، دار الكتاب، بيروت، =١٩٧٨، ص ١٣٠، كما أيد عبد الناصر المقاومة الفلسطينية ورفض الوصاية عليها، وهذا ما أكده أمام مجلس الأمة المصري بتاريخ ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٦٩ حين قال: « إن الجمهورية العربية المتحدة تعارض بطريقة قاطعة أية محاولة لفرض أية وصاية على منظمات المقاومة الفلسطينية؛ لأن مثل هذه الوصاية لن تؤدي إلا إلى إعاقة انطلاق المقاومة. للمزيد انظر : وثائق عبد الناصر: خطب، وأحاديث، وتصريحات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، كانون الثانى/ يناير ١٩٦٩ – سبتمبر ١٩٧٠، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٣، ص ٥١ .

(١) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ،الكتاب الثالث، مرجع سبق ذكره،ص٩٠.

(٢) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤، (مراجعة وتدقيق) جورج طعمة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد الأول، ط ٣، بيروت، ١٩٩٣) ص ١٩٧- ١٩٨١.

نواقص وثغرات ، وإنما ركزت على كونه يشكل تهديداً لاستقرار الكفاح المسلح على طريق بلوغ هدفه النهائي.

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من أكثر الفصائل الرافضة للمشاركة فى مسيرة التسوية السياسية ، عندما عرفت الحل السلمي بأنه اصطلاح يتضمن المساومة وأنصاف الحلول ، معربة عن إيمانها بأن الحل السلمي بكل أشكاله ومشاريعه ما هو سوى مؤامرة استعمارية، تهدف إلى تطويق الكفاح المسلح، وإجهاضه قبل أن ينمو ويتصاعد.

وقد جاء فى بيان أصدرته الجبهة حول محاذير مثل هذا الحل، فأعلنت « أن شعار إزالة آثار عدوان الخامس من حزيران بالوسائل السلمية أو غير السلمية، لم يكن له وجود فى قاموس الكفاح الشعبى المسلح، فقد فتحت هزيمة حزيران الباب أمام الجماهير الشعبية لترفع شعار تحرير الوطن الكامل[1]».

وفى بيان آخر ذكرت الجبهة « أن فلسطين تعيش فى هذه الفترة لحظاتها الحاسمة، وعلى حركة التحرير الفلسطينية أن تقف برجولة لرفض قرار مجلس الأمن «التصفوى» ومحاكمته، وإدانة أي موقف عربي متخاذل تجاه القضية الفلسطينية ، واعتبرت الجبهة أن قرار ٢٤٢ يشبه- إلى حد كبير- نكبة ١٩٤٨ ، بل هو تكريس وتثبيت لحدود آمنة ومعترف بها للكيان الإسرائيلي على كافة المستويات الفلسطينية، والعربية، والدولية[2]».

واستنادا إلى هذه المواقف ، أوصت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني

(١) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول محاذير الحلول السياسية لأزمة الشرق الأوسط ١٨/٥/١٩٦٨.

(٢) بيان سياسي صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٨.

فى مقرراتها السياسية، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالعمل على وضع مخطط متكامل لإحباط أي حل سياسي للقضية الفلسطينية ، معتبرة أن إزالة العدوان يجب أن تعني إزالة جميع الآثار التي تحققت منذ بداية الغزو الصهيوني ، داعية إلى استبدال هذا الشعار بشعار « القضاء على أداة العدوان كي تتوافر فرص تحقيق السلام القائم على العدل» [1].

واستمرت الجبهة فى رفض أية تسوية تصدر عن الهيئة الدولية تتضمن نص القرار ٢٤٢ ، وقد وضعت منظمة التحرير الفلسطينية أسساً وشروط قاسية لحضور مؤتمر جنيف للسلام، معلنة أنها لن تشترك فى مؤتمر جنيف طالما ظل القرار رقم ٢٤٢ يتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، والتي تتمثل فى عودة الفلسطيني إلى وطنه، وتقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على أرضه ، وأصرت المنظمة على أن يتم تعديل القرار ٢٤٢، بحيث ينص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ويعتبر الفلسطينيين شعباً وليس مجرد لاجئين. غير أن الجبهة الشعبية عارضت القرار ٢٤٢ على شكله المعدل بالقوة نفسها التي عارضت فيها القرار الأصلي، وحذرت بأنها ستنسحب من المنظمة إذا اشتركت فى مؤتمر جنيف[2].

لذا يمكن القول إن الرفض المبدئي من الجبهة الشعبية للقرار ٢٤٢، و الذي أكدت عليه الجبهة فى بياناتها ووثائقها ظل يلازمها، ففى المجلس الوطني التاسع عشر فى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، وافقت الجبهة على مشروع إعلان الدولة الفلسطينية الذي استند إلى قرار الأمم المتحدة الصادر فى ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ (رقم ١٨١) بتقسيم فلسطين، لكنها صوتت إلى جانب رفض قرار الأمم

(١) الشريف، البحث ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨١ .

(٢) ربابعة: الاستراتيجية الإسرائيلية مرجع سبق ذكره، ص٢٣٥.

المتحدة رقم ٢٤٢ القاضي بالتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين"[1].

مشروع روجرز:

وجدت الولايات المتحدة أن الأوضاع والمستجدات فى الشرق الأوسط تتطلب تحركاً سياسياً جدياً وذلك مع فشل الحل السلمي الذي قبلت به بلدان المواجهة، والذي كان بسبب التأويل الإسرائيلي الخاص بالقرار ٢٤٢، وبسبب حرب الاستنزاف المندلعة منذ منتصف عام ١٩٦٩، على جبهة القناة. وكذلك تصاعد ونمو ظاهرة المقاومة الفلسطينية، واتساع حجم التأييد الجماهيري العربي لها، وازدياد توطد العلاقات المصرية مع الدول الاشتراكية وتحديداً الاتحاد السوفييتي، إضافة إلى اتساع حجم التورط الأمريكى فى حرب فيتنام وخشيتهما من اتساع رقعة الحروب فى مناطق جديدة وتحديدا منطقة الشرق الأوسط "[2].

فتقدمت عبر وزير خارجيتها (روجرز) بمبادرة سلمية فى خطاب أرسله بتاريخ ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٠ إلى وزير الخارجية المصري محمود رياض، وخطاب مماثل لوزير خارجية المملكة الأردنية عبد المنعم الرفاعي، اقترح فى الرسالتين بوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر، والموافقة على إجراء مفاوضات تحت إشراف مبعوث مجلس الأمن جونار يارينغ من أجل إقامة سلام يقوم على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢"[3].

---

(١) حديث صحافى لخالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، الموقف الفلسطيني بشأن تحقيق تسوية سلمية، لندن ٢٣/ ٤/ ١٩٨٠، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.

(2) William B. Quandt، Decade of decisions: American Policy Toward the Arab- Israeli conflict ، 1967 -1976 (Berkeley : University of California Press، c1977). P.79

(٣) هالة سعودي : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٧٢.

واقترح روجرز أن توقع كل من مصر، والأردن، وإسرائيل على بيان يصدر على شكل تقرير من غونار يارينغ توضح فيه قبولها واستعدادها لتنفيذ القرار ٢٤٢ في كل أجزائه، أو توافق على أن تجرى محادثات لإحلال سلام عادل ودائم يقوم على أساس الاعتراف بالسيادة والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي للأطراف، مع الانسحاب من أراضٍ احتلت في حزيران/ يونيو ١٩٦٧"(١).

كما قدم روجرز صيغة برنامج تفصيلي وتنفيذي لكل من مصر، والأردن، وإسرائيل ، ليكون أساس المفاوضات المقرر عقدها على غرار مباحثات رودس في عام ١٩٤٩ ، بحيث تعتبر خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ هي الحدود الدائمة بين هذه الدول ، مع إجراء تعديلات بشأن القدس الشرقية، لتبقى ضمن القدس الموحدة ، ومفتوحة أمام أهل الأديان الثلاثة ، مع اتخاذ مناطق حدودية منزوعة السلاح ، وتتعهد الدول الثلاث بتأمين عدم القيام بأي أعمال عدوانية أو كراهية، سواء من أجهزة الدولة، أو الموظفين، أو الأشخاص العاديين فيها ، أو المنظمات التي تنطلق أو تباشر عملها من أراضي كل منها، وتشارك الدول الثلاث في العمل للوصول إلى حل نهائي لقضية قطاع غزة، وعدم إلحاقه بمصر أو بالأردن، وحل مشكلة اللاجئين من حرب ١٩٤٨ ، بمن فيهم الذين تحت إشراف وكالة الغوث الدولية، ولهم الخيار بين العودة لإسرائيل، أو التوطين مع التعويض، وسيتحدد عدد الأشخاص الذين يعودون، أو يوطنون بعد تطبيق الاتفاق بشكل سنوي "(٢).

وأعلن عن المبادرة رسميا في مؤتمر صحفي لوزير الخارجية الأمريكي روجرز

---

(١) سمير سيسالم: المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٧٧، رسالة ماجستير،قسم التاريخ،الجامعة الاسلامية، ٢٠٠٥،ص١٣٨.

(٢) وثائق الحل السلمي : فتح (عمان)، عدد (٣٦) ٢٦/٧/١٩٧٠، ص ١-٣ .

فى ٢٥ حزيران / يونيو ١٩٧٠ ، ووافق عبد الناصر على مقترحات روجرز فى ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٧٠ ، وتبعه الأردن، فوافق عليها يوم ٢٦ تموز/ يوليو ، و إسرائيل فى ٣١ تموز/ يوليو ، وبدأ وقف أطلاق النار الفعلى فى ٧ آب / أغسطس ١٩٧٠ [١].

وقد أعلنت الجبهة الشعبية رفضها القاطع لهذا المشروع، وهاجمت قبول بعض الدول العربية له، حيث اعتبر جورج حبش « أن قبول الرئيس جمال عبد الناصر بمشروع روجرز، يمثل تهديدا بارزاً ، وحذر من أن الجبهة سترد على أية محاولة لقمع الحركة الفدائية، وذلك بكل ما فى وسعها .. وستجعل من الساحة الفلسطينية واللبنانية والعربية بشكل عام جهنم» [٢].

وبعد أسبوعين من إعلان عبد الناصر قبوله للمشروع ، كتب غسان كنفانى« مطالبا الحركة الفدائية، بأن تتبنى بصورة جماعية خطة عمل موحدة وأن تكون خطة عمل المقاومة خطة هجومية فالفلسطينيون لا يمكن أن يبقوا فى حالة دفاع، بينما تمرر الأنظمة العربية شروط الاستسلام على جماهيرها وإنما ينبغي عليهم أن يهبوا للعمل بأسرع وقت ممكن. وفى اليوم التالى اختطف أفراد مسلحون من الجبهة الشعبية ثلاث طائرات للركاب تابعة لخطوط طيران غربية، كما حاولوا الاستيلاء على طائرة رابعة، وقد تم نقل طائرة «بان أمريكان» إلى مطار القاهرة حيث جرى تدميرها على الأرض بعد إطلاق سراح ركابها» [٣].

كما ندد حبش بدفاع بعض المنظمات الفلسطينية (*). عن قبول الجمهورية العربية

(1) William B. Quandt، Decade of decisions، Ibid، P،.101

(٢) الصايغ: الكفاح المسلح... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٠ .

(٣) المرجع نفسه، ص٣٨١ .

(*) كانت «منظمة فلسطين العربية» ، و«الهيئة العامة لتحرير فلسطين» قد أعلنتا موقفا مغايرا بصدد قبول الجمهورية العربية المتحدة لهذا المشروع . انظر الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠،=

لمشروع روجرز، وأعلن حبش تصميم الشعبية على الثورة وعلى محاربة هذا المشروع، وطالبت الشعبية المنظمات الفلسطينية أن تحدد موقفها السياسي الواضح والحاسم، وأن تعبئ كل الجماهير الفلسطينية لرفض هذا المشروع.

والملاحظ أن الجبهة هاجمت عبد الناصر، وخرجت عن حدود المعقول، وكانت أكثر قساوة في مهاجمة عبد الناصر للقبول بمشروع روجرز، حيث، أن قبول عبد الناصر للمبادرة جاء في وقت صعب، كانت الثورة فيه تتعرض لمجزرة بشعة في الأردن، مما حدا بهم أن يربطوا بين الحدثين ، وكأن ضرب الثورة في الأردن جاء تمهيدا لتمرير سياسة الحل السلمي. وقد أدى ذلك إلى شن حملة إعلامية ضد عبد الناصر وبالتالي حدثت القطيعة بين الشعبية وبين هذا الزعيم الوطني الكبير.

ويمكن القول إن تشنج الجبهة من موافقة عبد الناصر لهذه المبادرة كان عملا متسرعا، أضر بالثورة، ليس لأن رفض المشروع هو الخطأ في موقفهم، وإنما لأن استعداء عبد الناصر، و إعلان الحرب عليه، وفك التحالف بين القوى الثورية العربية هو الخطأ في موقفهم، فلم يكونوا يملكون الرؤية نفسها التي يملكها عبد الناصر، حيث هاجموه على الرغم من إنه كان يساند الثورة الفلسطينية في الأردن، فاتخذ بالتالي موقفا حذرا منهم، لكنه كان يسعى إلى إزالة أي توتر بينهم وبين الحكومة الأردنية، والدليل على ذلك أن عبد الناصر لم ينقد الفلسطينيين لرفض المبادرة، فقد صرح «أنه التقى مع قيادة منظمة التحرير، وأعطاهم الحق في رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، لأنه لا يقدم شيئاً للقضية الفلسطينية، ثم قال إنني

= مصدر سبق ذكره ، ص ٤١ . كما أن حركة فتح لم تصدر بيانا رسمياً لإعلان رفضها لمبادرة روجرز . وإنما أصدرت بيانا نفى الشائعات بقبولها لمشروع روجرز أو التفكير به . انظر: عصام عدوان. حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣ ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦ .

أعطيهم الحق فى رفض مبادرة روجرز » وقال لقيادات المقاومة « من حقكم أن ترفضوا مبادرة روجرز، وأن ترفضوا الحل السلمي حتى لو وافق عليها جميع الدول العربية ، لأنه من حقكم كفلسطينيين أن ترفضوه.ونصح الملك حسين بعدم ضرب الفلسطينيين فى الأردن لرفضهم مشروع روجرز"[1].

غير أن الجبهة استدركت خطأها بعد فوات الأوان. حيث قال جورج حبش « لقد اعتبرنا قبول عبد الناصر لهذه المبادرة نوعاً من الدخول فى مساومة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالى فإن هذا الموقف يضعف عملية المواجهة مع العدو ، ويؤثر فى مسيرة الثورة واندفاع الجماهير التي كان يؤثر فيها عبد الناصر تأثيرا كبيرا "[2].

وقد تراجع حبش عن موقفه فيما بعد عندما قال: « لم نكن ندرك أن قبول عبد الناصر لهذه المبادرة كان نوعاً من القبول التكتيكي الذي يستجيب لجملة الظروف السائدة فى المنطقة إقليميا ودوليا ، إضافة إلى وضع مصر الداخلي، حيث كان عبد الناصر يقوم بعملية إعادة بناء شاملة للجيش المصرى بمساعدة السوفييت ، وبدعم منهم والتى تتيح لعبد الناصر تعزيز بناء قواته المسلحة، وبناء الصواريخ فى جبهة سيناء [3].

وهو الأمر الذي ظهرت جداوه بالفعل خلال حرب الاستنزاف، ثم حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

وتوفى عبد الناصر فى وقت كانت فيه الثورة الفلسطينية تمر بأحلك ساعاتها،

---

(١) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية ، ج٣،مرجع سبق ذكره،ص٨٩-٩٠.
(٢) الجبهة الشعبية :جورج حبش، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ .
(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٧ . انظر أيضا: إبراهيم إبراش : البعد القومي ..، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٦.

حيث كانت تواجه مؤامرة التصفية فى الأردن . وفشلت مبادرة روجرز . لإصرار إسرائيل على عدم الدخول فى مفاوضات ما لم يتم إزالة الصواريخ المصرية ، كذلك عدم مساندة البيت الأبيض لتحركات وزارة الخارجية الأمريكية ، التي رأت فى المعارك بين الجيش الأردني وقوات المقاومة الفلسطينية ما يغنيها عن المضي فى طريق السلام"[1].

مشروع المملكة العربية المتحدة:

واجهت حركة المقاومة الفلسطينية بعد الخروج من الأردن تحدياً آخر نجم عن بروز قضية التمثيل السياسي الفلسطيني(*). ولاسيما بعد أن طرحت الحكومة الإسرائيلية فى نهاية العام ١٩٧١ ، مشروع إجراء انتخابات بلدية فى الضفة الغربية (*).

(1) Kissinger ، Henry Alfred . White House Years (Boston ، Little، Brown . 1976)، Pp.589-591

(*) كانت قيادة حركة فتح قد بادرت بعد صدامات أيلول إلى طرح موضوع تعدد الفصائل على بساط البحث ، معتبره أن ظاهرة التعدد الفصائلي غير طبيعية ، وطالبت بالعمل السريع على تصفية ظاهرة التشرذم ، وعمل فلسطيني واحد وثورة واحدة . وأعربت فصائل المقاومة الأخرى عن معارضتها الشديدة لفرض الوحدة باللجوء إلى الأساليب القسرية، فرأت الجبهة الشعبية أن تعدد الفصائل « ظاهرة طبيعية » ناجمة عن ظروف التشتت وعن الانقسام الطبقى فى صفوف الشعب الفلسطينى، مؤكدة بأن وحدة أداة الثورة لا يمكن أن تتحقق نتيجة دمج عفوي أو ابتلاع قسري ، وإنما لابد وأن تقوم على قاعدة سياسية موحدة تلتزم به، كافة الفصائل . انظر أحاديث مع قادة حركة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطينى، شؤون فلسطينية، (بيروت) العدد (٤) أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ ، ص ٢٩٣ .

(*) جرت الانتخابات البلدية فى الضفة ، على مرحلتين فى ربيع العام ١٩٧٢ ، وهدفت إلى اختيار ممثلي ٢٣ بلدية ، منتشرة فى مناطق الضفة باستثناء القدس ، وكانت قيادة منظمة التحرير متخوفة من احتمال بروز قيادة بديلة لها أنظر: تيسير النابلسي: الانتخابات البلدية فى الضفة الغربية : تحليل نتائجها وتقيمها فى ضوء مبادئ القانون الدولي العام، شؤون فلسطينية (بيروت) ، العدد (١١) تموز/ يوليو ١٩٧٢ ، ص ٣٧- ٤٨ .

والتي هاجمتها الجبهة بشدة معتبرة أن هذه الانتخابات جاءت لتمهيد البديل بإقامة دولة الفلسطينية مرتبطة بإسرائيل[1]. وإحداث تغيير فى الوضع القانوني القائم فى الضفة الغربيه من حيث صلتها بالأردن.

وفيما يتعلق بالأسباب التي شجعت سلطات الاحتلال على إعلان هذه الخطوة - كما ذكرت الشعبية- هو انحسار العمل الفدائي فى الأرض المحتلة وقطاع غزة ، والضربة القاسية التي وجهت إلى المقاومة فى الأردن، والهدوء الذي يسود جبهات القتال[2].

وقد أوضح حبش أن الجبهة تعتبر المرشحين لهذه الانتخابات متعاونين مع العدو؛ لأن هذا جزء من المخطط الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية، وعزل حركة المقاومة عن الجماهير[3].

وإثر إعلان الملك حسين فى ١٥ آذار / مارس ١٩٧٢ ، مشروعه الرامي إلى تحويل المملكة الأردنية الهاشمية إلى «مملكة عربية متحدة» تتكون من قطرين ، احدهما أردني، ويضم الضفة الشرقية لنهر الأردن، والآخر فلسطيني ويضم الضفة الغربية، وأية أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها، ويرغب أهلها فى الانضمام إليها ، وتكون عمان هي العاصمة المركزية للمملكة، وفى الوقت ذاته تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين، ويرأس الملك حسين زمام السلطتين التشريعية المركزية والتنفيذية المركزية ، بالإضافة لترأسه للقوات المسلحة[4].

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٢.
(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤.
(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٥ .
(٤) الهورى والموسى : مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

وقد ربطت الجبهة الشعبية هذا المشروع بمشروع الانتخابات البلدية فى الضفة الغربية واعتبرته جاء بالتنسيق مع القادة الإسرائيليين (*). خاصة وأن هذا المشروع جاء بعد ثمانية أشهر على معارك تموز / يوليو،١٩٧١ وتصفية الوجود الفلسطينى المسلح فى الأردن [١].

وأصدرت الشعبية بيانا ذكرت فيه « أن الإعلان عن مملكة متحدة بهذا الشكل التآمري المغرق فى تجاهل حالة الاحتلال هو ارتهان كامل للمحتلين، واعتبرت أن مثل هذا المشروع هو المدخل إلى الصلح الأوسع مع العدو الصهيوني » [٢]

وأوضحت الجبهة أن معارضتها لمشروع «المملكة العربية المتحدة » لا يعني معارضتها « لوحدة الضفتين على أساس يضمن المساواة للشعبين الفلسطيني والأردني ... وتضمن محاربة النزاعات الإقليمية والنزاعات العصبية عند النظام الأردني . كذلك دعا أحد رموز الجبهة الشعبية «أحمد اليماني» إلى بناء جبهة وطنية

(*) قبل إعلان الملك حسين لمشروعه بأسبوع فصلت سلطة الاحتلال الصهيوني قطاع غزة عن قيادة شمال سيناء، وألحقته بالضفة الغربية، وفى هذا تمهيد للإشارة التي وردت فى «مشروع الملك حسين» عن غزة، وبعد الإعلان عن المشروع انصب اعتراض رئيسة وزراء إسرائيل جولداماثير على أن المشروع لا يمكن تنفيذه إلا بموافقة إسرائيل، وبمفاوضات مباشرة معها، وكجزء من خطة السلام. أما يوري أفنيري، فقد قال: أنه يوافق على أي حل على أساس استفتاء الشعب الفلسطيني «انتخابات الضفة الغربية » ، وقال أروني أفنيري: « إن مشروع الملك حسين هو ومشروع ايجال ألون، وفى اليوم التالى نشر فى صحيفته (هاعولام هازية) خارطة توضيحية لمشروع آلون أما آلون نفسه، فقد قدم مشروعه إلى الكنيست لأخذ الموافقة عليه، معلنا أن هذا التوقيت هو أنسب وقت لتنفيذ مشروعه. انظر خالد الحسن: مذكرة تحليلية حول مشورع الملك حسين ، شؤون فلسطينية، (بيروت)، العدد (٨) نيسان/ ابريل ١٩٧٢ ، ص ٢٦٣:٢٦٢.

(١) خليل شاهين: عشرون عاما من الكفاح ضد سياسات النظام الأردني لتصفية القضية الفلسطينية ، الهدف (دمشق)، العدد (٨٩٢) ٢١/ ١٢/ ١٩٨٧ ، ص ٧٨ .

(٢) الكتاب السنوي القضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ .

أردنيـة فلسـطينية كـأداة ثوريـة لإسـقاط النظـام فى الأردن، وإقامـة حكـم وطنـي ديموقراطي يكون قاعدة لاستمرار النضال مـن أجـل تحريـر كامـل الـتراب الـوطني الفلسطيني "[1]. كما تحركت الجبهة مـع فصـائل حركـة المقاومـة فى اتجاهـات عـدة، مـن أجل تأهيل نفسها لتكون قادرة على انتزاع حق تمثيل الشعب الفلسطيني، كـان أولها العمل على تعزيـز وحـدة الفصـائل الفلسـطينية فى إطـار منظمـة التحريـر، باعتبارهـا الإطار الجبهوي لكل فصائل المقاومة، والممثل السياسي للشعب الفلسطيني"[2].

وقد تبنى المجلس الـوطني الفلسـطيني – فى هـذا السـياق – فى دورتـه التاسـعة فى تمـوز/ يوليـو ١٩٧٣، قـراراً نـص عـلى أن منظمـة التحريـر الفلسـطينية هـي الممثـل الوحيد لجماهير الشعب الفلسـطيني بمختلـف منظماتـه المقاتلـة، والسياسـية، وجميـع هيئاته وجمعياته، مهما كانت اتجاهاته، شريطة التزامها التـام بمبـادئ الميثـاق الـوطني الفلسطيني، وأشـارت الجبهـة – فى الاتجـاه ذاتـه – إلى أن مشروع « المملكـة العربيـة المتحدة » قد طرح قضـية سياسـية ملحـة هـى قضـية التمثيـل السياسي الفلسـطيني، متوقعة أن تتزايد أهمية هذه القضية فى المستقبل، وأن يحتدم الصراع حولها[3].

وبهـدف تكـريس دور المنظمـة – باعتبارهـا الممثـل الشرعـي والوحيـد للشـعب الفلسطيني – شعرت فصائل حركة المقاومة بحاجتهـا إلى إعـادة اهـتمام أكـبر لسـاحة المناطق الفلسطينية المحتلة والتعامل مع جمـاهير هـذه المنـاطق، ومطالبهـا الملموسـة، وكانت الفصائل قد استخلصت مـن صـدامات أيلـول فى الأردن، ولـو بمسـتويات

---

(١) الهدف : العدد (٢٦٤) ١٠/٨/١٩٧٤، ص ٦ .

(٢) انظر بيان الجبهة الشعبية حول مشروع المملكة المتحدة، سجل الخالـدين، جزء٢، ق٢، مرجع سبق ذكره ص٢٥١ .

(٣) مهمات المرحلة الجديدة : التقرير السياسي لمؤتمر الجبهـة الثالـث عـام ١٩٧٢، مصدر سبق ذكره، ص١٨٨-١٨٩.

مختلفة أهمية الجمع بين أشكال النضال كافة ، وهو ما عبرت عنه فى برنامج العمل الذي أقره المجلس الوطنى الفلسطيني فى دورته الثامنة فى شباط / فبراير ١٩٧١ ، بتأكيدها على أن الكفاح المسلح هو الشكل الرئيسي للنضال من أجل تحرير فلسطين، وليس الشكل الوحيد كما كان يجري التأكيد عليه سابقا، ودعوتها إلى ضرورة توازي هذا الكفاح مع أشكال النضال الأخرى[١].

بيد أن مشروع المملكة المتحدة فشل فى مهده ، وطويت صفحته ، بفعل عدة عوامل ، فى مقدمتها، المعارضة الوطنية الفلسطينية و العربية لهذا المشروع ، والتي قطعت الطريق على محاولات الملك حسين الرامية لاستثمار نتائج مجازر أيلول التي ارتكبها النظام الأردني. كما تمكنت الثورة الفلسطينية خلال فترة قصيرة من إعادة بناء قاعدتها العسكرية فى الساحة اللبنانية، وتصاعد دور وفعل منظمة التحرير الفلسطينية ، وتزايد الالتفاف حولها، لاسيما فى الأرض المحتلة.

والواقع أن هذا المشروع لم يقابل كذلك بحماس من واشنطن ، سواء بسبب قوة المعارضة الوطنية و الشعبية العربية التي جوبه بها، أو بسبب تركيز الاهتمام الأمريكي على قضايا أخرى ففى التوقيت الذى طرح فيه الملك حسين مشروعه، كان القتال فى فيتنام على أشده[٢].

◆◆◆

(١) حوراني : الفكر السياسي ....، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥.

(٢) خليل شاهين : مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ .

موقف الجبهة من الاتفاقيات المصرية – الإسرائيلية

شنت القوات المسلحة المصرية والسورية تشاركها قوات فلسطينية عربية، فى السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، حربا ضد إسرائيل على الجبهتين المصرية والسورية، وكان من أهم أهدافها: إزالة آثار عدوان إسرائيل عام ١٩٦٧، وتحرير الأرض العربية المحتلة، ورد الاعتبار للعسكرية العربية، والتي سرعان ما أوقعت الهزائم بالقوات الإسرائيلية فى كافة ميادين القتال البرية، والجوية، والبحرية. وقد أحرزت القوات المصرية والعربية الانتصار تلو الانتصار على الإسرائيليين، والذين سقط منهم فى هذه الحرب الكثير من القتلى، والجرحى، والأسرى، كما دمرت مئات الدبابات، والمدرعات، والطائرات، ونجحت القوات المصرية فى تحطيم خط بارليف الحصين واجتياحه، وعبور قناة السويس، واسترداد القوات السورية لأجزاء من أراضيها المحتلة بعد تحريرها. غير أنه فى نهاية الأمر نجحت القوات الإسرائيلية فى تحويل مجرى الحرب إلى حرب متحركة ومتوازنة، بعد أن كانت الهزيمة قد بدأت تحيق بإسرائيل.

وجاء هذا التحول بفعل قيام الولايات المتحدة الأمريكية خلال القتال بمساعدة إسرائيل وإمدادها بمعدات عسكرية حيوية، فأقامت جسرا جويا لنقل الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة إلى أرض المعركة، وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بخطوة أخرى، وهو منع حسم المعركة، و ذلك لإجبار الطرفين على وقف إطلاق النار دون تحقيق نتيجة عسكرية حاسمة للمعركة [1].

---

(١) حرب فى ظل خيار: مجموعة مقالات، إصدار الكيبوتز الموحد (مصدر عبري) مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، ١٩٨٥، ص ١٣٧–١٣٨.

فأجرت الإدارة الأمريكية اتصالات سياسية مع الاتحاد السوفييتي، حيث عقد (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي اجتماعات في موسكو مع (ليونيد بريجنيف) سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفييتي لوضع حد للقتال المستمر في منطقة الشرق الأوسط، وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن تقدم الدولتين بمشروع قرار مشترك لمجلس الأمن، يطالب الأطراف المتنازعة بوقف إطلاق النار، وذلك بتاريخ ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، وقد وافق مجلس الأمن على مشروع القرار(*)، والذي عرف باسم قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ونص على.

- دعوة جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

- دعوة الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بجميع أجزائه.

- البدء فوراً في وقف إطلاق النار، وبدء مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وقد وافقت كل من مصر، وسوريا، وإسرائيل، والأردن، على قرار مجلس الأمن وتعهدت باحترامه، لكن إسرائيل لم تلتزم عمليا به، واستغلت القرار لتجميع قواتها، وشن هجمات برية وجوية على المواقع المصرية، في محاولة منها لإنقاذ صورة الجيش

(*) تبنى مجلس الأمن هذا القرار في جلسته رقم ١٧٤٧، بـ ١٤ صوتاً، مقابل لا شيء، وقد امتنعت الصين الشعبية عن التصويت : انظر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الثاني ١٧٥-١٩٨١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٤، ص٢١٠.

الإسرائيلي التي هزتها الحرب بعنف، وذلك عن طريق تحقيق نصر سريع بالاستيلاء على أراض جديدة غربي قناة السويس.

وتأكيداً للقرار ٣٣٨، أصدر مجلس الأمن قرار رقم ٣٣٩ فى ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ أكد فيه على ضرورة التوقف الفوري عن كافة الأعمال العسكرية، وعودة القوات المتحاربة إلى المواقع التي كانت تحتلها لحظة سريان وقف إطلاق النار. وطلب من الأمين العام اتخاذ الإجراءات نحو الإرسال الفوري لمراقبى الأمم المتحدة للإشراف على وقف إطلاق النار[1]. وللشروع فى المفاوضات بين أطراف النزاع.

وقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، لعقد مؤتمر جنيف للسلام جاء فيه: إن مجلس الأمن إذ يلاحظ أن مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط سيبدأ فى جنيف قريبا تحت رعاية الأمم المتحدة، ويعرب عن أمله بأن يتقدم مؤتمر السلام بسرعة نحو توطيد سلام دائم وعادل فى الشرق الأوسط»[2].

لكن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية كانت مغايرة للهدف الأساسي للقرار، فقد صرح وزير خارجيتها هنري كيسنجر بقوله« سنستعمل الاجتماعات العامة بهدف التكرار الرسمي للمواقف المعروفة، أما المفاوضات الرئيسية فتتم تحت إشرافنا خارج المؤتمر، وعلى أساس ثنائي بين كل الدول العربية المعنية وإسرائيل»[3].

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(٢) مهدي عبد الهادي: المسألة الفلسطينية، مشاريع الحلول السلمية ١٩٣٤-١٩٧٤، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٢، ص ٥٥.

(3) Kissingr، Henry، Years of Upheaval (Boston: Little، Brown and Co. ، 1982)،P.686

وعقد المؤتمر فى ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ برعاية الأمين العام للأمم المتحدة (كورت فالدهايم) ورئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وحضور كل من الأردن، ومصر، وإسرائيل [١].

أما سوريا فلم تلب الدعوة لحضور المؤتمر وعللت ذلك بأن إسرائيل لم تنسحب من الأراضي التي احتلتها، فضلاً عن أن الثمن الذي سوف تطلبه إسرائيل هو تصفية القضية الفلسطينية [٢]. كما أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تدع لحضور المؤتمر [٣].

وقد تم التوصل إلى اتفاق بين مصر وإسرائيل بشأن الفصل بين قواتهما تحت إشراف الأمم المتحدة مساء يوم ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ ، عند الكيلو ١٠١ ، ووضع قوات دولية فى المواقع الجديدة [٤]. أما بالنسبة للجبهة السورية، فقد قام كسينجر بجهود أدت إلى توقيع اتفاقية لفصل القوات على الجبهة السورية فى جينيف ٣١ أيار / مايو ١٩٧٤ بحضور قائد قوات الطوارئ الدولية، ورئيس الوفدين الأمريكي والسوفييتي [٥].

وكان ذلك إيذانًا بنجاح المناورة الأمريكية، التي هدفت إلى الالتفاف على

---

(١) عبد الهادي : مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥..

(٢) يوشيف هوركيبي: العرب، الفلسطينيون، وإسرائيل (مرجع عبري) مؤسسة فإن لير، القدس، ١٩٧٥، ص ١٠٥ .

(٣) الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الثاني ، القسم الثاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٢ . كذلك حديث صحافى لأبي اياد ، فى الجزائر، ٢٣/ ٨/ ١٩٧٤، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٣.

(٤) هوركيبي : مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥ .

(٥) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٥ ، وثائق الفلسطينية (١٩٣٩-١٩٨٧) ، منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة الثقافة ، ١٩٨٧ ، ص ٧.

التوصل إلى تسويه شاملة للصراع، ودفع المفاوضات على أساس سياسة الخطوة خطوة فى اتجاه التوصل إلى حلول جزئية منفردة مع الدول العربية،و جاء موقف منظمة التحرير الفلسطينية من اتفاقيات فصل القوات مع إسرائيل متباينة فكانت واضحة من خلال حضور ياسر عرفات رئيس المنظمة مراسم التوقيع، كما صرح بذلك الرئيس المصرى محمد أنور السادات عقب توقيع الاتفاقية، وقد فهم من ذلك على أنه محاولة من الرئيس السادات لتقديم ياسر عرفات إلى الأمريكيين ممثلا للمقاومة الفلسطينية على غرار ما قام به عبد الناصر من قبل بتقديمه إلى السوفييت عام ١٩٦٨ ، وكونه ممثل المقاومة، فذلك يعني أن التفاهم سيكون معه، لكن يقال أن عرفات لم يقم بهذه الخطوة بموافقة أحد من اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير، ولا المجلس الوطني الفلسطيني"[1].

لكن عرفات نفى مقابلة كيسنجر، وأكد على أنه كان فى أسوان، لكنه غادرها فى لحظة وصول كيسنجر إليها[2]. ومهما يكن من أمر فإن ياسر عرفات اعترض على بيان أصدرته فى غيابه اللجنة التنفيذية للمنظمة، يندد باتفاق فصل القوات، وذلك فى ١٩ كانون الثاني/ فبراير ١٩٧٤ ، واعتبره غير شرعي، مما يعني تأييده لهذه الاتفاقية، إلا أن حركة فتح أصرت على شرعية البيان، أما الجبهة الشعبية فقد حددت موقفها منذ أن انتهت الحرب، حيث وصفتها بأنها حرب تحريكية لا حرب تحريرية، والتحرك بوجهة نظر الشعبية هو تجاوز وضع اللاسلم واللا حرب فى

(١) عدوان : حركة فتح...، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٦ نقلا عن / ماذا يريد الرئيس السادات من التأكيد على حضور ياسر عرفات توقيع الاتفاقية: إلى الامام (بيروت) عدد ٢٤٢ ، السنة التاسعة ، ٢٥/ ١/ ١٩٧٤ .

(٢) ياسر عرفات: أبو عمار فى وجه الرفض أقول المنطق الثوري، فلسطين الثورة عدد(٨٦) ٣/ ٤/ ١٩٧٤، ص٨.

المنطقة إلى وضع يدفع باتجاه تحقيق التسوية الاستسلامية، ولدى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، أعلنت الجبهة رفضها للقرار ودعت الدول العربية للاستمرار فى القتال حتى النصر وقالت الجبهة «أن وقف إطلاق النار ، وجولات كيسنجر للمنطقة، نسف كل ما أقرته حرب تشرين الأول/ أكتوبر من إيجابيات، وعزز قدرة العدو فى المنطقة، ومنحه قواعد قوة جديدة لينطلق منها ويفرض إرادته وسياسته على المنطقة العربية »[1].

وفى بيان آخر أصدرته الجبهة بتاريخ ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ أشارت الجبهة إلى فك الارتباط بين القوات الإسرائيلية و العربية على أنه خطوة عسكرية بحتة، وهي محاولة خداع واضح للجماهير العربية، لأنها تحمل مضمونا سياسيا انهزامياً واستسلامياً، إضافة لكونها مدخلا للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على المنطقة العربية، كما تكمن مخاطره السياسية فى الأمور التالية.

١- فك ارتباط مصر عن القضية العربية.

٢- التحايل فى قبول الصلح والاعتراف بإسرائيل.

٣- إضعاف الموقف العربي على الجبهات الأخرى»[2].

كما اختلفت الفصائل الفلسطينية من حضور مؤتمر جنيف والأساس الذي ينعقد على أساسه، وقضية التمثيل الفلسطيني فى المؤتمر. فقد كان مقرراً أن ينعقد المؤتمر على أساس قرار ٢٤٢ لذلك رفضته منظمة للتحرير بقيادة حركة فتح. وقد دعا طرف فلسطيني- سوري لتعديل القرار ٢٤٢ ليصبح ممكنا حضور الفلسطينيين

---

(١) الهدف (بيروت) : العدد ٢٦٤ ، السنة السادسة ، ١٠/٨/ ١٩٧٤ ، ص ١٠ .

(٢) بيان الجبهة الشعبية حول اتفاقية فصل القوات على الجبهة المصرية ، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .

على أساس القرار ٣٢٣٦ الصادر عن الأمم المتحدة فى ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤، والذي يقر بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتمثيل منظمة التحرير له[١].

أما بالنسبة للتمثيل الفلسطيني فى المؤتمر، فقد اقترحت مصر تشكيل وفد عربي واحد يمكن فيه لوفد من جامعة الدول العربية أن يمثل منظمة التحرير بعد موافقتها على ذلك. لكن فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير صرح فى ٣ نيسان / أبريل ١٩٧٥ بأنه لا يجوز أن يمثل الفلسطينيين إلا منظمة التحرير فى أي مجال أو محفل دولي .[٢]

كذلك صرح محمد غنيم عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بموافقة فتح المبدئية للذهاب إلى جنيف ، وحضور المؤتمر، ولكن وفق قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن فلسطين، وأكد على أن الذهاب إلى جنيف هو العمل على تنفيذ قيام دولة مستقلة بدون صلح أو اعتراف بإسرائيل[٣] .

وعلى الرغم من إصرار حركة فتح على رفض حضور مؤتمر جنيف على أساس ٢٤٢ الذي يتضمن الاعتراف بإسرائيل، ويتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني فإن قبولها حضور المؤتمر وفق قرارات الأمم المتحدة، والقرار ٣٢٣٦ لا يحول دون مفاوضة إسرائيل ومن ثم الاعتراف بها بحكم الواقع.

أما الجبهة الشعبية فكان موقفها واضحاً، عندماً أعلنت معارضتها لمشاركة

(١) عصام سخنيني: شهريات المقاومة الفلسطينية ، شؤون الفلسطينية، (بيروت)، عدد ٤٥ ، أيار / مايو ١٩٧٥ ، ص٢١٦ -٢١٧.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢١٧ .

(٣) حديث صحفى لأبي ماهر غنيم فى ٢٧/ ١/ ١٩٧٧ ، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧ ، ص٣٢ . أورده عصام عدوان ، حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣ ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦ .

الدول العربية المعنية ومنظمة التحرير فى هذا المؤتمر، انطلاقا من إداركها لما يمثله هذا المؤتمر فى تلك الفترة بالذات من تعارض جذري مع مصالح الجماهير الفلسطينية والعربية، وأكدت الجبهة رفضها للقرار ٢٤٢، الذي يشير إلى مبدأ الانسحاب من أراض احتلت سنة ١٩٦٧، ويفرض بالمقابل الاعتراف بوجود إسرائيل، وأشارت الجبهة إلى أن مثل هذا الاعتراف يشكل اعترافا صريحا لشرعية الاحتلال الصهيوني للجزء الأكبر من الوطن الفلسطيني، وتنازلاً عن الجزء الأساسي من حق الشعب الفلسطيني فى العودة وتقرير المصير، كما أوضحت الجبهة أن المؤتمر ينعقد فى ظروف سياسية تحاول لجم النهوض الجماهيري لحساب تثبيت المواقع الامبريالية والصهيونية، والرجعية التي يهددها هذا النهوض[1].

وحذرت الجبهة من موافقة المنظمة للذهاب لمؤتمر جنيف، وإدخالها طرفا فى التسوية، مفسرة ذلك بأنه انحراف وخيانة للشعب الفلسطيني، وقد ردت الجبهة على نهج جنيف بسلسلة عمليات مسلحة خلال عام ١٩٧٤ ، منها عملية سينما حن فى تل أبيب[2].

وقد ألمح وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس فى ١٧ شباط/ فبراير ١٩٧٧ إلى انه يمكن أن يكون للمنظمة مقعد فى محادثات السلام إذا اعترف الميثاق الوطني الفلسطيني بوجود إسرائيل، وإذا قبلت المنظمة بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ أساسا للمفاوضات. وقد التقى ياسر عرفات فى اليوم نفسه بوزير خارجية مصر (إسماعيل فهمي) فى القاهرة للبحث فى إمكانية إجراء تعديلات على ميثاق منظمة

---

(١) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤ ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠ . انظر : أيضاً مذكرة الجبهة الشعبية للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حول موقفها من مؤتمر السلام، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣ ، ص ٤٤٥ .

(٢) الهدف (بيروت)، العدد (٢٦٤) ١٠/٨/١٩٧٤ ، ص ٢٤ .

التحرير الفلسطينية، لكن المحاولات فشلت"[1].

وقد حدد فاروق القدومى موقف المنظمة من مؤتمر جنيف بقوله: «إننا نرفض قراري مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ وإننا لسنا مستعدين لحضور مؤتمر جنيف على أساس هذين القرارين، والسبب فى هذا أن القرار ٢٤٢ يعتبر مشكلتنا مشكلة لاجئين لا مشكلة سياسية».

وقال « لقد أبلغنا (فالد هايم) بوضوح موقفنا وهو كما يلي:

- يجب دعوة منظمة التحرير
- إننا نحضر كوفد مستقل
- إننا نحضر المؤتمر من بدايته
- يجب أن نشارك فى جميع أعماله ونشاطاته دون استثناء .
- يجب أن تكون فلسطين موضوعا مستقلا على جدول الأعمال .
- إذا قبلنا الدعوة فإن ذلك سوف يكون على أساس قرار الجمعية العمومية رقم ٣٢٣٦ .
- على الدول الكبرى أن تقدم ضمانات جوهرية من أجل إقامة دول فلسطينية مستقلة فى الأراضي التي تنسحب منها إسرائيل .
- إننا نعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تمر على الاقتراحات مرور الكرام، ولا تنوي اتخاذ أي إجراء فعلى، ولسنا نتوقع شيئا من هذه العملية؛ لأنها مناورة أمريكية ."[2]

---

(١) عدوان حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦١ .

(٢) كوبان ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٢-١٤٣ .

وقد أقر المجلس الوطني الفلسطيني فى دورته الثالثة عشرة فى القاهرة من ١٢-٢٢ آذار / مارس ١٩٧٧ مضمون هذه النقاط[١] .

وقد سجلت الجبهة الشعبية اعتراضها ورفضها لما تمخضت عنه قرارات المجلس وأوجزت ذلك بعدة نقاط :

- إنه أسقط وغيب العديد من القضايا الرئيسية التي ترتبط ارتباطا مباشرا بمسئولية النضال الفلسطيني.

- عمق عملية الانحراف، بتخاذل المنظمة وتهادنها مع الرجعية العربية المستسلمة .

- تغيب اسم العدو الإسرائيلي ، حيث اعتبرت الجبهة أن ذلك من متطلبات التسوية وإسرائيل هي إحدى ركائزها .

- إسقاط الإشارة لمؤتمر جنيف سلبا أو إيجابا والتأكيد على حق المنظمة بالمشاركة فى كل المؤتمرات والمحافل الدولية[٢].

- القبول بمبدأ التفاوض مع إسرائيل لمجرد اسقاط مقولة «لا تفاوض» فى مقررات المجلس[٣] .

وقد لاحظت حركة فتح أن حصول تغيير فى موقف السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية، عندما أعلن الرئيس الأمريكى جيمي كارتر فى ١٦ آذار / مارس ١٩٧٧ « بأنه لابد من إيجاد وطن للاجئين الفلسطينيين الذين قاسوا لسنوات عديدة» وجدد دعوته فى جنيف وأصدر تعليماته سرا إلى (سايروس فانس)

---

(١) عدوان ، حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣ ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١ .

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧ مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٥-١٠٧ .

(٣) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨ .

بالموافقة على حضور منظمة التحرير فى محادثات السلام مع الدول العربية إذا قبلت المنظمة بقراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨ أساسا للمفاوضات وأكد عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح: صلاح خلف، وفاروق القدومي، علناً أن منظمة التحرير مستعدة للقبول بصيغة معدلة من القرار ٢٤٢ وأيضا للتخلي عن الكفاح المسلح بحسب ما أضاف القدومي"[1].

وجرت سلسلة مشاورات ومحاولات لدفع المنظمة لإيجاد صيغة مقبولة ومعدلة لقرار ٢٤٢ ، لم تسفر عن نتيجة ايجابية، وأصرت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة انعقاد مؤتمر جنيف على أساس قرار ٢٤٢ كما ورد فى بيان وزارة خارجيتها فى ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧"[2].

وقد رحب ياسر عرفات بالموقف الأمريكي، وأكد على أن المنظمة ستقبل بقرار مجلس الأمن ٢٤٢، لكن مع إجراء التعديلات الملائمة عليه.

وذهب القدومي أبعد منه، بتصريحه أن المنظمة ستقبل بالقرار، وبحق إسرائيل فى الوجود إذا اعترفت الدولة الصهيونية بالحقوق الفلسطينية وأضاف: إن هدف منظمة التحرير هو إقامة دولة مستقلة فى الأرض المحتلة ، وأنها لن تشكل أي خطر على إسرائيل»[3].

وعلى الرغم من رد المنظمة الإيجابي على البيان الأمريكي، فإنها ظلت غير قادرة وغير مستعدة لتقديم التنازلات التي طلبتها الإدارة الأمريكية، وأثارت خطوات تقاربها من الولايات المتحدة الأمريكية معارضة ائتلاف عريض بما فى ذلك الاتحاد

(١) الصايغ : الكفاح المسلح... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩٨ .
(٢) كوبان : مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧-١٤٨ .
(٣) الصايغ : الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩٩ .

السوفيتي(*). وحلفائه من الفصائل فى الساحة الفلسطينية، وعلى رأس هذه الفصائل الجبهة الشعبية، والتي شكلت مع القيادة العامة – أحمد جبريل وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي ، ما سمى بجبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية. ويمكن القول هنا إن هذه الفصائل خضعت لوجهة النظر السوفيتية دون النظر لمصلحة القضية الفلسطينية ، فإن مصلحة القضية الفلسطينية وفصائل المقاومة أن لا تخضع لأي موقف لأي حليف مهما كانت قوته، فالشعب الفلسطيني من المفروض أن يقرر برنامجه السياسي دون النظر للمواقف الأخرى.

أما بالنسبة لزيارة الرئيس محمد أنور السادات إلى إسرائيل فى ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ ، والتي لمح إليها فى خطابه أمام مجلس الشعب المصري فى التاسع من الشهر نفسه(**).

وأعلن أمام الكنسيت الإسرائيلي إنه لم يأت إلى سلام جزئي، ولا ليعقد اتفاقا منفرداً بين مصر و إسرائيل، إنما جاء لبناء سلام عادل ودائم يقوم، كما ذكر على أساس انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة التي احتلتها، وإحقاق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، بما فى ذلك حقه فى تقرير المصير، وإقامة دولته، وضمان حق كل دول المنطقة فى العيش بسلام داخل حدودها الآمنة(١).

(*) كانت القيادة السوفييتية قد عبّرت لعرفات عن عدم ارتياحها بشأن زيارة فانس للمنطقة فى آب / أغسطس ، ودعت عرفات إلى زيارة موسكو ، لإجراء محادثات فى نهاية الشهر .

(**) ألقي الخطاب بحضور ياسر عرفات الذي كان حينئذ فى زيارة لمصر، حيث أبدى أنور السادات استعداده لبذل أقصى الجهود من أجل السلام ، ومواجهة قادة إسرائيل ولو فى الكنيست . عصام عدوان : حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٦ .

(١) خطاب الرئيس محمد أنور السادات أمام الكنيست. انظر: شؤون الفلسطينية (بيروت) ، العدد ٧٤-٧٥ كانون الثاني(يناير)-شباط (فبراير) ١٩٧٨ ، ص ٣٣٣-٣٤٣.

وبغض النظر عما ذكر فيما بعد من أن رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات كان على علم مسبق بنية الرئيس المصري القيام بزيارة إسرائيل تتويجا لوساطة سرية قام بها كل من المغرب ورومانيا. فقد برز إجماع فلسطيني، أعلن عن رفضه للزيارة وأدانتها. وإن كانت حركة فتح قد انقسمت إلى فريقين: أحدهما يريد الإبقاء على العلاقة مع مصر، نظراً لدورها الحاسم فى العالم العربي، وانه يجب حصر الاهتمام فى انتقاد خطوة الرئيس، بينما رأى آخرون أن ثمن مسايرتها سيكون كبيرا جدا ،ولابد من الهجوم والتصدي لهذه الخطوة .

وقد سافر عرفات إلى دمشق فى ١٢ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٧، وأعلن مع الرئيس الأسد شجبهما الصريح لزيارة الرئيس السادات وأعلنا استعدادهما لبذل كل الجهود من اجل إزالة نتائجها[١].

وفى حديث لياسر عرفات انتقد خطوة أنور السادات المنفردة ولكنه لم ينتقد الفكرة لو أن الرئيس المصري نسق مع العرب[٢].

وبذلك أبقى عرفات على بعض الخيوط مع مصر، بالإضافة إلى تطوير علاقاته مع السعودية، تحسبا من الانغلاق داخل الجبهة القومية للصمود والتصدي التي تشكلت من بعض الدول العربية و منظمة التحرير ضد مسار أنور السادات، ولم يستبعد البعض أن تكون بعض قيادات المنظمة قد راقها تأكيد الرئيس المصري فى الكنيست على الحل الدائم والشامل، وعلى حقوق الشعب الفلسطيني فى تقرير المصير، وإقامة الدولة ورأت أنه من الأنسب انتظار ما ستسفر عنه الاتصالات

(١) عدوان حركة فتح، ١٩٦٩-١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٧ .

(2)- Hart Alan: Arafat Terrorist or Peacemaker ? (London : Sidgwick and Jokson . 1984).، P 436.

المصرية مع إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية، والتي جرت بعد الزيارة تحت غطاء التحضير لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام"[1].

ويبدو أن التكتيك الذي اتبعه ياسر عرفات فى أعقاب زيارة أنور السادات للقدس قد أثار حفيظة الفصائل اليسارية فى إطار منظمة التحرير، ودفعها إلى تصعيد حملتها. ففى نهاية شباط / فبراير ١٩٧٨ وجه نايف حواتمة انتقادا شديدا لسياسات الجناح البرجوازي الوطني فى منظمة التحرير، الذي عمل منذ شهور – كما ذكر حواتمه– على شل منظمة التحرير، ومحاولة جرها إلى المشاريع الاستسلامية المطروحة « آخذا على ذلك الجناح الصمت على خطوة السادات وفتح النافذة على أمريكا»[2].

أما الجبهة الشعبية فقد حملت كل أطراف التسوية مسئولية بادرة السادات واصفة إياها بالخيانة، ومعتبره هذه الأطراف قد مهدت لخطوة السادات، من خلال استرسالها فى خداع الجماهير بأوهام التسوية السلمية، وداعية قيادة منظمة التحرير و الأنظمة العربية التي راهنت على التسوية إلى إعادة النظر فى مخططها ومراهنتها على التسوية الاستسلامية"[3].

وفسرت الجبهة موقفها من كامب ديفيد تفسيرا طبقيا فرأت أن إبرام اتفاقيات كامب ديفيد شكل حدثاً نوعياً، وجاء نتيجة تراكمات تراجعية استسلامية ، شهدتها

---

(١) الشريف : البحث عن كيان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٤ .

(٢) حديث صحفى لنايف حواتمه ، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨ ،مصدر سبق ذكره ، ص١١٢-١٢٣ .

(٣) بيان الجبهة الشعبية حول زيارة السادات لإسرائيل ، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧٣ . انظر : التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للجبهة عام ١٩٨١ الوضع الراهن ومهمات المراحلة الجديدة ، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢ .

فترة السبعينيات فى الوضع الرسمي العربي، وعليه فقد اعتبرت أن هذا الحدث النوعي وضع حركة التحرر الوطني العربية أمام مرحلة جديدة، تتضمن تغييراً فى خريطة الصراع، تندمج فيها عملية الصراع القومي مع الصراع الطبقي الاجتماعي أكثر من أي فترة مضت، وتتكشف من خلالها حقيقة الموقف الذي تتخذه القوى الرجعية والبورجوازية فى عملية الصراع، وانسجاما مع هذه الرؤية أكدت الشعبية على أن المرحلة اللاحقة ستشهد تكثيفاً فى المحاولات الامبريالية والصهيونية، والرجعية، من أجل تعميم نهج سياسة كامب ديفيد على حلقات أخرى بعد الجبهة المصرية[1].

ولمواجهة اتفاقيات كامب ديفيد ونتائجها، رأت الجبهة أن ذلك ينطلق من إعادة التعامل مع الصراع العربي الصهيوني إلى طريقه السليم أي صراع وجود وليس صراع حدود[2].

ومنذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى واشطن فى ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٧ ، تتالت تصريحات وردود الشعبية ،حيث صبت جميعها فى خانة الرفض التام، والتنديد بالسادات، واستخدمت عبارات التخوين ، ومن سار فى فلكه.

المبادرة الأوروبية وبيان البندقية ١٩٨٠ :

أصدرت بلدان المجموعة الأوروبية فى ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ بيانا فى بروكسل أعربت فيه عن تأييدها إتفاق كامب ديفيد، وقد أخذت تتبني بعد ذلك بأشهر قليلة موقفا متمايزا نسبيا عن الموقف الأمريكي تجاه جهود التسوية السلمية

(١) المصدر نفسه ، ص ١٣٢ – ١٤٥ .

(٢) بيان اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول التصدي لنتائج كامب ديفيد ، انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨ ،. مصدر سبق ذكره ، ص ٧١٢ .

وشروطها فى الشرق الأوسط، فغداة الإعلان عن التوصل إلى معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، أصدرت بلدان هذه المجموعة بيانا جديداً اعتبرت فيه أن تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ فى كل بنوده، ما يزال يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود، مؤكدة على أنه لن يكون هناك حل دائم إلا فى إطار تسوية شاملة تترجم فى الواقع حق الفلسطينيين فى أن يكون لهم وطن، وضرورة وقف الاستيطان، باعتباره عقبة أساسية فى وجه السلام.

ويبدو أن هذا التطور الذي طرأ على الموقف الأوروبي، والذي توج فى عام ١٩٧٩، باعتراف مجموعة البلدان الأوروبية، بكون منظمة التحرير طرفاً معنيا بجهود التسوية فى الشرق الأوسط. قد جعل قيادة المنظمة تراهن على فرص الاستفادة من هذا الموقف الغربي فى فك الحصار الذي فرضه اتفاق كامب ديفيد على منظمة التحرير، وتمكينها من الحفاظ على المكاسب السياسية على الساحة الدولية، وتعزيزها بعيداً عن الاستقطاب الدولي(١)".

فكانت زيارة ياسر عرفات لفينا فى تموز / يوليو ١٩٧٩، والتي عقد فيها لقاء جمعه مع برنوكرايسكي (المستشار النمساوي) و(فيلي برانت) رئيس الاشتراكية الدولية، وزعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، وقد أشير فى البيان الصحفى الصادر عن ذلك اللقاء، إلى اتفاق المجتمعين على اعتبار القضية الفلسطينية مركز نزاع الشرق الأوسط، وإلى تأكيد الرئيسين كرايسكي وبرانت على ضرورة التوصل إلى حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط، يقوم على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ -٣٣٨ وإحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية، بما فيها حق

(١) الشريف ، البحث عن كيان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٤ .

تقرير المصير[1].

ومع ذلك نظرت منظمة التحرير إلى الموقف الأوروبي على أنه محاولة لإخراج سياسة كامب ديفيد من مأزقها، حيث وصلت إلى طريق مسدود فيما يخص الشأن الفلسطيني[2].

وظلت قيادة المنظمة تستبعد إمكانية قيام بلدان المجموعة الأوروبية بتقديم مبادرة سلمية مستقلة عن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، حتى بعد أن أخذ الحديث يتزايد فى مطلع ١٩٨٠، عن استعداد هذه البلدان لتقديم مثل هذه المبادرة ولم يحدث تطور على موقف المنظمة من هذا الموضوع إلا بعد صدور بيان قمة البندقية حول الشرق الأوسط عن رؤساء المجموعة الأوروبية التسعة فى ١٣ حزيران / يونيو ١٩٨٠[3]. والذي أكدت فيه على إيجاد حل شامل للنزاع العربي - الإسرائيلي على أساس قراري رقم ٢٤٢ و٣٣٨ والتأكيد على مبدأى الحق فى الوجود، والأمن لكل دول المنطقة، بما فى ذلك إسرائيل، والعدل لكل الشعوب، مما يفرض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتبار أن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين، ويجب أن تحل حلا عادلا، ورفض جعل القدس عاصمة لإسرائيل، ورفض سياسة إقامة المستوطنات، والتي وصفها البيان بأنها تشكل عقبة خطيرة فى طريق السلام، وغير مشروعة فى القانون الدولي وأن الدول التسع ستعمل على بلوغ هذه السياسة، وأن هذه المبادئ تلزم كل الأطراف المعنية،

(١) بيان صحافى مشترك حول محادثات ياسر عرفات والسيدين فيلي برانت، وبرونوكرايسكي. أنظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٦. أورده أيضا، الشريف، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٤.

(٢) عصام عدوان: حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧.

(٣) الشريف: البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٦.

بما فى ذلك الشعب الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية التي يجب إشراكها فى المفاوضات.

وأكدت بلدان المجموعة على ضرورة أن تضع إسرائيل حداً لاحتلالها الأراضي منذ نزاع ١٩٦٧، مثلما فعلت بالنسبة إلى سيناء[1].

وقد صرح محمود عباس (أبو مازن) أن البيان جاء مكملاً للنقص الوارد فى اتفاقية كامب ديفيد، حيث لم تستطع الولايات المتحدة قول ذلك، والواضح أن البيان لم يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كما لم يشر من قريب أو من بعيد لحق الشعب الفلسطيني فى إقامة دولته المستقلة وقد وصف التقرير السياسي للجنة السياسية فى المجلس الوطني الفلسطيني- الدورة الخامسة عشر- البيان بأنه تضمن بعض العناصر الايجابية إلا أنه أخفق فى تطبيق سياسة التوازن التي تدعي الدول الأوروبية انتهاجها فى الصراع العربي الإسرائيلي غير أن المجلس عبر عن وجود عناصر مشجعة فى البيان، يمكن اعتبارها مدخلا لتعامل الدول الأوروبية مع الحقائق الفلسطينية[2].

وقد أثار التقارب وزيارة ياسر عرفات إلى أوروبا الغربية ردود فعل الفصائل اليسارية الفلسطينية، ورأت فى التحرك الأوروبي محاولة تستهدف «الإفراج عن العزلة التي تعيشها اتفاقيات كامب ديفيد» وإشاعة حالة من الاسترخاء فى المنطقة باسم مبادرات سياسية أوروبية، فى حين لا تملك أوروبا الغربية أوراقاً مستقلة

(١) الهور والموسي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) منظمة التحرير الفلسطينية: المجلس الوطني الفلسطيني فى دورته الخامسة عشرة، دمشق ٩/٤/١٩٨١، ص ٢٠-٢١.

وضاغطة على إسرائيل"[1].

ومما زاد من مخاوف وشكوك الفصائل اليسارية ، كون العلاقات المتطورة بين المنظمة وبلدان أوروبا الغربية قد ارتبطت، منذ زيارة فينا بإشارات إلى ضرورة قيام منظمة التحرير بتعديل بعض بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، وإعلانها قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، كما ارتبطت بأحياء الحديث عن تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة"[2].

ورأت الجبهة الشعبية أن بيان البندقية جاء ليفضح عجز وهشاشة الإدعاء باستقلال أوروبا عن الامبريالية الأمريكية، التي جاء بيانها فى أحسن الأحوال كخشبة إنقاذ، تساعد فى تعويم أطراف كامب ديفيد وتضخم صورة السراب الذي ركض وراءه البعض"[3]. قاصدين فى ذلك ياسر عرفات.

وفى خطاب لجورج حبش فى آذار / مارس ١٩٨٠، أشار إلى أن الجبهة الشعبية ستقف ضد رسم سياسة الثورة من أية عاصمة أجنبية وأكد رفض الجبهة للخلط بين العدو والصديق، وللتحدث عن الأجنبي بشكل عام بين الجماهير وبدون تمييز بين أجنبي حليف وأجنبي متآمر، وقال حبش بأن الجبهة ترفض أي تعديل فى الميثاق الوطني الفلسطيني وحذر قيادة المنظمة من مغبة تعديل أي بند من بنود البرنامج السياسي الذي أقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني"[4].

---

(١) الشريف : البحث عن كيان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٦ ، انظر أيضا حديث صحفى جورج حبش حول إدارة ريغان ومخططات كامب ديفيد والمبادرة الأوروبية، وبرنامج حزب العمل الإسرائيلي وأبعاده ، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١، ص ١٠٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩٧.

(٣) نفسه ، ص ٢٩٧.

(٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٤ .

وقد شهد عام ١٩٨١ تراجعا نسبيا فى المبادرة الأوروبية، وفى الحديث عنها بعدما اتضحت حقيقة هذه المبادرة، وأهدافها فى تعميم نهج كامب ديفيد[1].

مبادرة بريجنيف:

اقترح ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي عقد مؤتمر دولي لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط، تحضره بالإضافة إلى موسكو كلاً من واشنطن، والأمم المتحدة، والدول الغربية، و منظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل[2].

وقال بريجنيف فى خطابه أمام المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي فى ٢٣ شباط / فبراير ١٩٨١ إن شروط إحلال السلام فى المنطقة يجب أن تتضمن انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وإقامة دولة مستقلة على الأراضي الفلسطينية التي سوف تحرر من الاحتلال الإسرائيلي فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وترك الخيار للاجئين فى العودة إلى ديارهم، أو الحصول على تعويض[3].

ومن الواضح أن مبادرة برجينيف استندت إلى قرار مبادرة مجلس الأمن ٢٤٢ لضمان حق إسرائيل فى وجود آمن، لكن الجديد فيها أن يكون ذلك مقابل انسحاب إسرائيل من جميع أراضي عام ١٩٦٧ .وأيدت كذلك حق الفلسطينيين فى تقرير المصير فى دولة مستقلة، وأكدت على دور منظمة التحرير فى هذا الصدد.

---

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩ .

(٢) منير الهورى وطارق الموسى: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٤ .

(٣) احمد فارس عبد المنعم: الاتحاد السوفييتي والصراع العربي الإسرائيلي منذ حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ، شؤون عربية (تونس) لعدد (٢٧) ، أيار / مايو ١٩٨٣ ، ص ٨٣ .

رحبت منظمة التحرير الفلسطينية، وسوريا، والأردن، ولبنان بهذه المبادرة، ووصفها راديو دمشق بأنها بناءة، وقال عنها ياسر عرفات بأنها تشكل قاعدة جديدة ومقبولة لوضع أساس سلام عادل ودائم[1].

وعلى الرغم من ظهور معارضة فى المجلس الوطني لما ورد فى المبادرة السوفييتية عن حق إسرائيل فى الوجود والسيادة، فقد أقر، المجلس الوطني فى دورته الخامسة عشر فى نيسان / ابريل ١٩٨١ ، ترحيبه بها[2].

وجاءت الموافقة بناءً على توصية من اللجنة السياسية فى المجلس التي تتشكل غالبيتها من مندوبي المنظمات اليسارية،بما فيها الجبهة الشعبية، ومن اليسارين فى حركة فتح لكن المجلس لم يقرر إرسال وفد إلى موسكو لبحث التفاصيل قبل أن يتخذ موقفا نهائيا من المبادرة[3].

وقد رأى المجلس الوطني أن هذه المبادرة تشكل إطارا واسعا للسلام، وبصيغة ملؤها الإعجاب، ووصف هذا الإطار بأنه يأتي متجاوزاً ومحيطا ومستفيدا من كل المبادرات والتحركات الدولية السابقة، وأكد على أن هذه المبادرة قد شكلت رصيداً جديداً لنا فى عملنا السياسي[4].

ومع تصاعد التهديدات العسكرية فى لبنان، انقلب موقف المعارضة الفلسطينية، وعدل جورج حبش عن موقفه السابق المؤيد للمبادرة كذلك أسهم تصاعد العنف

---

(١)الهوري والموسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٥ .

(٢) منظمة التحرير الفلسطينية ، الدورة الخامسة عشر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٧ .

(٣) عدوان ، حركة فتح ١٩٦٨، ١٩٨٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٨ .

(٤) منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطنى الفلسطينى، الدورة الخامسة عشر ، مصدر سبق ذكره، ١٩٨١ .

فى أنحاء متفرقة من لبنان فى تبديل الآمال التي أنعشتها مبادرة برجينيف(*).

مشروع الأمير فهد:

بدأت تبرز فى مطلع عام ١٩٨١ بوادر الحرب الشاملة على أرض لبنان، مع تجدد الصدام العسكري بين قوات الجبهة اللبنانية وقوات الردع السورية فى نيسان/ ابريل من العام نفسه، وذلك فى منطقتي بيروت، وزحلة، وانفجار ما عرف بأزمة الصواريخ بين سوريا وإسرائيل فى الشهر التالى فى منطقة البقاع(*).

وقد أقدمت إسرائيل فى العاشر من تموز/ يوليو ١٩٨١ على تصعيد عسكري جديد، فقامت قواتها بشن غارات جوية عنيفة على مواقع عديدة للفصائل الفلسطينية فى جنوب لبنان، استهدف القضاء على الوجود العسكري المسلح لمنظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان فردت عليها قوات منظمة التحرير بقصف مدفعي كثيف، شمل ٤٢ مستوطنة، ومدينة، ومعسكراً. وقد استمرت حرب تموز/ يوليو حتى الرابع والعشرين من ذلك الشهر ، أي بعد يومين من صدور قرار مجلس الأمن الدولي الذي طالب بالوقف الفوري للهجمات المسلحة فى لبنان(١).

(*) أطلق مسلحون مجهولون النار على السفير الأمريكي ، واختطفوا السفير الأسباني فى بيروت الشرقية فى نهاية آب/ أغسطس ١٩٨٠، ووقعت فى آذار/ مارس هجمات أخرى على السفير الأمريكي وعلى مبنى السفارة فى بيروت الغربية ، انظر: الصايغ : الكفاح المسلح... ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٠٧ .

(*) كانت الطائرات الإسرائيلية قد أسقطت فى ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٨١ طائرتي هليكوبتر سوريتين فوق منطقة زحله، فقررت سوريا فى اليوم التالى نصب شبكات صواريخ أرض جو سوفييتية، الصنع فى البقاع وبعد قيام هذه الصواريخ باسقاط عدة طائرات استكشاف إسرائيلية من دون طيار، انفجرت أزمة الصواريخ بين البلدين، وقرر الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، إيفاد فيليب حبيب إلى الشرق الأوسط للتوسط بين الطرفين ، انظر: الشريف ، البحث عن كيان ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠١.

(١) عبد الرحمن ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤٣.

وقد كرست نتائج تلك الحرب، وعلى عكس تقديرات حكام إسرائيل، الدور السياسي لمنظمة التحرير، باعتبارها طرفا أساسياً فى أزمة الشرق الأوسط، بل وكسبت اعترافا غير مباشر بها من الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل ، وإن كان عن طريق طرف ثالث [1].

فتقدمت السعودية بمبادرة عربية فى جهود التسوية السلمية فى الشرق الأوسط، ففى مؤتمر صحفى عقد فى مدينة الرياض فى ٧ آب/ أغسطس ١٩٨١ ، طرح الأمير فهد ولي العهد السعودي مبادرة سلام لحل النزاع فى الشرق الأوسط [2]. تتضمنت المبادئ التالية:

١-انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .

٢-إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل فى الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧.

٣-ضمان حرية العبادة، وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان فى الأماكن المقدسة .

٤-تأكيد حق الشعب الفلسطيني فى العودة إلى وطنه، وتعويض من لا يرغب فى العودة .

٥-خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

(1) Avner، A. Yaniv، Dilemmas of Security : Politics، Strategy and Israeli Experience in Lebanon (Oxford ، 1987) . P 89.

(٢) الشريف : البحث عن كيان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٣ .

٦- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٧- تأكيد حق دولِ المنطقة للعيش بسلام .

٨- قيام الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ(١).

وقد لوحظ أن تلك المبادئ لم تتضمن أي إشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، واكتفت بتأكيد ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، كما أكدت على حق دول المنطقة فى العيش بسلام، وهو ما يعني السلام لإسرائيل من جملة دول المنطقة. وقد ربط بعض الباحثين بين مساعي القيادة السعودية من أجل تنشيط جهود التسوية فى الشرق الأوسط فى تلك الفترة، رغبة من السعودية فى إنجاح المخطط الأمريكي الهادف إلى إقامة توافق استراتيجي فى مواجهة المد السوفيتي، وهو التوافق الذي من غير الممكن أن يتحقق إذا ما تركت القضية الفلسطينية دون حل وكان وزير الخارجية الأمريكي (الكسندر هيغ) قد دعا صراحة إلى قيام مثل هذا التوافق الاستراتيجي، وذلك فى الزيارة التي قام بها إلى عدد من بلدان الشرق الأوسط فى نسيان / ابريل ١٩٨١ (٢).

وقد أثارت مبادرة الأمير فهد ردود فعل متباينة على الساحة الفلسطينية ، ففى اليوم التالى من إعلان المبادرة علق خليل الوزير أبو جهاد عليها بأنها إيجابية(٣).

---

(١) الهور والموسى: مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٨ .

(٢) زهير المصري: اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح والتسوية ، رسالة دكتوراة ، قسم التاريخ ، معهد البحوث والدراسات العربية . القاهرة ، ٢٠٠٦ ص ١٩٩ ، أورده فيليب روند : الشرق الأوسط فى البحث عن سلام ١٩٧٣-١٩٨٢ ، باريس ، المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٢ ، ص ١٩٩ .

(٣) عصام عدوان ، حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٥ .

ووصفها بأنها أكبر صوت عربي يوجه ضد أمريكا وسياستها فى المنطقة[1].

وبعد أربعة أيام أعلن ياسر عرفات تأييده لها.[2] وفى زيارة له إلى السعودية فى تشرين الثاني / نوفمبر صرح عرفات لمراسل صحيفة كويتية بقولة « مرة ثانية أؤكد ترحيبي بمقترحات الأمير فهد لحل النزاع، فى الشرق الأوسط .[3] لكنه بعد ذلك بأيام حاول ياسر عرفات أن يتخذ موقفاً وسطاً، فصرح بأنه رحب بالخطة لكونها تشكل أساسا مهما لحل النزاع لكن لنا تحفظاتنا وأكد على أنها خطة إيجابية، لكن ضغط الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، ودول جبهة الصمود والتصدي ألزم منظمة التحرير على رفض البند السابع لخطة فهد، وبدا واضحا تأثير سوريا فى هذا المجال[4].

ولذلك حاول عدد من مؤيدي المبادرة، ومثلهم فعل السعوديون، الإشارة إلى أن مضمون المبادرة مستمد من قرارات مختلفة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وسبق أن قبلتها المنظمة وسوريا على السواء[5].

واعتبرت الجبهة الديمقراطية على لسان أمينها العام أن مبادرة الأمير فهد التي تأتي فى سياق فشل مؤامرة الحكم الذاتي الإداري وتستهدف كسر النهوض الجماهيري و العربي، وفك العزلة عن «نظام السادات» ومأزق اتفاقيات كامب ديفيد وتحاول جر المنطقة العربية من جديد للركض وراء أوهام التسوية الأمريكية ، وأخذت على تلك المبادرة تجاهلها منظمة التحرير الفلسطينية، وحق الشعب

(١) الجبهة الشعبية ، محطات أساسية : مرجع سبق ذكره ، ص ٩٩ .

(٢) كوبان : مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ١٨٤ .

(٤) نفسه ، ص ١٨٤ .

(٥) عصام عدون : حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥١ .

الفلسطيني فى تقرير المصير، وتجاوبها من خلال تجاهل الإطار الدولي لبحث القضية الفلسطينية مع مشروع الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط [1]. فى حين اعتبرتها الجبهة الشعبية بأنها مبادرة رجعية هدفها اسقاط الخيار العسكري، والتمهيد للاعتراف العربى بالكيان الصهيونى [2].

وقد ركزت الجبهة الشعبية على البند السابع من مبادئ تلك المبادرة، الذى يشير إلى حق إسرائيل فى العيش بسلام، وطالبت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، «أن تقول لكل الرجعيين العرب أنتم مخطئون جداً، وأن الهدف المرحلي الذى أقره المجلس الوطنى الفلسطينى الرابع باتفاق الجميع ينص بوضوح على أن أى جزء يتحرر من فلسطين يجب أن يتم بدون صلح، أو أى تفاوض، أو أى اعتراف بالكيان الصهيونى [3]».

وقد أسدل الستار على المبادرة السلمية السعودية بعد الجلسة الافتتاحية اليتيمة التى عقدتها القمة العربية الثانية عشرة فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨١، والتى قررت تعليق أعمالها لإتاحة الفرصة أمام مزيد من التشاور، كما أكد على ذلك رئيس القمة ملك المغرب الحسن الثانى. وكان الإعلان عن عدم اشتراك الرئيس السوري حافظ الأسد فى أعمال القمة إلى جانب عدد من قادة جبهة الصمود والتصدى، قد أضعف القمة قبل التئام اجتماعاتها [1]».

وبعد تعليق قمة فاس، أعلن الناطق الرسمي السعودي أنه «نظراً لإيمان المملكة

(١) حديث صحفى لنايف حواتمه فى : الحرية، (بيروت)، ١٦/ ١١/ ١٩٨١، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٨ .

(٥) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، صـ ٩٩ .

(٦) خطاب جورج حبش فى مهرجان أقيم بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لانطلاقة الجبهة الشعبية، بيروت ٨/ ١٢/ ١٩٨١، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٧-٤٨٨ .

(١) الشريف: البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٤ .

التام بأن أى استراتيجية عربية يجب أن تحظى بالتأييد الجماعى لكى نستطيع دفع الموقف العربى إلى الأمام، فقد قام الوفد السعودي بسحب المشروع، مؤكداً لمؤتمر القمة أن السعودية على استعداد تام لأن تقبل أى بديل يجمع عليه العرب[1].

ويعتقد عدد من الباحثين الغربيين أن منظمة التحرير الفلسطينية قد دفعت ثمناً غالياً، لرفضها مشروع فهد، مشيرين فى هذا السياق إلى أن اسرائيل بدأت بعد تأكدها من فشل المشروع تحضر جدياً لعملية غزو لبنان، ونجحوا فى مطلع عام ١٩٨٢ فى الحصول على ضوء أخضر من واشنطن لتنفيذ عملية الغزو هذه[2].

وبعد خروج قوات منظمة التحرير من بيروت، استؤنف مؤتمر القمة العربي فى فاس فى ٦-١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، وقرر اعتماد مبادئ فهد السابقة، مع تعديل طفيف فى البندين الرابع والسابع، حيث أكد المبدأ الرابع على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشرعى والوحيد، وتعويض من لا يرغب فى العودة، أما البند السابع الذى أثار الجدل، فقد صيغ من جديد، ونص على أن «يضمن مجلس الأمن الدولي السلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة »وكانت الإضافتان الملموستان فى البندين المذكورين بطلب من ياسر عرفات[3].

---

(٢) شؤون فلسطينية (بيروت) العدد (١٢٢-١٢٣)، كانون الثانى (يناير)- شباط (فبراير) ١٩٨٢، ص ٢٢٥-٢٣٠.

(٣) الشريف: البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره ص٣٠٤، عن الان غريش: (م.ت.ف.)، تاريخ واستراتيجيات، نحو الدولة الفلسطينية، منشورات سباغ بابيروس/ باريس، ١٩٨٣ ص٢٤٦.

(٤) عصام عدوان: حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٢. للمزيد انظر: جامعة الدول العربية: القرارات السياسية الخاصة بقضية فلسطين، الأمانة العامة، الإدارة العامة لشؤون فلسطين، ١/ ١/ ١٩٨٥، ص٦٠-٦١.

وفى هاتين الإضافتين دليل على أن المغزى من رفض منظمة التحرير لمبادرة فهد خلوها من أى إشارة لمنظمة التحرير، وحقها فى تمثيل الشعب الفلسطينى من جهة، ومن جهة ثانية رفض منح إسرائيل العيش بسلام قبل الاعتراف بدولة فلسطينية لها الحق فى العيش بسلام.

واعتبر التقرير السياسى للمجلس الوطنى فى دورته السادسة عشرة (١٠ شباط/ فبراير ١٩٨٣) أن موافقة منظمة التحرير على مشروع قمة فاس كان للحيولة دون موافقة العرب على مشروع الرئيس الأمريكى ريغان، الذى قدمه فى الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، واعتبر التقرير أن مشروع فاس هو سلاح قوي فى أيدينا يجب ألا نتخلى عنه، وأنه مشروع الحد الأدنى للحقوق الفلسطينية، ودعا البيان السياسى للمجلس الوطنى إلى ضرورة تكامل مشروع فاس مع العمل العسكرى لتعديل ميزان القوى لصالح الفلسطينيين[1].

وقد أثار مشروع فاس مسألة اعتراف الأنظمة العربية بعد النظام المصري بإسرائيل وقبول التعايش معها، صحيح أن الشروط التى وضعها مؤتمر فاس للقبول بالوجود الاسرائيلى تختلف عن شروط كامب ديفيد من حيث إنها تنص على جلاء اسرائيل عن كل الأراضى التى احتلتها فى حرب ١٩٦٧، وإزالة المستوطنات، وإقامة دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع. وبعبارة أخرى فإن مؤتمر قمة فاس قد تجاوز اللاءات الثلاث، وحدد إطاراً للصلح مع اسرائيل، إلا أنه تحول مهم فى موقف الرفض العربى الرسمى للاعتراف بإسرائيل.

غير أن مسألة الاعتراف بالوجود الإسرائيلى التى تضمنها مشروع فاس لم تلق اتفاقًا بين فصائل المقاومة الفلسطينية، فبعضها رفض هذه المسألة لاعتبارات

(١) عصام عدوان: حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣/ مرجع سبق ذكره ص ٢٩٥

تكتيكية، والبعض الآخر رفضها على أسس مبدئية، فبعد أيام من انتهاء أعمال قمة فاس، تبنت الجبهة الشعبية ومعها ثلاثة تنظيمات هى: منظمة الصاعقة، والجبهة الشعبية-القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبى، بياناً مشتركاً أكدوا فيه على أن الإقرار بحق إسرائيل فى الوجود يمثل انتهاكاً صارخاً لقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى، وانتقد البيان القوى المهيمنة على منظمة التحرير، بعد أن كانت المنظمة قد رفضت رسمياً مشروع فهد فى قمة فاس الأولى عام ١٩٨١، معتبره أن أعمال قمة فاس يندرج فى إطار محاولات بعض الأنظمة العربية فى احتواء المقاومة الفلسطينية سياسياً، وجرها إلى مستنقع التسوية السياسية «التصفوية خطوة وراء خطوة»[٢].

مبادرة ريغان:

يمكن القول إنه مع خروج آخر قافلة من قوات الثورة الفلسطينية من بيروت فى أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، بعد إقتتال مرير، دام قرابة الثلاثة أشهر فى معركة غير متكافئة مع قوات جيش الإحتلال الاسرائيلى البرية والبحرية والجوية، طرحت الإدارة الأمريكية مبادرة على لسان الرئيس الأمريكى رونالد ريغان، فى خطاب ألقاه بتاريخ ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ قال فيه: «إن الحرب اللبنانية قد اثبتت عدة أمور، لكن اثنتين من نتائجها أساسيتان لعملية السلام.

الأولى: أن الخسائر العسكرية التى لحقت بمنظمة التحرير لم تقلل من تشوق الشعب الفلسطينى إلى حل عادل لما يطالب به، والثانية: فيما اثبتت الانتصارات العسكرية التى حققتها إسرائيل فى لبنان أن قواتها المسلحة هى فى المرتبة الأولى فى المنطقة، فإن هذه القوات لا تستطيع وحدها جلب سلام عادل ودائم لاسرائيل

(٢) التقرير السياسى الصادر عن اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى دورتها الرابعة حول حرب لبنان، منشورات دائرة الإعلام المركزي، آذار/ مارس ١٩٨٣، ص ٨٤-٨٥.

وجيرانها»[1].

ثم انتقل الرئيس الأمريكى إلى مبادرته لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط، حيث انطلق من تأكيد أهمية التوفيق بين المتطلبات الأمنية المشروعة لإسرائيل، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، ودعا إلى اشتراك الأردن والفلسطينيين، دون إشارة ريغان إلى منظمة التحرير فى مفاوضات مع اسرائيل، بهدف تمكين السكان الفلسطينين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، - كما ورد فى اتفاق كامب ديفيد- من التمتع بحكم ذاتي كامل لشؤونهم الخاصة، وإجراء انتخابات حرة لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتى، تثبت حسن نواياها، خلال الفترة الانتقالية التى ستمتد على مدى خمس سنوات، وأشار فى سياق تطرقه إلى الوضع النهائى للضفة والقطاع، إلى أن الولايات المتحدة «لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن تؤيد ضمها أو السيطرة الكاملة عليهما من جانب إسرائيل، لكنه رأى أن حكماً ذاتياً للفلسطينيين يرتبط بالأردن، ويوفر أفضل فرصة لسلام دائم، وعادل، وثابت، معتبراً أن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، الذى يقوم على اساس مقايضة الأرض مقابل السلام، يبقى فعالاً بمجمله كحجر الأساس لجهود السلام. أما فيما يتعلق بمستقبل مدينة القدس، فقد شدد على ضرورة أن تبقى القدس غير مجزأة، على أن يتقرر وضعها النهائى فى المفاوضات»[2].

والملاحظ أن مشروع ريغان جاء مترافقاً مع الوضع العربى السيئ، وبعد إضعاف البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية فى لبنان، ومن هنا جاء قول ريغان بأن

---

(١) الهور والموسى: مرجع سبق ذكره، ص٢١٦ .

(٢) انظر النص الكامل لمبادرة ريغان، منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطنى الفلسطينى- الدورة السادسة عشرة من ١٤-٢٢ شباط ١٩٨٣، الجزائر، صـ١٢٣-١٣٢ .

دولة فلسطينية مستقلة لن تؤمن سلام. ويمكن تحقيقه فقط من خلال الأردن التى تنظر لمثل هذه الفرصة، والعودة لمشروع الملك حسين عام ١٩٧٢.

وكان واضحاً أن مشروع ريغان، الذى أعطى زخماً جديداً للخيار الأردنى قد استهدف تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية فى العالم العربى، عشية استئناف أعمال القمة العربية الثانية عشرة، والتى اهتزت كثيراً نتيجة الدعم الأمريكى السافر لإسرائيل خلال غزوها للبنان.

وقد أثارت هذه المبادرة سجالاً حامياً داخل الساحة الفلسطينية، جعل أنصار «الرفض» يقفون من جديد فى مواجهة أنصار «القبول» ، ولاسيما بعد أن صدرت تصريحات من بعض قادة حركة فتح، وعن رئيس المنظمة ياسر عرفات، مضمونها الإيحاء بوجود نقاط إيجابية فى المشروع المذكور يمكن الاستناد إليها لتطويرها[1].

وفى إشارة وجهها إلى شعوب العالم، أشار عرفات إلى « أن من حقنا فى منظمة التحرير أن نعتبر مشروع الرئيس ريغان... من دون أى معنى ما دام لم يترافق مع إجراءات عملية لممارسة الضغط على حكومة إسرائيل. وفى حال اتخاذ مثل هذه الإجراءات يصبح ممكناً القول إنه يتضمن شيئاً جديداً، وذا مصداقية»[2].

وخلافاً لهذا الموقف الذى لم يغلق الباب كلياً فى وجه مشروع ريغان، قوبل المشروع برفض شامل من جانب فصائل منظمة التحرير الأخرى، فأكدت كل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية على أن مشروع ريغان الذى يندرج فى إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى قطف ثمار العدوان الاسرائيلى على لبنان، قد جاء ليؤكد التزام الولايات المتحدة بنهج كامب ديفيد، رافضاً الإقرار بحق تقرير

(١) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠١ .

(٢) الشريف: البحث عن كيان . مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٣ .

المصير للشعب الفلسطيني كممثل شرعي ووحيد، وليطرح حكماً ذاتياً مرتبطاً بالأردن، محولاً قضية الشعب الفلسطيني إلى مجرد قضية حدودية بين إسرائيل والأردن [1].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الجبهة الشعبية ظلت على مواقفها الرافضة للمشاريع والمبادرات السلمية المقترحة، عدا موافقتها على مشروع بريجنيف في بداية الأمر، وهذا يبين أن الاستقطاب الدولي كان له دور كبير في تحديد المواقف الفلسطينية، حيث كانت الجبهة الشعبية قد أيدت المبادرة السوفييتية حين أعلنها الأمين العام للحزب الشيوعي، وعارضت في الوقت نفسه مبادرة الأمير فهد، بالرغم من التشابه الكبير بين المبادرتين، كما أن التناقض والاختلاف في مواقف فصائل اليسار الفلسطيني بشكل عام يدل على التأثر بمواقف الاتحاد السوفييتي أكثر منه دلالة على التمسك بموقف فلسطيني ثابت من قضايا استراتيجية تتعلق بالثوابت الفلسطينية.

ويمكن أن نفسر ذلك بما يلي:

- تشترك الجبهة مع الاتحاد السوفييتي في المنطلقات الفكرية.
- أي نظام عربي يفترض أنه ضمن المعسكر الذي يعمل لتحرير فلسطين ،لأن قضية فلسطين هي قضية عربية في منشئها وحلها، أما السوفييت فهم أصدقاء أجانب، وفي أحسن الأحوال هم حلفاء لحركة التحرير الوطني الفلسطينية.
- إن قيادة الجبهة الشعبية لا شك أنها راعت حسابات السوفييت، والتوازنات

(١) مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت، التقرير السياسي الصادر عن الدورة الموسعة للجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، منشورات الإعلام المركزي، كانون الأول (يناير) ١٩٨٢، ص٢٠-٢١، انظر أيضاً: الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره صـ ٩٩-١٠٠ .

الكبرى التي تحكم مواقفهم، ومن هنا كانت تلك المرونة النسبية في تعامل الجبهة الشعبية مع الميل السوفييتي لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي سلمياً.

ومهما يكن من أمر فإن الجبهة الشعبية قد رفضت الحلول السلمية بشكليها الجزئى والشامل، ورفضت أى تفاوض مع العدو فى شأن مستقبل الأراضى الفلسطينية المحتلة، نظراً إلى اعتقادها أن موازين القوى الراهنة لن تسمح إلا بتسوية استسلامية تكون على حساب الشعب الفلسطينى وحقوقه الوطنية، وفى مصلحة إسرائيل والإمبريالية، وتضمن الاعتراف ببقاء اسرائيل، وحماية المصالح الامبريالية فى المنطقة، كما نددت الجبهة بجميع الأطراف التى تعمل لتحقيق مثل هذه التسويات، ودعت إلى التصدى لكل أشكال التسوية، والعمل لإحباط تمرير الحلول المقترحة. لكن يمكن القول أيضاً أن الجبهة الشعبية كانت تبالغ فى تصور قوتها الخاصة، وفى تماسك تحالفاتها الإقليمية والدولية، فقد كانت قوية - إلى حد كاف- لتؤدى دور المعطل فى اطار منظمة التحرير الفلسطينية، لكنها كانت عاجزة عن تقديم استراتيجية، تتباين فيها عن استراتيجية حركة فتح التى تقود منظمة التحرير الفلسطينية.



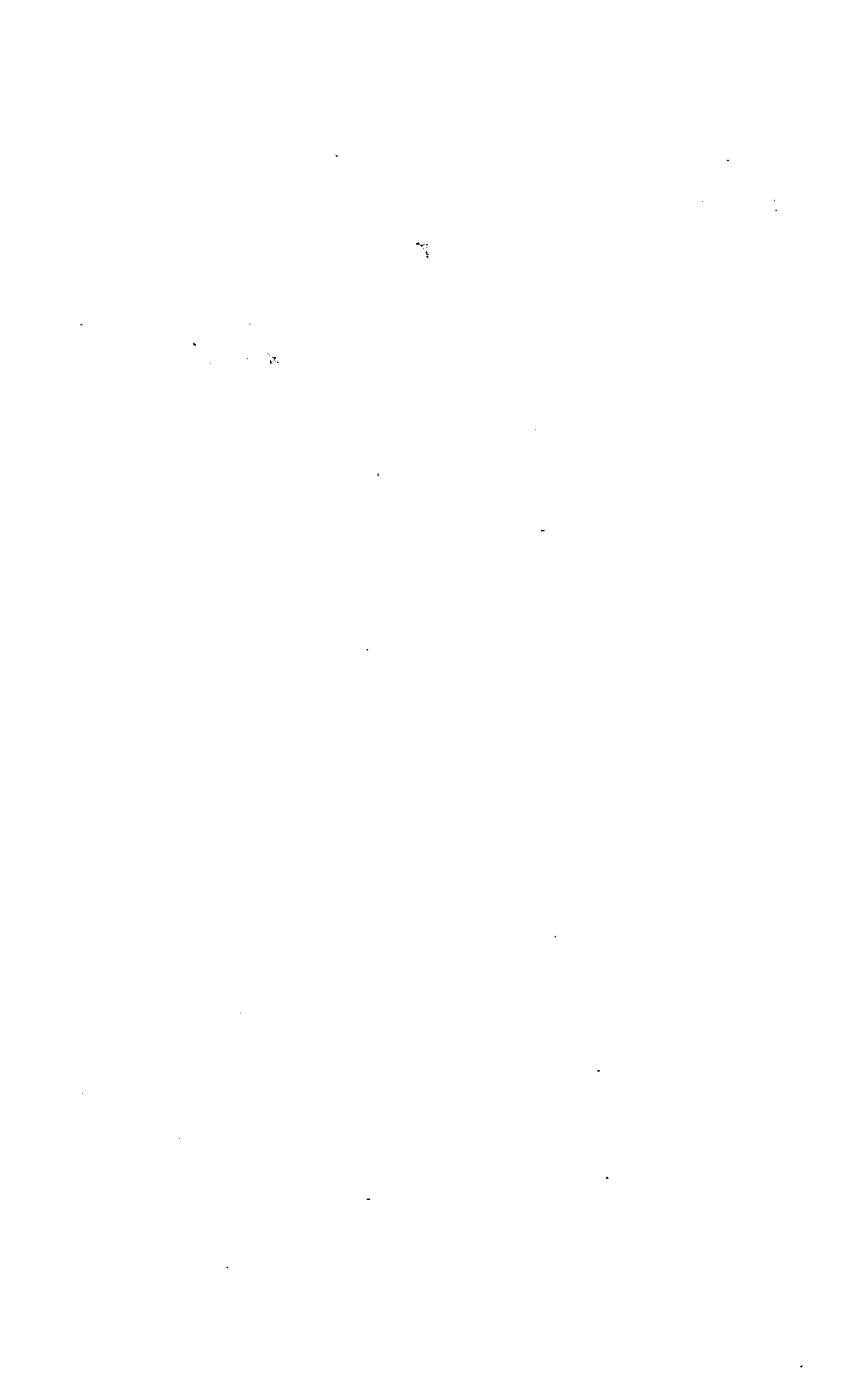


الفصل الخامس

العمل العسكري

◆◆◆





العمل العسكري داخل فلسطين المحتلة

تعتبر الجبهة الشعبية التنظيم الأول الذى تبنى الماركسية اللينينية والذي مارس الكفاح المسلح فى الثورة الفلسطينية المعاصرة، الأمر الذى أعطاها مكانة مميزة فى الساحة الفلسطينية وفى الساحتين العربية والدولية إلى حد ما [1].

وإذا كان تبني الاشتراكية العلمية من قبل حركة القوميين العرب - التى تشكل الجبهة الشعبية امتدادها التاريخي على الساحة الفلسطينية والأردنية- قد تم فى عام ١٩٦٧، وقبل الإعلان عن تأسيس الجبهة، فإن الجبهة الشعبية تعتبر تراثاً كفاحياً تمثل فى الإرهاصات التى كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧، وبالتحديد منذ عام ١٩٦٤. وقد تلقى عناصر الجهاز العسكري للحركة، دورات عسكرية فى مصر، إلى جانب قيامها بعمليات استطلاع داخل فلسطين المحتلة، وفى ١٢ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٤ استشهد خلالها الرفيق خالد أبو عيشة، وفى عام ١٩٦٦. دخلت دوريات فدائية إلى منطقة الجليل من الأراضي اللبنانية، واستشهد أربعة من عناصرها [2].

وقد اتخذ العمل العسكري أبعاداً جديدة مع تشكيل الجبهة الشعبية فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧، ونشير هنا إلى أن قيام حركة فتح بإطلاق الرصاصة الأولى فى الثورة الفلسطينية المعاصرة فى ١ كانون الثانى/ يناير ١٩٦٥، قد منحها مكانة تاريخية، وشكل عاملاً من عوامل قوتها ونفوذها فلسطينياً وعربياً، غير أن هزيمة

---

(١) التقرير السياسي المقدم للمؤتمر الوطني الخامس للجبهة، شباط/ فبراير ١٩٩٣، مصدر سبق ذكره ص٤٩.

(٢) انظر بيان رقم (١)، ورقم (٢) لمنظمة شباب الثأر، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠- ٢٦١.

حزيران/ يونيو ١٩٦٧، هيأت لجميع المنظمات الفلسطينية فرصة مواتية وظروفاً موضوعية ساعدت على انطلاق الكفاح المسلح الفلسطينى بزخم كبير، فى ظل أوضاع سياسية ونفسية صعبة، تبرز تعطش الجماهير لمواجهة ظلام الهزيمة بالتحدي والمقاومة.

وكانت الأرض المحتلة وخاصة قطاع غزة حقلاً مناسباً لنمو التنظيمات الفدائية، بسبب الامتداد التاريخي لبعض هذه التنظيمات، ووجود خبرات بالعمل السري والعلني فى مراحل النضال الفلسطينى بالقطاع منذ عام ١٩٤٨.

ومن أهم القوات الفدائية المنظمة التى باشرت نشاطها المقاوم من حزيران/ يونيو،١٩٦٧ هى العناصر التابعة لقوات التحرير الشعبية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحركة فتح[1]. وقد ألّفت التنظيمات الفدائية الرئيسية خلال سنة ١٩٦٨ لجاناً خاصة لإدارة العمليات فى الأراضي المحتلة.

ففى حزيران/ يونيو١٩٦٧ أنشأت فتح مكتباً ملحقاً بالقيادة العامة للحركة مهمته التخطيط لعمليات فدائية، ولغيرها من الهجمات فى المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن، وقد تم اعتماد هذا المكتب لاحقاً بصورة رسمية باسم «مفوضية الوطن المحتل»، لكن تسميته الشائعة كانت «القطاع الغربي».

وتبعتها الجبهة الشعبية، فقامت فى العام نفسه بتأليف لجنة عرفت بلقب «قيادة الداخل»، غير أنها لم تقم بأى عمل إلى حين انفصال أحمد جبريل، وظهور جناح يساري مستقل داخل الجبهة فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨، وكما كان الحال مع حركة فتح، ألحقت اللجنة بالقيادة العسكرية للجبهة، واعتمدت تقسيماً جغرافياً

(١) الأزعر: المقاومة فى قطاع غزة، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.

للمسئوليات التنظيمية والعسكرية[1].

وقد أذاعت الجبهة الشعبية بلاغها العسكري الأول عن العمليات العسكرية التى نفذتها وحداتها فى الأرض المحتلة، ويستدل من هذا البلاغ أن أول عملية قامت بها الجبهة الشعبية تمت فى السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧، وذلك عندما اشتبكت وحداتها مع القوات الإسرائيلية بجوار مستوطنة الزراعة.

واستشهد خلال العملية أحد مقاتلي الجبهة، تلا ذلك عملية أخرى شرقي مدينة جنين، فى ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر، دمرت فيها دورية إسرائيلية، وقتلت ثلاثة جنود إسرائيليين، وفقدت الجبهة مقاتلاً واحداً، ثم تتالت العمليات فى ٧، ١٣ تشرين الثانى/ نوفمبر١٩٦٧، و٤، ١١، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه فى شمال شرقى الخليل، ومنطقة العوجا، وبئر السبع، ومستعمرة نجيف، ومنطقة طبريا، وقد شملت هذه العمليات نسف وتدمير دبابات وآليات للعدو[2].

كما أذاعت الشعبية بلاغها العسكري الثانى، فى أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧، وفيه تحدثت عن عمليات قامت بها فى١٨، ١٩ من الشهر نفسه، استهدفت معسكراً إسرائيلياً قرب مطار اللد، ومعسكراً آخر فى وادي مسعود[3].

وتميزت الجبهة فى عام ١٩٦٨، بقيامها بنشاط فدائي مهم فى المرتفعات السورية وقطاع غزة، واتخذت المقاومة خاصة فى القطاع شكلاً جماهيرياً، بدأ من زيادة الظلم ومنع التجول الذى فرضته قوات الاحتلال على المخيمات وممارستها الإرهاب على

(١) الصايغ : الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٤.

(٢) البلاغ العسكري الأول للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ٢١/ ١٢/ ١٩٦٧ .انظر الملحق رقم (٦).

(٣) البلاغ العسكري الثانى للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٧ .

الجماهير[1]. ويلاحظ أن الإسرائيليين اعتبروا أن الالتحام بين المقاومة وجماهير القطاع من الأمور التى سعت سلطات الاحتلال لتذويبها، وذلك لفك الارتباط بين الجماهير وطلائعها المقاومة. وفى الحقيقة تولدت قناعة إسرائيلية مفادها أن «المخربين» ينجحون بسبب تعاون الإهالي معهم، وبسبب المشاعر القومية القائمة فى القطاع، وقد كتب أحد المراقبين الإسرائيليين فى عام ١٩٨١.. قبل عشر سنوات كانت فى غزة معارضة مسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي، ففى الليل كان يسيطر رجال فتح، والجبهة الشعبية فى المخيمات والقرى والمدن، بينما يعود إليها الجنود الإسرائيليون فى النهار ... وخلال تلك الفترة قام شارون قائد المنطقة الجنوبية، فى حينه، بضرب تلك المقاومة بقسوة، حيث هدم أحياء كاملة فى المخيمات وطرد السكان[2].

أما عن عملياتها فى الجولان، فكانت مكثفة، حيث يتحدث البيان رقم (١٨) للجبهة عن معركة استمرت ١٤ ساعة، وقتال متقطع دام يومين كاملين[3]. وفى ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨، قامت خلايا عسكرية من الجبهة بتفجير ثلاث شحنات شديدة الانفجار بالمركز الرئيسى لسيارات ركاب فى تل أبيب، أدت إلى سقوط قتيل و ٥٩ جريح ، وكانت هذه المرة الأولى منذ ٢٠ عاماً التى تنجح فيها منظمات المقاومة بعمل من هذا النوع فى قلب تل أبيب[4]. إلى جانب هذه العمليات، تميز نشاط الجبهة خلال عام ١٩٦٨ بثلاثة أمور مهمة: الأول قيام شبلين فى الثالثة عشرة

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

(٢) الأزعر: المقاومة فى قطاع غزة، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٩.

(٣) بيان الجبهة الشعبية رقم (١٨)، الحرية (بيروت) العدد (٤٠٩)، ٢٢/ ٤/ ١٩٦٨.

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.

من عمرهما (*). تابعين للجبهة الشعبية بتنفيذ عمليات تفجير حقيبة ناسفة فى فندق الأمباسدور بجوار غرفة الحاكم العسكري بالقدس، والثانية وصول الجبهة إلى داخل القدس وتل أبيب، والثالثة اختطاف طائرة العال الإسرائيلية، والهجوم على مطار أثينا بالقنابل(١).

وقد واصلت الجبهة الشعبية عملياتها العسكرية داخل الوطن المحتل وخارجه، ففى عام ١٩٦٩ صدرت العديد من البلاغات العسكرية التى تشير إلى هذه العمليات، خاصة فى الجولان وقطاع غزة، وأبرز عملياتها تمثلت فى عملية «السوبرسول» فى القدس، حيث وضعت مجموعتان من الشعبية متفجرات موقوته فى سوق السوبرسول الإسرائيلي، أسفرت عن قتل عشرات الإسرائيليين(٢).

جدول رقم (١)

عمليات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى قطاع غزة من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩(*).

الأشهر	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
كانون الثانى / يناير		–	١٦
شباط / فبراير		–	٨
آذار / مارس		٤	١٥

(*) الشبلين هما رياض أمين، وجواد البشيتى، وقد استشهد الأول وجرح الثانى. الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مرجع سبق ذكره، ص٩١.

(١) المرجع نفسه، ص ٩١

(٢) الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.

(*) سجل الخالدين، الجبهة الشعبية، الجزء الأول، القسم الأول، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨، انظر أيضا: خورشيد: دليل ...، مرجع سبق ذكره ص ١٣٩.

الأشهر	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
نيسان/ إبريل		٦	١٨
أيار/ مايو		١٧	١٩
حزيران/ يوليو		٦	١٨
تموز/ يوليو		٣	٣٧
آب/ أغسطس		٢	١٤
أيلول/ سبتمبر		١	٨
تشرين الأول/ أكتوبر		٥	٩
تشرين الثانى/ نوفمبر		٩	٢٥
كانون الأول/ ديسمبر	٣	٨	١١
المجموع	٣	٦١	١٩٨

ويبين الجدول السابق تزايد العمليات العسكرية خلال الفترة من عام (١٩٦٧ – ١٩٦٩) حيث تزايدت من ثلاث عمليات خلال عام ١٩٦٧ إلى ٦١ عملية عام ١٩٦٨، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد مقاتلي الجبهة الشعبية بعد انضمام معظم أعضاء وكوادر حركة القوميين العرب إلى صفوف الجبهة، حيث يمتلكون الخبرة العسكرية (السرية والعلنية)، إضافة إلى تلقيهم التدريب العسكري فى مرحلة ما قبل الاحتلال، كذلك ضغط أعضاء الحركة على قيادتهم فى الجبهة لحملها على الاشتراك فى العمل العسكري، خصوصاً بعد إعلان حركة فتح الانطلاقة الثانية فى نهاية آب/ أغسطس ١٩٦٧[1].

كما نلاحظ تزايد العمليات العسكرية من ٦١ عملية عام ١٩٦٨ إلى ١٩٨ عملية

(١) مصطفى طلاس: الثورة الفلسطينية ١٩٦٥ – ١٩٨٧، دار طلاس للدراسات والنشر، ط١، دمشق ١٩٨٩،ص١١٨.

عام ١٩٦٩، وبزيادة نسبتها ٢٢٥٪ وهو فارق كبير جداً فى نسبة العمليات، يبين مدى تصاعد العمل الفدائي وجديته عند الجبهة الشعبية، ويرجع ذلك إلى التصعيد المسلح الذى قامت به الجبهة ومعظم الفصائل خلال معركة الكرامة، وكان من الطبيعى فى ظل الظروف التى عاشتها الثورة عام ١٩٦٩- وخاصة مع انفتاح الجبهة اللبنانية، واستمرار تدفق المقاتلين، وتعاظم مختلف أشكال الدعم العربي والدولي- أن تتصاعد وتيرة الكفاح المسلح فى هذا العام ليبلغ أعلى مستوى له. كما يدل انخفاض العمليات عام ١٩٦٧ إلى بداية انطلاق الجبهة الشعبية نظراً للصدمة التى تلقاها أبناء فلسطين بسبب الاحتلال، وما له من أثر كبير على نشاطهم السياسي والعسكري، إلا أن النشاط الفدائي بدأ ينتظم ويتزايد بصورة كبيرة فيما بعد.

ويوضح الجدول التالي توزيع العمليات العسكرية للجبهة الشعبية فى الأرض المحتلة خلال الفترة من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ – كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩.

جدول رقم (٢)

توزيع العمليات العسكرية للجبهة فى الأرض المحتلة خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٦٨(*).

(*) خورشيد: دليل ...، مرجع سبق ذكره ص ١٣٩.

- انظر الكتاب السنوى لعام ١٩٦٧، ص٥٧٣، مرجع سبق ذكره- ٥٩٧.

- الوثائق الفلسطينية العربية للعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، ص٩٥٦،

- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص١٧، ١٨، ١٢٢، ١٧٠، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٧، ٣٤١، ٥٥٩.

- طلاس: الثورة ...، مرجع سبق ذكره، ص١١٨.

المنطقة	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨	٣	٢٢	٣٠
الضفة الغربية والقدس	٣	٤١	٧٢
الأغوار	٤	٣٣	٤٧
الجولان	٤	٧٥	٢٧
غزة	٣	٦١	١٩٨
المجموع	١٧	٢٣٢	٣٧٤

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن الجبهة الشعبية قامت بتنفيذ ١٧ عملية فى عام ١٩٦٧، أما فى عام ١٩٦٨ فبلغ مجموع العمليات ٢٣٢عملية، وفى عام ١٩٦٩ بلغت العمليات ٣٧٤، إضافة إلى ٩ عمليات خارجية تميزت بها الجبهة مثل: مهاجمة طائرة العال الإسرائيلية فى زيورخ، وخطف طائرة البوينغ (٧٠٧) الأمريكية وتدميرها فى دمشق، كذلك ضرب عدة مؤسسات وأهداف إسرائيلية فى لندن، وبون، ولاهاي، وبروكسل.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع العمليات ما بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، بلغت فى الضفة الغربية والقدس ١١٦ عملية فقط، ويرجع اختلاف المنحنى النضالي فى هذه الفترة فى الضفة الغربية عنه فى القطاع إلى أن الضفة الغربية وخصوصاً من عام ١٩٤٨- ١٩٦٧، قد خضعت للحكم الملكي الأردني، بينما خضع القطاع للإدارة المصرية، وقد أعادت الجبهة الشعبية هذا الأداء الضعيف إلى دور الأردن فى سحق أحزاب المعارضة، ومنع الأهالي من التدريب العسكرى، أو من اقتناء السلاح قبل سنة ١٩٦٧ [1].

(١) الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٣١٦.

كذلك تأثرت الضفة الغربية بالجسور المفتوحة مع الأردن من النواحي السياسية، والاقتصادية، والعسكرية... ومراقبة الحكم الأردني للتطورات السياسية والاقتصادية بالضفة الغربية عنها فى قطاع غزة [1].

وعلى مستوى الجماهير فى الضفة الغربية، يلاحظ أن الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ كان الأول من نوعه، بينما سبق وأن خاض القطاع تجربة الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٥٦. كما أن سلطات الاحتلال سمحت فى السنوات الأولى من احتلالها للضفة بقدر كبير من الحرية للسلطات المحلية فيما يتعلق بإدارة شئونها دون تدخلات، مما خلق جوا من الارتياح لدى السكان بالقياس إلى الأوضاع التى كانت قبل الاحتلال [2].

وعلى الرغم من هذه الحرية فإن إسرائيل شددت سيطرتها فيما بعد على تحركات الجماهير فى الضفة، عن طريق إقامة الحواجز فى الطرقات.. وتمكنت من خلال تواجد قواتها فى ثكنات الجيش الأردني سابقاً من السيطرة على الضفة، وذلك من خلال الدوريات المحمولة دون حاجة لتواجدها بكثافة فى شوارع المدن (وهى عموماً أقل كثافة من شوارع القطاع ومدنه). ولعل اختلاف الواقع الجغرافي والسكانى ألقى بظلاله فى هذه النقطة. ويرى بعض المراقبين أن قوات الاحتلال استخدمت إجراءات غاية فى القسوة فى الرد على أى نشاط للمقاومة فى الضفة، ربما بسبب جوارها لنهر الأردن وخشيتها من حوادث التسلل لرجال المقاومة من الشرق، وهذا ما جعلها فى حالة هدوء نسبي، مقارنة بالوضع المتفجر فى قطاع غزة [3].

---

(١) الأزعر: المقاومة فى قطاع غزة، مرجع سبق ذكره ص١١٨ .

(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٠.

(٣) المرجع نفسه، ص١٢١ وانظر كذلك شؤون فلسطينية: مراسلة خاصة من الأرض المحتلة، تقريران عن الأوضاع فى الضفة الغربية فى السنتين الأولتين للاحتلال ، العدد(١٠) حزيران/ يونيو ١٩٧٢، ص١٤١.

ومن أبرز عمليات الجبهة فى فلسطين خلال الفترة المذكورة:

- قتل الحاكم العسكري فى رفح.
- الانفجار فى السوبرسول فى مدينة القدس.
- الانفجار الذى وقع فى كافتيرا الجامعة العبرية فى القدس.
- معركة الحاووز فى مدينة الخليل [1].
- نسف وتدمير خط أنابيب النفط وخط الكهرباء فى مستعمرة روش زهار.
- قتل ضابط المخابرات الإسرائيلي (الكابتن ديفيد) فى مدينة غزة.
- الانفجارات التى وقعت فى مسبح (مصيف الطنطورة).
- عملية مقهى الخيام (عملية استشهادية) فى عزة.
- معركة شمال البحر الميت.
- مقتل ضابط الاستخبارات الإسرائيلي شلومو مليغى فى غزة.
- مقتل خمسة ضباط مخابرات إسرائيليين فى عملية عمواس فى مدينة رام الله.
- معركة المواجهة فى حي الزيتون فى مدينة غزة[2].

وهناك الكثير من العمليات التى لم يعلن عنها، فبالرغم من سعي إسرائيل إلى التقليل من شأن العمليات، فإن معطيات قسم التاريخ فى الجيش الإسرائيلي تشير إلى حدوث ٤١ عملية خلال عام ١٩٦٧ للفدائيين فى قطاع غزة [3]. هذا ولم يرصد الباحث سوى ثلاث عمليات للجبهة فى القطاع، و ثلاث أخرى عمليات فى الضفة

(١) الجبهة الشعبية: سجل الخالدين، القسم الأول، مرجع سبق ذكره ، ص٣٨.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) آريية شاليف: الانتفاضة، أسباب وخصائص وانعكاسات، (ترجمة عليان الهندى) جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٩٣، ص١٦١.

الغربية والقدس حسب ما أعلنته الجبهة فى بياناتها ووثائقها.

وقد انخفض معدل العمليات العسكرية للجبهة فى عام ١٩٧٠، فبلغت ١٨٧ عملية على امتداد أرض فلسطين المحتلة، ويوضح الجدول رقم (٣) توزيع العمليات العسكرية للجبهة حسب المناطق لعام ١٩٧٠[1].

جدول رقم (٣)

توزيع العمليات العسكرية للجبهة حسب المناطق لعام ١٩٧٠[2]

المنطقة	عدد العمليات
قطاع غزة	٨٩
المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨	٣٦
الضفة الغربية	٢٤
الخليل الأعلى	٢٤
منطقة الأغوار	١٤

يتضح من خلال الجدول السابق أن عدد العمليات أخذ فى التراجع عام ١٩٧٠، خاصة فى قطاع غزة، وارتفع فى المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ [3].

ويرجع السبب إلى سوء الظروف، وتوقف حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، ووفاة الرئيس عبد الناصر عام ١٩٧٠، وتوقف مصر عن دعم الثورة الفلسطينية

(١) سجل الخالدين: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ج٢ ، مرجع سبق ذكره،ص ١٩٣.

(٢) المرجع نفسه، ١٩٣.

(٣) جيرار شاليان: حركة المقاومة مجدداً، دراسات عربية، (بيروت)، عدد (٩) السنة السادسة، تموز/ يوليو ١٩٧٠، ص ٧- ٨.

ففقدت بوفاة الرئيس عبد الناصر مصدراً مهماً من مصادر الدعم. إضافة إلى أحداث الأردن عام ١٩٧٠، وقيام العدو الصهيوني بعمليات عسكرية كبيرة ضد المقاومة، أدت إلى استشهاد الصف القيادي الأول لتنظيم الجبهة في القطاع، والذي كان يقوده الشهيد محمد الأسود – جيفارا غزة – عضو المكتب السياسي للجبهة.

ومن أبرز العمليات التي نفذتها الجبهة الشعبية في عام ١٩٧٠، معركة المغازي بقطاع غزة، في ٥ كانون الثاني/ يناير، حيث سقط فيها ٢٥ جندياً إسرائيلياً بين قتيل وجريح، وتم تدمير دبابتين إسرائيليتين[١]. وكذلك تصفية ضابط المخابرات الإسرائيلي (شكرون) المسئول عن المعسكرات الوسطى في القطاع[٢]تصفية الضابط الإسرائيلي إبراهيم نويغلا ومرافقيه في مدينة غزة[٣]. ونسف مصنع عسكري إسرائيلي في إحدى ضواحي تل أبيب، وقتل وجرح عدد كبير من الإسرائيليين[٤]. وخوض معركة مواجهة عنيفة في مدينة غزة، تكبد فيها العدو الصهيوني ٣٠ جندياً بين قتيل وجريح، ونسف بنك لؤمي الإسرائيلي في تل أبيب، ومعركة خان يونس، والتي تكبد فيها العدو ٣٢ قتيلاً، ومعركة في معسكر المغازي، قتل فيها ١٨ جندياً إسرائيلياً، وتفجير مبنى يقع على شاطئ تل أبيب مخصص لسكن طيارين إسرائيليين، وتفجير مسبح في مدينة نهاريا الواقعة شمال فلسطين[٥].

كما ارتفعت حصيلة عمليات الجبهة إلى ٣٤٧ عملية عسكرية في عام ١٩٧١، غطت معظم الأراضي المحتلة، وقد توزعت عمليات الجبهة الشعبية على النحو التالي.

(١) اليوميات الفلسطينية، مجلد ١١، مركز الأبحاث، (م.ت.ف.)، بيروت ١٩٧٣، ص٦٠ – ٦١.
(٢) سجل الخالدين، ج٢، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣.
(٣) اليوميات الفلسطينية، مجلد ١١، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧١.
(٤) سجل الخالدين: ج١، مرجع سبق ذكره، ص١٩٣
(٥) المرجع نفسه، ص١٩٤.

جدول رقم (٤)

جدول بالعمليات لعام ١٩٧١ وتوزيعها على المناطق المحتلة حسب الأشهر[١]

المنطقة	كانون الثاني / يناير	شباط/ فبراير	أذار/ مارس	نيسان/ إبريل	أيار/ مايو	حزيران/ يونيو	آب/ أغسطس	أيلو/ سبتمبر	تشرين الأول/ أكتوبر	تشرين الثاني/ نوفمبر	كانون الأول/ ديسمبر	المجموع
المنطقة المحتلة عام ٤٨	٣	١٦	١٥	٧	٨	١٨	١٥	١٠	٦٤	١٧	١٤	١٨٧
غزة العريش	١٧	٣	١٢	٣	٢٢	١١	٣	١٣	٢٥	٣	٣	١١٥
الضفة الغربية	٥	٤	٥	٤	–	–	–	–	–	–	–	١٨
القدس	٢	٣	٥	٥	–	٢	٤	١	٣	١	١	٢٧

(١) المرجع نفسه، ص١٦، ١٥، ٩١، ١٠٩، ١١٣، ١٢٣.

يبين الجدول السابق أن النسبة العالية للعمليات التى نفذتها الجبهة تركزت فى المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وبالمقابل نلاحظ انخفاضاً فى عدد العمليات فى قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، ويرجع ذلك لمناورة الجيش الإسرائيلى للفدائيين فى قطاع غزة، وفى مثل هذه الحالات يقوم الفدائيون عادة بالكمن، وتغيير تكتيكاتهم ومهاجمة الأهداف السهلة، مثل: المتاجر، والمبانى السكنية، ومواقف الحافلات، ومثل هذه المواقع متوفرة فى الأرض المحتلة عام ١٩٤٨. كذلك لجأت الجبهة وخاصة فدائيها المتمركزين فى الدول العربية إلى إطلاق النار بصورة متزايدة، أدى إلى ارتفاع حاد فى عمليات قصف المستعمرات الحدودية(١).

أما انخفاض العمليات على الحدود الأردنية والضفة الغربية فيرجع السبب إلى القيود الاحترازية الإسرائيلية، إضافة إلى قيود النظام الأردني، ومراقبته الحدودية التى أوقفت العمل الفدائي وزادته صعوبة، حيث افتقرت المجموعات الفدائية إلى الدعم الكافى من الناحيتين السياسية واللوجستية، فالاستخبارات الأردنية أحبطت محاولة الشعبية وباقي التنظيمات لإنشاء لجان قيادية سرية فى عمان للإشراف على الشبكات السرية فى الأراضي المحتلة.

أما حركة فتح، كانت لا تزال قادرة على القيام ببعض الأنشطة المتواضعة فى مصر بفضل علاقاتها بالاستخبارات العسكرية المصرية، ولكن الجبهة الشعبية كانت قد منعت من العمل هناك منذ آب/ أغسطس ١٩٧٠ (*). هذا بالإضافة إلى النكسة التى عانتها الجبهة جراء استيلاء قوات الاحتلال على مجموعات متعددة من

(١) الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٥.

(*) وذلك بسبب مهاجمة الجبهة الشعبية بقسوة، لعبد الناصر، وخروجها عن حدود المعقول، عندما أدانت التعاطي مع «مشروع روجرز».

الوثائق فى نيسان/ إبريل، وأيار/ مايو ١٩٧١، واعتقال عدد من أعضائها بقطاع غزة والضفة الغربية[١].

ومنذ أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، مروراً بسلسلة المعارك التى تلتها، بين حركة المقاومة من ناحية، والنظام الأردني من ناحية ثانية، بات واضحاً أن الثورة الفلسطينية أصبحت تواجه مرحلة جديدة أشد وأصعب من المرحلة السابقة للقيام بالعمل العسكرى، وقد تبلورت الصورة أمام الجماهير بعد نتائج معارك جرش وعجلون صيف ١٩٧١، فأدى ابتعاد قيادة الجبهة عن الأرض المحتلة بعد انتقالها إلى لبنان إلى صعوبة التواصل مع الضفة الغربية وقطاع غزة، والوصول إليها، إذ كان عليها أن تجتاز الأردن ونهر الأردن، ووادي عربة، لتصل إلى الداخل، فانخفضت أعداد الدوريات العسكرية، وتباعدت مرات نزولها إلى الأرض المحتلة، وبالتالي انخفضت العمليات اليومية.

ومن أبرز العمليات التى نفذتها الجبهة فى الأراضى المحتلة عام ١٩٧٢، ما يلي:

- تدمير طائرة لرش الأراضى الزراعية، وإصابة قائدها فى مطار قرب مستعمرة لاهن[٢].
- تفجير عبوات ناسفة فى محطة موشي لوك، ومحطة الحافلات المركزية فى تل أبيب[٣].
- تفجير عبوات ناسفة فى معهد نادي حيفا، وتدمير جزء من المعهد.
- مهاجمة سيارة عسكرية تحمل عدداً من الطيارين المتدربين، حيث قتل

(١) الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠١.
(٢) شئون فلسطينية، عدد (١١) تموز/ يوليو ١٩٧٢، ص ٢٤٧.
(٣) المرجع نفسه، ص٢٤٩ – ٢٥١.

وجرح ثمانية أفراد منهم.

- قتل ضابط المخابرات الإسرائيلي مائير سيمون فى ملهى كارولين بتل أبيب.

- تفجير عبوات ناسفة فى مخزن البضائع فى مطار اللد وتدمير جزء من المخزن، وقتل وجرح أربعة من أفراد العدو[1].

- مهاجمة بنك لئومي الإسرائيلي بالقنابل فى ٢٩ آذار/ مارس، والاستيلاء على ١٩ ألف ليرة إسرائيلية قبل تفجيره، حيث أصيب مدير البنك يوسف ثبوتى بجروح خطيرة أدت لوفاته.

- الهجوم على مقر صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية فى شارع هفيريا بالقرب من تل أبيب ومهاجمة بنك لؤمى والاستيلاء على عشرة آلاف ليرة إسرائيلية بتاريخ ١٨ نيسان/ إبريل، وفى اليوم نفسه هاجمت مجموعة أخرى بنك هبوعليم فى يافا، واشتبكت مع الحرس، فقتلت وجرحت أربعة منهم[2].

- عملية مطار اللد، التى نفذها ثلاثة من أعضاء الجيش الأحمر الياباني، والذين ينتمون للجبهة الشعبية، حيث ألقوا القنابل على الموجودين فى صالة الوصول فى المطار يوم ٣٠ آيار/ مايو، وقتلوا ٣١ إسرائيلياً وجرحوا ٥٠ آخرين، قبل أن يقتل أثنين من المهاجمين، ويؤسر الثالث[3].

ويوضح الجدول التالي عمليات الجبهة الشعبية خلال عام ١٩٧٢ فى الأراضى المحتلة موزعة حسب المناطق.

---

(١) نفسه، ص٢٥١.

(٢) اليوميات الفلسطينية، مج٥، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٠.

(٣) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول مسئوليتها عن عملية مطار اللد، بيروت ٣١/ ٥/ ١٩٧٢، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، مصدر سبق ذكره ص٢٨٤، انظر أيضا: البيان الثانى للجبهة الشعبية حول عملية مطار اللد المصدر نفسه، ص٨٦.

جدول (٥)

عمليات الجبهة الشعبية خلال عام ١٩٧٢ فى الأرض المحتلة[١].

المنطقة	كانون الثانى / يناير	شباط/ فبراير	أذار/ مارس	نيسان/ إبريل	أيار/ مايو	حزيران/ يونيو	تموز/ يوليو	آب/ أغسطس	أيلو/ سبتمبر	تشرين الأول/ أكتوبر	تشرين الثانى/ نوفمبر	كانون الأول/ ديسمبر	المجموع
المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨	١٤	٣٠	٥	١٢	٩	٨	٤	١	٥	١٣	–	٥	٧٩
الضفة	–	٢	–	٢	–	–	–	–	–	–	٢	–	٦
القدس	–	–	–	١	–	–	–	–	١	–	–	–	٢
قطاع غزة	٤	٣	–	–	–	–	١	٤	١	٥	–	–	١٨

(١) شؤون فلسطينية، عدد (١١)، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٠، ٢٥٦.
سجل الخالدين : ج٢، مصدر سبق ذكره، ص١٦١ – ١٦٤.
شؤون فلسطينية العدد (١٦)، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢، ص٢٣٨.

يلاحظ من الجدول السابق أن هناك تراجعاً كبيراً فى العمليات العسكرية بشكل عام، ويرجع ذلك إلى أن الثورة الفلسطينية مع نهاية عام ١٩٧١ بدأت بمحاولة جمع صفوفها، وترتيب أوضاعها فى سفوح جبل الشيخ والجنوب اللبناني، غير أن الجيش الإسرائيلي حاول جاهداً ضرب هذه المحاولات عبر عمليات القصف البرى والجوى، وعمليات الاجتياح المحدودة لمواقع الثورة(١). غير أن هذه العمليات أسهمت فى منح الثورة الفلسطينية دعماً معنوياً...

فالفدائي الفلسطينى لا يزال رغم مجازر الأردن يخوض الصراع المسلح ضد الاحتلال الصهيوني، كما كانت الظروف تفرض على الثورة أن تصرف جهدها الأساسي فى محاولة الدفاع عن النفس وحماية الذات من خطر التصفية، ولم تقتصر هذه الأخطار على الساحة الأردنية، بل تعدتها إلى الساحة اللبنانية، حيث فرضت ممارسة السلطات هناك، وجرائم القوى الكتائبية- كما حدث فى جريمة الكحالة فى ٢٤ أذار/ مارس ١٩٧٠، والتى ذهب ضحيتها ١٨ شهيداً - حالة من الاستنفار والترقب لمواجهة الأخطار المحتملة(٢).

كذلك شهدت الضفة والقطاع ركوداً فى العمل العسكرى، بعد سلسلة أعمال المطاردة والإبادة التى شنها الاحتلال الإسرائيلي على الفدائيين، حيث أعلنت إسرائيل أن منظمات الفدائيين فى القطاع (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقوات التحرير الشعبية، وحركة فتح) قد خسرت خيرة كوادرها ومقاتليها، كما أعلنت أسرائيل أن جيشها خاص أكثر من ١٠٠ اشتباك مع قوات المقاومة فى غزه وحدها، وادعت أنها اعتقلت أكثر من ١١٣٧ من الفدائيين وممن يساعدهم، وقتلت ما يزيد

(١) مصطفى طلاس: الثورة الف...، مرجع سبق ذكره، ص١٦٣.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٦٤.

على ٢٠٦ من الفدائيين الفلسطينيين(*).

وفى تصريح لشمعون بيرس فى راديو إسرائيل أمام الكنيست صرح « أن قوى الأمن الإسرائيلى اكتشفت « شبكة تخريب»، وأن ٩٠ شخصاً قد اعتقلوا بتهمة القيام بأعمال تخريبية فى القدس، والضفة، وقطاع غزة، وأضافت الإذاعة أن معظم المعتقلين ينتمون لحركة فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأضافت أن بعض التهم التى وجهت للمعتقلين كانت قتل جندى، وإحراق بنك إسرائيلي، وأندية، ومبان (١).

وقد وجهت الجبهة الشعبية فى عام ١٩٧٣ دعوتها إلى تكريس الوحدة الوطنية الفلسطينية، وقالت فى بيان أصدرته عشية الدورة الحادية عشر للمجلس الوطني الفلسطينى مطلع عام ١٩٧٣، بتأسيس (جبهة وطنية) ترتكز إلى خطة عمل، وأسلوب نضالي ومهمات ثورية يومية، وكذلك إلى برنامج تنظيمي، يستند إلى تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وتثوير أجهزتها(٢).

وقد اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني الحادى عشر فى كانون الثانى/ يناير ١٩٧٣، قراراً سرياً بإقامة هيئة جديدة داخل الأرض المحتلة لتنسيق عمليات

(*) ترددت أحوال الفدائيين فى قطاع غزة خصوصاً بعد استشهاد النقيب زياد الحسيني، قائد «قوات التحرير الشعبية»، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١، واستشهاد داود خلف نائب قائد الجبهة الشعبية فى القطاع، واستشهاد محمد الأسود (جيفارا غزة) ، قائد الجبهة الشعبية فى القطاع فى ٩ آذار / مارس ١٩٧٢ هو ومساعديه كامل العمّصي وعبد الهادي الحايك. انظر: عبد القادر ياسين: القصة الكاملة لإنشاء الجبهة الوطنية المتحدة فى قطاع غزة، شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد(١٠١)؛ نيسان/ أبريل/ ١٩٨٠، ص٣٧.

(١) اليوميات الفلسطينية، مج٢٠، ١/ ٧/ ١٩٧٤ إلى ٣١/ ١٢/ ١٩٧٤، مركز الأبحاث، (م.ت.ف.)، بيروت ١٩٧٩، ص٨.

(٢) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

مختلف تنظيمات المقاومة[1]. وفى ذلك العام ارتفعت وتيرة العمل الفدائى، وصدرت العمليات العسكرية باسم قيادة الثورة الفلسطينية دون تحديد اسم التنظيم. فأعلنت قيادة الثورة تنفيذ ست عمليات فى الأراضي المحتلة، عام ١٩٤٨ من بينها تفجير حافلة إسرائيلية بين نتانيا وتل أبيب بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٧٣. وفى قطاع غزة وصل عدد العمليات إلى ٣٣ عملية ما بين تفجير، وهجوم، ونصب كمين، واشتباك. ومن أهم هذه العمليات تدمير جزء كبير من السكة الحديد فى دير البلح وخان يونس[2]. وفى ٢٧/ ٢/ ١٩٧٣، دمرت آلية عسكرية بين العريش والشيخ زويد[3].

وحصل اشتباك مع دورية إسرائيلية فى مخيم الشاطئ بغزة فى ٤/ ٣/ ١٩٧٣، أدى إلى إصابة ست جنود بجروح[4]. وفى ٢٩/ ٩، من العام نفسه تم نصب كمين لحافلة إسرائيلية فى خان يونس[5]. وفى ١٢/ ١٢/ ١٩٧٣، نصب كمين برفح أدى لمقتل ٤ جنود إسرائيليين[6]..

وأثناء حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ازداد عدد العمليات الفدائية، فتم الإعلان عن ٢٢ عملية[7]. وقد شارك جيش تحرير فلسطين على الجبهة المصرية خلال الحرب، وفتحت منظمة التحرير ما أطلق عليه الجبهة الثالثة ضد إسرائيل من

(١) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٦٣ – ٢٦٤.
(٢) شؤون فلسطينية عدد (١٩) أذار/ مارس ١٩٧٣، ص ٤٦.
(٣) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٦ انظر أيضا: اليوميات الفلسطينية، مج١٧، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦.
(٤) شؤون فلسطينية (بيروت) عدد (٢٠) نيسان/ أبريل ١٩٧٣، ص ٣٧.
(٥) شؤون فلسطينية عدد (٢٢) تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧٣، ص٢٥٧.
(٦) اليوميات الفلسطينية، مج١٧، مصدر سبق ذكره،ص٢٦٢.
(٧) بتصرف عن شؤون فلسطينية العدد (٢٧)، ص٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٩ أنظر أيضًا: اليوميات الفلسطينية، مج١٨، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦٠، ٧٨٧؛ ٧٧٥.

الجنوب اللبناني، هادفة إلى صرف الاهتمام الإسرائيلي، وتحويل موارد الجيش الإسرائيلي عن جبهة الجولان، من خلال تنفيذ هجمات فدائية على شمال فلسطين المحتلة، إضافة إلى إعاقة المحاولات الإسرائيلية الممكنة، للالتفاف حول الجيش السوري بالتقدم عبر سهل البقاع الجنوبي[1].

كما أصدرت قيادة جيش تحرير فلسطين تعليماتها إلى قوات التحرير الشعبية بنشر فرق استطلاع ومراقبة للمدفعية على المنحدرات الغربية لجبل الشيخ، وذلك لمساعدة الحامية السورية المتمركزة على قمته، كما طالبت قيادة المنظمة المقاتلين الفلسطينيين لتوجيه ضرباتهم إلى خطوط مواصلات العدو، ومراكز تجمعاته، ومرافقه الحيوية داخل الأراضي المحتلة وعلى حدودها[2].

وشاركت الجبهة الشعبية باقي الفصائل الفلسطينية فى حرب تشرين الأول أكتوبر مشاركة متواضعة، ونشطت مجموعاتها الفدائية داخل فلسطين[3]. فبعد أن كان معدل العمليات في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٧٣ حوالي ١٦ عملية، قفز فى شهر تشرين الأول/ أكتوبر إلى ٢٥١ عملية[4].

كما تم قصف ٣٣ مستعمرة إسرائيلية على الأقل، و فقد سلاح الجو الإسرائيلي طائرة مروحية وأخرى مقاتلة – قاذفة طراز فانتوم – إسقطتها مدفعية الفدائيين الأرضية، ولم تتوقف الهجمات إلا فى ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر عندما طلبت الحكومة اللبنانية من منظمة التحرير التقيد بوقف إطلاق النار الذى تم إعلانه على

(١) الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٠.
(٢) عبد الرحمن: منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٣.
(٣) رمضان داود: مقابلة شخصية، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٦ فى منزله. بجباليا البلد (غزة).
(٤) عصام عدوان: حركة فتح ١٩٦٩ – ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص١٧٣.

الجبهتين المصرية والسورية قبل ذلك بخمسة أيام[1].

لكن سرعان ما انهارت الوحدة الوطنية الفلسطينية التى تكرست فى المجلس الوطنى الحادي عشر، حيث تعرضت لهزات بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، فكان للطروحات السياسية المختلفة التى ظهرت على المسرح السياسي العربى بالنسبة لحل الصراع العربى - الإسرائيلي، وخاصة طروحات التسوية السياسية للنزاع، آثار سلبية على العمل العسكري للمقاومة الفلسطينية بشكل عام[2]. لذلك سعت الجبهة الشعبية مع التنظيمات الفلسطينية الرافضة للحلول السلمية إلى تقويض نهج منظمة التحرير الفلسطينية، الجديد؛ لذلك جددت الجبهة نشاطها الفدائى من الجنوب اللبناني، وشنت هجمات متفرقة ومتباعدة زمنياً فى الأراضى المحتلة، لإظهار معارضتها لعملية السلام[3]. ومن أبرز عمليات الجبهة فى تلك الفترة:

- أسر ثلاثة أفراد إسرائيليين يعملون بالمنشآت العسكرية الإسرائيلية، وذلك بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٧٤[4].

- تفجير عبوات ناسفة فى مستودعات السوق المركزى فى تل أبيب نتج عنه تدمير أجزاء من السوق، وإصابة عدد من الإسرائيليين[5].

- معركة مواجهة واستخدام مدافع البازوكا يوم ٢٤/ ٨/ ١٩٧٤، فى منطقة

(١) صايغ: الكفاح المسلح... ، مرجع سبق ذكره، ص٤٨١.

(٢) أسعد عبد الرحمن: منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص٢١٦.

(٣) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤٩٠.

(٤) الهدف (بيروت) العدد (٢٦٤)، ١٠/ ٨/ ١٩٧٤، ص١٠.

(٥) نفسه، العدد (٢٦٨)، ٧/ ٩/ ١٩٧٤، ص٥.

أريحا، وهذه هي المعركة الأولى التي تخوضها الجبهة في هذه المنطقة منذ عام ١٩٧٢، وقد اعترف الناطق العسكري الإسرائيلي يوم ٢٥/ ٨/ ١٩٧٤ بهذه المعركة، وقال أن ثلاثة من الفدائيين وقعوا في الأسر، وزعم الناطق أن المجموعة عبرت نهر الأردن قادمة من سوريا وهي تحمل الرشاشات والمدافع[١].

- مهاجمة بعثة التليفزيون الإسرائيلي في ١٠/ ٩/ ١٩٧٤، حيث ذكرت الجبهة أن البعثة كانت تقوم بتصوير فيلم عن حالة الهدوء «المزعوم» في قطاع غزة، مما أدى إلى مقتل ثلاثة من أعضاء البعثة[٢]. وفي ١١/ ٩/ ١٩٧٤ هاجمت الجبهة دورية إسرائيلية في قطاع غزة أدت لقتل وجرح عدد من أفرادها، وقامت مجموعة أخرى بمهاجمة مقر القوات العسكرية في معسكر جباليا، مستخدمة القنابل اليدوية والرشاشات.

- الهجوم بالقنابل اليدوية والرشاشات قبل أن يفجر فدائي نفسه في سينما حن بتل أبيب في ١١/ ١٢/ ١٩٧٤، والتي أدت إلى مصرع ٦١ من أفراد العدو وجرح آخرين[٣].

وظل العمل الفدائي محدوداً خلال الفترة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٧٨، ففي تلك السنوات اشتعلت الحرب الأهلية في لبنان، والتي بدأت في ١٣ نيسان/ إبريل ١٩٧٥، وكانت سوريا قد وضعت قيوداً على الجبهة الشعبية منذ عام ١٩٧٤، فأعاقت - إلى حد كبير - إمداد كوادرها المتواجدة في الأردن بالأسلحة والمتفجرات (المرسلة في النهاية إلى الأرض المحتلة)[٤]. وأصبحت الأمور أكثر سوء

(١) الهدف: عدد: (٢٧٧) ٩/ ١١/ ١٩٧٤، ص٤.

(٢) نفسه: عدد (٢٨٢)، ١٤/ ١٢/ ١٩٧٤، ص٤.

(٣) نفسه: عدد (٢٨٢)، ١٤/ ١٢/ ١٩٧٤، ص٤.

انظر أيضا: مصطفى طلاس: الثورة الفلسطينية ١٩٦٥ - ١٩٨٧، مرجع سبق ذكره، ص١٦٤.

(٤) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٥٠١، نقلاً عن بيان رسمي للثورة، في ١٥/ ١٢/ ١٩٨١.

بعد تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧٤ عندما انتقد جورج حبش سوريا علناً، وكشف عن خلافه مع حزب البعث الحاكم، الأمر الذى دفع الحكومة السورية إلى الرد باعتقال من هو موجود من أعضاء الجبهة الشعبية فى سوريا[1].

و بعد إعلان البنود الرسمية لاتفاقية سيناء الثانية فى الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥، وما تلاها توقيع مصر للاتفاقية فى جنيف، والتى بموجبها تعهدت مصر بوقف استعمال القوة ضد إسرائيل[2]. بدأت الانقسامات تتضاعف بسرعة فى العالم العربى بعد أن فقدت الثقل السياسى الذى كانت مصر تقدمه بحجمها الكبير[*].

وفى إشارة إلى تدنى عدد العمليات العسكرية للثورة الفلسطينية فى تلك الفترة، صرح ناطق عسكري إسرائيلي، أن ثلاث فدائيين تسللوا من الأردن قتلتهم القوات الإسرائيلية فى ١٧ آيار/ مايو ١٩٧٦، فى أول عملية منذ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٥، وفى الوقت نفسه ذكر الناطق الإسرائيلي أن شاحنة تقل ٥٠ إسرائيلياً انقلبت فى الجليل، فقتل ٩ وجرح ٤٠ لأسباب مجهولة[3]. وتجدر الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي دأبت على إرجاع خسائرها فى عمليات المقاومة إلى حوادث طرق.

وبحلول مطلع الثمانينيات كان النشاط الفدائي المسلح فى الأرض المحتلة فى وضع بائس، فقد تمكنت سلطات الاحتلال - إلى حد بعيد - من إغلاق الحدود فى وجه أى تسلل لرجال المقاومة من الخارج وساعدها على ذلك موقف معظم بلدان

(١) المرجع نفسه، ص٥٠٢، النص فى معاريف، ١٨/ ١٢/ ١٩٨١.

(٢) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.

(*) ففى مرحلة ما بعد عام ١٩٨١ حدث ما لا يقل عن ١٦ نزاع كبير، بين الدول الأعضاء فى الجامعة وتفرقوا عن بعضهم البعض. انظر: كوبان، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠.

(٣) فلسطين الثورة، (بيروت) عدد (١٩٢)، ٢٣/ ٥/ ١٩٧٦، ص٢١.

الطوق العربية من ممارسة العمل الفدائي انطلاقاً من أراضيهم، كذلك، مطاردة سلطات الاحتلال لرجال المقاومة فى الداخل، حيث كان الوضع التنظيمي لمختلف القوى المسلحة فى الداخل فى وضع سيئ، والعمليات العسكرية بسيطة ومحدودة. هذا فى الوقت الذى نما فيه الجهاز السياسي الفلسطينى فى الخارج نمواً ضخماً، دون أن يوازيه جهاز سياسي أو عسكري مماثل فى الداخل. ورغم النجاحات التى تحققت فإن فصائل الثورة دفعت دماً غالياً فى سبيل القيام بعبور الدوريات إلى الداخل، وقد قضى عشرات الشهداء فى محاولات التسلل للقيام بمهام عسكرية مختلفة، وقد غلب على معظم العمليات طابع العمليات الاستشهادية(*)

ويبين الجدول التالي مجمل عمليات المقاومة للفصائل الفلسطينية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ – ١٩٨٤



(*) من العمليات الاستشهادية النوعية، عملية الخالصة (كريات شمونة) ١١/ ٤/ ١٩٧٤، وعملية ترشيحا (معالوت) ١٥/ ١٩٧٤، وعملية (نهاريا) ٢٤/ ٦/ ١٩٧٤، وعملية (بيسان) ١٩/ ١١/ ١٩٧٤، وعملية (سينما حن)١١/ ١٢/ ١٩٧٤.

جدول رقم (٦)

مجمل العمليات العسكرية للمقاومة خلال الفترة من عام ١٩٧٠ - ١٩٨٤[1].

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
مجموع العمليات العسكرية	٤٤٣	٧٥٥	٤٧٣	٤٧٦	٤٧٥	٣٣٩	٣٣٧	٢١٤	١٦٤	٢٠٧	٩٩	١٨٠	٨٣	٩٩	١١٢

---

(١) المصادر: محمد خالد الأزعر: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩١، ص٧١.

عصام عدوان: حركة فتح ١٩٦٩ ـ ١٩٨٣ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٢ـ ١٨٣

عمليات قوات الثورة الفلسطينية، اليوميات الفلسطينية مجلد ١٣، ص ص، ٧٢١ - ٧٤١، ومجلد ١٤، ص ص ٧٠١ - ٧٢٥.

غازى خورشيد: جدول بالعمليات العسكرية القوات الثورة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، (بيروت)، الأعداد١١ - ١٨ .

انظر كذلك الجدول فى : **اليوميات الفلسطينية**، مجلد ١٥، ص ص ٦٣٦ — ٦٥٣.

انظر : مروان حميد: جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، (بيروت)، الأعداد ٦٦ - ٧٦.

انظر محمد قدورة: جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، عدد (٨٧، ٨٨) ص ص ٣٤٥ — ٣٤٧.

الهدف (دمشق) الأعداد (٧١٢) ٢٧/ ٢/ ١٩٨٤، ص ٢٣، العدد (٧١٨). ٩/ ٤/ ١٩٨٤، ص١٧، العدد(٧٢٠) ٢٣/ ٤/ ١٩٨٤، ص٤، العدد (٧٢٥) ٤/ ٦/ ١٩٨٤،ص٢٥، العدد (٧٣٩)، ٢٤/ ٩/ ١٩٨٤، ص١٠، والعدد (٧٣٨) ١٧/ ٩/ ١٩٨٤، ص٧، والعدد (٧٤٥) ٢٩/ ١٠/ ١٩٨٤، ص٧، والعدد (٧٤٦) ١٢/ ١١/ ١٩٨٤، ص٧.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد العلميات العسكرية للثورة أخذ فى التراجع منذ عام ١٩٧٤، خاصة فى عام ١٩٧٨، حيث شهد هذا العام الأخير الاجتياح الإسرائيلي للبنان، الذى وصل إلى نهر الليطانى[١].

كما انخفض منسوب تلك العمليات بشكل كبير عام ١٩٨٠، ليرتفع قليلاً عام ١٩٨١، حيث شنت إسرائيل هجوماً بالمدفعية أدى إلى تصاعد العمليات المسلحة للمقاومة الفلسطينية[٢].

وفى ظل هذا الواقع، جاء الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، بهدف الإجهاز تماماً على العمل الفدائي فى الأرض المحتلة، فانخفض عدد العمليات إلى أدنى حد[٣]. وشهد عام ١٩٨٣ نوعاً من رد الفعل وإثبات الذات، أدى إلى زيادة طفيفة فى عدد العمليات الفدائية، حيث دعت الجبهة الشعبية إلى ضرورة تصعيد العلميات العسكرية فى الداخل[٤]. فقامت مجموعاتها بتنفيذ سلسلة عمليات، شملت معظم المناطق المحتلة، تراوحت بين عمليات نصب كمائن لدوريات العدو، والهجوم بالقنابل، إلى إعدام بعض العملاء .

وقد ارتفع عدد العمليات فى العام ١٩٨٤، ليصل ١١٢ عملية أسهمت الجبهة بما يعادل نصف هذه العمليات، وقد تميزت عملية اختطاف الحافلة الإسرائيلية بين رفح وعسقلان التي نفذتها الجبهة الشعبية بتاريخ ١٢-١٣ نيسان/ إبريل ١٩٨٤ بالجرأة، حيث أعادت العمل العسكري الفلسطينى فى قطاع غزة إلى حيويته[٥].

---

(١) فلسطين الثورة (بيروت) العدد (٢٨٠) ١٤/ ٥/ ١٩٧٩، ص٧.

(٢) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص٩٩.

(٣) الأزعر: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مرجع سبق ذكره، ص٧٢.

(٤) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص١٠٧.

(٥) المرجع نفسه، ص١٠٩.

وقد شهدت الفترة ما بين ١٩٨٥ – ١٩٨٧ تطوراً كمياً ونوعياً فى العمليات الفدائية للمقاومة، ونقله نوعية فى الأساليب، والإعداد، والأسلحة المستخدمة، وشمولية العمليات العسكرية، حيث غطت كافة الأراضي المحتلة، واستخدام وسائل قتالية بسيطة وفى متناول اليد، كالسكاكين، والقنابل الحارقة المصنوعة محلياً، واتساع رقعة العمليات فى مناطق كانت شبه مغلقة فى السابق، وتبين الجداول رقم (٧، ٨، ٩) عدد العمليات العسكرية، ونوعيتها، وتوزيعها جغرافياً داخل فلسطين.

جدول رقم (٧)

عدد عمليات المقاومة الفلسطينية للفترة ما بين ١٩٨٥ - ١٩٨٧ موزعة حسب الأشهر[1].

السنة / الشهر	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
كانون الثاني/ يناير	٣٩	٦١	٤٧
شباط/ فبراير	٤٦	٦٢	٣٤
آذار/ مارس	٤١	٦١	٤٠
إبريل/ نيسان	٤٢	٧٩	٥٨
أيار/ مايو	٤٧	٤٦	٥١
حريزان/ يونيو	٧٤	٥٣	٤٨
تموز/ يوليو	٦٢	٣٢	٤٢
آب/ أغسطس	٦٠	٣٢	٥٧
أيلول/ سبتمبر	٥٩	٣٦	٥٢
تشرين الأول/ أكتوبر	٦٣	٤٢	٤١
تشرين الثاني/ نوفمبر	٥٧	٢٦	٦٣
كانون الأول/ ديسمبر	٧٠	٢٠	١٠١
المجموع	٦٦٠	٥٥٠	٦٣٤

(١) الأزعر: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مرجع سبق ذكره، ص٨٤.

جدول رقم (٨)

العمليات العسكرية موزعة جغرافياً داخل فلسطين (١٩٨٥– ١٩٨٧)(١).

السنة / الشهر	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضى المحتلة عام ١٩٤٨	المجموع العام
١٩٨٥	٣٢٩	١٢٦	٢٠٥	٦٦٠
١٩٥٦	٢١٥	١٢٣	٢١٢	٥٥٠
١٩٨٧	٣١٨	١٢٩	١٨٧	٦٣٤
المجموع	٨٦٢	٣٧٨	٦٠٤	١٨٤٤

(١) المرجع نفسه.

جدول رقم(٩) ٤٢٥-٤٢٧

العمليات العسكرية حسب النوعية خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٧)(١).

الشهر	السنة	اشتباك مسلح	انفجار عبوات	عبوات لم تنفجر	قنابل يدوية	قنابل حارقة	ضد العملاء	زرع ألغام	صواريخ	اختطاف	تخريب ممتلكات	طعن بالسكاكين	رشق حجارة	عمليات أخرى	المجموع
كانون الثانى/ يناير	١٩٨٥	٤	٢	١	٢	١٧	١	–	٢	١	٤	–	٥	–	٣٩
	١٩٨٦	٧	١٦	٥	٥	١٨	–	–	٣	١	–	٤	٢	–	٦١
	١٩٨٧	–	٦	٤	–	٢٠	–	–	٢	–	١	٤	١٠	–	٤٧
شباط/ فبراير	١٩٨٥	٢	٤	٦	٣	١٥	٤	–	١	–	٤	١	٦	–	٤٦
	١٩٨٦	٣	١٣	٧	٩	١١	٢	–	٥	٢	٣	١	٦	–	٦٢
	١٩٨٧	–	٧	١	١	٩	–	–	٢	–	–	١	١٢	١	٣٤
أذار/ مارس	١٩٨٥	–	٥	٧	٢	١٠	١	–	–	–	٢	–	١١	٣	٤١
	١٩٨٦	٤	١٤	٥	٣	٩	٢	٢	٤	١	٦	٧	٤	–	٦١
	١٩٨٧	١	٥	١	٢	٥	–	–	٥	٣	٢	١	١٤	١	٤٠

(١) المرجع نفسه.

الشهر	السنة	اشتباك مسلح	انفجار عبوات	عبوات لم تنفجر	قنابل يدوية	قنابل حارقة	ضد العملاء	زرع ألغام	صواريخ	اختطاف	تخريب ممتلكات	طعن بالسكاكين	رشق حجارة	عمليات أخرى	المجموع
نيسان/ إبريل	١٩٨٥	٣	٤	١	٦	٨	٤	–	١	٤	٣	١	٧	–	٤٢
	١٩٨٦	١٠	٩	٥	١٠	٢٦	١	٢	٣	–	–	٣	٩	١	٧٩
	١٩٨٧	١	٦	٤	١	١٨	–	–	٦	٢	–	–	٢٠	–	٥٨
أيار/ مايو	١٩٨٥	٤	١٠	٣	٢	٧	١	٢	–	–	٦	٢	١٠	–	٤٧
	١٩٨٦	١	١٣	٥	٣	١٤	٢	–	٢	–	١	١	٢	١	٤٥
	١٩٨٧	٣	١١	٤	٢	١٦	١	١	٢	١	٢	٣	٥	–	٥١
حزيران/ يونيو	١٩٨٥	٣	٨	٥	٧	٢٦	٢	١	٣	٤	٧	٥	٣	–	٧٤
	١٩٨٦	٣	١٣	–	٦	١٧	٢	٢	٣	–	١	٤	–	٢	٥٣
	١٩٨٧	٢	١٠	٥	٤	١٨	–	–	١	١	٢	٢	٣	–	٤٨
تموز/ يوليو	١٩٨٥	٧	١١	٧	٧	١٨	٢	١	١	٤	–	٢	٢	–	٦٢
	١٩٨٦	٢	٧	٣	٣	٩	١	–	٣	١	١	١	٢	–	٣٣
	١٩٨٧	١	١٠	٤	–	١٢	١	–	–	–	٦	٤	٤	–	٤٢

الشهر	السنة	اشتباك مسلح	انفجار عبوات	عبوات لم تنفجر	قنابل يدوية	قنابل حارقة	ضد العملاء	زرع ألغام	صواريخ	اختطاف	تخريب ممتلكات	طعن بالسكاكين	رشق حجارة	عمليات أخرى	المجموع
آب/ أغسطس	١٩٨٥	٥	٥	١١	١٠	١٥	١	–	٢	١	٢	٣	٥	–	٦٠
	١٩٨٦	–	٤	٤	١	٧	١	١	٥	–	١	٢	٦	–	٣٢
	١٩٨٧	٣	٨	٥	٢	٢٠	٣	–	٤	٢	٥	٢	٢	١	٥٧
أيلول/ سبتمبر	١٩٨٥	٢	٨	٥	٣	٢٤	٢	١	٣	٢	–	٣	٥	–	٥٨
	١٩٨٦	١	٤	١	١	١١	٣	–	٧	–	–	٣	٤	١	٣٦
	١٩٨٧	١	١٠	٢	٣	١٨	–	–	٢	–	٥	٥	٦	–	٥٢
تشرين الأول/ أكتوبر	١٩٨٥	٧	١٤	٤	٢	٢٠	–	١	–	٦	٢	٥	٢	–	٦٣
	١٩٨٦	٢	١٠	–	٥	١٦	–	١	–	–	–	٥	٣	–	٤٢
	١٩٨٧	٣	٦	٢	١	١٥	–	–	١	١	٢	٤	٤	٢	٤١
تشرين الثانى / نوفمبر	١٩٨٥	٩	١٢	٣	٢	١٦	–	–	٣	–	٣	٧	٢	–	٥٧
	١٩٨٦	–	٣	٢	٢	٩	١	–	٢	–	١	٤	٢	–	٢٦
	١٩٨٧	١	٧	٩	٥	٢٤	–	١	٣	–	٣	٣	٧	–	٦٣

الشهر	السنة	اشتباك مسلح	انفجار عبوات	عبوات لم تنفجر	قنابل يدوية	قنابل حارقة	ضد العملاء	زرع ألغام	صواريخ	اختطاف	تخريب ممتلكات	طعن بالسكاكين	رشق حجارة	عمليات أخرى	المجموع
كانون الأول/ ديسمبر	١٩٨٥	٩	١٨	٥	٢	١٠	٣	–	٢	٥	٦	٤	٥	١	٧٠
	١٩٨٦	–	٣	٢	١	٦	–	–	١	–	١	٤	٢	–	٢٠
	١٩٨٧	٢	٦	٣	٤	٤٩	–	–	١	١	٤	٦	٢٥	–	١٠١
المجموع	١٩٨٥	٥٥	١٠١	٥٨	٤٨	١٨٦	٢١	٦	١٨	٢٧	٣٩	٣٣	٦٣	٤	٦٥٩
	١٩٨٦	٣٣	١٠٩	٣٩	٤٩	١٥٣	١٥	٨	٣٨	٥	١٥	٣٩	٤٢	٥	٥٥٠
	١٩٨٧	١٨	٩٢	٤٤	٢٥	٢٢٤	٥	٢	٢٩	١١	٣٢	٣٥	١١٢	٥	٦٣٤

◆◆◆

وقد جاءت هذه العمليات لكي تدحض مزاعم إسرائيل بأن ضرب منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها فى الخارج سوف يضع حداً للنشاط « الإرهابي» فى داخل الأراضى المحتلة.

وقد اعترف القادة الإسرائيليون بأن مهاجمتهم للمنظمة فى الخارج لم تسهم سوى فى نبش التربة عن بذور كانت خبيئة فى الداخل، كما أنهم بدوا يشعرون بخطورة ظاهرتين: الظاهرة الأولى تطوع أفراد عاديين فى العمل الفدائي، دون أن يكونوا منضوين بالضرورة تحت لواء تنظيمات فدائية معروفة وهو ما عرف بالعمل الفدائي العفوى، والظاهرة الثانية أن صعود العمليات بشكل مستمر بدا وكأنه يمثل سياسة شاملة لفصائل منظمة التحرير ولمواجهة مخططات إسرائيل فى الأرض المحتلة. ومما يلفت النظر أن هذه الظاهرة دفعت إسرائيل إلى إعادة تهديداتها بضرب مراكز المنظمة فى البلدان المضيفة لقواتها، الأمر الذى أعاد إلى الذهن التهديدات السابقة على غزو لبنان، وأكد فشل العملية الإسرائيلية ضد المنظمة عام ١٩٨٢[(١)].

ويمكن أن نعزي ارتفاع عدد العمليات العسكرية فى هذه الفترة إلى ما لاقاه سكان الداخل من ضغوط اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وفكرية، وثقافية، والتى فرضتها سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، كما أن جيلاً جديداً نما تحت واقع الاحتلال، ونمت معه طاقة نضالية عالية، فاحتك بالعدو وعرفه واستطاع منازلته.

ويلاحظ أن مستقبل العمل الفدائي فى الأرض المحتلة، وإن تحدد بعوامل ومتغيرات تحيط هذا العمل (مثل الإجراءات الأمنية الإسرائيلية ومختلف السياسات الاقتصادية والاستيطانية التى تتبعها سلطات الاحتلال) فإنه يتحدد أيضا بعوامل خارجية مثل درجة الوحدة الوطنية، ووضوح الأهداف المرحلية

(١) الأزعر: المقاومة بين غزو لبنان والانتفاضة، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

والاستراتيجية وفيما يتعلق بالمقاومة فى الأرض المحتلة، وهناك من رأى شدة الارتباط بين أوضاع الثورة الفلسطينية فى الخارج والمقاومة بالداخل، وعلى ذلك فالحديث عن تصعيد المقاومة بالداخل وتقوية مسارها إنما يتوقف على قوة الثورة فى الخارج. ومن خلال ما دلت عليه وقائع العمليات بعد عام ١٩٨٤، نجد أن نسبة العمليات الفدائية قد ارتفع ، دون أن يعنى ذلك أن الثورة الفلسطينية قد تخطت أزمتها فى الخارج، وهذا يعنى انعزال الخارج أو انكفائة على أزمته مما دفع أبناء الداخل إلى استحداث تقنيات خاصة للمقاومة مثل استخدام الخناجر، والقنابل الحارقة، والتصنيع الداخلي.

وقد نجحت العمليات العسكرية للمقاومة فى أمرين: الأول إثبات الوجود للشعب الفلسطينى والتنظيمات الفلسطينية المسلحة، والثاني: التأثير فى رؤية الإسرائيلين ومعنوياتهم، وبالرغم من أن الكفاح الفلسطينى المسلح عملياً لم يتوجه نحو تقويض الدعائم العسكرية للكيان الصهيوني، فإنه قوض المرتكزات النفسية السياسية لاحتلاله للضفة والقطاع، وذلك بهدف توليد ضغوط سياسية داخل إسرائيل لحملها على الانسحاب، مع التأكيد على بقاء الكفاح المسلح محتفظا بمكانته فى برنامج النضال الوطنى الفلسطينى، لأن هذا النوع من الكفاح هو حق طبيعي للشعوب كما هو للأفراد، إذ يأتي دفاعاً عن النفس، والأرض، والأهل، وقد أقرته المواثيق الدولية، كما كرسته الحركات التحررية فى مختلف الأزمنة والأمكنة. ومهما حاول الإسرائيليون تزييف المبادئ القانونية، والأدلة التاريخية، فإن حقهم يظل باطلاً، ولا يجعل منهم ضحاياً، وإنما يبقيهم فى صفوف المحتلين الذى يتوجب صدهم بالكفاح المسلح.

وعلينا أن نشير إلى أن أهم المخاطر التى تواجه الكفاح المسلح هى طبيعة الأزمة

المعقدة التى تمر بها الثورة الفلسطينية، بما فيها نزوع قيادات المنظمة للتركيز على النضال الدبلوماسي بعيداً عن المقاومة. الأمر الذى ينعكس سلباً على الفعالية العسكرية.



العمليات الخارجية

اشتهرت الجبهة الشعبية بالعمليات الخارجية، وخاصة خطف الطائرات، بدعوى نقل المعركة مع إسرائيل إلى المسرح الدولي، ذلك أن شعار الجبهة هو «ضرب العدو أينما كان». ففى ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٦٨، قام ثلاثة أعضاء(*) من الجبهة الشعبية باختطاف طائرة مدنية تابعة لشركة العال الإسرائيلية كانت متجهة من روما إلى تل أبيب، وهى فى المجال الجوى الإيطالي، وأجبروا قائدها على تغيير مسار الطائرة والهبوط فى مطار الجزائر، وصرح المتحدثون باسم الجبهة أن ركاب الطائرة من غير الجنسية الإسرائيلية لهم الحرية الكاملة بالسفر إلى أى مكان، أما فيما يتعلق بالطائرة وملاحيها وركابها الإسرائيليين فاعتبروا رهائن إلى أن يتم إطلاق الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية(١).

وأكدوا على أن عملية الاختطاف ستمكن الثورة من إيصال حركة المقاومة الفلسطينية إلى الرأي العام العالمي بالرغم من الحصار الإسرائيلي، الذى يحاول دائماً تصوير المقاومة على أنها حركة فردية، وبدون نتائج فى أغلب الأحيان(٢).

وفى بيان آخر بينت الشعبية الصفة العسكرية لشركة، العال الإسرائيلية من خلال الأدوار والمهمات التى تقوم بها الشركة والتى تتجاوز نطاق مهمتها المدنية، وقالت الجبهة أن طائرات العال استخدمت خلال حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧،

(*) قائد المجموعة هو على شفيق أحمد، انظر: صموئيل كاتز: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

(١) الوثائق الفلسطينية العربية العام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٥٤٢.

(٢) الحرية (بيروت)، ٢٩/ ٧/ ١٩٦٨، ص٣.

لنقل العسكريين، والإمدادات العسكرية، وبالتالي يجب اعتبارها هدفاً عسكرياً للمقاومة[1].

وقد قامت السلطات الجزائرية على الفور بإطلاق سراح الركاب غير الإسرائيليين، والافراج بعد ذلك بأيام عن النساء والأطفال من الركاب الإسرائيليين، وبعد تهديد تلقته الجزائر من الاتحاد الدولي لجمعيات طياري الخطوط الجوية (TFALPA) بمقاطعة الرحلات الجوية من الجزائر وإليها، سمح للطائرة بمغادرة الجزائر إلى روما بملاحين من الخطوط الجوية الفرنسية[2]. وأفرج عن باقي الركاب والملاحين، مقابل إطلاق ١٦ سجيناً فلسطينياً من أصل ٢٠٠ سجين طالب المختطفون بإطلاقهم[3].

وقد نفذ العملية « الجهاز الخاص» الذى يرأسه وديع حداد بمساعدة هانى الهندى، تطبيقاً للبيان الصادر عن اللجنة التنفيذية القومية « لحركة القوميين العرب »فى تموز/ يوليو ١٩٦٧، والتى شددت فيه على دور الولايات المتحدة الأمريكية« وحليفتها بريطانيا» فى مساندة إسرائيل ومناوأة حركة التحرر العربية، وشدد البيان على مواجهة هؤلاء الأعداء فى أنحاء العالم من خلال ما أسموه «بالعنف الثوري المنظم»، المتجسد فى أشكال عديدة، وصولاً إلى « الكفاح المسلح»، وعلاوة على ذلك اعتبر البيان أن من خلال خوض هذه المعركة سيكون الفلسطينيون إحدى « البؤر الثورية فى العالم الثالث» [4].

---

(١) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٦.

(٢) هيثم الناصري: خطف الطائرات، دراسة فى القانون الدولي والعلاقات الدولية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦، ص٢١.

(٣) رياض الريس والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص٥٣.

(٤) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٣.

وقد تأثرت الجبهة الشعبية فى مفاهيمها حول « العنف الثوري» بأفكار ماركسية وبتجارب الشعوب الأخرى، فالإقرار بضرورة « العنف الثوري» للرد على واقع الظلم والاضطهاد شكل جزءاً أساسياً من النظرية الماركسية التى استمدت منها الشعبية أفكارها الأساسية، فالماركسية تعتبر أن العنف الثوري يجب أن يستخدم من أجل الحرية(1). كما هاجم اثنان من مقاتلي الجبهة بالرصاص والقنابل طائرة لشركة العال الإسرائيلية من طراز بوينغ (٧٠٧) فى ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨، أثناء مرورها بمطار أثينا، فأحدث تدميرا فى الطائرة، كما قتل أحد الركاب الإسرائيليين من جراء إطلاق الرصاص على الطائرة(2).

وقد لفتت الشعبية فى بيان جديد لها لطبيعة النشاطات العدوانية لشركة «العال» ووجهت اعتذارها للشعب اليوناني، مبرزة دوره فى قتاله الباسل ضد الاحتلال الفاشستي الإيطالي، وضد الاحتلال النازى لليونان، ودعت الشعب اليوناني أن يتفهم الدوافع النبيلة لحركة المقاومة الفلسطينية فى قتالها ضد الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين(3).

وردت إسرائيل على ذلك بعد يومين بإنزال وحدة كوماندوس فى مطار بيروت، وقامت بتفجير ١٣ طائرة ركاب لبنانية، وجاء الرد الإسرائيلي لردع الدول العربية لكي تكف عن السماح للفدائيين بالعمل من أراضيها، وأعلنت إسرائيل إثر ذلك بأن من يقدم المساعدة « للإرهاب الجوي» سيدفع الثمن الباهظ(4).

---

(١) إبراهيم إبراش: البعد القومى...، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٠، نقلاً عن ماوتسي تونغ، المؤلفات المختارة، ج٢، دار النشر للغات، بكين، ١٩٦٨، ص٣٠٣.

(٢) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مرجع سبق ذكره، ص٩٢.

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٩٦٨- ٩٦٩.

(٤) كاتز: مرجع سبق ذكره، ص٤٨.

وفى ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٦٩ قام فدائيان(*) من الجبهة باختطاف طائرة أمريكية (TWA) أثناء قيامها برحلة رقم (٨٤٠) متجهة من روما إلى تل أبيب، وتم تدميرها فوق أرض مطار دمشق بعد أن جرى تحويل مسارها إليه، وتسليم الرهائن، والاستسلام للسلطات السورية(١).

أشارت الجبهة فى معرض تفسير العملية الأخيرة إلى أنها جاءت رداً على تدمير ١٣ طائرة ركاب لبنانية فى مطار بيروت(٢). وردعاً للعدوان الإسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين فى لبنان والأرض المحتلة، وعبر المحلل العسكري للجبهة، فى ذلك الوقت (أبو همام) بقوله« إنه لابد من هز ثقة العدو الإسرائيلي بقدرته على إحكام إغلاق حدوده بواسطة ضربه تنزل به من كل اتجاه «وأضاف»: لا نستطيع ضرب نقاط القوى لدى إسرائيل، وإنما نستطيع التعرض لأضعف نقاط قوتة، وتحقق العمليات الخارجية هذا الغرض، فهي تتعرض لهدف منعزل، وهذا الهدف حساس وقابل للصدمة» (٣).

ويمكن القول إن هذه التفسيرات اتسمت من حيث إنها تعكس التصورات الفلسطينية لماهية إسرائيل، ولكنها كانت تفسيرات ثانوية. فالدافع الرئيسي وراء العمليات الخارجية كان يهدف إلى إحداث صدمة للمجتمع الدولي، وهز سكوته على محنة الفلسطينيين، وفى خطاب لجورج حبش بعد يوم على هجوم بالقنابل على مطار زيوريخ فى ٢١ شباط/ فبراير ١٩٦٩، قال « إن الهدف الرئيسى من استمرار

(*) الفدائيان هما ليلى خالد، عضو المكتب السياسي للجبهة الآن، وسليم عيساوي. والاثنان من مواليد حيفا شمال فلسطين. للمزيد : انظر: ليلى خالد: وهكذا اختطفت طائرة البوينغ، شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد (١٣) أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢، ص١٠.

(١) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٦.

(٢) الصايغ: الكفاح المسلح، مرجع سبق ذكره ص ٣٢٣.

(٣) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والعمليات الخارجية، مناقشات، (د.ت.)، بيروت، ص٦٣.

العمليات الخارجية ضد المصالح الإسرائيلية، هو أننا نريد الشعوب فى الخارج من أصدقاء وأعداء أن يدركوا جيداً ما هو واضح لنا، أننا طردنا من بلادنا، وأن شعبنا يعيش فى خيام لاجئين، كلها بؤس منذ عشرين سنة، وعلينا أن نقاتل من أجل حقوقنا[1]. وتقول ليلى خالد: « كانت عمليات الخطف وسيلة ضغط على إسرائيل لإطلاق سراح المعتقلين من السجون الإسرائيلية، ففى ذلك الوقت كان ما يقارب ٣٠٠٠ معتقل فلسطيني يقبعون فى السجون الإسرائيلية[2]».

ومهما تكن أهداف الجبهة، فقد حققت فى تلك الفترة قفزة قوية لتولي الصدارة بين التنظيمات الفلسطينية، وقد سارع بعض منافسيها إلى القيام بعمليات خارجية مماثلة، وصفت أيضا بأنها «عنف ثورى»، وكانت جبهة النضال الشعبي الفلسطينى أول تنظيم يسير على خطى الجبهة الشعبية، حين هاجم عضوان منها، مكتب «العال» للطيران فى اثينا فى ٢٧ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٩، فقتلا طفلا، وجرحا ٣١ شخصاً آخرين قبل اعتقالهما. تلتها الجبهة الشعبية — القيادة العامة، فزرعت قنبلة دمرت طائرة تابعة للخطوط الشعبية السويسرية فى الجو — كانت متجهة إلى مطار اللد فى إسرائيل فى ٢١ شباط/ فبراير ١٩٧٠، أدت لمقتل جميع المسافرين والملاحين، وعددهم ٣٧، وكان بينهم ١٥ مسافراً إسرائيلياً. وفى كل مرة كانت التنظيمات الفلسطينية تعلن أن هدفها هو ضرب المصالح الصهيونية والامبريالية فى كل مكان، وذلك من أجل توسيع ساحة المعركة وتشتيت القوة الإسرائيلية[3]

وقد قامت الجبهة الشعبية فى ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ بعمليات خطف مدهشة،

(١) مقابلة مع جورج حبش : النهار، (بيروت)، ٢٥/ ٢/ ١٩٦٩، ص٩.

(٢) ليلى خالد: قناة «العربية» الفضائية، برنامج «مشاهد وآراء»، أجرى الحوار ميسون عزام، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٣) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٣٢٤، ٤٤.

كانت من أضخم عملياتها، حيث خطفت أربع طائرات في ضربة واحدة، رغم التدقيقات الأمنية المتخذة في جميع مطارات أوروبا، جاءت هذه العملية لتبرهن للعالم أن الفلسطينيين جادون في خلق ثورة عالمية حقيقية، كما هدفت إلى تحذير البلدان العربية بأن توصلها إلى أي نوع من أنواع وقف إطلاق النار مع إسرائيل سيؤدي إلى اشتعال المقاومة في كل مكان في العام»(1).

وجاءت عمليات الخطف هذه بعد المواجهة مع النظام الأردني في حزيران/ يونيو ١٩٧٠، والتي أظهر اليسار فيها قدراً من الثقة بالنفس، عندما توصل إلى استنتاج أن الوقت أصبح ملائماً لإنهاء ازدواجية السلطة لصالح حركة المقاومة، وإقامة سلطة ثورية.

وقد فسر اليسار تنازلات الملك حسين في حزيران/ يونيو ١٩٧٠ بأنها دليل واضح على ضعفه، وتعزز هذا الانطباع عندما أخفق الجيش الأردني في صد هجوم فدائي قامت به الجبهة على مكتب البريد المركزي في عمان أواخر تموز/ يوليو. وفي هذه الأثناء كانت الجبهة تستعد للمواجهة مع النظام الأردني بعد أن أدت مواجهة حزيران/ يونيو ١٩٧٠ إلى تقويم أكثر تفاؤلا فيما يتعلق بميزان القوى العسكرية في الأردن، وادعى حبش عقب ذلك إنه أصبح من المستحيل مع غياب تدخل الولايات المتحدة العسكري المباشر قهر الفدائيين، وأضاف معللاً: « لقد جرت الآن ست محاولات لضرب حركة المقاومة، ثلاث منها في لبنان، وثلاث في الأردن، ومع ذلك لم تنجح هذه المحاولات(*).

(١) كاتز: مرجع سبق ذكره، ص٦١.

(*) محاولة التطويق والإبادة الأولى في الأغوار في الأردن شباط(فبراير)/ ١٩٦٨، ومحاولة ضرب الثورة في عمان، بما عرف باسم «مؤامرة طاهر دبلان» في ٤/ ١١/ ١٩٦٨، ومحاولة ضرب الثورة في ١٠ شباط/ فبراير و٢حزيران/ يونيو ١٩٧٠، أما في لبنان فقد جرت محاولة لضرب الثورة في ٢٣ نيسان/ إبريل=

وطالبت الجبهة فى آب/ أغسطس ١٩٧٠، بضرورة انقضاض القيادة الفلسطينية على العرش الأردني، وذلك بشق الجيش الأردني، وشن هجوم شامل لقوات الفدائيين والميليشيا الكائنة بإمرتها (*). وفى هذا الجو المضطرب قامت الجبهة الشعبية بخطف الطائرات الثلاثة: أثنتين أمريكيتين، والثالثة سويسرية، وفشلت محاولة الاستيلاء على طائرة رابعة لشركة العال الإسرائيلية. وقد تم نقل طائرة «بان أمريكان» إلى مطار القاهرة، حيث جرى تدميرها على الأرض بعد إطلاق ركابها(١).

وتم نقل طائرة للخطوط السويسرية، وطائرة TWA الأمريكية إلى مدرج وسط الصحراء الأردنية قرب الزرقاء، أطلقت عليه الجبهة اسم« مطار الثورة»(٢). أما الطائرة الثالثة (التابعة لشركة العال الإسرائيلية) فكان المفترض اختطافها فى اليوم نفسه وهى فى طريقها من امستردام إلى نيويورك، حيث تمكن رجال الأمن الإسرائيلي الموجودين على متن الطائرة من إحباط العملية، وقتل أحد الفدائيين واعتقال الآخر(*). وبعد ثلاثة أيام اختطفت الجبهة طائرة ثالثة (BOAC)

=١٩٦٩، ومحاولة ضرب الثورة فى ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩. انظر: طلاس: الثورة ...، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩- ٧٠

(*) كان للجبهة فى الأردن ما يقارب من ١٥٠٠ مقاتل وعامل إسناد، بالإضافة إلى بضعة آلاف من رجال الميليشيا، لكنها كانت تؤمن بصورة كبيرة بأن الحركة الفدائية تتمتع بدعم كبير داخل الجيش الأردني، وتوقعت بأن ينضم كثيرون من الجنود الفلسطينيين إلى التنظيمات الفلسطينية، خصوصاً إذا تصرفت بقوة وبسرعة. انظر : صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨١.

(١) المرجع نفسه، ص٣٨١.

(٢) كاتز: مرجع سبق ذكره، ص٦١. وانظر كذلك بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، النهار، بيروت، ٧/ ٩/ ١٩٧٠، ص١٣.

(*) الذي قتل هو باتريك أرغويلو من الأرغواي، وأصيبت ليلى خالد بجروح، ونقلت إلى معتقل بريطاني. انظر: كاتز، مرجع سبق ذكره، ص٦٢.

بريطانية، وهي في طريقها من بومباي إلى لندن، وأجبرتها على الهبوط في المطار الأردني نفسه [1].

وقد شغلت حوادث خطف الطائرات الأربع الأذهان في مختلف عواصم العالم، وأثارت ضجة في الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للطيران المدني [*]. وخاصة بعد أن وجهت الجبهة الشعبية – آنذاك – إنذارا للدول المعنية بشأن إطلاق سراح الفدائيين في سجون ألمانية وسويسرية، والذين ألقي عليهم القبض في أعمال خطف سابقة [2]. وقد عللت الجبهة أعمالها الأخيرة بأنها ضربة إلى عملية السلام، كان لابد منها بسبب وقف إطلاق النار بين الدول العربية وإسرائيل، وقد اعتبرت الجبهة أنه من خلال «مهرجانات الطائرات» قد سددت ضربة ساحقة إلى الجهاز العصبي العالمي حيث خلخلت فوراً ميزان القوى الذى كان يسند لعبة الحل السلمي [3].

وقد أشار مسئول في الجبهة – في هذا السياق – إلى أن تدمير الطائرة التابعة لخطوط «بان أمريكان» على أرض مطار القاهرة، جاء كرمز احتجاج على سياسة الحكومة المصرية إزاء قبولها مقترحات روجرز، وأضاف « كان لابد من القيام بسلسلة عمليات تخترق التآمر السياسي والإعلامي الدولي والعربى [4]. واعتقد أن

(1) المرجع نفسه، ص ٦٣.

(*) جاءت هذه العملية لتأمين إطلاق سراح ليلى خالد، وقد أذعنت بريطانيا لهذا الشرط، وأفرجت عن ليلي خالد ونقلت جواً إلى الأردن حيث استقبلت استقبال الأبطال.

(2) خليل الهندى وآخرون (إشراف د. نبيل شعت) المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، **دراسة تحليلية لهجمة أيلول**، (م.ت.ف.) مركز الأبحاث، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٥٠.

(3) صايغ: الكفاح المسلح، مرجع سبق ذكره، ص٣٨١ نقلاً عن الهدف، (بيروت) ١٠/ ١٠/ ١٩٧٠، ص٧.

(4) حديث صحافي لأحد رموز الجبهة (الرفيق إبراهيم) في مؤتمر صحفي، عقدته الجبهة الشعبية في عمان، يوم ١٧/ ٩/ ١٩٧٠، النهار، (بيروت) ١٨/ ٩/ ١٩٧٠، ص ٥.

البيان الأول الذى أصدرته الجبهة الشعبية كان الأوضح فى هذا الشأن. إذ اعترف بأن إحراز نصر نهائي على إسرائيل يبدو بالنسبة إلى كثير من الفلسطينيين أمراً مستحيلاً. لذلك فإن ما تهدف إليه عمليات الاختطاف هو نشر الأجواء الثورية، وجعل فلسطين إحدى البؤر الثورية فى العالم ،ولفت انتباه العالم إلى القضية الفلسطينية، ويدلل على ذلك تأكيد أمينها العام جورج حبش بأن عملية خطف الطائرات الغربية وتحويل مسارها إلى الأردن استغرقت عملية الإعداد لها حوالي ستة أشهر، أى قبل موافقة مصر على مشروع روجرز بأربعة أشهر تقريباً(*).

وأضاف حبش: إن عمليات الخطف كان هدفها الوحيد هو مقايضة الرهائن الإسرائيليين بالإفراج عن المعتقلين فى سجون الاحتلال، ولم يكن هذا العمل موجهاً ضد أى حكومة وأردف حبش: « أثناء عملية التخطيط كان يهمنا أن تهبط الطائرات فى مكان آمن، وما يدلل على ذلك اتصال السفارة المصرية بالجبهة الشعبية فى عمان، وتوسط الرئيس جمال عبد الناصر بإنهاء موضوع الرهائن ، على أن تتولى الحكومة المصرية عمليات نقلهم، ومتابعة مطالب الجبهة، حيث وافقت الجبهة بمجرد تدخل عبد الناصر، وسلمت الرهائن لعقيد مصري يدعى (إبراهيم الدخاخنة)»[1].

واكتفت الجبهة بتفجير الطائرات الأربع، وذلك فى ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، وبعد ذلك مباشرة أطلق صراح فدائيي الجبهة المعتقلين فى السجون الأوروبية، ونقلوا إلى القاهرة يوم ٣٠ أيلول سبتمبر[2]. وقد برر حبش ذلك بقوله: « إن قضية

(*) وافق الرئيس عبد الناصر على مقترحات روجرز ، فى ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٧٠.

(١) الجبهة الشعبية :جورج حبش ، مرجع سبق ذكره، ص٣.

(٢) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٨.

الرهائن لم تعد مكاناً مهماً بالقياس إلى ما هو حاصل من معارك تهدد مصير الثورة فى الأردن(1). وقد أسهمت هذه العمليات فى عرض قوة الجبهة تجاه الحكومة الأردنية، حيث إن الارتباك الناجم عنها سيعطل مؤقتاً ميزان القوى فى الأردن، ويتيح فرصة للفدائيين لأخذ زمام المبادرة العسكرية(2). وإحراج العاهل الأردني أمام شعبه، وأمام أصدقائه الغربيين (3).

وقد رأى كثير من المحللين أن ذلك أعطى المبرر للنظام الأردني بعد ذلك بأيام لمهاجمة قواعد الثورة وتصفيتها(4). ففى ١٦ أيلول سبتمبر ١٩٧٠، أعلن الملك حسين تشكيل حكومة عسكرية جديدة، وفى فجر اليوم التالي بدأ جيشه بتطويق ومهاجمة الفدائيين حول عمان، ومع أن كثيرين داخل الحركة الوطنية الفلسطينية قد احتجوا فيما بعد على أسلوب خطف الطائرات الذى مارسته الجبهة، وما نتج عنه من إثارة النظام الأردني على الفدائيين، إلا أن رأياً قوياً داخل الجبهة الشعبية ظل مصراً على الدفاع عن هذا الأسلوب. واحتدم النقاش حول هذا الموضوع داخل الجبهة، وداخل الحركة الفدائية الفلسطينية بمجملها(5).

وقد تكشف الخلاف بصورة قوية فى أثناء اجتماع للجبهة عقد فى بيروت فى ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١. فقد شن اليساريون فى الجبهة الشعبية هجوماً عنيفاً على مسؤول المجال الخارجي فى الجبهة وديع حداد ومساعديه، وفرضوا قراراً

(١) الجبهة الشعبية :جورج حبش، مرجع سبق ذكره، ص٢- ٤.
(٢) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٣٨٢.
(٣) كوبان: مرجع سبق ذكره ص ٣٨٢.
(٤) محسن صالح: فلسطين، دراسات ...، مرجع سبق ذكره، ص٤٠١.
(٥) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٨.

بوقف عمليات خطف الطائرات، وأى عمليات مماثلة ضد أهداف مدنية[1].

ووصلت الأمور إلى الذروة عندما اختطفت طائرة تابعة لشركة « لوفتهانزا » الألمانية، وكانت قد أقلعت من مطار نيودلهي، وتم تغيير مسارها إلى عدن فى ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٧٢، ونفت الجبهة الشعبية مسئوليتها عن العملية، لكن الخاطفين كانوا يتبعون أوامر حداد، ورد أعضاء المؤتمر العام الثالث للجبهة الشعبية فى ٧ آذار/ مارس ١٩٧٢، بصورة حازمة، إذ صوتوا على حل الجهاز الخاص أو « المجال العسكري الخارجي» وحلت محله لجنة طوارئ عسكرية. لكن الجبهة الشعبية لم تدر ظهرها تماماً إلى العمليات الخارجية، فقد أوكلت إلى أعضائها فى الخارج بعض المهمات التى كان يتولاها الجهاز الخاص سابقاً، وذلك - كما قال حبش - «إن إنهاء عمليات اختطاف الطائرات لم يستبعد توجيه ضربات ضد مصالح إسرائيلية صهيونية، وإمبريالية، ورجعية أخرى خارج فلسطين»[2].

وكانت الجبهة الشعبية قد نفذت هجوماً بصواريخ أر.بي.جي -٧ على ناقلة النفط الإسرائيلية-(كورال سي) عند مدخل البحر الأحمر- فى ١١ حزيران/ يونيو ١٩٧١- وهى متجهة من «خرج» إلى إيلات[*]. وقد حددت الجبهة فى بيان لها أن

---

(١) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، مرجع سبق ذكره، ص٦٥.

(٢) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٠.

(*) كانت الناقلة الإسرائيلية تحمل خمسة وستين ألف طن من النفط الإيراني، وكان المفروض أن تفرغ الناقلة حمولتها فى ميناء إيلات، حيث يضخ النفط عبر الأنبوب الإسرائيلي، ليتم نقله بعد ذلك من شاطئ البحر المتوسط بحاملات أخرى إلى البلاد المشترية، الأمر الذى يقلل، إلى حد بعيد، من مصروفات عملية النقل، ويزيد فى الترابط بين مصالح الشركات البترولية وإسرائيل، ويضاعف من أهمية دور إسرائيل فى عملية الاقتصاد الامبريالي. انظر: الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، مصدر سبق ذكره، ص٦١، وانظر كذلك بيان الجبهة الشعبية رقم (١) حول تعرض وحدات الجبهة لناقلة نفط إسرائيلية. الهدف، (بيروت)، العدد (١٠٥) ١٩/ ٦/ ١٩٧١، ص٥.

هدف العملية جاء للتأكيد على استراتيجية ضرب العدو فى كل مكان، وخصوصاً فى نقاط تلاقي مصالح العدو الإسرائيلي مع المصالح الامبريالية والرجعية، وتوجيه ضربة إلى كل من يزعم أن المقاومة عاجزة عن متابعة النضال، وأنها تسير على طريق التراجع[1]. وقد كانت عملية «كورال سي» البحرية ذات مغزى استراتجيي مهم، حيث كشفت على الصعيد السياسي امتداد حلف المصالح القائم بين إسرائيل والامبريالية والرجعية ، كما أنها أكدت على الصعيد العسكري إمكان تحقيق « الخنق الاستراتيجي فى منطقة بعيدة عن الأرض المحتلة، كذلك أحدثت هذه العملية ضجة عالمية، وكان من الواضح أنها تفضح منطق «الحدود الآمنة» وتؤثر فى موقف إسرائيل الدولي»[2].

وذكرت مجلة The Ecomomist البريطانية« فى هذا السياق أن أهمية هذا الحادث واضحة تماماً. حيث أظهر الفدائيون أنهم على الرغم من كل محاولات قمعهم، فإنهم « أحياء» ويعرفون كيف يضربون فى المكان والزمان[3].

وكانت المعارك التى أشعلها النظام الأردني ضد الثورة الفلسطينية، التى أدت إلى إخراجها من الأردن، أورثت الرغبة فى الانتقام، والتعويض عن حالة العزلة التى حاول النظام الأردني فرضها على الثورة، وإشعار العالم، بأن المقاومة الفلسطينية لا تزال قوية، وأن يدها طويلة.

وكانت هذه الأحداث كافية لإقناع بعض قيادي فصائل الثورة بأنه من المفيد

(١) البيان رقم (٢) للجبهة الشعبية حول تعرض إحدى وحداتها الضاربة لناقلة نفط إسرائيلية المرجع نفسه، ص٥.(٢) انظر كذلك الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية العام ١٩٧١، مرجع سبق ذكره، ص٦١.

(٢) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، مرجع سبق ذكره، ص٦١.

(٣) المرجع نفسه، ص٦٢.

اللجوء إلى قدر محدود من العمليات الخارجية للتغطية على بناء قواعد عسكرية فى لبنان، فاعتمدت فروع وقيادات من حركة فتح على خبراء من الجبهة الشعبية فى هذا المجال خلال الفترة من ١٩٧١- ١٩٧٢(١). فكانت أول عملية خارجية بارزة لحركة فتح اغتيال رئيس الحكومة الأردنية، (وصفي التل) فى القاهرة فى ٢٨ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧١، حيث قام بتنفيذها عناصر من جهاز الرصد التابع لحركة فتح، والذي شكل منه منظمة أيلول الأسود(*).

وقد قام عضو سابق(*). فى الجهاز الخاص لوديع حداد، وثلاثة أعضاء من حركة فتح فى ٨ آيار/ مايو ١٩٧٢ باختطاف طائرة تابعة لشركة « سابينان» البلجيكية، كانت متجهة إلى مطار بن غوريون، واستخدم الفدائيون اسم منظمة أيلول الأسود، حيث طالب الخاطفون بإطلاق سراح ١٠٠ أسير فلسطيني، لكن العملية فشلت، وقتل اثنان من الخاطفين، وأسر الاثنان الآخران، وتم تحرير الرهائن بعد أن اقتحم الكوماندوز الإسرائيلي الطائرة. وقد نفت حركة فتح مسئوليتها عن العملية، ولكنها أشادت بها، وتباهت بأن انتباه ملايين العرب تركزت لمدة ٢٤ ساعة على مطار اللد فوق أرضنا الحقيقية(٢).

وأيدت فتح العمليات المماثلة التى قامت بها الجبهة الشعبية(٣). خاصة عملية

(١) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩ – ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص١٩٣- ١٩٤.

(*) يقول صلاح خلف: «أن بروز منظمة أيلول الأسود هو رد فعل عفوي محض، من قبل القواعد فى عدد من القواعد الفدائية ومنها حركة فتح، نتجت عن أحداث الأردن. للمزيد : انظر: كوبان: مرجع سبق ذكره، ص ٩٦.

(*) هو (على طه).

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧.

(٣) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩- ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص١٩٥.

مطار اللد التى نفذها ثلاثة من أعضاء الجيش الأحمر اليابانى، والذين يعملون لصالح الجبهة الشعبية، حيث وصف كمال عدوان – عضو اللجنة المركزية لحركة فتح – العملية بأنها عملية هجوم عادية كأي عملية هجوم أخرى تقوم بها وحدة مقاتلة على أى مستعمرة أو معسكر للاحتلال، وأضاف « صحيح أن خروجنا من الأردن قد أفقدنا فاعلية أساسية، ولكن هذا الخروج لم يؤثر على قدرتها القتالية»[1].

وفى ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢، هاجم ثمانية من منظمة أيلول الأسود، إسرائيليين فى قرية الألعاب الأولمبية فى ميونخ، وطالبوا بالإفراج عن ٢٠٠ أسير فلسطيني فى السجون الإسرائيلية مقابل إطلاق الأحد عشر رياضياً إسرائيلياً الذين احتجزتهم المجموعة الفدائية، ولكن إسرائيل رفضت الطلب، وقامت إسرائيل وألمانيا بوضع خطة مشتركة لقتل الفدائيين وتحرير الرهائن، لكن الخطة منيت بالفشل، إذ قتل الرهائن الإسرائيليين، مع خمسة من الفدائيين، واعتقل الباقون[2].

وقد تعاطفت البلاد العربية مع شهداء ميونخ ، وتم الإعلان عن حداد رسمي فى عدد من البلاد العربية، وكتب على الجدران عبارات مثل: كلنا أيلول الأسود، وبررت فتح هذه الأعمال، بأن الطريق إلى فلسطين مغلق، نتيجة إرادات هى فى غالبيتها عربية، فلم يعد أمام الشعب الفلسطينى إلا أن يستخدم سلاحه أينما وحيثما وجد الفرصة لمواجهة عدوه[3].

وفى ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢ تمكن فدائيان من الجبهة الشعبية من

(١) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤٥٠.

(٢) محمد شديد: العنف الثوري كعامل فى السياسية الشرق أوسطية للولايات المتحدة، شؤون فلسطينية ، (بيروت) عدد (٩٣) يوليو أغسطس (تموز/ آب)١٩٧٩، ص٢٠٧.

(٣) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩ – ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص١٩٥.

السيطرة على طائرة بوينغ (٧٢٧) تابعة لشركة « اللوفتهانزا » الألمانية الغربية، خلال قيامها برحلة بين دمشق وفرانكفورت، وتوجهوا بها إلى مطار زغرب فى يوغسلافيا لمبادلتها وطاقمها بالفدائيين الثلاثة المعتقلين فى سجون ألمانيا الغربية منذ عملية ميونخ، وتم الأفراح عنهم(*).

وفى ٢٧ حزيران / يونيو ١٩٧٦، اختطفت مجموعة تابعة لوديع حداد طائرة فرنسية على متنها ركاب إسرائيليين، وهى فى طريقها من تل أبيب إلى باريس، بعد توقف قصير فى مطار أثينا، وحولت مسارها إلى مطار عنتيبي فى أوغندا، وطالب المختطفون إطلاق سراح ٤٠ فلسطينياً فى السجون الإسرائيلية، وعدد من المعتقلين فى سجون أوروبا، ولكن العملية فشلت بعد أن اقتحم الكوماندوز الإسرائيلي الطائرة وقتل الخاطفين(١).

وقد وقع المزيد من هذه العمليات على خلفية ازدياد الخطر على الحركة الفلسطينية(*). وكان أكثر ما يبعث على القلق هو التحديات السياسية لمكانة منظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب الأضرار السياسية فى مجال التأييد الدولي والرأي العام.

وكانت إسرائيل نتيجة لهذه العمليات توقع خسائر كبيرة من خلال عملياتها

(*) وهم عبد الخير الضناوي، وسمير محمد عبد الله، وإبراهيم مسعود بدران. فلسطين الثورة، (بيروت)، عدد (١٩) / ١١/ ١٩٧٢، ص٤.

(١) جوردان توماس: التاريخ السرى للموساد (ترجمة أحمد شاهين ومجدى شرشر)، مكتبة سطور، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٥٠.

(*) مثل مهاجمة السفارة السعودية فى الخرطوم بتاريخ ٨ أذار/ مارس ١٩٧٣، محاولة نسف الشقة التى يقيم بها السفير الإسرائيلي فى نيقوسيا والاستيلاء على السفارة الإسرائيلية فى بانكوك فى كانون الأول/ ديسمبر١٩٧٣.

الانتقامية. فقد قتل المتحدث الرسمي باسم الجبهة الشعبية (غسان كنفانى) جراء عبوة وضعت فى سيارته فى ٨ تموز/ يوليو ١٩٧٢، بينما أصيب بجروح كل من مدير مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية (أنيس الصايغ) فى ١٩ تموز/ يوليومن العام نفسه، ورئيس مجلة الهدف (بسام أبو شريف)، بعد ذلك بستة أيام جراء انفجار رسائل ملغومة، وأرسلت رسائل مفخخة إلى مسئولي منظمة التحرير الفلسطينية فى كل من الجزائر، وطرابلس، والقاهرة واغتالت ممثلي حركة فتح فى روما، وائل زعيتر، ومحمود الهمشرى فى باريس، وحسين أبو الخير فى نيقوسيا[1]. وكمال عدوان، ومحمد يوسف النجار، وكمال ناصر، الذين قضوا إثر غارة إسرائيلية قامت بها وحدة عسكرية إسرائيلية على منازلهم فى بيروت فى نيسان/ إبريل ١٩٧٣[2].

وقد شكل هجوم ميونخ الذى نفذته منظمة أيلول الأسود علاقة تحول عند القيادة الفلسطينية، حيث هددت المكاسب الدبلوماسية التى حققتها منظمة التحرير الفلسطينية[3]. لذلك انعقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لمناقشة الاستمرار فى تنفيذ العمليات الخارجية، وتأكد هذا التوجه لدى منظمة التحرير الفلسطينية وفتح، عندما تم إلقاء القبض يوم ٢٧ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧٤، على ستة وعشرين شخصاً كانت لهم صلة باحتجاز طائرة بريطانية، وفى نهاية كانون الثانى/ يناير ١٩٧٥ أكد أبو إياد أن هذه الأفعال لن تتكرر مرة أخرى، ويرجع البعض اتخاذ المنظمة وحركة فتح هذا القرار كبادرة حسن نية من جانب منظمة

(١) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤٥٣

(٢) ماهر الشريف: البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص٢١٩.

(٣) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤٥٢- ٤٥٣.

التحرير الفلسطينية ، على أمل أن تتلقى دعوة للمشاركة فى مؤتمر جنيف للسلام[1].

أما الجبهة الشعبية فرغم أنها أعلنت انتهاء هذا النوع من العمليات، فإنها قامت بخطف طائرتين عام ١٩٧٣ (طائرة لوفتهانزا) ونقلتها إلى عدن، وطائرة بوينغ يابانية حيث حولتها إلى دبى، وفى شباط/ فبراير، شاركت فى هجوم على مصفاة للزيت فى سنغافورة، تلاه الهجوم والسيطرة على السفارة اليابانية فى الكويت،لتأمين حرية فدائيي سنغافورة،(فلسطينيان ويابانيان من مقاتلى الجيش الأحمر) والذين يعملون مع الجبهة الشعبية، وقام وديع حداد باختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية اليابانية فى٢٠تموز/ يوليو ١٩٧٣ وحول اتجاهها إلى ليبيا، الأمر الذى دفع بالجبهة الشعبية إلى الإسراع بنفى مسؤوليتها عن العملية[2].

وخلاصة القول فإن نجاح العمليات الخارجية فى لفت نظر العالم إلى المشكلة الفلسطينية وردة الفعل العكسية التى نجمت عنها، دفعا الجبهة الشعبية إلى إعلان انتهاء هذا النوع من العمليات[3] ويوضح الجدول التالي العمليات الخارجية للجبهة الشعبية.

(١) شديد : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٥.

(٢) صايغ:الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤٥٢.

(٣) انظر ملحق رقم (٧).

والجدول التالي يوضح عمليات الجبهة الخارجية(*).

التاريخ	الهدف	المكان	ملاحظات
٢٣ تموز/ يوليو ١٩٦٨	خطف طائرة « بوينغ – ٧٠٧ » تابعة لشركة العال الإسرائيلية.	روما	حولتها إلى الجزائر
٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨	مهاجمة طائرة « بوينغ » تابعة لشركة العال الإسرائيلية	أثينا	حولت إلى دمشق
١٩ شباط/ فبراير ١٩٦٩	مهاجمة طائرة بوينغ تابعة لشركة العال الإسرائيلية في مطار زوريخ	سويسرا	
٢٢/ آيار مايو ١٩٦٩	التخطيط لاغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي بن-غوريون	كوبنهاجن	
١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٩	تفجير عبوتين (مخازن) يملكها يهود	لندن	
١٥ آب/ أغسطس ١٩٦٩	استهداف مكتب شركة الملاحة الإسرائيلية « زيم»	أثينا	

(*) المصادر:
- مخطوطة سجل الخالدين: للجبهة الشعبية، صدرت عن معتقلين الجبهة في سجون الاحتلال، أرشيف الجبهة الشعبية شمال غزة.
- خورشد: دليل ....، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥ - ١٢٦ .
- شؤون فلسطينية العدد (١٣) أيلول / سبتمبر ١٩٧٢، ص٦.
- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٣، ٩٨٦، ٩٦٩، وعام ١٩٧٢، ص٢٣٧.
- كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٦.
- كاتز: مرجع سبق ذكره، ص٤٨، ٦١.
- صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره،ص٣٢٤، ٤٤٤، ٤٥٤.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، مرجع سبق ذكره، ص٦١- ٦٢.
- شديد: العنف الثوري، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٧.
- توماس: التاريخ السري للموساد ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٠ .

التاريخ	الهدف	المكان	ملاحظات
٢٩ آب/ أغسطس ١٩٦٩	خطف طائرة أمريكية	لندن	
٣٠ آب/ أغسطس ١٩٦٩	عبوة ناسفة فى مؤسسة « ماركس سبنسر» الصهيونية	ألمانيا الغربية	
٣٠ آب/ أغسطس ١٩٦٩	عبوة ناسفة فى مؤسسة « سيلفر ايدجز – الصهيونية.	لاهاى	
٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩	هجوم بالقنابل على السفارة الإسرائيلية فى بون	ألمانيا الغربية	
٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩	هجوم بالقنابل على السفارة الإسرائيلية فى لاهاي	لاهاى	
٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩	هجوم بالقنابل على مكتب شركة طيران العال الإسرائيلية	بروكسل	
١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩	محاولة انقلاب	الأردن	
١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩	وضع عبوات ناسفة فى نادى الضباط الأمريكي	الولايات المتحدة	
٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩	محاولة استيلاء على طائرة أمريكية	أثينا	
٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠	محاولة اختطاف طائرة بوينغ (٧٠٧) تابعة لشركة العال الإسرائيلية	امستردام	
٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠	اختطاف طائرة « سويس إير» من طراز دى س – ٨	سويسرا	حولت إلى الأردن
٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠	اختطاف طائرة « بوينغ ٧٠٧» أمريكية	اجواء بروكسل	حولت إلى الأردن
٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠	اختطاف طائرة «جومبوجيت – بوينغ ٤٧ تابعة لشركة بان امريكا	امستردام	حولة إلى القاهرة

التاريخ	الهدف	المكان	ملاحظات
٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠	اختطاف طائرة «سي. سى -١٠» بريطانية	بومباي	حولت إلى الأردن
١٠ نيسان/ إبريل ١٩٧٠	قصف بالصواريخ ناقلة نفط إسرائيلية (كورال سى)	البحر الأحمر (جزر البريم)	
٨ آيار/ مايو ١٩٧٢	اختطاف طائرة تابعة لشركة سابينا البلجيكية (عملية مشتركة)	بلجيكا	
١٦/ آب / أغسطس ١٩٧٢	محاولة تفجير طائرة عال إسرائيلية		
٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢	اختطاف طائرة ألمانية	زغرب	حولت إلى ليبيا
كانون الثانى / يناير١٩٧٣	اختطاف طائرة ألمانية		حولت إلى دبى
كانون الثانى/ يناير١٩٧٣	اختطاف طائرة بوينغ يابانية		
شباط/ فبراير/ ١٩٧٣	هجوم على مصفاة بترول	سنغافورة	
شباط/ فبراير ١٩٧٣	هجوم على السفارة اليابانية	الكويت	
٢٠ تموز/ يوليو ١٩٧٣	اختطاف طائرة يابانية		حولت إلى ليبيا
٢٧ تموز/ يوليو ١٩٧٦	اختطاف طائرة فرنسية		حولت إلى ليبيا



المواقف الفلسطينية والدولية من العمليات الخارجية

وعند تحليل المواقف الفلسطينية، والدولية للعمليات الخارجية خاصة خطف الطائرات، فأنها تنقسم ما بين مؤيد ومعارض، حيث اعتبرها البعض رداً مشروعاً على وحشية العدو، وجزءاً من الحرب المفتوحة ضد المصالح الإمبريالية العالمية، ورأى آخرون أن تلك العمليات تعرض حياة مواطنين أبرياء من مختلف الجنسيات إلى الخطر، إلى جانب أنها تسيء إلى الثورة الفلسطينية وتشوه وجهها الإنساني.

فلم تجمع حركة فتح على جدوى العمليات الخارجية، طيلة الفترة التى سبقت الخروج من الأردن، ولذلك انفردت الجبهة الشعبية بهذه العمليات، حيث هاجم هانى الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ضرب الممتلكات الإسرائيلية خارج فلسطين، وقال إن قتل جندى من جنود العدو فى أى مكان من فلسطين أفضل بكثير من ضرب طائرة إسرائيلية فى زوريخ مثلاً"[1]. وفى السياق نفسه أكدت فتح على حرص الثورة دائماً على عدم التعرض لسلامة المدنيين، وأشارت إلى أن إسرائيل تستخدم الطائرات المدنية لنقل معدات عسكرية[2].

وكانت أزمة العجز من أثبات الحضور على ساحة المواجهة العسكرية مع إسرائيل، التى صارت فصائل المقاومة تواجهها بعد الخروج من الأردن، قد تفاقمت كثيراً بعد نجاح جيش الاحتلال فى صيف عام ١٩٧١، فى أضعاف عملية

(١) هاني الحسن: محاضرة لهانى الحسن فى الكويت ١٤/ ٤/ ١٩٧٠، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٤.

(٢) عدوان، حركة فتح ١٩٦٩ - ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص١٩٣.

المقاومة المسلحة فى قطاع غزة إلى حد كبير (*).

وبهدف تجاوز تلك الأزمة، اندفعت حركة فتح نحو ممارسة أسلوب العلميات الخارجية على نطاق واسع(1). ومع أن قيادة فتح قد نفت رسمياً وجود أي علاقة مباشرة بينها وبين منظمة أيلول الأسود، إلا أنها أرجعت، على لسان بعض رموزها البارزين، نشؤ هذه المنظمة إلى «التآمر» على الثورة الفلسطينية، واعربت عن تفهمها لدوافع فدائييها الذين يموتون ليحيا الشعب الفلسطينى، مؤكدة على حق هذا الشعب فى أن يقاتل من أى بقعة من العالم وحيث يكون العدو، ولا سيما بعد أن حرم من حقه الأساسي فى القتال على أراضيه(2).

وفى ردها على الانتقادات التى وجهت إلى العمليات التى تؤدى بحياة المدنيين شددت قيادة فتح، فى ذلك الحين على أن النقاش حول هذه العلميات يجب أن يتركز حول عدالتها، أو عدم عدالتها وليس حول طبيعتها أو نتائجها، معتبره أن طبيعة المجتمع الإسرائيلي – العسكرية – هى التى فرضت على الثورة الفلسطينية توسيع دائرة الصراع(3). وجادل عرفات بمنطق مماثل بقوله: « لا يمكن وصف العنف السياسي وسط حركة شعبية بالإرهاب، فهو ملائم فى ظروف موضوعية

(*) اتخذت إسرائيل اعتباراً من شهر تموز/ يوليو ١٩٧١ سلسلة من الإجراءات التى استهدفت عزل الفدائيين الفلسطينيين الناشطين فى المخيمات وأحياء المدن، ووسط بيارات البرتقال، عن قاعدتهم الشعبية، تمثلت فى ممارسة سيادة التهجير السكانى وشق طرق أمنية داخل المخيمات، وهدم البيوت، وبناء سياج حول القطاع. انظر: الشريف البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص٢١٩.

(١) المرجع نفسه، ص٢١٩.

(٢) حديث صحفي لأبو إياد (صلاح خلف) النهار، (بيروت) ١/ ٢/ ١٩٧٣، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، مصدر سبق ذكره، ٢١٩.

(٣) كمال عدوان: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٤–٣٠٥.

معينة وفى مرحلة محددة»[1].

وبعد عملية ميونخ التى وقعت فى أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢، قررت حركة فتح وقف التعاطي الذى كان يقوم به أعضاؤها بالاشتراك مع أعضاء أيلول الأسود وقد أعطيت التعليمات اللازمة عبر أجهزة فتح المختلفة، لكن حالتين من هذه الحالات الذين وضعت حركة فتح الثقة فيهم للاتصال بالحكومات الداعمة لأيلول الأسود رفضوا الانصياع لتلك التعليمات، وقاموا بالانحياز الفعلي إلى الحكومات التى كانوا مكلفين بالاتصال بها، فما حدث لأحمد عبد الغفار (أبو محمود)، مع ليبيا ولصبري البنا (أبو نضال) مع العراق، فعندما ظهر هذا الانحياز إلى العلن، أعلنت فتح حكماً بالإعدام على الرجلين. ففى خريف ١٩٧٤، اغتيل (عبد الغفار) فى ظروف غامضة أثناء عودته إلى بيروت.

أما (صبري البنا) فقد تمكن من الاختفاء، وبقى يشكل إزعاجا لحركة فتح طوال السنوات العشر التالية[2].

أما موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فكان ضد العمليات الخارجية، واعتبرتها ممارسة إرهابية، مؤكدة على أن مهاجمة بعض الأهداف الإسرائيلية فى الخارج لا يؤثر جدياً على اقتصاد العدو، وأضافت أن أثر هذه العلميات ينحصر بشكل رئيسي فى المجال الدعاوي، الذى حصيلته تكون بالنهاية سلبية، كما أنها تتيح للدعاية الصهيونية فرصة تصوير الفدائيين بأنهم جماعة من القتلة والمجرمين[3]. مدعية أن هذا الأسلوب لن يخرج المقاومة من مأزقها الراهن، ولن يساعدها على

(١) الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٢.
(٢) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٩٧.
(٣) خورشد: دليل ...، مرجع سبق ذكره، ص١٥٩.

«تكتيل » أوسع الجماهير الشعبية في النضال ضد مخططات التصفية التي تواجهها [1].
كما ادعت الجبهة الديمقراطية أن مثل هذه العمليات تحرف النضال المسلح نحو اتجاهات فردية إرهابية تدفع الجماهير إلى التحلق حول البطولات الفردية بدلاً من تنمية واحترام البطولة الجماعية الجماهيرية[2]. ويلاحظ أن الجبهة الديمقراطية كانت الأعلى صوتاً في إدانة الجبهة الشعبية وهذا أمر متوقع في ضوء الخصومة المريرة بين الشريكين السابقين.

أما « جبهة التحرير العربية» فاعتبرت هذه العلميات جزءاً من استراتيجية المواجهة مع العدو مع اختيار الأهداف وتوقيت العمليات يجب أن يعطى أهمية كبيرة نظراً لما تمثله هذه العمليات من انعكاسات على الرأى العام العالمى[3].

وشكلت العمليات الخارجية إحدى مبادئ ميثاق « الجبهة الشعبية- القيادة العامة» والتى دعت إلى ضرورة قتال العدو أينما وجد [4]. مبررة ذلك بأن العدو لا يتمثل فى إسرائيل وحدها، بل أيضا بالاستعمار الذى يحميها ويدعمها، لذلك فإن النضال فى سبيل التحرير لا يعنى بالضرورة حصر هذا النضال ضمن البقعة المحتلة وإنما يتعداها بالضرورة لضرب كل مؤسسة صهيونية فى أى مكان يستفيد منها فى ديمومة احتلاله[5].

أما جهة النضال الشعبي، فاعتبرت أن ضرب المصالح الامبريالية والصهيونية

(١) حديث صحفي لياسر عبد ربه ، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣ ، مصدر سبق ذكره، ص٧٤- ٧٥.

(٢) قيس عبد الكريم، فهد سليمان: الجبهة الديمقراطية...، مرجع سبق ذكره، ص١٥٤ .

(٣) الثائر العربى، (عمان)، العدد (٢٣). ٢١/ ٤/ ١٩٧٠، ص٩.

(٤) عصام الدين فرج: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١٩٧

(٥) خورشد: دليل ...، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٦.

أينما كانت هى حق مشروع، إذ أنه يوسع رقعة الصدام مع العدو ويشتت قواه[1].

وكانت الهيئة العاملة لتحرير فلسطين ترى أن العمليات الخارجية شأنها شأن أى عمل عسكري آخر، مرهون نجاحها أو إخفاقها بمدى تخطيطها، وتحديد أهدافها، مع اقتصارها على الدول المعادية، ويجب أن تتقيد بالمقاييس التالية[2].

- ينبغي أن يكون هدف العملية العسكرية واضحاً وإيجابياً.
- تجنب القيام بالعمليات الخارجية فى أراضى الدول الصديقة واقتصارها على الدول الامبريالية المعادية.
- العنف ليس هو الهدف، وإنما هو وسيلة، فلا يلجأ إلى العنف إلا فى حالت الضرورة.
- أن تراعى فى العملية مقاييس الأخلاق والرجولة.

أما منظمة الصاعقة التى ترعاها سورياً فامتنعت عن القيام بعمليات خارجية، لكنها طرحت رأيها القائل « بما أن النضال لا يمكن أن يتم فى فراغ، فلا بد من خوضه فى الشتات، وأضافت: «عجزت المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة) من إعادة الشعب العربى الفلسطينى إلى أرضه، وبالتالي فإنه من الطبيعى أن تصبح كل أرجاء العالم. بما فيها أثينا، وباريس، ونيويورك، والقدس المحتلة، أماكن ملائمة للفلسطيني... كى يواصل نضاله لاستعادة وطنه» وكررت الصاعقة أيضا الحجة القائلة بحق الفلسطينين بضرب الأهداف الإسرائيلية فى كل مكان، لأن الصهيونية » حركة عالمية، لديها منظمات وأنشطة فى مختلف أنحاء العالم، وستنتفي الحاجة إلى مهاجمة المصالح الإسرائيلية حول العالم فقط عندما تحرم الحكومات

(١) فرج: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٨.

(٢) خورشيد: دليل ...،مرجع سبق ذكره ، ص٢٣٩.

المضيفة إسرائيل حرية التصرف فى أراضيها[1].

أما الشيوعيون فقد عارضوا بحزم لجوء حركة المقاومة إلي هذا النمط من العمليات، فاعتبر الحزب الشيوعي الأردني- تعقيباً على عملية اغتيال وصفي التل- أن أسلوب الاغتيالات عمل مرفوض فى حل الخلافات السياسية مهما كانت الدوافع، والمبررات، ونددد الحزب الشيوعي فى إسرائيل بالعمليات التى تهدف إلى المساس بالمدنيين والطيران المدنى باعتبارها تلحق ضرراً شديداً بالنضال العادل للشعب العربى الفلسطيني، محملاً فى الوقت نفسه، حكام إسرائيل قسطاً كبيراً من المسئولية عن المآسي الناجمة عنها، نظراً إلى كونها تنبت على خلفية استمرار الاحتلال... وعلى خلفية القمع الوحشي فى المناطق المحتلة[2].

أما عن الموقف العالمي لهذه العمليات فقوبلت العمليات الخارجية للمقاومة الفلسطينية بحملة إسرائيلية قوية ومنظمة لإدانة «الإرهاب» ووجهت إسرائيل اتهامات ضد المقاومة، ليس فقط لتتبنى العداء ضدها، لكن أيضا لتبني نشاطاً دعائياً ضد حقوق الشعب الفلسطينى، ولتقيم حاجزاً دفاعياً لخطواتها القادمة، ولتبرير موقفها المعادى ضد المقاومة[3].

ووصفت الدعاية الإسرائيلية أى عمل عسكري للمقاومة الفلسطينية بالإرهاب، وقدمته كنموذج للإرهاب الدولي، وأن الفلسطينيين متورطين فى شبكة إرهاب دولية حول العالم، وليس ضد إسرائيل فقط[4].

(١) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره ص٣٢٥.
(٢) الشريف: البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٠.
(٣) فرج: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١٩٩.
(٤) المرجع نفسه، ص١٩٩.

وقدمت الصحافة الغربية حملة عنصرية محرضة، حيث اعتبرت عمليات خطف الطائرات عملاً وحشياً، يمثل اعتداءً على تقاليد المجتمع الأوروبي. كذلك قامت الصحف نفسها بتشويه حقيقية حادث اغتيال محمود الهمشري ممثل منظمة التحرير فى باريس، فأظهرته وكأنه حادث ناتج عن اقتنائه مواد متفجرة فى منزله[1].

وكتبت الصحافة العالمية – فى البداية – المصطلحات الإسرائيلية مثل المخربين والإرهابيين عند الحديث عن الفدائيين، ثم أخذت تدريجياً تحل محلها كلمات الوطنيين والمقاومة والفدائيين. وعززت تقارير الصحافة الأمريكية عن إرهاب منظمة التحرير الفلسطينية، التردد لدى الجمهور الأمريكي فى قبول المنظمة كممثل للفلسطينيين، وأظهر استطلاع عام ١٩٧٩ أجراه المعهد الكندي للرأي العام أن ٥٠٪ من عينة الاستطلاع ترى فى المنظمة أنها منظمة إرهابية، بينما ١٤٪ يرون أنها حركة تحرر[2]. وهى نتيجة تعكس تغطية وسائل الإعلام عن المنظمة.

أما الاتحاد السوفيتي والصين فقد وجها انتقادات حادة لهذه العمليات أثناء زيارات ومباحثات مع قيادات من الجبهة الشعبية[3].

أما موقف جمهورية مصر العربية فقد عبرت عنه إذاعة القاهرة عندما قالت « نجحت حركة التحرير الفلسطينية فى كسب الدعم العالمي وفى إشراك نفسها مع الثورة العالمية، وأضاف رئيس الوزراء عزيز صدقي، « فضحت هذه العمليات خاصة عملية مطار اللد حقيقة إسرائيل وكذب الإدعاءات الإمبريالية بأنها منيعة لا

(١) نفسه، ص١٩٩.

(٢) ميخائيل سليمان: صورة العرب فى عقول الأمريكيين (ترجمة عطا عبد الوهاب)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص١٩٢.

(٣) خليل: مرجع سبق ذكره، ص٣٧.

تقهر» وبعد الاحتجاجات الأمريكية على هذه البيانات، أعلن محمد حسن الزيات، الناطق باسم الحكومة المصرية آنذاك أن مصر تعارض خطف الطائرات[1].

اما عن موقف الأمم المتحدة،فقد استمرت خلال تلك المرحلة بالتأكيد على حق الشعب الفلسطينى الثابت فى تقرير مصيره، ففى عام ١٩٧٠ أكدت الجمعية العامة مطالبتها بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة، وبالكف عن انتهاك حقوق الإنسان، وأعلنت أنها تعترف بشعب فلسطين بالتساوي فى الحقوق، وبحق تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، واحترام حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف، هو عنصر لا غنى عنه فى إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط[2].

وقد أكدت الجمعية العامة فى قرارها رقم (٢٧٨٧) الذى صدر بتاريخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، على شرعية نضال الشعوب فى سبيل تقرير المصير، والتحرر من الاستعمار، والتسلط، والاستعباد الأجنبي، ولاسيما فى أفريقيا الجنوبية، كذلك الشعب الفلسطينى، بكل الوسائل المتوافرة التى تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة[3].

وقد حاولت إسرائيل استغلال العمليات الخارجية للمقاومة الفلسطينية، وطلبت من الأمم المتحدة عام ١٩٧٢، التحرك لوضع حد للإرهاب الفلسطينى، وإدراج الإرهاب الدولي على جدول أعمال الجمعية العامة[4].

---

(١) الريس، والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص١٣٤.

(٢) محمد الشراقة: العنف بين الإرهاب الدولي من أجل التحرير وتقرير المصير، رسالة ماجستير، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، الرباط ١٩٨٩، ص١٢٦.

(٣) عبد الرحمن: منظمة ....، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٠-٢٥١.

(٤) الموسوعة الفلسطينية : القسم العام، مج١، مرجع سبق ذكره، ص١٨٣ - ١٨٤.

وكانت الدول العربية والإفريقية قد ركزت أثناء مناقشة اللجنة السادسة لبند الإرهاب على الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة ، وتبنت الجمعية العامة فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢ لدى عرض الموضوع عليها، اقتراح دول عدم الانحياز، الذى يحث الدول على تكريس عنايتها لإيجاد حلول عادلة وسليمة للأسباب الأساسية التى تؤدي لأعمال العنف(١). وحق حركات التحرر الوطنى فى استخدام كافة الوسائل المتوفرة لديها فى سبيل تحقيق أهدافها، أو حصولها على حقوقهاالتى نص عليها ميثاق المنظمة(٢). ووجه عرفات رسالة إلى الجمعية العامة أثناء المناقشات، أوضح فيها الفارق بين الإرهاب وأعمال المقاومة التى ترمى إلى التحرر الوطنى(٣).

وفى المجمل ارتكزت الانتقادات - داخل المقاومة وخارجها - التى وجهت إلى العمليات الخارجيةعلى أنها تؤدي إلى رد فعل إسرائيلي ضد أهداف عربية وفلسطينية فى الأرض المحتلة والخارج.

- أنها تسيء إلى سمعة المقاومة الفلسطينية وإلى عدالة القضية الفلسطينية، وتستثير الرأي العام العالمي ضدها.

- إنها عملية هروب إلى الأمام تبحث عن الهدف الأكثر منالاً، وتبتعد عن الصراع المباشر مع العدو.

- أنها تعتمد على الإثارة والبطولات الفردية، وأوجدت حساً إعلامياً ساوى بين العمل الجماهيري والإرهاب الفردي.

- أنها لا تلاقي تأييداً من الأوساط التقدمية والديمقراطية التى تدعم المقاومة.

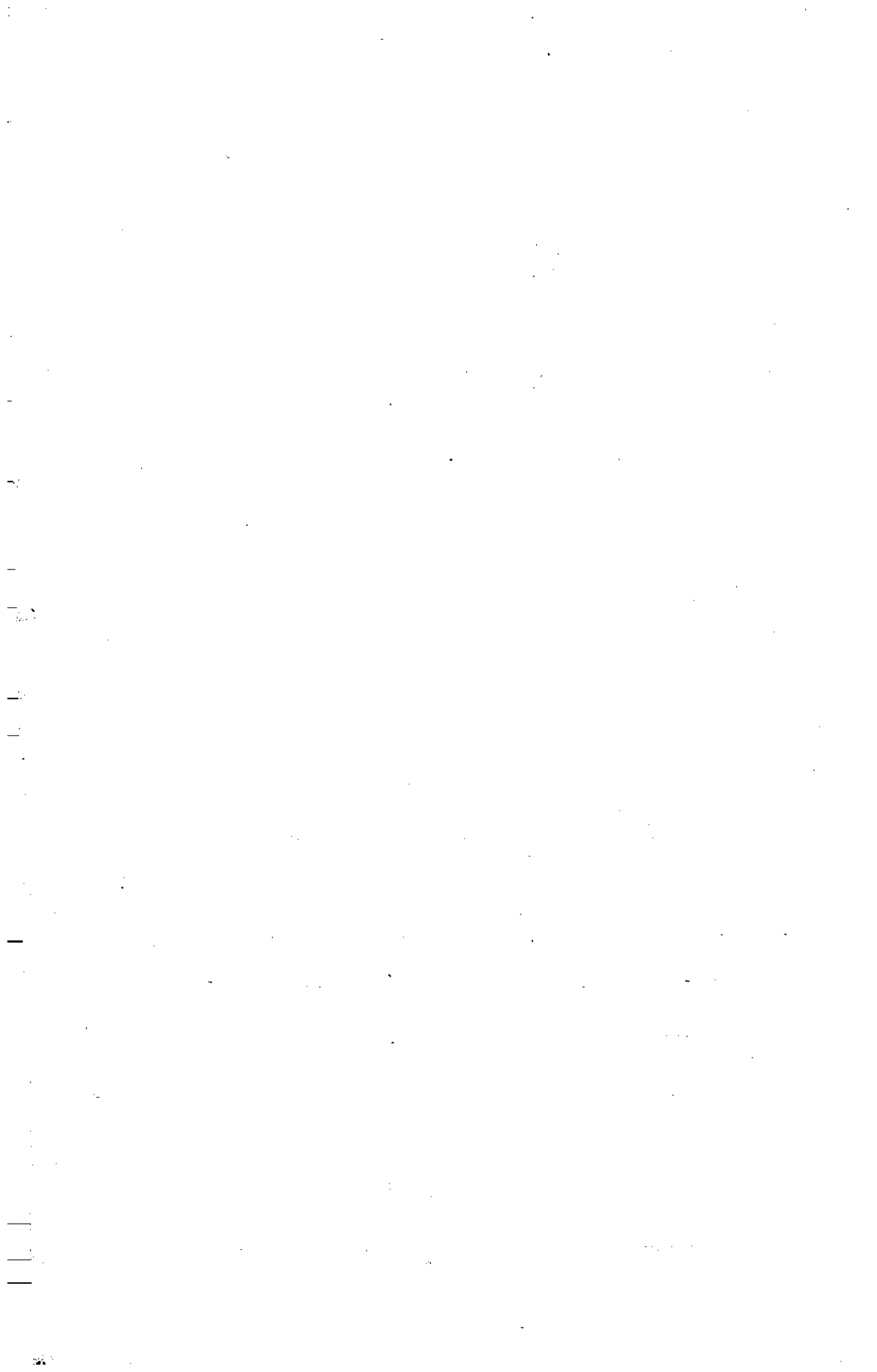
(١) عبد الرحمن: منظمة ...،مرجع سبق ذكره، ص٢٥١.
(٢) فرج : منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص٢٠١.
(٣) المرجع نفسه، ص٢٠١.

ويمكننا القول بأن العمليات الخارجية التى نفذتها الجبهة الشعبية حققت عدة أهداف أساسية، من بينها الإفراج عن معتقلين فلسطينيين فى سجون الاحتلال، كذلك نبهت الرأي العام وتحريك القضية الفلسطينية فى المحافل الدولية، وسلطت الضوء على أن هناك شعباً مشرداً وبدون وطن، فكانت القضية الفلسطينية قضية شبه مجهولة سياسياً من العالم الخارجي خصوصاً وأن الإعلام الغربي منحاز لإسرائيل، فجاءت العمليات المفاجئة المثيرة للثورة الفلسطينية عن طريق خطف الطائرات لتحقق الهدف الإعلامي، وتثير ضجة عند الغرب، وتفرض على وسائل الإعلام ضرورة طرح القضية الفلسطينية على المسرح الدولي.

كذلك حققت العمليات الخارجية شعار الجبهة الشعبية « ضرب العدو فى كل مكان» وأحدثت بلبلة وعدم طمأنينة فى إسرائيل، كما أنها جاءت للرد على الهجمات الإسرائيلية المتتالية على المخيمات الفلسطينية فى الداخل والخارج.

أما الادعاء بأن هذه العمليات أساءت لسمعة الثورة الفلسطينية واستعدت الرأى العام الأوروبي والأمريكي، فإن هذا القول لا قيمة له، إذ منذ متى هذا الحرص على رأي العالم الغربي الذى أدار ظهره فى تلك الفترة لكل القرارات الدولية التى اتخذت لصالح الحق العربي الفلسطينى، ومنذ متى نظر العالم الغربى نظرة احترام إلى الثورة الفلسطينية، وأما الادعاء بأن التجربة الفلسطينية هى الوحيدة التى اختطت لنفسها هذا الخط من أسلوب المقاومة فى ضرب مصالح العدو خارج أرضه، فإن هذا غير صحيح، حيث مارست الثورات التحررية المختلفة مثل هذا النوع من النشاط.





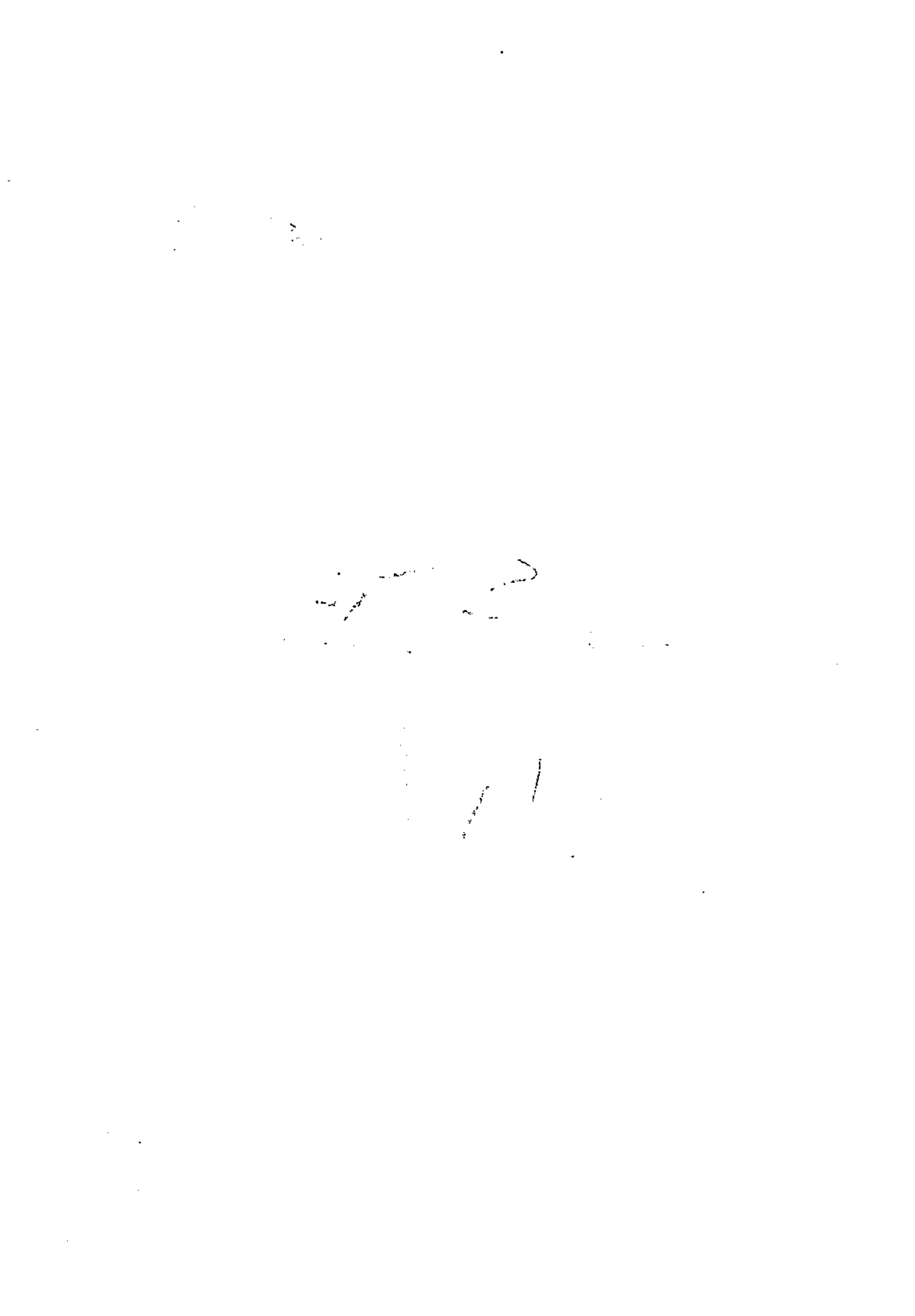


الفصل السادس

العلاقات الخارجية للجبهة







أولاً: على المستوى العربي

يمثل الإقرار بحتمية نسج العلاقة بين الثورة الفلسطينية ومحيطها العربي أحد القوائم المشتركة بين مختلف التيارات الممثلة للفكر السياسي الفلسطيني، إلا أن هذه العلاقة لم تعتمد بأي شكل من الأشكال على إعادة القضية الفلسطينية للوصاية العربية. فالعلاقة بين الطرفين مفروضة بفعل الانتماء القومي، والوقائع المادية والجغرافية، فضلاً عن الإحساس الفلسطيني بعجز الفلسطينيين عن تحرير فلسطين بمفردهم، فالثورة لن تتمكن من الصمود إلا في ظل نسج العلاقات مع الجماهير العربية، حيث أثبتت الأحداث أن افتقاد الثورة الفلسطينية لقواعدها الارتكازية فى البلدان العربية المحيطة بفلسطين يشكل أكبر تهديد لمسيرة الثورة ووجودها؛ ذلك أن الواقع الجغرافي الفلسطيني يحتم على الثورة الفلسطينية البحث عن القاعدة الآمنة في بلدان الطوق، وخصوصاً بعد تقوية إسرائيل للحزام الأمني على حدودها، وحالة الحصار الشديد المفروض على الفلسطينيين فى الأرض المحتلة[1]

وقد أكدت الجبهة الشعبية على ضرورة الترابط المتبادل بين النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي العربي، حيث اعتمدت على مبدأ أنه من الخطأ تذويب النضال الفلسطيني فى إطار النضال القومي، ومن الخطأ عدم ربطه بالنضال القومي. فشعار استقلالية العمل والقرار الفلسطيني شعار سليم عندما تتم ترجمته على قاعدة حماية الثورة الفلسطينية من الأنظمة العربية الرجعية والبرجوازية التي تحاول احتواءها، ولكنه يصبح شعاراً غير سليم إذا قصد به حصر معركة التحرير

(1) Fouad Jabber، The Resistance and the Arab Regimes، Journal of Palestine Studies، vol. 11. no 2 (Winter 1973). P. 81.

بالشعب الفلسطيني، إذ يؤدي ذلك إلى حرمان النضال الوطني الفلسطيني من توافر الشروط العربية الموضوعية التي تتطلبها معركة تحرير فلسطين[1]، وكانت الجبهة قد اتخذت قبل تحولها من الفكر القومي إلى الفكر الماركسي موقفاً بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية[2] حيث أشارت بعد أسابيع من تأسيسها إلى أن السلاح الذي يحمله فدائيوها ليس إلا دفاعاً عن شرف الأرض العربية والإنسان العربي، وأن ميدان معركتها داخل الأرض المحتلة وليس فوق الأرض العربية، مع تأكيدها في الوقت نفسه على أن الشعب الفلسطيني لن يسمح لأي شخص أو لأية جهة أن تعوقه عن الاستمرار في قتاله ضد عدوه المحتل[3] غير أن ذلك الموقف ما لبث أن تغير عندما أخذت الجبهة تدعو إلى تبني الطريق الفيتنامي.

وبدأت سيرها على طريق التحول، فرفضت شعار «عدم التدخل في الأوضاع العربية الداخلية» الذي يفصل - وبشكل تعسفي - الترابط بين النضال الفلسطيني والعربي، وفي الوقت ذاته فإنها لم تعتبر نفسها بديلاً عن حركة التحرر العربية، بل أكدت على أهمية التحالف، والتنسيق، والأعمال المشتركة معها[4] واعتبرت الجبهة أن مستقبل حركة المقاومة الفلسطينية، وقدرتها على تحقيق أهدافها يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بنشر المقاومة الجماهيرية المسلحة على امتداد الأراضي العربية، وفتح جبهة عريضة مع الاستعمار والصهيونية والقوى المتحالفة معها.[5].

---

(١) الموسوعة الفلسطينية: القسم العام، المجلد الثاني، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

(٢) التقرير السياسي للجبهة الشعبية، آب / أغسطس ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

(٣) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول النشاط الفدائي والاعتداءات الإسرائيلية أواخر شباط/ فبراير ١٩٦٥، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢ - ١٢٣.

(٤) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص٨ - ٨٣.

(٥) الشريف: البحث عن كيان...، مرجع سبق ذكره، ص١٩٤.

وأكدت الجبهة فى حينه أن تطور العمل الفدائي إلى حرب تحرير شعبية يحتاج إلى توفير ثلاثة عوامل أساسية:

أولها: الأرض المستقلة التي لا سلطة لأية حكومة عليها.

وثانيها: نشر الوعي السياسي بين جيش المحاربين؛ حتى لا تتفشى أمراض البيروقراطية.

وثالثها: الاستقلال المطلق، ورفض أي تنسيق مع الحكومات العربية القائمة(1). واعتبرت الجبهة أن الاستقلالية الفلسطينية تفرضها طبيعة المرحلة التي مرت بها القضية الفلسطينية، وبالتالي فهى ضرورة لبلورة الشخصية الفلسطينية الوطنية المستقلة، ولخلق العمل الفلسطيني الواضح، وهذا العمل يجب أن يرتبط بالنضال التحرري العربي، فهما عمليتان متكاملتان تخدم كل منهما الأخرى. ففي «الوقت الذي يجب أن نصل إلى بلورة الشخصية الفلسطينية المستقلة، وخلق العمل الوطني الثوري الفلسطيني واضح الملامح، فإننا حتى نحقق أهدافنا كاملة يجب أن نعمل على ربط نضالنا الثوري بالنضال التقدمي العربي»(2) وقد تناولت الاستراتيجية التنظيمية بالتحليل المعمق خطوط العمل لعلاقاتها العربية، حيث صنفت الأنظمة العربية إلى نمطين:

أ- الأنظمة العربية الرجعية شبه الإقطاعية والرأسمالية، ووضعتها فى معسكر الأعداء، نتيجة ترابط مصالح هذه الأنظمة طبقياً مع الرأسمالية العالمية، مما يضعها فى خندق معاد لحركة الجماهير العربية، التي تناضل من أجل التحرر والتقدم الاجتماعي ومن هذه الأنظمة: الأردن، ولبنان.

(1) المرجع نفسه، ص١٩٤.

(2) تعميم داخلي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (د. ت.)، ص٩.

٢- الأنظمة العربية الوطنية ووضعتها في إطار الأصدقاء، ولكن على قاعدة قانون «التحالف والصراع» وذلك بحكم الطبيعة لهذه الأنظمة وتأرجحها، وعدم حزمها في معاداة الامبريالية، وعدم قدرتها على إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية عربياً، ومن ضمن هذه الأنظمة: سوريا، ومصر، واليمن الديمقراطي، والعراق، وليبيا، الجزائر[1].

وقد أدركت الجبهة أهمية قاعدة الارتكاز للثورة الفلسطينية من خلال الظروف التي تحيط بعملها، وعلى قاعدة هذه الرؤيا، فقد رفعت شعار «هانوي العربية» التي توفر الظروف والشروط الملائمة لحرب شعبية فلسطينية عربية فى مواجهة الكيان الصهيوني[2].

لذلك سيتم عرض موقف الجبهة وعلاقاتها مع بعض الدول العربية وسنقتصر على دول المواجهة ذات التأثير الواضح على القضية الفلسطينية.

١- الأردن:

على الرغم من أن الروابط التي تربط بين الشعبين الفلسطيني والأردني من أوثق الروابط، فإن علاقات الجبهة الشعبية والنظام الأردني كانت أكثر العلاقات توتراً وصداماً، وتعود الخلافات التي حكمت العلاقة مع النظام الأردني إلى الدور الذي لعبه هذا النظام بعد عام ١٩٤٨، بانتهاجه سياسة واضحة لمصادرة وتبديد الشخصية الوطنية الفلسطينية، واتخذت هذه السياسية مظاهر عديدة من أهمها[*]:

---

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد عشرين عام من التحول، مرجع سبق ذكره، ص٢١.

(٢) المرجع نفسه الصفحة نفسها.

(*) من المعروف أن أمارة شرق الأردن قد تكون بقرار صادر من وزارة المستعمرات البريطانية على إثر المؤتمر الذي عقدته هذه الوزارة في القاهرة عام ١٩٢١ لضباطها العسكريين، ولموظفيها الإداريين والسياسيين الذين يشغلون مناصب حساسة فى المنطقة، وذلك على إثر تسلم تشرشل – بوصفه=

إفراغ منطقة الحدود مع العدو الصهيوني من أية إمكانية دفاعية أو هجومية، وممارسة أشد أنواع القمع ضد الحركة الوطنية في الأردن، سواء بتوجهاتها الوطنية الفلسطينية، أو التوجهات المضادة للنظام في الأردن، كذلك مصادرة وتبديد الهوية الذاتية للفلسطينيين عبر عملية الإلحاق، ومنح الجنسية الأردنية لكل الفلسطينيين المقيمين في الأردن أو في الضفة الغربية، وهذا كان يهدف إلى نفي الهوية الذاتية للفلسطينيين، وقتل الشعور للانتماء الوطني الفلسطيني"[1].

كذلك دأب النظام الأردني إلى إفراغ الضفة الغربية من أية إمكانية لنمو اقتصادي خاص، وجعل اقتصاد الضفة الغربية اقتصاداً ملحقاً باقتصاد الضفة الشرقية،[2] وهذا يعتبر جزءاً من سياسة مرسومة لإفقاد الفلسطينيين في الضفة الغربية من أية إمكانية للصمود الذاتي.

=وزيراً للمستعمرات – زمام المسؤولية عن دائرة الشرق الأوسط. فقد اعتبر هذا المؤتمر أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية مسؤولة فيما يتعلق بفلسطين، من إنشاء وطن قومي لليهود فيها، وذلك بموجب شروط الانتداب، وأوصى المؤتمر بأن تشكل شرق الأردن مقاطعة عربية من فلسطين بقيادة الأمير عبد الله بن الحسن، بحيث يكون مسئولاً أمام المندوب السامي، ولكن دون أن تكون هذه المقاطعة مشمولة في النظام الإداري لفلسطين، وبالتالي دون أن تنطبق عليها شروط الانتداب. وفي المقابل تتلقى مساعدة مالية. وتعهد الأمير عبد الله – بعد عدة اجتماعات مع تشرشل في القدس – باحترام الالتزامات البريطانية الدولية، سواء منها ما كان نحو فرنسا بشأن سوريا، أو نحو الصهيونية بشأن فلسطين. أما الهدف الرئيسي من إنشاء إمارة في شرق الأردن فكان إيجاد مأوى ومستوطن للفلسطينيين العرب الذين سوف يضطرون إلى مغادرة فلسطين بسبب البرنامج الصهيوني. انظر في ذلك منير شفيق: في التناقض والممارسة في الثورة الفلسطينية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١، ص١٢

(١) غانم حبيب الله: علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني، مؤسسة الثقافة الفلسطينية، دار الأسوار، ط٢، عكا، ١٩٨٧، ص٣٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٧.

وكان تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني يتلاءم ومصالح الدول العربية كلاً حسب مصالحه، ما عدا الأردن التي رفضت في البداية فكرة إنشاء المنظمة، وواصلت طرح نفسها كصاحبة الحق الفلسطيني، ونظرت إلى تشكيلها ليس فقط مساً بالسلطة الأردنية على الضفة الغربية، بل أيضاً خطراً على السلطة الهاشمية، وكان من الطبيعي أن يتوجس الأردن خيفة من منظمة التحرير، أو من أي عمل فلسطيني مستقل؛ لأن ذلك سينازعه الصفة التمثيلية للفلسطينيين.[1]

ولم تسر دفة الصراع بين منظمة التحرير وفصائلها، والنظام الأردني على وتيرة واحدة، بل اختلفت أدوات الصراع، وطبيعته، وأشكاله، باختلاف الظروف الموضوعية والذاتية التي مرت بها القضية الفلسطينية. فقد خططت الجبهة الشعبية مستفيدة من خصوصية أوضاع الأردن السكانية والجغرافية، ومن الحضور الكثيف للمقاومة الفلسطينية المسلحة على أراضيه؛ كي يكون هذا البلد هو قاعدة الإسناد الخارجية لها حيث استرجعت قيادتها فكرة كانت قد طرحت في تموز/ يوليو ١٩٦٦، تقضي بتحويل عمان إلى «هانوي عربية»[2] وذلك بعد تفجر الخلاف بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية، وتوجه الجبهة الشعبية نحو تبني منطق العمل الفدائي[3] وتحويل العمل الفدائي الفلسطيني إلى حرب شعبية طويلة الأمد، وبقي جهدها منصباً على تعزيز حضورها العسكري خارج الأرض

(١) ناصر حمودة: منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤ - ١٩٧٣) رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم التاريخ، إشراف (أ.د. محمد صابر عرب)، القاهرة، ١٩٩٨، ص٧٣

(٢) غسان كنفاني «الجدار الأردني أمام فلسطين»، فلسطين ملحق المحرر، (بيروت) العدد (٤٤)، ١٩٦٦/٦/٣٠، ص٢٠.

(٣) الشريف: البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص١٩٥.

المحتلة، ولاسيما فى قواعدها المنتشرة فى الأردن، ومن هذه القواعد أخذت الجبهة تمارس أسلوب القصف على المواقع الإسرائيلية[1] في حين أن الملك حسين كان يرى أن الضفة الغربية هى جزء من الأردن، وأن المنطقة ما بين الضفة الشرقية ودولة إسرائيل يجب أن تكون هادئة؛ لذلك عمل على وقف أي عمل فدائي من الضفة، ولجأ إلى مطاردة واعتقال الفدائيين وزجهم في السجون الأردنية[*].

وقد تحدث الملك حسين خلال اجتماع له مع شخصيات من النظام فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥ أن العمليات الفدائية للفلسطينيين تعطي المبرر لإسرائيل لمهاجمة الأردن واحتلال المزيد من الأراضي[2].

وقد قبل النظام الأردني تسلم لوائح من إسرائيل بأسماء بعض أهالي الضفة الغربية، والذين يتعاونون مع مجموعات فدائية، وفي مناسبات عديدة أوقف النظام العديد من الأشخاص استناداً إلى هذه اللوائح[3]. وقد علقت الجبهة على ادعاء الملك حسين المتكرر بهذا الشأن، بأن العدو ليس بحاجة لمبررات لاحتلال المزيد من الأراضي، وأن ردعه عن ذلك يمكن أن يتم عبر اشتراك الأرض العربية فى صد الاعتداءات الإسرائيلية ما دامت المعركة عربية الأبعاد[4].

(١) طلاس: الثورة ....، مرجع سبق ذكره، ص٦٩.

(*) من بين الذين اعتقلوا من قيادات الجبهة الشعبية مصطفى الزبري(أبو علي مصطفى) السيرة الذاتية بخط أبو علي مصطفى، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٠، أرشيف الجبهة - غزة.

(2) Schiff. Z. and Rote Stein: Fedayeen : Guerillas Against Israel (New York. McKay 1972، P.63)..

(٣) إيبان بلاك، الحروب السرية للاستخبارات الإسرائيلية، ترجمة (إلياس فرحات)، دار العربي، بيروت، ١٩٨٧، ص٢٠٨.

(٤) حديث صحفي «لأبو همام» أحد المسئولين العسكريين فى الجبهة، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

ومع اندلاع حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وجد النظام الأردني نفسه مجبراً على المشاركة فيها بموقف دفاعي، تفادياً لضغط الحركة الجماهيرية فى البلاد، وبضغط الأنظمة الوطنية العربية وخصوصاً مصر. ولم تمض سوى ساعات قليلة حتى كانت نتيجة الحرب قد حسمت على الجبهة الأردنية، عبر احتلال القوات الإسرائيلية للضفة الغربية، التي لم تشهد محاورها سوى بعض المعارك التي خاضتها بعض الوحدات فى الجيش الأردني، بمبادرة منها، وانطلاقاً من مشاعرها الوطنية[١].

ومع انتهاء هذه الحرب، وجد النظام الأردني نفسه أمام واقع جديد، حيث نزح آلاف المواطنين الفلسطينيين إلى الضفة الشرقية، وتوفرت ظروف ملائمة لنمو الثورة الفلسطينية واتساع نشاطها، وفي ظل الضربة المعنوية والمادية الكبيرة التي لحقت بالمؤسسة العسكرية الأردنية[٢] خاصة وأن المؤسسة العسكرية الأردنية قد أنشئت منذ الأساس ليس كجيش وطني، ولكن كقوى بوليسية قمعية متمرسة على الفتك بالجماهير العزل، وهذا يفسر ضخامة حالة الانهيار التي عاشتها المؤسسة العسكرية الأردنية بالرغم من ضآلة الخسائر البشرية التي منيت بها[٣].

وقد أدت هذه الحرب إلى إفقاد النظام الأردني – لفترة – القدرة على ضرب الثورة الفلسطينية المتنامية، وخصوصاً أن الفدائيين كانوا يسعون إلى إنشاء قاعدة إسناد قوية تدعم العمليات في الأرض المحتلة، وقد أنشأ الفدائيون من أجل هذه الغاية عدداً متزايداً من القواعد والمستودعات السرية فى غور الأردن[٤] حيث لم يجد

(١) خليل شاهين: عشرون عاماً من الكفاح، مرجع سبق ذكره، ص٧٥.

(٢) الجبهة الشعبية، التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث، آذار/ مارس ١٩٧٢، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٣) المصدر نفسه، ص١٤

(٤) رمضان داوود: مقابلة شخصية ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٦ في منزله بجباليا البلد – غزة..

النظام الأردني من خيار يسلكه سوى الالتفاف لإعادة بناء وترتيب أوضاع جيشه، تمهيداً لتوجيه ضربة قاصمة للوجود الفلسطيني المسلح، خاصة بعد فشل الملك حسين أثناء انعقاد قمة الخرطوم في آب/ أغسطس ١٩٦٧، في انتزاع تفويض عربي رسمي يمكنه من التفاوض مع إسرائيل حول مصير الضفة الغربية[١].

وعلى إثر الرسالة التي وجهها الملك حسين إلى الشعب الأردني في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٦٨، والتي جاءت في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي في ٨ شباط/ فبراير من العام نفسه على غور الأردن وخاصة مخيم الكرامة، أعلن الملك في تلك الرسالة «أن الأردن لن يقبل ما يجري فوق أرضه غير ما يتفق مع المصلحة العربية العليا، وإن كل عمل مخلص هادف ينبغي أن ينطلق من أرضنا، ومن خلالنا نحن، في إطار ما نرسم، ونخطط، ونعد» .

وتبع ذلك تصريحات لوزير الداخلية الأردني مفادها أن الحكومة ستعاقب كل من يعطي العدو مبرراً للعدوان[٢] وعلى إثر ذلك حصل توتر بين المنظمات الفدائية والسلطة الأردنية.

وقد اعتبرت الجبهة الشعبية أن العدوان الإسرائيلي على منطقة الغور لم يكن عملاً عسكرياً فحسب، بل عملاً سياسياً بالدرجة الأولى[٣] ودعت الجبهة إلى ضرورة استمرار العمل الفدائي، وأضافت إنها لن تسمح لأي شخص أو جهة يمكن أن تعوقنا عن الاستمرار في قتال العدو، وأن جيشنا العربي لن يكون أداة

(١) شفيق الحوت: عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية. (أحداث الذكريات) ١٩٦٤ - ١٩٨٤، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٦٨، ص٩٤

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام ١٩٦٨، مرجع سبق ذكره، ص٩٦.

(٣) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول النشاط الفدائي والاعتداءات الإسرائيلية، أواخر شباط/ فبراير ١٩٦٨، الحرية (بيروت)، العدد (٤٠٢)، بيروت، ٤/ ٣/ ١٩٦٨، ص٣

لطعن طليعة الثورة من الخلف[1].

وعلى إثر الهجوم الإسرائيلي على معسكرات الفدائيين قرب مدينة السلط الأردنية في الرابع من آب/ أغسطس، عقدت الجبهة اجتماعاً مع المنظمات الفلسطينية لبحث المحاولات التي تستهدف النيل من العمل الفدائي، وأشارت إلى أن بعض الحكومات وفي مقدمتها الأردن أولاً وسورياً ثانياً، تتخذ منذ فترة إجراءات لتطويق العمل الفدائي لإبقائه ضمن حجم معين من جهة، وللسيطرة عليه فيما بعد من جهة أخرى، وبينت الجبهة أن ولي العهد الأردني تحدث إلى رجال القبائل الأردنية بلهجة معادية للعمل الفدائي، وبنوع من التحريض غير المباشر، كما اتهمت النظام بتسليح قبائل البدو، وإحضارها إلى عمان[2].

وفي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ومنتصف تشرين الثاني/ نوفمبر، تطورت العلاقة بين السلطات الأردنية والمنظمات الفدائية إلى نزاع وصل إلى حد المجابهة العسكرية، فقامت قوات البادية بضرب المخيمات التي تتمركز فيها قوات الجبهة الشعبية، وعندما حصلت مفاوضات بين الملك حسين والمنظمة رفض الملك أن تكون الجبهة الشعبية ضمن المنظمات المتفاوضة، وقد وصفت الجبهة نتائج المفاوضات بأنها تراجع مؤقت بعد فشل الخطة الأردنية باستفراد ضرب منظمة فدائية واحدة «على أساس التحضير لجولة قادمة»[3].

وقد تقدم وصفي التل – رئيس وزراء الأردن – في آب/ أغسطس ١٩٦٨، بخطة إلى الملك حسين تقضي باحتواء العمل الفدائي، بقيام الحكومة الأردنية بإدارة

(١) المرجع نفسه، ص ٣.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مرجع سبق ذكره، ص٩٦.

(٣) المرجع نفسه، ص٩٣.

حرب العصابات ضد إسرائيل، تكون مبرراً لبسط سيطرة الحكومة على العمل الفدائي، لكن الملك لم يقبل الخطة، رغم إدراكه لخطر الفدائيين، آملاً فى التوصل إلى تفاهم مستقبلي معهم[1] لأنه كان يعتقد أنه فى حال التوصل إلى حل سلمي من شأنه أن يعيد الضفة الغربية كلها أو القسم الأكبر منها، فإن بمقدوره بعد ذلك التعامل مع منظمة التحرير وكافة الفصائل الأخرى، وهذا كان من الأسس غير المعلنة التي وجهت سياسات النظام الأردني آنذاك فى موقفه من الفصائل الفلسطينية.[2]

وقد انفجرت الأزمة بين النظام الأردني ومنظمة التحرير فى ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر فى عمان بعد أن أذاعت الحكومة الأردنية فى بيان أصدرته وزارة الداخلية عن وجود تنظيم مسلح خارج عن القانون، يقوده شخص اسمه (طاهر دبلان) يقوم بأعمال اعتداء على الأهالي ولهذا السبب تقوم قوات الأمن بإجراءات أمنية لردع هذه الحركة، وفجأة بدأت قوات البادية بقطع الطرق المؤدية إلى مخيم الوحدات ومحاصرته، وبدأت بقصف مدفعي على مكاتب المنظمات الفلسطينية داخل المخيم، رغم أنه لم يكن لطاهر دبلان ومجموعاته أي وجود فى مخيم الوحدات، وقد تصدرت الجبهة الشعبية مسؤولية مواجهة القوات المهاجمة، وسقط ثلاثة من كوادرها، منهم: الملازم (رفيق سرور).[3]

ويعتقد البعض أن هذه الأزمة كانت فكرة مصطنعة بالاتفاق مع (فرق النصر) التي يقودها طاهر دبلان وتمولها المخابرات الأردنية، لتعبئة الجيش الأردني وأجهزة الشرطة لضرب العلاقة بين الشعب الأردني وقوات الثورة. لكن فى نهاية هذا

(١) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩ – ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤١٨.

(٢) غانم حبيب الله: مرجع سبق ذكره، ص٤٩.

(٣) الجبهة الشعبية: جورج حبش، مرجع سبق ذكره، ص٢٣

الحدث تم التوصل إلى تسوية شفوية بين الملك حسين ومنظمة التحرير، ويعد هذا التفاهم مكسباً للمقاومة بعد فشل الملك من الالتفاف على الثورة، حيث اعترفت التنظيمات الفلسطينية بالسيادة الأردنية، وتم الاعتراف بوجودها على الأراضي الأردنية كأمر واقع[1]. لكن التدخل الفلسطيني في شئون الدولة ازداد مع ازدياد شعورهم بالقوة، ففي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩ تمكنوا من صرف الملك من إعادة تنصيب وصفي التل رئيساً للحكومة، وفي شباط/ فبراير ١٩٧٠ استجاب لهم الملك في عزل ناصر بن جميل من القيادة العامة للجيش الأردني، وعزل زيد بن شاكر من قيادة الفرقة الثالثة[2].

وأثارت استجابة الملك لمطالب منظمة التحرير الأسرة المالكة، وطبقة الضباط الكبار، فبدؤا يطالبون الملك باتخاذ إجراءات صارمة لوضع حد للفوضى في البلاد[3] فأصدرت الحكومة الأردنية بياناً في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٠ يتضمن ١٢ نقطة، لتقييد حركة المقاومة، وإخضاعها لسلطة النظام، وحصر الأسلحة، ومنع تخزين المتفجرات، ومنع التظاهرات، والاجتماعات، ومنع النشاطات الحزبية، وإحالة كل من يخالف ذلك للقضاء[4]، وردت الفصائل الفلسطينية بتشكيل قيادة موحدة سياسية وعسكرية، عرفت باسم (القيادة الموحدة) والتي تطورت فيما بعد إلى اللجنة المركزية[5] حيث أعلنت حالة الطوارئ بين كافة التنظيمات الفلسطينية تحسباً

(١) حمودة، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٢

(٢) الهدف (بيروت) العدد (١٠٨) ١٠/ ٧/ ١٩٧١، ص٣.

(٣) عصام عدوان: حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤١٨

(٤) اليوميات الفلسطينية المجلد الحادي عشر من ١/ ١/ ١٩٧٠ – ٣١/ ١٢/ ١٩٧٠، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، بيروت ١٩٧١، ص١٠٨-١٠٩

(٥) بارون: مرجع سبق ذكره، ص٩٥.

لوقوع مواجهة[1].

وأخذت الاشتباكات تنتشر بشكل متقطع مثلما حدث في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٠، حيث حاصرت الدبابات الأردنية المخيمات في الحسين، والنزهة، والتاج، وقامت بقصفها، وأدت هذه الاشتباكات إلى مقتل العشرات من الفدائيين، ومن بينهم أحد قادة الجبهة العسكريين (شحادة العجرمي – أبو طلعت)، وقد ردت الجبهة في ١٠ حزيران/ يونيو باحتلال فندقي فلادلفيا وانتركونتيننتال الحكوميين، وحذرت الجبهة أنها لن تكون المسئولة عن أرواح الرهائن إذا استمرت السلطة في قصفها للمخيمات الفلسطينية.[2] كما ذكر جورج حبش لمجلة أمريكية أن إسرائيل ليست العدو الوحيد، بل يجب علينا الوقوف ضد كل من يؤيد إسرائيل[3] ولعله يقصد بذلك الملك حسين. وفي آب/ أغسطس طالب حبش بإسقاط النظام، ودعا إلى إقامة دولة مكافحة، والتي ستدار من قبل مليشيات مسلحة، غير أن ذلك لم يتبعه أي إجراء على الأرض، فلم تقم الجبهة بتمرد ومواجهة شاملة على النظام، بل اكتفت بنشاطات من شأنها التقليل من هيبة الملك ونظامه[4].

وعلى إثر حوادث حزيران/ يونيو عقد اجتماع بين الملك حسين وياسر عرفات في ١٠ حزيران/ يونيو، حيث اتفق الطرفان في هذا الاجتماع على عشر نقاط لتسوية الوضع من أهمها: الالتزام بوقف إطلاق النار، والعمل على إعادة الحياة إلى حالتها الطبيعية، وعودة جميع القوات المسلحة إلى قواعدها، وتكوين قوات مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، وضمان الهدوء والنظام، وإطلاق سراح

(١) اليوميات الفلسطينية: المجلد الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.
(٢) أبو زايدة: مرجع سبق ذكره، ص٣٤.
(٣) اليوميات الفلسطينية: المجلد الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٠.
(٤) أبو زايدة، مرجع سبق ذكره، ص٥٢

المحتجزين بين الطرفين، وتشكيل لجنة تحقيق[1].

أما الجبهة فقد اتخذت موقفاً حاداً من النظام الأردني، تميز بالتعصب، ورفض أية محاولة لإعادة الحوار مع الأردن، وقد انتقد غسان كنفاني – الناطق الرسمي باسم الجبهة في مقال له قيادة المقاومة التي تصرفت كما قال وكأن الصدام يمكن تجنبه، أو كأن الصراع هو من أجل الإبقاء على حالة وقف إطلاق النار، ودعا في ختام بيانه إلى شن حرب العصابات ضد النظام الأردني، وإعلان العصيان المدني[2].

وكانت هذه التصريحات غير الملتزمة سبباً فى تخوف النظام الأردني، وأعطت الحكومة الأردنية دفعة قوية إلى ضرب الثورة، واتخذ الملك حسين قراراً حاسماً ونهائياً في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ لتصفية المقاومة الفلسطينية فى الأردن، وذلك بعد أن فجرت الجبهة الشعبية أربع طائرات فى مدينة الزرقاء الأردنية (مطار الثورة) والتي أعلنت أنها منطقة محررة، فكانت ذريعة خطف الطائرات، وما أحدثه

من بلبلة استخدمتها أجهزة الأمن الأردنية بين المواطنين من أجل بث المزيد من روح العداء عند الجيش الأردني ضد الثورة[3].

وبالرغم من التصريحات العديدة التي أصدرتها قيادة المنظمة، وخاصة ياسر عرفات بأن ليس للثورة أي هدف من وجودها فى الأردن إلا لمواصلة المسيرة النضالية ضد إسرائيل[4]، كذلك اتخاذ اللجنة المركزية لحركة فتح قراراً بتجميد

(١) اليوميات الفلسطينية المجلد الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، ص٥١٤.

(٢) اليوميات الفلسطينية المجلد الثاني عشر، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٤

(٤) اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩.

عضوية الجبهة الشعبية من اللجنة التنفيذية للمنظمة(*)، فإن النظام الأردني ظل مصمماً على سحق المقاومة الفلسطينية، وبعد أن أكمل النظام الأردني استعداداته وتعبئة جيشه ضد المقاومة، أعلن الحرب في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، حيث شنت قوات الجيش الأردني هجوماً واسعاً استهدف كل القوى الفلسطينية، وقامت المدفعية الثقيلة والدبابات بقصف المخيمات الفلسطينية والأحياء التي يتواجد فيها الفلسطينيون دون تمييز. وقد حاصر عمان ثلاثون ألفاً من الجيش الأردني، واندلع القتال الدموي، وسقط آلاف القتلى والجرحى، ونتيجة لهذا الهجوم وجه ياسر عرفات نداء إلى الملوك والرؤساء العرب أطلعهم فيه على الحوادث الدامية فى الأردن، وطالبهم بتحمل مسئوليتهم القومية والتاريخية، وناشدهم بالتدخل لإيقاف النزيف الدموي الذي يخطط له وينفذه كل العملاء، وكل القوى المشبوهة فى الأردن مستهدفاً الشعب الفلسطيني.(١)

وفي محاولة لإنقاذ الموقف والمحافظة على الثورة الفلسطينية، دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى مؤتمر قمة عربي عقد بالقاهرة، تم خلاله تهدئة الموقف، وإخراج ياسر عرفات من الحصار(٢) وقد وضع مؤتمر القاهرة اتفاقاً هدف إلى تحقيق وقف الاقتتال بين قوات الثورة الفلسطينية والقوات الأردنية، ووضع الترتيبات اللازمة

(*) جرى تجميد عضوية الجبهة الشعبية، بسبب خروجها عن قرار اللجنة التنفيذية بشأن خطف الطائرات، وبعد خمسة أيام في ١٦ أيلول/ سبتمبر ألغى القرار بعد أن قام الملك حسين بتشكيل حكومة عسكرية لضرب الثورة الفلسطينية. للمزيد: انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، مرجع سبق ذكره، ص١٥

(١) حمودة: مرجع سبق ذكره، ص٢٩٩

(٢) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج٣، مرجع سبق ذكره، ص٢٥

لذلك، وشكل لجنة متابعة عربية، هدفها تطبيق هذا الاتفاق الأساسي مع ما ينبثق عنه من اتفاقات فرعية، وممارسة تنسيق العمل والعلاقات بين كل من السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية، وتقديم التوصية، واتخاذ كل ما تراه من تدابير عملية بما يحقق عودة الوفاق بين الأطراف، وعودة الحياة إلى حالتها الطبيعية، وقد عرف هذا الاتفاق فى تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية باسم اتفاق القاهرة.(*)(1)

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ تم التوقيع في عمان بإشراف لجنة المتابعة على اتفاق تفصيلي بين الجانبين، شهد عليه رئيس لجنة المتابعة الباهي الأدغم (رئيس وزراء تونس)(2) وفي هذا الاتفاق أقر الجانب الأردني لأول مرة منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية بأن الشعب الفلسطيني وحده متمثلاً فى الثورة الفلسطينية هو صاحب الحق فى تقرير مصيره، وبأن الوجود، والتعبئة، والتنظيم الشعبي، والقتالي، وحرية العمل والتنقل السياسي، والعسكري، والإعلامي، والاجتماعي، والمالي من الأمور الأساسية للثورة الفلسطينية وتمارسها بحرية.(3)

وبالرغم من هذا الإقرار الذي أعلن تحت تأثير القتال وضغوط القمة العربية،

(*) نص الاتفاق على إنهاء كل العمليات والتحركات العسكرية من قبل الطرفين، وسحب الجيش الأردني إلى قواعده، والفدائيين من عمان وتجميع المقاومة في أماكن ملائمة، وعودة الحياة إلى ما كانت عليه قبل الحوادث، وتتحمل سلطات الأمن الداخلي حفظ الأمن تحت الإدارة المدنية، وإطلاق المعتقلين لدى الجانبين. كما دعا الاتفاق إلى تشكيل لجنة عليا لمتابعة الاتفاق على أن تكون قرارات اللجنة ملزمة للطرفين، للمزيد انظر: اليوميات الفلسطينية المجلد الثاني عشر، مرجع سبق ذكره، ص٤٢٣.

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، مصدر سبق ذكره، ص١١٨ – ١١٩ انظر كذلك: نبيل شعث: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٧١، ص٤٣١

(٢) المصدر نفسه، ص٤٣٣

(٣) بارون: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٣

فإن السلطات الأردنية استفادت من انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من المدن، تنفيذاً لبند من بنود الاتفاق، وتمركزهم فى أحراش جرش وعجلون (غربي المملكة) لتتابع هجومها عليهم، وتقصيهم خارج الأردن فى غضون سنة بعد أحداث أيلول/ سبتمبر، مما جعل الاتفاقيات مع النظام الأردني حبراً على ورق.

وقد كشفت أحداث (أيلول الأسود) ١٩٧٠ التي امتدت حتى سنة ١٩٧١ تاريخ النظام الأردني وأهدافه الحقيقية، وقد ترك ذلك انطباعاً سيئاً على الفلسطينيين بصورة عامة، وعلى القادة الفلسطينيين ممثلين بكافة فصائلهم على اتخاذ موقف حازم وواضح من طبيعة العلاقة التي يجب أن تكون بينها وبين النظام الأردني، وأوضحت هذه المعارك صدق المقولة أن لا تعايش بين حركة تحرر ونظام رجعي، إذ أن أدوات القمع التي أعدها الملك حسين ونظامه استطاعت أن تقوم بالخطوة الحاسمة الأولى على طريق تدمير الكفاح الفلسطيني المسلح، وتدمير الوجود العسكري في أهم نقطة عسكرية للفلسطينيين (قاعدة الارتكاز) كما تعرفها الجبهة الشعبية، وخلاصة القول إن الثورة الفلسطينية قد خسرت أهم موقع يمكن الانطلاق منه لتنفيذ هجمات ضد إسرائيل.

وقد أقدمت الجبهة الشعبية على شن حملة تحريض وتخريب ضد النظام الأردني، وأوضح حبش أن استعادة القاعدة الآمنة الأردنية أمر حيوي، حيث إن بقاء المقاومة ضد النظام الأردني هى المعركة المركزية التي تواجهها المقاومة الآن وأضاف: أن هذا النظام هو عدو، وإنه جزء لا يتجزأ من معسكر العدو... فكما نعمل فى إسرائيل، يجب أن نعمل في الأردن، أما الوسيلة فهي حرب العصابات فى الجبال والحرب السرية في المدن[1] وقد قام مَنْ بقى من أعضاء الجبهة الشعبية في

(١) اليوميات الفلسطينية: المجلد ١٤، من ١/ ٧/ ١٩٧١ – ١٣/ ١٢/ ١٩٧١، مركز الأبحاث، (م.ت.ف.)، بيروت، ص٢٩١ – ٢٩٥

الأردن بإلقاء القنابل على مراكز الشرطة، والمكاتب الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، إلا أن جهدهم كان متعثراً وقصير الأجل، بسبب ملاحقة الاستخبارات الأردنية لتلك المجموعات[1] وما أصابها من ضعف تحت تأثير نزاعها الداخلي عام ١٩٧٢[2].

ولكي تترجم الجبهة الشعبية شعاراتها الجارفة إلى برنامج عملي، حددت إقامة حكومة وطنية« في عمان على أنها المهمة الأولى للحركة الفدائية. ودعا تقريرها الصادر في آب/ أغسطس ١٩٧١ إلى إنشاء جبهة فلسطينية – أردنية متحدة لإسقاط النظام الملكي[3] .

وأكد التقرير الصادر من مؤتمرها الثالث في آذار/ مارس ١٩٧٢ »على أن المعركة مع الأردن ستكون مركزية في المرحلة المقبلة، وهذه المعركة ستمثل الحلقة الرئيسية في إحباط مخططات التصفية بكل أشكالها، وفي تثبيت الكفاح المسلح، وتصعيده ضد الاحتلال الإسرائيلي[4].

وتحقيقاً لهذا الهدف قامت الجبهة الشعبية بتشكيل منظمة سرية في الأردن أطلق عليها حزب الشعب الثوري الأردني وذلك في تموز/ يوليو ١٩٧٤ تضم في صفوفها جميع القوى، والطبقات، والشخصيات الوطنية، وكل من له مصلحة في التغيير[5] وقد تبنت الجبهة الشعبية المحاولة الفاشلة التي قام بها أحد المواطنين الأردنيين

---

(١) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤١٢

(٢) سالم دردونة: مقابلة شخصية، ٨/ ٦/ ٢٠٠٧.

(٣) آصف: مرجع سبق ذكره، ص٨٨ .

(٤) الجبهة الشعبية: التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الثالث آذار/ مارس ١٩٧٢ مصدر سبق ذكره، ص١٧٢ - ١٧٣

(٥) آصف: مرجع سبق ذكره، ص٨٨

(بريك الحديد) لاغتيال الملك حسين فى عام ١٩٧٥[1] وقد اتخذت قيادة منظمة التحرير الموقف نفسه عندما طرح الملك حسين مشروع المملكة العربية المتحدة، فأصدرت بياناً في آذار/ مارس ١٩٧٢ بإسقاط النظام الملكي فى الأردن[2] ووزعت بياناً آخر فى الأردن دعت فيه القوى الوطنية الديمقراطية فى الأردن للتصعيد ضد النظام الأردني الذي وضع نفسه فى خدمة الاستعمار[3]

وعندما طلب الرئيس أنور السادات من رئيس المنظمة ياسر عرفات في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، مساهمة وحدات من الفدائيين وجيش التحرير الفلسطيني فى حرب تشرين الأول/ أكتوبر أسهمت المنظمة بتقديم مشاركة متواضعة فى الحرب فى جبهة الجولان وعلى الجبهة المصرية، وفتحت المنظمة ما أطلق عليه الجبهة الثالثة ضد إسرائيل من الجنوب اللبناني، لكن المنظمة لم تستطع أن تنفذ نشاطاً عسكرياً مماثلاً على الجبهة الأردنية، وكانت فتح والجبهة الديمقراطية قد علقتا حملتها الانتقامية ضد الأردن في هذه الفترة، فأصدر الملك حسين فى ١٨ أيلول/ سبتمبر عفواً عاماً عن السجناء الأمنيين الفلسطينيين البالغ عددهم ٨٠٠ فلسطيني، من بينهم كوادر قيادية فى الجبهة الشعبية (حمدي مطر، وعبد الله حمود، وغازي الخليلي) لكن مطلب منظمة التحرير بنشر قوات رمزية مكونة من ١٠٠ فدائي للمشاركة فى الحرب قوبل بالرفض، كما فشلت مناشدة مباشرة من الرئيس السادات فى حمل الملك على تغيير رأيه، الأمر الذي دفع المنظمة وفصائلها إلى التنديد علناً بالسياسة الأردنية.

(١) الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٥٠٢

(٢) نشرة فتح ، عدد (٣٧)، ٣١/ ٣/ ١٩٧١، ص٣

(٣) بيان حركة فتح فى الذكرى الثالثة لحوادث أيلول، ٢٦/ ٩/ ١٩٧٣، الوثائق الفلسطينية العربية، لعام ١٩٧٣، مصدر سبق ذكره، ص٣٠١

وقد أحبطت دوريات الحدود الأردنية المجموعات الفدائية التي حاولت التسلل من سوريا، والتي تكبدت ١٥ إصابة من جراء حقول الألغام الأردنية حتى نهاية الحرب[١] ورغم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية المتواضعة فى حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، فإنها كوفئت على ذلك في مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد في الرباط عام ١٩٧٤ بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على الرغم من تحفظات الأردن الشديدة[٢] وظل الأمر عالقاً إلى أن أعلن الأردن موافقته على قرار مؤتمر القمة، بأن المنظمة هى الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقد تم ذلك بعد طمأنة الملك حسين أن منظمة التحرير لا تمثل الأردنيين من أصل فلسطيني، كذلك عندما صدر عن لجنة عمل منبثقة عن القمة السابعة قرار بدعوة كل من الأردن، وسوريا، والمنظمة لوضع صيغة لتنظيم العلاقات بينها على ضوء قرارات بيان الإسكندرية، الذي وقعه الملك حسين والرئيس أنور السادات في حزيران/ يونيو ١٩٧٤[٣].

وقد اتخذت الجبهة الشعبية موقفاً معارضاً من إجراء حوار مع الأردن، واعتبرت ذلك الحوار أنه جاء لصالح النظام الأردني، يضمن استمرار وجوده وحمايته الرسمية من خلال عملية التنسيق والتعاون التي ستقوم بينه وبين الدول العربية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كما اعتبرت الجبهة أن منظمة التحرير قد انحرفت عن الميثاق الوطني، وخرجت عن برنامجه السياسي في دورته الحادية عشرة عام ١٩٧٣ والذي أكد على ضرورة بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية الأردنية، والتي

(١) الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤٨٢

(٢) المرجع نفسه، ص٤٨٢

(٣) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩ – ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٢٥

تناضل لإقامة الحكم الوطني الديمقراطي في الأردن بديلاً عن «النظام العميل»[1] وعندما تأسست «جبهة الرفض» التي ترأستها الجبهة الشعبية في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ حددت «جبهة الرفض» معارضتها الشديدة للحوار مع النظام الأردني[2] مما أدى إلى فشل الحوار وتوقفه.

وكان توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨، فرصة أخرى للمنظمة لاستئناف الحوار مع الأردن، على أمل إيجاد مسار دبلوماسي جديد، وكان الملك حسين مهتماً، مثل عرفات بأن يتيح له اتفاق كامب ديفيد فرصة للمشاركة فى عملية السلام، وكان القلق المشترك إزاء تأثير المحور العراقي – السوري، وهو ما دفع الأردن والمنظمة إلى تناسي خلافاتها في شأن التمثيل الفلسطيني والملكية النهائية للضفة الغربية، وذلك فى سبيل إقامة شراكة دبلوماسية، والمحافظة على أهميتهما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[3].

وقد قابل ياسر عرفات الملك حسين فى بلدة الرمثا الحدودية في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، وبرر هاني الحسن (عضو المجلس الثوري في فتح) سياسة منظمة التحرير بقوله: «إن الحوار مع الأردن بعد كامب ديفيد مجابهة لا يجوز للثورة الفلسطينية عدم خوضها إذا استمر الأردن بالتزامه بقمة بغداد، والوقوف ضد كامب ديفيد، فهذه خطوة مهمة لإفشال كامب ديفيد، وعدم مشاركة الأردن بها، وإسقاط مؤامرة الحكم الذاتي»[4].

---

(١) أبو ماهر اليماني: كلمة ألقاها فى مهرجان جماهيري حاشد فى ذكرى وعد بلفور، الهدف (بيروت) العدد (٢٧٧)، ٩/ ١١/ ١٩٧٤،/ ص٥

(٢) الثورة مستمرة (بيروت)، العدد (٩)، آذار/ مارس ١٩٧٧، ص٢

(٣) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٦٢١

(٤) حديث صحفي لياسر عرفات، في بيروت ١٣/ ١٢/ ١٩٧٨، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، مصدر سبق ذكره، ص٧٦٧ - ٧٦٩

وقد اتسمت ردة فعل الجبهة الشعبية على الحوار الناشئ بالغيظ المتنامي، حيث أكد حبش على أن الدبلوماسية مع الأردن لن تعيد الفدائيين إليه، وأن على الجماهير الفلسطينية أن تقوم بالنضال السياسي والنضال العسكري ضد العدو الإسرائيلي من الأردن، وأضاف حبش: إن الحوار الفلسطيني سيوفر للأردن غطاءً فلسطينياً ينعش له علاقاته العربية، ويساعده على احتواء المنظمة، واستخدامها كورقة فى المساومات السياسية، دون أن يقطع العلاقة مع أنور السادات ومبادرته."[1] أما باقي التنظيمات الأخرى فأبدت استعدادها لذلك الحوار ضمن شروط، فمنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية – قوات الصاعقة وافقت على فتح حوار، شريطة أن تتخذ الأردن موقفاً علنياً وواضحاً من جبهة الصمود والتصدي يكون قائماً على تأييدها بكل الوسائل[2].

وقد بينت مذكرة رسمية قدمها المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة في أواسط كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ بصورة مفصلة الشروط التي ينبغي للأردن توفيرها من أجل إجراء حوار مجد، وهى: عفو عام عن المنفيين، والسجناء السياسيين، ورفع القيود عن السفر لأفراد منظمة التحرير من وإلى المملكة، ومنح حق إقامة قواعد إسناد للفدائيين فى الأراضي الأردنية."[3]

أما أمين سر جبهة التحرير العربية (عبد الرحيم أحمد)، فاعتبر أن الحوار يتفق مع برنامج الوحدة الوطنية الذي صادقت عليه جميع التنظيمات الفدائية فى نهاية تشرين

(١) حديث صحفي لجورج حبش، حول العلاقات الفلسطينية الأردنية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩

(٢) حديث صحفي لزهير محسن، أمين سر منظمة «طلائع حرب التحرير الشعبية»، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥

(٣) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٦٢٢

الأول/ أكتوبر ١٩٧٧[1]. ووافق الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة (أحمد جبريل) على الحوار، وطالب بإطلاق المحتجزين الفلسطينيين من الأردن، وعودة المقاومة سياسياً وعسكرياً إلى الأردن، ولم يعترض على أن تجري اتصالات ذات طابع شخصي وغير رسمي مع أشخاص فلسطينيين لا يحملون صفات رسمية داخل المنظمة وإن كانت لهم مسئولياتهم في منظماتهم[2] ويظهر أن هذا الموقف قد جاء من التنظيمات المعارضة بعد ظهور علامات تأييد من سوريا والعراق للحوار بين منظمة التحرير والأردن، وذلك أثناء مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد في ٤-٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧[3].

واستمرت الحوارات الوطنية عام ١٩٧٩ لإعادة الوحدة الوطنية لمنظمة التحرير، وحول هذه الحوارات أشارت الجبهة الشعبية إلى أن كافة الفصائل – ماعدا الجبهة الشعبية – قد وافقت على الحوار مع النظام الأردني أثناء الحوارات الوطنية[4] وأشارت الجبهة بأنه حتى لا تضيع فرصة اللقاء الوطني فإنها تعلن ومن أجل الوحدة الوطنية بأنها لن تجعل من الخلاف على الحوار مع النظام الأردني سبباً في تعطيل الوحدة الوطنية بحدها الأدنى. وطالب حبش منظمة التحرير الفلسطينية بأن تحسم العلاقات مع الأردن، وتشكيل لجنة مشتركة (أردنية – فلسطينية)[5]

---

(١) المرجع نفسه، ص٦٢٣

(٢) حديث صحفي لأحمد جبريل، الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة حول العلاقات الأردنية الفلسطينية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢ – ١٣٤.

(٣) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٦٢٠

(٤) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة عقد الدورة الرابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، في دمشق، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩ مصدر سبق ذكره، ص١٣-١٤

(٥) الهدف (بيروت) العدد (٤٢٠) ١٣/ ١/ ١٩٧٩، ص٤

وأصرت الجبهة على حق الثورة فى التواجد على الأرض الأردنية، وعلى حقها في ممارسة عملية التعبئة، والتدريب، والتسليح للشعب الفلسطيني في الأردن[1] ويمكن القول إن هذا التحول المفاجئ، في موقف الجبهة الشعبية بالموافقة على الحوار مع النظام الأردني جاء بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، التي بموجبها دفعت البلدان العربية الراديكالية والصديقة للاتحاد السوفيتي[*] إلى التكتل فى إطار جبهة قومية للصمود والتصدي خاصة وأنه فى هذه الفترة تحققت المصالحة ما بين الجبهة الشعبية وسوريا[*] وذلك بعد أن اتخذت سوريا موقفاً صارماً من زيارة السادات إلى القدس غير أن تطور الأحداث لم يسر فى اتجاه تحويل هذه الرهانات والآمال الفلسطينية إلى حقائق، ففي تموز/ يوليو ١٩٧٩، حصلت قطيعة جديدة فى علاقة كل من سوريا والعراق، قضت على أمل إمكانية إحياء الجبهة الشرقية فى مواجهة إسرائيل، كما كانت هذه القطيعة فاتحة لتطورات سلبية على صعيد العلاقات العربية – العربية، والتي تركت أثرها على الساحة الفلسطينية، فأخذت تعيد منظمة التحرير إلى الوضع الذي كانت عليه قبل الإعلان عن اتفاق كامب ديفيد، حيث رجعت قيادة حركة فتح إلى التركيز على مهمة الحفاظ على دور المنظمة، وحماية المنجزات التي

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩، مصدر سبق ذكره، ص١٦

(*) لم تكن زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس إيذاناً بسقوط الرهان الفلسطيني على التسوية فحسب، وإنما كانت فاتحة لتطورات سياسية كبيرة شهدتها بلدان الشرق الأوسط، وترافقت مع تحول القوتين العظميين من الانفراج الدولي إلى المواجهة الشاملة، انظر في ذلك: الشريف، البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٩.

(*) كانت العلاقات متوترة جداً ما بين سوريا والجبهة الشعبية، لاسيما بعد تدخل النظام السوري فى لبنان عام ١٩٧٦ لصالح «الكتائب»، ووقوفه ضد منظمة التحرير، والحركة الوطنية اللبنانية، الأمر الذي فوت الفرصة على المقاومة من تحقيق النصر الكامل على قوات الكتائب اللبنانية، انظر : صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٦٢٦.

حققتها على الساحتين العربية والدولية، ولاسيما على صعيد التنسيق مع الأردن بشأن تفعيل مشاركة منظمة التحرير فى جهود التسوية[1] فعادت الجبهة الشعبية إلى التشكيك فى نوايا منظمة التحرير والحكومة الأردنية، وإلى انتقاد التنسيق القائم بينها، وطالبت الجبهة بوقف الحوار، والتنسيق، والتوجه نحو إقامة الجبهة الوطنية المتحدة الفلسطينية الأردنية.[2]

وإثر قيام النظام الأردني بتعيين رؤساء بلديات موالين للنظام(*) في مدن الضفة الغربية عام ١٩٨٦ والتي سميت بمؤامرة «التقاسم الوظيفي» من أجل تعزيز سيطرته، وضمان الولاء للنظام الأردني - كان للجبهة الشعبية السبق فى الكشف عن هذه المؤامرة، إضافة إلى وقوفها ضد مؤامرة الخطة الخمسية الأردنية فى الضفة الغربية والقطاع (خطة التنمية للأراضي المحتلة) وقد بينت الجبهة أن أهداف هذه المؤامرة هو إيجاد بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية من أجل التفاوض ضمن الوفد المشترك مع الاحتلال الإسرائيلي[3] كذلك اعتبرتها الجبهة أنها جاءت تمهيداً لفرض الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة[4] ومن أجل التصدي لتلك المؤامرة قامت الجبهة باغتيال رئيس بلدية نابلس (ظافر المصري) فى ٢آذار/ مارس ١٩٨٦ المعين من قبل

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٨٨

(٢) الجبهة الشعبية، مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، ص١٤-١٥

(*) قامت السلطات الأردنية باستدعاء ثلاثة من الشخصيات الفلسطينية الموالين لها في الأرض المحتلة وهم: محمد راشد الجعبري، ووليد الحاج يحيى مصطفى، وخليل موسى، وعبد الفتاح دودين، وهذا الأخير عينته سلطات الاحتلال الإسرائيلي لبلدية دورا بعد إقالة محمود موسى عمر لعدم تعاونه مع الإدارة المدنية الإسرائيلية فى ،الضفة انظر : الهدف (دمشق) العدد (٨٤) ١٤/ ٧/ ١٩٨٦، ص٦.

(٣) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص١٢١.

(٤) الهدف (دمشق) العدد (٤، ٨) ١٤/ ٧/ ١٩٨٦، ص٦

النظام الأردني[1].

وكانت عملية اغتيال المصري ضربة قوية لمؤامرة التعيين فى المجالس البلدية الأخرى، إذ أن عدداً كبيراً ممن كانوا قد قبلوا التعيين سحبوا ترشيحهم وقبولهم، وهذا أفشل إحدى حلقات مؤامرة تنفيذ خطة «التقاسم الوظيفي»[2].

ويلاحظ بأن التحدي القائم بين الأردن ومنظمة التحرير تواصل مع محاولات ياسر عرفات للوصول إلى تنسيق مشترك، فالملك حسين من خلال إدراكه العام بأن الشعب الفلسطيني متمسك بمنظمة التحرير، ووعيه بأنه لا حل بدون منظمة التحرير، قام الملك بمحاولة التوصل إلى تنسيق مشترك، ونجح فى توقيع اتفاق ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥، والذي تضمن السير المشترك باتجاه التسوية على أسس تتمثل بشعار «الأرض مقابل السلام» وتشكيل وفد أردني– فلسطيني مشترك إلى مفاوضات السلام فى ظل مؤتمر دولي[3].

ولا شك في أن اتفاق عمان شكل بالنسبة للإدارة الأمريكية نقطة انطلاق جديدة لانتزاع المزيد من التنازلات من قيادة منظمة التحرير وبإقرار اتفاق عمان باشر الطرفان الأردني والفلسطيني التطبيقات العملية للنصوص الواردة فيه. وفي مقدمتها العمل على إخراج وسائل تحركهما المشترك إلى حيز الوجود، وتجسدت هذه الخطوة في بدء الحوار بين الطرفين لتشكيل وفد أردني – فلسطيني مشترك للتفاوض مع الإدارة الأمريكية[4].

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية: مرجع سبق ذكره،ص ١٢٣.
(٢) الهدف (دمشق) العدد (٨٦٩) حزيران/ يونيو ١٩٨٦، ص١٨.
(٣) حبيب الله: مرجع سبق ذكره، ص١١٠.
(٤) الهدف (بيروت): حوار مع جورج حبش، العدد (٨٠٨)، ١٠/ ٣/ ١٩٨٦، ص٢٨-٢٩.

ويمكن القول إن الملك حسين قد توصل إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن العمل بدون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، ولو على الأقل حركة فتح، بوصفها كبرى الفصائل الفلسطينية، وإذا كان قد حصل تغير بسيط في السياسة الأردنية فهو نابع من التطورات التي حصلت على الساحة الفلسطينية، وخاصة حين وصل الالتفاف الجماهيري الفلسطيني حول منظمة التحرير الفلسطينية إلى ذروته في السنوات التي أعقبت حرب لبنان ١٩٨٢.

لذلك قام الملك حسين بمحاولة شق وحدة الصف الفلسطيني(*)، وهو مدرك بأن حركة فتح لا تستطيع التحرك بحرية دون الفصائل الفلسطينية الأخرى، وبهذا يظهر للشعب الفلسطيني عدم صدق وقدرة منظمة التحرير، وبالتالي تفقد المنظمة مصداقيتها. وقد جاءت تصريحات حسين بهذا الشأن لإظهار منظمة التحرير كتنظيم لا يهتم بشئون الشعب الفلسطيني عامة، بل يهتم بالمصالح الطبقية والخاصة بالفصائل نفسها، وقد توجه الملك حسين إلى الشعب الفلسطيني مخاطباً إياهم باتخاذ قرار من سيدير كفاحهم ونضالهم، مضيفاً أنه يبارك أي سلطة أو مؤسسة تقوم بتنفيذ ما قامت به منظمة التحرير الفلسطينية(١).

ولا شك في أن العبارتين قد كشفتا عن أهداف وأطماع الملك حسين، فبمجرد فشل مفاوضاته مع فتح قام بطرح الخيارات أمام الشعب الفلسطيني، وضرورة قيام «قيادة بديلة» لمنظمة التحرير، تقوم بالواجبات نفسها، ولكن بمنظور أردني.

(*) حيث دعا الملك حسين ياسر عرفات إلى عقد الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، لإحياء الحوار بين المنظمة والأردن، وقد سمي هذا المؤتمر بالمؤتمر الانشقاقي. انظر: الهدف (دمشق) العدد (٨٢٤) ١٤/ ٧/ ١٩٨٦، ص٦.

(١) حبيب الله: مرجع سبق ذكره، ص١١١.

وقد وصفت الجبهة الشعبية تصريحات النظام الأردني وتصرفاته العملية بأنها لا تحمل أي جديد، إذ أن النظام ما زال يحاول زعزعة مركز منظمة التحرير الفلسطينية والوصول إلى قيادة بديلة، بما يعد خرقاً وتجاوزاً لقرارات الرباط(1) وبعد سلسلة من المفاوضات بين الفصائل الفلسطينية، ومنظمة التحرير تم الاتفاق على إلغاء اتفاق عمان وذلك فى نيسان/ إبريل ١٩٨٧.

ومن خلال ما سبق يمكن القول: إن هناك توجهين داخل منظمة التحرير نحو النظام الأردني وهما:

١- توجه حركة فتح التي تمتعت بتأييد كبير من الشعب الفلسطيني، وترى أنه من الضروري التوصل إلى اتفاق وتنسيق مع النظام الأردني، وهو هدف لابد من تحقيقه خصوصاً فى أعقاب فقدان القاعدة اللبنانية بعد حرب لبنان ١٩٨٢، ومحاولات النظام السوري التدخل في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان ركن مهم من أركان العمل الفلسطيني ألا وهو استقلالية القرار الفلسطيني، كما ترى «فتح» ضرورة التنسيق مع النظام؛ نظراً لأن الطرفين مرتبطان ببعضهما البعض، فالأردن لا تملك حرية العمل، ومنظمة التحرير غير مقبولة أمريكياً كشريك في مفاوضات السلام، وقد يؤدي التنسيق المشترك إلى قبول منظمة التحرير الفلسطينية لدى أمريكا.

٢- توجه الجبهة الشعبية ومعها باقي الفصائل المعارضة والتي ترى فى السياسة الأردنية استمراراً وامتداداً للسياسة نفسها التي انتهجها النظام ضد حركة المقاومة الفلسطينية فى محاولاته لتطويق الموقف الفلسطيني، وإحكام سيطرته على الضفة والقطاع، ومن هنا كان المطلب الفلسطيني الوطني عدم تنسيق مشترك مع النظام،

(١) الهدف (دمشق) العدد (٨١٨) ٢٦/ ٥/ ١٩٨٦، ص١٣.

والحفاظ على فلسطينية القرار، وضرورة حشد وبلورة القوى الثورية الديمقراطية في إطار جبهة متحدة تكون القاعدة الصلبة الممسكة بالتحالف الوطني العريض الذي تشكله منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الجبهة الشعبية اتخذت موقفاً حاسماً من النظام الأردني، ورفضت كل فكرة للتعايش مع هذا النظام، ويعتقد هنا أن موقف الجبهة كان على قدر كبير من الصواب؛ وذلك لأن فكرة التعايش مع النظام الأردني مسألة ليست متروكة للجبهة، وإنما كانت محسومة من قبل النظام ومنذ اليوم الأول لتأسيسه، ومحسومة منذ أن قرر النظام الأردني القضاء على بذور المقاومة عام ١٩٦٥، ومحسومة منذ أن انبرى النظام الأردني لتصفية طلائع حركة المقاومة قبل أن يتسع نفوذها، وقبل أن يكون هناك ما يسمى بالممارسات الخاطئة والتجاوزات لحركة المقاومة في الأردن، كما أن المقاومة كانت متهمة ومحكوم عليها بالإعدام من قبل النظام الأردني، بسبب خطيئة الولادة؛ لأن فكرة المقاومة هي فكرة معادية للنظام الأردني، فمهما فعلت المقاومة ومهما حاورت، ونسقت، وعايشت، ومهما طمأنت النظام، فإنه لا يطمئن إليها.

٢- مصر:

لعبت الثورة المصرية عام ١٩٥٢ دوراً بارزاً فى التأثير على مجريات الأمور فى الوطن العربي، والشرق الأوسط، سواء من حيث المفاهيم والمنطلقات الفكرية التي طرحتها كمنهاج وخطة عمل على الصعيد الداخلي، أو بالنسبة لمجمل تحالفاتها وعلاقاتها مع الأنظمة القائمة، ونظرتها لطبيعة التحالف مع حركات التحرر والقوى الخارجية[1] والواقع أن تأثير الثورة المصرية على حركة القومية العربية كان

(١) إبراهيم إبراش: حركة القوميين العرب وجدلية العلاقة بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية، في الحركة القومية فى مائة عام ١٨٧٥ – ١٩٨٢، دار الشروق للنشر والتوزيع ط٢، عمان، ١٩٩٧، ص٤٥١.

كبيراً، لدرجة أنه ما من حزب قومي ذو أهداف قومية إلا وطلب من فترة لأخرى ربط مصيره بمصير الثورة التي قادها الزعيم عبد الناصر[1].

ويجمع المفكرون أن حركة القوميين العرب كانت تنتشر جنباً إلى جنب مع المد القومي فى الخمسينيات للدول العربية المنغلقة بعضها على البعض الآخر بفعل سياسة الاستعمار فى الوطن العربي، وقد تمكن عبد الناصر من كسر الحدود السياسية العربية فى فترة زمنية قصيرة، وتمكنت حركة القوميين العرب من الاستعانة بالسياسة الناصرية، فتوفر لها حضور فعلي، ولعبت أدواراً سياسية كانت تنحسر أو تتوسع وفقاً لانحسار أو توسع السياسة الناصرية فى هذا البلد أو ذاك[2]

وعند إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، كانت الجمهورية العربية المتحدة من أكثر الدول تأييداً لقيام المنظمة، وقد دافعت باستمرار عن أهمية وجودها، إلى حد أن التهم قد وجهت للرئيس عبد الناصر بأنه أراد التخلي عن القضية الفلسطينية بأنه أوعز للشقيري من أجل قيام منظمة التحرير الفلسطينية كي يجد قيادة فلسطينية تعمل بتوجيهاته، وفي الواقع فإن الشقيري يعترف بأنه لولا الجمهورية العربية المتحدة ولولا عبد الناصر بالذات لما قامت منظمة التحرير الفلسطينية[3] وقد قدمت القاهرة كل التسهيلات اللازمة لقيام المنظمة، وأوضح عبد الناصر عند افتتاحه المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني المنعقد في القاهرة ٣١ آيار/ مايو ١٩٦٥، أن مصر على استعداد لتقديم كل شيء لدعم المنظمة، سواء بالنسبة للأرض في بلاده أو في قطاع غزة لإقامة المعسكرات وانتهى بالقول «إن مصر معكم قلباً

(١) الكبيسي: مرجع سبق ذكره، ص٦٨.

(٢) فيصل جلول: حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص١٨٥، انظر كذلك: إبراش، الحركة القومية فى مائة عام، مرجع سبق ذكره، ص٤٥١.

(٣) الشقيري: من القمة إلى الهزيمة، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٩.

وقالباً» وتعتبر نفسها قاعدة للثورة[1]« وكانت أبرز المساهمات التي قدمتها مصر إنشاء جيش التحرير الفلسطيني فى قطاع غزة، وتخصيص إذاعة من القاهرة، مكنت رئيس المنظمة من مخاطبة العرب والفلسطينيين، مما ساعد المنظمة فى المضي نحو بناء كيانها دون توقف، مستفيدة من دعم مصر[2] وعند انطلاقة حركة فتح في مطلع عام ١٩٦٥، بدأت الحركة تبحث عن موقع لنشاط مسلح تقوم به ضد إسرائيل، واختارت أن تبدأ من سوريا، ووقتها كان حزب البعث فى الحكم، وكان القائم بأعمال رئيس الدولة هو اللواء (أمين الحافظ) الذي كان من رأيه أن تسارع الدول العربية بهجوم مسلح على إسرائيل[3] وفي تلك الأجواء أبلغ جورج حبش الرئيس جمال عبد الناصر عن قيام حركة فتح، وعن نيتها بدء أعمال مسلحة ضد إسرائيل من الجبهة السورية.

وقد كتب عبد الناصر بخط يده على هامش مذكرة أرسلها له حبش «إنه يرى تأجيل هذا الموضوع بسبب انشغال القوات المصرية فى ذلك الوقت بعمليات واسعة فى اليمن، وإن الظرف قد لا يكون مناسباً لمناوشات على الجبهة السورية، وقد تفرض على مصر أعباء لا تحتملها الظروف في ذلك الوقت، لكن فتح بدأت بمباشرة بعض العمليات ذات التأثير المحدود ضد مواقع إسرائيلية من الجبهة السورية، وهى عمليات استوجبت ردود فعل، وجدت فيها القاهرة تصرفاً غير مسئول في وضع غير ملائم. لكنها لم تعلق عليها تحسباً منها أنها لا تريد أن تحجب حق أية عناصر فلسطينية في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي»[4].

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٣.

(٢) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١٠٥.

(٣) هيكل: المفاوضات السرية، الكتاب الثالث، مرجع سبق ذكره، ص١٧.

(٤) المرجع نفسه، ص١٨.

وقد لاحقت السلطات المصرية في قطاع غزة عناصر فتح؛ لأنها كانت تشتبه بانتمائهم للإخوان المسلمين، وقد سعت فتح من جهتها إلى توضيح صورتها بتوسط قيادة حركة القوميين العرب، وشخصيات مصرية، للاقتراب من النظام المصري[1] تقديراً منها لأهمية مصر، وأهمية تأثير قيادة عبد الناصر في البلاد العربية[2].

وإثر تصاعد التوتر بين الدول العربية وإسرائيل في النصف الثاني من آيار/ مايو١٩٦٧، أذاع التنظيم الفلسطيني في حركة القوميين العرب بياناً أيد فيه جميع الخطوات التي اتخذها الرئيس عبد الناصر، من إغلاق خليج العقبة، وانتشار جيش الجمهورية العربية المتحدة في شرم الشيخ، وكافة المواقع الأمامية في سيناء، ودعا البيان الجماهير العربية للالتفاف حول قيادة عبد الناصر، والقتال إلي جانبه، وإلى تكثيف الضربات الفدائية، واختتم البيان بالإعلان عن أن حركة القوميين العرب تضع جميع عناصرها وتنظيمها في خدمة المعركة[3].

وفي بداية الحرب فشل مركز حركة القوميين العرب - أول الأمر - في إصدار التعليمات إلى أعضائه المنتشرين في أقطار عدة، ومع ذلك فقد استجاب كوادر وأعضاء كثيرون لهذا الحدث استجابة تلقائية، وتطوعوا لأداء واجبهم العسكري. وفي مصر أصدر فرع حركة القوميين العرب إلى جميع أعضائه أمراً بالالتحاق بدورات التدريب العسكري، التي أعدتها السلطات المصرية على عجل لطلاب الجامعات لتأليف حرس وطني[4] ولكن عجزت السلطات المصرية عن توفير

(١) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩ - ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٥٢. انظر كذلك: صايغ: رفض الهزيمة...، مرجع سبق ذكره، ص١٢.

(٢) حوراني: الفكر السياسي الفسطيني، مرجع سبق ذكره، ص١٣٢.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مرجع سبق ذكره، ص١٩٣.

(٤) صايغ: رفض الهزيمة...، مرجع سبق ذكره، ص١٤.

وسائل النقل إلى الجبهة، فاتجه الطلاب بأنفسهم إلى لبنان وسوريا من أجل الاتصال بحركة القوميين العرب. كما انضمت مجموعة من حركة القوميين العرب المنفيين من سوريا والمناصرين لعبد الناصر فى ٧ حزيران/ يونيو إلى وحدة مصرية كانت متجهة إلى سيناء[١].

وفي أعقاب هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، احتضنت مصر الجبهة الشعبية، من خلال تدريب عناصرها، وأمدتها بالسلاح والمساعدات، حيث وصلت مجموعة من ٤٠ مقاتلاً من أعضاء الجبهة عام ١٩٦٩، وتم تدريبهم في معسكرات سرية، وتخرجوا كضباط لدى الجبهة الشعبية، وقد تم إرسالهم إلى الحدود الأردنية لتنفيذ عمليات فدائية ضد العدو الإسرائيلي داخل الأرض المحتلة[٢].

ومع بروز حركة فتح إثر انطلاقتها الثانية عام ١٩٦٧، شهدت علاقاتها مع مصر تحسناً، حيث التقى وفد من فتح مع وزير الخارجية المصري آنذاك (محمود رياض) الذي أبدى تعاطفاً كبيراً معها، وحثها على تصعيد النشاط المسلح في الأرض المحتلة[٣] وأعقبه لقاء قمة مع الرئيس جمال عبد الناصر الذي استقبل وفداً، ضم ياسر عرفات، وصلاح خلف، وفاروق القدومي، وفي هذا اللقاء تمت مناقشة كافة المسائل التي تتصل بالعلاقات الثنائية، ووضعت أسس التعاون السياسي، وصار مفهومها لدى فتح أن مصر حريصة على أن تقيم علاقة خاصة حميمة معها، مع حرص مصر أيضاً على الاحتفاظ بعلاقاتها مع المنظمات الفلسطينية الأخرى[٤].

---

(١) المرجع نفسه، ص١٤.

(٢) أكرم الصفدي: مقابلة شخصية ١٦/ ٢/ ٢٠٠٧ بمنزله بالقاهرة.

(٣) عصام عدوان: حركة فتح ١٩٦٩ – ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٥٢.

(٤) حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص١٣٢.

وقد أولى الرئيس عبد الناصر تدريب حركة فتح وتسليحها للاستخبارات العسكرية، فيما كان يتولى تدريب الجبهة الشعبية وتسليحها جهاز المخابرات العامة[1] وعلى إثر التقارب المصري مع حركة فتح[2] وتقرير تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٨ الذي أصدرته الجبهة وانتقدت فيه سياسة عبد الناصر بعد الهزيمة، والذي وقع في يد الاستخبارات العسكرية المصرية قبل صياغته ونشره[3] ساءت العلاقة بين الجبهة الشعبية وعبد الناصر، رغم أن التقرير تمت صياغته من الفريق المنشق (نايف حواتمة) أثناء اعتقال جورج حبش في سوريا[4] ولكن عبد الناصر سمح لمائة من فدائيي الجبهة الشعبية، كانوا يتلقون التدريب في مصر بإكمال دورتهم، ليوقف بعد ذلك التعاون في مجال التدريب، والتسليح، والتزويد بجوازات السفر، وغير ذلك من المساعدات المادية، كما منعت مجلة الهدف من دخول مصر، وكان وديع حداد هو الوحيد الذي بقي محافظاً على علاقة سرية بالمخابرات المصرية إلى قرابة عامين[*][5].

وتصاعد التباعد إلى خلاف ومقاطعة تامة بين الجبهة ومصر فى صيف عام

(١) عبد القادر ياسين: مقابلة شخصية ١٦/ ٢/ ٢٠٠٧، في منزله بالقاهرة.

(٢) فرج: منظمة ....، مرجع سبق ذكره، ص١٣٢.

(٣) مطر: مرجع سبق ذكره، ص١٠٩.

(٤) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧، أثناء زيارة له فى القاهرة.

(*) كان وديع حداد مسئول العمل الخارجي للجبهة الشعبية، ويذكر المفكر السياسي الفلسطيني عبد القادر ياسين أن مصر كانت على علاقة بوديع حداد، وقد قدمت خدمات لوجستية لفدائيي الجبهة الذين قاموا باختطاف أول طائرة في ديسمبر/ كانون الأول/ ١٩٦٨، والتي حولت إلى الجزائر، ويدعم ياسين رأيه، أنه بعد عدة أيام نسفت إسرائيل طائرة تابعة لشركة مصر للطيران كانت متجهة إلى قبرص، واتضح أن الطائرة وضع فيها حقيبة ملغومة وذلك انتقاماً لعملية خطف الطائرة التي نفذتها الجبهة الشعبية، عبد القادر ياسين: مقابلة شخصية ١٦/ ٢/ ٢٠٠٧ في منزله بالقاهرة.

(٥) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٣٥٣.

١٩٧٠ بعد قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز[١] حيث قادت الجبهة الشعبية تظاهرات معادية لمصر فى عمان[٢] ولكن أحداث «أيلول الأسود» والصدام المسلح الذي اشتعل بين المقاومة الفلسطينية وبين جيش الملك حسين فى الأردن كانا فى تقدير عبد الناصر أهم وأكبر من أي اعتبار آخر. وفي محاولة لإنقاذ الموقف بالمحافظة على الثورة الفلسطينية دعا عبد الناصر إلى مؤتمر قمة عربي في القاهرة للمحافظة على فصائل الثورة.

وفي اليوم التالي لانتهاء القمة رحل عبد الناصر إلى رحاب الله، وانتقلت رئاسة الجمهورية في مصر إلى الرئيس أنور السادات، وكانت القضية العربية الأولى التي تنتظره هى ذيول أزمة أيلول الأسود، ومستقبل الثورة الفلسطينية مع النظام الأردني[٣] وقبيل وفاة عبد الناصر سعت قيادات الجبهة لترتيب لقاء معه لإعادة العلاقة، ولكن لم تكتمل تلك المساعي لوفاته[٤] كذلك جرت محاولات أخرى عام ١٩٧١ لإعادة العلاقة مع مصر، حيث قام تيسير قبعة (عضو المكتب السياسي للجهة) بعدة زيارات إلى القاهرة، التقى خلالها مع قيادات مصرية (سامي شرف، وشعراوي جمعة) لكن توقفت تلك المساعي بسبب الضربة التي تلقتها قيادة مجلس الثورة من الرئيس السادات، وفي عهد السادات لم تحدث محاولات أو مبادرات من الجبهة لإعادة جسور العلاقة مع مصر[٥] وإن كان هناك بعض المؤشرات على وجود الجبهة في مصر فى الفترة ما بين ١٩٧٢ – ١٩٧٥، حيث خاضت الجبهة انتخابات

(١) الجبهة الشعبية: جورج حبش، مرجع سبق ذكره، ص٢٧

(٢) الريس، والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص١٢٨

(٣) هيكل: المفاوضات السرية، الكتاب الثالث، مرجع سبق ذكره، ص٢٤

(٤) مطر: مرجع سبق ذكره، ص١١١

(٥) المرجع نفسه، ص١١٢

اتحاد الطلاب ضمن قائمة تحت اسم مستقلين، بالإضافة لوجود اتصال بين الجبهة وبعض القوى السياسية في مصر، والتي كانت تعمل بشكل سري مثل: مجموعة ٨ يناير، والتشكيلات الشيوعية الأخرى[1] وفي عام ١٩٧٦ اتسمت العلاقات المصرية-الفلسطينية بتحسن ملحوظ أثناء الحرب الأهلية الدائرة فى لبنان، وانعكس هذا التحول فى الموقف المصري، عبر سلسلة بيانات وتصريحات للحكومة المصرية، عبرت عن تأييد مصر ودعمها للمقاومة الفلسطينية، وإدانتها للأحزاب اللبنانية المحافظة.

ففي مقابلة مع صحيفة عكاظ السعودية في ٤ كانون الثاني/ يناير١٩٧٦، دعا إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري إلى المحافظة على المقاومة الفلسطينية، وعدم زجها في الصراع في لبنان[2] وبرز هذا التقارب المصري أكثر بعد ١١ آذار/ مارس إثر الحركة العسكرية في بيروت، وبعد التباعد الفلسطيني السوري، واتضح هذا التقارب بعد خطاب الرئيس المصري في الأول من آيار/ مايو١٩٧٦ إذ قال فيه:

« إن مصر لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين أمام كل عمل يهدف إلى المساس بالثورة الفلسطينية» وللمرة الأولى منذ اتفاقية سيناء، أشاد المعلق السياسي لوكالة الأنباء الفلسطينية وفا في ٢ أيار/ مايو بخطاب الرئيس المصري، فقال إن خطاب السادات يأتي في ظرف تتكاثر فيه المؤامرات على الشعب الفلسطيني[3] بعد ذلك أصبح لقيادات الجبهة الشعبية وجود علني في مصر بوصفهم أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن هذه القيادات (كايد الغول، ومحمود

---

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية، ٦/ ٧/ ٢٠٠٧، أثناء زيارة له للقاهرة.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦، مرجع سبق ذكره، ص٢٧

(٣) المرجع نفسه، ص٢٧

سعد) ولكن لم يكن لهم نشاط تنظيمي واضح.

وفي عام ١٩٧٧ تم ترحيل هؤلاء مع عدد كبير ممن ينتمون للجبهة الشعبية، بعد أن بدأت تظهر معارضة الجبهة للرئيس السادات إثر زيارته لإسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧[1] ومنذ ذلك الحين لم تحدث محاولات أو مبادرات من الجبهة لإقامة أي نوع من العلاقة مع مصر، خصوصاً في الفترة ما بين ١٩٧٧ – ١٩٨٥ بعد دخول مصر في مشروع التسوية السلمية وتوقيعها اتفاق كامب ديفيد[2] حيث اعتبرت الجبهة الشعبية أن توقيع اتفاقيات كامب ديفيد تعني انتقال النظام المصري إلى موقع التهادن والاستسلام الكامل أمام العدو الإسرائيلي، والاعتراف الرسمي بشرعية وجوده على الأرض الفلسطينية العربية.[3]

وفي أثناء حصار بيروت، صيف عام ١٩٨٢، بادرت جمهورية مصر العربية بسحب سفيرها من إسرائيل في ١٨ آب/ أغسطس ١٩٨٢، واشترطت لإعادته سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية كافة، وبادرت إلى إعلان مشروع قرار مشترك مع فرنسا قدمته سوية إلى مجلس الأمن الدولي في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٨٢، تضمن الوضع في بيروت على ضوء الاجتياح الإسرائيلي، وحل أزمة الشرق الأوسط سلمياً، وذلك في إطار مفاوضات قائمة على مبدأي الأمن لكل الدول، والعدالة لكل الشعوب، طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات.

---

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧، أثناء زيارة له في القاهرة، أكد هذه المعلومة عبد القادر ياسين: مقابلة شخصية ١٦/ ٢/ ٢٠٠٧ في منزله في القاهرة.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

(٣) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع إبريل/ نيسان ١٩٨١، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧.

وقد لاقى هذا المشروع – في حينه – صدى إيجابياً في أوساط قيادة منظمة التحرير، وسادت في الأوساط الفلسطينية آراء جديدة إزاء المقاطعة الرسمية الفلسطينية للنظام المصري(*) مفادها أن نظام الرئيس حسني مبارك يختلف عن نظام السادات، على الرغم من تمسكه باتفاقيتي كامب ديفيد(1) وأكد أصحاب هذا الرأي أن لديهم من المعلومات والتحليلات ما يؤكد أن مبارك يعمل جاهداً للتخلص من الشق الثاني من اتفاقية كامب ديفيد، ومن كل ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية، وأن عهد مبارك، رغم عزلته العربية، فإنه اتخذ موقفاً إيجابياً إزاء منظمة التحرير، وذلك عندما رفض عقد قمة مصرية-إسرائيلية، متمسكاً بشروطه في أثناء حصار بيروت(**).

وقد لاقت هذه المبادرة الرسمية تجاوباً ملحوظاً من قبل منظمة التحرير، وتم اعتبارها مدخلاً أولياً لإعادة العلاقات المصرية-الفلسطينية(2) وقد رحبت الجبهة

(*) أشاد ياسر عرفات بمواقف الرئيس المصري تجاه منظمة التحرير، خلال حصار بيروت وقال: أي خطوة إيجابية قام بها الرئيس حسني مبارك كنت إيجابياً معها، فعندما سحب السفير المصري من إسرائيل بعثت برقية شكر إلى الرئيس مبارك، وأثناء الحرب عندما اتخذ الرئيس مبارك عدداً من المواقف شكرته. وأتمنى أن تستمر هذه الخطوة من الرئيس مبارك. كما رحب عرفات بفكرة دعوته لزيارة مصر. انظر عصام عدوان: حركة فتح ١٩٦٩ – ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٥٩.

(١) سميح شبيب: منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية ١٩٨٢-١٩٨٧، شرق برس، نيقوسيا، ١٩٨٨، ص١٨

(**) وهي الانسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان، والانسحاب من طابا، وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان المناطق المحتلة، من خلال وقف بناء المستوطنات، إضافة إلى تأكيده على أن حل مشكلة الشرق الأوسط لن تتم إلا بمشاركة فلسطينية عبر القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأن مصر ستبقى إلى جانب الحق الفلسطيني مهما بلغت الضغوط عليها. انظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها.

(٢) المرجع نفسه، ص١٩.

الشعبية بخطوة الرئيس مبارك بسحب السفير المصري من إسرائيل، ولكنها اعتبرتها غير كافية لإعادة العلاقات مع مصر، وطالبت النظام المصري أن يحول هذا الموقف إلى سياسة دائمة، وقالت إن إلغاء اتفاقيتي كامب ديفيد شرط فلسطيني لإعادة العلاقات مع مصر.[1]

وحظيت العلاقات الفلسطينية-المصرية باهتمام واسع خلال انعقاد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد فى الجزائر من ١٤-٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٣ وأكد المجلس في بيانه السياسي على رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد، وما يرتبط بها من مشاريع، ودعا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى تحديد العلاقة مع النظام المصري على أساس تخليه عن سياسات كامب ديفيد.[2]

واستمرت حملات التمهيد لإعادة العلاقات بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣، وذلك عبر طريقين: أولهما: المعارضة المصرية وثانيهما: التصريحات الرسمية الفلسطينية والمصرية المتبادلة[3] وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ زار عرفات القاهرة، والتقى بالرئيس المصري، وحين سئل عرفات عن رأيه في هذا اليوم أجاب: «إنه يثبت أن مصر هى كانت دائماً على حق، وفي المستقبل ستبقى مصر هى مصر» وإزاء هذا التطور أعربت إسرائيل عن ذهولها وأسفها لاجتماع مبارك مع عرفات، ورأت في ذلك «مساساً خطيراً بعملية السلام في الشرق الأوسط»، ومن جهتها رحبت

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧، أثناء زيارة له فى القاهرة.

(٢) البيان السياسي الصادر من المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة السادسة عشرة، الجزائر، ٢٢/٢/١٩٨٣

(٣) سميح شبيب: العلاقات الفلسطينية المصرية الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص٨٤.

الولايات المتحدة الأمريكية بالمحادثات بين مبارك وعرفات، ووصفتها بأنها «تطور مشجع» وقد تؤدي إلى إحياء مبادرة الرئيس رونالد ريغان في الشرق الأوسط[1].

وقد عارضت الجبهة الشعبية هذه الزيارة، واعتبرتها تحدياً صارخاً لكل المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وانحراف خطير عن مبادئ الثورة، وخيانة لدم الشهداء وتضحيات الشعب الفلسطيني[2] واستمرت الجبهة الشعبية فى عدائها للنظام المصري خلال فترة البحث مع مطالبتها بوقف الحوار، وقطع العلاقات السياسية بين منظمة التحرير والنظام المصري، طالما ظل ملتزماً باتفاقيات كامب ديفيد، ومنساقاً وراء المحاولات الأمريكية الهادفة إلى إحياء الشق الفلسطيني من كامب ديفيد من أجل الوصول إلى اتفاق لحل القضية الفلسطينية.[3]

وظلت الجبهة متصلبة في موقفها مع مصر، مطالبة بتراجعها عن هذه الاتفاقيات، الأمر الذي لم تعره مصر أي اهتمام، نظراً لعلاقاتها مع أكبر فصيل فلسطيني فى منظمة التحرير الفلسطينية (حركة فتح) ومن جانبها رأت حركة فتح في مصر عمقاً استراتيجياً من غير الجائز التفريط به رغم حالات التوتر والخلافات المتقطعة بين فتح والسلطات المصرية. حيث إن الدور الذي تلعبه مصر فى المساعي التي تتعلق بالقضية الفلسطينية، وبالوقوف إلى جانبها يعد دوراً محورياً، نظراً لما تتمتع به مصر من مكانة عربية ودولية، وبالتالي فإن الطرف الخاسر فى هذه المعادلة

---

(١) المرجع نفسه، ص٥٨.

(٢) البيان السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، الهدف (دمشق)، العدد (٦، ٧) ١٦/ ١/ ١٩٨٤، ص٧. انظر كذلك أبو ماهر اليماني: ندوة له في مخيم خان الشيخ، بيروت، الهدف (دمشق) العدد (٨، ٧) ٣٠/ ١/ ١٩٨٤، ص٢٨.

(٣) انظر التقرير السياسي للجنة المركزية للجبهة الشعبية، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦، انظر كذلك الجبهة الشعبية: محطات أساسية في مسيرة الجبهة، مرجع سبق ذكره، ص١١٨-١١٩.

هو الجبهة الشعبية، التي كانت تمثل ثاني أكبر فصيل في منظمة التحرير الفلسطينية، وإن كانت متصلبة في القضايا السياسية المبدئية، فكان عليها التمييز - مثلاً - بين الموقف من النظام المصري، وبين مواقفها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وموضوع اشتراط إلغاء اتفاق عمان، الذي يعد شأناً داخلياً، وبالإمكان حله داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

٣- سوريا :

ساندت سوريا العمل الفدائي الفلسطيني منذ عام ١٩٦٩، وشجعت الفدائيين على الانطلاق من الأراضي الأردنية بدلاً من الأراضي السورية، لذلك كان العمل خلال الأراضي السورية محدوداً، واستمر الدعم السوري للعمل الفدائي بعد حرب ١٩٦٧[1].

وفي ظل الوفاق الذي قام بين سوريا وعبد الناصر بعد حرب حزيران/ يونيو سمحت سوريا للجبهة الشعبية باستئناف نشاطها لأول مرة منذ عام ١٩٦٣، كما استفادت الجبهة كذلك من المساعدة المستترة التي كانت تقدم لهم من الضباط المتعاطفين معها من الجيش السوري[2]. لكن سوريا في كل الأحوال كانت حريصة على إخضاع العمل الفدائي لسيطرتها[3] وفي إطار حملتها على الجبهة الشعبية جراء عمليات الجبهة في الجولان، والتي «أحرجت النظام السوري» اعتقلت السلطات السورية في ١٩ آذار/ مارس ١٩٦٨ جورج حبش أمين عام الجبهة ومعه اثنين من رفاقه هما: فايز قدورة وعلي بشناق[4] ويذكر أحد رموز الجبهة في هذا السياق أنه لا

(١) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٢.

(٢) صايغ: رفض الهزيمة...، مرجع سبق ذكره، ص٥٦.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام ١٩٦٩، مرجع سبق ذكره، ص٩٨.

(٤) المرجع نفسه، ص٩٨.

يوجد سبب واضح لاعتقال الأمين العام، حيث كان في زيارة رسمية إلى سوريا، وبدعوة من قيادتها، بهدف إعادة كمية من السلاح كانت سوريا قد صادرتها من مناضلي الجبهة أثناء نقلها إلى الأراضي المحتلة[1] ويذكر أن السوريين قد تدخلوا في شحنات الأسلحة المرسلة للمقاومة من قبل الدول العربية والأجنبية، وصادروا عدة شحنات[2].

وقد أذاعت الجبهة في ٢٠ نيسان/ إبريل من العام نفسه في بيان لها أن السلطات السورية اعتقلت أحمد اليماني من كبار المسؤولين في الاتحاد العام لعمال فلسطين ومن قيادات الجبهة عند وصوله إلى مطار دمشق قادماً من القاهرة بعد حضوره جلسات الاتحاد العام للعمال العرب[3].

وقد قامت الجبهة بحملة إعلامية ضد السلطات السورية، واتهمتها بالتحرش بالعمل الفدائي، وقالت إن عداء سوريا للجبهة يعود إلى نشاط الجبهة العسكري في هضبة الجولان، وأضافت أن شرط سوريا لمساعدة حركة فتح كبرى الفصائل(*) أن لا تعمل من الحدود السورية مطلقاً[4].

---

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧ في القاهرة.

(٢) الريس والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص٥٧. انظر كذلك، محمود عباس: الكيانية الفلسطينية أمام التحديات في المنطقة (ما أشبه اليوم بالأمس... ولكن)، نسخة بالآلة الكاتبة من القطع (د.ت)، ص٢٢٣.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

(*) كانت علاقة فتح منذ انطلاقتها حسنة مع النظام السوري، فقد منح السوريون حركة فتح حرية واسعة في إدارة معسكرات التدريب التابعة لها، والتي استقبلت عدداً كبيراً من المتطوعين في فترة قصيرة، كما سهلت لها حركة الأفراد والإمدادات عبر الحدود. للمزيد: صايغ: رفض الهزيمة...، مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

(٤) المرجع نفسه، ص٩٨.

وقد نشرت مجلة الحرية الناطقة باسم الجبهة في ١٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٨ أن السلطات السورية فرضت على الفدائيين التنقل عبر حدودها بجوازات سفر رسمية بدلاً من البطاقة العسكرية التي تعطيها لهم منظماتهم، واستثنت من ذلك منظمة الصاعقة التابعة لها(*). ومنذ ظهور منظمة الصاعقة بدأت الخلافات بين سوريا وفتح، وتراجع حزب البعث عن تقديم الدعم لفتح، وقامت السلطات بنقل العناصر الفعالة من فتح إلى مناطق بعيدة، وخاصة عندما يتعارض نشاطهم مع نشاط الصاعقة.(١)

وبعد فشل كافة الوساطات والجهود الفلسطينية والعربية (*) للإفراج عن الأمين العام، قامت وحدة من فدائيي الجبهة بقيادة وديع حداد باختطاف حبش أثناء نقله من السجن إلى مركز التحقيق، وقد أمضى حبش في السجن من ١٩ آذار/ مارس حتى ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨(٢) وقد أدت هذه الحادثة إلى زيادة التوتر فى العلاقة بينهما.

(*) جاء تأسيس منظمة «الصاعقة» تجسيداً عملياً من حزب البعث العربي الاشتراكي للاستراتيجية التي أقرها المؤتمر القومي التاسع في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦ في دمشق، وقد أعلن عن تأسيسها ، في ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٨ أنظر : خورشيد: دليل حركة المقاومة...، مرجع سبق ذكره، ص٨٥ أنظر كذلك: صقر أبو فخر: الحركة الوطنية الفلسطينية، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص٥٦.

(١) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٢.

(*) رغم تدخل من قادة عرب وممثلي المنظمات الثورية العربية والفلسطينية والاتحادات والنقابات، فقد أبت السلطات السورية الاستجابة لتلك المساعي، انظر مجلة الحرية (بيروت) العدد ٢٣٨، ١١/ ١١/ ١٩٦٨، ص٢.

(٢) بيان الجبهة الشعبية عن قيام عناصرها باختطاف جورج حبش من معتقله فى سوريا، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٨٦٨..

وقد وجه وزير الدفاع السوري حافظ الأسد مذكرة في آيار/ مايو ١٩٦٩ إلى قيادة المقاومة في الأراضي السورية، سمحت لجميع تنظيمات المقاومة عدا الجبهة الشعبية بالعمل على الأراضي السورية بعد التقيد ببعض التعليمات، من ضمنها إرسال مندوب كل منظمة إلى وزارة الدفاع ممثلاً عنها لتنسيق النشاطات معها، وحظرت دخول رجال المقاومة عبر الحدود السورية دون موافقة خطية من وزارة الدفاع، وحظر عليهم حمل السلاح، أو ارتداء الزي العسكري أثناء تحركهم داخل سوريا، إلا إذا كانوا ينفذون أوامر شعبة الاستخبارات[1] وافتتحت جميع منظمات المقاومة بعض المكاتب لها في دمشق، باستثناء الجبهة الشعبية، وجبهة التحرير العربية التي يدعمها العراق[2].

وقد أغلقت سوريا – فى تلك الفترة- هضبة الجولان أمام العمل الفدائي رغم الهجمة الصهيونية المتمثلة في إنشاء مستوطنات عليها، لذا تسللت مجموعة من فدائيي الجبهة في تموز/ يوليو ١٩٦٩ إلى منطقة الجولان، ونسفت خط أنابيب التبلاين، مما أحرج السلطات السورية، حيث أن هذه الأعمال تقحمها في حرب غير مستعدة لها مع اسرائيل، وزاد ذلك من حدة التوتر بين الجبهة والسلطات السورية[3].

وأثناء معارك أيلول الأسود عام ١٩٧٠ في الأردن، وتقدم الدبابات السورية ومساندتها للمقاومة، والتي حققت حماية للثورة في محاور الطرق، وتشتيت اللواء (٤٠) الأردني، وإلحاق الخسائر الفادحة به[4] ثمنت الشعبية الموقف السوري وأهمية المساعدة السورية للمقاومة، وسعت لإجراء اتصال، وتوسيط المنظمات الفلسطينية

(١) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٥.

(٢) الريس، والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص١٩٠.

(٣) سجل الخالدين: مخطوطة للجبهة الشعبية كتبها معتقلون الجبهة في سجون الاحتلال.

(٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٨.

لإعادة علاقتها مع السلطات السورية[1] وفي مطلع عام ١٩٧١ أعلنت الجبهة أن سوريا سمحت لها بإقامة قواعد لها على أراضيها[2] وسرعان ما ساءت العلاقة بينهما بعد دعم أجهزة الأمن السورية وتشجيعها لانشقاق الجبهة الشعبية الثورية عام ١٩٧٢[3] حيث تم إبعاد عناصر الشعبية وفدائييها إلى لبنان[4].

وقدمت سوريا- في بداية الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥- الدعم للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، لكنها منذ أن دخلت بقواتها إلى لبنان تبدل الأمر، واتهمت سوريا كمال جنبلاط بالخيانة[5] وانقلبت على التحالف الوطني اللبناني – الفلسطيني، خشية منها أن تستغل إسرائيل الاضطرابات وتدخل لبنان، كذلك رغبة سوريا في إيجاد موطئ قدم لها في لبنان الذي يشكل معبراً جغرافياً وقومياً استراتيجياً لسوريا[6] والغريب أن التدخل السوري قد اتجه نحو المناطق التي تسيطر عليها القوات المشتركة الفلسطينية-اللبنانية، وقد رأت القيادة الفلسطينية- اللبنانية أن التدخل السوري على هذا النحو هو محاولة للسيطرة عليها ولتجريدها من دورها، وهكذا بدأ الصدام العسكري بين الجانبين[7].

وقد حاولت حركة فتح اجتناب مقاتلة السوريين في تلك المعركة، وقررت عدم الاستمرار في دعم الزعيم اللبناني كمال جنبلاط، في حين واصلت الشعبية ومعها

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧ في القاهرة.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام ١٩٧١، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٦.

(٣) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧ في القاهرة.

(٤) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤٢٧.

(٥) عصام عدوان: حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٦.

(٦) المرجع نفسه، ص٤٤٦.

(٧) عبد الرحمن: منظمة التحرير، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٧.

جبهة الرفض بالتحالف مع جنبلاط، ومواجهة القوات السورية(1) وبعد دخول القوات السورية رسمياً إلى لبنان، ضاقت الدنيا بأعضاء جبهة الرفض، وأصبح أفرادها يلاحقون في كل مكان خاصة أعضاء الجبهة الشعبية(*) وأعضاء جبهة التحرير العربية(2) وأصبحت الأمور أكثر سوءاً عندما انتقد حبش سوريا علناً، وكشف عن الخلاف مع حزب البعث الحاكم، الأمر الذي دفع السلطات السورية إلى الرد باعتقال البقية الباقية من أعضاء الجبهة الشعبية في سوريا(3) وعندما أيدت سوريا والاتحاد السوفيتي الاعتدال الذي أظهرته منظمة التحرير بعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤، بإقامة سلطة وطنية مقاتلة فوق أي جزء من التراب الفلسطيني تجلو عنه إسرائيل، انعكس ذلك التأييد بتكوين ائتلاف يضم منظمة الصاعقة، والجبهة الديمقراطية، وحركة فتح، في حين توجهت الشعبية نحو ليبيا والعراق، حيث أخذت تتلقى دعماً سياسياً ومادياً متزايداً من تلك الدول(4).

استمرت الجبهة الشعبية على هذا الحال حتى عام ١٩٧٩ موعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر المنعقد فى دمشق لبحث رد المنظمة على إعلان اتفاقيات كامب ديفيد(5) وفي العام نفسه تحققت المصالحة بين الجبهة الشعبية

---

(1) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٢.

(*) تم اعتقال مجموعة من الجبهة الشعبية عام ١٩٧٧ منهم أعضاء فى اللجنة المركزية وهم: عبد الوهاب الطيب، وعمر بدوي، وأبو عذاب. للمزيد: انظر: جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧ في القاهرة.

(2) عباس: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٣.

(3) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٥٠٢.

(4) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص.

(5) عباس: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٣.

وسوريا، وذلك بعد أن اتخذت سوريا موقفاً صارماً من زيارة الرئيس السادات إلى إسرائيل[1]. وفي لقاء صحفي مع جورج حبش صرح أن الجبهة بحاجة إلى الأراضي السورية، ومساندة سوريا في تحركات الجبهة ونشاطها السياسي[2].

وأضاف حبش أن موضوع علاقة الجبهة مع سوريا على المدى البعيد ستكون رهناً بالتطورات السياسية في المنطقة[3] وعقب الإعلان عن زيارة عرفات لفينا في تموز/ يوليو ١٩٧٩، اتهمت المعارضة الفلسطينية ياسر عرفات بأنه يسعى لوساطة أوروبية لدى الولايات المتحدة الأمريكية كي يضمن مكاناً للمنظمة في محادثات الحكم الذاتي الفلسطيني القائمة بين مصر وإسرائيل وفقاً للرأي الذي عبر عنه جورج حبش[4] وبالقدر نفسه كان العداء السوري الواضح للمنظمة، ففي آب/ أغسطس ١٩٧٩ أكدت صحيفة البعث الرسمية على أهمية قيام موقف سوري- فلسطيني مشترك، ليقف ضد سياسة منظمة التحرير، وذكرت الصحيفة بصورة واضحة أن القوة لتحرير فلسطين تكمن في دمشق[5] لذلك اتفق قادة المعارضة وعلى رأسهم الجبهة الشعبية على مقاومة سياسة المنظمة التي تقودها فتح وتغيير الميزان الداخلي في منظمة التحرير[6].

وإثر إقدام منظمة التحرير على عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني

---

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص٩٥.

(٢) حديث صحفي لجورج حبش حول علاقة الجبهة بسوريا، والتطورات المرتقبة في لبنان، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٣٨.

(٤) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٦٨١. انظر كذلك نايف حواتمة: مقابلة له في شؤون فلسطينية، العدد (١٠٣) حزيران/ يونيو ١٩٨٠، ص١٢.

(٥) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٦٨١.

(٦) المرجع نفسه، ص٦٨٣.

الفلسطيني في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ لإحياء الحوار مع النظام الأردني، والذي أسفر فيما بعد عن التوصل إلى اتفاق مشترك بين الطرفين وتشكيل وفد مشترك مع الأردن إلى مفاوضات السلام، قررت الجبهة الشعبية الخروج من التحالف الديمقراطي، وتشكيل إطار جديد مع «التحالف الوطني» المدعوم من سوريا، أطلق على هذا الإطار «جبهة الإنقاذ الوطني» والذي قاد المعارضة ضد الاتفاق المشترك[1] وفي تلك الفترة قامت سوريا بتهديد الجبهة الديمقراطية وأمينها العام نايف حواتمة في حالة عدم انضمامه لجبهة الانقاذ الموالية لسوريا، وهددت بإغلاق مكاتب الديمقراطية في سوريا[2] وهذا ما يبرهن تدخل سوريا السافر في شؤون المقاومة الفلسطينية.

ويقول محمود عباس (أبو مازن) في ذلك: «إن النظام السوري وصل به الحد إلى أن يتدخل في المهرجانات الشبابية والطلابية العالمية، فعندما دعيت منظمة التحرير للمشاركة في مهرجان الشباب العالمي في موسكو في ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٨٥ أصر النظام السوري على أن يشارك وفد من «جبهة الإنقاذ» كوفد مستقل أو مواز للمنظمة إن لم يكن بديلاً لها، من أجل أن يؤكد النظام السوري للعالم على أن المنظمة ليست ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، ووصل الوفد برئاسة (تيسير قبعة) أحد رموز الجبهة، وأصر من البداية على أن يعامل كوفد مستقل.[3] وقد استمرت علاقة الجبهة المنسجمة مع سوريا حتى حرب المخيمات التي اندلعت في أواخر عام ١٩٨٥ والتي شنتها الميليشيا الشيعية التابعة لحركة أمل ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت والجنوب اللبناني.

(١) الشريف: البحث عن كيان...، مرجع سبق ذكره، ص٣٤٧.

(٢) إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص١٩٠.

(٣) عباس: مرجع سبق ذكره، ص٢٦٨-٢٦٩.

وقد أعلنت الشعبية على لسان أمينها العام أن حركة أمل مدعومة من سوريا، وما كان للحرب أن تحدث لولا الضوء الأخضر السوري(١) واعتبرت الجبهة أن هذه الحرب هدفها خدمة القوى الانعزالية اللبنانية والامبريالية، حيث ضرت بالتحالف الفلسطيني-السوري-اللبناني الوطني، والذي أعاق التسويات الأمريكية التي يلهث خلفها اليمين الفلسطيني(٢) وأكدت الجبهة في الوقت نفسه على أن علاقتها مع السلطات السورية هي علاقة تحالف وصراع في آن واحد(٣) واستمر هذا التوتر قائماً حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية أواخر عام ١٩٨٧، والتي أبرزت العامل الفلسطيني كعنصر مستقل في الصراع العربي- الإسرائيلي(٤).

لذا يمكن القول إنه رغم تأكيد رموز الجبهة على أن علاقتهم بسوريا لم تكن حسنة منذ تأسيس الجبهة وحتى عام ١٩٧٩، وأنهم اختلفوا معها حول شعارها «التوازن الاستراتيجي» الذي ظلت سوريا تنادي به حتى منتصف الثمانينيات، فإن علاقة الجبهة بسوريا كانت من أقوى العلاقات العربية، حيث مارست الجبهة -ومازالت- أنشطتها السياسية عبر مكاتبها الرئيسية إلى جانب وجود قيادتها على الأراضي السورية.

٤- لبنان:

رفضت السلطات اللبنانية منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية تواجد قوات تابعة لجيش التحرير الفلسطيني فوق الأراضي اللبنانية، علماً بأنها وافقت على فتح

---

(١) محمد ناصر: مقابلة شخصية، ٢٢/٩/٢٠٠٦ في منزله في بيت حانون.

(٢) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص١١٦.

(٣) محمد ناصر: مقابلة شخصية، ٢٢/٩/٢٠٠٦ وأكد هذه المعلومة. جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/٧/٢٠٠٧ في القاهرة..

(٤) محمد ناصر: مقابلة شخصية، ٢٢/٩/٢٠٠٦ في منزله في بيت حانون.

مكتب للمنظمة في بيروت.(١) وقد عارضت السلطات اللبنانية انطلاق العمل الفدائي من أراضيها، ففي أواسط عام ١٩٦٥ استشهد أحد مقاتلي حركة القوميين العرب «جلال كعوش» أثناء تعذيبه في السجون اللبنانية، وكانت تهمته القيام بأعمال فدائية على الحدود اللبنانية، وقد أثارت الحادثة ضجة كبيرة في لبنان، فنظمت حركة احتجاج انتهت بلقاء جبهة الأحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية المؤلفة من الحزب التقدمي الاشتراكي، والحزب الشيوعي اللبناني، وحركة القوميين العرب مع وزير الدفاع اللبناني آنذاك ميشال الخوري، ورئيس المكتب الثانى عابى لحود، وتم الاتفاق على فتح تحقيق فى القضية ومعاقبة الفاعلين.

كما طرحت قضية المخيمات الفلسطينية وأوضاعها، وحقوق اللاجئين المدنية، والكف عن عمليات القهر والإذلال التى يتعرضون لها(٢). وبعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أسهمت عدة عوامل ذاتية وموضوعية فى تعزيز التواجد الفدائي فى لبنان كان من أبرزها: التطورات التى أعقبت حرب حزيران/ يونيو١٩٦٧ على الصعيدين الفلسطينى والعربى، وخصوصية الوضع اللبنانى من حيث تركيبته السياسية والبنيوية والتاريخية، وكون لبنان من دول الطوق ذات الحدود مع إسرائيل، وكذلك تنامى حركة المقاومة، وتصاعد عملياتها فى المناطق الحدودية ضد إسرائيل، ووجود قسم كبير من اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ فى لبنان داخل المخيمات، فتلك العوامل وغيرها جعلت من الساحة اللبنانية الساحة الثانية

(١) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١١٦.

(٢) كريم مروة: من ذكرياتي الفلسطينية، خمسون عاماً من الحلم والخيبة والكفاح، الطريق (بيروت)، العدد الثانى، السنة السابعة والخمسون، ١٩٩٨. ص١٦٦، انظر كذلك : وحيد عبد المجيد وآخرون: لبنان بين الوجود الفلسطينى والتهديد الصهيونى، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢٨.

التى تواجدت فيها منظمات العمل الفدائي، وبدأت فى ممارسة نشاطها، مدعومة من قسم كبير من الجماهير اللبنانية، ومن الهيئات، والأحزاب، والشخصيات الوطنية التقدمية فى لبنان(١).

وقد أدى هذا التواجد إلى وقوع سلسلة من الاصطدامات بين المقاومة الفلسطينية والسلطة اللبنانية، وأخذت المشاكل الحقيقية تظهر مع بروز المقاومة فى الأردن، ومحاولتها توسيع عملياتها فى جنوب لبنان. ووقعت سنة ١٩٦٨ مناوشات محدودة بين الجيش اللبناني ورجال المقاومة الذين كانوا يحاولون القيام بهجمات ضد إسرائيل انطلاقاً من المناطق الجنوبية(٢). وعلى إثر قيام إسرائيل بضرب مطار بيروت فى ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ وتدمير ١٣ طائرة مدنية لبنانية(٣) انتقاماً لعملية فدائيي الجبهة الشعبية على طائرة «العال» فى مطار أثينا واتهام لبنان على حد قول وزير الخارجية الإسرائيلي بأن الفدائيين تلقوا التدريب فى لبنان(٤). استقالت الحكومة اللبنانية لتحل محلها حكومة جديدة برئاسة رشيد كرامي، وذلك فى مطلع عام ١٩٦٩. وكان كرامي قد أعلن عقب تكليفه بتأييد العمل الفدائي مؤكداً على حق المقاومة الفلسطينية فى ممارسة الكفاح المسلح ضد إسرائيل التى تبرر اعتداءاتها على لبنان بحجة تسلل الفدائيين من أراضيه، وقال: إن إسرائيل نفسها لا تستطيع أن تمنع العمليات الفدائية داخل تل أبيب(٥). إلا أن موقف رئيس الحكومة هذا لم يتوافق مع موقف أطراف أخرى فى السلطة اللبنانية، وذلك بحكم التركيبة

---

(١) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ١٩٠.
(٢) الريس، والنحاس، مرجع سبق ذكره، ص١٦٥.
(٣) كاتز: مرجع سبق ذكره، ص٩٧.
(٤) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مرجع سبق ذكره، ص٨٦.
(٥) الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٣.

السياسية والاجتماعية فى لبنان، وبحكم تباين القوى السياسية الفاعلة فيه، واختلاف موقفها من العمل الفدائي، الأمر الذى أدى إلى وقوع صدامات مسلحة بين الجيش اللبناني والفدائيين، وحدوث أزمة وزارية لبنانية[1].

وأصدر قادة الحلف الثلاثى (بيار جميل، كميل شمعون، ريمون إدة) بيانا أعلنوا فيه رفض وجود الفدائيين فى لبنان، وكذلك رفض العمل الفدائي تحت شعار « تحييد لبنان» وجاءت تطبيقات السلطات اللبنانية لهذا الرفض بإخلائها لأحد مواقع الفدائيين الحدودية، الأمر الذى أدى إلى إثارة موجة من سخط القوى الوطنية اللبنانية، حيث خرجت فى تظاهرة بتاريخ ٢٣ نيسان/ إبريل فى بعض المدن اللبنانية تأييداً للعمل الفدائي، فسقط فيها ٣٠ قتيلاً[2].

وتوالت الصدامات بين السلطات اللبنانية والمقاومة فى لبنان، فأصدرت الأحزاب الوطنية والتقدمية اللبنانية بياناً فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩ أيدت فيه حرية العمل الفدائي من لبنان، وأدانت فيه سلوك الحكومة، بينما أصدر رؤساء الطوائف المسيحية اللبنانية بياناً أيدوا فيه إجراءات الحكومة بحجة الحفاظ على البلاد[3]. وبدا أن لبنان على أعتاب حرب أهلية، حيث وقعت اشتباكات دموية عديدة بين الجيش والمقاومة، واندلعت تظاهرات فى بيروت، وصيدا، ودير الياس فى البقاع، حيث اصطدمت مع قوى الأمن، فسقط ١١ قتيلاً و ٨٢ جريحاً من اللبنانيين والفلسطينيين، كما جرت تظاهرات فى طرابلس قتل خلالها ١٥ شخصاً[4].

---

(١) عبد الرحمن: منظمة ....، مرجع سبق ذكره، ص١٩٣.

(٢) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩ - ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٣٠.

(٣) الوثائق العربية لعام ١٩٦٩، الجامعة الأمريكية، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، بيروت ١٩٦٩، ص٦٧٧-٦٧٨.

(٤) الريس، والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص١٦٦- ١٦٧.

مما أسفر عن موجة من التحركات وردات الفعل العربية تجاه ما يجري، فأعلنت سوريا عن إغلاق حدودها مع لبنان، كما سحبت ليبيا سفيرها، وأعرب الرئيس عبد الناصر فى رسالة إلى الرئيس اللبناني شارل الحلو عن أسفه لما يجري على الساحة اللبنانية، وأكد دعمه للمقاومة الفلسطينية، وقام ملوك ورؤساء الدول العربية بإرسال برقيات ورسائل مطالبين الحكومة اللبنانية إلى العمل على وقف سفك الدم، والتوصل إلى اتفاق. مع المقاومة الفلسطينية[1].

وفى هذا الصدد توجه إلى القاهرة وفد رسمي لبناني برئاسة القائد العام للجيش اللبناني العماد إميل البستاني فى ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩، وبعد ثلاثة أيام وصل وفد برئاسة ياسر عرفات، وجرت مفاوضات انتهت بتوقيع وثيقة فى ٣ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٩، اشتهرت فيما بعد باتفاق القاهرة[2]. والتى تكرس بموجبها وجود الكفاح المسلح وشرعيته داخل المخيمات، وفى أنحاء كثيرة من لبنان، وتحديد مسألة تنظيم وجود الأسلحة فى المخيمات بالتنسيق مع قوى الأمن المحلي، وتسهيل حركة الفدائيين عبر نقاط عبور متفق عليها، وإيقاف الحملات الإعلامية، والإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة من الطرفين، والتأكيد على سيادة لبنان وسلامته، وأكد الطرفان على أن الكفاح المسلح عمل يعود لمصلحة لبنان، كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية[3].

وبقى الاتفاق سراً إلى أن نشر فى ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٠[4]، وبموجب اتفاق القاهرة أفرجت السلطات اللبنانية عن الفدائيين المعتقلين باستثناء فدائيي الجبهة

(١) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١٩٤.

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٤- ٣٤٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٣٦.

(٤) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١٩٥.

الشعبية، الأمر الذي حدا بالجبهة إلى قطع طريق نهر البارد إلى حين الإفراج عن فدائييها(1) وفي ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر وقع اشتباك بين الجيش اللبناني وفدائيي الجبهة الشعبية، وقوات الصاعقة، وقوات التحرر الشعبية فى مخيم النبطية، أسفر عن خمسة قتلي وخمسة عشر جريحاً من الفلسطينيين، وستة جرحي عسكريين من اللبنانيين، مما أدى إلى تجدد التوتر فى الجنوب اللبناني(2).

وكانت الجبهة قد انتقدت عدم اطلاعها على اتفاق القاهرة، وقد أشارت إلى أن أي اتفاق يؤدى إلى عزل فصيل من فصائل المقاومة عن مجمل الحركة الفدائية الفلسطينية هو تمهيد لتصفية المقاومة تنظيماً تلو الآخر(3). ولم يتم إطلاع الجبهة على بنود اتفاق القاهرة إلا فى أواخر تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٩(4). فأعلنت مباشرة أنها ستلتزم بالاتفاق إذا أسفر عن تحقيق الحد الأدنى لمطالب الثورة والشعب الفلسطيني، وقيام السلطات اللبنانية بتنفيذ بنود الاتفاقية(5).

ومنذ ذلك الحين اتسمت العلاقات اللبنانية والفلسطينية بالهدوء حتى أواخر تموز/ يوليو ١٩٧٠، وخروج الفدائيين من الأردن، وانتقالهم إلى لبنان، الأمر الذى جعل من الساحة اللبنانية الساحة الرئيسية لتواجد المقاومة الفلسطينية، مما ضاعف من رفض القوى اللبنانية المعادية للوجود الفلسطيني فى لبنان(6).

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مرجع سبق ذكره، ص١١٠.

(٢) المرجع نفسه، ص١١٠.

(٣) بيان الجبهة الشعبية حول اتفاقية القاهرة، ٢١/ ١١/ ١٩٦٩، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ٤٨٢.

(٤) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مرجع سبق ذكره، ص١١١.

(٥) المرجع نفسه، ص١١١.

(٦) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٢.

وفى ٣٠ آذار/ مايو ١٩٧٢ نفذ ثلاثة شبان يابانيين ينتمون إلى الجبهة الشعبية عملية مطار اللد، فقتلوا ما يزيد عن عشرين إسرائيلياً، وأعلنت الجبهة مسئوليتها عن الهجوم، مع تأكيدها على أن الإعداد لهذه العملية جرى خارج لبنان. أما إسرائيل فذكرت أن اليابانى الذى ظل على قيد الحياة اعترف بأن الثلاثة تلقوا التدريب فى مخيم قرب بيروت، وأمام التهديدات الإسرائيلية بالانتقام، اتخذ الرئيس فرنجية عدة إجراءات من أهمها: حظر النشاط الإعلامي للجبهة الشعبية، وأظهر عزمة على تجميد عمليات المقاومة المنطلقة من الأراضي اللبنانية [1].

وعلى إثر لجوء إسرائيل إلى الرد الانتقامي على العمليات الفدائية بهدف تأزيم العلاقات، عاد بعض السياسيين اللبنانيين والقوى المسيحية للمناداة بإعادة النظر فى بنود اتفاقية القاهرة وفى أسلوب تطبيقها[2].

وفى مطلع آيار/ مايو ١٩٧٣ وصل الصدام بين المقاومة والسلطة اللبنانية إلى اشتباكات مسلحة، استخدمت فيها السلطات اللبنانية سلاح الطيران لأول مرة فى قصف المخيمات الفلسطينية[3]. وكانت بوادر هذه الأزمة قد أخذت فى الظهور فى أعقاب العدوان الإسرائيلي، فى ٢١ شباط/ فبراير ١٩٧٣ على مخيمي نهر البارد والبداوي فى شمال لبنان، والذى تسبب فى إصابة العشرات من المدنيين العزل[4]، وإزاء تفاقم الوضع، وتزايد الخسائر البشرية والمادية، تقدم عدد من الدول العربية للتوسط بين طرفي النزاع. وقد نجحت الوساطة العربية فى تنظيم مفاوضات فى ١٨ آيار/ مايو عام(١٩٧٣) بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية التى

(١) الريس: والنحاس، مرجع سبق ذكره، ص١٧٢.

(٢) الكتاب السنوى: للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، مرجع سبق ذكره، ص٢٤.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٧

(٤) المرجع نفسه، ص٢٤.

ترأس وفدها آنذاك صلاح صلاح عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، حيث أسفرت هذه المفاوضات عن التوصل إلى توقيع اتفاق عرف باتفاق« مالكارت» وقد اعتبر هذا الاتفاق ملحقاً لاتفاق القاهرة، حيث كرس مجدداً الاعتراف بشرعية الوجود الفلسطيني المسلح، وتواجد منظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسساتها على الأرض اللبنانية(1).

وقد أعلنت الحكومة اللبنانية حالة الطوارئ للمحافظة على أمن البلد وسلامتها، ومع ذلك استمرت أصداء الأزمة عدة أشهر، ولم تتوقف إلا باندلاع حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، فمنذ ذلك الوقت، بقيت العلاقات بين النظام اللبناني، وفصائل المقاومة بشكل عام منضبطة (2). وعادت الاشتباكات لتندلع من جديد عندما أقدمت مجموعة من حزب الكتائب بإطلاق النار فى ١٣ نيسان/ إبريل ١٩٧٥ فى حي عين الرمانة على حافلة نقل مؤيدين لجبهة الرفض كانوا عائدين من مهرجان، مما أسفر عن مقتل معظمهم، فبدأت اشتباكات عنيفة بين رجال المقاومة وحزب الكتائب، وانضمت الأحزاب الوطنية اللبنانية إلى جانب الفصائل الفلسطينية (3).

وقد ارتكبت القوات المارونية عدة مذابح أشهرها فى ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، والتى قتل فيها ٧٠ شخصاً وخطف ٣٠٠ آخرين، وتوالت مذابح الموارنة فى جبينه وحي المسلخ، إلا أن الخناق ضاق على الكتائبيين، مما دفعهم إلى الارتماء فى أحضان إسرائيل، وقد تدخلت سوريا فى نيسان/ إبريل ١٩٧٦ لمنع انهيار الموارنة

(١) جميل مجلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧، فى القاهرة.
(٢) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.
(٣) الريس، والنحاس، مرجع سبق ذكره، ص١٧٦.

بالكامل[*] فيما استغل الموارنة تغيير الموازين لصالحهم لارتكاب مجزرة فى تل الزعتر فى ١٣ آب/ أغسطس ١٩٧٦[١]. ومع تفاقم الوضع، بدأت الدول العربية بمساع لتطويق الأزمة، حيث عقد فى الرياض فى ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ مؤتمر قمة سداسي، ضم رؤساء كل من: مصر، وسوريا، ولبنان، والسعودية، والكويت، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وخرج المؤتمر بمجموعة من القرارات من أهمها: وقف إطلاق النار، وتعزيز قوات الأمن العربية، لتصبح قوات ردع تعمل داخل لبنان، وتنفيذ اتفاق القاهرة. وأكد المؤتمرون على ضرورة الحفاظ على سيادة لبنان ووحدته، وضرورة حماية منظمة التحرير. وعلى خلفية هذا المؤتمر، عقدت قمة عربية فى القاهرة في ٢٥-٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ صادقت على قرارات الرياض[٢].

وقد رأت الجبهة الشعبية أن المعارك التي انفجرت على الساحة اللبنانية بين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية من جهة والقوات اللبنانية من جهة أخرى، ليست معارك مؤقتة ومحدودة تسببها ظروف طارئة أو ممارسات لا مسئولة، وقالت إن معارك أيار/ مايو ١٩٧٣ كانت مقدمة للمعارك الواسعة التي شهدتها لبنان منذ نيسان/ إبريل ١٩٧٥[٣] وفي ضوء ذلك اعتبرت الشعبية أن طبيعة المعارك،

(*) رأت سوريا أن أي تهديد استراتيجي للبنان هو تهديد لها، بينما لم تكن سوريا قادرة عسكرياً على مواجهة إسرائيل، لاستعادة الجولان، لذلك عملت للحفاظ على التوازن الحاصل بين القوى والطوائف اللبنانية، ومنع أى اختلال في هذا التوازن.

(١) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٧.

(٢) الوثائق العربية لعام ١٩٧٦، الجامعة الأمريكية في بيروت، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، ١٩٧٦، ص٧٤١ - ٧٤٢

(٣) الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

وطبيعة المخطط الامبريالي-الصهيوني وعملائه على الساحة اللبنانية لا تسمحان بأية إمكانية لحلول وسط للصراع؛ لأن التناقض القائم تناحري لا يمكن حله إلا بهزيمة أحد طرفيه، وأضافت الجبهة أن هذا المخطط يستهدف الحركة الوطنية اللبنانية بالقدر نفسه الذي يستهدف المقاومة الفلسطينية، لذلك طالبت الشعبية بضرورة اعتبار الحركة الوطنية اللبنانية الأساس في عملية التصدي لتلك المحاولات في سبيل دحر مخططاتها، واعتبار دور المقاومة الفلسطينية داعماً، ومسانداً، ومشاركا.[1]

ومنذ عام ١٩٧٨ انشغلت المقاومة على الساحة اللبنانية بحروبها مع إسرائيل، وقد شاركت الجبهة الشعبية مع باقي الفصائل الفلسطينية في التصدي للهجوم الصهيوني[2] أما في الداخل فقد استمرت حرب المتفجرات التي عمدت إسرائيل وعملاؤها في لبنان إلى شنها لإبقاء مشكلة الوجود الفلسطيني مثارة في لبنان تمهيداً لتصفيتها[3].

وكانت حرب عام ١٩٨٢ فاصلة في تحديد أصدقاء الثورة الفلسطينية وحلفائها في لبنان، فقد أصطفت الحركة الوطنية اللبنانية بكل ثقلها إلى جانب الثورة الفلسطينية في الدفاع عن لبنان، وعن شعب لبنان، والفلسطينيين في لبنان. وكان للجبهة الشعبية دور بارز في تأسيس جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٣ والتي تألفت من الحزب الشيوعي اللبناني، ومنظمة العمل الشيوعي، وحزب العمل اللبناني، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية، كما انخرط

(١) الموسوعة الفلسطينية: القسم العام، المجلد الثاني عشر، مرجع سبق ذكره، ص١٧-١٨.
(٢) رمضان داود: مقابلة شخصية ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٦ في منزله بجباليا البلد- غزة.
(٣) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٦.

فيها كل أحزاب وتنظيمات الحركة الوطنية اللبنانية، وبالرغم من وجود الجبهتين الفلسطينيتين فيها، فإنها كانت حركة لبنانية، ولم يكن للأحزاب فيها اسم معلن[1] وعلى هذا الأساس وضعت الجبهة الشعبية شعار النضال تحت قيادة وإمرة الحركة الوطنية اللبنانية[2].

وفي مقابلة مع وكالة رويتر أكد حبش على أن أي وجود فلسطيني مسلح في بيروت أو غيرها يجب أن يكون تحت قيادة الحركة الوطنية اللبنانية، ليسهم في تحقيق الأهداف اللبنانية لأن تحقيقها يؤدي في النهاية إلى تحقيق الأهداف الفلسطينية[3] وفي المقابل تآمرت الجبهة اللبنانية المسيحية على لبنان، وذلك بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي. فما أن انتهت الحرب حتى كانت فرصتها المواتية لإنهاء الوجود الفلسطيني، فنفذت مجزرة صبرا وشاتيلا في ١٦-١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ بالتنسيق والتعاون التام مع الجيش الإسرائيلي.[4] كما شن الجيش اللبناني أوسع حملات المداهمة والاعتقال ضد كل من يحمل بطاقة فلسطينية، وقد طالت هذه الممارسات القمعية الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في لبنان[5].

وعندما أسست الجبهة الشعبية في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٨٥ مع الفصائل

---

(١) مروة: مرجع سبق ذكره، ص٢١٢. انظر كذلك: البيان المشترك الصادر عن الجبهة الشعبية والحزب الشيوعي اللبناني، الهدف (دمشق)، العدد (٧٢٦) ١١/ ٦/ ١٩٨٤، ص٨-١٠.

(٢) الهدف العدد (٧٢٠) ١/ ١٠/ ١٩٨٤، ص١٦. انظر كذلك (دمشق) الهدف العدد (٧٥٢) ٣١/ ١٢/ ١٩٨٤، ص٩

(٣) جورج حبش في مقابلة صحفية مع وكالة رويتر، الهدف (دمشق) العدد (٧١٣) ٥/ ٣/ ١٩٨٤، ص٢٠.

(٤) مروة: مرجع سبق ذكره، ص٢١٦.

(٥) صلاح صلاح: عشرون عاماً من النضال في سبيل حماية قاعدة الارتكاز الثانية للثورة الفلسطينية في لبنان، الهدف (دمشق) العدد (٨٩٢)، ٢١/ ١٢/ ١٩٨٧، ص١٦.

الفلسطينية المعارضة لنهج منظمة التحرير «جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني» اعترفت الحركة الوطنية اللبنانية بالجبهة الوليدة كممثل للفلسطينيين على الساحة اللبنانية، «وطرحت الجبهة خطة لتنظيم العلاقة الفلسطينية-اللبنانية الوطنية، حازت على موافقة الجميع، باستثناء حركة أمل التي فجرت في ٢٠ آيار/ مايو ١٩٨٥ حرب المخيمات لتصفية الوجود الفلسطيني والبندقية الوطنية الفلسطينية في لبنان»(١) وقد كانت تلك الحرب تصفية حساب بشعة عن فترة طويلة من الصراع من أجل إنهاء الوجود الفلسطيني في لبنان.

وبانتهاء حرب المخيمات عام ١٩٨٧ انتهت مرحلة من المراحل التي مرت فيها القضية الفلسطينية (ووجودها في لبنان، وعلاقتها بهذا البلد) وما زال الفلسطينيون الذين أصبحوا فى موقف ووضع ضعيف يعانون فى مخيماتهم في لبنان، من الناحيتين السياسية والاجتماعية. وقد لعبت الجبهة دوراً بارزاً في منع الاقتتال الداخلي الفلسطيني-الفلسطيني داخل المخيمات في لبنان، وعملت على الحفاظ على الوحدة الميدانية بين المقاتلين الفلسطينيين، حيث تولت الجبهة فى عام ١٩٨٧ مسئولية أمانة قيادة العمل الوطني الفلسطيني في لبنان»(٢) إذ أن هذه المسؤولية تعكس دور وثقل الجبهة على الساحة الفلسطينية والساحة اللبنانية.

وخلاصة القول فإن الجبهة الشعبية لم تقم أي علاقة لها مع النظام الرسمي اللبناني، على اعتبار أنه نظام رجعي. ونظراً لأهمية الساحة اللبنانية استعاضت الجبهة الشعبية بدلاً من النظام بتحالفها مع القوى السياسية الوطنية في لبنان، خاصة الحزب الشيوعي اللبناني، وحزب العمل الاشتراكي، والحزب التقدمي

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص١١٥.
(٢) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية، ٦/ ٧/ ٢٠٠٧ في القاهرة.

الاشتراكي، وبعض الأحزاب والقوى الناصرية[1]. أما على صعيد العلاقة مع الدول العربية الأخرى، فقد أولت الجبهة اهتماماً خاصاً بتجربة دول الصمود والتصدي، وإن كانت علاقاتها قد مرت بتوتر مع سوريا والعراق، وبفتور مع ليبيا على قاعدة الخلافات السياسية للجبهة، إلا أنها استمرت بعلاقات جيدة مع اليمن الديمقراطي والجزائر[2].

أما على صعيد العلاقة مع الأنظمة التي اعتبرتها الجبهة أنظمة رجعية فقد اعتبرت الجبهة أن أدوار ومواقع هذه الأنظمة متباينة إزاء الثورة الفلسطينية، حيث قالت: إن بعض الأنظمة العربية الرجعية البعيدة عن فلسطين يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً إزاء دعم المقاومة الفلسطينية والجبهة الشعبية، مثل :الكويت واليمن الشمالي، وذلك لأن مثل هذه الأنظمة لم تقترف عملية الذبح العسكري للثورة كما فعلت الأردن ولبنان[3] .

وتولي الجبهة اهتماماً خاصاً بالقوى الديمقراطية الثورية والشيوعية العربية لتنسيق العمل فيما بينها، فقد وثقت علاقاتها مع جبهة تحرير عمان والخليج، ومع جبهة البوليساريو، ومع معظم الأحزاب اليسارية العربية[4].

وخلاصة القول إن الجبهة الشعبية لم تسلم من الصدام والصراع مع عدد من الأنظمة العربية الأمر الذي أدى إلى إخفاق الجبهة فى تحقيق مهامها، فصراعها مع الساحة الأوسع والأهم «الأردن» بدأ منذ مطلع السبعينيات حتى فترة الدراسة،

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص١٤٦.
(٢) الجبهة الشعبية: بعد عشرين عاماً من التحول، مرجع سبق ذكره، ص١٤٦.
(٣) الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص٦٢.
(٤) محمد ناصر: مقابلة شخصية: ٢/ ١/ ٢٠٠٧. فى منزله ببيت حانون.

ومشاكلها مع لبنان لم تهدأ طوال المرحلة، ومشاكلها مع سوريا استمرت ، منذ نهاية الستينيات حتى أواخر السبعينيات، ثم عادت للتصاعد ، عام ١٩٨٥ . بالإضافة إلى حالة العداء مع أكبر قوة عربية (مصر) خصوصاً بعد توقيعها اتفاق كامب ديفيد، بينما انشغل العراق بحربه مع إيران (١٩٨٠-١٩٨٨) ليفقد كثيراً من فاعليته ومواقفه الداعمة للجبهة.



ثانياً: علاقاتها على المستوى الدولي

١- الصين:

اعترفت الصين الشعبية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، منذ تأسيسها ١٩٦٤[1]. وفي عام ١٩٦٥ افتتحت الصين مكتب تمثيل دبلوماسي لمنظمة التحرير في بكين[2]، ووعد الجانب الصيني ببذل كل جهد ممكن لدعم شعب فلسطين العربي في كفاحه من أجل العودة إلى وطنه بجميع الوسائل[3]، وكثرت البيانات والتصريحات الصينية التي تؤكد على تأييد الكفاح العادل للشعب الفلسطيني، لاستعادة حقوقه المشروعة والعودة إلى وطنه[4]، وقد شجبت الصين العدوان الإسرائيلي في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، واعتبرته جريمة بحق الشعب العربي ترتكبها الامبريالية الأمريكية وأداتها إسرائيل. وأرسل رئيس الوزراء (شوان لاي) رسائل إلى رؤساء عرب ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يعرب فيها عن تأييد الصين للعرب[5].

وقد رأت الجبهة الشعبية – في وثيقتها الاستراتيجية السياسية والتنظيمية التي صدرت عن مؤتمرها الثاني عام ١٩٦٩ – فى جمهورية الصين الشعبية حليفاً قوياً يزيد من قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة للإمبريالية وإسرائيل، لاسيما وأن هذا

---

(١) شؤون فلسطينية، (بيروت) العدد (٣٦)، آب/ أغسطس ١٩٧٤، ص١٨٠.

(٢) الهدف (بيروت) العدد (٢٧١) ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤، ص١٨.

(٣) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٣٢٧.

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفسلطينية لعام ١٩٦٤، مرجع سبق ذكره، ص٨٧.

(٥) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١٢٦.

البلد يتبنى وجهة النظر الفلسطينية فى الموقف من إسرائيل، كقاعدة للإمبرالية من الضروري تحطيمها والقضاء عليها[1]، ويلاحظ أن ماورد في الاستراتيجية السياسية والتنظيمية للجبهة يوضح تأثر الجبهة بالماوية على صعيد فهم الوضع الدولي وتحليله، يتمثل فى تحديد الصين الصديق الأول للشعوب المضطهدة واللقاء الاستراتيجي معها. وفي هذا السياق يقول أحد رموز الجبهة[2] إن دراسة تجربة الثورة الصينية كانت محل اهتمام من قيادات الجبهة الشعبية لأسباب عديدة منها:

- أن المجتمع الصيني معظمه من الفلاحين والفقراء، وهو ينتمي إلى العالم الثالث وتتشابه ظروفه الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية - إلى حد ما - بأوضاع المجتمعات العربية عموماً والمجتمع الفلسطيني بوجه خاص، الذي يعاني مثلما يعاني الصين من آثار التخلف الذي تسبب به الاستعمار، فتطلعت قيادة الجبهة إلى تجربة هذا البلد وعلى المنجزات الرائعة التي حققها الحزب الشيوعي الصيني والشعب الصيني بزعامة ماوتسي تونغ، الذي أقام حزباً شيوعياً قاد بلداً فقيراً إلى التحرير.

- التناقضات التي عاشتها الثورة الصينية، والتي أشار إليها ماوتسي تونع في مؤلفاته مثل فصول الشعب، وكراس في الممارسة العملية تتشابه في ملامحها مع الواقع الفلسطيني.

لذا بدأت قيادات الجبهة فى الاتصال بالزعماء الصينيين، لإقامة علاقات مع الصين، والاستفادة من تجربتهم، فزار وفد من الجبهة الشعبية جمهورية الصين عام ١٩٦٩ بمناسبة الذكرى العشرين لقيامها، وقد أقام الرئيس المساعد لهيئة الأركان

(١) الجبهة الشعبية: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

(٢) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية، ٦/ ٧/ ٢٠٠٧، في القاهرة.

الصينية مأدبة على شرف وفد الجبهة[1]، وفي أوائل عام ١٩٧٠ سافر جورج حبش على رأس وفد من الجبهة لزيارة الصين، وقد استمرت الزيارة إلى ما بعد حوادث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، وقد تحدث حبش في تجمع عمالي في الصين في ١٣ أيلول/ سبتمبر عن النضال العادل الذي تخوضه المقاومة الفلسطينية، والحرب القاسية والمريرة، وما تواجهه من صراع مع القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية[2].

وقد أعلنت الصين أن ليس لها علاقة مع الأردن، ولن تقيم أية علاقة على أي مستوى في المستقبل مع الأردن[3]، وعندما طرح الملك حسين «مشروع المملكة المتحدة» صرح (شي بنغ) وزير خارجية الصين أن مشروع إقامة مملكة متحدة هو في الحقيقة يتفق مع مشروع مملكة الأردن وفلسطين الذي تقدم به الرجعيون الأردنيون عام ١٩٧٠، ونسخة جديدة لمشروع (ألون) نائب رئيسة وزراء إسرائيل عام ١٩٦٨، فالمشروع الجديد ليس إلا اسماً لمؤامرة قديمة[4].

وفي مقابلة أجرتها (صحيفة الأحد) مع السكرتير الأول لسفارة الصين في دمشق عام ١٩٧١ قال: إننا نعتبر أن وجود إسرائيل من صنع الامبريالية العالمية، وهى أداتها لقمع الثورات فى البلدان العربية... صحيح أن إسرائيل احتلت بعض الأراضي العربية، لكن لا يمكنها أن تحتل قلوب الشعوب العربية إطلاقاً، وأضاف: «نحن لا نقف موقفين من هذا الصراع، إنما نقف موقفاً ثابتاً لا يتغير أبداً، فقد التزمنا بتأييد الشعب الفلسطيني، وكافة الشعوب المكافحة، ومن أجل ذلك لم يكن

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مرجع سبق ذكره، ص١١٣.
(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، مرجع سبق ذكره، ص٣٩.
(٣) الهدف (بيروت) العدد (٢٧١)، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤، ص١٨.
(٤) المرجع نفسه، ص١٨.

بيننا وبين إسرائيل أية علاقة[1].

وقد حددت الصين سياستها فى التعامل مع منظمة التحرير على أساس أنها تمثل جميع فصائل المقاومة الفلسطينية، حيث أصرت الصين في آيار/ مايو ١٩٧١ على أن يضم وفد منظمة التحرير الذي سيقوم بزيارتها ممثلي الجبهة الشعبيه والديمقراطية ومنظمة الصاعقة (كبرى الفصائل الفلسطينية)، وقد أعلنت الجبهة الشعبية عن ذلك بزهو وافتخار[2]، وقد استمرت سياسة تأييد الصين للقضية الفلسطينية، ففي مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، تقدم الوفد الصيني مع الوفد الموريتاني والجزائري بمشروع خاص لفلسطين، الذي يدعو إلى اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[3]، وفي تموز/ يوليو ١٩٧٣ وجهت جمعية صينية للصداقة مع الشعوب دعوة إلى وفد من الجبهة لزيارة بكين، وعقد خلالها عدة اجتماعات مع مسئولين، وقد تلقت الجبهة الشعبية العديد من أشكال التعاون، والدعم الأيديولوجي، والسياسي، والتدريب[4].

وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ زار وفد من الجبهة الشعبية الصين برئاسة عضو المكتب السياسي تيسير قبعة، أجرى خلالها مباحثات مع نائب رئيس مجلس الدولة (لي تشن يان) حول الوضع السياسي في المنطقة ودور الجبهة الشعبية في التصدي للهجمة الامبريالية لتصفية الثورة الفلسطينية من خلال مؤتمر جنيف

(١) نفسه، ص١٨.

(٢) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص١٧١.

(٣) شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد (٣٦)، آب/ أغسطس ١٩٧٤، ص١٨١.

(٤) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٩.

للسلام"[1]، وأكدت الصين على أنه ليس لأحد الحق في التوصل إلى صفقات من وراء ظهر العرب والفلسطينيين، والتى من شأنها أن تؤدي إلى المس بحقوقهم الوطنية"[2].

وكان ظهور ياسر عرفات في الأمم المتحدة في نيويورك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، وظهور وفد من الجبهة الشعبية في بكين في اليوم ذاته بعد إعلان الجبهة عن معارضتها المبادرة الدبلوماسية التي تبنتها منظمة التحرير[3] يبين حجم الدعم السياسي الكبير لمواقف الجبهة الشعبية من قبل الصين.

بقيت العلاقات الصينية مع الجبهة متينة حتى منتصف عام ١٩٧٦[4]، حيث تخلت الجبهة عن تحالفها مع الصين بعد أن طرأ تغيرات جوهرية على مواقف الصين الشعبية، وسياستها، وتحالفاتها، فسياسة التطويق والعزل من قبل الامبريالية تجاه الصين قد انتهت بسياسة الاعتراف بها والتعايش معها، فالقيادة الصينية طرحت تحليلاً للصراع العالمي لا يقوم على أساس الصراع الطبقي بين الرأسمالية والاشتراكية، بين البرجوازية والطبقة العاملة، إنما يقوم على أساس الصراع بين الدول على ضوء مستوى التطور الاقتصادي في هذه البلدان.

ومن خلال هذه النظرية وضعت الصين الاتحاد السوفيتي في موقع الامبريالية الأمريكية ليتلو ذلك اعتبار الاتحاد السوفيتي أكثر خطراً على الشعوب من الامبريالية الأمريكية نفسها. وبالتالي رفعت الصين شعار جبهة عالمية عريضة

(١) الهدف (بيروت) العدد (٢٧٥)، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، ص٧.

(٢) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٦. انظر كذلك الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص١٣٨

(٣) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٣٣٠.

(٤) الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص١٣٨.

لمناهضة الاتحاد السوفييتي، والتي دعا إليها «تبنغ» أثناء زيارته إلى واشنطن، كذلك اتخذت القيادة الصينية موقفاً مؤيداً لاتفاقية كامب ديفيد، واعتبر السادات بطلاً قومياً حرر بلاده من النفوذ السوفييتي[1]، مما فسر للجبهة ارتداد القيادة الصينية عن مواقفها، وبين علاقة التحالف القائمة بين الصين والامبريالية في مواجهة الاتحاد السوفيتي.

لذا تخلت الجبهة عن موقفها التقليدي المؤيد للصين، وتوجهت صوب الاتحاد السوفييتي، ونتيجة لذلك أجرت الجبهة – أثناء المؤتمر الوطني الرابع عام ١٩٨١ – تعديلاً في ترتيب حلفائها لتصبح دول المنظومة الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي في مقدمة ترتيب الحلفاء الدوليين للجبهة[2] على حساب الحليف السابق الصين الشعبية، وفي عام ١٩٨٢ لم تلعب الصين دوراً مهماً أثناء العملية الدبلوماسية التي أحاطت بمعركة بيروت، لكن الصين أكدت على دعمها المستمر لقيادة منظمة التحرير ولتوجهاتها السياسية، كما اهتمت الصين بضرورة الوحدة الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد تبين ذلك من خلال زيارة تيسير قبعة في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٦ – على رأس وفد فلسطيني – إلى جمهورية الصين الشعبية[3]

٢- الاتحاد السوفييتى وبلدان المجموعة الاشتراكية :

كان الاتحاد السوفيتي قد أيد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨١)

---

(١) التقرير السياسي، الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع للجبهة (١٩٨١)، مصدر سبق ذكره، ص٧٦-٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٩، انظر كذلك: محمد فرحات : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعملية السلام، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات المدنة (محرر صبحي عسلية)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٣١.

(٣) الهدف (دمشق) العدد (٨٢٣)، ٧ تموز/ يوليو ١٩٨٦، ص١٥.

بشأن تقسيم فلسطين، وقد اعترف رسمياً بإسرائيل بعد قيامها، وأيد انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. وبعد حرب ١٩٦٧، اعتبر الاتحاد السوفييتي أن الأولوية يجب أن تعطى لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي، وحرص دائماً على أن التسوية السلمية هي الأسلوب الوحيد لحل الصراع العربي-الإسرائيلي.[1] وكان موقفه سلبياً وغير مؤيد لأسلوب المقاومة، خاصة أسلوب خطف الطائرات الذي مارسته الجبهة الشعبية، كانت تلك المواقف السياسية وغيرها، أحد الكوابح التي كانت تحول دون تقدم العلاقة بين السوفييت والجبهة الشعبية[2] فاتجهت الأخيرة صوب الصين، وبنت علاقة وطيدة معها.

وعلى الرغم من التراجع الواضح للنزعات الماوية خلال سنوات السبعينيات داخل صفوف الشعبية، فإنها لم تغادر مواقفها القديمة من الاتحاد السوفييتي، حيث قومت الشعبية موقف السوفييت من المقاومة على النحو التالي: كان السوفييت في بداية الأمر يؤيدون حركة المقاومة تأييداً يزداد تدريجياً مع نمو المقاومة، وبداية صيرورتها كقوة ضاغطة على إسرائيل من الممكن أن تكون عاملاً مساعداً لتطبيق الصيغة السوفييتية للتسوية في المنطقة، لكن عندما ذاع صيت المقاومة، وتصاعد بعد معركة الكرامة، رأى السوفييت بأنها ستهدد إمكانية التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي، فضلاً عن تهديدها للنظام الأردني، والذي قد يستدعي تدخلاً أمريكيا في المنطقة[3] الأمر الذي يحمل إمكانية صدام معها.

وقد انتقد التقرير الداخلي الذي أصدرته الجبهة بشأن الصراع في الأردن السياسة

(١) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١٢١.

(٢) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية، ٦/ ٧/ ٢٠٠٧، في للقاهرة..

(٣) خليل: مرجع سبق ذكره، ص٣٦.

السوفييتية، وجادل في أن موسكو لا ترغب في أن يكون الفلسطينيون في وضع يتيح لهم تعطيل وقف إطلاق النار المصري-الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن الاتحاد السوفييتي أصبح راضياً ضمنياً عن ترويض حركة المقاومة، وتقليم أظافرها[1]. هذا التحليل كان ينأى بالشعبية عن وضع الاتحاد السوفييتي في مقدمة الحلفاء على المستوى العالمي.

ومع ازدياد اهتمام ودعم الصين للمنظمات الفلسطينية التي وقفت ضد التسوية السياسية، ورغبة من السوفييت عدم ترك الساحة للنفوذ الصيني منفرداً. فقد قرروا تقديم الدعم المعنوي والإعلامي للمنظمات الفلسطينية الفدائية، وبدأت وكالة «تاس» السوفييتية تنقل عمليات المقاومة في الأرض المحتلة، وتصنف الفدائيين بالوطنيين، وذلك أسوة بالثوار الفيتناميين ، وتبرز وجههم المعادي للإمبريالية[2].

وقد أعلن بيان لوزارة الخارجية السوفييتية أن الاتحاد السوفييتي يؤيد نضال الفلسطينيين ضد الاحتلال الإسرائيلي، ووصف المقاومين بأنهم مثل الأنصار الذي ناضلوا ضد الألمان في المناطق السوفييتية المحتلة إبان الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك لمح البيان إلى أن الاتحاد السوفييتي يتحفظ إزاء بعض عمليات المقاومة الفلسطينية، مثل: ضرب المدنين، واختطاف الطائرات خارج منطقة الشرق الأوسط[3]. وفي هذه الأثناء حدث تطور محدود في العلاقة بين الجبهة الشعبية والسوفييت حيث قام جورج حبش بزيارة إلى موسكو في ختام جولة آسيوية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، حيث تعرض لنقد شديد من الاتحاد السوفييتي بشأن

(١) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٤.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مرجع سبق ذكره، ص٦٥٤.

(٣) المرجع نفسه، ص٦٨٢، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٧.

ممارسة الشعبية عمليات اعتبرها السوفييت إرهابية، حيث ألغى السوفييت فجأة اجتماعات كانت مقررة سلفاً، احتجاجاً منهم على عمليات اختطاف الطائرات إلى الأردن، وكان لهذا الإلغاء تأثير فيما بعد إذ ساق حبش الضغط السوفييتي كأحد أسباب إصراره على وقف عمليات خطف الطائرات في أثناء مؤتمر موسع للجنة المركزية للجبهة في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠[1].

وقد زار وفد مكون من ستة أعضاء من المكتب السياسي للجبهة برئاسة تيسير قبعة موسكو في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١، تلبية لدعوة من لجنة التضامن السوفييتية، وذلك بغرض الحصول على مساعدات سوفييتية[2].

وتلبية لدعوة من لجنة التضامن الأفرو-آسيوي، زار وفد من منظمة التحرير موسكو، وقد مثل الجبهة الشعبية في ذلك الوفد أبو ماهر اليماني، حينها طلب السوفييت من الوفد تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، وإبداء الرغبة فى الاشتراك في مؤتمر جنيف للسلام[3] حيث كانت الجبهة ترفض هذين الأمرين، وتعتبرهما استسلاميين. وقد هاجم جورج حبش الاتحاد السوفييتي لدعمه حلولاً ترى الجبهة أنها تؤدي إلى تصفية الحركة الفلسطينية، إذ قال: «إن الاتحاد السوفييتي يعمل على إيجاد تسوية من شأنها أن تؤدي إلى الموافقة على وجود إسرائيل[4]» وقد تعرض حبش لهجوم من مجلة اتحاد الكتاب والصحفيين السوفييت حيث ذكرت: «إن الأعمال غير المسؤولة التي يقوم بها حبش، تطرفه الثوري الممزوج بالديماغوجية الماوية هى

(١) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٤.
(٢) خليل: مرجع سبق ذكره، ص٣٧.
(٣) نبيل حيدري: الاتحاد السوفييتي ومنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣-١٩٧٤، شؤون فلسطينية، (نيقوسيا)، العدد (٢٢٣-٢٢٤) تشرين الأول (أكتوبر) تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص٤٦.
(٤) الريس، والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

لمصلحة أعداء الشعب الفلسطيني»[1].

كما أن السفير السوفييتي في بيروت «عظيموف» أبلغ قيادة منظمة التحرير في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ بقطع الاتصالات السوفييتية كافة مع الجبهة الشعبية، برهاناً على الدعم السوفييتي لرئيس المنظمة، وتأييداً لإقامة دولة فلسطينية في الأراضي التي ستحرر[2].

على إثر ذلك أجريت سلسلة اتصالات ووساطة قام بها الرئيس هواري بومدين بين مسؤولين سوفييت من جهة، وقيادة الجبهة من جهة أخرى لتطويق الخلاف بين الطرفين، حيث أكد السوفييت بعد هذه الاتصالات إن ما نشر في مجلة اتحاد الكتاب والصحفيين السوفييت لا يعبر عن السياسة الرسمية السوفييتية واعربت صحيفة «الأزفستيا» الناطقة بلسان الحكومة السوفييتية عن ارتياح القادة السوفييت للأمين العام للجبهة جورج حبش[3].

ومن جهته صرح بسام أبو شريف أحد قادة الجبهة إن قوى التحرر العالمي وقوى المعسكر الاشتراكي هم أحد أصدقاء الثورة الفلسطينية وحلفاء لها. وعلى الرغم من حدوث خلافات في وجهات النظر أو المواقف السياسية، فإن العلاقة ستبقى مع المعسكر الاشتراكي علاقة تحالف بأفق تاريخي واستراتيجي، لا يمكن لكلمة هنا أو هناك أن تؤثر على جوهر العلاقات الرفاقية»[4].

لكن الشعبية لم تشارك ضمن الوفد الفلسطيني الرسمي برئاسة ياسر عرفات

---

(١) اليوميات الفلسطينية، مج٢٠ من ١/ ٧/ ١٩٧٤ – ٣١/ ١٢/ ١٩٧٤، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٩، ص٢٠١.

(٢) حيدري: مرجع سبق ذكره، ص٤٦.

(٣) اليوميات الفلسطينية مج٢٠ مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٠١.

الذي قام بزيارة موسكو في أواخر تموز/ يوليو ١٩٧٤، حيث كانت هذه الزيارة الأولى التي تمت بدعوة رسمية من الزعيم السوفييتي ليونيد بريجينيف، ففي نهاية تلك الزيارة أعلن الجانب السوفييتي دعمه الصريح لفكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، من خلال المفاوضات التي ستجرى في مؤتمر جنيف للسلام[1].

وفي هذا السياق صرح حبش قائلاً: «إن امتناع الجبهة عن المشاركة في وفد منظمة التحرير إلى موسكو ليس موجهاً ضد الاتحاد السوفيتي، وإنما ضد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وسياستها الارتجالية»[2]. كما قيم حبش علاقات الجبهة مع السوفييت بأنها تعارضات غير عدائية، وليست تناحرية ما بين بعض المواقف التي يتخذها الاتحاد السوفييتي إزاء القضية الفلسطينية وما بين استراتيجية وأهداف نضال الشعب الفلسطيني.[3] ورأى حبش إن من حق الجبهة الشعبية أن تحدد خطها السياسي، تجاه القضايا التي تواجهها الثورة بشكل حر ومستقل بعيداً عن التبعية وأضاف إن ذلك لا يجوز أن يسيء لرفاقنا السوفيت، لأن مبدأ التضامن الأممي لا يقوم على أساس التطابق التام في كافة الأمور[4].

ومع خروج مسار التسوية عن سكة قطار الاتحاد السوفييتي، وخاصة بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى إسرائيل وعقد اتفاقيتي كامب ديفيد، شهدت العلاقة بين الاتحاد السوفييتي والشعبية تطوراً مهماً، فبعد زيارة حبش لموسكو لمدة أسبوع في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨، أصدرت اللجنة المركزية للجبهة بياناً

(١) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٧.

(٢) الهدف (بيروت) العدد (٢٦٣) ٣آب/ أغسطس ١٩٧٤، ص٨-٩.

(٣) خليل: مرجع سبق ذكره، ص٣٨.

(٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٨. انظر كذلك الهدف (بيروت) العدد (٢٧٦) تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، ص٩-١٠

دعت فيه إلى إقامة تحالف استراتيجي بين الاتحاد السوفييتي والدول العربية «التقدمية»؛ وذلك لإحباط اتفاق كامب ديفيد[1] وتبنت الشعبية كثيراً من المواقف تجاه القضايا السياسية الخارجية للسوفييت مثل: تأييد التدخل السوفييتي في أفغانستان، كما اعتبرت نفسها شريكاً مع عدد كبير من الحلفاء والقضايا المدعومة من السوفييت في الهند، وأمريكا الوسطى، والقرن الأفريقي، والصحراء الغربية، وانتقدت العراق، بصورة مماثلة لموقفه من الصراع في اليمن، وكذلك انتقدته لممارسة القمع والبطش ضد القوى الشيوعية والديمقراطية فى العراق، ومعالجة القضية الكردية من منطلق شوفيني[2] كذلك انعكس التقارب مع السوفييت في معظم أدبيات ووثائق الجبهة، وكان المؤتمر الوطني الرابع للجبهة في نيسان/ إبريل ١٩٨١ محطة مهمة على هذا الطريق، حيث أبرزت نتائج المؤتمر الفكرية والسياسية مستوى الانحياز إلى الموقف السوفييتي، فقد قدمت الجبهة في تقريرها الصادر عن هذا المؤتمر، نقداً إلى عدد من مواقفها التي كانت تختلف فيها عن الموقف السوفييتي حيث اعتبرت أن موقفها السابق من سياسة الانفراج الدولي كان خطأ، وقد بينت الشعبية أن الاتحاد السوفييتي - في ظل هذه السياسة- قد حقق مجموعة انتصارات لحركة التحرر الوطني العالمي[3] كذلك وضعت الشعبية فى تقريرها ضرورة تعزيز الصداقة وتوطيد التعاون بين الثورة الفلسطينية وبلدان المنظومة الاشتراكية[4].

أما على المستوى السياسي الفلسطيني، فقد تبنت الشعبية لأول مرة شعار إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية دون قيد

(١) منشورات الهدف: دار الهدف، خريف ١٩٧٩، ص٢٥-٢٦

(٢) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٦٨٨

(٣) التقرير السياسي: الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع للجبهة عام ١٩٨١، مصدر سبق ذكره، ص٢٧

(٤) المصدر نفسه، ص٤٣

أو شرط[1] بعد أن كانت تتبنى إقامة الدولة الديمقراطية الشعبية على كامل الأرض الفلسطينية.

كما ازداد التقارب السوفييتي مع الجبهة الشعبية بعد أن توترت العلاقة بين قيادة منظمة التحرير والسوفييت بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٨٢ إثر الخلاف الذي وقع بين حركة فتح والنظام السوري بسبب حركة الانشقاق فى فتح، واتهام حركة فتح لسوريا حليفة السوفييت بالوقوف وراء المنشقين، إذ كانت القيادة السوفييتية أقرب إلى موقف «التحالف الديمقراطي» ممثلاً بالجبهتين الشعبية، والديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجناح طلعت يعقوب فى جبهة التحرير الفلسطينية ولاسيما بعد أن أحست تلك القيادة أن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح يعملان على إقامة تحالف مصري/ أردني/ فلسطيني، واتهام حركة فتح بأنها تسعى لحل القضية الفلسطينية حلاً ترضى عنه الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، وساءت العلاقات أكثر بين قيادة المنظمة والسوفييت والمنظومة الاشتراكية بعد توقيع ياسر عرفات - رئيس المنظمة - اتفاق عمان في شباط/ فبراير ١٩٨٥، فيما تعزز التحالف ما بين الجبهة الشعبية والبلدان الاشتراكية[2].

وعلى ضوء ذلك يمكن القول إن الجبهة الشعبية قطعت أشواطاً بالغة الأهمية في عملية الانحياز إلى الاتحاد السوفييتي على المستويين الفكري والسياسي. وقد عززت ذلك بتلقي أعداد كبيرة من قيادات، وكوادر، وأعضاء الشعبية دورات تثقيفية نظرية وسياسية، بالإضافة إلى الدورات العسكرية في الاتحاد السوفييتي والدول

---

(١) نفسه، ص٢٠٢

(٢) أشرف إسماعيل: تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢١٩.

الاشتراكية الأخرى.

وقد حددت الشعبية موقفها من السوفييت على النحو التالي:

- أن الاتحاد السوفييتي هو حليف استراتيجي، وأن التحالف معه هو أحد الشروط الحاسمة للانتصار، حيث وضعته فى مقدمة حلفاء الجبهة على المستوى العالمي.

- توجيه النقد إلى المواقف السوفييتية الخاطئة من القضية الفلسطينية، والتسوية، وسبل حل الصراع العربي- الإسرائيلي.

٣- علاقات أخرى:

أقامت الجبهة علاقات وطيدة (تنظيمية وسياسية) مع عدد من الحركات الثورية المعادية للرأسمالية العالمية والحركة الصهيونية، مثل منظمة بادر ماينهوف في ألمانيا[١] وتعاونت معهم في تنفيذ عملياتها الخارجية.[٢]

وأكدت عمليتي مطار اللد في ٣ آيار/ مايو ١٩٧٢ وعملية احتلال السفارة اليابانية فى الكويت علاقة الجبهة بمنظمة الجيش الأحمر فى اليابان.

وأشادت الجبهة بعدد من الدول الاشتراكية الأخرى مثل: فيتنام، وكوريا الشمالية، وكوبا، بما تقدمه هذه الدول من دعم سياسي ومعنوي تجاه القضية الفلسطينية والنضال الوطني الفلسطيني[٣] وقد سلطت مجلة الهدف الناطقة باسم الشعبية الضوء على الزيارات المتعددة لوفود من الجبهة لهذه الدول في كثير من المناسبات الوطنية غيرها.

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية، ٦/ ٧/ ٢٠٠٧، في للقاهرة.

(٢) الريس، والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص٥٩.

(٣) خليل: مرجع سبق ذكره، ص٢٨.

ودعت الشعبية حركة التحرر الوطني الفلسطيني والعربي للتحالف مع حركات التحرر في فيتنام وكوبا، وكوريا الشمالية، وحركات التحرر في آسيا، وأمريكا اللاتينية، ضد المعسكر الذي تقوده الامبريالية في المنطقة العربية."[1]

كذلك أقامت الجبهة علاقات وطيدة مع حركات التحرر في أمريكا اللاتينية مثل الساندانيين في نيكاراغوا، ومع الأحزاب اليسارية في تشيلي والبرازيل، كما نسجت الجبهة علاقات مع قوي اليسار الجديد في أوروبا المتمثل في المنظمات التروتسكية والماوية[2].

لذا يمكن القول إن الجبهة الشعبية قد استطاعت أن توازى بين عملها العسكري والسياسي إلى جانب استقطاب جهات عديدة لنصرة القضية الفلسطينية، رغم الاختلافات والتناقضات التى كانت تنتاب هذه العلاقة، كما استطاعت أن تحشد الموقف الدولي المؤيد للقضية الفلسطينية، من خلال علاقاتها الاستراتيجية مع العديد من الدول المؤثرة وعلى رأسها الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي، وإبراز دور الامبريالية العالمية والصهيونية، في زعزعة استقرار الشعوب، والعمل على إحباط مخططاتها.



(١) الجبهة الشعبية، محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص٥٦.

(٢) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ١٦/٨/٢٠٠٥، في مكتبه بغزة.

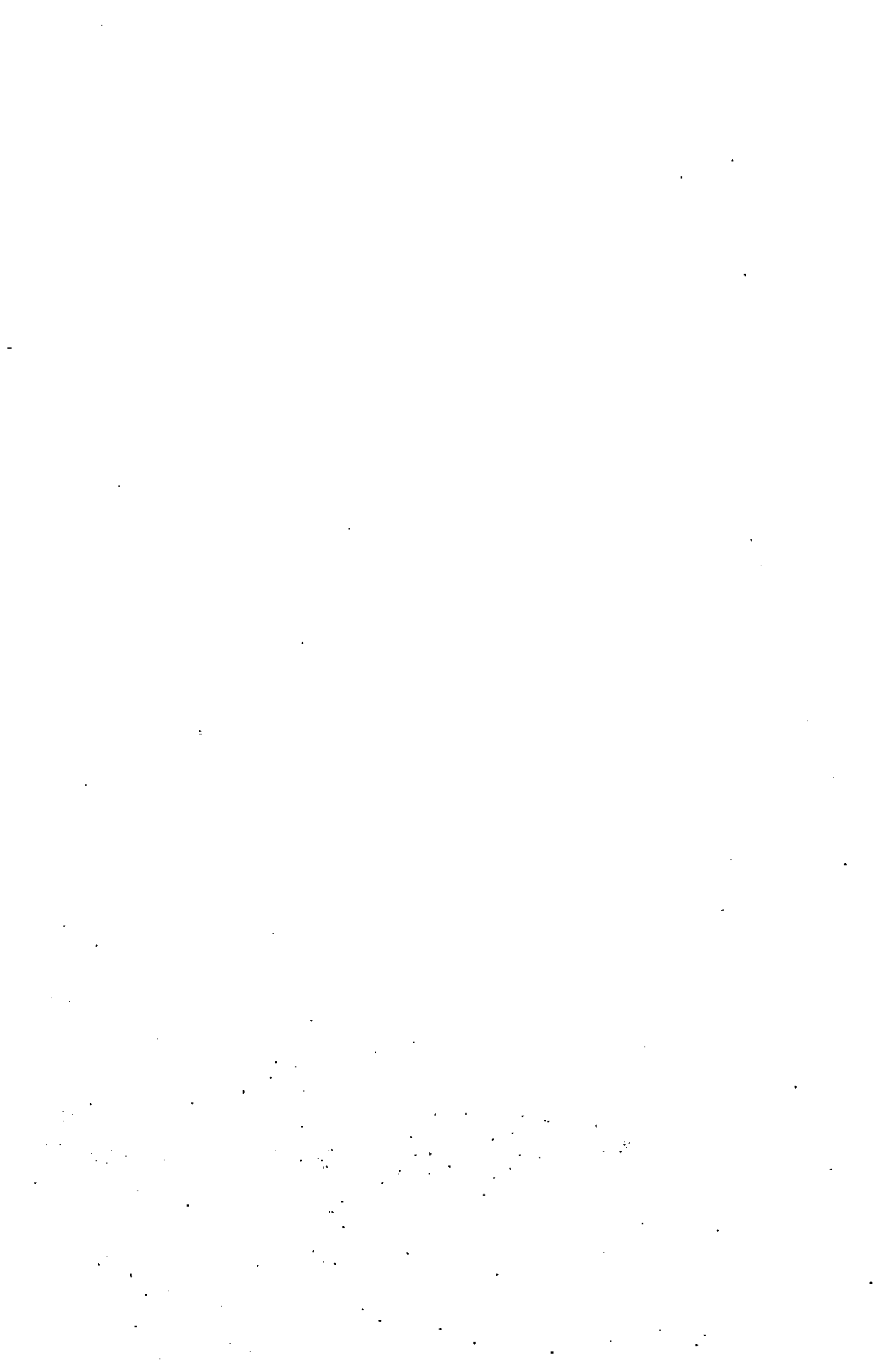




الخاتمة







الخاتمة

الحمد لله الذى به تتم النعم، وتكتمل الصالحات، أما بعد:

تناول البحث الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ انطلاقتها فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧، وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولي عام ١٩٨٧، حيث كرست الانتفاضة انتقال مركز الثقل فى النضال الوطني الفلسطيني من خارج الأرض المحتلة إلى داخلها لتشكل فاصلاً بين مرحلة وأخرى على جميع الأصعدة.

وقد تعرض الباحث للفترة السابقة منذ أن تبلورت فكرة تأسيس حركة القوميين العرب عام ١٩٥١، على يد مجموعة من طلاب الجامعة الأمريكية ببيروت، والتى أورثت الجبهة الشعبية هياكل تنظيمية ومادة بشرية من جمهور، وقواعد، وكوادر، وقيادات، بما فى ذلك أبرز قيادات الصف الأول فى حركة القوميين العرب.

وفى ١١ كانون الأول/ ديسمبر ظهرت إلى الوجود الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونشأت هذه الجبهة من اندماج أربع مجموعات هى: منظمة أبطال العودة، وجبهة التحرير الفلسطينية، ومنظمة شباب الثأر، ومجموعة من المستقلين.

ولم يلبث هذا الاتحاد أن انهار بسرعة، لعدم انسجامها فكرياً، أيديولوجياً، وسياسياً، وتنظيماً فاقتصر اسم الجبهة الشعبية على مجموعة واحدة كانت تعمل سابقاً تحت اسم شباب الثأر، وهو التنظيم الفلسطيني فى حركة القوميين العرب، وهذا يعني أن الجبهة الشعبية عند انطلاقتها كانت عبارة عن الحصيلة التاريخية لحركة القوميين العرب، وإن جرت تبدلات عميقة نشأت فى مجرى التحولات السياسية العربية المتلاحقة، حيث تخلت عن الخط القومي التقليدي وتبنت

الماركسية – اللينينية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى الكثير من النتائج والتوصيات من أهمها:

– إن حركة القوميين العرب لم ترفع شعار الاشتراكية العلمية عند تأسيسها، ولم تتناول موضوع الصراع الطبقي، ورأت أن هذه الشعارات مؤجلة لما بعد تحرير فلسطين، وجاءت عملية التحول بعد أن وقع حدثان مهمان أثرا على تفكير الحركة. الحدث الأول: انهيار الوحدة المصرية السورية عام ١٩٦١ رأت فيه الحركة مؤامرة حاكتها القوى الرجعية والبرجوازية ضد الوحدة، فبدأت تغرس فى تفكيرهم مسألة الطبقية. أما الحدث الثانى: فقد تمثل فى صدمة الخامس من حريزان/ يوليو ١٩٦٧، والتى بلورت فى ذهن قيادات الحركة أهمية النضال القطري ضمن الإطار القومي وأهمية المسألة الطبقية. وهذان الحدثان مهدا الطريق لتأسيس الجبهة الشعبية، وإعلان تبنيها لنظرية الطبقة العاملة، النظرية الماركسية– اللينينية.

– عند تأسيس الجبهة الشعبية بعد هزيمة حزيران / يونيو، كانت التطلعات بضم هذه الجبهة كافة التنظيمات المقاتلة آنذاك، وإيجاد جبهة وطنية، ولكن هذا التشكل تعثر نتيجة خلافات سياسية وأيديولوجية فى وجهات النظر، وفى ضوء ذلك تخلت الجبهة الشعبية عن سعيها لإيجاد الجبهة الوطنية؛ لأنها رأت فى منظمة التحرير الفلسطينية بخطوطها العريضة بديلاً عن ذلك.

– يعتبر توجه الجبهة الشعبية وغيرها من فصائل منظمة التحرير نحو الانحرافات الاستراتيجية واتجاهها، وفصل القضية الفلسطينية عن بعدها العربي القومي من أخطر الانحرافات الاستراتيجية التى واجهتها، ولعل هذا الخطأ قد دفع بالقيادات الفلسطينية إلى توقيع اتفاقيات أوسلو فيما بعد، وما تلاها من مفاوضات وتنازلات.

- مثلت مجموعة الانشقاقات التى منيت بها الجبهة الشعبية انعكاسات سلبية عليها وعلى الثورة الفلسطينية بشكل عام. إذ فقدت الكثير من كوادرها السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى الأثر النفسي، وردود الفعل السلبية لدى الجماهير. إذ كانت هذه الانشقاقات قائمة على أساس مواقف شخصية وفكرية لا على أساس مصلحة الثورة الفلسطينية.

- استمرت الجبهة الشعبية منذ تأسيسها دون نظام داخلي، واعتمدت على تجربة التنظيم الأم « حركة القوميين العرب فى ممارسة علاقاتها التنظيمية الداخلية حتى عام ١٩٦٨، ثم اعتمدت على الوثيقة الاستراتيجية السياسية والتنظيمية التى أصدرتها الجبهة عام ١٩٦٩، ورسمت لها الخطوط النظرية العامة التى يسترشد بها التنظيم، وظلت الجبهة معتمدة على هذه الوثيقة حتى انعقاد مؤتمرها الوطني الثالث عام ١٩٧٢، والذى تم فيه صياغة أول نظام داخلي خاص بالجبهة، متضمناً المبادئ الأساسية والبناء التنظيمي التى أوجدت به الجبهة نظاماً هرمياً رصيناً.

- تعتبر الشروط القاسية التى وضعتها الجبهة الشعبية فى نظامها لشروط العضوية مثل: موافقة العضو على برنامج الحزب ونظامه الداخلي، والانتماء إلى إحدى المنظمات الحزبية من الأسباب الرئيسية التى قللت من فرص استقطاب أعضاء جدد فى التنظيم، ووضعت العراقيل الذاتية التى أعاقت التوسع التنظيمي للجبهة.

- كانت المبادئ والشعارات التى تبنتها الجبهة الشعبية فى نظامها الداخلي أقرب إلى العقلية العسكرية؛ وذلك لأن برنامجها ونظامها أقر فى مرحلة طغى عليها النضال العسكري، وكان الشعار السائد لحركة المقاومة آنذاك « لا صوت يعلو فوق صوت البندقية» « والسياسة تنبع من فوهة البندقية»، لذلك انعكست هذه

الشعارات على فكر الجبهة بشكل عام.

- تعددت مصادر تمويل الجبهة الشعبية، وقد اعتمدت الشعبية فى تمويلها - بشكل كبير - على التبرعات التى كانت تجمع من قبل أنصارها فى العالم، ولم تلتزم الجبهة بنص المادة ٢٦ من الميثاق الوطني الفلسطيني بتوحيد مصادر التمويل من خلال الصندوق القومي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير؛ وذلك لأنها خرجت من أطر منظمة التحرير ومؤسساتها في فترات مختلفة.

- عارضت الجبهة الشعبية المظاهر الاستعراضية فى الكفاح المسلح، وانتقدت جنوح بعض التنظيمات خاصة حركة فتح إلى توجيه نمط قتالها نحو تجييش القوات الفلسطينية، كما حذرت بعض الفصائل من التضخيم، والمبالغة فى قدرتها العسكرية، وتهويل حجم عملياتها، وأرجعت الجبهة ذلك لرغبة من هذه الفصائل فى تحقيق شعبية جماهيرية من أبناء الشعب الفلسطيني والحصول على المساعدات المالية.

- طرحت الجبهة الشعبية فى استراتيجيتها العسكرية مسألة إيجاد قواعد الارتكاز فى بعض دول الطوق، إلا أنها فشلت فى تحقيق ذلك بالرغم من أهمية هذه الرؤيا، كذلك لم تستطع حشد الجماهير الفلسطينية، وتأطيرها، وتعبئتها بالقدر التى كانت تطمح إليه.

- امتلكت الجبهة الشعبية وسائل دعائية وإعلامية متعددة ومتنوعة، روجت بها لنفسها، وأبرزت خصوصيتها، وقد شكلت مجلة الهدف - الصحيفة المركزية الناطقة بلسان الجبهة - جزءاً من البنية الإعلامية للجبهة، وقد التزمت الجبهة الشعبية على الصعيد الإعلامي لمنظمة التحرير« بدائرة الإعلام الموحد » إلا أن هذه الدائرة لم تكن فاعلة؛ بسبب هيمنة حركة فتح عليها. ويلاحظ أن معظم نشرات

الجبهة وصحفها صدرت فى وقت متقارب ومتقطع؛ بسبب عدم استقرار أوضاع الجبهة الشعبية فى أماكن تواجدها، وانشغالها فى معارك جانبية فى الأردن، ولبنان، ودمشق، الأمر الذى أثر سلباً على إعلامها، وملاحقة السلطات فى تلك الدول لنشاط الجبهة بشكل عام.

- لقد حال التنفيذ غير السليم للوحدة الوطنية دون تطبيق العديد من الخطط السياسية والعسكرية للثورة الفلسطينية، ولم تتحقق الوحدة الوطنية أو التعايش بين الفصائل إلا مع اشتداد الخطر على منظمة التحرير، وتأكد ذلك فى حزيران/ يونيو، وأيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، وتموز/ يوليو١٩٧١ خلال الصدام المسلح مع الأردن، وآيار/ مايو١٩٧٣، وخلال الحرب الأهلية فى لبنان التى انفجرت فى نيسان / أبريل ١٩٧٥.

- ظل الحوار بين الفصائل الفلسطينية مشفوعاً بالوساطة الداخلية أو العربية، أكثر الوسائل شيوعاً فى حسم الخلافات بين الفصائل، فإن لم تنجح هذه الوسائل كانت تحصل الانشقاقات، أو الخروج المؤقت عن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وأطرها.

- رغم انضمام الجبهة الشعبية مع فصائل المعارضة، وتشكيل جبهات وتحالفات ضد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، فإنها ظلت ترسم لمعارضتها أفقاً سياسياً من نوع تصحيح نهج منظمة التحرير، أو تجذير خطها الكفاحي، أو تصويب مواقفها السياسية، دون أن تلجأ إلى معارك وصدام مع منظمة التحرير، أو مع حركة فتح المهيمنة على المنظمة.

- مثلت الجبهة الشعبية التيار الوطني فى حركة التحرير الوطني الفلسطيني، وشكلت باستمرار قوة للتصدي والمجابهة الرئيسية لكل المشاريع السياسية التى

كانت تستهدف ضرب القضية الوطنية، وخاضت الجبهة نضالاً سياسياً عنيداً ضد انزلاق قيادة منظمة التحرير الفلسطينية نحو التسوية، وهى ما تزال تخوض هذا النضال، وأن ما ميز الجبهة عن غيرها من التنظيمات هو أنها كانت تقف باستمرار على يسار الموقف الرسمي لقيادة منظمة التحرير، خاصة عندما كانت منظمة التحرير تقبل التعاطي مع الحلول الأمريكية، ولكن كانت الجبهة تكتفي بتسجيل الموقف السياسي الاستراتيجي دون أن تربط موقفها الاستراتيجي بموقف تكتيكي على ضوء مجموعة العوامل، وفى مقدمتها ميزان القوى والظروف العربية والدولية المحيطة.

- رغم كل العوامل والأحداث المعيقة، فقد مارست الجبهة الشعبية نضالها ونشاطها العسكري المكثف، ونفذت العديد من العمليات العسكرية المميزة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وإذا كانت حرب الاستنزاف الأردنية قد أضعفت فاعلية عمليات الجبهة عبر الحدود الأردنية دون أن تستطيع إيقافها، فإن عمليات الجبهة العسكرية استمرت بلا انقطاع عبر الحدود اللبنانية، والسورية، وداخل الأرض المحتلة. كما اشتهرت الجبهة وتميزت بقيامها بعمليات خطف الطائرات، ونقل المعركة مع إسرائيل إلى المسرح الدولي، ورغم ما أحدثته هذه العمليات من ضجة عالمية، قوبلت باعتراضات كبيرة على الصعيدين العربي والعالمي، وخلقت صعوبات أمام الجبهة فى علاقاتها مع القوى فى العالم، فإن هذه العمليات أبرزت الجبهة الشعبية، وحققت الجبهة فى تلك الفترة قفزة قوية لتولي الصدارة بين التنظيمات الفلسطينية، كما مكنت الثورة من إيصال حركة المقاومة الفلسطينية إلى الرأى العام العالمي، ولفت نظر العالم إلى المشكلة الفلسطينية بالرغم من الحصار الإسرائيلي.

- كان للأردن دور سياسي وعسكري موجه نحو قمع وعرقلة نمو أى نهوض وطني فلسطيني، والتصدي له قبل أن يأخذ دوره الفعال ضد إسرائيل، هذا بالإضافة إلى مهمة عزل أطول حدود المواجهة مع إسرائيل، للحد من تشكيل أى خطر جدي ضد الوجود الصهيوني.

- كانت علاقات الجبهة الشعبية مع الدول العربية تختلف من نظام إلى آخر، فكانت علاقاتها علاقة تصادم مع النظام الأردني واللبناني رغم أهمية هذه الساحات بالنسبة للثورة الفلسطينية، وعلاقة تحالف وصراع مع مصر وسوريا على الرغم من أنهما من الأنظمة العربية الوطنية، حيث تحمّلان أكبر العبء فى مواجهة إسرائيل بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

- عجزت الجبهة الشعبية عن التطور إلى درجة مهمة؛ وذلك لأنها لم تستجب للمتغيرات فى محيطها المحلي، والإقليمي، والدولي، إضافة إلى التوترات الأيديولوجية، والانشقاقات التنظيمية وبقائها على قيادة واحدة، وهذه الأسباب أدت لإخفاقها فى النهاية كمنظمة سياسية، وقد ظهر ذلك بصورة جلية قياساً ببراغماتية حركة فتح بزعامة ياسر عرفات، والتى سيطرت على منظمة التحرير منذ عام ١٩٦٩.

وبشكل عام مثلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خلال الفترة ما بين ١٩٦٧- ١٩٨٧ القوة الفلسطينية الأساسية المتصدية لنهج التسوية فى الساحة الفلسطينية، كما مثلت بشكل عام قوة رئيسية ضمن التيار الثوري المعادي جذرياً للصهيونية الإمبريالية والرجعية العربية، وكانت الجبهة التنظيم المكافح من أجل تنظيم العلاقات بين فصائل المقاومة فى إطار منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية سلمية.

وإن إخفاق منظمة التحرير الفلسطينية فيما وصلت إليه من مأزق يعني أيضا إخفاقاً للجبهة الشعبية، باعتبارها الفصيل اليسارى الأبرز والأقوى فى الساحة الفلسطينية، كذلك تعتبر الجبهة الشعبية شريكاً مباشراً ومؤثراً فى إنجازات منظمة التحرير الفلسطينية؛ لأنها شاركت مع كل القوى فى الثورة فى كل المحطات الأساسية التى مرت بها القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وأخيراً فإننا نرى ضرورة الحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية، والتى تتم عبر طريق واحد، وهو التمسك والالتزام ببرنامج الإجماع الوطني، برنامج العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وبدون ذلك لا يمكن أن يكون الشعب الفلسطيني أمام وحدة وطنية حقيقية، فترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وصيانة البناء الداخلي الذى يعانى من تصدعات حادة هو شرط أساسي لصيانة الوحدة الوطنية، وحماية القضية الفلسطينية من الانتهاك. وكذلك لا يمكن أن يتم ترتيب البيت الداخلي إلا على أساس ديمقراطي، وتشكيل هيئات منظمة التحرير الفلسطينية على أساس تمثيل ديمقراطي، والتخلص من التفرد والفئوية، وكذلك توجيه الإمكانيات والطاقات المالية التى تمتلكها منظمة التحرير الفلسطينية باتجاه دعم صمود الشعب الفلسطيني فى ثورته ضد الاحتلال. وربط حركة المقاومة ربطاً مصيرياً ببعدها العربي، باعتبار أن تحرير فلسطين هو جزء من قضية عربية شاملة. وليس معنى هذا الربط التورط فى انتماءات أو صراعات حزبية معينة، وإنما معناه الارتباط – كما حدث بالنسبة للثورة فى الجزائر – بالاتجاه الأكثر تقدماً فى الحركة الجماهيرية العربية، والالتزام ببرنامج سياسي اجتماعي محدد الأهداف، يستطيع أن يجذب من حوله أوسع وحدة وطنية ممكنة للشعب الفلسطيني، وخاصة فى قطاع غزة والضفة الغربية، من خلال فتح حوار جدي

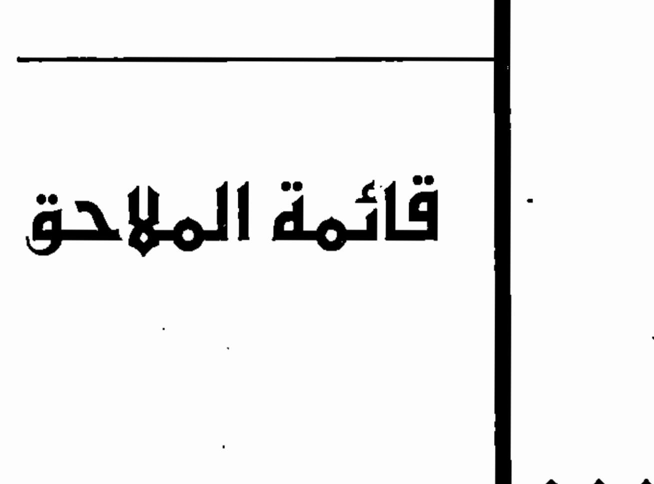
ومنظم بين فصائل الثورة الفلسطينية، بهدف وضع الخطوط العامة لرؤية استراتيجية واضحة نحو التحرك الفلسطيني، بحيث تقوم فى الساحة الفلسطينية وحدة برامج تجعل كل تحرك يقوم به أى طرف مكملاً لما يقوم به الطرف الآخر، وأن ينصب كل تحرك سياسي أو عسكري فى الهدف الذى تفرضه المرحلة، وكل هدف مرحلي يتم إنجازه يصب فى الهدف الاستراتيجي.

ويجب أن لا تحول الخلافات بين الفصائل الفلسطينية مهما اشتدت دون النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي. فالوحدة الوطنية هى أكثر الشروط أهمية وإلحاحاً، من أجل إحراز النصر، وبدون الوحدة تتقلص الإنجازات، بل تغيب احتمالات هذا النصر.









قائمة الملاحق





البيان السياسي الأول للجبهة

في كانون الأول/ ديسمبر/ ١٩٦٧

بيان سياسي ... العمليات الفدائية الجريئة والناجحة

البيان السياسي الأول للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

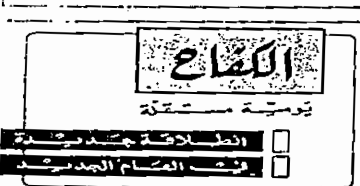
تنشر « الحرية » فيما يلي النص الكامل للبيان السياسي الأول الذي أصدرته « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ».

ويأتي هذا البيان بعدما بدأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عمليات المقاومة الشعبية المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

عاشت وحدة النضال على الأرض الفلسطينية !

والنصر للشعوب .

« الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين »



ملحق رقم (٢)

قائمة ببعض منتسبى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حتى عام (١٩٧١)

الاســــــم	العمر عند الالتحاق	مكان الولادة	اللجوء بعد النكبة	مكان الدراسة	نوع الدراسة	المهنة	الانتماء السابق	بلد الالتحاق	حالته	المهام والأجهزة التى أوكلت إليه
إبراهيم إسماعيل الشافعى	٣٠	بيت لاهيا	-	-	جامعى	لا يعمل	لا يوجد	غزة	-	عمل عسكرى
إبراهيم حبوب	٢٢	غزة	غزة	غزة	ثانويه	متفرغ	لا يوجد	غزة	-	عضو لجنه مركزيه عامه
أبو أمل الخطيب	٣٠	ش فلسطين	ش فلسطين	غ معروف	غ معروف	متفرغ	ح. ق. ع(*)	لبنان	شهيد	عضو لجنه مركزيه عامه
أبو احمد يونس البجيرمي	٣٢	ش فلسطين	لبنان	لبنان	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان	اعدم	عضو مكتب سياسى
أبو النمر فرحات	٢٣	ش. فلسطين	لبنان	-	-	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان	-	الجهاز العسكرى
أبو صالح الاسدي	٣٠	ش فلسطين	ش فلسطين	-	-	متفرغ	ح. ق. ع	دير أسد	-	كادر إدارى
أحمد أمين	٢٠	سوريا	-	-	متفرغ	-	ح. ق. ع	لبنان	شهيد	الجهاز العسكرى

(*) حركة القوميين العرب.

الاســـــم	العمر عند الالتحاق	مكان الولادة	اللجوء بعد النكبة	مكان الدراسة	نوع الدراسة	المهنة	الانتماء السابق	بلد الالتحاق	حالته	المهام والأجهزة التى أوكلت إليه
أحمد اليمانى	٤٠	سحماته	لبنان	فلسطين	ثانوى		ح.ق.ع	لبنان		عضو مكتب سياسى ومسئول مالى
أحمد خليفة	٢٠	نابلس	-	القاهرة	جامعى	متفرغ	ح.ق.ع	مصر		
إسماعيل موسى سالم	٢٠	هربيا	غزة	غزة	جامعى	متفرغ	ح.ق.ع	مصر	-	عضو لجنة مركزية عامه
أمينة دحبور	٢٢	كفر عانا	غزة		جامعية	مدرسة	لا يوجد	-		
ابو على سويدان	٢٥	لبنان	لبنان	لبنان	إعدادية	متفرغ	ح.ق.ع	لبنان		قيادة عسكرية
احمد الخطيب	٣٠	بيت لاهيا	-	-	ابتدائى	-	لا يوجد	غزة	شهيد	فدائى
احمد دحبور	٢٥	كفر عانا	الأردن	الأردن	ثانوى	متفرغ	ح.ق.ع	الضفة		مرافق جورج حبش
احمد دخيل الجمل	٣٠	ض.غ	-	القاهرة	جامعى	موظف	ح.ق.ع	مصر		عمل سياسى عسكرى
احمد دلول	٢٥	غزة	-	غزة	ثانوى		ح.ق.ع	غزة		
احمد فكرى أبو وردة	٣٠	جباليا البلد	-	-	ثانوى	عامل	ح.ق.ع	-	استشهد	مسئول منطقة
احمد قطامش	١٨	الضفة	الأردن	الضفة	جامعى	متفرغ	ح.ق.ع	الأردن		عضو مكتب سياسى

الاســـــــم	العمر عند الالتحاق	مكان الولادة	اللجوء بعد النكبة	مكان الدراسة	نوع الدراسة	المهنة	الانتماء السابق	بلد الالتحاق	حالته	المهام والأجهزة التى أوكلت إليه
احمد كمال	١٩	ش. فلسطين	-	لبنان	ببيب	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان		الجهاز العسكرى
احمد محمود	٢٠	الطيرة	الأردن	-	-	عامل	ح. ق. ع	لبنان		مستوى سياسى
احمد محيسن	٣٢	برير	غزة	القاهرة	جامعى	موظف	ح. ق. ع	غزة	-	عضو رابطة
احمد ياغي	٢٠	المسميه	غزة	القاهرة	جامعى	أعمال حرة	ح. ق. ع	الكويت	-	قيادى/ عضو لجنة مركزية
اسعد عبد الرحمن	٢٧	الضفة	لبنان	بيروت	جامعى	كاتب	ح. ق. ع	بيروت		
اكرم صفدى	٢٥	صفد	سوريا	سوريا	عسكرية	متفرغ	ح. ق. ع.	القاهرة	-	
بدران جابر	٣٥	اذنا			ثانوى	-	ح. ق. ع	الضفة		عمل عسكرى
برهان اليمانى	٢٢	سحماتا	لبنان	لبنان	جامعى	مدرس	ح. ق. ع	لبنان		
بسام ابو شريف	٢٥	ش فلسطين	الضفة	لبنان	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان	فصل	عضو مكتب سياسى
بلال الاسود	٢٠	الضفة	الضفة	الأردن	غ معروف	متفرغ	غ معروف	الأردن		ضابط – مقاتل
تيسير قبعة	٣٠	قلقيلية	مصر	القاهرة	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	مصر		نائب رئيس المجلس الو ني الفلسطيني
جابر عبد الله سالم	٣٢	-	-	-	ابتدائى	لا يعمل	لا يوجد	الأردن	-	عسكرى
جبر عبد الله سالم	٢٥	-	-	-	ابتدائى	-	لا يوجد	غزة	-	عسكرى
جبريل نوفل	٣٢	-	جباليا	القاهرة	ضابط	متفرغ	ح. ق. ع	غزة		قيادة عسكرية

الاســـــم	العمر عند الالتحاق	مكان الولادة	اللجوء بعد النكبة	مكان الدراسة	نوع الدراسة	المهنة	الانتماء السابق	بلد الالتحاق	حالته	المهام والأجهزة التى أوكلت إليه
جلال عزيزة	٢٥	غزة	البريج	-	جامعى	-	ح. ق. ع	غزة	-	عمل عسكرى
جمال مشعل		أريحا	-	القاهرة	جامعى	مدرس	لا يوجد	مصر		
جميل المجدلاوى	٢١	سمسم	مصر	القاهرة	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	مصر		عضو مكتب سياسى وحاليا مسئول الجبهة فى القطاع
جودت خميس سلمان	٢٨	بيت لاهيا	-	-	ابتدائى	-	لا يوجد	غزة	توفى	عمل عسكرى
جورج حبش	٤٢	اللد	الأردن	لبنان	طبيب		ح. ق. ع	لبنان		أمين عام الجبهة الشعبية حتى عام ٢٠٠٠
حسان عبد القادر عليان	٢٥	بيت لاهيا	-	-	ثانوية	-	لا يوجد	غزة	شهيد	فدائى
حسن محمد العجرمى	١٨	غزة	غزة	غزة	جامعى	متفرغ	لا يوجد	غزة	-	قيادى عسكرى
حسن محمود سالم	٢٠	غزة	غزة	غزة	جامعى	مهن حرة	لا يوجد	مصر		كادر فى التنظيم
حسين أبو النمل	٢٢	عرب الهيب	لبنان	القاهرة	جامعى	مفكر وكاتب	ح. ق. ع	مصر		مسئول سياسى
حسين باسم	١٨	لبنان	لبنان	لبنان	غ معروف	متفرغ	غ معروف	لبنان		ضابط – مقاتل
حسين عبد العزيز	٢٠	الضفة	الضفة	الضفة	ثانوى	اعمال حرة	غ معروف	روسيا		قيادى فى التنظيم

الاســـــم	العمر عند الالتحاق	مكان الولادة	اللجوء بعد النكبة	مكان الدراسة	نوع الدراسة	المهنة	الانتماء السابق	بلد الالتحاق	حالته	المهام والأجهزة التى أوكلت إليه
حسين يعيش		نابلس	-		جامعي		ح. ق. ع			العمل العسكرى
حمدان محمد الرجبي		-	عمان	-	-	عامل	ح. ق. ع	الأردن	شهيد	مقاتل
حمدى مطر	٣٥	الضفة	الأردن	الأردن	ثانوى	متفرغ	ح. ق. ع	الأردن	-	عضو قيادة مركزيه
خالد باسم	١٩	لبنان	لبنان	لبنان	غ معروف	متفرغ	غ معروف	لبنان		ضابط – مقاتل
خليل الاسطل	٣٥	خان يونس	-	-	ثانوى	-	ح. ق. ع	غزة	متقاعد	عمل عسكرى
خميس البصيلى	٤٠	-	-	-	ابتدائى	-	ح. ق. ع	غزة	شهيد	فدائى
دياب مرعى	٢٢	ش فلسطين	الضفة	الضفة	ثانوى	متفرغ	ح. ق. ع	العراق		قيادة عسكرية
ديب ظاهر دردونه	٣٠	جباليا البلد	-	-	جامعى	-	ح. ق. ع	مصر	-	عضو بالجبهة
ربحى حداد	٢٥	نابلس	نابلس	القاهرة	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	مصر		
رجب دردونة	١٩	جباليا	جباليا	غزة	إعدادية	متفرغ	ح. ق. ع	الأردن	شهيد	ضابط – مقاتل
رسمية عودة	٢٠	عناتا	الضفة	مصر	جامعيه	مدرسه	لا يوجد	الضفة	-	
رشاد مسمار	٣٠	-	غزة	مصر	ببيب	ببيب	ح. ق. ع	مصر	متوفى	منسق
رفيق سرور	٢٠	المجدل	غزة	غزة	ثانوى	متفرغ	ح. ق. ع	العراق	-	قيادة عسكرية
رمضان الدحدوح	١٩	غزة	غزة	غزة	غ معروف	متفرغ	لا يوجد	غزة	شهيد	مقاتل
رمضان داود	٣٥	جباليا	جباليا	لبنان	ضابط	متفرغ	ح. ق. ع	مصر	متقاعد	قيادة عسكرية
زايد مهنا	١٨	غزة	غزة	غزة	جامعى	متفرغ	لا يوجد	غزة	-	قيادة عسكرية

الاسم	العمر عند الالتحاق	مكان الولادة	اللجوء بعد النكبة	مكان الدراسة	نوع الدراسة	المهنة	الانتماء السابق	بلد الالتحاق	حالته	المهام والأجهزة التى أوكلت إليه
زكريا أبو سنينه	٢٨	الخليل	لبنان	القاهرة	-	متفرغ	ح.ق.ع	مصر		قيادة سياسية
زهير الخالدى	١٧	غزة	غزة	غزة	غ معروف	متفرغ	لا يوجد	غزة	شهيد	مقاتل –مرافق جورج حبش
سالم دردونه	٢٢	جباليا البلد	-	القاهرة	جامعى	موظف	ح.ق.ع	القاهرة	انشق	-
سرحان موسى سرحان	١٧	غزة	م الشاطئ	غزة	ثانوى	متفرغ	لا يوجد	غزة	-	عضو عامل
سعيد سلامة منصور		الشيخ زويد	-	-	ضابط	مقاتل	ابطال العودة	الضفة	شهيد	مقاتل/مسئول عمل عسكرى الضفة
سلافة البرغوثى	٢٢	رام الله	الضفة	الجزائر	جامعية	مدرسة	لا يوجد	الضفة		
سليم عبد القادر	١٩	الضفة	الضفة	-	-	متفرغ	لا يوجد	الأردن	-	مسؤل امني
سليم يونس الزريعى	٢١	بئر السبع	غزة	غزة	جامعى	متفرغ	لا يوجد	غزة		كادرفى التنظيم
سمير شهاب الدين	٢٥	الضفة	سوريا	القاهرة	جامعى	مهندس	ح.ق.ع	سوريا		مسئول سياسى
سمير عبده	٢٥	نابلس	-	القاهرة	جامعى	مهندس	ح.ق.ع	مصر		مسئول سياسى
سميرة صلاح	٣٠	ش فلسطين	لبنان	لبنان	غ معروف	متفرغة	ح.ق.ع	بيروت	-	عضو لجنه مركزيه عامه
شادية ابو غزالة	٢٠	نابلس	-	القاهرة	جامعية	مدرسة	ح.ق.ع	القاهرة	شهيدة	فدائية
شحاده غنام	٢٠	ش.	لبنان	لبنان	ثانوى	متفرغ	لا يوجد	الأردن	-	عضو لجنة

الاســـم	العمر عند الالتحاق	مكان الولادة	اللجوء بعد النكبة	مكان الدراسة	نوع الدراسة	المهنة	الانتماء السابق	بلد الالتحاق	حالته	المهام والأجهزة التى أوكلت إليه
		فلسطين								مركزيه عامه
المقطع ١٠١ شحاده مصطفى العجرمى		بئر السبع	غزة	غزة	ثانوية	متفرغ	لا يوجد	غزة	-	عضو لجنه مركزيه عامه
شهيرة خريمة		لبنان		لبنان	جامعية	مدرسة	لا يوجد	لبنان	-	
صابر محي الدين	٢٠	الضفة	الأردن	الأردن	جامعى	متفرغ	ح.ق.ع	الأردن	متوفى	عضو مكتب سياسى
صادق الشافعى	٢٥	نابلس	-	القاهرة	جامعى	مهندس	ح.ق.ع	مصر		مسئول سياسى
صالح أبوريا	٣٥	-	-	-	جامعى	لا يعمل	ح.ق.ع	غزة	-	عضو
صالح دردونه	٣٥	جباليا البلد	-	-	جامعى	-	ح.ق.ع	غزة	استشهد	مسئول عسكرى بالجبهة
صباح مسعود ثابت	٣٩	بئر السبع	غزة	القاهرة	جامعى	مدرس	ح.ق.ع	القاهرة	-	عضو مكتب سياسى
صلاح الأسود	٢٠	الضفة	الأردن	غ معروف	غ معروف	متفرغ	غ معروف	الأردن	-	ضابط-مقاتل
صلاح زقوت	١٩	غزة	غزه	موسكو	جامعى	أعمال حرة	غ معروف	غزة	-	قيادى فى التنظيم
صلاح صلاح	٣٥	ش فلسطين	لبنان	لبنان	جامعى	متفرغ	ح.ق.ع	بيروت	-	عضو مكتب سياسى
صلاح محمد	٢٠	غزة	غزة	غزة	جامعى	متفرغ	ح.ق.ع	غزة		عضو لجنة مركزية عامة

الاسم	العمر عند الالتحاق	مكان الولادة	اللجوء بعد النكبة	مكان الدراسة	نوع الدراسة	المهنة	الانتماء السابق	بلد الالتحاق	حالته	المهام والأجهزة التى أوكلت إليه
ضرار الدجلة	٢٠	الضفة	الأردن	غ معروف	غ معروف	متفرغ	ح. ق. ع	الأردن	شهيد	كادر عسكرى
ـارق حسينى	٢٢	الضفة	الأردن	الأردن	-	متفرغ	غ معروف	روسيا	-	عضو لجنه مركزيه عامه
ـلال الاسطل	٢٧	خان يونس	-	-	ثانوى	-	ح. ق. ع	قطاع غزة	شهيد	عمل عسكرى
ـلال عوكل	٢٠	برير	غزة	القاهرة	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	غزة		عضو مكتب سياسى
عادل سمارة	٢٥	بيت عود	ض. غ	-	جامعى	-	ح. ق. ع	مصر	-	عمل عسكرى
عايشة عودة	٢٢	لبنان	الضفة	لبنان	جامعية	مدرسة	لا يوجد	لبنان		
عبد الحفيظ عوض	٢٠	الضفة	الأردن	الأردن	غ معروف	متفرغ	غ معروف	الأردن	شهيد	ضابط مقاتل
عبد الحليم الغول	٢٥	هربيا	غزة	الإسكندرية	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان	-	عضو لجنة مركزية الإعلام الموحد
عبد الرحمن أبو الطيب	٢٨	صفورية	لبنان	لبنان	ثانوى	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان		عضو مكتب سياسى
عبد الرحمن محمد العجرمى	٢٣	بئر السبع	غزة	غزة	إعدادى	موظف	لا يوجد	الأردن	-	عضو تنظيم
عبد الرحيم الغول	٢٥	هربيا	م. الشا ئ	القاهرة	ثانوى	-	ح. ق. ع	-	-	عمل عسكرى

الاسم	العمر عند الالتحاق	مكان الولادة	اللجوء بعد النكبة	مكان الدراسة	نوع الدراسة	المهنة	الانتماء السابق	بلد الالتحاق	حالته	المهام والأجهزة التى أوكلت إليه
عبد الرحيم جابر	٣٢	الخليل	الضفة	العراق	ضابط	مقاتل	لا يوجد	الضفة		العمل العسكرى
عبد الرحيم ملوح	٢٢	عرب أبو كشك	قلقيلية	-	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	الأردن	معتقل فى سجون الاحتلال	نائب الأمين العام بالجبهة منذ العام ٢٠٠٢
عبد الفتاح ابوزعير	٢٢	عراق سويدان	غزة	غزة	ثانوى	متفرغ	ح. ق. ع	غزة	-	كادر عسكرى
عبد القادر أبو سمرة	٣٢	-	-	-	جامعى	-	ح. ق. ع	غزة	توفى	عضو بالجبهة
عبد الكريم الغول	٢٥	هربيا	غزة	غزة	ثانوى	متفرغ	لا يوجد	غزة	-	قيادة عسكرية
عبد الله أبو زعيتر	٣٢	عراق السويدان	غزة	القاهرة	جامعى	موظف	ح. ق. ع	مصر	-	قيادة ارض محتلة
عبد الله حموده	٣٢	الأردن	الأردن	الأردن	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	الأردن	-	عضو لجنه مركزيه عامه
المقطع ١,٠٢ عبد المجيد ذيب المسلمي	٣٥	بيت لاهيا	بيت لاهيا	-	-	-	ج. ق. ع	غزة	شهيد	فدائى
عبد الهادى الحايك	١٧	غزة	غزة	-	-	-	لا يوجد	غزة	شهيد	فدائى
عبد رجا		صفورية	لبنان	لبنان	دكتوراه	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان		عضو لجنة مركزية
عبد عباس	٢٣	ش فلسطين	ش فلسطين	لبنان	-	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان	-	كادر ادارى
عبدالله محمد العجرمى	٣٠	بئر السبع	غزة	غزة	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	غزة		عضو لجنه

الاســــــم	العمر عند الالتحاق	مكان الولادة	اللجوء بعد النكبة	مكان الدراسة	نوع الدراسة	المهنة	الانتماء السابق	بلد الالتحاق	حالته	المهام والأجهزة التى أوكلت إليه
										مركزيه عامه
عبلة ـه	٢٥	الخليل	الأردن	الأردن	ثانوية	متفرغة	غ معروف	الأردن	-	قيادة نسائية
عدنان جابر	٢٠	الخليل	-	بلغاريا	دكتوراه		لا يوجد	الضفة		عمل سياسى / عسكرى
عدنان منصور		طولكرم		العراق	ضابط		لا يوجد	الضفة		العمل العسكرى
عطا الخطيب	٢٢	الضفة	الأردن	-	-	متفرغ	غ معروف	الأردن	-	عضو لجنه مركزيه عامه
عطاالله خليل ابوغطاس	٢٥	بيت جالا	-	-	جامعى	مدرس	ح. ق. ع	مصر	متقاعد	عمل سياسى
على احمد العجرمى	٢١	بئر السبع	غزة	غزة	ثانوية	متفرغ	لا يوجد	غزة	-	الجهاز العسكرى
على الشولى	٢٥	عسيره الشمالية	مصر	الإسكندرية	جامعى	مهندس	ح. ق. ع	مصر		مسئول سياسى
على جبر	٣٢	-	البريج	غزة	جامعى	-	ح. ق. ع	غزة	موظف	سياسى
على عبد الله عنين	٣٨	بيت لاهيا	-	-	ابتدائى	-	ح. ق. ع	غزة	شهيد	عمل عسكرى
على قاصد	٢٥	الضفة	الضفة	الضفة	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	بريطانيا		قيادى فى التنظيم
عليان احمد العجرمى	٢٢	بئر السبع	غزة	غزة	ثانوية	متفرغ	لا يوجد	الأردن	-	قيادة عسكرية
عمر ابن الخطاب	٢٥	ش فلسطين	لبنان	غ معروف	غ معروف	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان		كادر عسكرى
عمر الغول	١٧	غزة	غزة	غزة	ثانوى	متفرغ	لا يوجد	غزة	-	كادر
عمر المصرى	٣٥	الضفة	الأردن	الأردن	ثانوية	متفرغة	ح. ق. ع	الأردن	-	قيادى فى

الاسم	العمر عند الالتحاق	مكان الولادة	اللجوء بعد النكبة	مكان الدراسة	نوع الدراسة	المهنة	الانتماء السابق	بلد الالتحاق	حالته	المهام والأجهزة التى أوكلت إليه
										الجبهة
عمر خليل عمر	٣٥	بيت لاهيا	-	القاهرة	جامعى	مدرس	ح.ق.ع	القاهرة	متقاعد	مسئول الجهاز العسكرى فى حركة القوميين بغزة
عمر فؤاد بدوى	٢٢	يافا	غزة	غزة	جامعى	متفرغ	ح.ق.ع	مصر	-	كادر قيادة فى الجبهة
عمر قطيش	٣٠	الضفة	لبنان	لبنان	جامعى	متفرغ	ح.ق.ع	لبنان		مسؤول لجنة التفتيش
عمران خميس الاسطل	٣٥	خان يونس	-	-	جامعى	-	ح.ق.ع	مصر	لا يعمل	عمل عسكرى
عيد روبين جابر	٣٠	الخليل	الخليل	غ معروف	غ معروف	متفرغ	أبطال العودة	الأردن		قيادة عسكرية
عيسى بيل	٣٠	-	سوريا	سوريا	ثانوية	مدرس	ح.ق.ع	سوريا	-	
غازى ابوجياب	٢٢	غزة	-	-	ثانوى	متفرغ	لا يوجد	غزة	-	عمل عسكرى
غازى الصورانى	٢٠	غزة	غزة	مصر	جامعى	كاتب	ح.ق.ع	مصر	-	مسئول سياسى
غسان كفانى	٣١	عكا	لبنان	دمشق	جامعى	أديب	ح.ق.ع	لبنان	شهيد	عضو مكتب سياسى وقيادة سياسية
فؤاد الحسينى	٢٢	غزة	غزة	غزة	جامعى	متفرغ	غ معروف	الكويت	-	كادر عسكرى- ضابط

الاسـم	العمر عند الالتحاق	مكان الولادة	اللجوء بعد النكبة	مكان الدراسة	نوع الدراسة	المهنة	الانتماء السابق	بلد الالتحاق	حالته	المهام والأجهزة التى أوكلت إليه
فؤاد عبد العزيز	١٨	سوريا	سوريا	سوريا	غ معروف	متفرغ	لا يوجد	لبنان	-	مرافق جورج حبش
فايز أبو الرائد	٣٠	-	لبنان	لبنان	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان		مسؤول العمل النقابى والجماهيرى
فايز محمد على		كوكبات	لبنان	لبنان	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان		مسئول سياسى
فتحى البواب	٣٠	غزة	غزة	غزة	ثانوى		ح. ق. ع	غزة		العمل العسكرى
فوز خليفة	٣٠	-	سوريا	لبنان	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان		مسؤول فرع سوريا ومكتب سياسي
فوزى ابو الجبين	٢٠	يافا	غزة	غزة	جامعى	مهن حرة	لا يوجد	غزة		التنظيم - كادر
فيحاء عبد الهادى	٢٠	نابلس	-	القاهرة	دكتوراه	متفرغة	لا يوجد	الضفة		
قيس العبيدى	١٩	العراق	عراقى	بغداد	ثانوى	متفرغ	غ معروف	العراق		قيادة عسكرية
كامل العمصي	٢٥	غزة	الشا ئ	-	ثانوية	-	ح. ق. ع	غزة	شهيد	فدائى
لطيفة الحوارى		-	الضفة	الأردن	جامعيه	مدرسه	لا يوجد	الضفة	-	
ليلى خالد	٢٥	حيفا	لبنان	لبنان	جامعيه	متفرغة	ح. ق. ع	الأردن	-	عضو لجنه مركزيه عامه
ماهر اليمانى	١٨	ش فلسطين	لبنان	لبنان	ثانوى	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان		كادر عسكرى ضابط

الاســـــم	العمر عند الالتحاق	مكان الولادة	اللجوء بعد النكبة	مكان الدراسة	نوع الدراسة	المهنة	الانتماء السابق	بلد الالتحاق	حالته	المهام والأجهزة التى أوكلت إليه
محمد ابو الفوز	٢٥	ش فلسطين	سوريا	سوريا	جامعى	مدرس	ح. ق. ع	سوريا		العمل السياسى
محمد البوريني		نابلس	-			عامل	لا يوجد	الضفة		عمل عسكرى
محمد الحافى	٣٠	جنين	-			نائب رئيس	لا يوجد	الضفة		العمل العسكرى
أحمد بلعوص	٢٣	سعسع	لبنان	لبنان	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان		مكتب سياسي
محمد جبر شريم	٢٥	بربر	م. الشا ئ	غزة	ثانوى	-	ح. ق. ع	غزة	شهيد	قيادة عسكرية
محمد ذيب المسلمي	٢٨	بيت لاهيا	-	الإسكندرية	جامعى	مدرس	ح. ق. ع	غزة	متوفى	عضو مكتب سياسى
محمد رشيد		قلقيلية	-			رجل أعمال	لا يوجد	الضفة		عمل عسكرى
محمد شاكر نيزى		اذنا	-				لا يوجد	الضفة		عمل سياسى
محمد شعبان أيوب	٢٨	بربر	-	القاهرة	جامعى	مدرس	ح. ق. ع	غزة	-	عمل سياسي
محمد شلدان	٣٢	-	دير البلح	-	ثانوى	-	ح. ق. ع	قطاع غزة	متوفى	عمل عسكرى
محمد صالح أبو شعبان	١٨	غزه	غزه	غزه	غ معروف	متفرغ	لا يوجد	لبنان	شهيد	مقاتل
محمد عوض	٢٢	الضفة	الضفة	-	-	متفرغ	لا يوجد	الأردن	-	التسليح
محمد مصطفى العجرمى	٢٢	بئر السبع	غزة	غزة	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	غزة	-	عضو لجنة مركزية عامه
محمد مصلح الأسود	٢٣	حيفا	الشا ئ	غزة	دبلوم تجارة	محاسب	ح. ق. ع	غزة	شهيد	العمل العسكرى فى القطاع
محمد على ناصر	١٨	بيت حانون	-	القاهرة	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	غزة	موظف	قيادة سياسية وعسكرية

الاســـــم	العمر عند الالتحاق	مكان الولادة	اللجوء بعد النكبة	مكان الدراسة	نوع الدراسة	المهنة	الانتماء السابق	بلد الالتحاق	حالته	المهام والأجهزة التى أوكلت إليه
محمد نعيرات		الخليل	–		ضابط	مقاتل	لا يوجد	الضفة		مقاتل
محمد يحى سليمان	٣٠	جباليا البلد	–	القاهرة	جامعى	موظف	ح. ق. ع	مصر	–	مسئول بالجبهة بعد عام ٧٠
محمود عيسى	٢٧	–	لبنان	لبنان	ثانوى	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان		عضو لجنة مركزية
محمود فنون	٣٠	بيت لحم	بيت لحم	القاهرة	جامعى	–	ح. ق. ع	الضفة	شهيد	
محمود هنطش	٢٧	قاقون	الأردن	الأردن	معهد معلمين	مدرس	ح. ق. ع	الأردن		قيادة عسكرية
مروان الفاهوم	٣٠	الضفة	الأردن	الأردن	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	مصر		عضو مكتب سياسى
مروان دردونه	١٨	جباليا	جباليا	غزة	غ معروف	متفرغ	لا يوجد	غزة		ضابط – مقاتل
مصطفى الزبرى	٢٩	عرابة	الأردن	عمان	ثانوى		ح. ق. ع	لبنان		نائب أمين عام الجبهة ثم اصبح الأمين العام عام ٢٠٠٠
مصطفى الزعانين	٣٠	بيت حانون	بيت حانون	القاهرة	ببيب	ببيب	ح. ق. ع	غزة	متقاعد	عمل سياسى
مقبولة حموده	٢٢	بيت دجن	الضفة	عمان	جامعية	–	ح. ق. ع	الأردن	–	عضو
ممدوح العكر	٢٥	نابلس	مصر	القاهرة	جامعى	ببيب	ح. ق. ع	مصر		مسئول سياسى
منصور ثابت	٢٧	بئر السبع	غزة	–	جامعى	موظف	ح. ق. ع	غزة	–	عمل عسكرى

الاســــــم	العمر عند الالتحاق	مكان الولادة	اللجوء بعد النكبة	مكان الدراسة	نوع الدراسة	المهنة	الانتماء السابق	بلد الالتحاق	حالته	المهام والأجهزة التى أوكلت إليه
موسى الغول	١٩	غزة	غزة	-	-	متفرغ	لا يوجد	لبنان	-	مقاتل
ناجي سلامة خليل		رام الله	-	-	جامعى	-	ح. ق. ع	مصر	موظف	عمل سياسى
ناصر ثابت	٣٧	بئر السبع	غزة	القاهرة	جامعى	مدرس	ح. ق. ع	القاهرة	-	
نضال الزبرى	٢٠	عمان	عمان	القاهرة	ك. عسكرية	متفرغ	ح. ق. ع	القاهرة	-	
هانى الهندى	٤٢	العراق	لبنان	بيروت	جامعى	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان		عضو مكتب سياسي قيادة سياسية
هدى حمودة	٢٠	بيت دجن	الأردن	الأردن	جامعية	موظفة	لا يوجد	الأردن		
هيثم الأيوبى		صفد	سوريا	سوريا	عسكرية	متفرغ	ح. ق. ع	القاهرة	-	مسؤول مدرسه الكادر
وداد الأسود	٢٠	غزة	م. الشا ئ	غزة	ثانوية	موظفه	لا يوجد	غزة	-	مساعدة فدائيين
وداد قمرى	٣٠	القدس	الأردن	الضفة	ثانوية	متفرغة	ح. ق. ع	الأردن	-	قيادة نسوية وتنظيمية
وديع حداد	٤٢	صفد	لبنان	لبنان	ببيب	-	ح. ق. ع	لبنان		مسئول العمل العسكرى الخارجى
وليد الغول	٢٢	هربيا	م. الشا ئ	غزة	ثانوى	-	ح. ق. ع	غزة	شهيد	عمل عسكرى
وليد عودة	١٩	ش فلسطين	لبنان	غ معروف	غ معروف	متفرغ	لا يوجد	لبنان		مقاتل – ضابط
وليد قدورة	٢٥	سحماتا	لبنان	لبنان	ثانوى	متفرغ	ح. ق. ع	لبنان	فصل	عضو لجنة

الاســـــــم	العمر عند الالتحاق	مكان الولادة	اللجوء بعد النكبة	مكان الدراسة	نوع الدراسة	المهنة	الانتماء السابق	بلد الالتحاق	حالته	المهام والأجهزة التى أوكلت إليه
										مركزية
يحى الاسطل	٣٠	خان يونس	–	–	جامعى	–	ح.ق.ع	مصر	شهيد	سياسى
يوسف محمد دواس	٣٧	بيت لاهيا	–	–	–	–	لا يوجد	غزة	توفى	عمل عسكرى
يونس الجرد	٢٥	غزة	–	مصر	جامعى	محامى	ح.ق.ع	مصر	–	مسئول سياسي
يونس محمد سر سان	٣٠	برير	م.الشا ئ	غزة	ثانوية	مدرس	ح.ق.ع	غزة		جهاز عسكرى

ملحق رقم (٣)

معلومات شخصية عن (أبو علي مصطفى) كتبها بيده

معلومات شخصيه

الاسم الحقيقي : مصطفى علي الزبري

مواليد : بلدة عرابه - قضاء جنين - فلسطين

عام ١٩٣٨

- انتسب لحركة القوميين العرب ١٩٥٥ في الاردن

- شارك في نشاطات ... الجماهيرية (في ...) ١٩٥٥ - ١٩٥٧ ضد سياسة الاحلاف ... ومن اجل ... والمطالبة بالغاء المعاهدة البريطانية - الاردنية والنضال لتعريب قيادة الجيش الاردني .

- اعتقل ... في ... ١٩٥٧ ... [illegible]

- حوكم امام المحاكم العسكرية الاردنية ... وحكم بالسجن لمدة خمس سنوات ... ١٩٥٧ ، بتهمة مناوئة سياسة النظام والتحريض ... الحريات ... ، والانتساب لحركة سياسية ممنوعة (حركة القوميين العرب) .

- بعد ... ساهم في ... تشكيل ... العمل الفدائي ... وتولى مسؤولية منطقة ... الضفه .

- ... دورة ... (دورة ضباط فدائيين) في عام ١٩٦٥ .

- اعتقل ... ١٩٦٦ ... حركة القوميين العرب .

- في حزيران ١٩٦٧ عاد ... في اعادة بناء المجموعات السرية ... في الوطن ... تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

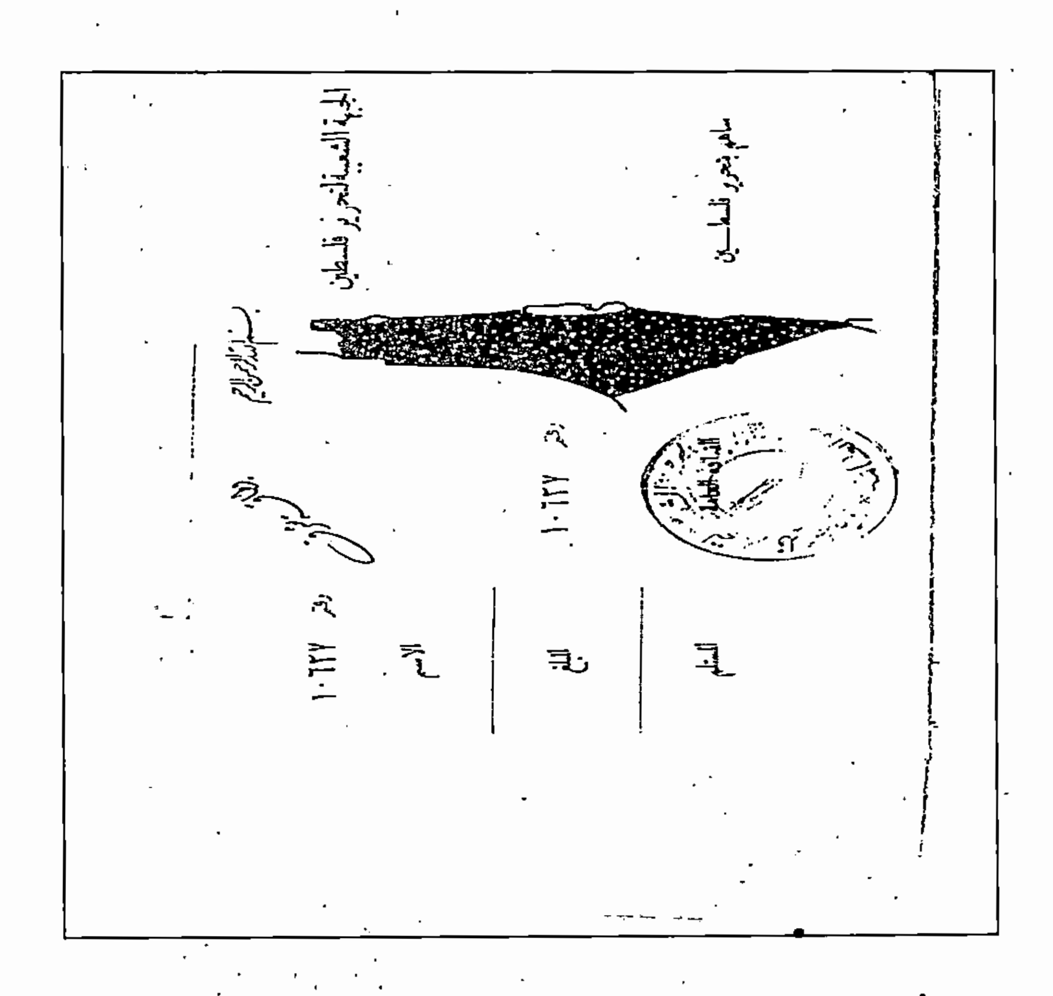
- تحمل مسؤوليات في الوطن ، وفي تشكيل ... العسكري ... ١٩٦٧ - ١٩٧١

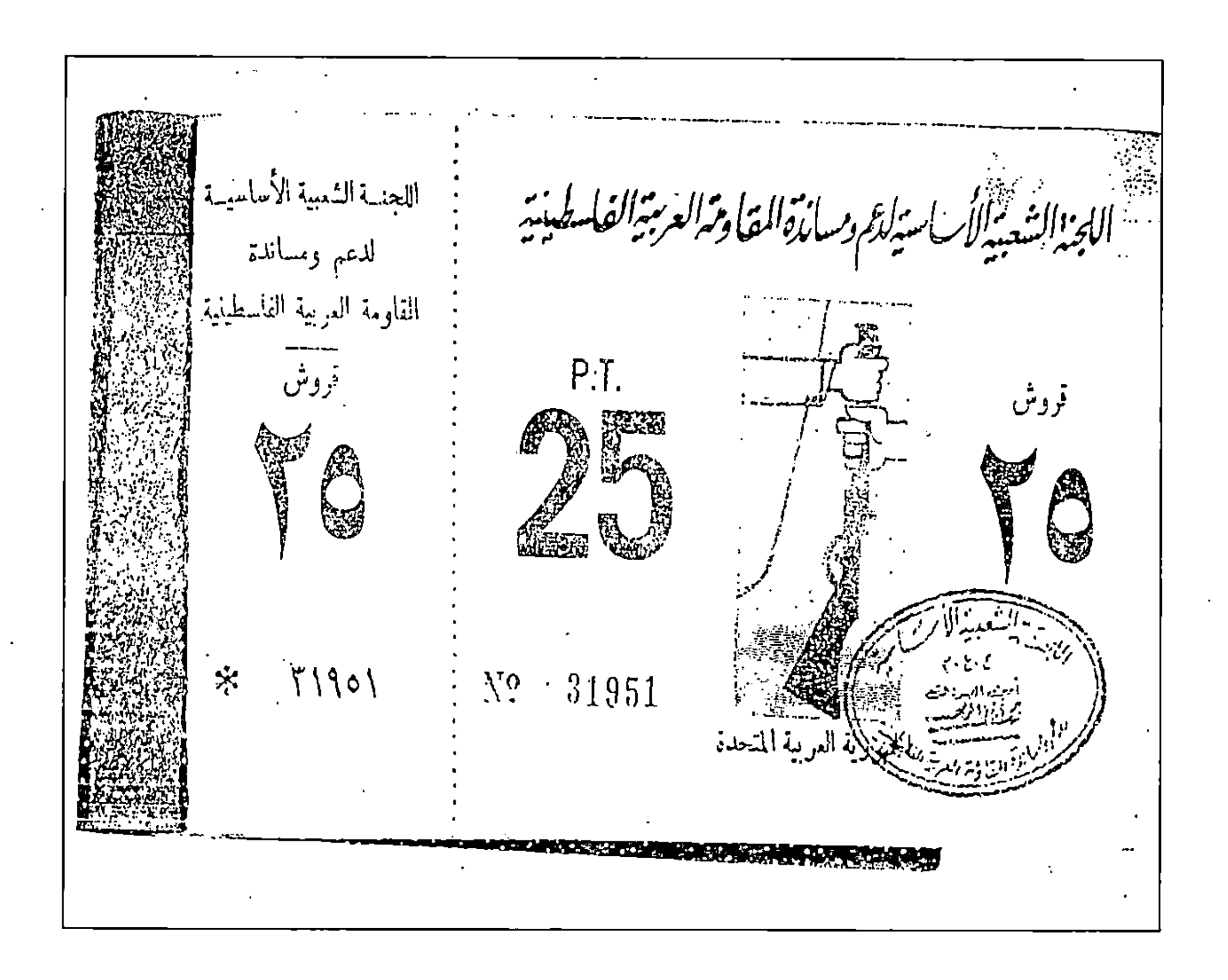
- نائب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

٢٨ - ١ - ٢٠٠٠

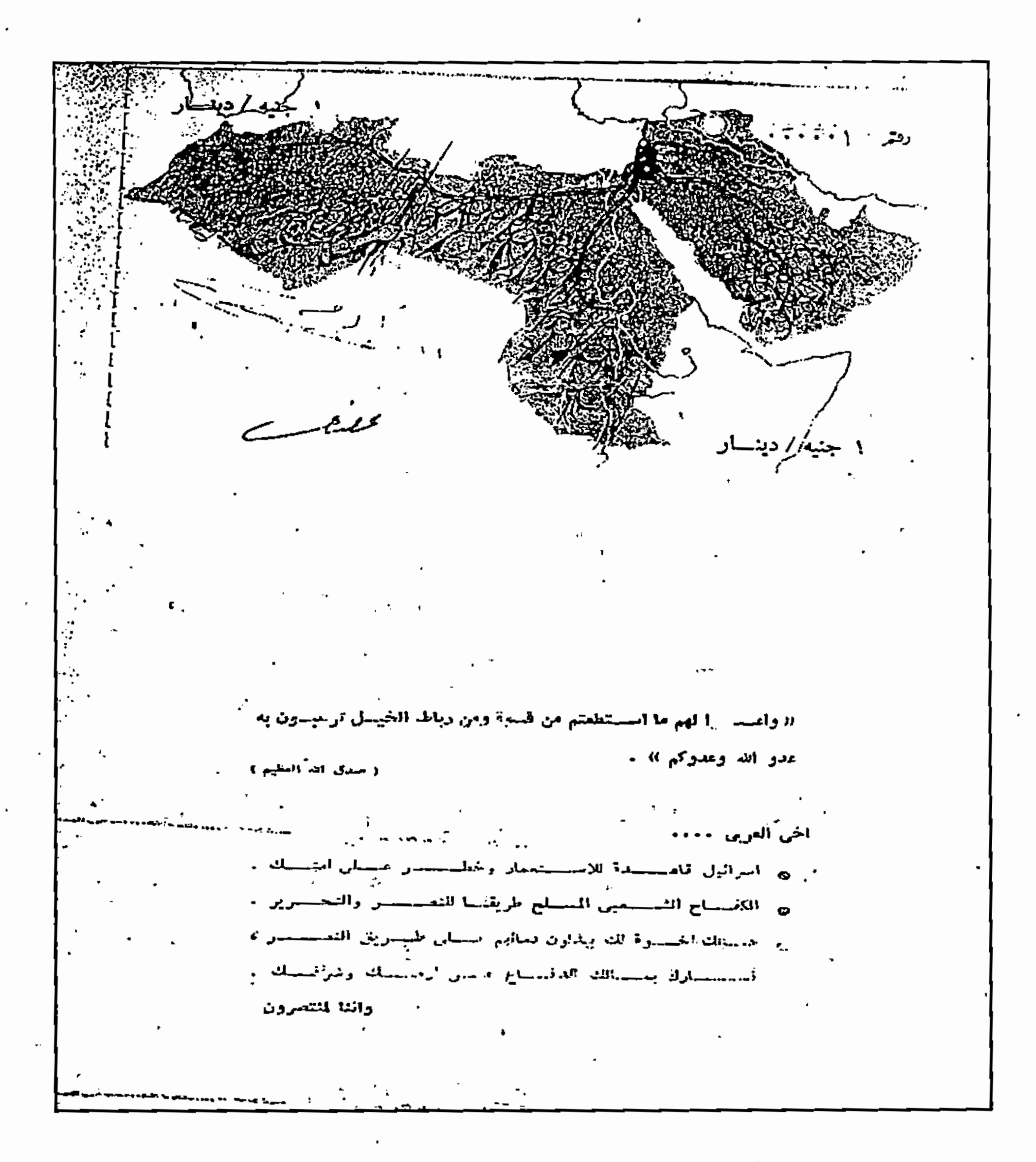
ملحق رقم (٤)

نموذج من إيصالات التبرعات للجبهة





اللجنة الشعبية الأساسية لدعم ومساندة المقاومة العربية الفلسطينية
قروش
٢٥
P.T.
25
№ 31951
الجمهورية العربية المتحدة
اللجنة الشعبية الأساسية
لدعم ومساندة
المقاومة العربية الفلسطينية
قروش
٢٥
٣١٩٥١


١ جنيه / دينار
رقم
١ جنيه / دينار
« واعـــ ا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم » .
(صدق الله العظيم)
اخى العربى ....
اسرائيل قاعدة للاستعمار وخطر على امتك .
الكفاح الشعبى المسلح طريقنا للنصر والتحرير .
وانا لمنتصرون

ملحق رقم (٥)

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

مشروع برنامج عمل عسكرى موحد

تقدمه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للمجلس الوطنى الفلسطينى فى دورة انعقاده التاسعة بتاريخ ٧/ ٧/ ٧١.

مقدمة:

كل عمل عسكرى بالأصل يعتمد على تصوره رؤيا سياسية موحدة لطبيعة المرحلة ومعرفة حقيقة الخصم مرتبطة بالأفق والتصور الاستراتيجى للمعركة القائمة بين جماهيرنا وخصومها الشرسين.

لقد قفزت الرجعية العربية المتآمرة فى الساحة الأردنية لتكون فى مواجهة الثورة وخصمها الأول شارعة سلاح التصفية الجسدية للمقاومة والتصفية السياسية للقضية والثورة. وهى بذلك تكون جزءا من مخططات إسرائيل والإمبريالية فى المنطقة باذلة كل الجهد لسحق حركة الجماهير وإرادتها المعبرة عنها بالكفاح المسلح.

فى الوقت الذى تشتد فيه صرخات الإجهاز على الثورة ووضع القضية فى فك القرارات الدولية والحلول السليمة والتصفوية والمشبوهة، لابد أن نعتبر هذه المرحلة الخطيرة التى نمر بها مرحلة الثبات والصمود وحماية ثورتنا وجماهيرنا وأداتها المسلحة بمختلفة فصائلها مهمة مركزية وتوضع المخططات السليمة لمواجهة كل احتمال، كذلك اعتبار ما تقوم به الرجعية والإمبريالية المتآمرة أحد غايات إسرائيل الأساسية فى شل فاعلية المقاومة وعزلها عن الجماهير، ومن هنا مطلوب منا تصعيد عملياتنا فى ضربات مؤلمة لإسرائيل ومؤسساتها العسكرية

والمدنية والدفع فى أقصى الحدود لقوانا المناضلة داخل الأرض المحتلة حتى تحيل أرض الاحتلال إلى جحيم.

كذلك فى هذه المرحلة التى تشتد فيها حلقات التآمر اقترابا تقودها الإمبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لابد من مطاردة مصالحها فى المنطقة وقطع شرايين امتدادها.

على هذا، ولمعرفتنا لواقع فصائل المقاومة وتباين أوضاعها على المستويات السياسية والتنظيمية والمادية، وانطلاقا من فهمنا لطبيعة الخصم، وكى يكون ما نطرحه متوافقا أو هو انعكاسا لصيغة جبهوية فى العلاقات والعمل تؤمن الحد المعقول فى هذه المرحلة من متطلبات العمل العسكرى.

واعتبار ما نطرحه حول تصورنا لطبيعة العلاقة فى هذه المرحلة من النضال هو الأكثر تطابقا من صيغة الوحدة الوطنية القائمة بين فصائل المقاومة.

نقدم برنامجنا للعمل العسكرى المشترك لنؤكد على جملة مبادئ:

أولا: الربط اليومى بين العمل العسكرى والنشاط السياسى فى المنطقة، واعتبار القتال أداة التعبير الأعنف عن رفضنا للاحتلال الصهيونى على أرض فلسطين والتآمر الإمبريالى الرجعى لتصفية الثورة والقضية.

ثانيا: اعتماد التخطيط والعلم العسكرى كأساس فى مواجهة العدو والمتمثلة قوته بدوائره الثلاث الاقتصادية والبشرية والعسكرية، بتخطيط يستهدف إحباط تفوق العدو التكنولوجى.

ثالثا: اعتبار العنصر البشرى فى هذه المرحلة أثمن من أى شئ، خاصة وأن النضال لازال طلائعيا ولم يعبئ كل طاقات الجماهير الفلسطينية والعربية فى المعركة. من هنا ضرورة التنبه للتوعية والتربية السياسية والبناء العسكرى ليكون المقاتل كفؤا.

رابعا: المليشيا الشعبية المسلحة جزء مهم وحماية رئيسية وسند قوى للمقاتلين على أرض المعركة، على أرض غير محررة، الخصم فيها لا يقل شراسة وعداء لقضيتنا عن الاحتلال الصهيونى لفلسطين.

خامسا: اعتبار المرحلة الراهنة من الكفاح المسلح مرحلة أولى تنطبق عليها قوانين ومبادئ حرب العصابات، وعليه يجب أن تجند كل القوى المسلحة الفلسطينية لخدمة هذه المرحلة وإنجازها انتقالا لمرحلة ثانية متقدمة فى الصدام.

سادسا: التعاون الجاد والجماعى فى إيقاف الانفلاش والتسيب فى قواعد المقاتلين، وما تمثله هذه الظاهرة من مخاطر على مستقبل القتال أمنيا واستراتيجيا.

سابعا: دعم قوى الداخل لما لها من دور إيجابى فاعل فى ضرب مفاصل العدو فى الأرض المحتلة وإعطائها الاهتمام من خططنا القتالية والتسليح والقيادات العسكرية والسياسية الكفؤة.

ثامنا: إخضاع الإعلام لمراقبة القطاع العسكرى فى كل فصيل فيما يختص بالبلاغات العسكرية والتعليق عليها لوضع الأمور بأحجامها الحقيقية تحت شعار (الإعلام فى خدمة القتال وليس القتال فى خدمة الإعلام).

بعد تسجيل هذه المبادئ التى تحدد الطريق أمام العمل العسكرى فى هذه المرحلة ترى تحديد العلاقات بما يتناسب والمرحلة التى تعيشها الوحدة الوطنية الفلسطينية:

أولا: تشكيل قيادة عسكرية مركزية (ممثلة فيها كل الفصائل الفاعلة بالتساوى بعضو أو عضوين عن كل فصيل) تتفرع عنها قيادتان فرعيتان فى ساحتى سوريا ولبنان، وتمارس هذه القيادات الفرعية صلاحيات القيادة العسكرية المركزية فى ساحتها:

أ – اجتماعاتها نصف شهرية ماعدا الحالات الطارئة.

ب – القرارات فيها بالإجماع.

جـ - قراراتها ملزمة للجميع.

د - لها مقر خاص بها.

صلاحياتها:

١- وضع الخطة العامة لقوى المقاومة.

٢- تشكيل غرفة عمليات.

٣- تشكيل القيادات الفرعية، وقيادات المحاور.

٤- مراقبة وإصدار ونقد البلاغات العسكرية.

٥- وضع برامج ومعسكرات التدريب والمدربين.

٦- تكوين هيئات إدارية مشتركة بالتموين والتجهيزات والتسليح، والمالية، والطبابة والإسعاف، الآليات والنقل.

ثانيا: الخطة العامة والبرامج تقرها القيادة العسكرية المركزية، ويحق لكل فصيل أن يرسم خطته وبرامجه الداخلية شرط أن لا تتعارض مع الخطة المركزية.

ثالثا: غرفة العمليات تتكون من خمسة أعضاء:

مسؤول أول، نائب المسؤول، ضابط ارتباط، ضابط أمن، ضابط مليشيا، شرط أن يكون جميع أفرادها من القيادة العسكرية المركزية.

رابعا: تدعم فى المرحلة الحالية ولمدة ثلاثة شهور الدوريات المشتركة بإشراف قادة المحاور والقطاعات وقراراتهم سارية المفعول ضمن قطاعاتهم فيما يختص بالدوريات القتالية المشتركة وفى حالات المواجهة توضع قوات المحاور تحت إمرة قيادة المحور الجماعية.

خامسا : القطاعات والمحاور:

أ- كل قائد محور لكل فصيل يكون عضوا فى قيادة المحور.

ب- اجتماعاتهم أسبوعية وقراراتهم مسجلة ترفع للقيادة العسكرية المركزية.

ج- يتعاون قائد المحاور مع غرفة العمليات فى تقديم تقارير الاستطلاع والدوريات المشتركة.

د- لهم صلاحيات تشكيل وقيادة دوريات لضرب أهداف محددة ضمن مواقعهم الجغرافية.

سادسا :

أ- تقدم الإدارة متطلبات كل منظمة أو جبهة لقيادتها مركزيا، وبعد إقرار القيادة العسكرية المركزية.

ب- تصرف لكل تنظيم حاجاته حسب لوائحه المعتمدة فى تنظيمه.

ج- تقدم كل منظمة للإدارة العدد والمجموع الرقمى، وتمارس القيادة العسكرية المركزية حقها فى التأكد من الأرقام.

سابعا : معسكرات التدريب :

أ- تنشأ معسكرات تدريب تحت إشراف القيادة العسكرية المركزية ويكون طاقمها التدريبى حسب الكفاءة دون الاهتمام بالانتماء التنظيمى.

ب- تشارك جميع التنظيمات فى تحمل مسؤولية المعسكرات الإدارية والتعبوية.

جـ- يرسل كل تنظيم العدد المحدد له من القيادة العسكرية لكل دورة.

د- توضح برامج التدريب من قبل القيادة العسكرية.

هـ- يعود كل مقاتل إلى تنظيمه فور انتهاء كل دورة.

و- يتوخى فى المعسكرات المشتركة دورات التخصص وطول المدة والتدريب على مستوى عالى قادر على خلق مقاتل المستقبل الجيد الكفؤ.

ز- يتم الصرف على المعسكرات المشتركة من قبل الصندوق القومى.

ثامنا: القيادة العسكرية لكل منظمة ترشح العدد المطلوب منها لمختلف القيادات والفروع العسكرية المشتركة.

١٩٧١/٧/٧

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

المشروع المالى

الذى تقدمه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

إلى المجلس الوطني الفلسطيني فى دورة إنعقاده التاسعة بتاريخ ٧/ ٧/ ١٩٧١.

١ – المقدمة :

إن الأزمة التى تعيشها حركة المقاومة الفلسطينية بعد «معركة أيلول »وما تلاها من ضربات قد عكست نفسها على علاقات حركة المقاومة بمجموع فصائلها مع جماهيرها الفلسطينية والعربية، حيث ضعف تأييد الجماهير لحركة المقاومة كنتيجة مباشرة للفوضى فى المواقف السياسية التى رافقت الأحداث الأخيرة وللأخطاء غير المبررة التى وقعت فيها حركة المقاومة، ثم لحملات البطش والإرهاب التى مارستها – ولا تزال- السلطة الرجعية الخائنة فى الأردن ضد جماهير شعبنا الصامدة.

وكان من الطبيعى أن تنعكس الآثار السلبية لمعركة أيلول وما تلاها على الأوضاع المالية لحركة المقاومة، ذلك أن الدعم المالى مرتبط مباشرة بالوضع السياسى ولا يمكن فصله عنه، وقد نتج عن ذلك تدهور فى الأوضاع المالية لكثير من التنظيمات الفدائية.

إن الدروس التى أفرزتها معركة أيلول خاصة فيما يتعلق بالعمل العلنى وفقدان التخطيط العلمى، وغياب حد أدنى من الوحدة الوطنية المرتبطة ببرنامج عمل واضح ومحدد، إن هذه الدروس شملت كذلك العمل المالى لحركة المقاومة والذى

يشكل جزءا لا يتجزأ من العمل السياسي والقتالي. إن الأخطاء التي ظهرت ابتداء من تعدد الجباية التي فقدان التخطيط الصحيح وإلى أوجه الصرف الخاطئة قد تراكمت بحيث كادت المقاومة الفلسطينية أن توصف بأنها المقاومة التي أغرقت بالمال فأفسدت، إن هذه الأخطاء تشكل جزءا لا يتجزأ من الأخطاء العامة الأساسية التي وقعت بها المقاومة وكشفت عنها معركة أيلول، ومع أننا لسنا دون معرفة الأخطاء الرئيسية على الأقل التي رافقت التجربة السابقة.

٢- الثغرات الرئيسية في العمل المالي للمقاومة الفلسطينية للمرحلة السابقة.

أولا: افتقاد التخطيط المالي العلمي الذي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأوضاع السياسية للبلاد العربية وعلاقتها مع حركة المقاومة، وأثرها على الوضع المالي لحركة المقاومة، وذلك ينتج عن غياب الرأس المخطط المتخصص، والمتفرغ الذي يشرف على الأمور المالية ككل.

ثانيا : فقدان الحد الأدنى من توحيد الجباية وتوحيد المؤسسات المرتبطة بحركة المقاومة، والتي يجرى الجمع باسمها، بحيث كان هناك تضارب وتعدد انعكس سلبيا على الموارد المالية لحركة المقاومة ، ورغم أن شعار وحدة الجباية كجزء من الوحدة الوطنية قد طرح في المرحلة السابقة فإن بعض التنظيمات الفدائية لم تلتزم به بشكل جدى، وخاصة في الساحات التي انفردت الجباية فيها .

ثالثا : عدم تقيد الدول العربية بالتزاماتها المالية تجاه منظمة وجيش التحرير مما يؤكد على ما ذكرناه عن مدى تأثير المواقف السياسية على الموارد المالية لحركة المقاومة .

رابعا : لقد كانت الظاهرة الأساسية للمرحلة السابقة في العمل المالي هي التبذير والنفقات الباهظة وحتي المخصصات والرواتب المرتفعة ، وكل هذا يتنافى

مع وضعنا كحركة مقاومة ثورية تحمل السلاح وتجند جماهير شعبنا لتقاتل في سبيل الأرض والقضية لا في سبيل مجموعة من الامتيازات المالية التي قدمتها حركة المقاومة بدون مبرر الأمر الذى يؤدى بالاضافة الى تضجيم النفقات الى إضعاف النفوس وهدم للثورية .

خامسا : انعدام العدالة فى توزيع الدخل على التنظيمات الأساسية حسب فاعليتها ونشاطها أسهم في مزيد من بلبلة الوضع المالى وعرقلة الجهود لتوحيد الجباية والنشاط المالى ، كما أن استخدام أموال منظمة التحرير كأداة للضغط قبل البعض لاتخاذ مواقف سياسية مسيئة قد أسهم_ إلى حد كبير_ في عدم الوصول إلى صيغة للجباية الموحدة ، إن خير مثال يقدم حول هذا الموضوع هو حرمان العديد من عائلات المقاتلين والشهداء والأسرى في داخل المنطقة المحتلة في ١٩٤٨ وغزة والضفة الغربية في الوقت الذى نطالب فيه أبناء شعبنا وبالقوة أحيانا عدم التعامل مع العدو الصهيونى والعمل في مؤسساته ومشاريعه ، إن من حقنا أن نقف ونطالب بمحاسبة المسؤولين عن ذلك ، كما أن من حقنا أن نسأل عن السبب وراء عدم العدالة في توزيع تعويضات المبعدين .

٣- برنامج العمل المالى المقترح للمرحلة المقبلة :

أولا : باب التخطيط والاشراف على التنفيذ :

أ ـ تأمين الرأس المخطط المتفرغ للنواحى المالية .

ب ـ وضع مشاريع واقتراحات للعمل المالى تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع السياسية واتجاهاتها في المنطقة العربية .

ج ـ وضع مشاريع واقتراحات كفيلة بتأمين الموارد المالية من جماهير شعبنا المعين الذى لا ينضب، والسند الأول والأخير لحركة المقاومة في معركتها الطويلة ، من

خلال أساليب الجمع غير المباشر مثل الطوابع والحفلات ... الخ .

د- تجنب كافة الأخطاء الأساسية والتفصيلية في الناحية المالية التي وقعت بها حركة المقاومة في المرحلة السابقة .

ثانيا : باب الدخل :

أ- الجباية الإلزامية من الفلسطينيين :

لا بد من وضع نظام للجباية العامة المباشرة من كل فلسطيني ذي دخل حيثما كان ، وإن يتم تنفيذ الجباية من خلال جهاز ثورة خاص للجباية ، ونظام الجباية الموحدة يجب أن يكون موضوعيا وقابلا للتنفيذ، وأن يأخذ بعين الاعتبار الظروف المعيشية التي يعيشها الشعب الفلسطيني .

ونظام الجباية العامة الموحدة ، يحتمل بطياته أهدافا أساسية منها :

(١) تأكيد دور الجماهير ومساهمتها الجماعية وتجنيدها من أجل التحرير ، وإبعاد شبح وكابوس الاتكال الذي لا يزال يهيمن على تفكير جماهيرنا .

(٢) ضمان استمرار ارتباط الجماهير ارتباطا وثيقا بالوحدة الوطنية ، إذ أن مساهمة الجماهير في تمويل الثورة الفلسطينية ، وتلبية مستلزمات النضال تجعلها أكثر شعورا بمسؤوليتها نحو الثورة وأكثر مسؤولية في حمايتها .

(٣) تأمين أكبر قدر من الموارد التي تساعد على تطور وإدامة أعمال الثورة الفلسطينية النامية ... وإيجاد الوفر الاحتياطي تحسبا لما يمكن أن يجد في مواقف بعض الدول العربية التي تسهم بدعم الثورة ماديا، ومدى تأثير ذلك على الحد من الفعاليات القتالية .

ومن المفترض أن يراعى نظام الجباية الموحدة مجموعة من المبادئ الأساسية من

بينها :

١- مبدأ الشمول، وهذا يعني ضرورة تطبيقه على جماهير الشعب الفلسطيني بشكل عام ، سواء من كان دخله محدودا أو غير محدود ، ذلك أنه لا يجوز الاستمرار في الجباية من فئة واحدة هي فئة ذوى الدخل المحدود كما هو معمول به حتى الآن في بعض الأقطار العربية .

٢- مبدأ الاستمرار : أي أن تكون الجباية مستمرة وإلزامية حتى يتم التحرير ، وهذا لن يتم إلا إذا كانت عملية الجباية منظمة ، وتنظيم الجباية لن يتم إلا من خلال جهاز تنفيذى ثوري فعال .

٣- مبدأ العدالة / وهذا يستدعي عدم طرح نسبة معينة واحدة، كأن نقول ٢٪ أو ٥٪ بحيث تكون النسبة على ضوء الدخل ، فمثلا العامل الذى يبلغ دخله ٢٥ دينار لو كانت نسبة الحسم ٤٪ لدفع دينار واحد وبقى له ٢٤ دينارا، بينما الذى يأخذ مائة دينار يحسم منه على أساس ٤٪ ٤ دينار وبقى له ٩٦ دينار .. يجب وضع شريعة كقاعدة .

إن مراعاة مبدأ العدالة ضمان أكيد لشمول الجباية المالية واستمرارها .

ب ـ الجباية العامة :

إلى جانب الجباية الإلزامية من جماهير شعبنا الفلسطينية يصار إلى وضع مخطط للجباية العامة من جماهير شعبنا العربية ، ومع أننا نعتبر قضية فلسطين قضية عربية ، وأن دور المواطن العربى لا يقل أهمية عن دور المواطن الفلسطيني ، ومع إيماننا بأن معركة التحرير الفلسطينية ليست معركة الجماهير الفلسطينية فقط بل هى بالتأكيد معركة الجماهير العربية وكل الجماهير المناضلة من أجل الحرية والعدالة في العالم ، إلا أننا في هذه المرحلة نرى أن ما يمكن تطبيقه على أبناء فلسطين من جباية إلزامية لا

يمكن تطبيقه على أبناء شعبنا العربى ، لذلك فمساهمة المواطنين العرب في الدعم المالى ستتم من خلال الجهاز التنفيذى للجباية وفق نظام وخطة عمل تضعها اللجان الفرعية للجهاز في كل ساحة من ساحات الوطن العربى وفق ظروف وأوضاع تلك الساحة .

ج ـ التركيز على الساحات العربية التي لم تتأثر كثيرا بالأوضاع السياسية الجديدة .

د ـ متابعة الدول العربية لدفع التزاماتها كاملة ولمراقبة ما تجمعه شعبيا باسم العمل الفلسطينى ليدخل الصندوق القومى الفلسطينى، وعدم الموافقة على دفع التزاماتها الرسمية للتنظيمات مباشرة .

هـ ـ إيجاد صيغة للجباية الموحدة الشعبية في كافة الساحات دون استثناء ..

و ـ السعى لفرض ضريبة على كل برميل بترول يصدر من الدول العربية لصالح العمل الفلسطينى .

ز ـ توحيد المؤسسات المتشابهة في التنظيمات ودمجها في مالية المنظمة (الشهداء ، المعتقلين).

ثالثا: باب النفقات :

تطرح بين الحين والآخر انتقادات على نفقات أجهزة المنظمة، بدأ من الرواتب والمخصصات مرورا ببدل الإقامة، وأوضاع المكاتب، والإيجارات ... وليس انتهاء بالقرطاسية والمطبوعات ، وإذا كان ل ليس كل ما يطرح صحيحا ، وإذا كان هناك عدم موضوعية في طرح ما يشاع وما يقال إلا أن روح النقد واردة الأمر الذى يستدعى إعادة النظر بكل قرش يصرف، ولنذكر دائما ونحن نقف أمام مثل هذه الانتقادات أننا ثورة تحريرية تعتمد على دعم ومساندة الجماهير، وأن القرش الذى يقدمه المواطن يجب أن يستفاد منه إلى الحد الأقصى، وأن أية ملاحظة من المواطنين

يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن إهمال ملاحظات لمواطنين وعم توضيحها لهم سيؤثر على ارتباط الجماهير ويهز ثقتها وبالتالى سيبعد بين الثورة وبين درعها وسندها، أى الجماهير.

أن الجبهة الشعبية ترى أنه لابد من وقفة جادة وثورية أمام كل أبواب النفقات.

١- المخصصات: يجب وضع شريحة مخصصات تراعى حالة التقشف.

- يجب أن تراعى الشريحة أوضاع المناضل الاجتماعية، وليس فقط مرتبته الوظيفية .. وهذا يعنى أن يكون هناك سلم يحدد مخصصات الأعزب غير المسئول/ الأعزب المسؤول نصف مسؤولية، الأعزب المسئول مسئولية كاملة، المتزوج بدون أولاد، المتزوج ومعه أولاد، المقيم فى ملكه أو مجانا، والمقيم بالأجرة.

- الحد من الفوارق بين مخصصات المناضلين المتفرغين للقتال، ومخصصات المناضلين المتفرغين المكلفين بأعمال إدارية.

٤- بدل الإقامة والتنقل: كذلك يجب إعادة النظر ببدلات الإقامة والتنقل، بحيث لا تبقى الإقامة فى أى الفنادق الفخمة سار طالما بالإمكان تقليصها.. إن مكاتب المنظمة يجب أن يستفاد منها إلى الحد الأقصى. لماذا لا ينام مناضل قادم من عمان لبضعة أيام فى مكتب للمنظمة فى القاهرة إذا توفرت فى هذا المكتب ستة حرامات مثلا .. لماذا لا يأكل هذا القادم خبزا وجبنة خلال هذه الأيام التى سيقضيها بعيدا عن بيته لا سيما أن مخصصاته تكفيه.

لماذا يعطى للمتفرغ مثلا الذى يكلف رحلة إلى الخارج مدة طويلة راتبا وبدل تنقل طالما أنه لو بقى فى مكان سكنه لكانت كل مصاريفه من مخصصاته .. (لا يمكن استثناء بدل السكن).

ملاحظات كثيرة يجب أخذها بعين الاعتبار، ونحن نخطط لمالية الثورة.

٣- مكاتب المنظمة وإيجاراتها.

الجماهير مادة الثورة الأساسية درعها وحاميها .. الجماهير المناضلة بشكل عام موجودة فى المخيمات فى ملتقى التجمع .. لماذا لا تكون مكاتب المنظمة حيث المادة الحقيقية للثورة .. (لماذا يكون مكتب المنظمة فى عمان فى اللويبدة، مثلا، ولا يكون فى مخيم الوحدات، أو مخيم العودة). وجود مكاتب المنظمة بين الجماهير ليست أمرا شكليا، إنها تعبير عن التلاحم الثورى بين قوى الثورة، ولقاء بين القواعد والقيادات، إن المناضل الذى يعيش فى مكتب مقره الوحدات، أو عين الحلوة ، أو اليرموك يختلف شعوره بمعاناة شعبنا عن المناضل الذى يعيش فى مكتب مقره جبل اللويبدة، أو أبو رمانة، أو كورنيش المزرعة، أو السعدون.

٤- مخصصات جيش التحرير

إن رفاقنا فى جيش التحرير الفلسطينى اندفعوا بالأساس لتأدية واجبهم، وكانوا من طليعة القوى الفلسطينية التى حملت السلاح، ولكن ظروف النضال الفلسطينى فرضت هذا الشتات الحاصل، وألحقت قوات جيش التحرير الفلسطينى بجيوش الدول العربية، حيث طبقت على كل قوة قوانين وأنظمة الدول التى تواجدت بينها.

المطلوب بالإضافة إلى تحديد مكان تواجد جيش التحرير الفلسطينى توحيد مخصصاته ضمن نظام موحد هو الأساس نظام مخصصات ورواتب كل المناضلين المتفرغين فى منظمة التحرير الفلسطينية.

جيش التحرير جزء أساسى من جهاز الثورة المقاتل، ولا يجوز أن يكون لهذا الجزء أى امتياز عن بقية المقاتلين. هنا لابد من دراسة لكل الملاحظات التى تطرح؛ لأن الدراسة العلمية الموضوعية هي السند الصحيح لوضع الأسس السليمة لمسيرتنا الثورية الطويلة.

رابعا: باب الموازنة

لابد من وقفة طويلة أمام مشروع الموازنة للنضال الفلسطينى عبر المؤسسات القائمة حاليا، والتى ستقوم مستقبلا، وهنا تسجل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعض الملاحظات حول موضوع الموازنات، كيف تطرح، وكيف تناقش، وكيف تقر:

- ضرورة إطلاع أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى على مشروع الموازنة قبل أسبوعين من مناقشتها.
- أن تتم مناقشة الموازنة فى جلسة عامة يسهم فيها كل أعضاء المجلس.
- أن يحال المشروع وكل المناقشات إلى لجنة اختصاصية.
- أن تقدم توصيات اللجنة من جديد إلى المجلس الوطنى لإقرارها.
- توزيع مشروع الموازنة بعد إقراره على أعضاء المجلس وكل ملحقاته التوضيحية و التفسيرية.

خامسا: باب التوزيع

إذا كانت تنمية الموارد المالية وتوحيدها عملية إجرائية، يرتاح لها كل المواطنين المدعوين لتأدية واجباتهم بدعم حركة المقاومة ماليا، وكذلك ترتاح لها مختلف فصائل حركة المقاومة، وبذات الوقت تحقق دخلا ماليا جيدا.. وإذا كانت عملية تقليص النفقات أيضا عملية إجرائية على ضوء القرارات الأساسية التى تتخذ وعلى ضوء توفر جهاز مراقبة وتدقيق وملاحقة .. إذا كان كل ذلك ليس صعبا، فإنه على ضوء واقع حركة المقاومة بالنسبة للتعدد الحاصل، وعلى ضوء عدم وجود تصور شامل لطريقة توزيع الموارد المالية، فإنه يصبح من الضرورى الوقوف وقفه أكثر جدية من السابق لتحديد هذا الموضوع الأساسى، والذى من شأنه أن يدفع أو

يعمق المسيرة النضالية نحو مسالك الوحدة الحقيقية.

إن هذه الجباية الموحدة يجب أن تكون تلبية المتطلبات الأساسية والثورية للقتال قبل كل شيء، وعلى هذا الأساس فإن الجبهة الشعبية تقترح أن يتم وقبل تحديد نسب التوزيع – تخصيص المبالغ التى تؤمن متطلبات عائلات الشهداء، والمستقلين، والأسرى، والمتضررين، سواء الذين تنسف بيوتهم، أو تصادر ممتلكاتهم، أو يتضررون بسبب نشاطهم ومساهمتهم فى أعمال المقاومة أو دعمهم لها.

إن كل شهيد هو شهيد الثورة الفلسطينية قبل أن يكون شهيد أى تنظيم من المنظمات، وكذلك كل أسير أو معتقل، وكل متضرر.

والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ترى أن وحدة الجباية المالية تستدعى وجوب إدخال كل ما يقدم لأى تنظيم من التنظيمات من أية دولة عربية للصندوق المشترك الموحد، حتى يحق لذلك التنظيم أخذ نسبة معينة من الموارد الموحدة. إذ لا يجوز لتنظيم أن يأخذ موارد أساسية من دولة عربية أن يحتفظ بذلك لنفسه، ثم يشارك بقية التنظيمات فى الجباية التى تحصل عليها من الجماهير.

وأخيرا فإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والتى التقت مع مختلف فصائل حركة المقاومة سواء كان اللقاء ثنائيا أو جماعيا من خلال حضور الاجتماعات التى كانت تلتقى بها مختلف الفئات لبحث الناحية المالية ترى أنه طالما أن المقاومة لم توحد عسكريا، و تنظيميا، وإعلاميا أن تراعى النقاط التالية فى سبيل توحيد الناحية المالية:-

١- إيجاد صندوق موحد يصرف منه على كل الشهداء من مختلف التنظيمات، وعلى الأسرى، والمعتقلين، والمتضررين، والمبعدين.

٢- إيجاد صندوق خاص بالصمود لدعم المحتاجين فى الأرض المحتلة،

وبشكل خاص العمال الذين يفقدون أعمالهم، وتقدم لهم الإغراءات للعمل مع العدو.

٣- إيجاد صندوق خاص بالقوات الموحدة، والنقابات الموحدة، والعمليات الموحدة.

٤- شمول عملية الجباية الموحدة لكل المصادر من مختلف البلاد أو المناطق، وعدم اقتصارها على بلد واحد، أو منطقة واحدة.

٥- أن تسبق عملية الجباية الموحدة اتفاق على طريقة التوزيع.

سادسا: باب المراقبة

نقترح انتخاب لجنة مراقبة من ضمن المجلس الوطني مدتها سنة واحدة لملاحقة ومراقبة تنفيذ البنود المتعلقة بموضوع الجباية وتوحيدها بكافة الساحات، ومتابعة تنفيذ الدول العربية لالتزاماتها الرسمية، ولتصرفها بالنسبة للجباية الشعبية، وكذلك لمراقبة تقليص النفقات والتوزيع العادل.

والجبهة الشعبية وهي تتحدث عن أهمية الناحية المالية لا تقصد مجرد القيمة المالية رغم ضرورتها، إنها تطمع إلى تحقيق التلاحم بين الجماهير والأجهزة التنفيذية، فالمكتبية، والبعد عن الجماهير، ووجود الفوارق والامتيازات لا تمكن المنظمة من قيادة الجماهير، بل من شأنها إذا استمرت توسيع الفجوة بين المنظمة والجماهير، الأمر الذي يجب أن نتلافاه ونحن نخطط لماليه حركة المقاومة الفلسطينية.

١٩٧١/٧/٧

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

مشروع خطة إعلامية موحدة

تقدمه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته التاسعة بتاريخ ٧/ ٧/ ٧١:

يشكل الإعلام بالنسبة للثورة الفلسطينية مسألة ذات ثلاثة جوانب: الجانب السياسى، والجانب التنظيمى، والجانب الفنى. وليس من المتوقع الحصول على نتائج إعلامية إيجابية بالنسبة لمسيرة الثورة إلا إذا تكاملت هذه الجوانب مع بعضها، وجرى تطويرها مرتبطة فيما بينها.

وليست العلاقة بين هذه الجوانب الثلاثة علاقة ترتيب ميكانيكى، ولكنها علاقة جدلية، لها تأثير متبادل على الجوانب الثلاثة التى نحن بصددها.

إن ما يجب أن يظل فى الذهن طوال الوقت هو أن الإعلام الثورى يقوم على سلسة من أعمال التوعية والأعمال النفسية، وأن هذين النوعين من العمل يرتبطان ارتباطا وثيقا بالعمل التنظيمى، وبمعنى آخر فإن مهمة الإعلام الثورى هى بالدرجة الأولى تزويد تنظيمات الثورة بإمدادات بشرية جديدة، ولذلك فإنه من الهدر الذى لا طائل من ورائه اعتبار النشاط الإعلامى نشاطا منفصلا عن النشاط التنظيمى، بل يجب أن يجرى تصميم كل خطوة إعلامية من خلال إدراك مرماها الفنى والتثيقيفى، وبالتالى التنظيمى.

إن ارتباط الجانب السياسى بالجانب التنظيمى بالجانب الفنى فى العملية الإعلامية يجعل إمكانية بحث كل جانب من هذه الجوانب الثلاثة على حدة مهمة تكاد تكون مستحيلة، ونحن إذ نفعل ذلك فى هذه المذكرة فلمجرد تبسيط البحث،

على أنه سيظل من المستحيل تجنب التداخل.

أولا: الجانب السياسى:

إن العملية الإعلامية تخضع مركزيا للبرنامج السياسى.

والإعلام يترجم الخطوط العريضة التى يقرها البرنامج السياسى إلى ممارسة إعلامية يومية.

ما هى هذه الممارسة؟

إنها تحويل البرنامج السياسى إلى حركة توعية، وتحريض، وتعبئة.

أ- التوعية: وتشمل التثقيف، وهو يعتمد بدقة على التحليل وعلى التبسيط. إن حركة الإعلام السياسى موجهة فى مجملها تقريبا إلى الجماهير التى لم يكتمل وعيها السياسى، أو إلى تلك التى وهن إيمانها بالثورة، وذلك فإنه وإن كان للتوجيه العاطفى فى الإعلام قيمة لا يجوز الانتقاص منها، إلا أن هذا التوجيه العاطفى يجب أن يكون مرتكزا على التحليل السياسى.

ولذلك فإن قيمة عملية التثقيف يجب أن تظل مستندة على التحليل، ولكن أيضا على التبسيط، بحيث لا يبدو الولاء الوطنى والالتصاق بالثورة وكأنه ضرب من المعجزات الفكرية ومحاط بصعوبات خاصة، وهذا التبسيط ليس بالطبع السطحية، والسذاجة، والعاطفة البدائية، والانفعال، ولكنه الارتكاز على التحليل الواضح.

إن عملية التثقيف فى جانب آخر من جوانبها هى عملية نشر الثقافة الثورية بين الجماهير، ويجب حدوث ذلك من خلال المناشير، والكراسات، والكتيبات، والملصقات، وكذلك من خلال السينما، والمسرح، والإذاعة، والأولوية فى هذا النطاق هى لـ:

(١) نشر الثقافة العسكرية بكافة أشكالها.

(٢) نشر ثقافة معرفة العدو على حقيقته.

(٣) نشر الثقافة التى تؤمن حدا معقولا من الدفاع النفسى ضد الحرب النفسية التى يشنها العدو.

(٤) نشر الثقافة الثورية العامة المتعلقة بحركات التحرر العربية والعالمية، والتجارب الثورية.

ب- التحريض: إن التحريض هو الدرجة التالية التى تستند على التوعية بمعناها الذى ذكرناه، والتحريض ينطلق من:-

(١) ربط التحليل المبسط بالأحداث السياسية اليومية.

(٢) تحديد هدف للعملية الإعلامية فى وقت معين وفى مكان محدد.

(٣) رفع شعار أو عدة شعارات تربط بين الحدث اليومى وبين الهدف من العملية الإعلامية.

وعملية التحريض لا تعنى على الإطلاق زيادة فى عيار الانفعال، أو فى عيار العاطفة، ولكنها تعنى زيادة فى توضيح الهدف المباشر، وزيادة فى التعبئة ضده أو معه على الأساس التحليلى الذى تحدثنا عنه. إن المبالغة فى عملية التحريض خطرة، وقد تؤدى إلى نتائج معاكسة.

جـ - التعبئة: إن التعبئة هى فى هذا المجال القدرة على الاستفادة من التوعية والتحريض فى العملية التنظيمية، وهنا يشتد الارتباط بين الإعلام الثورى وبين التنظيم الثورى.

إن التعبئة فى الموضوع الذى نحن بصدده، تتجه نحو التنظيمات الجماهيرية

المحيطة بالثورة (النقابات، الاتحادات، الجمعيات، الشبيبة....) ولذلك فإنه من الناحية التنظيمية يجب أن تكون هناك علاقة وطيدة بين الإعلام المركزى وبين الهيئات التنظيمية فى هذه النقابات، والاتحادات، والجمعيات لتنظيم هذه الجدلية.

على أنه فى هذا المستوى من العملية الإعلامية، يتوجب على الإعلام المركزى أن يلعب دورا متقدما، يتلخص فى تنظيم دورات تثقيفية أرقى مستوى من العملية الإعلامية العادية، تتناول شؤونا أيديولوجية وسياسة تتعلق بالثورة وبتاريخ النضال الفلسطينى والعربى، وغير ذلك من الشؤون المهمة.

ويتوجب فى هذه الحالة أن يتعاون الإعلام المركزى فى تنظيم هذه الدورات مع لجان فرعية منبثقة عن تلك التنظيمات الجماهيرية، وربما أيضا من القوى السياسية والفصائل الأعضاء فى المجلس الوطنى الفلسطينى.

ثانيا: الجانب التنظيمى:

فى حديثنا عن الجانب السياسى مسسنا جزئيا الجانب التنظيمى، حين وصلنا إلى الدرجة الثالثة فى الإعلام الثورى، وهى درجة التعبئة، على أنه من الضرورى أن نلاحظ أنه بدون إغطاء أولوية خاصة للجانب التنظيمى فى العملية الإعلامية فإن الجانب السياسى لن يستطيع أن يخرج إلى نطاق الممارسة الجماهيرية، ويبقى عرفا خاصا لا علاقة له بعملية إنماء الثورة.

إن لجنة مركزية للإعلام يجب أن يجرى تشكيلها من القوى المشتركة فى المجلس الوطنى، وتكون هذه اللجنة مسؤولة أمام اللجنة التنفيذية.

إن اللجنة المركزية للإعلام هى التى تشرف إشرافا كاملا على الإعلام الموحد، على ضوء الموافقة السياسية التى يقررها المجلس الوطنى وتقررها اللجنة التنفيذية، ويكون منوطا بها الإشراف على كل الشؤون والأجهزة الإعلامية المركزية المختلفة

من إذاعة، وصحافة، وعلاقات عامة، وخارجية وغيرها، ويكون من صلاحياتها تشكيل الإطارات التى ترى أنها بحاجة إليها.

على أنه من الناحية الواقعية، يجب ملاحظة أن الصيغة الراهنة للوحدة الوطنية الفلسطينية هى صيغة تترك عمليا لكل تنظيم من التنظيمات الأطراف فيها استقلاله الأيديولوجى والتنظيمى، ومثل هذا الواقع يعنى أنه سيكون لكل تنظيم من هذه التنظيمات صوته الإعلامى الخاص. (الذى لا يتعارض مع برنامج الحد الأدنى المقر).

إن التضارب الناشئ عن هذه الحالة يجب أن يكون فى أذهان قادة العمل الوطنى الفلسطينى وتنظيماته، ازدواجية مؤقتة، ومع ذلك فإن إجراءات محددة يجب أن يجرى إقرارها للحيلولة دون أن تؤدى هذه الازدواجية إلى إلحاق الأذى بالوحدة الوطنية وعرقلتها بدلا من دفعها إلى الأمام.

ولاشك أنه سيكون مطلوبا من البرنامج السياسى والصيانة التنظيمية (اللذين هما أساس الوحدة الوطنية فى مرحلتها (الراهنة) أن يقدما حلا لهذه الازدواجية، أو تخفيضا لمستوى التعارضات، وتقليلا للنتائج التى يمكن أن تترتب عليها، ومع ذلك فإن التجربة فى الفترة القادمة إذا ما ضبطت فى إطارها الموضوعى، ستكون كفيلة بالتقليل من حالة الحساسية المفرطة التى تعيشها أطراف المقاومة فيما يتعلق بإعلام كل طرف من أطرافها.

إن التنسيق، والتفاعل، والوحدة، لا يمكن أن يكون معناها انتفاء النقد، وهذا يعنى أنه يجب عدم الارتكاز على أوهام فيما يتعلق باستمرار حالة النقد فى الإعلام، على أنه يجب العمل باتجاه تأطير هذه العملية النقدية بإطار موضوعى، وضبطها من خلال ما يسمح به برنامج العمل السياسى الذى سيعتمد مركزيا.

إن هذا يجب ألا يعنى أنه من المستحيل إيجاد صيغة للتعاون بين لجنة الإعلام المركزية وبين لجان الإعلام التابعة لكل تنظيم، والتى تتمتع باستقلالها نتيجة لما يعليه البرنامج السياسى المشترك، وضمن الحدود التى يرسمها.

وإن تنظيم هذه العلاقة وضبطها لمصلحة الثورة، يجب أن يكونا من صلاحية اللجنة المركزية للإعلام وبالتعاون مع اللجنة التنفيذية.

إن لجنة الإعلام المركزية هى الناطقة مركزيا بلسان حركة المقاومة، ومركزيا لها صحيفتها أو صحفها وإذاعتها أو إذاعاتها، وكذلك المراكز الفنية وغير الفنية المنبثقة عنها، ولكن وجودها لا ينفى وجود نشاط إعلامى للتنظيمات المختلفة تماما، كما أن وجود اللجنة التنفيذية لا ينفى وجود اللجان القيادية للتنظيمات المختلفة، ووجود البرنامج السياسى المشترك لا ينفى وجود البرامج الخاصة بالتنظيمات المختلفة.

إن الصيغة التنظيمية للعملية الإعلامية لا تستطيع إلا أن تكون انعكاسا للصيغة التنظيمية المعتمدة على نطاق العمل السياسى، على أنه ينبغى الانتباه إلى أن العملية الإعلامية مؤهلة للعب دور أساسى فى تهيئة الجو نحو تطور إيجابى فى صيغة العمل الوطنى الموحد.

ثالثا: الجانب الفنى:

إن الجانب السياسى والجانب التنظيمى يظلان غير قادرين وحدهما على الإيفاء بالمهمة الإعلامية الثورية إن لم يجر تدعيمها بكفاءة الجانب الفنى، ولكلمة فنى (تقنى) هنا تشمل أيضا الكفاءة الإدارية.

إن الإعلام الثورى نتيجة حساسية الدور الذى يلعبه فى الثورة يحتاج تنفيذه إلى كفاءات، وهذه الكفاءات ليست فى الجانب السياسى من العملية الإعلامية وحدها، بل فى الجانب التقنى أيضا. وفى حال توفر الكادر الأساسى من الواعين

سياسيا والعارفين جديا وبعمق للمهمة الإعلامية، فإن الأولوية بالنسبة للكادر الذى يليه تصبح للكفاءة.

إن عهدا من الفوضى الإعلامية يجب أن ينتهى، وعلى عناصر واعية ومثقفة وملتزمة أن تقود هذه الدفة الخطرة التى من بين مهامها خوض نصف الحرب، أى الحرب النفسية. إن المبالغة، والصراخ، والشتم والمعارك الهامشية، والارتجال تؤدى فى نهاية المطاف دور الإعلام المضاد.

ولذلك فإنه من الواضح إن إحدى المهمات الأساسية والأولية التى ستنشأ أمام لجنة الإعلام المركزية هى إنشاء دورات للتثقيف الإعلامى من الناحية السياسية والفنية، لتوفير الكادر الضرورى القادر على القيام بهذه المهمة.

إن تقدير الدور الذى يجب أن يلعبه الإعلام ومستوى العناصر التى ينبغى لها أن تفى بالالتزامات المترتبة على برنامج علمى لهذه المهمات يعنى ضرورة الاهتمام مركزيا بهذا الجانب من النضال، وتوفير الإمكانيات اللازمة له لمساعدته على الإيفاء بدوره.

(فى هذا المجال لابد من ملاحظة الهدر الكبير الحاصل على الأموال والإمكانيات، فيما يختص بالإعلام خصوصا فى هيئات منظمة التحرير، على أن هذا الهدر الحاصل بالدرجة الأولى عن ضعف الجانب الفنى، يمكن ملاحظته بسهولة عند معظم تنظيمات المقاومة، ومن المؤكد بالإجمال أن حصيلة العملية الإعلامية عند المقاومة هى أقل بكثير من مستوى مصاريفها وجهودها.. والفارق هذا ناتج حتما عن غياب الكادر الفنى الذى أدى بالنتيجة إلى تراكم عدد كبير من الموظفين غير العاملين.)

إن أحد أبرز الضرورات التى يمليها الاهتمام بالجانب الفنى (التقنى) من العملية

الإعلامية هو التقليل من الازدواجية فى النشاط الإعلامى، وتوزيع المهات، والتعاون بين المراكز الناجحة (مثل مركز الأبحاث) وبين فروع الإعلام المركزى؛ كى لا يحدث ازدواج فى النشاط، أو هدر فى الميزانيات.

(إنه من الضرورى دراسة وضع «مركز الأبحاث» بدقة، وقدراته على المساعدة فى إنشاء الدورات التثقيفية التى جرى بحثها، وتحديد دور مجلته مركزيا، وإطلاع لجنة الإعلام المركزية على برامجه النشرية، وتزويد هذه اللجنة بما تحتاجه فى إذاعاتها، أو نشراتها، أو أعمالها التحليلية والتحريضية، والاستفادة من الكادر الذى نجح فى إنشائه بالتجربة... وينطبق هذا الطلب على عدد من المؤسسات الأخرى التى برزت فى منظمة التحرير خلال الفترة المنصرمة، مثل: نشرة شؤون الوطن المحتل... الخ).

ملاحظتان

ضمن هذا الإطار الذى حددناه بثلاثة جوانب، وأشرنا منذ البدء إلى تداخلها، يبقى تسجيل النقاط التالية:

١- إن العملية الإعلامية التى تحدثنا عليها تتجه منذ الأساس إلى ثلاث دوائر:

أ- دائرة الجماهير الفلسطينية والعربية.

ب- الدائرة العالمية.

جـ- دائرة العدو.

إن الأولوية فى الاهتمام يجب أن تعطى إلى الدائرة الأولى، ولذلك ركزت هذه المذكرة على هذا الجانب، إلا أن ذلك يجب ألا يعنى إهمال الدائرتين الباقيتين، شرط معالجة الأمور المتعلقة فيهما معالجة علمية.

إن الدائرة العالمية هى إصطلاح غشاش مستند على عبارة «الرأى العام العالمى»

وهو رأى عام لا يوجد على الإطلاق بشكل موحد، وعلى الإعلام الفلسطينى أن يعرف إلى أى قطاع من قطاعات هذا الرأى العام ينبغى له أن يتجه بدل أن يهدر جهده على غير طائل، والسؤال الأول هنا إنما يتعلق فى الواقع بالجهة التى من مصلحتها النهائية، بصرف النظر عن ولاءاتها الراهنة، الوقوف مع حركة التحرر الوطنى العربية والفلسطينية.

إن الحليف الأول لحركة التحرير الوطنى العربية والفلسطينية على صعيد عالمى هى القوى اليسارية والثورية، سواء تمثلت فى أحزاب وجماعات، أو فى حكومات، وإليها يجب الاتجاه، ليس فقط من أجل تزويدها بالمعلومات، ولكن من أجل تحويل عملية التوعية هذه إلى صيغة عمل مساند واقعيا وفعليا، ترفع عن كاهل إعلام المقاومة بعض مهماته، وتتركها لهذه الهيئات والمجموعات التى تنبثق عن حركة الإعلام.

أما «دائرة العدو» فيجب أن يستند الإعلام فيها على دراسة سياسية وتفسية، تعدها جهات مختصة، وترسم فيها الخطوط الأساسية للتوجه الإعلامى الذى يجب أن يتعامل مبدئيا على أساس زعزعة ثقة الإسرائيليين بادعائات حكومتهم، وتحريض الجنود على الفرار، والتقليل من حالة الطمأنينة الموجودة، واستخدام كل الإمكانيات، والأشخاص، والأدوات التى تستطيع نتيجة الاستمرار والتكرار زعزعة مواقع العدو النفسية.

٢- إن قرارات مشددة يجب أن تؤخذ مركزيا فيما يتعلق بما يمكن أن نسميه: الأمن الإعلامى.

إن الأمن الإعلامى يجب أن يشمل:

أ- أرشيف مركزى للإعلام حول شخصيات، ومواقف، وتواريخ الصحفيين

ضد أو مع الثورة، ومناهجهم الملتوية أو المستقيمة فى التعامل معها.

ب- منع زيارة القواعد ومقابلة المقاتلين منعا باتا، إلا من خلال دعوات توجه مركزيا بعد موافقة جميع التنظيمات إلى صحفى، أو مفكر معين تختاره اللجنة المركزية للإعلام.

ج- تحديد عدد معين من الناطقين الرسميين مركزيا، ولدى كل تنظيم لحصر الاتصالات.

٧/ ٧/ ١٩٧٢

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

ملحق رقم (٦)

بيان عمليات الجبهة الشعبية رقم (١)

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

بيـــــان عمليات رقم (١)

[illegible] بيانات [illegible] تعلن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن العمليات العسكرية التالية :

[illegible] (بتاريخ ٦/١٠/٦٧) بين احدى وحداتنا وكمين اسرائيلي بصواور مستمرة ، [illegible] واستشهد خلال الاشتباك [illegible] آخر . لم تتمكن من معرفة خسائر العدو .

[illegible] احدى وحداتنا لدورية عسكرية اسرائيلية شرق مدينة جنين بتاريخ ١٥ / ١٠ / ٦٧ ، تم تدمير سيارة الدورية [illegible] جنود اسرائيليين داخلها .

[illegible] بالاسلحة المضادة للدروع (بتاريخ ٢٤ / ١٠ / ٦٧) على كمين اسرائيلي كان يتمركز شمال دامية ، وبسبب مضايقة [illegible] الجارة دمرنا ثلاث سيارات عسكرية للعـــدو . كما جرى تطهير خنادق الكمين الاسرائيلي بالقنابل [illegible] (٩ قتلى) استشهد خلال الهجوم المقاتل عبد الكريم رباح البرغوثي . فقدنا سلاحا مضـــادا للدروع وبندقية [illegible] (اعترفت سلطات اسرائيل بالحادث وبمقتل اثنين من جنودها واصابة اثنين آخرين)

[illegible] وحداتنا (بتاريخ ٧ / ١١ / ٦٧) لدورية اسرائيلية في موقع يقع شمال شرق الخليل . حطمنا سيارتين للعـــدو [illegible] وصلت نجدات العدو وقتلت عددا من المزارعين العرب بحجة انهم من رجال المقاومة . (وقد اعترفت [illegible] اسرائيل بوقوع الحادث) .

[illegible] لسيارة عسكرية اسرائيلية في منطقة [illegible] (بتاريخ ١٠/١١/٦٧) ، تم تحطيم السيارة بالقنابل اليدوية . اعترف العدو بمقتل [illegible] واحد ومقتل [illegible] .

[illegible] بالقذائف المضادة للدروع على معسكر اسرائيلي جنوب الخليل (بتاريخ ١٢ / ١١ / ٦٧) . تمكنت وحداتنا [illegible] المعسكر واطلقت قذائفها على مهاجع الجنود من مسافة خمسين مترا . اصابت احدى القذائف مستودعا للذخيرة مما تسبب [illegible] انفجار عنيف . اعترفت الصحف الاسرائيلية بوقوع القصف من مسافة ثمانين مترا ثم عادت واعترفت بانه وقع من مسافة [illegible] .

[illegible] الحديد قرب بئر السبع (بتاريخ ٤/١٢/٦٧) من طريق نسف قاطع طوله ١٨ مترا من اشـــط المذكور . [illegible] الخط ولم نتمكن من معرفة خسائر العدو . (اعترفت السلطات الاسرائيلية بوقوع هـذا الحادث)

[illegible] ومحطة توليد كهرباء تزودان مستعمرة (كفاروبين) ومستعمرتين مجاورتين بالماء والكهرباء . وقع [illegible] / ١٩٦٧ وبقيت الكهرباء مقطوعـــة عن المستعمرات الثلاث لمدة ليال بعد الهجوم . تعطلت بفعل [illegible] المستعمرات [illegible] الاسماك بالمياه . وقد اعترفت السلطات الاسرائيلية بوقوع الحادث .

[illegible] عسكري في مستعمرة [illegible] (بتاريخ ١١ /١٢/٦٧) بعد أن جرى اختراق الاسلاك الشائكة المزودة باجهزة [illegible] اعترف العدو بوقوع الحادث ولكنه ادعى بان البناء كان مؤسسة مدنية .

[illegible] احدى وحداتنا لدورية عسكرية للعدو (بتاريخ ١٣ / ١٢ / ٦٧) في منطقة تقع جنوبي بحيرة طبريا . دمرت [illegible] سيارة العدو [illegible] مسافة قريبة جدا ، كما تمكنت من صد ثلاث سيارات عسكرية اخرى جاءت لنجدة السيارة المضروبة .

[illegible] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ايمانها الراسخ بالكفاح المسلح طريقـــا لتحرير فلسطين ، كما تدعو كافة [illegible] الى [illegible] بالشكل وبالاسلوب الذي يتفق عليه الجميع .

[illegible] الجبهة [illegible] مستعدة لبذل كافة الجهود اللازمة لتذليل العقبات المعيقة لعملية توحيد المنظمات المقاتلة .

عاشت وحدة المقاتلين في الارض المحتلة

وانـا لمنتصرون

(الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)

[illegible] الاول (ديسمبر) ١٩٦٧

ملحق رقم (٧)

قرار الجبهة بوقف عمليات خطف الطائرات

النهار ١٥-٣-١٩٧٢

«النهار»

في مؤتمر صحافي في مخيم البداوي ... عن الجبهة الشعبية

حبش: قررنا وقف عمليات خطف الطائرات لأنها تتعارض مع تحالفاتنا العربية والدولية

كتب امين معلوف:



المرحلة المقبلة



قائمة
المصادر والمراجع







أولاً: الوثائق غير المنشورة

- الوثائق السرية لوزارة الخارجية المصرية، ح٢، الأمانة العامة للمخفوظات، التقارير السياسية للسفارة المصرية في عمان عن الأردن، الفترة التاريخية للملف ١١ إبريل ١٩٥٧ – ٩ نوفمبر ١٩٥٧.

- مخطوطة أصدرها المعتقلون أعضاء الجبهة سجون الاحتلال حول النظام الداخلي للمؤتمر الرابع ١٩٨١، موجودة في أرشيف الجبهة الشعبية في مقرها الرئيسي في مدينة غزة.

- مخطوطة أصدرها أعضاء الجبهة داخل سجون الاحتلال، موضوعات حزبية تحمل رقم (١٨)، ١٩٨٠ موجودة بمقر تنظيم الجبهة الشعبية في شمال غزة.

- مخطوطة سجل الخالدين: الجبهة الشعبية، أصدرها أعضاء الجبهة داخل سجون الاحتلال فى السجون الإسرائيلية، أرشيف الجبهة الشعبية في شمال غزة (د.ت).

ثانياً: الوثائق المنشورة:

- الاستراتيجية السياسية والتنظيمية ١٩٦٩، الجبهة الشعبية، منشورات الهدف، لجنة الإعلام المركزية، ١٩٨٢.

- الأمانة العامة، من مؤتمرات القمة العربية – قراراتها وبياناتها لعام ١٩٤٦–١٩٩٠، إعداد مكتب الأمين العام، جامعة الدول العربية، ١٩٩٦.

- التقارير (السياسية والتنظيمية والنظرية والعسكرية) المقدمة للمؤتمر الوطني الخامس، ١٩٩٢ موجودة في مقر تنظيم الجبهة الشعبية في المقر الرئيسي في مدينة غزة.

- التقرير السياسي الصادر من الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب في أواخر تموز/ يوليو ١٩٦٧.

- التقرير السياسي الصادر من الدورة الموسعة للجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، منشورات الإعلام المركزي، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢.

- التقرير السياسي للجبهة الشعبية (الوضع الراهن ومهمات المرحلة الجديدة) صادرة عن المؤتمر الرابع نيسان١٩٨١.

- التقرير السياسي الأساسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، آب/ أغسطس ١٩٦٨،

- التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (مهمات المرحلة الجديدة) أذار/ مارس ١٩٧٢، لجنة الإعلام المركزية للجبهة، ١٩٧٢.

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: دليل الغمل النقابي والجماهيري، وثيقة داخلية، لجنة العمل النقابي والجماهيري، الدائرة الحزبية، ١٩٨٦.

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، اللجنة المركزية، مشروع وثائق المؤتمر الوطني السادس، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، للأعوام ١٩٦٤-١٩٧٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

- اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني من ١/ ١/ ١٩٦٥ إلى ٣١/ ١٢/ ١٩٦٥، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦.

- اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث،والخامس،والحادي عشر،والثالث

عشر،والرابع عشر، والسابع عشر، والعشرون.

- الميثاق الوطني الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية (د. ت).

- الوثائق السرية البريطانية، وزارة الخارجية البريطانية، مركز الخليج للبحوث والدراسات الاستراتيجية، لندن، عن الأهرام، القاهرة، الحلقة الثامنة ١٩٨٦/٢/١٩.

- الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، الجامعة الأمريكية، دائرة الدراسات السياسية، الإدارة العامة، بيروت، د.ت.

- الوثائق العربية لعام ١٩٦٥، الجامعة الأمريكية، دائرة الدراسات السياسية، الإدارة العامة، بيروت، د.ت.

- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، جمع وتصنيف جورج خوري نصر الله، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩.

- الوثائق الفلسطينية العربية، للأعوام ١٩٦٨ - ١٩٨١ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

- وثائق عبد الناصر، خطب، وأحاديث، وتصريحات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩ - سبتمبر ١٩٦٩، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٣.

- وثائق فلسطين ١٩٦٩-١٩٨٧، دار الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧.

- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٤٧- ١٩٧٤، (مراجعة وتدقيق جورج طعمة)، مؤسسة الدراسة الفلسطينية، المجلد

الأول، ط٣، بيروت ١٩٩٣،

- مبادئ العمل الثوري: دراسة قدمتها قيادة العمل الفلسطيني لحركة القوميين العرب للمؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني، ٣١ أيار/ مايو، ١٩٦٥، القاهرة.

- مشروع وثائق المؤتمر الوطني السادس للجبهة الشعبية، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

- مصطفى الزبري (أبو علي مصطفى) السيرة الذاتية، كتبها بخط يده قبل استشهاده، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٢.

- ملف وثائق فلسطين، مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ج١، ١٩٥٠-١٩٦٩، القاهرة، ١٩٧٠.

- منظمة التحرير الفلسطينية: الإعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة السادسة عشر، الجزائر ٢٢/ ٢/ ١٩٨٣.

- منظمة التحرير الفلسطينية: المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الخامسة عشرة، دمشق١١-٤/ ١٩-٤-١٩٨١.

- منظمة التحرير الفلسطينية: المجلس الوطني الفلسطيني من ١٠-١٧ تموز/ يونيو ١٩٦٨، الدورة الرابعة، القاهرة.

ثالثاً: إصدارات الجبهة الشعبية:

- أبو علي مصطفى: الخبرات السياسية لحركة القوميين العرب والجبهة الشعبية خلال القرن الماضي، الندوة الفكرية السياسية، منتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، غزة، ٢٠٠٠.

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (المكتب السياسي): الواقع الراهن وآفاقه المستقبلية في إطار البعدين العربي والدولي، دار الثقافة والدراسات، غزة، ٢٠٠٢.

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الثورة والعمال، عمان، ١٩٧٠.

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: بعد عشرين عاماً من التحول، قراءة في التطور السياسي، المركز الإعلامي للجبهة، بيروت، ١٩٨٧.

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: على طريق الثورة الفلسطينية، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠.

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: محطات أساسية في مسيرة تطور الجبهة الشعبية، دار الشعلة، بيروت، ١٩٨٩.

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠.

- الجبهة الشعبية وقضية الانشقاق، لجنة الإعلام المركزية، بيروت، ١٩٧٠.

- الجبهة الشعبية: مشروع برنامج قدمته الجبهة الشعبية لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠.

- الجبهة الشعبية، الفكر العسكري للجبهة الشعبية، كتاب الهدف، سلسلة (١)، (ب. ت).

- جورج حبش: أربعون عاماً على اغتصاب فلسطين، الإعلام المركزي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (د.ت).

- الجبهة الشعبية: جورج حبش، المركز الطلابي التقدمي، غزة، ١٩٩٦.

- سجل الخالدين: الجزء الأول. ١٩٦٧- ١٩٧٠ موجود فى أرشيف الجبهة فى

مدينة غزة (د.ت).

- سجل الخالدين، الجزء الثاني ١٩٧١ – ١٩٧٤. موجود فى أرشيف الجبهة فى مدينة غزة(د.ت).

- شروحات النظام الداخلي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، منشورات الجبهة الشعبية (د. ت).

- صقر أبو فخر: كلمات مضيئة، الجبهة الشعبية، ط١، غزة، ٢٠٠٣.

- طريق الخلاص الوطني المقدم مع التقرير السياسي الأساسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، آب/ أغسطس١٩٦٨.

- مفاهيم عامة حول الحزب: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الدائرة الثقافية المركزية، ٢٠٠٦.

- منشورات الهدف: دار الهدف، د.ت، خريف ١٩٧٩.

رابعاً: المنشورات والبيانات والتقارير:

- لنتحد جميعاً لتحطيم الخطر الشيوعي، منشورات حركة القوميين العرب، بغداد ١٩٥٩.

- بيان لحركة القوميين العرب في الذكرى السادسة للوحدة بين سوريا ومصر، الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، الجامعة الأمريكية، بيروت، الدراسات السياسية، الإدارة العامة.

- منظمة شباب الثأر: البيان رقم (١)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩.

- منظمة شباب الثأر: البيان رقم (٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩.

- بيان الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب، الحرية، بيروت، ٤/ ٢/ ١٩٦٧.

- بيان سياسي لحركة القوميين العرب، الصراع المصيري بين حركة الثورة العربية وبين الاستعمار الجديد، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧.

- بيان سياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مجلة الحرية، العدد ٣٩٠، كانون الأول، ديسمبر ١٩٦٧.

- بيان سياسي للجبهة الشعبية في ٩/ ٢/ ١٩٦٩.

- بيان سياسي صادر عن حزب العمل الاشتراكي العربي حول انشقاق جماعة من أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عنها ٧/ ٣/ ١٩٧٢.

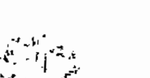
- مذكرة الجبهة الشعبية إلى المؤتمر الثاني لاتحاد الصحفيين العرب حول استراتيجية حركة الكفاح المسلح في سبيل تحرير فلسطين، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩.

- مذكرة الجبهة الشعبية إلى المؤتمر السنوي السابع عشر لمنظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، آب/ أغسطس ١٩٦٨.

- بيان مشترك لحركة القوميين العرب، واتحاد طلبة فلسطين، وجبهة التحرير الفلسطينية، والشباب العربي الفلسطيني في لبنان حول الكيان الفلسطيني، الوثائق العربية لعام ١٩٦٤.

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: مشروع برنامج عمل عسكري موحد قدمته الجبهة للمجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده التاسعة بتاريخ ٧/ ٧/ ١٩٧١.

- مذكرة الجبهة الشعبية إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول ما



تراه في طبيعة المنظمة، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨.

- بيان سياسي صادر عن الجبهة الشعبية، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨.

- وثائق الحل السلمي: جريدة فتح اليومية، عدد (٣٦) ٢٦/ ٧/ ١٩٧٠.

- بيان الجبهة الشعبية حول اتفاقية فصل القوات على الجبهة المصرية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤.

- بيان الجبهة حول زيارة السادات لإسرائيل، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨.

- بيان اللجنة المركزية للجبهة الشعبية حول التصدي لنتائج كامب ديفيد، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٨.

- بيان الجبهة الشعبية حول مسئوليتها عن عملية مطار اللد، بيروت، ٣١/ ٥/ ١٩٧٢.

- بيان الجبهة الشعبية حول تعرض إحدى وحداتها الضاربة لناقلة نفط إسرائيلية، الهدف العدد ١٠٥، ١٩٧١.

- بيان الجبهة الشعبية حول النشاط الفدائي والاعتداءات الإسرائيلية أواخر شباط/ فبراير ١٩٦٥.

- بيان حركة فتح في الذكرى الثالثة لحوادث أيلول ٢٦/ ٩/ ١٩٧٣، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣.

- بيان الجبهة الشعبية بمناسبة عقد الدورة الرابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في دمشق، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩.

- بيان الجهة الشعبية حول اتفاقية القاهرة ٢١/ ١١/ ١٩٦٩، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩.

- بيان الجبهة الشعبية حول المواقف العربية بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨.

خامساً : مقابلات شخصية :

- مقابلة للباحث مع السيد/ أكرم الصفدي : (مسئول التدريب العسكري عند تأسيس الجبهة الشعبية) في القاهرة بتاريخ ١٦/ ٢/ ٢٠٠٧.

- مقابلة الباحث مع السيد/ جميل المجدلاوي : (عضو المكتب السياسي وممثل الجبهة في المجلس التشريعي ومسئول الجبهة في قطاع غزة) في مكتب الجبهة في غزة بتاريخ ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥ ومقابلة أخرى بتاريخ ٦/ ٧/ ٢٠٠٧ أثناء زيارة له في القاهرة.

- مقابلة للباحث مع السيد/ عمر خليل عمر : (مؤسس حركة القوميين العرب) في قطاع غزة، ومسؤول الجناح العسكري لها حتى عام ١٩٦٨) في منزله بمدينة بيت لاهيا – غزة.

- مقابلة الباحث مع السيد/ غازي الصوراني : (مسئول الجناح العسكري في طلائع المقاومة الشعبية التابعة لحركة القوميين العرب في منطقة الشجاعية) في منزله بمدينة غزة بتاريخ ٢١/ ٢/ ٢٠٠٢.

- مقابلة الباحث مع السيد/ هاني الهندي : (من مؤسسي حركة القوميين العرب) في الوطن العربي، أثناء زيارة له بالقاهرة، بتاريخ ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٢

- مقابلة للباحث مع السيد/ رمضان داود سليمان : (مسئول العمليات العسكرية للجبهة حتى عام ١٩٧١) في منزله بجباليا البلد – غزة بتاريخ ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٦.

- مقابلة للباحث مع السيد/ سالم دردونه : (من أبرز المنشقين عن الجبهة في

انشقاق الجبهة الشعبية الثورية عام ١٩٧٢). فى مقر اللجان فى مخيم جباليا بتاريخ.٨/ ٦/ ٢٠٠٥.

- مقابلة للباحث مع السيد/ طلال عوكل : (عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة ومدير تحرير مجلة الهدف) في مكتبه بوزارة الثقافة والإعلام في مدينة غزة بتاريخ ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦

- مقابلة للباحث مع السيد/ عبد الحليم الغول : (عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة وعمل نائب مسئول دائرة الإعلام المركزية في مجلة الهدف) في مكتبه في جمعية بادر للتنمية والإعمال في مدينة غزة. ٢١/ ٨/ ٢٠٠٥.

- مقابلة الباحث مع السيد/ عبد القادر ياسين : (مفكر يساري فلسطيني) في منزله بالقاهرة بتاريخ ١٦/ ٢/ ٢٠٠٧

- مقابلة للباحث مع السيد/ محمد العجرمي : (عضو اللجنة المركزية للجبهة من ١٩٧٢-١٩٩٣) في منزله بمخيم جباليا بتاريخ ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٦.

- مقابلة للباحث مع السيد/ محمد ناصر : (عضو لجنة الرقابة المركزية للجبهة) في منزله بمدينة بيت حانون بتاريخ ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦، ومرة أخرى بتاريخ ٢/ ١/ ٢٠٠٧ في منزله.

- مقابلة للباحث مع السيد/ محمد يحيى سلمان : (عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة) في منزله بجباليا بتاريخ ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦.

- مقابلة للباحث مع السيد/ منصور ثابت : (مسئول بارز في الجبهة الشعبية منذ تأسيسها في القطاع) في مكتبه بمركز الدراسات القومية والتوثيق في مدينة غزة بتاريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٢.

- رسالة للباحث من السيد / نايف حواتمة: (الأمين العام للجبهة الديمقراطية) ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٢.

سادساً : مذكرات شخصية :

- أحمد الشقيري : من القمة إلى الهزيمة، دار العودة، بيروت، ١٩٧١ .

- أحمد اليماني : تجربتي المتواضعة في إطار منظمة التحرير، وثائق وشهادات، الجزء الخامس، دار كنعان للدراسة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٤ .

- جورج حبش : شهادات عن الاحتلال والتهجير، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١ .

- شفيق الحوت : عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية (أحداث الذكريات) ١٩٦٤ – ١٩٨٤، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٦٨ .

- عمر خليل عمر : من شريط الذكريات، مطابع رشاد الشوا الثقافي، غزة، ٢٠٠٥.

- محمود رياض : البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨- ١٩٧٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٨٥ .

سابعاً : المقالات والدوريات

أولاً المقالات :

- أبو علي مصطفى إبراهيم إبراش : الحركة القومية العربية واستقلالية العمل الفلسطيني، شؤون فلسطينية، العدد ١٦٤ – ١٦٥، تشرين الثاني – كانون الأول ١٩٨٦ .

- قضايا النضال: الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة، شؤون فلسطينية، بيروت، العد (١١٩) تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١.

- حوار الوحدة الوطنية الفلسطينية: أجرى الحوار أحمد خليفة، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد (٤٠)، ١٩٩٩.

- حقيقة ما حدث: الأيام، رام الله، العدد (٨٨٤)، ٩/ ٦/ ١٩٩٨.

- أبو ماهر اليماني: بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لاستشهاد وديع حداد، شؤون فلسطينية، نيقوسيا، العدد (٩٥٣)، نيسان ١٩٨٩.

- أحمد أبو مطر: التجربة والتقييم، الهدف، العدد (٩٠٥)، ٢٧ آذار/ مارس ١٩٨٨.

- أحمد شاهين: التنسيق الأردني الفلسطيني، انقطاع أم قطيعة، شؤون فلسطينية، بيروت، العدد (١٥٦-١٥٧) آذار-نيسان ١٩٨٦.

- أحمد فارس نعيم: الاتحاد السوفيتي والصراع العربي-الإسرائيلي منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، شؤون عربية، العدد (٢٧) آيار/ مايو ١٩٨٣

- أسامة النقيب: كان وديع يبحث عن طفولة اغتصبوها فسموه إرهابياً، الهدف، دمشق، العدد ٨١١، ٣١ آذار/ مارس ١٩٨٦.

- أسعد عبد الرحمن (محرراً): الجامعة العربية والقضية الفلسطينية ١٩٥٦-١٩٦٧، ج٢، ق١، اتحاد الجامعات العربية، ١٩٨٩.

- آني كنفاني: الهدف الطلابي، جبهة العمل الطلابي، العدد الرابع، غزة، ٢٠٠٥.

- تيسير النابلسي: الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، تحليل نتائجها وتقيمها

في ضوء مبادئ القانون الدولي العام، شؤون فلسطينية، العدد (١١)، تموز/ يوليو ١٩٧٢.

- الثورة الفلسطينية : المؤسسات الاجتماعية والمنظمات الشعبية ١٩٧٠-١٩٨٢، صامد، عمان، السنة الرابعة، العدد (٥٣) شباط/ فبراير ١٩٨٥.

- جورج حبش : مسار التجربة الرائدة ودروسها المستخلصة، الهدف، عدد خاص ٢٩٢، السنة التاسعة عشر، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

- حديث صحفي : حول مسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية وحول التركيب السكاني بدولة فلسطين الديمقراطية، الهدف (٢٠٢)، بيروت، ٢٠١٢/ ١٩٦٩.

- جيرار شاليان : حركة المقاومة مجدداً، دراسات عربية، عدد (٩) تموز/ يوليو ١٩٧٠.

- خالد الحسن : مذكرة تحليلية حول مشروع الملك حسين، شؤون فلسطينية، بيروت، العدد (٨) نيسان/ أبريل ١٩٧٢.

- خليل شاهين : عشرون عاماً من الكفاح ضد سياسات النظام الأردني لتصفية القضية الفلسطينية، الهدف العدد (٨٩٢) ٢١/ ١٢/ ١٩٨٧.

- رضوى ياسين : موقع القضية الفلسطينية في حركة القوميين العرب، صامد الاقتصادي، عمان، العدد (١٢٧)، السنة ٢٤، يناير/ كانون الثاني – فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠٠٢

- سعاد الدجاني : المقاومة المدنية في النضال السياسي، تحرير (سعد الدين إبراهيم)، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٩.

- سعيد آصف : الجبهة الشعبية وتجربة النضال الوطني على الساحة الأردنية،

الهدف (٨٩٢) ٢١/ ١٢/ ١٩٨٧

- سميح شبيب : مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني من ٩/ ٥/ ١٩٨٣ ولغاية ٦/ ٩/ ١٩٨٦، شؤون فلسطينية، نيقوسيا، العدد (١٧٤-١٧٥) أيلول-تشرين الأول ١٩٨٧.

- سمير حداد : تطور جدل العلاقة بين العام والخاص في النضال الوطني الفلسطيني، الهدف، العدد (٨٩٢) ٢١/ ١٢/ ١٩٨٧.

- صلاح العقاد : فلسطين والوطن العربي بين الماضي والحاضر، السياسة الدولية، السنة (١١) العدد ٤٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥.

- صلاح صلاح : عشرون عاماً من النضال في سبيل حماية قاعدة الارتكاز الثانية للثورة الفلسطينية في لبنان، الهدف العدد (٨٩٢) ٢١/ ١٢/ ١٩٨٧.

- طلال عوكل الحكيم جورج حبش: الرجل الذي رفض أن يقرأ التاريخ متشمساً، الأيام، رام الله، العدد (١٥٧١) ٦/ ٥/ ٢٠٠٢.

- عبد القادر ياسين : القصة الكاملة لإنشاء الجهة الوطنية المتحدة في قطاع غزة، شؤون فلسطينية، بيروت، العدد (١٠١) نيسان/ إبريل ١٩٨٠.

- الخلفية التاريخية للمقاومة العربية في فلسطين: الطليعة،القاهرة، يونيو ١٩٦٩.

- الانشقاق الثالث في الجبهة الشعبية: الطليعة، العدد الرابع، السنة الثامنة، القاهرة، ١٩٧٢.

- عصام سخنيني : شهريات المقاومة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، بيروت، عدد (٤٥) آيار/ مايو ١٩٧٥

- العقيد أبو أحمد فؤاد : عشرون عاماً على حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد،

الهدف، عدد خاص (٨٩٢)، ٢١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧.

- علي بدوان : اليسار الفلسطيني المسلح، الأيام، العدد (١٩٦٨)، رام الله، ١/٩/١٩٩٨.

- عوض خليل : مسار اليسار الفلسطيني من الماركسية إلى البيريسترويكا، شؤون فلسطينية، نيقوسيا، العدد(٢١٢) تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠.

- غازي الخليلي : صحافة المقاومة في عشر سنوات ١٩٦٥-١٩٧٥، شؤون فلسطينية، بيروت، العدد ٤١/ ٤٢، كانون الثاني/ يناير، وشباط/ فبراير ١٩٧٥.

- حركة القوميين : العرب وموقفها من القضية الفلسطينية، مجلة الدراسات العربية، كانون الثاني وشباط وآذار، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٧.

- غسان كنفاني : حديث نشر معه، شؤون فلسطينية، بيروت، العدد (٣٥)، تموز/ يوليو ١٩٧٤.

- نقاش حول فكر الثورة، شؤون فلسطينية، العدد (٥)، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١.

- الجدار الأردني أمام فلسطين، فلسطين ملحق المحرر، بيروت، العدد (٤٤)، ٣٠ حريزان/ يونيو ١٩٦٦.

- دفاعاً عن الحزبيين، فلسطين ملحق المحرر، بيروت، العدد ٧٥٦، ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٥.

- فيصل جلول : حركة القوميين العرب، الفكر العربي، بيروت، تموز (يوليو)، أيلول (سبتمبر) العدد (٢٨)، السنة الرابعة، ١٩٨٢.

- حركة القوميين العرب، مجلة الإنماء العربي للعلوم الانسانية، العدد (٢٨)

بيروت، تموز – أيلول ١٩٨٢.

– فيصل حوراني : سيرة سياسي اغتالوه، الهدف، العدد (١٣٢٣)، ٢٠٠١/١١/٤.

– كريم مروة : من ذكرياتي الفلسطينية، خمسون عاماً من الحلم والخيبة والكفاح، الطريق بيروت، العدد الثاني، السنة السابعة والخمسون، ١٩٩٨.

– ليلى خالد : وهكذا اختطفت طائرة البوينغ، شؤون فلسطينية، العدد ١٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢.

– محمد المسلمي(أبو نضال): موقع الأرض المختلة في استراتيجية الجبهة الشعبية، الهدف(٨٩٢) ٢١/ ١٢/ ١٩٨٧.

– محمد فرحات : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعملية السلام، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حورات الهدنة (محرر صبحي عسلية)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٥.

– محمد شديد : العنف الثوري كعامل في السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة، شؤون فلسطينية، بيروت، عدد (٩٣) يوليو – أغسطس ١٩٧٩.

– معالي عصمت : الوحدة الوطنية في المنظمة، أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير (حرره) عبد القادر ياسين، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، دمشق، ٢٠٠٦.

– ناجي علوش : حركة التحرير الوطني الفلسطيني والعمل الجماهيري، شؤون فلسطينية، بيروت، العدد (١٤) كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣.

– نايف حواتمة : حوار بين الجبهة والطليعة – أجرى الحوار لطفي الخولي،

الطليعة، القاهرة، العدد (١١)، نوفمبر ١٩٦٩.

- نبيل بدران : المؤسسات الاجتماعية في الثورة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، بيروت، عدد (١٠٠)، آذار/ مارس ١٩٨٠.

- نبيل حيدري : الاتحاد السوفيتيت ومنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٣-١٩٧٤، شؤون فلسطينية، بيروت العدد (٢٢٣-٢٢٤) تشرين الأول (أكتوبر) تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١.

- نجيب صالح : قصة الخلافات في الجبهة من المذكرات والوثائق إلى الانشقاق، مجلة الصياد، بيروت (١٤٣٥)، ١٦-٢٣/ ٣/ ١٩٧٢.

- نصري عبد الرحمن : وحدة اليسار الفلسطيني الواقع والطموح، الهدف، العدد الخاص (٨٩٢)، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

- نظام عباسي : موقع الانتفاضة بين حركات التحرر العربية والعالمية، شؤون فلسطينية، العدد (٢١٢) تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠

- وليد شميط : السينما وقضية فلسطين، شؤون فلسطينية، بيروت، العدد (٤١/ ٤٢)، كانون الثانى وشباط ١٩٧٥.

- ياسر عرفات : أبو عمار في وجه الرفض أقول المنطق الثوري، فلسطين الثورة، عدد (٨٦) ٣/ ٤/ ١٩٧٤.

- يزيد الصايغ : الهوية والشرعية في الساحة الفلسطينية، الأسس الإستراتيجية، شؤون فلسطينية، العدد ١٧٦-١٧٧، نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٧.

ثانيا: الدوريات

أ- المجلات

١	المجلة	البلد	العدد	التاريخ
-	الثأر	بيروت		١٨/٨/١٩٥٥
-	الثأر	بيروت		١٠/٢/١٩٥٥
-	الحرية	بيروت		٢٦/٢/١٩٦٢
-	الحرية	بيروت		٤/٢/١٩٧٦
-	الحرية	بيروت	٣٩٠	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧
-	الحرية	بيروت	٤٥٢	٢٤/٢/١٩٦٩
-	الحرية	بيروت	٤٥٩	١٤/٤/١٩٦٩
-	الهدف	بيروت	١	٢٦/٧/١٩٦٩
-	الهدف	بيروت	٢	٢/٨/١٩٦٩
-	الهدف	بيروت	٣	٩/٨/١٩٦٩
-	الهدف	بيروت	٤	١٦/٨/١٩٦٩
-	الهدف	بيروت	٥	٢٣/٨/١٩٦٩
-	الهدف	بيروت	١٠٥	١٩/٦/١٩٧١
-	الهدف	بيروت	٢٦٢	١٠/٨/١٩٧٤
-	الهدف	بيروت	٢٦٧	١٠/٨/١٩٧٤
-	الهدف	بيروت	٢٧٠	٢١/٩/١٩٧٤
-	الهدف	بيروت	٢٧١	٢٨/٩/١٩٧٤
-	الهدف	بيروت	٢٧٢	٥/١٠/١٩٧٤
-	الهدف	بيروت	٢٧٥	٢٦/١٠/١٩٧٤

١	المجلة	البلد	العدد	التاريخ
-	الهدف	بيروت	٢٧٧	٩/ ١١/ ١٩٧٤
-	الهدف	بيروت	٢٨٢	١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤
-	الهدف	بيروت	٢٨٣	٢١/ ١٢/ ١٩٧٤
-	الهدف	بيروت	٢٨٧	٢٥/ ١/ ١٩٧٥
-	الهدف	بيروت	٤٨٤	١٩/ ١/ ١٩٧٧
-	الهدف	دمشق	٧٠٨	٣٠/ ١/ ١٩٨٤
-	الهدف	دمشق	٧١٣	٥/ ٣/ ١٩٨٤
-	الهدف	دمشق	٧٢٠	١/ ١٠/ ١٩٨٤
-	الهدف	دمشق	٧٢٦	١١/ ٦/ ١٩٨٤
-	الهدف	دمشق	٧٣٠	١٦/ ٧/ ١٩٨٤
-	الهدف	دمشق	٧٣١	٢٠/ ٨/ ١٩٨٤
-	الهدف	دمشق	٧٣٩	١٤/ ٩/ ١٩٨٤
-	الهدف	دمشق	٧٤٢	١٥/ ١٠/ ١٩٨٤
-	الهدف	دمشق	٧٤٨	٢٦/ ١١/ ١٩٨٤
-	الهدف	دمشق	٧٥٢	٣١/ ١٢/ ١٩٨٤
-	الهدف	دمشق	٨٠٥	١٧/ ٢/ ١٩٨٦
-	الهدف	دمشق	٨٠٦	٢٤/ ٢/ ١٩٨٦
-	الهدف	دمشق	٨٠٨	١٠/ ٣/ ١٩٨٦
-	الهدف	دمشق	٨١٠	٣١/ ٣/ ١٩٨٦
-	الهدف	دمشق	٨١٨	٢٦/ ٥/ ١٩٨٦
-	الهدف	دمشق	٨٢٣	٧/ ٧/ ١٩٨٦
-	الهدف	دمشق	٨٢٤	١٤/ ٧/ ١٩٨٦

١	المجلة	البلد	العدد	التاريخ
-	الهدف	دمشق	٨٦٤	١٧/ ٥/ ١٩٨٧
-	الهدف	دمشق	٨٦٩	١٤/ ٧/ ١٩٨٦
-	الهدف	دمشق	٨٧٧	٣١/ ٨/ ١٩٨٧
-	الهدف	دمشق	٨٨٨	١٦/ ١١/ ١٩٨٧
	الهدف الطلابي	غزة	٤ (عدد خاص)	٢٠٠٥
-	الإنهاء العربي	بيروت	(٢٨)	تموز-أيلول ١٩٨٢
-	الأنوار	بيروت	٤٠٧٨	١٢/ ٣/ ١٩٧٢
-	جهة العمل الطلابي	غزة	(٤) عدد خاص	تموز/ يوليو ٢٠٠٥
-	الدراسات العربية	بيروت		١٩٩٨
-	الدراسات الفلسطينية	بيروت	٤٠	١٩٩٩
-	شؤون عربية	بيروت	٢٧	آيار/ مايو ١٩٨٣
-	شؤون فلسطينية	بيروت	٤	أيلول/ سبتمبر ١٩٧١
-	شؤون فلسطينية	بيروت	١٠	حزيران/ يونيو ١٩٧٢
-	شؤون فلسطينية	بيروت	١٤	كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣
-	شؤون فلسطينية	بيروت	١٦	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢
-	شئون فلسطينية	بيروت	١٩	آذار/ مارس ١٩٧٣
-	شئون فلسطينية	بيروت	٢٠	نيسان/ إبريال ١٩٧٣
-	شئون فلسطينية	بيروت	٢٢	تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣
-	شؤون فلسطينية	بيروت	(٣٥)	تموز/ يوليو ١٩٧٤

١	المجلة	البلد	العدد	التاريخ
-	شؤون فلسطينية	بيروت	٣٦	آب/ أغسطس ١٩٧٤
-	شؤون فلسطينية	بيروت	٣٧	أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤
-	شئون فلسطينية	بيروت	٧٢-٧٥	١٩٧٩
-	شئون فلسطينية	بيروت	٨٧-٨٨	شباط-آذار ١٩٧٩
-	شؤون فلسطينية	نيقوسيا	١٦٤- ١٦٥	تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٨٦.
-	شؤون فلسطينية	نيقوسيا	٧٤-٧٥	كانون الثاني- شباط ١٩٧٨
-	شؤون فلسطينية	الأعداد ١٤٢، ١٤٣، ١٦٠، ١٦٧، ١٩=٦٩، ١٨١، ١٥٨-١٥٩، ١٦٠ - ١٦٥، ١٧٤-١٧٥، ١٧٦-١٧٧، ١٦٨-١٦٩، ١٧٠-١٧١، ١٧٢-١٧٣		
-	صامد الاقتصادي	عمان	٥٣	شباط/ فبراير ١٩٨٥
-	صامد الاقتصادي	عمان	العدد ١٢٧	آذار/ مارس ٢٠٠٢
-	الصيـــاد	بيروت	١٤٣٥	١٦-٢٣/ ٣/ ١٩٧٢
-	الطليعـــة	القاهرة	(٤) السنة الثامنة	١٩٧٢
-	الطليعـــة	القاهرة	(١١)	نوفمبر ١٩٦٩
-	فلسطين الثورة	بيروت	١٩	١/ ١١/ ١٩٧٢
-	فلسطين الثورة	بيروت	٨٦	٣/ ٤/ ١٩٧٤
-	فلسطين الثورة	بيروت	١٩٢	٢٣/ ٥/ ١٩٨٦
-	فلسطين الثورة	بيروت	٢٨٠	١٤/ ٥/ ١٩٧٩
-	فلسطين/ ملحق المحرر	بيروت	العدد ٣٥	شباط/ فبراير ١٩٦٦
-	فلسطين/ ملحق	بيروت	١٠٤٦	١٥ كانون الأول/ ديسمبر

١	المجلة	البلد	العدد	التاريخ
	المحرر			١٩٦٥
-	فلسطيننا	بيروت	العدد ٢٠	تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١
-	مجلة الدراسات الفلسطينية	بيروت	(٣٩)	١٩٩٩
-	النهار	بيروت	١١٣٣٩	٢٩/ ٧ آذار/ مارس ١٩٧٢
-	النهار	بيروت		٢٩/ ٣/ ١٩٧٢

ب- الصحف:

-	الأهرام	القاهرة		١٩/ ٢/ ١٩٨٦
-	الايام	رام الله	العدد ٨٨٤	٩/ ٦/ ١٩٩٨
-	الايام	رام الله	العدد (١٥٧١)	٦/ ٥/ ٢٠٠٢
-	الايام	رام الله	العدد (٩٦٨)	١/ ٩/ ١٩٩٨
-	القدس	القدس	العدد (١٣١٨٦)	٥/ ٥/ ٢٠٠٦
-	النهار	بيروت		٢٥/ ٢/ ١٩٧٠
-	النهار	بيروت		١٨/ ٩/ ١٩٧٠
-	جريدة فتح اليومية	بيروت	العدد ٣٦	٢٦/ ٧/ ١٩٧٠
-	يديعوت أحرونوت	القدس		٤/ ٥/ ٢٠٠٦

ثامناً: الكتب العربية:

- إبراهيم إبراش: البعد القومي للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

- حركة القوميين: العرب وجدلية العلاقة بين الوطنية الفلسطينية والقومية

العربية، الحركة القومية في مائة عام ١٨٧٥-١٩٨٢، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط٢، عمان، ١٩٩٧.

- إبراهيم المقادمة : معالم في الطريق إلى تحرير فلسطين، مؤسسة اليم، غزة، ١٩٩٤.

- أحمد الشقيري : مشروع الدولة العربية المتحدة، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧.

- أحمد جبريل : عن الرفض والقبول، الجبهة الشعبية – القيادة العامة، ١٩٧٤.

- أحمد صادق، وعبد القادر ياسين : الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٧٠، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ط١، بيروت، ١٩٧٥.

- إدوارد سعيد، وإبراهيم أبو لغد : الواقع الفسلطيني، الماضي والحاضر والمستقبل، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة ١٩٨٦.

- أسعد عبد الرحمن : النضال الوطني الفلسطيني في إطار منظمة التحرير، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الخامس، بيروت ١٩٩٠

- أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧.

- إميل توما الأعمال الكاملة: المجلد الرابع، معهد إميل توما للأبحاث السياسية والاجتماعية، حيفا، ١٩٨٤.

- أمين اسكندر وآخرون : الأحزاب والحركات القومية العربية، ج٢، المركز

العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ٢٠٠٠.

- باسل الكبيسي حركة القوميين العرب: منشورات الاتحاد الفلسطيني العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين،دار العودة، بيروت، ١٩٧٤.

- بهاء فاروق : فلسطين بالخرائط والوثائق، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢.

- جورج حبش : التجربة النضالية الفلسطينية حوار مع محمود سويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٨.

- حازم صاغية : قوميو المشرق العربي من درافيوس إلى غارودي، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٢.

- حاتم أبو زايدة : الكفاح الفلسطيني المسلح، فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٥-٢٠٠٠، مركز أبحاث المستقبل، غزة، ٢٠٠٦.

- حسين أبو النمل : قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٨، تطورات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وعسكرية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٩.

- حسين العوادات : السينما والقضية الفلسطينية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٨٧.

- الحكم دروزة : الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، دار الفجر الجديد، بيروت، ١٩٦١.

- خالد الحسن : الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك، عمان، ١١/ ٢/ ١٩٨٥، في ضوء القواعد الأساسية والتحرك السياسي، دار الجليل للنشر،

عمان، ١٩٨٥.

- خليل الهندي وآخرون : المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، دراسة تحليلية لهجمة أيلول، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، القاهرة ١٩٧١.

- خيرية قاسمية : الفلسطينيون في الوطن العربي، الأوضاع السياسية للفلسطينيين في البلاد العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨.

- الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي (١٩٠٠-١٩٦٤)، المجلد الخامس، القسم الثاني، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠.

- أحمد الشقيري : زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً، لجنة تخليد ذكرى أحمد الشقيري، الكويت، ١٩٨٧.

- راشد حميد : منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٤، سلسلة كتب فلسطينية - ٦٤- منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٥.

- مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٦٤-١٩٧٤، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥.

- رشيدة مهران : ياسر عرفات الرقم الصعب، مؤسسة الديار للطباعة والنشر، (ب. ت)

- رياض الريس، ودنيا النحاس : المسار الصعب، المقاومة الفلسطينية منظماتها - أشخاصها - علاقاتها، الخدمات الصحافية، بيروت، ١٩٧٦.

- سامي يوسف أحمد : حركة القوميين العرب والقضية الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٦٥، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣.

- سميح شبيب : منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها مع البيئة الرسمية

العربية ١٩٨٢-١٩٨٧، شرق برس، نيقوسيا، ١٩٨٨.

- سهير سلطى : التل حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٦٦

- السيد ياسين : تحليل مضمون الفكر القومي، دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٤، بيروت ١٩٩١.

- شحادة يوسف : الواقع الفلسطيني والحركة النقابية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٣.

- شفيق رضوان : الملصق الفلسطيني: مشاكل النشأة والتطور، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق، ١٩٩٢.

- صقر أبو فخر : الحركة الوطنية الفلسطينية، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ٢٠٠٣.

- عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩، دار المعارف، ط٢، القاهرة، ١٩٨٩.

- عبد الرحيم جابر : أبطال العودة، فلسطين. (د-ت) ، بيروت ، ١٩٩٨.

- عبد القادر ياسين : شبهات حول الثورة الفلسطينية، دار الثقافة الجديدة، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، القاهرة، ١٩٧٧.

- الصحافة العربية في فلسطين، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة مج٤، ط١، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت ١٩٩٠.

- عبد الله السلوم السامرائي : تطور الفكر القومي العربي «حركة القوميين العرب ودورها في الوعي القومي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

١٩٨٦.

- عبد الله عزام : حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين، الجذور والميثاق (د.ت) ١٩٩٢.

- عبد المنعم المشاط : تطور الكيان الفلسطيني وإنشاء منظمة التحرير، الفلسطينيون في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨.

- عبد الوهاب الكيالى : الموسوعة السياسية،ج٢، المؤسسة العربية للدراسات، والنشر، ط٣، بيروت، ١٩٩٠

- عزت دراغمة : الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين، ج١، مركز الضياء للدراسات الفلسطينية، ط١، القدس، ١٩٩٢.

- عصام الدين فرج : الوظيفة الاتصالية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ج١، مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.

- منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤- ١٩٩٣ مركز المحروسة للبحوث والدراسات والنشر، القاهرة ١٩٩٨.

- عصام عدوان : حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ١٩٥٨- ١٩٦٨،السلطة الوطنية، وزارة الإعلام، غزة، ٢٠٠٥.

- علي الدين هلال : الفكر السياسي لحركة المقاومة، الفلسطينيون في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨.

- عيسى الشعيبي : الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧-١٩٧٧، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩.

- غـازي خـورشيد : دليـل حركـة المقاومـة الفلسـطينية، منظمـة التحريـر الفلسطينية، مركز الأبحاث، القاهرة، ١٩٧١.

- غـازي ربابعـة : القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي، دار الكرمـل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧.

- الاستراتيجية الاسرائيلية للفترة من ١٩٦٧-١٩٨٠، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٧.

- غـانـم حبيـب الله : علاقة منظمة التحرير بالنظام الأردني، مؤسسة الثقافة الفلسطينية، دار الأسوار، ط٢، عكا، ١٩٨٧.

- فاضـل الربيعـي : كبش المحرقة، نموذج القوميين العرب، شركة الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٩.

- فـؤاد مطـر : حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش، منشورات هاي لايت، ط١، لندن، ١٩٨٤.

- فـوزي تيـم : القوى السياسية الفلسطينية، القسم الأول: القوى العلمانية، في المدخل للقضية الفلسطينية، ١٩٨٧.

- فيصـل حورانـي : الفكـر السياسي الفلسـطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة الترحير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٨٠.

- قـاسم : حـول السينما الفلسطينية، دار العودة، بيروت، ١٩٧٩.

- قيس عبد الكريم، وفهد سليمان : الجبهة الديمقراطية، النشأة والمسار، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠١.

- لطفـي الخـولـي : حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ٣٠ سنة، مركـز الأهرام للترجمة

والنشر، القاهرة، ١٩٩٧.

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص، ١٩٨٣.

- ماجد الزبيدي : تطور عضوية المجلس الوطني ١٩٦٤-١٩٩٦، دراسة توثيقية، منظمة التحرير الفلسطينية، عمان، ٢٠٠١.

- ماهر الشريف : البحث عن كيان، دراسات في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.K.A المحدودة للنشر، قبرص، ١٩٩٥.

- محسن صالح : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية (١)، مركز الإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٣.

- محمد الشيخ : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أصالة وتاريخ (د.ت).

- محمد جمال : باروت حركة القوميين العرب، النشأة – التطور – المصائر، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ط١، دمشق، ١٩٩٧.

- محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل- سلام الأوهام، ج٣، دار الشروق، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٠.

- محمد خالد : الأزعر المقاومة في قطاع غزة ١٩٦٧-١٩٨٥، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٧.

- المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.

- محمد كريشان : منظمة التحرير الفلسطينية «التاريخ والفصائل

والايديولوجية»، دار البراق، تونس، ١٩٨٦.

- محمد نصر مهنا : مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ١٩٤٥-١٩٦٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.

- محمود عباس (أبو مازن): الكيانية الفلسطينية أمام التحديات في المنطقة (ما أشبه اليوم بالأمس...ولكن)، نسخة بالآلة الكاتبة من القطع الكبير، (د.ت).

- مصطفى طلاس : الكفاح المسلح في وجه التحدي الصهيوني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،(د. ت).

- الثورة الفلسطينية ١٩٦٥-١٩٨٧، دار طلاس للدراسات والنشر، ط١، دمشق ١٩٨٩.

- معن زيادة : تقييم حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى، القومية العربية في الفكر والممارسة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ١٩٨٤.

- منير الهور وطارق الموسى : مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٦.

- منير شفيق : في التناقض والممارسة في الثورة الفلسطينية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١.

- مهدي عبد الهادي : المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٣، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٢.

- ناجي علوش : فكر حركة المقاومة ١٩٤٨- ١٩٨٧، الموسوعة الفلسطينية، القسم، العام، مج٣، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠

- نـايف حـواتمـة : نـايف حواتمـة يتحـدث، دار الجليـل للـنشر والأبحـاث الفلسطينية، ط٢، عمان، ١٩٩٧.

- نايف حوتمة، وقيس عبد الكريم : البرنـامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤، صراع وحدة في المقاومة الفلسطينية، دار التقدم، بيروت، ٢٠٠٢.

- هـالـة سعـودي : السياسـة الأمريكيـة تجـاه الصراع العـربي الإسرائـيلي ١٩٦٧-١٩٧٣، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٨٦.

- هاني الهندي: وبعد الإله نصراوي حركة القوميين العرب، نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١-١٩٦٨، الكتاب الأول، الجزء الثاني، ط١، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ٢٠٠٢.

- هيثم النـاصـري : خطف الطائرات، دراسة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٦.

- وحيـد عبـد المجيـد وآخـرون : لبنـان بـين الوجـود الفلسـطيني والتهديـد الصهيوني، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٢.

- وليـد الجعفـري : العمـل الفـدائي ١٩٦٧-١٩٦٩، والعمـل في السـاحة الفلسـطينية ١٩٦٨-١٩٧٠، منظمـة التحريـر الفلسـطينية جـذورها وتأسيسـها ومساراتها، مركز الأبحاث، منظمة التحرير، بيروت، ١٩٨٧.

- ياسيـن سـويد : عملية الليطاني ١٩٧٨، نظرة استراتيجية، وزارة الإعلام اللبنانية،بيروت، ١٩٨٢.

- يـزيد الصايـغ : رفض الهزيمة، بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٢.

- حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من منطلقات العمل الفدائي، دراسات وتجارب ثورية، عمان، ١٩٦٦.

- منظمة التحرير الفلسطينية، مسيرتها التنظيمية والسياسية عبر ست عشرة دورة للمجلس الوطني الفلسطيني، دار الجليل، عمان، ١٩٨٤.

تاسعاً: كتب مترجمة:

- آرييه شاليف: الانتفاضة، أسباب وخصائص وانعكاسات (ترجمة عليان الهندي) جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٩٣.

- آمنون كوهين: الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني، ١٩٤٩-١٩٦٧، (ترجمة خالد حسن)، مطبعة القادسية، القدس، ١٩٨٨.

- إيان بلاك: الحروب السرية للاستخبارات الإسرائيلية، (ترجمة إلياس فرحات) دار العربي، بيروت، ١٩٨٧.

- جوردان توماس التاريخ السري للموساد، (ترجمة أحمد شاهي ومجدي شرشر)، مكتبة سطور، القاهرة، ١٩٩٩.

- زئيف شيف: وإيهود ميعاري انتفاضة، ترجمة (دار الجليل)، عمان، ط، ١٩٩٠

- صموئيل كاتز: إسرائيل في مواجهة جبريل (ترجمة تحسين الحلبي)، بيان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧.

- كازفيه بارون: الفلسطينيون شعباً، ترجمة (عبد الله اسكندر)، دار الكتاب، بيروت، ١٩٧٨.

- ميخايل سليمان: صورة العرب في عقول الأمريكيين (ترجمة عطا عبد الوهاب)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

- نجلاء أبو العز : عبد الناصر والعرب منجزاته السياسية والعسكرية والاقتصادية (ترجمة يوسف سعيد الصباغ) مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة، ١٩٨١.

- نيل لفنجستون ودافيد هالفي : قصة منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الدراسات والترجمة، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٩٢.

- جايل ماير : الولايات المتحدة وثورة ١٩٥٢-١٩٥٨ (ترجمة عبد الرؤوف عمر)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

- هيلينا كوبان : المنظمة تحت المجهر (ترجمة سليمان الفرزلي)، هاي لايت للنشر، ط١، لندن، ١٩٨٤.

- وولز لاكور : الطريق إلى حرب ١٩٦٧، جذور النزاع العربي-الإسرائيلي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، (د. ت).

- يزيد الصايغ : الكفاح المسلح والبحث عن دولة، الحركة الوطنية الفلسطينية، (ترجمة باسم سرحان)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢.

عاشراً: الرسائل الجامعية غير المنشورة:

- إبراهيم المصري : المجلس الوطني الفلسطيني (البنية السياسية والاجتماعية)، رسالة دكتوراه، قسم السياسة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

- أشرف إسماعيل : الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ١٩٦٩-١٩٩٣، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات التاريخية، القاهرة، ٢٠٠٤.

- زكريا السنوار : العمل الفدائي في قطاع غزة من ١٩٦٧-١٩٧٣، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قسم التاريخ، غزة، ٢٠٠٣

- زهير المصري : اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح والتسوية، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.

- سمير سيسالم : المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٧٧، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٥.

- عصام عدوان : حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.

- محمد الشراقة : العنف بين الإرهاب الدولي من أجل التحرير وتقرير المصير، رسالة ماجستير، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، الرباط، ١٩٨٩.

- محمد خلة : مصر والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٥-١٩٧٩، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.

- ناصر حمودة : منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

حادي عشر: المراجع الأجنبية:

- Yaniv، A. Avner، Dilemmas of Security : Politics، Strategy and Israeli Experience in Lebanon (Oxford، 1987).
- Fouad Jabber، The Resistance and the Arab Regimes، Journal of Palestine Studies، vol. 11. no 2 (Winter، 1973).

- Hart Alan: Arafat Terrorist or Peacemaker ? (London : Sidgwick and Jokson . 1984).

- Kissinger ، Henry Alfred . White House Years (Boston ، Little، Brown . 1976) .

- Years of Upheaval (Boston: ، Little، Brown and Co.، 1982).

- Rubin، Barry M، Revolution until victory? : the Politics and History of the PLO (Lonodon، Harvard University Press، 1994).

- Schiff، Żeev & Rothstein، R.: Fedayeen، the Story of the Palestinian Guerrillas (London; Vallentine، Mitchell، 1972).

- Fedayeen : Guerillas Against Israel (New York. McKay 1972،).

- William B. Quandt، Decade of decisions: American Policy Toward the Arab- Israeli conflict ، 1967 -1976 (Berkeley : University of California Press، c1977).

- William B. Quandt، Fouad Jabber and Ann Mosely Lesch، The Politics of Palestinian

Nationalism، 2 nd، Ed. (London: University of California Press، 1974).

ثاني عشر: المراجع العبرية:

- حرب في ظل خيار مجموعة مقالات : إصدار الكيبوتز الموحد، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، ١٩٨٥.

- موتي شتينبزج تفسير التغيير في المنظمة : إصدار مركز موشيه ديان للدراسات، جامعة تل أبيب، ١٩٩٢.

- يوشيف هوركيبي : العرب، الفلسطينيون، واسرائيل، مؤسسة فان كير، القدس، ١٩٧٥.

ثالث عشر : الموسوعات :

- الموسوعة السياسية الجزء الثاني : المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط٣، بيروت، ١٩٩٠.

- الموسوعة الفلسطينية القسم العام المجلد الثاني : هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ط١، ١٩٨٤.

- الموسوعة الفلسطينية القسم العام المجلد الثالث : هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ط٣، ١٩٩٠.

- الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني : المجلد الخامس، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠.

- الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني : المجلد الرابع، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠.

رابع عشر : مواقع انترنت (الشبكة العالمية للمعلومات) :

www.pfip.net

خامس عشر : برامج تلفزيونية :

- أحمد جبريل : برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة القطرية، ٧/ ٨/ ٢٠٠٥.

- أبو علي مصطفى : برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة القطرية، ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٢

- محمود داود عودة : برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة القطرية، ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٥.

- ليلى خالد قناة العربية الفضائية : برنامج مشاهد وآراء، أجرى الحوار ميسون عزام ٥/ ١٠/ ٢٠٠٦.





فهرس الموضوعات







الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

